

مختلفة الروايات



مُخْتَلَفُ الرَّوَايَةِ

لأبي عبد الله السمرقندي
برواية وترتيب علماء العالم السمرقندي

دراسة وتحقيق
د. عبد الرحمن بن عبد الله الفرج

الجزء الأول

مكتبة الرشيد
سنة ١٤٢٥

(ح) عبد الرحمن مبارك الفرج، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السائي، عمر بن محمد

مختلف الرواية لأبي الليث السمرقندي. / تحقيق عبد الرحمن مبارك

الفرج. - الرياض.

٥٣٦ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٤-١٤٩-٤١-٩٩٦٠ (مجموعة)

٨-١٥٠-٤١-٩٩٦٠ (ج ١)

١ - الفقه الحنفي ٢ - الفقه المقارن

أ - الفرج، عبد الرحمن مبارك (محقق) ب - العنوان

٢٢/٥٢٩٥

ديوي ١، ٢٥٨

ردمك: ٤-١٤٩-٤١-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢٢/٥٢٩٥

٨-١٥٠-٤١-٩٩٦٠ (ج ١)

جميع الحقوق محفوظة - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥

مكتبة الرشيد - ناشرون

الملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق المطار)

م.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com



- * فرع طريق الملك فهد - الرياض - ت: ٢٠٥٤٠٠ - ف: ٢٠٥٢٠١
- * فرع مكتبة الكرمية - ت: ٥٥٨٥٤٠١ - ف: ٥٥٨٣٥٠٦
- * فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الفقاري، ت: ٨٢٠٦٠٠ - ف: ٨٢٨٢٢٧
- * فرع جدة: ميدان الطالفة - ت: ٧٧٧١٣٦١ - ف: ٧٧٧١٣٥٤
- * فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة - ت: ٢٢٤٢١٧٤ - ف: ٢٢٤٢١٥٨
- * فرع أبها: شارع الملك فيصل - تلفاكس: ٢٢٢٧٠٧
- * فرع الدمام: شارع الخزان - ت: ٥٢٦ - ٨٥٠ - ف: ٨٥٨٢٧٢

وكلائنا في الخارج

- * القاهرة: مكتبة الرشيد - ت: ٢٧٤٤٦٠٥
- * بيروت: دار ابن حزم - ت: ٧٠٧٧٤
- * المغرب: الدار البيضاء - واحة التوفيق - ت: ٢٠٣٦٦٢ - ف: ٢٠٣٦٦٧
- * اليمن: صنعاء - دار الأناضول - ت: ٦٠٣٧٥٦
- * الأردن: عمان - الدار الأثرية - ت: ٩٧-٦٥٨٤ - جوال: ٧٩٦٨٤١٢٢١
- * البحرين: مكتبة القريباء - ت: ٩٥٧٨٢٢ - ف: ٩٥٧٧٣٣
- * الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع - ت: ٤٢٣٢٩٩٨٨ - ف: ٤٢٣٢٧٨٠
- * سوريا: دار البشائر - ت: ٢٢١٦٦٦٨
- * قطر: مكتبة ابن القيم - ت: ٨١٦٥٢٧٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فإذا كانت لدراسة وتحقيق كتب التراث - مع مشقتها - متعة لا توازيها متعة، وفوائد لا يمكن حصرها؛ وثمرة عظيمة يجنيها الباحثون وطلاب العلم، وفيها إثراء للمجال الذي يطرقه ذلك الكتاب المراد دراسته وتحقيقه، وخاصة إذا كان هذا الكتاب لعالم له باع طويل في ذلك الفن فأبدع فيه وتعمق، وصار مقصداً للمشتغلين فيه؛ فإن العمل في دراسة وتحقيق الكتب والمخطوطات التي تعنى بالعلوم الشرعية الإسلامية أكثر متعة وفائدة، وثمرته أكبر، فهو يساعد على إبراز العلوم الشرعية الإسلامية، وينقلها إلى الأجيال الحاضرة، لاستفيد من ذلك النتائج الفكري الشامخ الذي خلفه أسلافهم الأوائل، الذين طوروا الفكر الانساني، وشيدوا حضارة رائدة، لا يمكن أن تصل إليها أي حضارة انسانية أخرى، فعن طريقها تحرر الإنسان من عبودية المخلوق والهوى، والشهوات، إلى عبودية الخالق، التي يُشرف بها كل إنسان سوياً على ظهر البسيطة، وما كان ذلك ليتحقق إلا بالعناية بكتاب الله وستة رسوله وإيضاحها للناس لتكون لهم منهجاً وسلوكاً، ويصلون إلى طريق الهدى والصواب.

وحري بكل طالب علم أن يطلع على هذا التراث العظيم المتمثل في ذلك الكم الهائل من الكتب المخطوطة المحفوظة في كثير من المكتبات في جميع أنحاء العالم؛ ليرى قدر الجهد المبذول فيها، وما تحتويه من فكر عظيم، فيحس بأهمية إبرازه إلى حيز الوجود بعد أن كان حبيس الأدراج التي يعلوها الغبار، مع تهديد التآكل والتلف لها. وقد تكون نتيجة إهمال تلك المخطوطات تلفها وضياعها وحرمان الأمة من علم كانت تستنتج به.

ومن هذا المنطلق حينما بدأت التفكير في اختيار موضوع لرسالتي للدكتوراه في الفقه المقارن كان اهتمامي منصباً على دراسة وتحقيق أحد كتب التراث الفقهي، فأخذت أطالع في فهارس المخطوطات المتوافرة في المكتبات العامة والخاصة داخل البلاد وخارجها، وأستشير المهتمين في هذا المجال، وكلما لفت نظري كتاب مخطوط بحثت عن مكانة مؤلفه بين الفقهاء، ومكانة الكتاب بين كتب الفقه، حتى وقع اختياري على كتاب (مختلف الرواية لأبي الليث السمرقندي برواية وترتيب العلاء العالم السمرقندي) لتكون دراسته وتحقيقه موضوعاً لرسالتي للدكتوراه مستمداً العون، والعزم من الله سبحانه، ومتوكلاً عليه. وهذا الكتاب يعالج المسائل الخلافية بين علماء المذهب الحنفي أنفسهم، وكذا المسائل الخلافية بين علماء المذهب الحنفي والإمام مالك، وبين علماء المذهب الحنفي والإمام الشافعي. ومؤلفه من كبار علماء المذهب الحنفي في عصره وكذلك كان مرتبه.

ولا يفوتني هنا أن أشكر المسئولين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على ما قدموه لي ولكل طالب علم، وعلى تسهيل مهمتي حتى إنجاز رسالتي. وأخص بالشكر أساتذتي في قسم الفقه بكلية الشريعة، وخاصة أستاذي الاستاذ الدكتور/ حسن صبحي أحمد الذي لم يقصر أبداً في توجيهي التوجيه الصحيح، ولم يبخل عليّ بما عنده من علم وفير، فجزاه الله خير الجزاء وأمده بالصحة والعافية. كما أقدم الشكر الجزيل إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ومعالي الدكتور محمد العجلان مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً، وعضو مجلس الشورى، اللذين لم يبخلا علي بتوجيهاتهما السديدة وملاحظتهما القيمة في أثناء مناقشة الرسالة ويعد ذلك حيث أفدت منهما كثيراً في حياتي العلمية فجزاهما الله خير الجزاء، ونفع بهما ويعلمهما جميع المسلمين.

والله أسأل أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

د. عبد الرحمن بن مبارك الفرج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

التعريف بالمذهب الحنفي^(٥)

ينسب هذا المذهب إلى الإمام الجليل أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي، المولود سنة ٨٠ للهجرة^(١).

كان من التابعين، رأى أنس بن مالك - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة^(٢). كان ذا أخلاق حميدة، ورع وعلم وافر، وأحد أركان الفقه الإسلامي، قال الشافعي^(٣) - رحمه الله -: «الناس عيال أبي حنيفة في الفقه»^(٤). وقال ابن المبارك^(٥): «إن كان الأثر قد عرف واحتيج إلى الرأي؛ فَرَأَيْ مالِك^(٦)، وسفيان^(٧)،

(٥) بدأنا بالتعريف بالمذهب الحنفي؛ لأن مؤلف الكتاب وراويه ومرتب من علماء الحنفية، والكتاب أصلاً في المسائل الخلافية بين علماء المذهب الحنفي، وبينهم والإمامين مالك والشافعي.

- (١) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبه للذهبي ص ٧، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٣.
- (٢) أمثال عبد الله بن أبي أرفى، وأبي الطفيل عامر بن واثلة . (انظر المصدر السابق ص ٤).
- (٣) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المُطَّلبي، ولد سنة ١٥٠ هـ، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ، وهو أحد الأئمة الأربعة . (طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧١).
- (٤) انظر مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبه ص ١٩، وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٤٦.
- (٥) هو عبدالله بن المبارك المروزي، ولد سنة ١١٨ صاحب أبي حنيفة، وهو مولى لرجل من حنظلة وأمه خوارزمية وأبوه كان تركياً . مات سنة ١٨١ هـ . (الفوائد البهية ص ١٠٣ . ١٠٤).
- (٦) هو مالك بن أنس بن مالك الأصمعي ولد سنة ٩٥ هـ، وتوفي سنة ١٧٩ هـ . (طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٧).
- (٧) هو سفيان بن سعيد بن سرور الثوري ولد سنة ٩٦ هـ، وقيل ٩٧ هـ، ومات سنة ١٦١ هـ في

وأبي حنيفة، وأبو حنيفة أحسنهم وأدقهم فطنة وأغوصهم على الفقه، وهو أئمة الثلاثة^(١).

أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان^(٢)، صاحب إبراهيم النخعي^(٣)، وسمع الحديث عن عطاء بن أبي رباح^(٤) بمكة، وسمع أيضًا من عطية العوفي^(٥)، وعبد الرحمن بن هرمز^(٦)، وعكرمة^(٧)، ونافع^(٨)، وعدي بن ثابت^(٩). تفقه على يديه جماعة من الكبار أمثال: أبو يوسف القاضي^(١٠)، ومحمد بن الحسن^(١١).

خلافة المهدي . طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٤.

- (١) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبه ص ١٩.
- (٢) هو أبو إسماعيل حماد بن أبي سليمان، تفقه على إبراهيم النخعي، ومات سنة ١١٩هـ، وقيل ١٢٠هـ . (طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٣).
- (٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، مات سنة ٩٦هـ . (تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦ طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٢).
- (٤) عطاء بن أبي رباح وأبو رباح اسمه أسلم من موالي قریش . توفي سنة ١١٤هـ (المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢).
- (٥) عطية بن سعد بن جنادة العوفي، الجدلي، الكوفي، مات سنة ١١١هـ، (المصدر السابق ج ٢ ص ٢٤).
- (٦) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبوداود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، توفي سنة ١١٧هـ . (المصدر السابق ج ١ ص ٥٠١).
- (٧) عكرمة بن عبدالله، مولى ابن عباس أصله بربري، مات سنة ١٠٧هـ . (المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩٦).
- (٨) نافع أبو عبدالله المدني، مولى ابن عمر، مات سنة ١١٧هـ. (المصدر السابق ج ٢ ص ١٦).
- (٩) عدي بن ثابت الانصاري الكوفي، مات سنة ١١٦هـ . (المصدر السابق ج ٢ ص ١٦).
- (١٠) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خثيم بن سعد بن بحير الأنصاري ولد سنة ١١٣هـ بالكوفة، ولي قضاء بغداد، ولم يزل بها حتى مات سنة ١٨٣هـ في خلافة هارون الرشيد، هو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل، ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض وله الأمالي، والناوادر، والخراج، والآثار، (مناقب أبي حنيفة وصاحبه ص ٣٧، والفوائد البهية ص ٢٢٥).
- (١١) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم ولد بواسط سنة ١٣٢هـ، وانتقل إلى الكوفة، فأخذ العلم عن أبي حنيفة، ثم أبي يوسف، هو الذي أظهر علم أبي حنيفة بتصانيفه الشهورة وهي: الأصل، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير والكبير، والسير الصغير، والزبدات، كما روى الموطأ عن الإمام مالك، ومات سنة ١٨٩هـ . (صاف أبي

وزفر بن الهذيل^(١)، وابنه حماد^(٢)، ونوح بن أبي مريم^(٣)، وأبو مطيع البلخي^(٤)،
والحسن بن زياد^(٥)، وأسد بن عمرو^(٦)، وغيرهم.
وكانت وفاة الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في رجب سنة ١٥٠هـ^(٧).

أصول مذهب الإمام أبي حنيفة :

قاله الإمام أبو حنيفة: «إني أخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه
أخذت بسنة رسول الله، والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن
الثقات، فإذا لم أجده في كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه من
ثقت، وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى
الأمر إلى إبراهيم^(٨)، والشعبي^(٩)، والحسن^(١٠)، وابن سيرين^(١١)، وسعيد بن

حنيفة وصاحبه ص ٥٠ وما بعدها، والفوائد البهية ص ١٦٣، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه
للصيري ص ١٢٠ وما بعدها).

- (١) هو زفر بن الهذيل بن قيس البصري صاحب أبي حنيفة، كان أبو حنيفة يجله ويعظمه،
ويقول: زفر أثبت أصحابي، ومات سنة ١٥٨هـ بالبصرة. (الفوائد البهية ص ٧٥).
- (٢) هو حماد ابن أبي حنيفة، تفقه على أبيه، وأتى في زمانه، وتفقه عليه ابنه إسماعيل، وهو
من طبقة أبي يوسف ومحمد بن الحسن. (المصدر السابق ص ٦٩).
- (٣) هو نوح بن أبي مريم أبو عصة الحروزي، تفقه على أبي حنيفة وابن أبي ليلى، يسمى
نوح الجامع، مات سنة ١٧٣هـ (المصدر السابق ص ٢٢١).
- (٤) هو الحكم بن عبدالله بن مسلمة القاضي، أبو مطيع البلخي، راوي (الفقه الأكبر) عن أبي
حنيفة، مات سنة ١٩٩هـ، (المصدر السابق ص ٦٨).
- (٥) الحسن بن زياد اللؤلؤي، صاحب أبي حنيفة، ولي القضاء بالكوفة، له كتاب المجرد،
والأمالي، مات سنة ٢٠٤هـ. (المصدر السابق ص ٦٠).
- (٦) أسد بن عمرو القاضي، البجلي، الكوفي صاحب الإمام أبي حنيفة مات ١٨٨هـ، وقيل
١٨٩هـ (المصدر السابق ص ٤٤، ٤٥).
- (٧) أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيري ص ٨٩، ومناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبه ص ٣٠.
- (٨) إبراهيم بن يزيد النخعي، سبق تعريفه.
- (٩) هو أبو عمرو، عاصر بن شراحيل الشعبي، من همدان. مات سنة ١٠٤هـ وقيل ١٠٧هـ.
(طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨١).
- (١٠) هو الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار مولى الأنصار مات بالبصرة سنة
١١٠هـ. (طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٧).
- (١١) هو أبو بكر محمد بن سيرين، مولى أنس بن مالك، مات سنة ١١٠هـ، (المصدر السابق

المسبب^(١) - وعدد رجالاً قد اجتهدوا - فلي أن أجتهد كما اجتهدوا^(٢) .
وقال أيضاً: «إذا جاء الحديث عن النبي - ﷺ - عن الثقات، أخذنا به، فإذا جاء عن أصحابه لم نخرج عن أفاويلهم، فإذا جاء من التابعين زاحمتهم^(٣) .
وقال أيضاً: «هذا الذي نحن فيه رأي لا نجبر عليه أحداً، ولا نقول يجب على أحد قبوله. فمن كان عنده أحسن منه فليأت به^(٤) .
وقال أيضاً: «البلول في المسجد أحسن من بعض القياس^(٥) .
ومن تأيا كلام الإمام أبي حنيفة هذا يمكننا أن نلخص أصول المذهب:
أولاً: كتاب الله.

ثانياً: المشهور من الأحاديث الصحيحة.
ثالثاً: قول الصحابة. وإذا اختلفوا اختار من بينهم ولا يخرج عن قولهم.
رابعاً: إذا لم يجد لجأ إلى الرأي.
ولقد كان أبو حنيفة كثيراً ما يلجأ إلى الرأي، الأمر الذي جعل مخالفيه يعتقدون، أو يزعمون أن أبا حنيفة قليل الاعتناء بالحديث، وأنه يقدم الرأي على الحديث، ويقدم القياس على السنة، حتى لقد وشى الواشون به عند أبي جعفر المتصور الخليفة العباسي. ولكن أبا حنيفة نفى ذلك، وبين أصله لأبي جعفر^(٦) .
ولعل من زعم هذا نظر إلى تشدد الإمام أبي حنيفة في قبول الحديث، فهو يشترط - كما قال - الآثار الصحاح التي قَسَّتْ في أيدي الثقات عن الثقات. فاعتقدوا أن خبر الآحاد^(٧) يعتبر مردوداً عنده.
بينما إذا نظرنا إلى كتب الحنفية، تبين لنا خطأ هذا الاعتقاد، فما أكثر أخبار

ص ٨٨.

- (١) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، من فقهاء المدينة المشهورين. مات سنة ٩٩هـ، وقيل ٩٢هـ، وقيل ١٠٥هـ (طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٧).
- (٢) انظر أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٠، ومناقب الذهبي ص ٢٠.
- (٣) انظر المصدرين السابقين.
- (٤) مناقب الذهبي ص ٢١.
- (٥) المصدر السابق، والصميري ص ١٣.
- (٦) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٥٧، ومقدمة البدائع ج ١ ص ١٥.
- (٧) وخبر الآحاد هو الذي يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً بعد أن يكون دون المشهور.

الآحاد التي قيلَها أبو حنيفة، فلو نظرنا إلى كتاب عقود الجواهر المنيعة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة، وإلى كتاب الآثار لأبي حنيفة، والآثار لمحمد بن الحسن، والهداية للمرغيناني لنعرفنا أن أبا حنيفة يميل أحاديث الآحاد، ويرويه ويستنبط منها، بل ويقيس عليها^(١).

وما حدا هؤلاء إلى القول بهذا إلا كثرة أخبار الآحاد التي ترك الإمام أبو حنيفة العمل بها، وسبب ذلك التزامه بعض القواعد والأصول منها:

- (١) عدم مخالفة خبر الآحاد للكتاب، أو السنة المشهورة^(٢). كمخالفة حديث ابن عباس: «أن رسول الله - ﷺ - قضى بيمينين وشاهد^(٣)»، لقوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ يَدَايَاكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٤). ومخالفة حديث سعد بن أبي وقاص «أن رسول الله - ﷺ - سئل عن بيع التمر بالرطب، فقال لمن حوله. أينقص إذا بيع؟ قالوا: نعم. فنهى عنه^(٥)». حديث الأشياء السنة: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدًا بيد^(٦)».
- (٢) ألا يطلع أحد السلف في خبر الآحاد هذا^(٧)؛ كإنكار عائشة - رضي الله عنها

والمتواتر. (المعني في أصول الفقه ١٩٤).

- (١) انظر مقدمة البدائع ج ١ ص ٢١.
- (٢) انظر ميزان الأصول ص ٤٣٣، والمعني في أصول الفقه ص ١٩٦.
- (٣) رواه مسلم في كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، حديث رقم ٣ ج ٣ ص ١٣٣٧.
- (٤) سورة البقرة: ٢٨٢.
- (٥) رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب في التمر بالمر حديث رقم ٣٣٥٩، ج ٣ ص ٢٥١، والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في النهي عن المحاقلة، والمزامة، حديث رقم ١٢٢٥، ج ٣ ص ٥١٩. والنسائي في كتاب البيوع، باب اشتراء التمر بالرطب، حديث رقم ٤٥٤٥، ٤٥٤٦، ج ٧ ص ٢٦٩، وابن ماجه في كتاب التحوارات، باب بيع الرطب بالتمر حديث رقم ٢٢٦٤، ج ٢ ص ٧٦١.
- (٦) رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق، حديث رقم ٨١، ج ٣ ص ١٢١١.
- (٧) المعني في أصول الفقه ص ٢٠٨.

.. أن ولد الزنا شر الثلاثة^(١)، وإنكارها أن الميت يعذب ببكاء أهله^(٢).

(٣) ألا يكون خبر الآحاد في الحدود والكفارات^(٣).

(٤) عدم الأخذ بخبر الآحاد فيما تعم به البلوى^(٤)، مثل حديث الوضوء مما مسته النار^(٥).

(٥) ألا يعمل الراوي بخلاف خبره، كحديث ولوغ الكلب في الإناء يغسل سبعاً، لأن أبا هريرة كان يقتصر على الثلاث^(٦).

(٦) أن يكون خبر الآحاد وارداً في باب العمل، وليس في باب الاعتقاد^(٧).

(٧) عدم مخالفة خبر الآحاد للعمل المتوارث بين الصحابة^(٨). كحديث الطلاق بالرجال، والعدة بالنساء^(٩). وحديث: «ألا من ولي يتيماً له مال، فلينجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(١٠). والمراد أنه ليس في مال الصبي زكاة عند أبي حنيفة.

وفي اعتقادي أن الإمام أبا حنيفة لم يتشدد في قبول خبر الآحاد إلا

(١) رواه أبو داود في كتاب العتق، باب في عتق ولد الزنا، حديث رقم ٣٩٦٣، ج ٤ ص ٢٩.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله، ج ٢ ص ١٠٠.

(٣) ميزان الأصول ص ٤٥٥.

(٤) انظر ميزان الأصول ص ٤٣٤، والمغني في أصول الفقه ص ١٩٨.

(٥) رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب التشديد في ذلك، حديث رقم ١٩٤، ١٩٥، ج ١ ص ٥، والترمذي في أبواب الطهارة باب الوضوء مما غيرت النار، حديث رقم ٧٩، ج ١ ص ١١٤.

(٦) ميزان الأصول ص ٤٤٤، ٤٤٥.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المغني في أصول الفقه ص ١٩٨.

(٩) رواه البيهقي موقوفاً على زيد بن ثابت، وعلى ابن أبي طالب وابن عباس، في كتاب الرجعة، باب ما جاء في عدد طلاق العبد، ومن قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء، ج ٣ ص ٣٦٩، ٣٧٠.

(١٠) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم حديث رقم ٦٤١، ج ٣ ص ٢٤.

لغشو الكذب في عصره عن رسول الله - ﷺ - إضافة إلى كثرة الروايات غير الصحيحة التي اطلع عليها. لكن هذا لا يعني تقديمه للرأي على الحديث كما اعتقد البعض. خاصة إذا عرفنا أن ضعيف الحديث - عنده - أولى من القياس، والرأي^(١).

طبقات الفقهاء عند الحنفية^(٢):

- الأولى : طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الأربعة وغيرهم.
 الثانية : طبقة المجتهدين في المذهب، كأبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة.
 الثالثة : طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخفاف^(٣)، والطحاوي^(٤) والكرخي^(٥) والسرخسي^(٦) والبزدوي^(٧)، وغيرهم.
 الرابعة : طبقة أصحاب التخريج من المقلدين، كالرازي^(٨)، والقندوري^(٩).

- (١) انظر مناقب الإمام أبي حنيفة للذهبي ص ٢١.
 (٢) انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٧٧، وأدب المفتي ص ٥٦٨، وطبقات الفقهاء، طاش كرى زادة.
 (٣) أحمد بن عمر بن مهير الخفاف، له مؤلفات عديدة منها: النفقات والشروط الكبير والصغير، والحيل، وأدب القاضي. مات سنة ٢٦١هـ (الفوائد ص ٢٩).
 (٤) أحمد بن محمد سلامة، أبو جعفر الطحاوي الأزدي الفقيه والمحدث المشهور، مات سنة ٣٢١هـ (الفوائد البهية ص ٣٢).
 (٥) عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي، انتهت إليه رئاسة الحنفية، له شرح الجامع الصغير، والكبير، مات ٣٤٠هـ (الفوائد البهية ص ١٠٨).
 (٦) محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر، شمس الائمة السرخسي صاحب كتاب المبسوط، توفي ٤٩٠هـ (الفوائد البهية ص ١٥٨).
 (٧) هو محمد بن محمد بن عبدالكريم بن موسى، أبو اليسر، صدر الإسلام البزدوي انتهت إليه رئاسة الحنفية بما وراء النهر، مات سنة ٤٩٣هـ (الفوائد البهية ص ١٨٨).
 (٨) هو أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، كان إمام الحنفية في عصره، توفي سنة ٣٧٠هـ (الفوائد البهية ص ٢٧).
 (٩) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن، البغدادي، القندوري صاحب المختصر المشهور، توفي سنة ٤٢٨هـ (الفوائد البهية ص ٣٠).

والدبوسي^(١)، والجرجاني^(٢).

الخامسة : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين، كالمرغيناني^(٣) وغيرهم.

السادسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي، والضعيف، وظاهر المذهب، كأصحاب المتن المعتمدة من المتأخرين.

السابعة : طبقة المقلدين الذي لا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يقدرّون على التمييز بين القوي والأقوى والضعيف وظاهر المذهب.

(١) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي، أبو زيد الدبوسي توفي سنة ٤٣٠ هـ (الفوائد البهية ص ١٠٩).

(٢) هو محمد بن يحيى بن مهدي، الجرجاني استاذ القدوري توفي سنة ٣٩٨ هـ. (الفوائد البهية ص ٢٠٢).

(٣) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل العرقاني المرغيناني صاحب الهداية. (الفوائد البهية ص ١٤١).

طبقات المسائل^(١)

قسم الحنفية المسائل الفقهية الى طبقات :

الأولى : مسائل الأصول، وهي مسائل ظاهر الرواية، التي رويت عن صاحب المذهب الإمام أبي حنيفة، وصاحبيه، ويقال لهم العلماء الثلاثة. وكتب ظاهر الرواية هي كتب الإمام محمد بن الحسن الستة وهي:

١- الأصل (ويسمى المبسوط) ٢- الجامع الصغير

٣- الجامع الكبير ٤- السير الصغير

٥- السير الكبير ٦- الزيادات

وقد جمع مسائل هذه الكتب الحاكم الشهيد^(٢) في كتاب أسماء الكافي، الذي شرحه الشَّرْحِيُّ في الكتاب المشهور: المبسوط.

الثانية : المسائل التي رويت عن الأئمة في غير كتب ظاهر الرواية، كالكيسانيات، والهارونيات، والجرجانيات، والرقنات، وهي كلها لمحمد بن الحسن. وفي كتاب المجرد للحسن ابن زياد، ونوادير ابن سماعه^(٣)، ونوادير هشام^(٤)، ونوادير ابن رستم^(٥).

الثالثة : الفتاوى والوقاعات: وهي المسائل التي استنبطها المتأخرون من أصحاب أبي يوسف ومحمد، وأصحاب أصحابهما في الوقاعات التي لم توجد

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٧٠، وأدب المفتي ص ٥٧٠.

(٢) وهو محمد بن محمد الحنفي المتوفى سنة ٣٣٤. (كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٧٨، والفوائد البهية، ص ١٨٥).

(٣) هو محمد بن سماعه بن عبدالله بن هلال التميمي، كُتِبَ النوادر عن أبي يوسف، ومات سنة ٢٢٣ هـ. (الفوائد البهية ص ١٧٠).

(٤) هو هشام بن عبدالله الرازي تفقه على أبي يوسف ومحمد، وله النوادر، وصلاة الأثر، ت ٢٠١ هـ. (الفوائد البهية ص ٢٢٣. كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٨١).

(٥) هو إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي الحنفي، ت ٢١١ هـ. (كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٨١، والفوائد البهية ص ٩).

فيها رواية عن الأئمة الثلاثة، وأول كتاب جمع هذه الفتاوى كتاب
النوازل لأبي الليث السمرقندي.

ترتيب الفتاوى على هذه الأقوال^(١):

- (١) يُنْتَى بقول الثلاثة إذا كانت مروية في كتب ظاهر الرواية، بلا خلاف بينهم.
- (٢) إذا اختلفت الفتوى عنهم، فالمتوى على قول أبي حنيفة، ثم أبي يوسف، ثم محمد، ثم زفر، ثم الحسن بن زياد.
- (٣) إذا خالف الإمام صاحبه، فقل: الخيار للمفتي المحدث، وقل: الترجيح بقوة الدليل، وقل: إن كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان فيقول صاحبه.
- (٤) إذا كانت المسألة في غير ظاهر الرواية، فإن كانت توافق أصول الأصحاب يُعْمَلُ بها، وإن لم توجد لها رواية عنهم وافق فيها المتأخرون على شيء يُعْمَلُ به. وإن اختلفوا فالقول ما قال الطحاوي، وأبو حفص الكبير، وأبو الليث من أصحاب الترجيح.
- (٥) وقيل: إن الفتوى على قول الإمام أبي حنيفة في العبادات مطلقاً، ما لم تصح رواية غيره. والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء، وعلى قول محمد في مسائل ذري الأرحام.
- (٦) إذا كان في المسألة قياس واستحسان؛ يرجع إلى الاستحسان باستثناء بعض المسائل.

أسباب الاختلافات الفقهية :

- يمكن تلخيص أهم أسباب الاختلافات الفقهية فيما يلي^(٢) :
- (١) اختلاف القراءات، كاختلافهم في غُسل أو مسح الرجلين بسبب اختلافهم في قراءة ﴿وَأَبْيَضَكُمْ﴾^(٣) هل هي بالنصب أو بالجر.

(١) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٧٠، وأدب المفني ص ٥٧٥.

(٢) لحصتها مستعينا بما في الكتب التالية: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، الانصاف في بيان أسباب الاختلاف، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، دراسات في الاختلافات الفقهية، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه.

(٣) سورة المائدة آية: ٦.

- (٢) عدم الاطلاع على الحديث، أو الأثر.
- (٣) الشك في ثبوت الحديث.
- (٤) الاختلاف في فهم النص، وتفسيره.
- (٥) الاشتراك في اللفظ، كاختلافهم في القرء، لأنه يطلق على الطهر والحبض.
- (٦) نعارض الأدلة. كقوله - ﷺ - «من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ»^(١) وقوله - ﷺ - «هل هو إلا بضعة منك»^(٢).
- (٧) عدم وجود نص في المسألة.
- (٨) الاختلاف في القواعد الأصولية، كما في بيع الروث لا يجوز عند الشافعية؛ لأن القاعدة عندهم جواز بيع الأعيان يتبع الطهارة، ويجوز عند الحنفية؛ لأن القاعدة عندهم: كل ما كان متفقاً به جاز بيعه^(٣).

★ ★ ★

★ ★

★

(١) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء لمن مس الذكر، حديث رقم ١٨١، ج ١، ص ٤٦، والترمذي، أبواب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر حديث رقم ٨٢، ح ١، ص ١٢٦.

(٢) رواه أبو داود، في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (الرخصة في ذلك)، حديث رقم ١٨٢، والترمذي في الكتاب والباب السابقين، حديث رقم ١٨٥، ج ١، ص ١٣١.

(٣) انظر المسألة (٢١٢٧).

الفصل الثاني

التعريف بالمؤلف وبراوي ومرتب الكتاب

المؤلف :

هو أبو الليث^(١) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، الملقب
بإمام الهدى، وبالفقيه^(٢).

حياته وفقهه :

لقد عاش أبو الليث في مستهل حياته في سمرقند^(٣) تلك المدينة التي اشتهرت
بكثرة علمائها، وحب أهلها للعلم، يدل على ذلك أن النسفي نجم الدين عمر بن
محمد ألف كتاباً في تراجم علماء سمرقند يبلغ عشرين مجلداً، وسماه (القُند في
علماء سمرقند)^(٤).

(١) هناك ثلاثة آخرون يلقبون بأبي الليث وهم:

١- أبو الليث نصر بن سيار بن الفتح السمرقندي، الملقب بالحافظ، توفي سنة ٢٩٤هـ
(الجواهر المضية ج ٤ ص ٨٣).

٢- أبو الليث نصر بن القاسم بن نصر بن يزيد البغدادى، الملقب بالفرائضى، ت
٣١٤هـ (المصدر السابق ج ٣ ص ٥٤٣).

٣- وأبو الليث أحمد بن عمر النسفي، وهو ابن شيخ الاسلام أبي حفص، ت ٥٥٢
هـ. (الطبقات السنة ج ١ ص ٤٨١).

(٢) تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٧٩، الجواهر المضية ج ٣ ص ٥٤٤، طبقات الفقهاء
لحاشي كبرى زاده ص ٧٤، الفوائد البهية ص ٢٢٠، هدية المارين ج ٢ ص ٤٩٠، سير
أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٣٢٣، وتاريخ بغداد، ج ١٣ ص ٣٠١.

(٣) وهي مدينة مشهورة في بلاد مارواه النهر، تشتهر بكثرة أشجارها وقدمها، وكثرة علمائها.
(معجم البلدان، بالقرت الحموي ج ٣ ص ٢٤٦ وما بعدها)

(٤) (انظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٥٦، الفوائد البهية ص ١٥٠)

ثم رحل إلى بلخ^(١) التي اشتهرت أيضًا بكثرة علماءها، وتفقّه على أيدي علمائها، ثم رجع إلى سمرقند، ثم ما لبث أن رجع إلى بلخ مرة أخرى، وهناك استقرّ به المقام، ودرّس بها^(٢). ومما يؤيد القول باشتغاله بالتدريس طريقة تأليفه لكتبه، فطريقته مبسطة، تصلح أن تكون متونًا مدرسية^(٣)، فمثلًا: المقدمة في الصلاة، وخزانة الفقه، وعيون المسائل ومختلف الأصحاب طريقته سهلة مبسطة وعباراتها واضحة، ليس فيها تطويل ولا تعقيد.

وقد رحل أبو الليث إلى بغداد وحلّث بها، ثم عاد إلى بلخ^(٤).

وقد احتل أبو الليث مكانة علمية بارزة بين علماء سمرقند وبلخ، بل وحتى بين علماء الحنفية. يدلنا على ذلك:

(١) اشتغال الفقهاء بكتب أبي الليث السمرقندي، وتدرّسهم وإملائهم لها، مثل عيون المسائل، والمقدمة في الصلاة التي شرحت أكثر من شرح^(٥).

(٢) شهرة مصنفاته العلمية وكثرتها.

(٣) اعتماد الكثيرين من أصحاب المتون على أقواله، وروايته عن فقهاء المذهب.

(١) وهي مدينة مشهورة بخراسان، فتحت في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب إليها خلق كثير، واشتهرت بكثرة العلماء. قال صاحب كتاب فضائل بلخ: «أنه قد بلغ من كثرة علمائها، أن كل قرية من قرأها كان فيها مسجد جامع ومفتي، وقاضي عادل، ومدرس، وكان لأبي حمفر الهندواني وهو أستاذ أبي الليث أربعمائة تلميذًا، كل منهم قدوة. وبلغوا رتبة الاجتهاد، واستحق كل منهم تولي القضاء». (انظر معجم البلدان ج ١ ص ٤٧٩)، ومابعدها. وكتاب فضائل بلخ لعبدالله بن عمر بن محمد الواعظ البلخي المتوفى سنة ٦١٠، وترجم إلى العربية، ونسخته العربية مفقودة. (انظر كتاب مشايخ بلخ من الحنفية ج ١ ص ٣٨).

(٢) ترجمة مشايخ الحنفية في الكتب المصنفة للإمام الحاسفطي، ملحقة بكتاب خزانة الفقه لأبي الليث ص ٧١.

(٣) انظر مقدمة المحقق لكتاب خزانة الفقه ص ١٣.

(٤) تاريخ بغداد، ج ١٣ ص ٣٠١.

(٥) عيون المسائل شرحها محمد بن عبد الحميد السمرقندي العلّاء العالم. ومحمد بن عمر بن عربي الجبّاري. والمقدمة شرحها جبريل بن حسن بن عثمان الجنبوي ت ٧٥٢هـ ومصطفى بن زكريا القرطبي ت ٨٠٩هـ، وحسن بن حسين الطولوني ت ٩٠٩هـ ولطف الله السفي الكيلاني ت ٧٥٠هـ، وغيرهم. (انظر تاريخ التراث العربي الجزء الثالث من المجلد الأول ص ١٠٧ وما بعدها).

نعلى سبل المثال :

في تين الحقائق: ج ٣ ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ٣٠٤ ، ج ٤ ص ١٥ ، ٥١ ، ٦٤ .
وفي الناية شرح الهداية: ج ٥ ص ١٤٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٠ ، ٣٤٢ ، ٤٢٥ ، ٤٩٥ ،
٥٣٥ ، ٨١٧ ، ٨٥٤ ، ج ٦ ص ٩٢ ، ٢٤٣ ، ٣٦١ ، ٥٦٧ ، ٦٥٥ ، ج ٧ ص
٧٦١ ، ٧٦٤ ، ٨١٧ ، ج ٨ ص ٣٧٢ ، ج ٩ ص ١٤٤ ، ٤٩٦ .

وحاشية أن عابدين: ج ٣ ص ٧٧١ ، ج ٤ ص ٢٧ ، ٥٥٣ ، ج ٥ ص ٢٢٧ .
وحاشية الشلبي على تبين الحقائق: ج ٤ ص ٧٨ .

وفتح القدير: ج ٥ ص ٥٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٢ ، ج ٦ ص ١٧ ، ج ٧ ص ٨ ،
ج ٨ ص ٢٦٢ .

والدائع: ج ٤ ص ١٨٩٦ ، ج ٧ ص ٣٣٥٧ ، ج ٩ ص ٤٠٢٦ ، ٤٤٣٠ ،
وغيرها من المصادر .

(٤) اشتغاله ببعض الكتب الهامة، كشرحه للفقهاء الأكبر لأبي حنيفة، والجامع
الصغير لمحمد بن الحسن .

(٥) تنوع الفروع العلمية التي ألف فيها، في الفقه، التفسير والعقيدة، والمواظع .

(٦) كونه من أصحاب الترجيع في المذهب كما أشرنا إلى ذلك في الفقرة (٤) من
ترتيب الفتاوى ص ١٧ .

شيوخ أبي الليث :

من أهم شيوخ أبي الليث الذين تفقه عليهم: أبو جعفر الهندواني، المسمى بأبي
حنيفة الصغير^(١) . و محمد بن الفضل^(٢) بن أنيف البخاري^(٣) ، ومحمد بن

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر، أبو جعفر، الفقيه البلخي، الهندواني، كاد على
جانب عظيم من الفقه، والذكاء، والزهد، والورع، ويسمى بأبي حنيفة الصغير تفقهه. تفقه على
أبي بكر الأعمش، عن أبي بكر الإسكاف عن محمد بن سلمة عن أبي سليمان الجورجاني عن
محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، مات سنة ٣٦٢ هـ. (الفوائد البهية ص ١٧٩).

(٢) هو محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري البخاري. كان إماماً كبيراً، وشيخاً جليلاً،
معتمداً في الرواية، مقلداً في البداية، ومشاعيراً كتب الفتاوى مشحونة بفناؤه، وروايته.
مات سنة ٣٨١ هـ. (الفوائد البهية ص ١٨٤).

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٣٢٣ .

تلاميذه:

من المؤكد أن يكون لأبي الليث تلاميذ درسوا عليه وأخذوا الفقه عنه. إلا أن المصادر لم تذكر أحدًا من تلاميذه، فيما عدا ما ذكره الذهبي من أن أبا بكر محمد بن عبدالرحمن الترمذي^(٣)، روى عنه^(٤).

مؤلفاته :

أولا المؤلفات الفقهية :

- ١ - عيون المسائل: وهو مطبوع بتحقيق د/ صلاح الدين الناهي في العراق.
- ٢ - خزنة الفقه: وهو مطبوع أيضا بتحقيق د/ صلاح الدين الناهي في العراق.
- ٣ - فتاوى النوازل: وهو مطبوع طباعة قديمة حجرية.
- ٤ - الفتاوى من أقاويل المشايخ: أشار إليها في تبين الحقائق^(٥).
- ٥ - المبسوط: ذكره في فتح القدير^(٦).
- ٦ - شرح الجامع الصغير: ذكره أصحاب فتح القدير، وتبيين الحقائق، والنباية في غير موضع.
- ٧ - المقدمة في الصلاة: وعليها شروح، ولم تطبع حتى الآن^(٧).
- ٨ - نوادر الفقه: أشار إليه في هدية المارفين^(٨).

(١) هو محمد بن سهل، أبو عبد الله المعروف بالتاجر، كان من الملازمين لمجالس أبي العباس أحمد بن حارون، الفقيه الحنفي، الحاكم العزني. ت ٣٦٠ هـ (الفوائد البهية ص ١٧١).

(٢) نظر تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٠١.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) سير أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٣٢٣.

(٥) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٤٧.

(٦) فتح القدير ج ٦ ص ٢١٤.

(٧) انظر تاريخ التراث العربي ج ٣ المجلد الأول ص ١٠٩.

(٨) هدية المارفين ج ٢ ص ٤٩٠.

٩ - المختلف بين الأصحاب: ويسمى تأسيس النظر. لم يطبع حتى الآن، ولدى نسختان مصورتان الأولى حصلت عليها من مكتبة سراي أحمد الثالث حين زيارتي لها، ورقمها ١١٩٧، والثانية من مكتبة بایزید حصلت عليها أثناء زيارتي لها، ورقمها ٢٦١٧.

١٠ - تأسيس الفقه: وهذا الكتاب لا يوجد منه سوى مخطوطة واحدة في بلدية الأسكندرية رأيتها حين زرت المكتبة وحصلت على نسخة مصورة منها، وهي برقم ١٧٩٢، وتقع في ١٣٨ ورقة، منها ٦٥ ورقة الأولى ليست الفقه الحنفي، بل في الفقه الشافعي.

١١ - مقدمة، أو رسالة في الفقه^(١).

١٢ - المفترض في علم الخلاف، وتوجد منه نسخة في تشر بيتي في إيرلندا برقم ٣٣٢٢، وفي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نسخة مصورة منها برقم ٣٣٢٢. وهي فقط الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٣ - مختلف الرواية.

ثانياً: في المواعظ والأدب:

١٤ - بستان العارفين: وهو مطبوع.

١٥ - تنبيه الخافلين: وهو مطبوع أيضاً.

١٦ - رسالة في الحكم: وهي مخطوطة في مكتبة كوبريلي برقم ٢/١٤٩/٢، ومكتبة نافذ باشا برقم ٨٦٠، ومكتبة جامعة استانبول.

١٧ - دقائق الأخيار في بيان ذكر أهل الجنة، وأحوال أهل النار: وتوجد في مكتبة الأوقاف ببغداد، رقم ١٨٨٠^(٢).

ثالثاً: العقائد:

١٨ - قوت النفس في معرفة الأركان الخمس: مخطوطة ويوجد في مكتبة راجب باشا برقم ٢/١٤٥٤، تشتريتي رقم ٣٧١٧^(٣).

(١) هدية العارفين ج ٢ ص ٤٩٠، وتاريخ التراث العربي مجلد ١ ح ٣، ص ١١٤.

(٢) انظر مقدمة المحقق في كتاب خزنة الفقه ص ٤٢.

(٣) تاريخ التراث مع ١ ج ٣ ص ١١٤.

١٩- رسالة في المعرفة والإيمان: مخطوط، في مكتبة أسعد أفندي، برقم ١٥٠٠/٤^(١).

٢٠- المعارف في شرح الصحائف: أدلة على وجود الله مخطوطة، وله نسخ عديدة في مكتبات تركيا^(٢).

٢١- أسرار الوحي: مخطوط، ويوجد في جامعة برلين برقم ٢٦٠٠، ٢٦٠١^(٣).

٢٢- شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة: وهو مطبوع.

٢٣- بيان عقيدة الأصول: وهي رسالة في العقيدة، ولها عدة نسخ مخطوطة^(٤).

كتب أخرى :

٢٤- تفسير القرآن: مخطوط وله نسخ عديدة، ولم يطبع^(٥).

٢٥- تحفة الأنام في مناقب الأئمة الأربعة الأعلام: مخطوط، وله نسخة في نشرتي برقم ٣٩٣٦/١^(٦).

٢٦- اللطائف المستخرجة من صحيح البخاري: مخطوط وله نسخة في مكتبة جامعة استانبول برقم ٢٠١٨^(٧).

وفاته :

توفي أبو الليث لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ٣٩٣هـ^(٨)، وقيل ٣٧٣هـ^(٩)، وقيل ٣٨٣هـ^(١٠) في بلخ، ودفن إلى جانب أستاذه أبي جعفر الهنداوي^(١١).

(١) و(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص ١١٣.

(٤) المصدر السابق ص ١١١.

(٥) المصدر السابق ص ١٠٤.

(٦) المصدر السابق ص ١١٤.

(٧) المصدر السابق.

(٨) تاج التراجم ص ٧٩.

(٩) الجواهر المضية ج ٣ ص ٥٤٥.

(١٠) طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ص ٧٤.

(١١) رسالة ترجمة مشايخ الحنفية في الكتب المصنفة، للإمام الحاسفي الملحقة بمقدمة حرة الفقه ص ٧١.

ترجمة راوي ومرتب الكتاب

نسبه :

محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة السمرقندي، أبو الفتح، المعروف بالعلاء العالم الأسمندي^(١).

مولده :

ولد سنة ٤٨٨هـ^(٢)، وينسب إلى قرية أسمند وهي من قرى سمرقند^(٣).

حياته ووقته :

لم تتعرض المصادر التي ترجمت له، بشيء من التفصيل عن حياته، ولكن العصر الذي عاش فيه وهو القرن السادس الهجري اشتهر بكثرة العلماء من أمثال النسفي، وعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي صاحب التلخفة^(٤)، والكاساني^(٥)، صاحب البدائع وأحمد بن موسى الكشني^(٦) صاحب مجموع النوازل. وأحمد بن محمود الصابوني^(٧)، صاحب كتاب البداية في الدين.

(١) تاج التراجم ص ٥٦، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢١٠، لسان الميراث ج ٥ ص ٢٤٣، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ج ١٠ ص ٢٢٦، هدية العارفين ج ٢ ص ٩٢. وذكر في الفوائد البهية أن اسمه محمد بن عبدالرشيد ص ١٧٦.

(٢) انظر تاج التراجم ص ٥٦، هدية العارفين ج ٢ ص ٩٢.

(٣) انظر معجم البلدان ج ١ ص ١٨٩.

(٤) هو محمد بن أحمد أبوبكر علاء الدين السمرقندي، صاحب تحفة الفقهاء وأستاذ صاحب الدائع ت ٥٤٠هـ. (الفوائد البهية ص ١٥٨).

(٥) هو أبوبكر بن مسعود بن أحمد، علاء الدين الكاساني، يلقب بملك العلماء، مات سنة ٥٨٧هـ. (الفوائد البهية ص ٥٣).

(٦) هو أحمد بن موسى الكشني أخذ عن نجم الدين عمر النسفي، كان فقيهاً مناظراً (العمدة البهية ص ٤٢).

(٧) أحمد بن محمود الصابوني صاحب البداية في أصول الدين، ت ٥٨٠هـ. (الفوائد البهية ص ٤٢).

كما أن البلاد التي عاش فيها - وهي سمرقند - تعتبر بيئة صالحة لتلقي العلم؛ نظراً لكثرة علمائها كما سبق البيان.

ولذلك تهافت له الأسباب التي تمكنه من الوصول إلى مكانه علمية بارزة.

ولم يكتب بتلقي العلم في سمرقند، بل رحل إلى بغداد ليتلقى العلم فيها، وحضر مجالس العلماء فيها، ومنها مجلس ابن الجوزي^(١) في الوعظ^(٢).

وكان يمشق المناظرة كثيراً، ولذلك كان من الفحول فيها، وقد ألف في الحدل والمناظرة: (التعليقة العالمية) إلا أنه ترك الحدل والمناظرة في آخر حياته وتنسك^(٣).

شيوخه وتلاميذه :

أخذ العلم عن أبي حفص النسفي، وعمر بن عبدالعزيز بن مازة^(٤)، والإمام الأشرف^(٥). ومن تلاميذه أبو المظفر السمعاني^(٦).

مؤلفاته :

أولاً: في الفقه :

- ١- بذل النظر في أصول الفقه^(٧).
- ٢- شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن^(٨).

(١) هو عبدالرحمن بن علي بن عبدالله الجوزي، ينتهي سبه إلى أبي بكر الصديق الحافظ، الراعظ أبو الفرج، له نحو من ثلاثمائة مصنف، توفي سنة ٥٩٧هـ. (البداية والنهاية ج ١٣ ص ٢٨).

(٢) البداية والنهاية ج ١٢ ص ٢٥٤، والمتنظم لابن الجوزي ج ١ ص ٢٢٦.

(٣) المصدرين السابقين.

(٤) هو عمر بن عبدالعزيز بن مازة المعروف بالصدر الشهيد، صاحب شرح الجامع الصغير، مات سنة ٥٣٦هـ (الفوائد البهية).

(٥) هو الأشرف بن أبي الوضاح محمد بن الإمام أبي شجاع، (الفوائد البهية ص ٤٩).

(٦) انظر تاج التراجم ص ٥٦.

(٧) حذبة العارفين ج ١ ص ١٧٦.

(٨) تاريخ التراث العربي مع ١، ج ٣ ص ٦١.

- ٣- شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي^(١)
- ٤- المعارض والمختلف على مذهب الإمام أبي حنيفة^(٢).
- ٥- طريقة الخلاف^(٣).
- ٦- مختلف الرواية.
- ثانياً: في علم الكلام والجدل والمناظرة :
 - ٧- التعليقة العالمية^(٤).
 - ٨- الهداية في الكلام^(٥)، وقيل أنها شرح الهداية للصابوني^(٦).
 - ثالثاً: في التفسير :
 - ٩- ذكر في بعض المصادر أن له كتاباً في التفسير ولكنها لم توضح اسمه^(٧).
 - رابعاً: في العقيدة :
 - ١٠- شرح التأويلات للماتريدي: وذكر صاحب كشف الظنون أن هذا الكتاب جمعه علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي في ثماني مجلدات، وأنه وجد هذا مكتوباً على ظهر إحدى النسخ المخطوطة لهذا الكتاب^(٨).
 - ١١- الفوائد العلانية^(٩): وذكرها في كشف الظنون لأبي القاسم السمرقندي^(١٠).

-
- (١) المصدر السابق ص ١٠٨.
 - (٢) شذرات الذهب ج ٤ ص ٢١٠.
 - (٣) انظر حاشية الشلي ج ٥ ص ١٠٧، ١٢٦، والنبأ ج ٧ ص ٣٢٩.
 - (٤) انظر تاج التراجم ص ٥٦، هدية العارفين ج ١ ص ١٧٦، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢١٠.
 - (٥) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٤٠.
 - (٦) هدية العارفين ج ٢ ص ٩٢.
 - (٧) المصدر السابق.
 - (٨) كشف الظنون ج ١ ص ٣٢٦.
 - (٩) هدية العارفين ج ٢ ص ٩٢.
 - (١٠) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٩٩.

وفاته :

تذكر بعض المصادر أن وفاته كانت سنة ٥٢٢هـ^(١)، وتذكر بعضها أن وفاته كانت سنة ٥٦٣هـ^(٢).

★ ★ ★

★ ★

★

(١) تاج التراجم ص ٥٦، وملحة المعارف ج ٢ ص ٩٢، والفوائد البهية ص ١٧٦.
(٢) البداية والنهاية ج ١٢ ص ٢٥٤، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢١٠، لسان الميران ج ٥ ص ٢٤٣، والمتنظم لابن الجوزي ج ١٠ ص ٢٢٦.

الفصل الثالث

المبحث الأول

التعريف بالكتاب

تتضح أهمية كتاب مختلف الرواية في كونه من أول وأهم الكتب التي نُفِثت في الخلافات، ومن كثرة النسخ المخطوطة له، فلا تكاد تخلو مكتبة من المكتبات التي تصمم المخطوطات، سواء في البلاد العربية أو الإسلامية، أو أوروبا من نسخة منه على الأقل. إضافة إلى رجوع الكثيرين من أصحاب المتن والمصادر في الفقه الحنفي إليه، كالهداية، والنباية، وفتح القدير، والعناية، وتبيين الحقائق، وحاشية الشلبي، وحاشية ابن عابدين، وغيرها.

ولهذا الكتاب مميزات أهمها :

أولاً: طريقة تقسيمه وترتيبه، فهو مقسم إلى كتب، ثم إلى أبواب، والأبواب في كل كتاب مرتبة على حسب أقوال الأئمة على النحو الآتي:

- ١- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبه.
 - ٢- باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبه.
 - ٣- باب قول محمد على خلاف قول صاحبه.
 - ٤- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه.
 - ٥- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي يوسف فيه.
 - ٦- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه.
 - ٧- باب ما تفرد كل واحد من الثلاثة فيه بقول على حدة.
 - ٨- باب قول زفر خلافاً للثلاثة.
 - ٩- باب قول الشافعي، خلافاً للمذهب الحنفي.
 - ١٠- باب قول مالك خلافاً للمذهب الحنفي.
- علماً بأن هناك بعض النسخ المخطوطة لهذا الكتاب مرتبة بعكس هذا الترتيب، فهي مرتبة على حسب أبواب الأئمة، ثم يورد الكتب كلها تحت

هذا الباب، فمثلاً: في باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه يذكر المسائل التي اختلف فيها أبو حنيفة مع صاحبيه في كتاب الصلاة، ثم في كتاب الزكاة وهكذا حتى نهاية الكتب. ولم يظهر هذا الترتيب لهذا الكتاب إلا في القرن السابع الهجري، ويوجد هذا الترتيب في نسخة مكتبة عاشر أندي برقم ١١٧، ومكتبة باقشغر برقم ٢٢٨٨، وملا جلبي برقم ٧٠، ومكتبة كوبريلي برقم ٦٠٤، ومكتبة المانح برقم ٢١٣٩، ومكتبة الجامع الأزهر برقم ٢٦٩٦، ودار الكتب المصرية برقم ١١٩ م فقه حنفي.

إلا أن الترتيب الأول أفضل، لأنه أسهل على الباحث، إضافة إلى أنه الترتيب الذي اشترطه مرتب وراوي هذا الكتاب، حيث قال في المقدمة: «غير أنهم أوردوا الكتب كلها في كل باب، وأنا أورد الأبواب كلها في كل كتاب». مشيراً إلى ترتيب صاحب المنظومة - وهو أبي حفص النسفي - حيث رتب المسائل إلى أبواب، وتحتها الكتب. ثانياً: ومن أهم ما يميز هذا الكتاب أن كل مسألة فيه مستقلة. ومنفصلة عن باقي المسائل.

ثالثاً: وكذلك من ميزاته طريقة عرضه للخلاف في المسألة الواحدة. فهو يعرض أولاً قول صاحب الباب، ثم قول المخالفين له، ثم حجة كل منهما على حدة مع ملاحظة أن حجة الإمام أبي حنيفة، أو الطرف الذي هو فيه عادة ما تكون الأخيرة - مبيّناً وجه قول كل فريق واستدلّاه على حدة. وهذه الطريقة في عرض الخلاف هي الطريقة المثلى لتدريسه؛ لأنها تيسر على الدارس فهم الخلاف، وفهم حجة كل فريق. غير أنني عثرت على نسخة من هذا الكتاب مرتبة على الترتيب التقليدي، وهو أن يعرض قول صاحب الباب ووجه قوله واستدلّاه، ثم يعرض قول المخالفين له، وحيثهم واستدلّاهم. وهي توجد في دار الكتب المصرية - المكتبة التيمورية برقم ٥٣١، وتاريخها ٦١٤ هـ.

رابعاً: وأيضاً من مميزات الكتاب، الاختصار غير المخل، واختيار الألفاظ لسهولة، فيما عدا بعض المسائل التي يذكرها ولا تفصيل فيها: مثل، المسائل ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٧، ١٠٢٧، ١٥٨٣، ١٥٨٤. خامساً: كذلك من ميزاته ذكره للمصادر التي استقى منها هذه المعلومات في كثير من الأحيان.

سادسًا كثرة الاستدلال بالآيات والأحاديث.

سابعًا كذلك ابتعاده عن التكرار، فهو غالبًا ما يحيل إلى المسائل التي سبق أن تعرضت لهذا الخلاف، مع الإشارة إلى الكتاب والباب الذي وردت فيه هذه المسألة.

ثامنًا : وأيضًا ذكره للمسائل التي تبني على هذا الخلاف في المسألة نفسها، كما في المسألة رقم (١٠)، وغيرها.

تاسمًا : يعتبر هذا الكتاب أصلًا لبعض المسائل التي هي من رواية أبي الليث. مثل المسألة ١٥٤٥. (انظر البتاية ج ٦ ص ٥٢٩).

بعض الملاحظات على الكتاب :

١- روايته لبعض الأحاديث بالمعنى. كما في المسألة ٢٦٧، في حديث: «كان يجلس جلسة خفيفة»، وحديث تقيل سره الحسين في المسألة ٢٨٠، وحديث «كان يقصر ويتم» في المسألة ٢٨٤، وحديث «لا تأخذ على الأذن أجزاء»، في المسألة ٢٩٤، وحديث «المرأة النواهة» في المسألة ١٩٦٦، وحديث: أربعة لا لعان بينهم في المسألة ٩٩٦.

٢- يذكر بعض الخلاف علمًا بأن الصحيح من قول المخالف غيره، دون الإشارة إلى ذلك، كما في المسألة ٧٦٨.

٣- نسبته بعض الآثار إلى رسول الله - ﷺ - بينما الثابت ورودها موقوفة على صحابي أو تابعي كما في المسألة ١٣٢٩.

٤- يورد الخلاف أحيانًا مع مالك، أو الشافعي في كامل المسألة بينما الخلاف في فرع منها - كما في المسألة ١٤١٧، والمسألة ١٦٢٧.

٥- يذكر أحيانًا بعض الأقوال لأحد الأئمة، بينما الصحيح من قوله خلاف ذلك، كما في المسألة ٨٦٢، والمسألة ٨٦٣.

٦- ايراده لبعض المسائل في كتاب معين، بينما هي من مسائل كتاب آخر. مثل المسألة ١٧٢٣، والمسألة ١٨١٦، والمسألة ١٨٧١، والمسألة ١٣١٠، والمسألة ١٥٨٨.

٧- استدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة، وتعسفه في رد أحاديث الخصوم.

٨- يذكر أحيانًا اسم الكتاب دون ذكر المؤلف، أو يذكر المؤلف دون ذكر الكتاب. كما

في مسائل النفقات، فإنه يقول: قال الخصاف. ولم يقل في كتاب النفقات.
٩- استدلاله ببعض الآثار عن الصحابة، بينما توجد في الباب أحاديث واردة عن رسول الله - ﷺ - كما في المسألة (٢٠٢٥) حينما استدل بقضاء عمر أن الدية اثنا عشر ألف درهم، بينما الثابت أن النبي - ﷺ - قضى بذلك، رواه ابن عباس.

ومع هذا ينبغي أن نؤكد على أن هذه الملاحظات والمآخذ لا تقلل من قيمة الكتاب إطلاقاً، أو تقدح في صاحبه، ولا تقلل من أهميته، لأن مثل هذه العيوب لا يكاد يخلو كتاب منها أو من بعضها، والكمال له سبحانه.

★ ★ ★

★ ★

★

المبحث الثاني

نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لقد اختلف الكثيرون في نسبة هذا الكتاب، فمنهم من نُسبه إلى أبي الليث السمرقندي، ومنهم من نُسبه إلى أبي بكر علاء الدين السمرقندي، صاحب النجعة، ومنهم من نُسبه إلى أبي الفتح الأسمندي، ومنهم من نُسبه إلى عمر بن عثمان السمرقندي.

وغالب هذا الاختلاف لدى المتأخرين الذين اختلف عليهم الأمر. فمَن نُسبه إلى أبي الليث وجد اسمه على بعض النسخ مثل: نسخة كوبريلي برقم ٦٥٠، وعاشر أفندي برقم ١١٧، وياقشر برقم ٢٢٨٨، والفتح برقم ٢١٤٤، وشهيد على باشا برقم ٩٧٧. ومن نُسبه إلى أبي بكر علاء الدين وجد اسمه على بعض النسخ مثل: شستريتي برقم ٣٦١٨، وولي الدين جاز الله برقم ٨٧٥. ومن سَـه إلى أبي الفتح علاء العالم الأسمندي، وجد اسمه على نسخة جاز الله ٨٧٤. والفتح برقم ٢١٤٣ ومن نُسبه إلى عمر بن عثمان السمرقندي. وجد اسمه على نسخة المكتبة العثمانية بحلب برقم ٢٩٢.

وهناك بعض النسخ كتب عليها مختلف الرواية للسمرقندي ولم يوضح الاسم كاملاً. مثل نسخة مكتبة الأوقاف بالعراق برقم ١٣٠٠، والمكتبة الوطنية في باريس برقم ٨٢٥، وبنى جامع برقم ٤٧١.

وبالنظر إلى ما سبق لا بد من الإشارة إلى احتمال أن يكون لكل واحد منهم كتابٌ اسمه (مختلف الرواية). وهذا الاحتمال مردود؛ لأن محتوى جميع الكتب واحد، وإن اختلفت الأسماء على الأغلفة. فلا بد أن يكون المؤلف أو أحد هؤلاء الأربعة. أما بالنسبة إلى عمر بن عثمان السمرقندي فلم أحد أحدًا من القدماء أو المحدثين نسب هذا الكتاب إليه. وكذلك لم أحد من ترجم له، لذا من المستبعد أن يكون هو صاحب الكتاب. وأما علاء الدين فمن المستبعد أيضًا أن يكون هو مؤلف هذا الكتاب؛ لأن المصادر القديمة التي ترجمت له لم تذكر أنه

كتاباً اسمه مختلف الرواية، وإنما ظهرت نسبة هذا الكتاب إليه في كتب التراجم الحديثة كهديّة العارفين، والأعلام. الذين اعتمدوا على ما في أغلفة النسخ المخطوطة لهذا الكتاب، التي سبقت الإشارة إليها.

أما بالنسبة لأبي الليث، والعلاء العالم الأسمندي السمرقندي فأغلب المصادر التي ترجمت لهما قديمها وحديثها ذكرت لكل منهما كتاباً يسمى مختلف الرواية.

غير أنا لو تتبعنا تواريخ نسخ هذا الكتاب المخطوطة؛ لتبين لنا أن هذا الكتاب لم يظهر بهذا الشكل إلا في القرن السادس الهجري؛ فأقدم هذه النسخ المخطوطة كان تاريخها ٥٧٥هـ. وهو عصر العلاء العالم السمرقندي الأسمندي، بينما عاش أبو الليث في القرن الرابع الهجري.

ولكن هل نستطيع بناء على هذا أن نقطع بأن الكتاب للعلاء العالم الأسمندي؟ وإذا قطعنا بذلك فأين مختلف الرواية لأبي الليث؟

الذي يترجح عدي أن هذا الكتاب يشترك فيه الإثنين، وذلك لعدة اعتبارات:

١- يظهر في الكتاب أسلوب أبي الليث من حيث الاختصار وسهولة العبارة، والغرارة العلمية، وأسلوب أبي الفتح من حيث الترتيب إذ شاع ذلك في عصره ذلك. فلو نظرنا إلى كتاب الدائع وأسلوبه في عرض الخلاف لوجدنا نوعاً من التشابه فيما بينهما.

٢- ما ذكره أبو الفتح الأسمندي في مقدمة الكتاب حيث أكد أن عمله ذكر وترتيب وإضافات لمسائل مختلف الرواية.

٣- اقتصره على المسائل الخلافية التي أوردها أبو الليث في كتابه مختلف الأصحاب وكذلك الأدلة، مع أن هناك مسائل كثيرة مختلف فيها في جميع الأبواب غير المسائل التي ذكرت في هذا الكتاب، كما في المسألتين ١٤٢١، ١٤٤١.

٤- يورد مسائل من كتب أخرى في الكتب التي أوردها فيه أبو الليث في مختلف الأصحاب مثل المسألة ١٥٥٢، وهي من قصد قتل إنسان في مصر نهائياً. ووردت في كتاب السير في مختلف الأصحاب، كما وردت في هذا الكتاب في كتاب السير أيضاً.

٥- وردت المسائل في الأبواب على حسب رواية أبي الليث لها. مثلاً: المسألة

١١٤ قال أبو حنيفة: الإغماء إذا زاد عن يوم وليلة بساعة فهو مسقط لقضاء الصلاة، قال في فتح القدير: «الفقيه أبو الليث - رحمه الله - جعل اعتبار الساعات رواية عن أبي حنيفة». والمسألة ٨٦٨، روى الطحاوي قول محمد مع أبي حنيفة، وروي أبو الليث قول محمد مع أبي يوسف، فوضعها في الكتاب في باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه، قال في شرح مختصر الطحاوي: «وذكر الفقيه أبو الليث هذه المسألة في مختلفه، وذكر قول محمد مع قول أبي يوسف» (هامش مختصر الطحاوي ص ١٩٢). والمسألة (١٤٨٩): قال العيني: «ونقل الفقيه أبو الليث في شرحه للجامع الصغير عن الأمالي قال: إذا اشترى عبداً فاعتقه على مال، أو كاتبه، أو قتله، ثم وجد به عيباً، لا يرجع بشيء»، وفي قول أبي يوسف يرجع بنقصان الميت، وهذا موضع تأمل، البداية ج ٦ ص ٦٤٢. والمسألة ١٤٩٤، جاءت في باب أبي حنيفة مع محمد ولا قول لأبي يوسف فيه، كذا رواية أبي الليث للمسألة، بينما في الروايات الأخرى قول أبي يوسف أولاً «كقول أبي حنيفة، وقوله آخرًا كقول محمد. قال في حاشية الشيخ الشلبي: «ولو قال: إن لم ينقده الثمن إلى أربعة أيام، فلا يبيع بيننا، فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة إلا أن ينقده الثمن في ثلاثة أيام، وفي قول محمد البيع جائز. كذا ذكره الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير». ج ٤ ص ١٥.

والمسألة ١٦٥٠، حيث وضع المسألة في كتاب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه - على حسب رواية أبي الليث - بينما في الروايات الأخرى قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة. والمسألة ١٧١١ أورد الخلاف على رواية المختلف.

وفي المسألة ٢٠٤٢، أثبت المسألة في باب أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه - وهي رواية أبي الليث - بينما في الروايات الأخرى قول أبي يوسف مع أبي حنيفة.

٦- تأكيد المحققين على أن هذا الكتاب لأبي الليث السمرقندي. فلقد عثرت على ورقة يحط يوسف شاخت المستشرق الألماني مكتوبة على نسخة المكتبة التيمورية. والتي توجد الآن في دار الكتب المصرية برقم ٥٣١ حينما زار المكتبة عام ١٣٤٦هـ قال فيها: «هو كتاب مختلف الرواية لأبي الليث

السمرقندي المتوفى ٣٨٣هـ، يذكر فيه اختلاف أبي حنيفة وأبي يوسف، ومحمد، وزفر، والشافعي ومالك. وهو موجود أيضًا في مكتبة عاشر أفندي في الأستانة، برقم ١١٧ - القسم الثاني، وهي نسخة مؤرخة في ٦٥٣هـ، وهي مكتبة نور عثمانية في الأستانة رقم ١٣٧٣، وهي نسخة مؤرخة في ٦٦٩هـ.

وفي مكتبة كوبرلي باشا في الأستانة رقم ٦٥٠، وهي نسخة مؤرخة في نيف وثلاثين وسبعمائة. وفي مكتبة الدولة (STOATSBIBLOTHEK) في برلين رقم ٤٨٧٠ من فهرست (AHLWARDT). وإن صدق ما في الفهارس فهو موجود أيضًا في مكتبة شهيد علي باشا في الأستانة رقم ٩٦٧، ٩٦٨. وفي مكتبة السليمانية رقم ٦٠٤، وفي مكتبة أسعد أفندي رقم ٩٦٥. ويظهر مما تقدم أن نسخة تيمور باشا المؤرخة في ٦١٤ أقدم تاريخًا من النسخ غيرها كلها. والكتاب مطبوع أيضًا كما أظن. وفي دار الكتب العربية رقم (فقه حنفي ٤٥٨) وهي نسخة مؤرخة في ٦٦٩هـ، ورقم (فقه حنفي ١١٩م) وهي نسخة مؤرخة في نيف وثلاثين وسبعمائة انتهى كلام شاخت.

وفي صفحة العنوان على هذه النسخة كتب أيضًا بخط مختلف عن خط شاخت: «هذا يكشف الظنون وهو موافق لما في أول هذه النسخة، ولكن الصواب أن الكتاب للإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، المتوفى ٣٧٥، وفيل ٣٧٣، وفيل ٣٨٣هـ، وقيل ٣٩٣هـ (انظر طبقات الحنفية للكنوي المسماة الفوائد البهية رقم ٥٧١، تاريخ، ص ٢٢٠). وقد ذكر صاحب كشف الظنون أيضًا قبل الآخر فقال: «مختلف الرواية في الخلافات للشيخ الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، مجلد أوله الحمد لله المتفرد بذاته... الخ»، فأعادته لذكره بعد ذلك منسوبًا للعلائي السمرقندي انتهى التعليق.

كما ذكر هذا كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ج ٤ ص ٤٦ والدكتور فؤاد سزكين في تاريخ التراث العرب مج ١، ج ٣ ص ١٠٧. والدكتور رمضان ششن في كتابه نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، ج ١ ص ٢٨٣.

المبحث الثالث

في تسمية هذا الكتاب

بحصر الدلائل وقصر المسائل :

لقد طهر على بعض النسخ المخطوطة تسمية هذا الكتاب بحصر المسائل وقصر الدلائل، ومن خلال تتبعي لهذا الكتاب تبين لي أن حصر المسائل وقصر الدلائل هو شرح للمنظومة وقد اطلعت على هذا الكتاب أثناء زيارتي لمكتبة البلدية بالاسكندرية، وهو برقم ١٢٢٢. وحصلت على نسخة ميكرو فلم من هذا الكتاب. ولكن ليس فيه اسم المؤلف، وقد صرح في مقدمته أنه شرح لمنظومة النسي في الخلافات، ولكن التشابه بين ترتيب المنظومة، وترتيب الرواية جعل البعض يخلط بين الكتابين.

ومن خلال بحثي لهذا الموضوع تبين لي أن الكتابين مختلفان. فقد أشار في مختلف الرواية إلى ما يدل على أن هذين الكتابين مختلفان، ففي المسألة ٤٢٦ قال: «مسألة لم تذكر في الحصر». وفي المسألة ١٠٢٦ في نسخة ط قال: «محصور مذكور في الحصر».

كما صرح بهذا بعض أصحاب الكتب، ففي فتح القدير قال «كما لم يذكر في المختلف والحصر». ج ٧ ص ٣٧. وذكر هذا أيضًا في الكفاية بهامش فتح القدير ج ٨ ص ٣٤٧. وتبين الحقائق، وحاشية الشلبي ج ٤ ٢٦١، ج ٥ ص ٤٨.

★ ★ ★

★ ★

★

المبحث الرابع

في علاقة هذا الكتاب بشرح المنظومة

لقد ذكر على بعض النسخ أن هذا الكتاب شرح لمنظومة النسفي في الخلافيات. ولكن المتعارف أن المؤلف في مقدمة الكتاب يبين ما إذا كان كتابه هذا شرحاً لمتن من المتون، أو منظومة من المنظومات، أو إنشاء مؤلف جديد. أو ذيلاً لكتاب ما. ولكن المؤلف في مقدمته لم يشير إلى ذلك بطلاً.

كما أن هناك اختلافاً في الترتيب بين المنظومة وبين مختلف الرواية. واعتقد أن الذي جعل هؤلاء يقولون بهذا هو التشابه الكبير بين المنظومة وبين مختلف الرواية.

كما أن هناك أمراً قد لفت نظري، وهو التشابه الكبير بين المنظومة وبين كتاب المختلف بين الأصحاب لأبي الليث، مما جعلني أتوقع أن هذه المنظومة نظم لهذا الكتاب؛ لأن النسفي - رحمه الله - سبق وأن نظم الجامع الصغير لمحمد بن الحسن^(١). كما أن النسفي أيضاً سبق وأن شرح هذا الكتاب^(٢).

ومما يدل أيضاً علي أن المنظومة نظم لكتاب المختلف، قول الشيخ الشلبي في حاشيته على تبين الحقائق: «وفي مختلف الرواية أن زفر يجيز رد أحدهما قبل القبض ويعدّه وعليه مشى في المنظومة ومجمع البحرين...» (ج ٤ ص ٤١ والصّفحة ٢٠٤٧ من المسألة رقم ١٥٣٣).

الخلاصة :

نخلص مما سبق أن كتاب مختلف الرواية أصله لأبي الليث السمرقندي، والرواية والترتيب لمحمد ابن عبد الحميد السمرقندي العلّاء العالم الأسندي.

(١) تاريخ التراث - مع ١ ح ٣ ص ٧٠.

(٢) تاريخ الأدب العربي ج ٤ ص ٤٦.

الفصل الرابع

وصف النسخ المخطوطة وعلمي في الكتاب

أولاً: وصف النسخ المخطوط :

لقد حرصت حينما وقع الاختيار على تحقيق هذا الكتاب أن أحصل على أقدم النسخ، ولذلك قمت بزيارة أهم المكتبات في مصر، وتركيا بالإضافة إلى مكتبات المملكة التي تضم المخطوطات. ومن خلال زيارتي لتلك المكتبات وتسمى للفهارس وجدت أن أقدم نسختين كُتبتا في القرن السادس - عصر العلاء العالم - الأولى تاريخها ٥٧٥ هـ وتوجد في مكتبة متحف الآثار (آركه لوجي) بإستانبول. والثانية تاريخها ٥٩١ هـ توجد في المكتبة الوطنية في باريس. ومن حسن الحظ أنني عثرت على نسخة مصورة من هذه المخطوطة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أما النسخة الأولى فقد زرت المتحف أثناء رحلتي إلى تركيا، وطلبت من مدير المتحف نسخة مصورة من هذا المخطوطة وأفهمته هدفي من الحصول على نسخة منه، فأخبرني أنني لا أستطيع حتى إلقاء نظرة على هذه المخطوطة أو غيرها من مخطوطات المتحف إلا بإذن من إدارة المتاحف التابعة لوزارة الدفاع في أنقرة، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً. ولكن لأن النسخة أقدم النسخ عازمت على الحصول على نسخة منها حتى لو طال الزمن، فما كان مني إلا أن نقلعت بطلب عن طريق أحد الأخوة هناك، فبذل جهده - جزاه الله خيراً - وتم الحصول على إذن بتصوير هذه النسخة، ووصلتني بحمد الله وتوفيقه.

ثم من خلال زيارتي للمكتبات وقع اختياري على ست نسخ أخرى تحريرت فيها وضوح الخط، ووجود التعليقات في الهوامش، وكونها أقدم من غيرها، وعدم وجود سقط فيها أو خروم. فيما عدا نسخة واحدة.

وهذا وصف للنسخ التي اعتمدت عليها :

١ - نسخة مكتبة باريس :

برقم ٨٢٥، كتب على الغلاف. كتاب مختلف الرواية للعالم السمرقندي.

وعدد أوراقها ٣٢١ ورقة. وعدد الأسطر ٢٤ سطرًا، في كل سطر ١٤ كلمة تقريبًا وملحق بهذه النسخة في آخرها دعاء، ثم مسائل من كتاب شامل، ثم رسالة في الاعتقاد للإمام الكاساني، ثم كتاب المثلث للنحوي قطرب، ثم مسائل فقهية باللغة الفارسية، ثم مسائل فقهية باللغة العربية في الوصايا، والمواريث حتى الورقة ٣٣٨. وهي مكتوبة بخط واضح وكبير وليس عليها إجازات أو تعليقات، كتبت بخط محمد بن أحمد بن عبد العزيز السمرقندي. وتوجد منها نسخة مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٨٨٣٥. وقد جعلتها الأصل؛ لأنها أقدم النسخ التي وصلتني عند شروعي في النسخ والمقابلة؛ ولأنها كاملة وليس فيها خروم، أو بياض.

٢ - نسخة مكتبة متحف الآثار (أوكه لوجي) :

وتوجد في المتحف برقم ٦٣٥، وعدد أوراقها ٢٦٤، وعدد الأسطر ٢٥ سطرًا، والسطر يحتوى على ١٢ كلمة تقريبًا، والناسخ أبو القاسم محمد بن محمد بن معاذ القزويني. وتاريخ النسخ سنة ٥٧٥هـ. وهي مكتوبة بخط واضح، وليس فيها خروم أو بياض وخالية من التعليقات إلا نادرًا.

ومع أنها أقدم النسخ لم أجعلها الأصل؛ لأنها لم تصلني إلا بعد أن قطعت شوقًا لا بأس به في النسخ والمقابلة. وكتب على صفحة العنوان كتاب المختلف تأليف الشيخ الإمام العالم السمرقندي - رضي الله عنه - وعن جميع أئمة المسلمين. انتقل بحكم الشراء الشرعي إلى أبي تراب محمد بن محمد بن أبي الحسن المروزي رحمه الله، ورحم والده وجميع المسلمين. وقد مرمت إلى هذه النسخة بـ (أ).

٣ - نسخة مكتبة بايزيد :

وهي برقم ١٨٩١٦، وعدد أوراقها ٢٧٩ ورقة، وعدد الأسطر ٢١ سطرًا تقريبًا، كل سطر يحتوى على ١٥ كلمة تقريبًا. وتاريخ نسخها ٦٦٢هـ. ولم يكتب اسم الكتاب ولا مؤلفه على صفحة العنوان، ولعلها تكون ساقطة. وكتب على صفحة العنوان الموجودة: كتبه العبد نصر بن محمد بن محمد الخزنجي. من كتب الفقير الوائق بكرم مولاة الكبير محمد بن محمد الوالتي، يعرف بخزنجي. وكتب أيضًا:

الله ولي التوفيق رب وفني على الخير. وتحت هذا الكلام فهرس للكتب. والبراد بقوله (كتبه) أي كتب الفهرس لاختلاف خط الفهرس مع خط الناسخ للكتاب. والنسخة خطها واضح.

ولم يذكر الناسخ اسمه، واكتفى بقوله: «تم يعون الله وتوفيقه في الثالث من جمادى الأولى سنة ثنتين وستين وستمائة. غفر الله لكتابه».

وكتب على الهامش بمص التعليقات المفيدة، كما أضاف الناسخ أبيات المنظومة حتى الورقة ١٠٨.

وقد اطلعت على هذه النسخة أثناء زيارتي للمكتبة، وحصلت على نسخة مصورة منها.

وقد رمزت لها بـ (ز).

٤ - نسخة دار الكتب المصرية :

رقمها ٤٥٨ فقه حنفي، وعدد أوراقها ٢٤٦، وعدد الأسطر ٢٣ سطرا، في كل سطر ١٢ كلمة تقريبا وتاريخها ٦٦٧هـ. والناسخ أبو بكر عمر بن علي بن عبد الحميد المعروف بالحنفي، وخطها واضح، وعليها تعليقات، وكلماتها مشككة في أغلب الأحيان. كما أضاف أبيات المنظومة على الهامش. وفي آخر هذه النسخة إجازة :

بسم الله الرحمن الرحيم

((الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة على سيدنا محمد، وآله الطيبين الطاهرين، وبعد فقد قرأ علي الإمام العالم الفاضل، الكامل، الزاهد، العابد، حافظ الرواية، وصاحب الدراية، شهاب الملة، والدين، نصير الإسلام والمسلمين علي بن ابراهيم بن يحي السطامي، أدام الله معاليه، وحرس أيامه ولياليه، كتاب مختلف الرواية من أوله إلى آخره قراءة بحث وإتقان، وطلب متى الإجازة كما هو المعمود، وأجزت له أن يروي عنى هذا الكتاب، وغيره من الشرعيات علي الشرائط المعتمدة عند الثقات، رجاء أن يذكر كاتب هذه الأسطر محمد بن مسعود بن علي السمرقندي في صالح دعواه، وفالح حالته. كتبه في أواخر المحرم سنة الثنتين وسبعمائة. حامدا لله تعالى، ومصليا على نبيه)).

وقد اطلعت على هذه النسخة حين زرت المكتبة، وحصلت على نسخة صورة منها. ومن صفحة العنوان الى آخر المسألة (٩٤) سقط من هذه النسخة. وقد رمزت لهذه النسخة بـ (ط).

٥ - نسخة دار الكتب المصرية أيضًا :

رقم ١٨١٥ فقه حنفي. وعدد أوراقها ٢٩٧ ورقة، وتاريخها ٦١٤هـ، والناسخ على بن عبد الجبار بن علي بن عبدالعزيز التمرناشي. وعليها بعض التعليقات المفيدة، كتبت بخط واضح وكبير، إلا أنه يخلو من النقط في كثير من الأحيان وفيها خروم كثيرة، وبياض في بعض الأحيان، ومن صفحة العنوان إلى آخر المسألة (١٦) سقط منها. والسبب الذي جعلني أعتد عليها أنها أقدم تاريخًا من غيرها، وعلى حواشيها تعليقات مفيدة.

وفي آخرها إجازة من أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن أحمد البخاري إلى محمد، ويوسف؛ وهما أخوان ولم يذكر نسبها، أو تاريخ الإجازة. وقد اطلعت على هذه النسخة وحصلت على نسخة مصورة منها في أثناء زيارتي للمكتبة.

وقد رمزت لها بـ (ك).

٦ - نسخة مكتبة تشستر بيتي بأيرلندا :

وتوجد في المكتبة برقم ٣٦١٨، وعدد أوراقها ٢٢١ ورقة ومقاسها ٣٠×١٩ سم. وعدد الأسطر ٢٧ سطراً، وتاريخها ٦٥٦هـ. ولم يذكر الناسخ اسمه. وكتب على الغلاف: كتاب مختلف الرواية لشيخ الإسلام علاء الدين محمد السمرقدي، وكتب على الغلاف الداخلي: الجزء الأول والثاني من مختلف الرواية لشيخ الإسلام علاء الدين رحمه الله.

وهي مكتوبة بخط جميل وواضح تمامًا، والجزء الأول كلماته مُشَكَّلَةٌ.

وتوجد لهذه النسخة نسخة مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٣٦١٨ ف.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ (ش).

٧ - نسخة مكتبة ولي الدين جار الله:

ورقمها في المكتبة ٨٧٥، وعدد أوراقها ٣٧٦ ورقة، وتاريخ نسخها ٧٥١ هـ. ومقاسها ١٩ x ٢٧ سم، وعدد الأسطر ٢٣ سطراً، في كل سطر ١٢ كلمة تقريباً. وهي بخط منكوتم بن حاريك الحنفي من أهل دمشق. وهي مكتوبة بحط جميل وواضح ثنائياً، وليس فيها خرم ولا بياض.

كتب على الغلاف (كتاب مختلف الرواية، تأليف الإمام الصابر الكامل علاه الدين العالم السمرقندي رحمة الله تعالى عليه). ولها نسخة مصورة في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٨٧٣ ش، ٣٣٧ / ١٦١٩. وقد حصلت على نسخة مصورة منها في أثناء زيارتي للمعهد في القاهرة. وقد رمزت لها بـ (ق).

٨ - نسخة المكتبة العثمانية بحلب :

وهي برقم ٢٩٢، وعدد أوراقها ٢٠٦ ورقة، وعدد الأسطر ٢٥ سطراً، وفي كل سطر ١٦ كلمة تقريباً. وتاريخها ٧١٢ هـ. والناسخ سليمان بن إسحاق. وخطها واضح، وفي آخرها إجازة غير واضحة، وأبيات شعرية. وعلى هامشها بعض التعليقات المفيدة.

وكتب على الغلاف: «كتاب حصر المسائل وقصر الدلائل المسمى مختلف الرواية، من تصانيف الإمام علامة العالم، قرّة عين الزمان، أفقه فقهاء الزمان علاه الدين شيخ الإسلام المعروف بالعالم السمرقندي، برد الله مضجعه، وآسى وحدته، له ولجميع علماء المسلمين. وهو عمر بن عثمان السمرقندي رحمه الله». ولهذه المخطوطة نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم ٧٧١٩.

وقد رمزت لها بـ (ح).

ومن خلال تتبعي لهذه النسخ تبين لي أن الأصل، أ، ح من شجرة واحدة، للترافق فيما بينها في صياغة العبارات، وانتقاء المفردات، ووجود الأخطاء.

وأن ش، ق، ك، ط، ز من شجرة واحدة أيضاً للترافق الشديد بينها فيما سبق.

ثانياً: عملي في الكتاب :

١- النسخ، وإضافة علامات الترقيم، وترتيب المقترات.

٢- وضعت أرقاماً متسلسلة للمسائل ليسهل الرجوع إليها، ويسهل فهرستها.

٣- مقابلة النسخ :

(أ) قابلت جميع النسخ على الأصل، وأشارت إلى أي اختلاف بين إحدى هذه النسخ والأصل، أشارت إليه مع بيان الأفضل أو الصحيح منها . .
علماً أنه إذا كان الاختلاف في لفظة عبرت عنها بالمؤثر فأقول:
الأولى أفضل، أو الثانية أفضل، وهكذا. وإذا كان الاختلاف في قول - أي جملة أو عبارة - عبرت عنها بالمذكر، فأقول: الأول أفضل - أي القول الأول - أو الثاني - وهكذا . .

(ب) إذا كان ما في الأصل يخل بالمعنى، صوبت ذلك مما في النسخ الأخرى، ووضعت بين معقوفتين، وأشارت إلى ذلك في الهامش.
(ج) في بعض النسخ يذكر اسم صاحب الباب بعد كلمة (قال)، وفي بعض النسخ لا يذكر الاسم. وتسميماً للفائدة ذكرت صاحب الباب بعد كلمة (قال) في أول كل مسألة، ووضعت بين قوسين، دون الإشارة إلى ذلك في الهامش.

فمثلاً: قال (أبو حنيفة): وقال (زفر). وقال (الشافعي): وهكذا في بداية كل مسألة أذكر اسم صاحب الباب. الأمر الذي يزيل كثيراً من اللبس.
(د) في بعض النسخ لا يتم ذكر المخالفين لصاحب الباب بالاسم، وتذكر أحياناً في بعضها، فمثلاً في باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه، بعد ذكر قول أبي حنيفة في بعض النسخ يقول: (وقالاً) أي (أبو يوسف ومحمد) ولأن الطريقة الثانية أفضل لوضوح المعنى معها أخذت بها دون الإشارة إلى ذلك في الهامش.

(هـ) في بعض النسخ يقول بعد ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي بعضها - يقول - عليه السلام - وأثبت الأولى دائماً ولم أشر إلى المخالفة في الهامش.

(و) إذا كانت هناك زيادة في النسخ الأخرى أو في بعضها على ما في الأصل: إن كان المعنى لا يتم إلا بهذه الزيادة أضفتها إلى المتن، وحملتها

بين معقوفتين، وأشارت إلى ذلك في الهامش.

وأما إن كانت الزيادة في الأصل على جميع النسخ أو بعضها: فإن كانت تخل بالمعنى حذفتها من الأصل وأشارت إلى ذلك، وإن كانت لا تخل بالمعنى أشارت إلى ذلك في الهامش، وبينت أيهما أفضل؛ إثباتها أو عدمه.

(ز) إذا كانت هناك خطأ في النحو صورتها وأشارت إلى ذلك.

(ح) الأخطاء الإملائية ككتابة الألف المقصورة المأ ممدودة، والعكس، وقلب اللام إلى ياء والعكس - كما في طريقة العجم - صورتها دون الإشارة إلى ذلك؛ نظرًا لكثرتها.

٤- كتابة أرقام الآيات التي استدل بها المؤلف، والسور التي وردت فيها.

٥- تخريج الأحاديث والآثار التي استدل بها المؤلف: في القسم الأول كنت أخرج الأحاديث والآثار من جميع كتب الأحاديث التي تيسرت لي. ولكن حينما داهمني الوقت اكتفيت بتخريجها من صحيح البخاري ومسلم إن كانت فيها أو في أحدهما. وإن لم أجده فيها اكتفيت بتخريجه من كتب السنن الأربعة، فإن لم أجده في كتب السنن خرجتها من كتب الحديث الأخرى.

غير أنني أحيانًا أخرج من هذا المسلك فأخرج الحديث أو الأثر من الصحيحين ومن السنن ومن غيرها.

٦- تخريج المسائل :

(أ) ذكرت المصادر التي وردت فيها مسائل هذا الكتاب، كل مسألة على حدة، وذلك بعد انتهاء الأقوال أضع رقمًا ثم أبين تلك المصادر في الهامش، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى سبعة مصادر.

(ب) وضحت إن كانت هناك أقوال أخرى في المذهب غير ما أورده المؤلف، أو مخالفة لما أورده.

(ج) نقلت في الهامش بعض الأقوال من تلك المصادر، إذا رأيت أن هذا ضروري لفهم المسألة.

(د) قمت بتوضيح العبارات الغامضة

(هـ) أشارت إلى أرقام الصفحات في الكتب التي رجع إليها المؤلف إن تيسرت لي.

(و) ذكرت أحيانًا رأي المذاهب الأربعة في المسائل التي رأيت أهمية بيان

رأي أئمة الفقه فيها، وخاصة في مسائل العبادات.
 (ز) بنيت وجه قول كل فريق في المسائل التي لم يبينها المصنف، كما
 بينت في بعض الأحبان الأصل الذي أدى إلى الاختلاف في الفرع.
 (ح) ذكرت أرقام المسائل التي ذكر المؤلف أنها مرت، أو سَتَمُرُ في هذا
 الكتاب.
 (ط) حرصت على أن يكون تخريج المسائل من كتب ظاهر الرواية التي
 تبسرت لي، وإن لم يكن فعن الكتب الجامعة لكتب ظاهر الرواية
 كالمبسوط، ثم بعد ذلك الأقدم فالأقدم من هذه المصادر.

٧- قمت بتعريف المصطلحات العلمية.

٨- قمت بتعريف الأعلام التي ذكرها المؤلف تعريفًا موجزًا.

٩- قمت بعمل الفهارس كما يلي :-

أ - الآيات.

ب - الأحاديث.

ج - الآثار.

د - الأعلام.

هـ - الأعلام الواردة في الدراسة.

و - الأماكن والقبائل والفرق.

ز - الكلمات المشروحة.

ح - الآيات الشعرية.

ط - المصادر والمراجع.

ي - المسائل.

هذا والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن
 يشيئا عليه، وأن يغفر لنا ولزلاتنا، إنه سميع مجيب.

د. عبدالرحمن بن مبارك الفرج

١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩

بسم الله

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والهدى
نوراً والبر نوراً
والصبر نوراً والعدل
نوراً والرحمة نوراً
والعفو نوراً والصفح
نوراً واللين نوراً
واليسر نوراً والسهولة
نوراً واليسر نوراً
واليسر نوراً

مكتبة القرآن من نسخة (١٢)

10

من الملائكة والجن والانس والحيوان والنبات

52

في الدنيا من اجل ان الله عز وجل يحب
 المتقين ولما كان من فضل الله
 على العالمين ان يخرج من كل فجوة
 مشقة ولما كان من فضل الله
 على العالمين ان يخرج من كل فجوة
 مشقة ولما كان من فضل الله
 على العالمين ان يخرج من كل فجوة
 مشقة

في الدنيا من اجل ان الله عز وجل يحب
 المتقين ولما كان من فضل الله
 على العالمين ان يخرج من كل فجوة
 مشقة ولما كان من فضل الله
 على العالمين ان يخرج من كل فجوة
 مشقة ولما كان من فضل الله
 على العالمين ان يخرج من كل فجوة
 مشقة

[illegible]

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

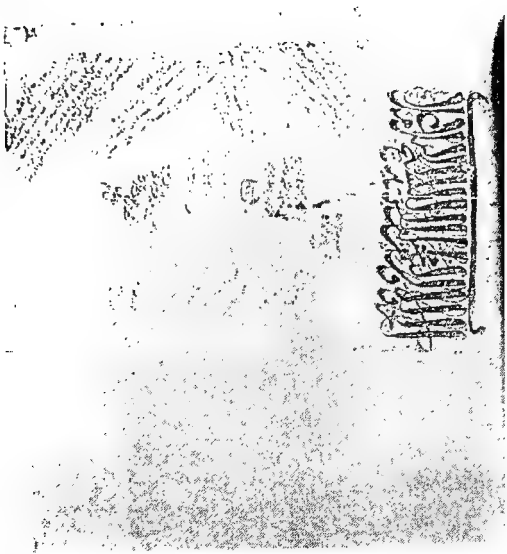
...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

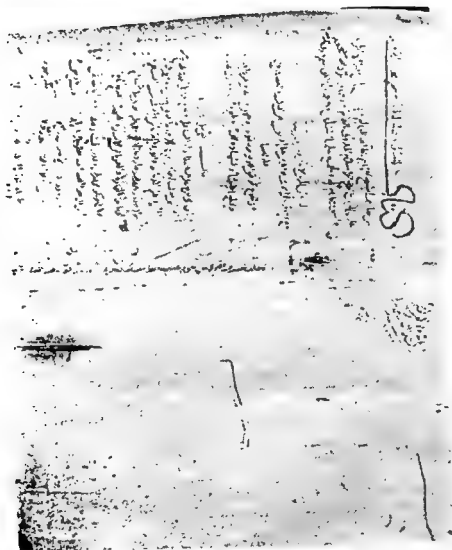
...
 ...
 ...

...
 ...
 ...



صفحة العنوان من نسخة (ش)

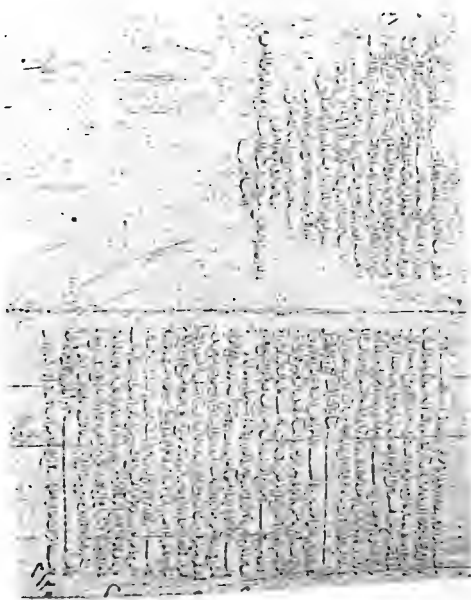
۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 15 vertical columns, written from right to left. The script is dense and appears to be a historical form of Arabic.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 15 vertical columns, written from right to left. The script is dense and appears to be a historical form of Arabic. A large, stylized initial or heading is visible on the right side of the page.

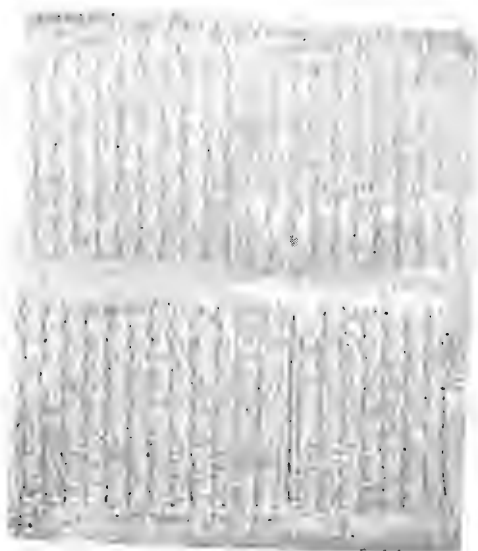
المجلة الأولى من نسخة (ق)



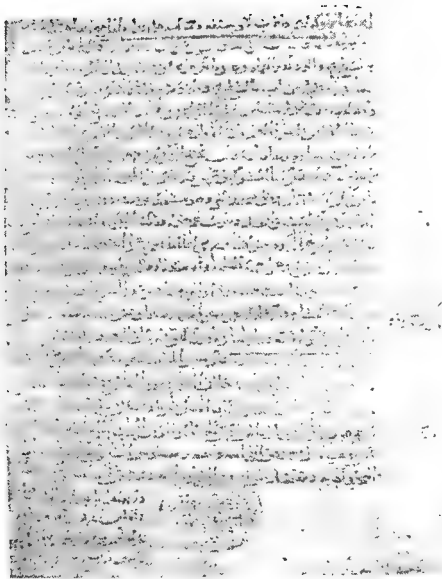
الورقة الأخيرة من نسخة (ق)



صفحة المئتان من نسخة (ز)



الجزء الأول من نسخة (3)



الورقة الأخيرة من نسخة (٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الحمد لله الْمُعْتَزُّ بذاته^(٢)، المُقَدَّسُ^(٣) بأسمائه وصفاته، والصلاة والسلام على رسوله المؤيَّد بآياته [و] ^(٤) معجزاته، السَّالِمُ لأحكامه^(٥) ورسالاته، وعلى آله، وأزواجه^(٦) وذرياته^(٧)، وسلم تسليماً كثيراً^(٨). [وبعد: فإني قصدت أن أذكر^(٩) مسائل مختلف الرواية، وأرسم لخلاف كل واحد من الأئمة بناً على الترتيب الذي رتبه بعض أساتذتنا - رحمهم الله - غير^(١٠) أنهم أوردوا الكتب كلها في كل باب. وأنا أوردُ الأبواب كلها في كل كتاب، وأذكر في كل مسألة نُكْتَةً شافية، وحجة كافية، وسألت الله تعالى التوفيق لإتمامه، بفضله وإنعامه^(١١)] (١٢).

- (١) في أ زيادة (رب يسر وأعن لطفك) وفي ح (رب يسر)، وفي ك (رب يسر وأعن لحنه) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى وقد تكون من السامخ.
- (٢) في ش، ح، ك، أ (المتعزز بذاته)، وفي ز (المتفرد بذاته) بدل (المتعزز بذاته)، وجميع الأساليب تؤدي إلى المعنى.
- (٣) في ح، ك، أ (المقدس) بدل (المقدس)، والمعنى واحد.
- (٤) سقطت الواو من الأصل، وهو وهم من الناسخ، لأن سياق الكلام يحتاج إلى الواو للعطف على ما سبق.
- (٥) في ح، ك (بأحكامه) بدل (لأحكامه)، والصواب (لأحكامه)؛ لأن اللام توضح الشيء. المبلغ، والباء تؤدي إلى كون الأحكام أداة للتبليغ.
- (٦) في ش، ز زيادة (وأصحابه) وهي زيادة حسنة لفضل الصحابة.
- (٧) في ح، ك (وأصحابه وأزواجه) بدل (وأزواجه وذرياته) والمعنى واحد.
- (٨) قوله (وسلم تسليماً كثيراً) سقط من ح، ق، ك، أ والأولى إثباتها؛ لأن السلام تابع للصلاة على النبي وآله وذريته وأصحابه.
- (٩) في ح، ك (أكتب) بدل (أذكر) والأصح الكتابة؛ فهي أقوى من الذكر؛ لأن الذكر بالنسبة (١٠) في ح، ك (إلا) بدل (غير) وكلا الأداتين للاستثناء إلا أن (إلا) حرف، و (غير) اسم.
- (١١) في ح، ك زيادة على ما في نسخة ش (إنه قريب محبب) وهي زيادة لا تؤدي إلى تغيير المعنى، إلا أنها حسنة لما فيها من تمجيد الله.
- (١٢) ما بين القوسين سقط من الأصل، ق، أ. إلا أن إثباتها أولى؛ لأن المؤلف يبين ضربته في ترتيب الكتاب، وهي طريقة جديدة، لم يسبقه إليها أحد.

كتاب الصلاة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١- قال (أبو حنيفة): يَكْبُرُ الْمُقْتَدِي ^(١) مقارنةً لتكبير ^(٢) الإمام .
وقال أبو يوسف ومحمد: يكبر بعده ^(٣) .
قيل: الاختلاف في الجواز ^(٤) ، لا يجوز إلا معه ^(٥) ، وعندهما: لا يجوز إلا بعده ^(٦) .
وقيل: الاختلاف في الأفضلية ^(٧) ، عنده الأفضل أن يكبر معه ، وعندهما: بعده .
أشار إلى ذلك ^(٨) في نُكْتَتِهِ ، وإلى ذلك في نُكْتَتِهِ ^(٩) والصحيح أن

-
- (١) المقتدي: من أدرك الإمام، مع تكبيره الافتتاح. (أنيس الفقهاء ص ٩٠) وذكر في التعريفات التفهية أن المقتدي: من اقتدى بالإمام سواء كان مدرّكاً، أو لاحقاً، أو مسوّغاً. (التعريفات التفهية، ص ٥٠١) والتعريف الأول يوفق ما جاء في المسألة .
 - (٢) هي أ (تكبير) بدل (لتكبير) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٣) في ش. ز (بعد تكبير الإمام) بدل (بعده) والأفضل ما في ش. ز لأنه يوضح المراد أكثر.
 - (٤) في ز (قبل الاختلاف وقع في جواز الاقتداء، وعدم الجواز) بدل (قبل الاختلاف في الجواز)، والأولى ما جاء في ز؛ لأنه يوضح المقصود من الجواز.
 - (٥) في ح (عنده يجوز معه) بدل (عنده لا يجوز إلا معه) والتعبير الثاني أصح؛ لأنه ينفي لجواز مع غيره، أما التعبير الأول فقد يجوز معه ومع غيره.
 - (٦) في ز (عنده . يجوز الاقتداء إذا كبر مقارنةً لتكبير الإمام. وعندهما لا يجوز) بدل (عنده . لا يجوز إلا معه، وعندهما: لا يجوز إلا بعده) والتعبير الثاني هو الأقرب إلى الصواب؛ لأنه يؤدي إلى المعنى بطريقة أسهل، وتعبير أدق.
 - (٧) في ز زيادة (وأما الجواز فمستفق عليه في الوجهين جميعاً) وهي زيادة تؤدي إلى إيضاح المعنى.
 - (٨) في ق (هذا) بدل (ذلك) والصواب (هذا) لأن الإشارة (هذا) تدل على قرب المشار إليه.
 - (٩) النكتة: هي مسألة لطيفة أخرجت مدقة نظر وإمعان فكر. من نكت رسمه بأرض إذا أثر فيها، وصيغت المسألة الدقيقة نكتة لتأخر الخواطر في استنباطها. (التعريفات للرجاني ص ١٣٨).

الاختلاف^(١) في الأفضلية^(٢)، والأولوية. أما^(٣) الجواز فمفتق عليه.
[لهما]^(٤) قوله - صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَثُرَ الْإِمَامُ^(٥) فَكَبِّرُوا^(٦)».
والفاء للمتعقب. والمعنى وهو أن الاقتداء إنما يجوز^(٧) بالمصلي، لا بغير
المصلي، والإمام إنما يصير شارعًا في الصلاة بالتكبير، فلا يجوز الاقتداء به
قبل فراغه من التكبير^(٨).

في ش، ز (أشار إلى هذا في نكتة ذكرت) بدل (أشار إلى ذلك في نكتة، وإلى ذلك
في نكتة) وتؤيدان إلى المعنى المراد. وفي ز زيادة (على هذا لما تذكر) ولا معنى لهذه
الزيادة.

- (١) في ش زيادة (وقع) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.
- (٢) من قوله (عنده) الأفضل ... إلى ... في الأفضلية) سقط من ح. وسقطها قد لا يؤثر
في المعنى المراد؛ لأن الجملة الساقطة تفصيلية. إذ يحوز أن يقول: (الاختلاف في
الأفضلية، والأولوية، أما الجواز فمفتق عليه).
- (٣) في ز (وأما) بدل (أما)، والصواب (وأما)؛ لأن الواو توحي بربط الكلام اللاحق بالكلام
السابق.
- (٤) (لهما) سقطت من الأصل، ش. والصواب إثباتها لمعرفة أن هذا هو وجه قول أبي يوسف
ومحمد.
- (٥) (الإمام) سقط من ق، والصواب عدم إثباتها لما ورد في رواية البخاري ومسلم. إلا أن ما
أثبت في الأصل هو من رواية الطحاوي.
- (٦) رواه مسلم في الصلاة ٤٠٤ باب التشهد في الصلاة ص ١٤، ١٥ ح ٢، دار الأفاق
الجديدة بيروت. بلفظ (فإذا كبر فكبروا) عن أبي موسى الأشعري. ورواه البخاري بلفظ
«إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا» كتاب الصلاة باب إيجاب التكبير وافتتاح
الصلاة، وأبو دارود، كتاب الصلاة باب التشهد رقم ٩٧٢ عن أبي موسى، ص ٢٥٥، ج ١
بلفظ «فإذا كبر فكبروا». ورواه أبو دارود أيضًا عن حنّان بن عبد الله الرقاشي بهذا اللفظ،
ورواه «فإذا قرأ فاتنصتوا» رقم ٩٧٣ ص ٢٥٦، ج ١، دار إحياء التراث العربي. والنسائي في
كتاب الإمامة، باب سادسة الإمام ص ٩٦، ٩٧، ج ٢ (دار الكتاب العربي) وكتاب السهو،
باب كيف التشهد ص ٤١، ٤٢ عن أبي موسى بلفظ (فإذا كبر فكبروا) والطحاوي ح ١
ص ٢٢٨، كتاب الصلاة. باب الإمام يقول: سمع الله لمن حمده بسنده عن أبي موسى
الأشعري، قال: علمنا رسول الله ﷺ الصلاة فقال: «إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا
..... الحديث.

- (٧) في ش، ز (ولأن الاقتداء إنما يصح) بدل (والمعنى وهو أن الاقتداء إنما يجوز) والجملة
الثانية أولى؛ لأن الكلام يبين معنى الحديث فلا يصح أن تبدأ به (لأن).
- (٨) في ش، ز (إنما يصير الإمام مصليًا بعد فراغه من التكبير) بدل (فلا يجوز الاقتداء به قبل)

له قوله - ﷺ - «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا، لِيُتَوَكَّلَ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»^(١). وتحقيق الانتماء، والموافقة، والتحرز عن المخالفة، إنما يكون بالقرآن^(٢). وقوله^(٣). «بأن الفاء للتعقيب. قلنا: قد يراد بها القرآن، بدليل قوله - ﷺ - في هذا الحديث: «وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَوِ»^(٤)، وقد يراد به القرآن^(٥) بالإجماع، حملناه^(٦) على هذا بما ذكرنا^(٧). وقوله: «إن الاقتداء إنما يجوز^(٨) بالمُصَلِّي قلنا: بلى^(٩) ولكن^(١٠) في حال ما يصير هو^(١١) مقتديًا، يصير إمامه^(١٢) مصليًا. وهو حال ما بعد^(١٣) فراغهما من التكبير^(١٤).

-
- فراغه من التكبير) والتعبير الثاني هو الصحيح؛ لأن العبارة أسبغ في المقام.
- (١) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب إقامة الصف من تمام الصلاة عن أبي هريرة بلفظ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُتَوَكَّلَ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» وفي صفة الصلاة، باب إيجاب التكبير، وافتتاح الصلاة. ورواه البخاري في غير موضع أيضًا عن أنس بن مالك برقم ٦٨٩، وعن عائشة برقم ٦٨٨، ورواه مسلم عن أنس بن مالك كتاب الصلاة، باب انتماء المأموم بالإمام ص ١٨.
- (٢) في ش، ز (وتمام الموافقة والتحرز عن المخالفة بالمقارنة) بدل (وتحقيق الانتماء، والموافقة، والتحرز عن المخالفة إنما يكون بالقرآن) والتعيران يؤيدان نفس المعنى إلا أن التعبير الأول أوضح.
- (٣) في ق، (وقولهما) بدل (وقوله)، وفي ز (وأما المعنى قوله). وما في ق هو الصواب؛ لأن المتكلم هو أبو حنيفة، يرد على صاحبيه.
- (٤) في ش، ز (وأنه للقرآن) بدل (وقد يراد به القرآن) وفي أ (وقد أريد به القرآن) وما في (أ) هو الصواب؛ لأنه يوضح المراد من الحديث، إذ الضمير (به) عائد على الحديث.
- (٥) في ش، ز (فحملناه) بدل (حملناه) والأولى أصح لا ابتدائها بفاء السببية.
- (٦) في ش، ز (دونا) بدل (ذكرنا) والصواب (ذكرنا)؛ لأنه لم يرو الحديث وإنما ذكره فقط.
- (٧) في ز (يصح) بدل (يجوز) والمعنى واحد.
- (٨) (بلى) سقطت من ح، وإثباتها أولى لينم السياق.
- (٩) في ز (لكنه) بدل (لكن) والصحيح (لكنه)؛ لأن الكلام عن معين وهو المقتدي.
- (١٠) (هو) سقطت من ز. وفي ق، ح (ما هو يصير) بدل (ما يصير هو) والصواب (ما يصير هو)؛ لأن الضمير الدال على فاعل، أو خير لفعل ناسخ يأتي بعد الفعل.
- (١١) في ز (الإمام) بدل (إمامه) والصحيح (إمامه)؛ لأن سياق الكلام يدل على المقتدي بإمامه، وليس بإمام آخر.
- (١٢) في ز، (وهو بعد) بدل (وهو حال ما بعد) والصواب الثاني؛ لأن هذه العبارة توضح ما جاء في العبارة السابقة؛ فلا بد أن تشتمل على كلمة (حال) لتدل على معنى سابق.
- (١٣) انظر المبسوط ج ١ ص ٣٨، والأصل لمحمد بن الحسن الشيباني ج ١ ص ١٦ إدارة

- ٢- قال (أبو حنيفة): إذا رفع الإمام رأسه من الركوع، يقول: سمع الله لمن حمده، ولا يقول: ربنا لك الحمد.
وقال أبو يوسف ومحمد^(١). يجمع بينهما^(٢).
لهما: ما رَوَى أن النبي - ﷺ - كان^(٣) إذا رفع رأسه من الركوع، يقول:

القرآن والمعلوم الإسلامية، كراتشي. وانظر البدائع، ج ١، ص ٣٨٦، طبعة زكريا على يوسف، وقدم له أحمد مختار عثمان.

وعند الحنابلة: الأولى للمأموم أن يشرع في أعمال الصلاة بعد إمامه لحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا» الحديث. والفاء للتعقيب وحديث أبي موسى: «فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم». مسلم كتاب الصلاة، باب الشاهد في الصلاة، حديث رقم ٦٢، ج ٣٠٣. وأما إذا وافقه فيها أو في السلام فهو مكروه لمخالفته السنة، وصلاته لم تنفس؛ لأنه اجتمع معه في الركن. (منار السبيل ج ١ ص ١٢٢). والكوفي ج ١ ص ٢٣٥) والحديث السابق رواه مسلم أيضاً، كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام، حديث رقم ٨٦، ج ١ ص ٣٠٧. وعن أبي هريرة: «إنما الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب الإمام يصلي من قعود، رقم ٦٠١، ٦٠٣، ص ١٦٤، ٦٠٤. ع أنس بن مالك، وأبي هريرة، ورواه النسائي في كتاب الانتاح، باب تأويل قوله عز وجل: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» ع أبي هريرة بلفظ «إنما جعل الإمام ليؤتم به... الحديث» مع ١ ج ٧ ص ١٤٢.

- (١) في ش (لهما) بدل (وقال أبو يوسف ومحمد) والصحيح الثاني؛ لأنه يوضح قول الصحابين بعد أن وضع قول أبي حنيفة.
(٢) قال الميني في البداية: «أي لا يقول الإمام ربنا لك الحمد عند أبي حنيفة، وبه قال مالك، وأحمد، وحكاه بن المنذر عن ابن مسعود، وأبي هريرة، والشعبي، قال: وبه أقول». وقال: بقولها في نفسه: أي قال أبو يوسف ومحمد يقول الإمام ربنا لك الحمد سراً، أو هو معنى قوله في نفسه، وبه قال الثوري، والأوزاعي، وأحمد في رواية، ويقتصر المأموم على ربنا لك الحمد. وقال الشافعي: يستحب له أن يقول: سمع الله لمن حمده، فإذا استوى فإنما يستحب له أن يقول: ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وملئ ما شئت... (البناية ج ١ ص ١٨٥، وانظر الأصل للشيباني ج ١ ص ٤، ٥، المبسوط ج ١ ص ٢٠. والأم الشامي ج ١ ص ١١٢).
والراجع عند الحنابلة أن قَوْل: ربنا ولك الحمد للإمام والمأموم والمنفرد. (شرح منتهى الإراتان ج ١ ص ٢٠٦).
(٣) في ز (عن النبي ﷺ أنه كان) بدل (أن النبي ﷺ كان) والأولى ما في الأصل لدلالة

«سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد»^(١). وغالب أحواله كان هو^(٢) الإمام. والمعنى أن الإمام يُخْرِضُ^(٣) على التحميد، فمن المحال^(٤) أن ينسب نفسه، لقوله تعالى: ﴿أَتَشْفَعُ أَلَيْسَ الْأَلَمُ بِوَسْوَءٍ بُشِّرْتُمْ﴾^(٥). له - قوله - ﷺ: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا»^(٦): ربنا لك الحمد»^(٧).

على المعنى بأسلوب سهل.

- (١) رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع. عن ابن أبي أوفى بنقظ: «كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد... الحديث. برقم ٢٠٢، ومسلم أيضاً روايات بنفس المعنى ج ١ ص ٣٤٦، ٣٤٧. ورواه النسائي، كتاب الانتحاح، باب ما يقول في قيامه ذلك. عن ابن عباس أن النبي ﷺ: كان إذا قال: سمع الله لمن حمده، قال: ربنا لك الحمد، وروى النسائي عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم ربنا ولك الحمد. ورواه بهذا المعنى عن ابن عمر أيضاً في باب ما يقول الإمام إذا رفع رأسه من الركوع حديث رقم ١٠٦٠، ج ٢ ص ١٩٥. ورواه البخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح رفع يديه حذو منكبيه... وفيه... وكان إذا رفع رأسه من الركوع قال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد» كتاب الصلاة، باب إلى أين يرفع يديه، ج ١ ص ١٨٨.
- (٢) (كان هو) سقطت من ش، ز، وفي ق (كانت هي) بدل (كان هو) والصواب ماجاء في ق، لأن (أحواله) لفظ مؤنث (والإمامة) مؤنث.
- (٣) في ز، ق زيادة (غيره) بعد الفعل يحرص، وهي زيادة توضح المعنى. والتحرير هو البحث على الشيء (معجم لغة الفقهاء) ص ١٢٢.
- (٤) في ز (فلا يجوز) بدل (فمن المحال) والأولى أفضل، لأن المقام ليس بمقام استحالة.
- (٥) سورة البقرة: (٤٤) الآية سقطت من ش، ز، والأولى إثباتها للدلالة على صحة ما قاله.
- (٦) في ش، ز (قولوا) بدل (فقولوا)، والأفضل الثانية، لأن وجود الفاء للتعقيب، والمأمور لا يقرن ربنا ولك الحمد إلا بعد قول الإمام سمع الله لمن حمده.
- (٧) رواه البخاري في صفة الصلاة، باب فضل الصلاة، ربنا لك الحمد. عن أبي هريرة: «إذا قال الإمام: سمع الله حمده، فقولوا ربنا لك الحمد» برقم ٧٩١ ص ٢٨٣. وفي كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، برقم ٣٢٢٨ ج ٦ ص ٣١٢. ورواه مسلم في كتاب الصلاة، باب التسبيح والتحميد، والتأمين ج ١ ص ٣٠٦ عن أبي هريرة حديث رقم ٧١. والإمام مالك في الموطأ في التأمين خلف الإمام، عن أبي هريرة. (تنوير الحوالك ج ١ ص ١١١). وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ج ١ ص

فُسِّمَ الأَذْكَارُ^(١) بينهما^(٢)، والقسمة بين الإمام والمقتدي تقتضي قطع^(٣) الشركة^(٤)، [كقوله]^(٥) صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»^(٦). والمعنى أن المقتدي^(٧) يأتي بالتحديد عند الانتصاب

٢٢٤. عن أبي هريرة: «إذا قال الإمام سمح الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد». والترمذي في باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ج ٢ ص ٥٥ رقم ٢٦٧ وقال حديث حسن صحيح. والسنائي، عن أبي هريرة، باب قوله ربنا ولك الحمد، حديث رقم ١٠٦٣ ج ٢ ص ١٩٦، ١٩٧ وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة باب إذا قرأ الإمام فامضوا ج ١ ص ٢٧٦.

(١) في ز (الذكر) بدل (الأذكار) والثانية أصح لأنها بلفظ الجمع، والتقسيم لأذكار وليس لذكر واحد.

(٢) في ز (بين الإمام والمقتدي) بدل (بينهما) والأولى أولى؛ لأنها توخي المقصود من كلام المؤلف.

(٣) في ش (والقسمة تقطع الشركة) بدل (والقسمة بين الإمام والمقتدي تقتضي قطع الشركة) والعبارة الثانية أولى؛ لأنها شارحة لكلام المصنف. وقوله (بين الإمام والمقتدي) سقط من ز.

(٤) (الشركة) سقطت من ح وهو وهم من الناسخ.

(٥) في ق (كقوله) بدل (لقوله) والصواب (كقوله)؛ لأن الحديث أورد للتمثيل، وليس للاستدلال.

(٦) رواه البخاري بلفظ: «اليمين على المدعي عليه» كتاب التفسير رقم ٤٥٥٢ باب ﴿إِنَّ أَلْيَنَ يُتَّقَىٰ يَهُوُ أَكْبَرُ﴾ ج ٨ ص ٢١٣. ومسلم بلفظ: «قضى باليمين على المدعي عليه» كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعي عليه ج ٥ ص ١٢٨. والترمذي في كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعي عليه رقم ٣٦١٩ ج ٣ ص ٣١١. والترمذي بلفظ «البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه» برقم ١٣٤١ كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ص ٦١٧ ج ٣، والسنائي بلفظ: «قضى أن اليمين على المدعي عليه» كتاب آداب القضاء، باب عظة الحاكم على اليمين. ج ٨ ص ٢٤٨ حديث رقم ٥٤٢٥ وأخرجه البيهقي من حديث ابن عباس ج ١٠ ص ٢٥٢ في كتاب الدعوى والبيانات، باب البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه. والدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام رقم ٣٥، ٤٥، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ (المدعي أولى بالبينة) ج ٤ ص ٢١٤، ٢١٦.

(٧) في ش، ز (ولأن المقتدي) بدل (والمعنى أن المقتدي) والثانية أصح؛ لأن الكلام هنا لإيضاح معنى الحديث، لا للتعليل.

مقارناً لتسميع الإمام، فلو قلنا: أن الإمام يأتي بالتحديد^(١)؛ يقع تحميده بعد تحميد القوم^(٢)، و هو خلاف^(٣) موضوع الإمامة. وما رُوِيَ من الحديث محمول على حالة الإنفراد في التوافل، عملاً بما ذكرناه. وقوله: يُحَرِّضُ غيره^(٤)، فلا ينسى نفسه. قلنا: حظ الترغيب^(٥) والدلالة على الخير؛ حظ فعله^(٦) من الثواب^(٧)، يدلل قوله^(٨) - ﷺ -: «الدال على الخير كفاعله»^(٩).

٣. قال (أبو حنيفة): إذا وضع المصلي أنفه في السجود، بدون الوجهة^(١٠) من

- (١) في ز (به) بدل (بالتحديد) والثانية أولى؛ لأنها توضح المقصود من الضمير.
- (٢) في ش (يقع تحميده بعده) وفي ز (يقع تحميد الإمام بعده) بدل (يقع تحميده بعد تحميد القوم) وما في الأصل وبقي النسخ أولى؛ لأنه أكثر توضيحاً للمعنى.
- (٣) في ق (وهذا بخلاف) بدل (وهو خلاف) والصواب الثاني؛ لأننا لو قلنا: بخلاف فإنه يدل على استثناء شيء، أما إذا قلنا خلاف، فهو يدل على مخالفة الشيء، وهذا مخالف للإمامة.
- (٤) في ز (حرض غيره بالتحديد) بدل (يحرّض غيره)، والصحيح ماورد في الأصل وهو الثاني؛ لأنه مناسب لما بعده.
- (٥) في ح زيادة (قلنا: بلى، ولكن الإمام ينال ما ينال غيره بالفعل حظ الترغيب) وهي زيادة موضحة للمعنى.
- (٦) في ق (كحظ فاعله) بدل (حظ فعله) والصواب ما في الأصل؛ لأن ما سبقه ترغيب ودلالة وهي مصادر، فلا بد أن يكون المشبه مصدر وهو فعل لا فاعل.
- (٧) في ز (قلنا: بلى ولكن الإمام بالتحريض ينال ما ناله غيره بالفعل) وفي ش (وأما المعنى قلنا: الدال على الخير كفاعله وحظه من الثواب حظ فاعله) بدل (قلنا: حظ الترغيب والدلالة على الخير، حظ فعله من الثواب) وعبارة الأصل والنسخ الأخرى أصح؛ لأنها توضح المعنى بسهولة ويسر.
- (٨) في ز (على ما قال) بدل (يدلّل قوله) والثانية أصح؛ لأنها تسين الدليل على صحة ما قاله، ورأه.
- (٩) الحديث سقط من ش، وفي ز زيادة (وحظه من الثواب مثل فاعله) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بركوب وغيره بلفظ «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» حديث رقم ١٣٣ ج ٣ ص ١٥٠٦. وأبو داود، كتاب الأدب، باب في الدال على الخير، برقم ٥١٢٩ بلفظ «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» ج ٤ ص ٣٣٣، والترمذي بلفظ «إن الدال على الخير كفاعله» ورواية أخرى للترمذي بلفظ مسلم، رقم ٢٦٧١ ج ٤ ص ٤١، وابن حبان بلفظ مسلم كتاب الزكاة باب فيمن دل على خير، برقم ٨٦٧ في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ص ٢٢٠.
- (١٠) في ز (جهته) بدل (الجهة) والأفضل ما في ز؛ لأنه يوافق ما ساقه من الكلام، حيث قال

غير عذر^(١) - جاز، وقد^(٢) أساء، وقال أبو يرسف ومحمد: لا يجوز ،
وروى أسد بن عمرو^(٣) عن أبي حنيفة مثل قولهما^(٤).

لهما: قوله - عليه السلام - : «لا يقبل الله^(٥) صلاة من لا يمس أنفه
الأرض^(٦)، كما يمس جبهته^(٧)» والمعنى أنه مأمور بالسجود مطلقاً،

(أنفه) فالأولى أن يقول آخرًا (جبهته).

- (١) (من غير عذر) سقطت من ح، وإثباتها أولى؛ لأنه عند العذر يجوز بالإجماع.
- (٢) (وقد) سقطت من ح، أ، وإثباتها أولى؛ لأنها تزيد في التحقيق للمعنى.
- (٣) أسد بن عمرو بن عامر القشيري، البجلي، أبو المنذر، قاضٍ من أهل الكوفة، من أصحاب الإمام أبي حنيفة، وهو أول من كتَبَ كُتِبَ أبي حنيفة، ولى القضاء بواسط، ثم بغداد، وحج مع هارون الرشيد، توفي (١٨٨هـ) (الأعلام ج ١ ص ٢٩٨).
- (٤) انظر الأصل ج ١ ص ١٣، المبسوط ج ١ ص ٣٤ وفيه يقول: «وإن سجد على الأنف دون الجبهة؛ جاز عند أبي حنيفة رحمه الله ويكره، ولم يجز عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة. وقال في البناية: «وسجد على أنفه وجبهته» والجمع بينهما مستحب عندنا، وبه قال الشافعي وأبو ثور، وقال سعيد بن جبيرة والنخعي، وإسحاق يجب السجود عليهما، وعن مالك وأحمد رحمهما الله روايتان، كالمذهبين». وقال في شرح منتهى الإرادات: «والسجود على هذه الأعضاء السعة مع الأنف بالمصلّي - يفتح اللام - من أرض، أو حصير ونحوهما؛ ركن مع القدرة عليه لحديث ابن عباس «أمر النبي أن يسجد على سبعة أعظم...» ج ١ ص ١٨٦. وقال الشافعي في الأم: «ولو سجد على جبهته دون أنفه كرهت ذلك له وأجزأه؛ لأن الجبهة موضع السجود» وقال: «ولو سجد على أنفه دون جبهته لم يجزه؛ لأن الجبهة موضع السجود»، الأم ج ١ ص ١١٤.

وقال ابن عبد البر في الكافي: «ويسجد على جبهته وأنفه، ويجزئه أن يسجد على جبهته دون أنفه، ولا يجزئه إذا لم يسجد على جبهته» ج ١ ص ٢٠٣.

- (٥) في زيادة (تعالى) وهي زيادة حسنة؛ لأن فيها تمجيد لله سبحانه.
- (٦) (الأرض) سقطت من ز، وإثباتها هو الصواب؛ لأن السجود على الأرض، ولذلك يجب وضع الأنف، والجبهة على خلاف بين العلماء على الأرض.
- (٧) أخرجه الدارقطني من ابن عباس بلفظ: «لا صلاة لمن لا يصيب أنفه على الأرض ما يصيب الجبين». باب وجوب وضع الجبهة مع الأنف، كتاب الصلاة برقم ٣. وروى أيضاً غيره بنحو منه رقم ١، ٢، ص ٣٤٨ ج ١. ورواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، بلفظ: «فأمكن أنفه وجبهته، وتحنّ بين يديه» رقم ٧٣٤ ج ١ ص ١٩٦. والترمذي في كتاب الصلاة، باب ماجاء في السجود على الجبهة والأنف برقم ٢٧٠، ج ١

فنبصرف إلى السجود المعتاد، والسجود^(١) إنما يكون^(٢) بوضع الجبهة^(٣).
له: قوله عليه السلام: «أمرت أن أسجد على سبعة أرباب^(٤)، اليدين،
والركبتين، والقدمين، والوجه، وأشار إلى الأنف^(٥)».

ص ٥٩ قال الترمذي: حديث أبي حمدة حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل
العلم أن يسجد على جبهته، وأنفه، فإن سجد على جبهته دون أنفه فقد قال قوم من أهل
العلم يحزنه، وقال غيرهم: لا يجوزته حتى يسجد على الجبهة والأنف.
ورواه النسائي في كتاب الافتتاح باب السجود على الجمين ص ٢٠٨ بلفظ «يهرت
عيناي رسول الله - ﷺ - على جبينه وأنفه أثر الماء والطين ... الحديث» والطحاري
«كتاب الصلاة» باب وضع اليدين في السجود أين ينبغي أن يكون؟ بلفظ «أمكن أنفه
وجبهته، ونحو يديه ...» ص ٢٥٧، ج ١.

(١) في ح، ق، ر، ش زيادة (والسجود المعتاد) وهي زيادة مطلوبة لتخصيص السجود
المقصود في العبادة.

(٢) (إنما يكون) سقطت من ش، ز، وإثباتها أولى؛ لأنها تزيد من تأكيد المعنى.

(٣) في ش زيادة (بوضع الأنف مع الجبهة) وهي زيادة صحيحة؛ لأن أبا يوسف ومحمد يريان
لسجود بوضع الأنف مع الجبهة لا بوضع أحدهما.

(٤) لأرباب: الأعضاء جمع إرب، بكسر الهمزة، وسكون الراء، (سن الترمذي ج ٢ ص
٦١، والبنابة ج ٢ ص ٢٠٢). والسجود هو الخضوع، وفسر بوضع الجبهة في الأرض،
وفسر بوضع بعض الجبهة على الأرض مما لا مسخرة فيه. (حاشية ابن عابدين ج ١
ص ٤٤٧).

(٥) رواه مسلم: في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود بلفظ «أمرت أن أسجد على سبعة
أعظم: الجبهة وأشار بيده على أنفه، واليدين والرجلين وأطراف القدمين» حديث رقم ٢٢٨
٢٣١، ج ١ ص ٣٥٤. وأبو داود بلفظ «أمرت وربما قال: أمر نبيكم - ﷺ - أن يسجد
على سبعة أرباب» برقم ٨٩٠ ص ٢٣٥ ج ١. وروى أيضا عن أبي سعيد الخدري في باب
السجود على الأنف والجبهة: «أن رسول الله - ﷺ - وثي على جبهته، وعلى أرنبة أنفه من
صلاة صلاها بالناس»، والأرنبة طرف الأنف، معجم لغة الفقهاء، ص ٥٦.

ورواه الترمذي بلفظ: «إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب: وجهه، وكفاه، وركبته،
وقدماه». قال الترمذي حديث حسن صحيح برقم ٢٧٢، باب ما جاء في السجود على
الأعضاء السبعة، كتاب الصلاة ج ٢ ص ٦١.

ورواه النسائي برقم ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠ كتاب الافتتاح، باب على كم السجود؟
والسجود على اليدين. بلفظ: «إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب ...» وابن خزيمة في
الصلاة باب ذكر تسمية الأعضاء السبعة التي أمر المصلي السجود عليها، عن ابن عباس
أن رسول الله - ﷺ - قال: «الجبهة، والأنف، واليدين، والركبتين والقدمين» رقم ٦٣٦ ص

والمعنى أن الأنف عَصو يتأذى به السجود عند العذر^(١)، ولو لم يكن عصر السجود^(٢)؛ لما تأذى^(٣) به السجود عند العذر^(٤)، كالحَذِّ والذَقْنِ.
وما روى من الحديث^(٥)، المراد منه^(٦) نفي الفضيلة والكمال بدليل^(٧) وقوع السجود المعتاد. قلنا^(٨): السجود عبارة عن الميلان على وجه الخشوع، والخشوع وهو حاصل بالأنف، فوجب القول بالجواز^(٩).
٤- قال (أبو حنيفة): إذا قرأ القرآن بالفارسية^(١٠) أو خطب^(١١) للجمعة

٣٢١ ج ١.

- (١) في ز زيادة (بدليل أنه لو سجد عليه عد العذر بالجهة يجوز) وهي زيادة موضحة للمعنى.
- (٢) في ح، ق (عَصراً للسجود) بدل (عصر السجود) والتعبير الأول أوضح من الثاني.
- (٣) في ز (لما يتأذى) بدل (لما تأذى) والصواب الثاني؛ لأن (لما) توحى بالماضي، ولا تصح مع الفعل المضارع.
- (٤) (عند العذر) سقطت من ز، وإثباتها أصح؛ لأنه لا يتأذى به عند عدم العذر عندهما.
- (٥) (من الحديث) سقطت من ز، وإثباتها أولى لتوضيح معنى العبارة.
- (٦) في ز (محمول على) بدل ((المراد منه)) والتعبير الثاني أصح؛ لأنه يقطع بالمراد من الحديث، والحمل فيه نوع من التراخي.
- (٧) في ح، ق، أ (بدليل ما ذكرنا) بدل (بدليل وقوع السجود المعتاد) والآخر أصح لأنه يوضح المقصود من الاستدلال.
- (٨) في ح زيادة (وقوله السجود المعتاد عبارة عن الميلان) وفي ق زيادة (وقوله السجود المعتاد عبارة عن وضع الحية والميلان) وفي ش زيادة (وقوله السجود المعتاد هو ما قلنا: السجود وهو الميلان) وفي أ زيادة (وقوله: السجود المعتاد ما قلنا: السجود . . .) وما في (أ) أولى بالإثبات؛ لأنها هي المناسبة لسياق الكلام.
- (٩) في ز (محمول على نفي الفضيلة عملاً بما ذكرناه) وأما المعنى قلنا: السجود هو الميلان على وجه الخشوع، وقد وجد) بدل (المراد منه . . . إلى . . . فوجب القول بالجواز) وما في الأصل وبقية النسخ أولى؛ لأنه أكثر تفصيلاً، والعبارة توديان المعنى نفسه.
- (١٠) في ق، ح، ز، أ زيادة (هي الصلاة) وإسقاطها أولى؛ لأن الحكم يتناول قراءة القرآن في الصلاة وغيرها.
- (١١) في ح، أ زيادة (أو افتتح الصلاة بذكر اسم الله بالفارسية، أو خطب . . .) وفي ز زيادة (أو افتتح أو تشهد أو خطب) وفي ق زيادة (أو فتتح الصلاة بذكر اسم الله في الصلاة) وهي زيادة تؤدي إلى تفصيل أحكام الصلاة؛ لأن عند أبي حنيفة يجزئه الافتتاح والقراءة بالفارسية في الصلاة حتى ولو كان يحسن العربية). انظر البناية ح ٢ ص ١٢٤.

بالفارسية، أو تشهد في الصلاة بالفارسية^(١)؛ جاز^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز إذا كان يحسن العربية^(٣). أما القراءة^(٤).

لهما: أنه مأمور بقراءة القرآن مطلقاً، وهو اسم للنظم العربي، والمعنى جَمِيعاً. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٥)، وقوله^(٦): ﴿يَسَانِي عَرَبِيًّا

ثِينٍ﴾^(٧).

(١) قوله (أو تشهد في الصلاة بالفارسية) سقطت من ح، ز، وهي زيادة مفصلة للأحكام، لأن عند أبي حنيفة يجوز الخطبة يوم الجمعة والتشهد بالفارسية خلافاً لهما. (البناء ج ٢ ص ١٢٩).

(٢) في ش (إذا قرأ القرآن أو التشهد، أو خطب للجمعة بالفارسية جاز) بدل (إذا قرأ القرآن بالفارسية أو خطب للجمعة بالفارسية، أو تشهد بالفارسية جاز). و العبارة الثانية أوضح من الأولى، وفيها تفصيل.

(٣) انظر الأصل ج ١ ص ١٥، المبسوط ج ١ ص ٣٦، ٣٧ البلدان ج ١ ص ٢٢٨، وقال في البنية: «وأما الكلام في القراءة: فوجه قولهما (أي أبي يوسف ومحمد) أن القرآن اسم لمنظوم عربي، والعربي اسم لشيء مخصوص بلسان العرب؛ لأن المعنى لا اختصاص له بلسان، دون لسان فكما كان مخصوصاً بلسان العرب، لم تحز القراءة بالفارسية كما نطق به النص وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ سورة يوسف آية: (٢). إلا أن عند المعجز عن القراءة بالعربية يكتفى بالمعنى للضرورة، كيلا يلزم تكليف بالشيء في غير الوسخ، وصار كمن عجز عن الركوع، والسجود فإنه جاز له الإيماء» ج ٢ ص ١٢٦، ١٢٧. وقال في الحاشية «أو قرأ بها عاجزاً» (أي الفارسية) فجائز إجمالاً؛ قيد القراءة بالمعجز، لأن الأصح رجوعه إلى قولهما، وعليه الفتوى. وفي الهامش «أن رجوع الإمام إنما ثبت في القراءة بالفارسية فقط، ولم يثبت رجوعه في تكملة الافتتاح» ج ١ ص ٤٨٤. ويرى الإمام الشافعي أنه لو ترك حرفاً من الفاتحة ناسياً، أو ساهياً؛ لم يعتد بذلك الركعة. انظر الأم ج ١ ص ١٠٧، معنى المحتاج ج ١ ص ١٥٩. ويرى الحنابلة أنه لا يجوز أن يترجم عن الفاتحة، وغيرها من القرآن بلسان آخر، وفي ذلك يقول ابن قدامة: «ولا تجزئه القراءة بغير العربية، ولا إبدال لفظها بلفظ عربي». انظر المحنى ج ١ ص ٤٨٦، الكافي ج ١ ص ١٧٠.

(٤) (أما القراءة) سقطت من ق، وإثباتها أولى، لأن سياق الكلام بعدها يدل على وجوب إثباتها، وجهي قولهم عن القراءة فقط، ولم يدخل فيها التشهد، أو الافتتاح، أو الخطبة.

(٥) سورة الزخرف: آية (٢٣).

(٦) في ز (وقال تعالى) وفي ق (وقال الله تعالى) بدل (وقوله) وما في (ق) أولى؛ لأن فيه زيادة ثناء وتمجيد لله سبحانه.

(٧) سورة الشعراء: آية (١٩٥).

له: أن القرآن هو اسم للمعنى^(١) دون اللفظ، ألا نرى إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نَسِي فَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ فِي أَعْيُنِنَا صَعَقَتْنَا فَمِنْهُمْ مَن قَتَلَ صَبْرًا وَسَقَمَ مِنَ الْحَرْبِ وَغَدَاةً جَسَدًا كُنْتَ تَتَنَبَّأُهُ وَمِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا جَافِيَا قُلُوبًا لَا يَفْقَهُونَ شَيْئًا لِّمَا كُنْتُ خَافِيًا﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبَحْرُ الْوَلَدُ﴾ (٣) وفي الصحف^(٤) الأولى لم يكن^(٥) بهذا النظم واللغة. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا حَمَلْنَاهُ نُورًا عَرَبِيًّا﴾ قلنا: هذا لا يوجب اختصاص القرآن بهذه اللغة^(٦)، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ (٧) *أَرَلَّكَ حَكَمًا عَرَبِيًّا*^(٨)، وهذا لا يوجب اختصاص الحكم بلغة العرب^(٩)، فإن الحكم بالعربية حكم به^(١٠) فلا ينبغي أن يكون غيره حكماً^(١١).

٥- قال (أبو حنيفة): إذا وجدت^(١٢) دجاجة في بئر لا^(١٣) يَدْرِي متى وقعت^(١٤)، وماتت - إن كانت منشفخة - يحكم بنجاستها منذ^(١٥) ثلاثة أيام وليالها، وإن

-
- (١) في ش، ز (هو المعنى) بدل (هو اسم للمعنى) والصواب هو الثاني؛ لأن وجود كلمة (اسم) ضروري لإيضاح المقصود من كلمة (القرآن).
- (٢) سورة الشعراء: آية (١٩٦)
- (٣) سورة الأعلى: آية (١٨)
- (٤) في ق (وصف) بدل (وفي الصحف) والأول لا يستقيم الكلام به.
- (٥) في ز زيادة (ولم يكن في زير الأولين بهذا ...) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى، وهي زيادة غير متناسقة مع العبارة، والأولى أن تكون: ولم يكن في الصحف الأولى، أو في زير الأولين بهذا النظم.
- (٦) في ز (بلغة العرب) بدل (بهذه اللغة) وهو تغيير لا فائدة منه؛ لأنه يفهم أن المقصود هو لغة العرب بالكلام الذي سبقه، ولا داعي للتكرار.
- (٧) في الأصل، ز، أ (أنا) بدل (وكذلك) والصواب (وكذلك).
- (٨) سورة الرعد: آية (٣٧).
- (٩) في ح (العربي) بدل (العرب) وهو وهم من الناسخ حيث حول الكسرة إلى ياء.
- (١٠) (به) سقطت من ز، وإثباتها أولى لاستقامة المعنى.
- (١١) من قوله (بالفارسية ...) إلى ... غيره حكماً) سقط من ز، ومن قوله (به فلا ينبغي أن يكون غيره حكماً) سقط من ق.
- (١٢) في ق (وقعت) بدل (وجدت) والأفضل الثانية؛ لأنها تنبيه بجهالة زمن وقوع الدجاجة في البئر ومدار المسألة على ذلك.
- (١٣) في ق، أ (ولا) بدل (لا) وزيادة الوار لا تؤثر في المعنى هنا.
- (١٤) في ح، ق، ز زيادة (فيها) والزيادة هذه تؤكد الوقوع في البئر والذي يعنيه الضمير المتصل.
- (١٥) في ق، ح (من) بدل (منذ) والثانية أبلغ في تأكيد المعنى.

كانت غير متفتحة منذ^(١) يوم وليلة^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: يحكم بنجاستها للحال، لا في الماضي^(٣) لهما: أن النجاسة في الحال متينة^(٤)، وفي الماضي مشكوك فيها؛ لاحتمال أنها ماتت خارج البئر، وانتفتخت، والآن وقعت فيها، فلا تثبت النجاسة في الماضي بالشك.

له: أن الموت حُكِّمُ حادث، فلا بد له من سبب ظاهر^(٥)، والوقوع في الماء سبب صالح^(٦)، فيحال عليه. ثم نحن^(٧) نعلم أن الحيوان لا يموت في الماء

(١) في ز (فمنذ) بدل ((منذ)) ووجود الفاء أصح؛ لأنها وقعت في أول جواب الشرط.

(٢) (ليلة) سقطت من ح والصواب الإثبات؛ لأن الحكم كذلك عد أبي حنيفة.

(٣) نظر الأصل ج ١ ص ٣٥.

وقال في البدائع: «ولو توصاً من يثر وصلى أياها، ثم وجد فيها فأرة؛ فإن علم وقت وقوعها أعاد الصلاة من ذلك الوقت؛ لأنه تمين أنه توصاً بماء نجس، وإن لم يعلم، فالتيقاس أن لا يعيد شيئاً من الصلاة ما لم يستيقن بوقت وقوعها، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وفي الاستحسان: إن كانت متفتحة، أو متفتحة، أعاد صلاة ثلاثة أيام ولياليها، وإن كانت غير متفتحة، ولا متفتحة لم تذكر في ظاهر الرواية.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعيد صلاة يوم وليلة، ج ١ ص ٢٥٣. وقال في الحاشية: «ويحكم بنجاستها مغلفة من وقت الوقوع إن علم، وإلا فمنذ يوم وليلة إن لم تنتفخ، ولم تنتفخ، وهذا في حق الوضوء والفعل... ومنذ ثلاثة أيام ولياليها إن انتفخت أو تفسخت استحساناً وقالوا: من وقت العلم، فلا يلزمهم شيء قبله، قيل وبه يُقْتَضَى ج ١ ص ٢١٨، ٢١٩.

والحكم لا يقتصر على الدجاجة فقط، بل يتعداها إلى غيرها من الأحياء فقد نص على الفأرة والدجاجة والمصفورة، وغيرها من الحيوانات الدموية إذا ماتت، ولم تنتفخ، ولم تنتفخ أنه يترجح منها عدد من الدلاء لكل نوع على قدر حجمه، انظر الأصل ج ١ ص ٨٥، والمبسوط ج ١ ص ٩٠، مختصر الطحاوي ص ١٦، وأحسب أن الصواب وجود الدجاجة وغيرها من الكائنات الحية في البئر يأخذ نفس الحكم، وهذا ما قاله في البناء ج ١ ص ٤٢٠.

(٤) في ز (متيقن) بدل (متينة) والصحيح اللفظ الثاني؛ لأنه دال على مؤثث وهي النجاسة.

(٥) في ق، ر (صالح) بدل (ظاهر)، والصواب ما في ق، ز؛ لأن العبارة التي بعدها توحي الصالح لإحالة الحكم عليه.

(٦) (الوقوع في الماء سبب صالح) سقط من ز، والإثبات أولى؛ لأنها شارحة لما قبلها.

(٧) في ز (ونحن) بدل (ثم نحن) والتعبيران يؤيدان المعنى نفسه.

بمجرد السقوط^(١) في زمان قليل، فلا بد من زمان كثير، ونهاية الكثرة^(٢) ليس لها حد مضبوط فقدرنا ذلك بأدنى الكثير^(٣) وهو يوم وليلة، ثم الانتفاخ لا بد وأن^(٤) يكون زمانه أكثر من زمان الموت، ونهاية الكثرة مما لا يمكن الوقوف عليه^(٥)، فقدرنا ذلك بثلاثة أيام ولياليها - احتياطاً^(٦) - وبهذا يتبين أن^(٧) إثبات النجاسة^(٨) بالدليل، لا [بالشك]^(٩).

٦- قال (أبو حنيفة): الأرواث^(١٠) كلها^(١١) نجسة نجاسة غليظة، والريادة على قدر الدرهم تمنع جواز الصلاة.
وقالا: نجاستها خفيفة، حتى^(١٢) تفحش.
لهما: عموم البلوى^(١٣)؛

- (١) (بمجرد السقوط) سقطت من ز، وإثباتها أولى؛ ليكون المعنى أكثر وضوحاً.
- (٢) في ح، أ (الكثير) بدل (الكثرة) والكثرة أبلغ في المقام.
- (٣) في ق، ش، ح، ز (الكثرة) بدل (الكثير) والكثير أنسب في المقام.
- (٤) في ق، ز، أن) بدل (وأن) وإثبات الواو زيادة في التأكيد.
- (٥) قوله (ونهاية الكثرة مما لا يمكن الوقوف عليه) سقطت من ش، ز، وإثباتها أفضل؛ لأن فيها زيادة توصح للمعنى.
- (٦) (احتياط) سقطت من ش، ز، والصحيح إثباتها؛ لأنها توضح سبب تقديرهم لأدنى الكثرة بثلاثة أيام ولياليها.
- (٧) في ق، أ زيادة (أن هذا) وهي زيادة لا فائدة منها.
- (٨) في ش، ز زيادة (في الماضي) وهي زيادة توضح المعنى أكثر.
- (٩) في الأصل (بالشكل) وهو خطأ؛ لأن الكلمة التي تناسب سياق الكلام هي (الشك) بدليل أن في بعض النسخ زيادة (والاحتمال) وهي نسخة ق.
- (١٠) الأرواث جمع روث وهو رجميع ذي الحافر. (المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٨١ ومعجم لغة الفقهاء، ص ٢٢٨)، وقال في البداية: «والبحر للإبل والغنم، وهو يشمل الضأن والمعز، والروث للفرس والحمار من واث الفرس من باب نصر، والخشي بكسر الخاء من خشي خشيًا من باب ضرب، للبقرة» ج ١ ص ٣٨٨. وقال في الحاشية: «قال نوح أفندي: الروث للفرس، والبغل، والحمار، والخشي بكسر فسكون للبقرة، والفيل، والسمر للإبل والغنم، والخرق للطيور، والنحو للكلب، والعذرة للإنسان.» ج ١ ص ٢٢١.
- (١١) (كلها) سقطت من ق، ح، أ وإثباتها أصح؛ لأنها زيادة في تأكيد المعنى.
- (١٢) في ح، ق، ز، أ زيادة (لا تمنع حتى تفحش) وهي زيادة مفصلة للحكم.
- (١٣) في ش، زيادة (فيها) وفي ز زيادة (فيها) لأن هذه مجاسات أكثر إصابتها لامتلاء . . .

لامتلاء الطرق والخانات^(١) منها.

له: أن نجاستها مجمع عليها^(٢)، ولا ضرورة فيها؛ لأنه يمكن التحرز عنها
فصار كنجو^(٣) الكلب، وجميع الأدمي، وقوله: تعم البلوى^(٤)، قلنا: ليس
كذلك؛ لأنها - مع كثرتها - تصيب من حيث يرى، فيمكن التحرز عنها^(٥)

٧- قال (أبو حنيفة): خرو ما لا يؤكل لحمه، من سباع الطير^(٦)، كالصقر
والبازي وغيرهما؛ نجس نجاسة خفيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: نجس نجاسة غليظة، هكذا ذكر الفقيه أبو جعفر
الهندواني^(٧). وقال الكرخي^(٨): هو طاهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف،
وعند محمد: نجس نجاسة غليظة، والصحيح هو الأول^(٩).

وهي زيادات موضحة للمعنى.

(١) في ش (مع كثرتها) بدل (والخانات منها) والصواب الثاني؛ لأنه أنسب في المقام.

(٢) أي مجمع عليها عند الثلاثة الأصحاب. (المبسوط ج ١ ص ٨٢).

(٣) المراد به إخراج الكلب. ولكل نوع من الأحياء اسم لإخراجه. (انظر الصفحة السابقة)

(٤) في ق زيادة (فيها) وهي زيادة مؤكدة للمعنى.

(٥) قال في الأصل: وقال أبو يوسف ومحمد: هي الروث يصيب النعل والخنف والثوب،
فصلى فيه وهو رطب، وهو أكثر من الدرهم أنه يجزئه، مالم يكن كثيرًا فاحشًا. وإد كان
كثيرًا أعاد. ج ١ ص ٧٤. وانظر المبسوط ج ١ ص ٨٧. والبناء ج ١ ص ٣٨٩. والحاشية
ج ١ ص ٢٢١.

(٦) في ز (الطيور) بدل (الطير) واللفظان يؤيدان المعنى نفسه.

(٧) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر، أبو جعفر الهندواني، كانوا يسمونه أما حنيفة
الصغير، فقيه جليل، وعلى جانب من الذكاء أخذ عن الأعمش وعن الإسكاف،
والصقار، وأخذ عنه أبو الليث، توفي سنة ٣٦٢هـ. (مشايخ بلغ من الحنفية ج ١ ص ٩١،
الفوائد البهية ص ١٧٩).

(٨) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بالمرق. وله
في الكرخ، وتوفي ببغداد، له رسالة في الأصل التي عليها مدار فروع الحنفية، وشرح
الجامع الصغير، وشرح الجامع الكبير، ت ٣٤٠هـ. (الفوائد البهية ص ١٠٨)

(٩) قال في الجامع الصغير: ثوب أصابه من خرو ما لا يؤكل لحمه من الطير أكثر من قدر
الدرهم؛ جازت الصلاة فيه. وقال محمد لا يجزئ، (الجامع الصغير ص ٦١). ومن هذا
يتبين لنا أن الصحيح هو الثاني لا الأول كما ذكر المؤلف. وانظر المبسوط أيضا ج ١ ص
٥٧، الجامع الصغير ص ٦١.

- لهما: (على رواية الهندواني) أنه لا نعم البلوى به؛ لأنه لا يكثر إصابته^(١).
له: أن فيه ضرورة؛ لأنها تذوق من الهواء، فلا يمكن التحامى عنه^(٢)، فيخف
حكمه.
ولمحمد - على رواية الكرخي -: أن هذا^(٣) غيره طبع الحيوان إلى خث^(٤)
وساد، ولا ضرورة فيه، فتغلف نحاسته، كخره الدجاجة^(٥).
ولهما^(٦): أنه مثل خره ما يؤكل لحمه من الطيور، لا^(٧) فرق بينهما، فلا
يختلفان في النجاسة والطهارة^(٨).
أ قال (أوحثيفة): ولو ترك المسح على الجبائر، وهو^(٩) لا يضره؛ لم يجز^(١٠)؛

- (١) في ش (أصابها) بدل (أصابته) والصواب (أصابته) لتتناسب مع الضمير السابق وهو (به).
(٢) (عه) سقطت من ز، وإثباتها أولى لاستقامة المعنى ووضوح المقصود.
(٣) في ش زيادة (هذا إعداء) وفي ز (هذا شيء)، وفي ق (هذا مستحيل)، وهي زيادات لا
تؤثر في المعنى؛ لأن اسم الإشارة يكفي.
(٤) في ش (نث) بدل (خث)، والثانية أصح؛ لأن الخث أعظم من النث؛ لأن النث
هو الرائحة الكريهة، وأما الخث النجس، والردى المستكره. (معجم لغة الفقهاء
ص ١٩٢).
(٥) في ز زيادة (والط) والبط له حكم الدجاج؛ لأنه يأكل مما يأكل منه الدجاج، وطباعه شبه
طباع الدجاج.
خره الدجاج نجس عبد الحنفية؛ لأنه أشبه الأشياء بالمقرة لونه ورائحة؛ فكان نجسا
نجاسة غليظة عندهم. (المبسوط ج ١ ص ٥٧).
(٦) في ز زيادة (على رواية الكرخي) وهي زيادة موضحة للمعنى.
(٧) في ق، ز (ولا) بدل (لا)، والصواب الثانية؛ لأنه لاحاجة إلى المطف بالواو في العبارة.
(٨) وعبد الحنابلة ما لا يؤكل من الطير والبهائم فما فوق الهر خلقة؛ نجس، كالمقاص،
والصقر، والحدأة، والبومة، والنسر. وإذا كان نجسا، فمن باب أولى يكون خروء نجسا.
(انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠٦). واختلف قول مالك في ذوق الطير التي تأكل
الجيف على أنه يرى أكل الطير كله. (انظر الكافي لابن عبدالب ج ١ ص ١٦٠).
(٩) في ز (والمسح) بدل (وهو). ماقى ز أكثر توضيحا؛ لأنه صرح بالمقصود، بخلاف
الضمير.
(١٠) في ق، أ (يجز) بدل (يجز) والإجزاء غير الجواز، لذلك اللفظ الثاني هو الأولى؛ لأن
الحكم مع الترك هو الجواز أو عدمه، والحكم مع الفعل الناقص هو الإجزاء أو عدم
الإجزاء.

لأنه فرض عندهما^(١) - وسكت عن قول أبي حنيفة - قيل: هو بالإجماع^(٢)،
والصحيح أنه قولهما على الخصوص^(٣)، أما على قول أبي حنيفة بجواز^١ لأن
مستحب عنده، كما ذكر^(٤) بعض أصحابنا، لكن الصحيح أنه واجب عند أبي
حنيفة، فرض عندهما^(٥).

لهما: أن علياً - رضي الله عنه - كسرت إحدى زنديه يوم أحد فأمره - عليه
السلام - بالمسح على الجيرة^(٦).

(١) لأنه فرض عندهما) سقط من ز، وإشاتها أولى؛ لأنه يوضح سبب عدم الحواز عند أبي
يوسف ومحمد.

(٢) في ز، ق، ح، أ زيادة (وقيل: هو قولهما على الخصوص) وهي زيادة إن وجدت زادت
المعنى وضوحاً، وإن عدت فلا تؤثر في المعنى.

وفي ق أيضاً بعد هذه الزيادة زيادة أخرى (وسنة في قول أبي حنيفة).
(٣) قال في كتاب الصلاة: «قال أبو يوسف ومحمد: إن ترك المسح على الجائر، وذلك لا
يضر» لم يجره. «إن صلى هكذا أعاد ماضياً حين يمسح عليها». الورقة ٩ نسخة مصورة
في مكتبة جامعة الإمام برقم ٧٦٦٣ف. وانظر البدائع ج ١ ص ١١٠، حاشية ابن عابدين
ج ١ ص ٢٧٩، فتح القدير ج ١ ص ١٤٠.

(٤) في ح، أ (ذكره) بذلك (ذكره)، والأولى ذكره؛ لأن وجود القصير الدال على الحكم يعطي
المعنى زيادة وضوح.

(٥) من قوله (أما على قول أبي حنيفة ... إلى ... فرض عندهما) سقط من ز، وإشاتها
أصح؛ لأن فيه تفصيل للخلاف بين الثلاثة.

قال في حاشية ابن عابدين: «والصحيح أنه عنده: واجب، لا فرض، فتجوز الصلاة
بدونه، وكذا صححه في التجريد، والغاية والتجنيس وغيرهما. ولا يخفى أن صريح ذلك
فرض أي عمل عندهما، واجب عنده، فقد اتفق الإمام وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم
جواز تركه، لكن عندهما يفتي الجواز بيقوته، فلا تصح الصلاة بدونه أيضاً، وعنده، يأثم
بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونه، ووجوب إعادتها، فهو أراد الوجوب الأدنى، وهما
أرادا الوجوب الأعلى». وقال: «ثم رأيت نوح أفندي نقله عن العلامة قاسم في حواشيه
على شرح المنجم بقوله: معنى الوجوب مختلف، فعنده: يصح الوضوء بدونه،
وعندهما: هو فرض عملي يفتي الجواز بيقوته ...» ج ١ ص ٢٧٩. وعند الحاشية
يجب المسح على جميع الجيرة سواء كانت جرحاً أو كسراً. (شرح منتهى الإرادات ج ١
ص ٦٢).

وعند المالكية لا يسقط المسح على الجيرة إلا إذا خاف من المسح عليها أنه يمسح
على العصابة المربوطة. (شرح الخرشبي، ج ١ ص ٢٠١).

(٦) رواه ابن ماجه: عن علي بن أبي طالب قال «كسرت إحدى زندي، فسالت النبي ﷺ،

والأمر للوجوب^(١)، فيفتراض^(٢)، ولأنه^(٣) بمنزلة الخف مع الرجل، فلا يسقط المسح على الجبائر إلا بعذر^(٤).
له: أن المسح على الجبيرة، يقوم مقام الغسل لما تحتها^(٥)، وغسل

فأمرني أن أصح على الجبائر كتاب الطهارة وسنها، باب المسح على الجبائر، ج ١ ص ٢١٥.

والبيهقي في سننه بلفظ: قال الشافعي: وقد روي حديث عن علي - رضي الله عنه - أنه اكسر إحدى زندي يديه، فأمره النبي - ﷺ - أن يمسح على الجبائر. كتاب الطهارة، باب المسح على العصاب والجبائر، ج ١ ص ٢٢.

وعبدالرزاق في مصنفه: عن علي - رضي الله عنه - قال: «انكسر إحدى زندي، فسألت رسول الله - ﷺ - فأمرني أن أصح على الجبائر»، كتاب الطهارة، باب المسح على العصاب والجروح ج ١ ص ١٦١.

وأخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب جواز المسح على الجبائر ج ١ ص ٢٢٦.

وقال الدارقطني عمرو بن خالد (وهو في سننه) متروك.

ورواه الكرخي في مختصره بإسناده إلى علي - رضي الله عنه - (البنية ج ١ ص ١٠٥). وقال العيني: «قال إسحاق بن راهويه، عمرو بن خالد يضع الحديث وقد ابن معين كتاب غير ثقة ولا مأمون...» (البنية ج ١ ص ٦٠٦، نصب الراية ج ١ ص ١٨٧).

(١) تقدير الكلام: (والأمر هنا للوجوب)؛ لأنه ليس كل أمر للوجوب كما هو معلوم، انظر (المحصل للفخر الرازي ج ١ ص ٦١ وما بعدها، واللمع في أصول الفقه للشيرازي، ص ٦٤).

(٢) فيفتراض) سقطت من ز، وإثباتها أصح، لأنها تكمل معنى العبارة.

(٣) في ق (لأنه) بدل (ولأنه)، والصواب الثاني؛ لأن وجوده ضروري لمعرفة أن الكلام هنا مستأنف، وزيادة في التفصيل.

(٤) في ز (لأن المسح على الجبيرة بمنزلة المسح على الخفين؛ لأن المسح على الخفين واجب لا يسقط إلا بعذر) بدل (ولأنه بمنزلة الخف مع الرجل فلا يسقط المسح على الجبائر إلا بعذر)، والمართان تؤيدان نفس المعنى، إلا أن عبارة ز أكثر وضوحاً وأسهل تركيباً. وفي ق (عليهما) بدل (على الجبائر) وفي ح (عليه) وفي ش (عنه) فإذا كان المقصود الجبائر فالصواب ما في (الأصل، ق) وإذا كان المقصود الخف فالصواب ما في (ح)، وإذا كان المقصود صاحب الجبيرة فما في (ش) هو الصواب. ولذلك نجد في النسخ ز، ش زيادة (إلا بعذر، فكذاك المسح على الجبيرة)، وما في ش، ز هو الأولى، لأنه يدل بطريقه أوضح من بقية النسخ.

(٥) (لما) سقطت من ق. وفي ز (خلف عن الغسل لما تحت) بدل (يقوم مقام الغسل لما

ماحتها^(١) ليس بفرض، فالمسح عليهما لا يكون فرضاً، فصار^(٢) كأيدي المقطوعة، بخلاف الخف مع الرجل^(٣)؛ لأن^(٤) غسل ماتحته فرض^(٥). وأما الحديث^(٦) ورد في المكسور^(٧) إذا انكشف ماتحتها يجب غسلها^(٨)، ولا كلام فيه. وإنما الكلام في المجروح^(٩). وبه نقول^(١٠)؛ لأنه خبر واحد لا يوجب غير العمل به، ولا كلام فيه، وإنما الكلام في الفرضية، وأنها لا تثبت إلا بدليل مقطوع به، ولم يوجد^(١١).

تحتها)، والصواب هو العبارة الثانية؛ لوضوحها واشتمالها على الصمير المناسب للجائر.

(١) في ز (تحت) بدل (تحتها) والصواب اللفظ الثاني؛ لأن الصمير يدل على الجائر. وهي لفظ مؤنث.

(٢) في ز (مكذلك المسح على الجيرة) بدل (فالمسح عليها لا يكون فرضاً، فصار) والمبارتان توديان المعنى نفسه، إلا أن عبارة الأصل أوضح؛ لأنها تفصل.

(٣) في ز (بخلاف المسح على الخفين) بدل (بخلاف الخف مع الرجل) والعبارة الثانية أولى؛ لأنها تناسب العبارة التي تليها.

(٤) في ز زيادة (ثمّة) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.

(٥) في ز (واجب) بدل (فرض) والصواب الثاني؛ لأن غسل الرجلين في الوضوء فرض وليس بواجب. وفي ز زيادة (فكذلك المسح على الخفين) وهي زيادة لا معنى لها.

(٦) في الأصل (وأما في الحديث) وزيادة (في) هنا وهم من الناسخ؛ لأن الكلام لا يستقيم معها. وفي ز (وما روى من الحديث قلنا) بدل (وأما الحديث) والمبارتان توديان المعنى نفسه، إلا أن عبارة ز أكثر تفصيلاً.

(٧) في ز (المكسورة) بدل (المكسور)، والصواب الثاني؛ لأن المقصود به العضو وهو مذكر.

(٨) (إذا انكشف ما تحتها يجب غسلها) سقطت من ق، وإثباتها أولى؛ لأنها زيادة تفصيل. وفي أ، ز (وبه نقول؛ لأنه إذا انكشف ما تحتها يجب غسله) وفي ش (وبه نقول إلا أنه إذا انكشف ماتحتها تفصل) بدل العبارة السابقة. والصواب ما في أ، ز؛ لأن المعنى يستقيم بها.

(٩) من قوله (ورد في المكسور ... إلى ... في المجروح) سقطت من ح.

(١٠) (وبه نقول) سقطت من ق والصواب إثباتها لمعرفة رأي الإمام أبي حنيفة في ذلك. وفي أ. ح زيادة (في الوجوب عملاً وبه نقول) وهي زيادة لا معنى لها.

(١١) من قوله (وبه نقول ... إلى ... ولم يوجد) سقطت من ش، ز والإثبات أولى؛ لأن فيها زيادة تفصيل.

- ٩- قال (أبو حنيفة): لا يجوز المسح على الجوربين، غير الشنغلين^(١) وإن كانا ثخينين^(٢).
وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز^(٣) - إذا كانا ثخينين^(٤).
لهما: ما روى المغيرة بن شعبة^(٥)، أن النبي - ﷺ - مسح^(٦) على الجوربين^(٧).

- (١) في ز (إذا كانا ملينين، غير متعلين) بدل (غير المتعلين) وعبرة ز غير مفهومة؛ لأن كلمة (ملين) ليس لها معنى، واعتقد أن فيها تصحيف أو نقص. والمتعلين أن يوضع على أسفلهما جلدة، كالنعل للقدم. (انظر العناية للبارتني على هامش فتح القدير ج ١ ص ١٣٨).
- (٢) وإن كانا ثخينين) سقط من ز، وإثباتها أصح لأنها تدل على زيادة التأكيد في السهي عن المسح عليهما عند أبي حنيفة.
- (٣) (يجوز) سقطت من ش، وإثباتها هو الصحيح ليقوم المعنى.
- (٤) انظر الأصل ج ١ ص ٩١-٩٢، والمبسوط ج ١ ص ١٠٢، وفيه يقول: فحكي أن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - في مرضه مسح على جوربيه ثم قال لعواذه: فعلت ما كنت أضع الناس عنه. وانظر فتح القدير، وحواشيه ج ١ ص ١٣٨، ١٣٩.
- ويقول المالكية بجواز المسح على الجورب إذا كان من قطن ونحوه ويكون ظاهره - وهو ما يلي السماء - من الجلد، وباطنه - وهو ما يلي الأرض - من الجلد أيضاً. وكان مالك يرى المسح على الجورب، ولكنه رجع عن هذا، واختار ابن القاسم من المالكية الجواز. انظر شرح الخرشي على مختصر خليل، وحاشية المدوي ج ١ ص ١٧٧، ١٧٨.
- والصحيح من مذهب الشافعية أن الجورب إن كان صفيقاً يمكن متابعة المشي عليه جاز المسح عليه، ولا بأس بكونه من جلد أو غيره. (المجموع ج ١ ص ٥٢٥). ويصح عند الحنابلة أيضاً إذا كان صفيقاً؛ لما روى أن تسعة من صحابة رسول الله ﷺ مسحوا على الجوربين. ولأنه في معنى الخف؛ لأنه ملبوس ساتر لمحل الفرض، ويمكن المشي فيه. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٧).
- (٥) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي. صحابي، يقال له: مغيرة الرأي، أسلم سنة ٥ للهجرة، وشهد الحديبية، واليمامة وفتح الشام، والقادسية، ونهاوند، روى ١٣٦ حديثاً، وأول من سلم عليه بالإمرة توفي سنة ٥٠ للهجرة. (الأعلام ج ٧ ص ٢٧٧).
- (٦) في ز (عن النبي أنه مسح) بدل (أن النبي ﷺ مسح) والثانية أولى؛ لأنها أسهل عارة.
- (٧) رواه أبو داود عن المغيرة بن شعبة بلفظ: فترواً ومسح على الجوربين والمتعلين^(٨). قال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي - ﷺ - مسح على الخفين، قال أبو داود: وروى هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري، عن النبي - ﷺ - أنه مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالفري. قال أبو داود:

مطلقاً^(١) من غير فصل.

له: أن المسح على الخف^(٢) عرفناه، شروحاً بخلاف القياس؛ إِنْضَمَّ بِهِ ترك الغسل في الرجل^(٣)، فإنما^(٤) يلحق به ما هو في معناه، وهذا ليس في معناه، لا يقطع^(٥) به الأسفار، فأشبهه للمعافاة. والحديث^(٦) محمول على السُّنْثَل، أما غير السُّنْثَل فلا؛ لأنه لا يمكن قطع المسافة به^(٧).

ومسح على الجوربين على بن أبي طالب وابن مسعود، والبراء بن عازب... الخ. كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين برقم ١٥٩، ج ١ ص ٤٩، والترمذي بلفظ: «توضأ النبي - ﷺ - ومسح على الجوربين والنعلين» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. كما صححه أحمد شاكر. أبواب الطهارة باب ما جاء في المسح على الجوربين، والنعلين برقم ٩٩ ج ١ ص ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩ وابن ماجة بلفظ: «توضأ ومسح على الجوربين والنعلين»، كتاب الطهارة وستنها، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، برقم ٥٥٩ ج ١ ص ١٨٥، والطحاوي بلفظ: «مسح على جوربيه وتعليه» كتاب الطهارة، باب المسح على النعلين ج ١ ص ٩٧. قال العيني: ذكر البيهقي حديث المغيرة هذا وقال: أنه حديث منكر ضعفه سفيان الثوري، وعبد الرحمن ابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومسلم ابن الحجاج، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الحفين، وصحح ابن حبان هذا الحديث. (الباب ١ ص ٩٨). وانظر ما قاله النووي في المجموع ج ١ ص ٥٢٥.

- (١) (مطلقاً) سقطت من ش، ز، أ، وإثباتها أولى؛ لأنها توضح عدم الاشتراط.
- (٢) في ز (الحفين) بدل (الخف) والصواب هو الأولى؛ لأن المسح عادة يكون على حفين، وليس على خف واحدة.
- (٣) (لنضمته ترك الغسل في الرجل) سقطت من ح، ز، أ وإثباتها أصح؛ لأن العبارة توضح سبب مخالفة المسح على الحفين للقياس.
- (٤) في ز، ح، ق (وإنما) بدل (فإنما)، والأولى هو (وإنما) لأن الجملة متأنفة، والاستئناف مألوف أولى من الاستئناف بالقاء.
- (٥) في ق، ز زيادة (لأنه لا يقطع) وهي زيادة توضح المعنى؛ إذ المقام مقام استدلال دخول الجوربين في معنى الخفين.
- (٦) في ز (وماروي من الحديث) بدل (والحديث) والأولى ما في (ز)؛ لأنه أكثر تفصيلاً، إلا أن الأولى أن يقول (وماروي)؛ لأن الذي احتج بالحديث هما أبو يوسف ومحمد.
- (٧) في ق (به قطع المسافة) بدل (قطع المسافة به)، والأولى هو العبارة الثانية؛ لأنها أسلم في التركيب. وقوله (أما غير المنعل فلا، لأنه لا يمكن قطع المسافة به) سقطت من ز. وإثباتها أفضل؛ لأن فيها زيادة توضيح وتعليل.

- ١٠- قال (أبو حنيفة): الخروج من الصلاة بصنع^(١) المصلي فرض.
وقال أبو يوسف ومحمد: ليس بفرض^(٢).
لهما: قوله - ﷺ -: «إذا قلت هذا، وفعلت هذا فقد تمت صلاتك»^(٣).

- (١) في ق، ش، ز (يفعل) بدل (صنع) واللفظان يؤيدان المعنى نفسه.
- (٢) وإتما هو واجب. وقال الكرخي: الخروج عنها بفعل المصلي ليس بفرض عنه، إذ لو كان فرضاً لاختص بما هو قرينة، كالخروج من الحج، ولما كان الحدث العمد مخرباً. قال شمس الأئمة: والصحيح ما قاله الكرخي. وقول أبي سعيد الردعي، وأكثر المشايخ، وهو أن الخروج منها بفعل المصلي فرض، وليس بمصصوص عن أبي حنيفة، والجواب على قول أبي سعيد، إنما صار فرضاً لأداء صلاة أخرى؛ لأن الأداء لا يمكن إلا بالخروج منها (البنية ج ٢ ص ٢٦٣).
- وقال سعدي جلبي: إنه عليه السلام حكم بتمام الصلاة قبل السلام، وخبره بين القعود والقيام، وهذا يأتي فرضية أمر آخر ووجوبه، إلا أنا أثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً، دون الفرضية؛ لأنه خبر واحد، ويمثله لا تثبت الفرضية. (حاشية سعدي جلبي على شرح العنابة ج ١ ص ٢٨٠).
- وعند المالكية والشافعية والحاملة قول: السلام عليكم ورحمة الله، عن يمينه وعن يساره واجب، لا يقوم غيره مقامه. (انظر المغني ج ١ ص ٥٥١). (وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٩٣)، (وشرح الخرخي على مختصر خليل ج ١ ص ٢٧٤).
- (٣) رواه الطحاوي بلفظ: «أخذ بيده وعلمه التشهد... وذكر التشهد... فقال فإذا فعلت ذلك، أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك» باب السلام في الصلاة هل هو من فروضها أم من سننها؟ كتاب الصلاة، ج ١ ص ٢٧٥. ورواه أحمد بلفظ: «قال: فإذا قضيت هذا، أو قال: فإذا فعلت هذا - فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم...» ٧٠٩. وقال في الفتح الرباني: وقد اختلف الرواة في هذه الجملة - وهي قوله: «إذا قضيت هذا، وفعلت هذا فقد تمت صلاتك، أهي من كلام النبي - ﷺ - أم من كلام ابن مسعود؟ قال الجبي: أن أبا داود روى هذا الحديث وسكت عنه، ولو كان فيه ما ذكروه - يعني من كون هذه العبارة من كلام ابن مسعود - ثبت عنه». الفتح الرباني ج ٢ ص ٤. باب ما ورد في العاطة، برقم ٧٠٩. وقال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وبين أن ذلك من قول ابن مسعود - يعني قوله: فإذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك» كذلك لفظه عند الطبراني. ورجال أحمد موقوفون، وقد احتج به من قال أن الخروج من الصلاة لا يتوقف على التسليم». (مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٤٢). ورواه أوداود بلفظ: «إذا قلت هذا، أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد» كتاب الصلاة، باب التشهد، رقم ٩٧٠، ج ١ ص ٢٥٤، ٢٥٥.

ولأن الخروج من^(١) الصلاة قد يكون بفعل معصية^(٢) كالقهيقة، أو الحدث العمد، ونحو^(٣) ذلك، فلا يجوز وصف المعصية^(٤) بالوجوب^(٥).

له: أن الخروج من الصلاة؛ ختم الصلاة، وإتمامها^(٦)، فكان فرضاً كسائر أركانها^(٧)؛ لأن الصلاة فرض، فكان إتمامها فرضاً - ضرورة - ولأن أجمعنا على بقاء التحريم في هذه الحالة، والتحريم لا تنقضي إلا ببقاء فعل من أفعال الصلاة، وليس ذلك إلا الخروج^(٨)؛ لأن^(٩) التحريم^(١٠) لا يبرأ بها ذاتها،

(١) في ز، ش (عن) بدل (من) واللفظان يؤيدان إلى المعنى المراد؛ لأن (عن) قد تكون بمعنى (من) كقوله تعالى: ﴿هُوَ يَقُولُ أَتْلُوهَ﴾ - التوبة: ١٠٤.

(٢) في ق، ز، زيادة (هو معصية) و الضمير هنا لا فائدة له.

(٣) في ز (وغير) بدل (ونحو) والثانية أولى؛ لأن (نحو) تعني المثلية في هذا المعنى، وغير عادة لا يوصف بها إلا النكرة المترغلة في الإبهام والتكثير، ولذلك لا يصح استعمال غير هنا إلا إذا جاء بعدها ما يخصص مثل: (وغير ذلك من الأفعال التي تحصل المعصية بها).

(٤) في ز (فلا يصح وصفها) بدل (فلا يجوز وصف المعصية) والمارة الثانية أولى، لأنها أكثر وضوحاً، وتفصيلاً للمعنى.

(٥) في ش، (ولأن الخروج عن الصلاة قد يكون بمعصية، وحدث، ونحو ذلك، فلا يجوز وصفه بالوجوب) بدل (ولأن الخروج ... إلى ... وصف المعصية بالوجوب) وعبارة الأصل وبقية النسخ الأخرى أصح، لأن عبارة (ش) تتحدث عن الخروج، وأنه لا يصح وصفه بالوجوب وهذا خطأ، والعبارة الأخرى تتحدث عن الخروج بالمعصية، وهو الصواب؛ لأن الخروج بالمعصية هو الذي لا يصح وصفه بالوجوب.

(٦) في ق (وإتمام لها) بدل (وإتمامها) والأولى الثانية؛ لأنها تناسب العبارة التي قبلها حيث لم يقل: ختم للصلاة، وإنما قال: ختم الصلاة.

(٧) في ز (الأركان) بدل (أركانها) والثانية؛ أولى لأنها تدل على أن المقصود بالأركان - هي أركان الصلاة.

(٨) في ق زيادة (الخروج بالفعل) وفي ش (إلا بالفعل) بدل (إلا الخروج) والصواب هو (إلا الخروج)، وزيادة ق مؤكدة للمعنى.

(٩) قوله (والتحريم لا تنقضي إلا ببقاء فعل من أفعال الصلاة، وليس ذلك إلا الخروج، لأن) سقطت من ز، وهو وهم من الناسخ؛ لأن الكلام الذي سقط يبدأ بكلمة (التحريم)، وما بعده يبدأ بنفس الكلمة، مما أدى إلى وهم الناسخ.

(١٠) في ز (والتحريم) بدل (لأن التحريم) والصواب هو الثانية؛ لأن العبارة تحليل لنراي - والتحليل يبدأ (ب) لأن).

وإنما يراد بها أفعال الصلاة. ولم يبق ههنا فعل آخر سوى الخروج^(١)، فكان الخروج فرضاً - ضرورة - وأما الحديث معناه: قرب^(٢) إلى التمام، كما في قوله - عليه السلام -: «من وقف بعرفة فقد تم حجه»^(٣). ومعلوم أنه لم يتم، لسفاه طواف الزيارة^(٤) بعد^(٥)، حملناه على هذا. وأما المعنى قلنا: لا نوجبه من حيث إنه معصية، بل من حيث إتمام الصلاة^(٦)، عملاً بما ذكرناه. ونسرة الخلاف^(٧) تظهر^(٨) في مسألة^(٩)

- (١) في ق زيادة (الخروج بالفعل) وهي زيادة مؤكدة للمعنى.
- (٢) في ز (وما روى من الحديث، قلنا تأويله: أي قربت) بدل (وأما الحديث معناه: قرب) وأول العبارة الثانية أصح؛ لأنه قال في العبارة الأولى (وما روى) وهما اثنان (محمد وأبو يوسف) وآخر العبارة الأولى أصح من آخر العبارة الثانية؛ لأن الصلاة مؤنث (فقرت) أصح من (قرب).
- (٣) رواه أبو داود بلفظ: «من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى نفقه». كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفه برقم ١٩٥٠ ج ٢ ص ١٩٦، ١٩٧. والترمذي: بلفظ: «وقد وقف قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجة، وقضى نفقه». كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، رقم ٨٩١، ج ٣ ص ٢٢٩، ٢٣٠. والنسائي: بلفظ: «الحج عرفة، فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه» كتاب الحج، باب فرض الوقوف بعرفة، ج ٥ ص ٢٥٦. حديث رقم ٣٠١٦.
- (٤) والدارقطني. بلفظ: «من شهد معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفات قبل ذلك ليلاً، أو نهاراً فقد قضى نفقه، وتم حجه». كتاب المناسك، باب بم يتم الحج ج ٢ ص ٥٩. والإمام أحمد في مسنده بلفظ: «فمن جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه». ولفظ: «ووقف معنا حتى نفيض، وقد أفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه، وقضى نفقه». كتاب الحج والعمرة، باب وجوب الوقوف بعرفة ووقته، وكل عرفة موقف رقم ٣٢١، ٣٢٢، ص ١١٩، ١٢٠، ج ١٢ من الفتح الرباني.
- (٥) من قوله (كما في قوله ... إلى ... طواف الزيارة) سقط من ش، ز، والإثبات أولى؛ لأنه يوضح المعنى.
- (٦) (بعد) سقطت من ز، وفي ق (بعد) بدل (بعد) وإثباتها أولى؛ لأنها تؤكد المعنى.
- (٧) قوله (وأما المعنى قلنا: لا نوجبه من حيث أنه معصية، بل من حيث إتمام الصلاة) سقطت من ش، ز، ح، ق، والإثبات أولى؛ لأنه أكثر تفصيلاً للمراد.
- (٨) في ح (الاختلاف) بدل (الخلاف) و اللفظان يردبان المعنى نفسه.
- (٩) في ز زيادة (إنما تظهر) والإثبات أولى؛ لأنها تزيد في تأكيد الكلام بعدها.
- (٩) في ح، ق، أن (السائل) بدل (مسألة) والصواب (المسائل)؛ لأن العدد المذكور دال على الجمع.

الإثني عشرية^(١):

- أحدها: مُصَلِّي الفجر إذا طلعت عليه الشمس بعدما قعد قدر التشهد^(٢).
الثانية: مُصَلِّي الجمعة إذا خرج وقتها^(٣) في هذه الحالة.
الثالثة: المقيم الماسح على الخف إذا مضى^(٤) عليه يوم وليلة في هذه الحالة^(٥).
الرابعة: المسافر الماسح على الخف إذا تم عليه ثلاثة أيام ولياليها في هذه الحالة^(٦).
الخامسة: صاحب العذر إذا خرج وقت صلاته^(٧) في هذه الحالة.
السادسة: المصلي إذا تذكر فائتة^(٨) في هذه الحالة.
السابعة: العاري إذا وجد الكسوة^(٩) في هذه الحالة.
الثامنة: المتيمم إذا وجد الماء في هذه الحالة.
التاسعة: الموميء إذا قدر على القيام^(١٠) في هذه الحالة.
[العاشرة]^(١١): الأمي إذا تعلم سورة في هذه الحالة.

-
- (١) في ز (في اثني عشر مسائل) بدل (في مسألة الاثني عشرية) والصواب أن يكون إما (في اثني عشرة مسألة) أو (المسائل الاثني عشر) ليكون تركيب الجملة موافقا لقواعد النحو.
(٢) في ز زيادة (في هذه الحالة) وإثباتها أولى، لوجودها بعد كل مسألة تأتي بعد ذلك.
(٣) في ز (الوقت) بدل (وقتها) والثانية أولى؛ لأنها أكثر بيانا.
(٤) في ق (أتى عليه) بدل (مضى عليه) والصواب الثانية؛ لأن انتهاء المسح بعد مضى المدة.
(٥) في ز (الماسح المقيم إذا انقضت مدة مسحه في هذه الحالة) بدل (المقيم ... إلى ... في هذه الحالة) والثانية أولى؛ لأنها أكثر تفصيلا. (انظر الأصل ج ١ ص ١٠٢)
(٦) في ز (الماسح المسافر إذا انقضت مدة مسحه في هذه الحالة) بدل (المسافر الماسح ... إلى ... في هذه الحالة) والأفضل الثانية؛ لأن فيها زيادة تفصيل.
(٧) في ز (الوقت) بدل (وقت صلاته) والثانية أولى؛ لأنها أكثر بيانا.
(٨) في ز (الفائتة) بدل (فائتة) والثانية أولى؛ لأنها نكرة والكلام هنا لا يدل على صلاة بعينه.
(٩) في ز (ثوبًا) بدل (الكسوة)، والأصح اللفظة الثانية؛ لأن الكسوة أعم، فهي تشمل الثوب وغيره.
(١٠) في ز زيادة (القيام، والركوع، والسجود) وفي أ زيادة (القيام والقعود) وهي زيادة لا معنى لها؛ لأن ذلك يحصل بعد القيام في الغالب، فإذا قدر على القيام، من باب أولى أن يقدر على الركوع، والسجود والقعود غالبًا.
(١١) سقط من الأصل، وهو وهم من الناسخ.

الحادية عشرة: الماسح على الجبائر^(١) إذا سقطت^(٢) عن يده في هذه الحالة.

الثانية عشرة: الماسح على الخف إذا سقط خفه من غير تكلف^(٣) في هذه الحالة.

وفي^(٤) هذه الفصول تفسد صلاته عند أبي حنيفة. وعندهما: لا تفسد.

أما القاريء إذا استخلف أميًا؛ قيل الاختلاف^(٥) فيه، أما عندهما مظاهر، وعنده: لوجود الخروج بصنعه - وهو الاستخلاف - وقيل هو على هذا الخلاف: عندهما: لا تفسد، وعنده: تفسد وهو الصحيح^(٦).

١١- قال (أبو حنيفة): إذا^(٧) شرع في صلاة العيد بوضوء، ثم سبقه الحدث، فإنه يتيمم، ويبنى^(٨).

(١) في ح، ز (الجبيرة) بدل (الجبائر)، والثانية أولى، لأنه قد يكون على جسمه أكثر من جبيرة، فيمسح عليها بخلاف لفظة (الجبيرة)؛ لأنها تروحي بعدم صحة المسح على أكثر منها. (انظر المبسوط ج ١ ص ٧٤).

(٢) في ش، أ زيادة (حائثة) وفي ز (حبيثة)، وهي زيادة تنصيح عن المقصود بالضمير، واللفظان يؤيدان معنى واحدًا؛ لأن الحكم واحد فيما إذا سقطت واحدة من الجائر، أو سقطت كلها.

(٣) في ز (صنع) بدل (تكلف) والأولى أولى؛ لأنها أكثر إيضاحًا للمفصود.

(٤) في، ز، ق (ففي) بدل (وفي) واللفظة الأولى أصح؛ لأن الغاء رابطة بين الشرط وجوابه؛ حيث المسألة فيها (إذا) وهي أداة شرط.

(٥) في ح، أ (لا خلاف) بدل (الاختلاف)، والصحيح (لاخلاف)؛ لأنه ورد قولان فيها الأول: أنه لا خلاف بين الثلاثة في أن الصلاة لا تفسد؛ لأنهما يريان أن الخروج بصنع المصلي ليس بفرض، وعنده: وجد الخروج بفعله، وهو الاستخلاف، كما لو تقيفه أو تكلم؛ لأن هذا من فعله، وبه انقطعت الصلاة، وجعله التمرنشي أولى. وإسما الاختلاف فيما ليس من فعله، مثل طلوع الشمس. (البنية ج ٢ ص ٣٦٦، ٣٦٧) و (صغ القدير ج ١ ص ٣٢٨) وحواشيه.

(٦) في ق (الصحيح هو الأول) بدل (وهو الصحيح) والصواب الأولى لما ورد في الفقرة السابقة، كما رجحه التمرنشي. ومن قوله: (أما القاريء... إلى... وهو الصحيح) سقط من ش، ز والصواب إثباتها لإتمام إيضاح المسألة.

(٧) في ز (رحل) بدل (إذا)، والأولى (إذا) لأنه يتناسب مع جواب الشرط.

(٨) في ز (حاز له البناء) بدل (فإنه يتيمم ويبنى). وفي ح (فله أن يتيمم) بدل (فإنه يتيمم)

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز البناء^(١) في صلاة العيد بالتيتم^(٢).
 لهما: أن الميعح للتيتم^(٣) خشية فوات الصلاة^(٤) وقد أمن؛ لأنه يمكنه أن يتوضأ، ويقضي بعد فراغ الإمام.
 له: أن الشروع في الابتداء بطهارة التيمم يجوز بالإجماع^(٥)، فالبناء أولى؛ لأنه بقاء^(٦). وقوله^(٧): أمن فوات الصلاة^(٨)، قلنا: ليس كذلك؛ لأنه يوم رحمة.

وبني والعادة الثانية أولى؛ لأنها أكمل من العبارتين الآخرين.

- (١) (البناء) سقطت من ح، وإثباتها أولى لاستقامة المعنى.
 (٢) (البناء) في صلاة العيد بالتيتم سقطت من ز، والإثبات أولى؛ لأن هذه العبارة توضح المقصود من عدم الحواز. (الأصل ج ١ ص ١١٧. المبسوط ج ١ ص ١١٩). وهذا إذا كان لا يرجو إدراك الإمام قبل الفراغ، ومن المشايخ من قال: هذا اختلاف عصر. وزمان. فكان في عصر أبي حنيفة يصلي صلاة العيد في جبانة بعيدة من الكوفة، بحيث لو تصرف الرجل إلى بيته ليتوضأ زالت الشمس، فكان خوف الفوت قائماً فأقضى على وفق زمانه، وفي زمانهما كان يصلي صلاة العيد في جبانة قريبة بحيث لو تصرف الرجل إلى بيته ليتوضأ، لا تزول الشمس. فلم يكن خوف الفوت قائماً، فأقضى على وفق زمانهما. وهناك من قال اختلاف حجة وبرهان؛ لأن عند أبي حنيفة: إذا شرع في صلاة العيد، ثم أصدعنا لاقضاء عليه، فتفوتته الصلاة على أصله لا إلى بدل، ولذلك جاز التيمم، وعندهما: بمرمه القضاء، فلا تفوتته لا إلى بدل فلا يجوز له التيمم. (انظر الكفاية شرح العاية للمبارتي ج ١ ص ١٢٤، وحاشية سعدى جليبي ج ١ ص ١٢٤ وانظر المسألة (٢٢٨) في تفصيل آراء المذاهب الأخرى).

- (٣) (للتيمم) سقطت من ز، وإثباتها أولى؛ لأنها تفصل المعنى.
 (٤) في ز (خشية الفوت) بدل (خشية فوات الصلاة)، والعبارة الثانية أولى؛ لوضوحها وسهولتها.
 (٥) (بالإجماع) سقطت من أ، ق، ح، وإثباتها أولى؛ لبيان عدم اختلافهم في هذا الحكم وهو جواز الشروع في الابتداء بطهارة التيمم. وفي ز (أجمعنا) أنه جاز له الشروع بطهارة التيمم، فلان يجوز له البناء، كان أولى) بدل (أن الشروع ... إلى ... فالبناء أولى) وعادة الأصل وبنية النسخ أولى؛ لأنها أسهل في التركيب وأيسر للفهم.
 (٦) (لأنه بقاء) سقطت من ز، وإثباتها أولى؛ لأنها تزيد المعنى وضوحاً. وفي ق زيادة (وانشد) أسهل من الابتداء وهي زيادة مفيدة؛ لأن فيها زيادة تفصيل. وفي ح (لا يبدئه) بدل (بذءه) وهو وهم من الناسخ؛ لأنه لا معنى للفظ بهذا التركيب.

- (٧) في ق (قولهما) بدل (قوله) وقولهما هو الصواب؛ لأنه يرد على أبي يوسف ومحمد
 (٨) في ز (وقوله الميعح خشية الفوت، وقد أمن) بدل (أمن فوات الصلاة) والأولى ما هي د.

- فقلما يسلم، ويخلوا عن عارض يقطع^(١) صلاته في الطريق.
- ١٢- قال (أبو حنيفة): الجنب المقيم^(٢) في المصر إذا لم يجد ماء حارًا، ويحاف على نفسه الهلاك^(٣) - جاز له التيمم.
- وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٤).
- لهما: أنه نادر، فلا يعتبر^(٥).
- له: أنه عجز عن استعمال الماء حقيقة، فصار كالمرضى، والمسافر، ويحاف على نفسه الهلاك باستعمال الماء البارد^(٦).
- وقوله^(٧): بأنه نادر، قلنا: نعم^(٨)، ولكن إذا تحقق فلا بد من مخلص، وليس

لأنه بمائل ما سبق من قولهما، والمادة الثانية اختصرت قولهما.

- (١) في ز (آفة يقطع) بدل (عارض يقطع) والمبارتان تزدبان معانها واحد.
- (٢) (المقيم) سقطت من ق، ز وإثباتها أولى؛ لأنها تخرج غير المقيم.
- (٣) في، ز، ق زيادة (باستعمال الماء البارد) وهي زيادة تفصيلية وتؤدي إلى وضوح المعنى.
- (٤) قال في كتاب الأصل: «وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن يحزبه ذلك في السفر، ولا يحزبه إذا كان مقيمًا في المصر» ج ١ ص ١٢٥، وقال في المبسوط: «قال: وإن أجنب الصحيح في المصر، فخاف أن يقتله البرد إن اغتسل فإنه يتيمم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كالمسافر إذا خاف ذلك، وعندهما يحزبه ذلك في السفر، ولا يحزبه في المصر» ج ١ ص ١٢٢. وقال في المغني: أن الحريص والمرضى إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله التيمم، فهذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس، ومجاهد وعكرمة، وطاوس والنخعي، وقتادة، ومالك، والشافعي. ولم يرخس له عطاء في التيمم إلا عند عدم الماء لظواهر الآية، ونحوه عن الحسن في المجذور الجنب قال: لا بد من القفل.
- وقال أيضًا: أن التيمم للجنب مباح وهو قول جمهور العلماء...، وبه قال الثوري، ومالك، والشافعي، وغيرهم. انظر المغني ج ١ ص ٢٥٧. والمجموع ج ٢ ص ٢١٠.
- (٥) في ز (والنادر لا عبرة له في حكم الشرع) بدل (فلا يعتبر) والمادة الأولى أكثر تفصيلًا وبيانًا.
- (٦) (والمسافر، ويحاف على نفسه الهلاك باستعمال الماء البارد) سقطت من ق، ش، ح، وفي ز بدل هذه العبارة (كالمرضى إذا خاف على نفسه الهلاك، والمسافر)، وإثبات العبارة أولى من تركها؛ لأن فيها زيادة بيان. وعبارة الأصل أولى من عبارة ز؛ لأن عبارة الأصل أفضل تركيًا.
- (٧) في ق (قولهما) بدل (قوله) والصواب قولهما؛ لأنه يرد على صاحبيه والقول لهما.
- (٨) في ز (بلى) بدل (نعم) واللفظ الثاني أصح؛ لأن بلى تستخدم في إثبات الكلام المنفي،

ذلك إلا التيمم^(١). وقيل على^(٢) اختلاف زمان، لا اختلاف^(٣) برهان.

١٣- قال (أبو حنيفة): المحبوس في السجن، أوفى المخرج^(٤)، لا يجد^(٥) ماء ولا تراباً نظيفاً؛ يؤخر الصلاة إلى أن يجد ماء يطهره^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: ينشبه بالمصلين، ويعيدها^(٧).

لهما: أنه عجز عن حقيقة الصلاة. فينشبه بالمصلين^(٨)، كالعاجز عن الصوم، ينشبه بالصائمين.

له: أن التشبه إنما يجوز^(٩) بما هو مشروع في نفسه، وصوم بعض اليوم

-
- والعبارة هنا مشبهة. (وقوله: بأنه نادر، قلنا: نعم) سقطت من ح. وإثباتها هو الصواب؛ لأن الكلام لا يستقيم بدونها.
- (١) في ز (والمخلص ما ذكرنا) بدل (وليس ذلك إلا التيمم) والعبارة الثانية أكثر تصريحاً. وهذا إذا تحقق العجز من كل وجه، أما إذا قدر على الغسل ولو بوجه من الوجوه لا يباح له التيمم. (البذائع ج ١ ص ١٨٨، ١٨٩).
- (٢) (على) سقطت من ق، ز، وفي ش (بعد) بدل (على)، وفي ح (هذا) بدل (على) والصواب (هذا)؛ لأنها أنسب في المقام.
- (٣) في ق زيادة (لا على اختلاف) وهي زيادة لا معنى لها. وكلمة (اختلاف) سقطت من ز، وإثباتها أولى؛ لأن الاسم الظاهر أوضح من الضمير؛ لأنه في ز استغنى عن الاسم الظاهر بالضمير.
- (٤) (أو في المخرج) سقطت من ش، أ. وفي ح (المخرج) بدل (المخرج) والصواب: المخرج كما ورد في كتاب الأصل، والمبسوط. قال في المبسوط: المخرج هو المكان القدر، (الأصل ج ١ ص ٢٥، والمبسوط ج ١ ص ١٢٣).
- (٥) في ز (إذا لم يجد) بدل (لا يجد) والأولى عبارة ز، لأنها أسهل في تركيبها.
- (٦) في ق (ما يطهره) بدل (ماء يطهره)، وعبارة ق أولى؛ لأنها توسعي باستيعاب وسائل الطهارة؛ لأن الطهارة ليست بالماء فقط.
- (٧) (ويعيدها) سقطت من ق، أ. وإثباتها أولى؛ لإكمال الحكم في هذه الحالة. وفي ز (يجد الصلاة) بدل (يعيدها)، والأولى عبارة ز؛ لأنها تصرح بالاسم بدلاً عن الضمير.
- (٨) في ز (أنه عجز عن الصلاة حقيقة، فوجب أن ينشبه بالمصلين) بدل (أنه عجز عن حقيقة الصلاة فينشبه بالمصلين) وعبارة الأصل أولى؛ لأنه قال في ز (عن الصلاة حقيقة)، وهو لم يعجز عن الصلاة، إنما عجز عن الصلاة الحقيقية، وهي المكتملة للشروط، والأركان، والواجبات.
- (٩) (إنما يجوز) سقطت من ح، وإثباتها أولى لوضوح المعنى والحكم، وإن كان ينفع بإسقاطها، لكنه يحتاج إلى زيادة في التأكيد.

مشروع في الجملة، كالإسك غداة الأضحى^(١)، فأما الصلاة بغير الطهارة^(٢) غير مشروعة. وروى أبو حفص^(٣) قول محمد مع قول أبي حنيفة^(٤).

١٤- قال (أبو حنيفة): [خروج]^(٥) وقت الظهر، ودخول وقت العصر حين يصير ظل كل شيء مثليه سوى الظل الأصلي - وهو في الزوال. وقال أبو يوسف ومحمد: حين يصير ظل كل شيء مثله^(٦).

(١) في ز (أن التشبه إنما يجوز بفعل هو قرية، وطاعة في نفسه والصلاة بغير طهارة، عبر قرية وطاعة في نفسه، خلاف الصوم؛ لأن الإسك بعض النهار جاز أن يكون قرية في نفسه، كالإسك غداة الأضحى) يدل (أن التشبه إنما يجوز ... إلى ... كالإسك غداة الأضحى)، والعبارة الثانية أسهل من الأولى، وأوضح منها.

(٢) في ش (طهارة) يدل (الطهارة) والثانية أولى؛ لأنها معرفة والمعرفة أقوى من النكرة في المعنى.

(٣) أبو حفص: هو أبو حفص الكبير البخاري، أحد رواة كتاب الأصل وهم أبو سليمان الجوزجاني، ومحمد بن سامة التميمي، بالإضافة إلى أبي حفص، وهو أحمد بن حفص. أخذ الفقه عن محمد بن الحسن وعن شمس الأئمة. (الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٨).

(٤) رجع أبو حنيفة عن هذا القول، وقال: يصلى ثم يعيد، وهو قول أبي يوسف ومحمد. أما الحبس في المخرج وهو لا يجد صعيداً طيباً، ولا ماء يتوضأ به، فإنه لا يصلي في قول أبي حنيفة. وفي قول أبي يوسف: يصلى بالإيماء تشبهاً بالمصلين، فإذا خرج توضأ وأعاد. أما محمد: ففي رواية أبي حفص للأصل قوله مع أبي حنيفة، وفي رواية أبي سليمان قوله مع أبي يوسف. (انظر الأصل ج ١ ص ١٢٥، المبسوط ج ١ ص ١٢٣) على قول أبي حنيفة الأول هناك اختلاف بين السجين والمخرج: وهو أن المحبوس في السجن إذا كان في موضع نظيف، وهو في خارج المصر صلى بالتيمة، وإن كان في المصر لم يصل - وهو قول زفر - إلا أن أبا حنيفة رجع عن هذا القول، وقال: يصلى ثم يعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد - أما الحبس في المخرج - وهو لا يجد صعيداً طيباً، ولا ماء يتوضأ به، فإنه لا يصلي في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف، يصلى بالإيماء تشبهاً بالمصلين، فإذا خرج توضأ وأعاد، أما محمد ففي رواية أبي حفص للأصل قوله مع قول أبي حنيفة، وفي رواية أبي سليمان: قوله مع قول أبي يوسف. (الأصل ج ١ ص ١٢٣، ١٢٥)، (المبسوط ج ١ ص ١٢٣).

(٥) في الأصل (خارج) وهو وهم من النسخ.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ١٤٤، المبسوط ج ١ ص ١٤٢، وعند المالكية: وقت صلاة الظهر من زوال الشمس لآخر الغداة بغير ظل الزوال - أي بطل ظل كل شيء - مثله - وهو أول

لهما: أن^(١) جبريل - عليه السلام - أم النبي - ﷺ - في العصر، في اليوم^(٢) الأول، حين صار ظل كل شيء مثله^(٣).
له: روي^(٤) أنه [أمه]^(٥)

وقت العصر إلى الاصفرار . (شرح الخرخشي ج ١ ص ٢١٢) وعند الحنبلة: وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال، ووقت العصر من بلوغ ظل كل شيء مثله إلى بلوغ ظل كل شيء مثليه، ولا فصل ولا اشتراك بين صلاة الظهر والعصر. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٣٤)، وهو الوقت المختار عند الشافعية أيضاً (انظر فتح الوهاب شرح منهاج الطلاب ج ١ ص ٢٩).

- (١) في زيادة (ماروي أن) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.
(٢) في ز، ق زيادة (عصر اليوم)، وهي زيادة موضحة للمقصود، وهو أنه في وقت العصر، لا في غيره.

(٣) رواه أبو داود - كتاب الصلاة - باب في المواقيت - رقم ٣٩٣، ج ١ ص ١٠٧. لفظ «أمني» جبريل - عليه السلام - عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس، وكانت قدر الفراك، وصلى بي العصر حين كان ظله مثله . . . الحديث، ورواه الترمذي - أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة برقم ١٤٩ ج ١، ص ٢٨٧، ٢٧٩. يلفظ: «أمني جبريل - عليه السلام - عند البيت مرتين فصلى الظهر في الأولى، فبهما حين كان الغيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله . . . إلى أن قال . . . وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه . . . الحديث، ورواه أحمد في مسنده: كتاب الصلاة، باب جامع الأوقات رقم ٨٨، ج ٢ ص ٢٣٩، ٢٤٠ من الفتح الرباني. يلفظ: «أمني جبريل عند البيت - وفي رواية مرتين عند البيت - فصلى بي الظهر حين زالت الشمس، فكانت بقدر الشراك - وفي رواية - حين كان الغيء بقدر الشراك، ثم صلى بي العصر . . . والنسائي: كتاب المواقيت، باب آخر وقت الظهر. ج ١ ص ٢٤٩. حديث رقم ٥٠٢، والمحاكم في مستدركه. في كتاب الصلاة - باب مواقيت الصلاة ج ١ ص ١٩٣. والبيهقي في السنن الكبرى. في كتاب الصلاة، باب جامع أبواب المواقيت ج ١ ص ٢٦٤، وابن خزيمة في صحيحه - كتاب الصلاة، باب ذكر مواقيت الصلوات الخمس، برقم ٣٢٥ ج ١ ص ١٦٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة ج ١ ص ١٤٧ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

- (٤) (روي) سقطت من ش، وفي ح زيادة (أنه روي)، وفي ق (ماروي أنه)، وفي ز (ماروي أن جبريل) بدل (روي أنه). والأولى ما في ز لوضوح المراد منها.
(٥) (أنه) سقطت من الأصل. وفي ز (أم رسول الله) بدل (أنه) وسقوطها من الأصل وهم من الناسخ إذ لا يكتمل المعنى بدونها. وما في (ز) أولى؛ لأنه جاء بالاسم الظاهر بدل الضمير، وهذا يزيد العبارة وضوحاً.

في ظهر اليوم^(١) الثاني حينئذ، والثاني ناسخ للاول^(٢).

١٥- قال (أبو حنيفة): لا يفصل المؤذن بين أذان المغرب وإقامتها^(٣) بالجلوس.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجلس جلسة خفيفة.

لهما: إن الفصل بين الأذان والإقامة مشروع في الصلوات^(٤)، إلا أن الفصل بالصلاة - ههنا - يؤدي إلى تأخير المغرب^(٥)، وأنه مكروه^(٦)، فيفصل^(٧)

(١) في ق (في ظهر اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، وفي عصر اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه) بدل (في ظهر اليوم الثاني حينئذ) والعبارة الثانية أولى؛ لأنها توضح المعنى مع الاختصار غير المخل، إضافة إلى الخطأ الذي وقع فيه الناسخ حين قال: ظهر اليوم الأول، والصواب أنه عصر اليوم الأول.

(٢) يرد هذا القول ماررد في آخر الحديث «ثم التفت إلى جبريل فقال يا محمد: هذا وقت الأنبياء من قبلك، والوقت فيما بين هذين الوقتين». وفي رواية النسائي: «ما بين هاتين الصلاتين وقت».

(٣) في ش (والإقامة) بدل (وإقامتها)، والأولى اللفظة الثانية؛ لوجود الضمير الدال على الإضافة للمغرب، بعد أن كان الأذان مضافاً إلى المغرب. وفي ز (المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب) بدل (المؤذن بين أذان المغرب وإقامتها) والعبارة توديان المعنى نفسه. (وانظر الأصل ج ١ ص ١٤٠. والمبسوط ج ١ ص ١٤١). واستحياب تقديم المغرب بعد غروب الشمس أفضل عند المالكية والشافعية والحنابلة أيضاً. (انظر شرح الخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ٢١٣) و (فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ٣٠) وقال النووي: «المشهور في مذهبي أن لها وقتاً واحداً. وهو أول الوقت - وأن الصحيح أن لها وقتين يمتد ثانيهما إلى غروب الشفق، ومن قال بالوقتين أبو حنيفة، والثوري، وأحمد، وأبو ثور، وإسحاق، ودادود، وابن المنذر. ومن قال بوقت واحد: الأوزاعي ونقله أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن أبي يوسف ومحمد، وأكثر العلماء، وعن مالك ثلاث روايات، الصحيحة منها: أنه ليس لها إلا وقت واحد. (المجموع ج ٣ ص ٢٤).

(٤) في أ زيادة (بالصلاة مشروع سائر الصلوات) وهي زيادة موصحة للمعنى أكثر. وفي زيادة (في سائر الصلوات) وهي زيادة مؤكدة للمعنى. وفي ش (بالصلاة مشروع) بدل (مشروع في الصلوات) وعبارة ش (أصح)؛ لأنها تناسب الكلام الذي يلي. والعبارة من قوله (أن الفعل بين .. إلى .. في الصلوات) سقطت من ح، وهو وهم من الناسخ، حيث اشبه عليه (أن الفصل) في الجملة التي تليها.

(٥) في ز زيادة (صلاة المغرب) وهي زيادة مفصلة أكثر.

(٦) (وأنه مكروه) سقطت من ز، أ، وإبائها أولى؛ لأنها توضح حكم تأخير صلاة المغرب.

(٧) في ش (فيجلس) بدل (يفصل) والثانية أصح؛ لأنها أنسب.

بالجلسة الخفيفة^(١).

له: أن الجلسة^(٢) - وإن قلَّت - تؤدي إلى تأخير المغرب، وأنه مكروه^(٣).
ولقوله - **بَيِّنَات** - : «ما تزال أمتي بخير، ما لم يؤخر المغرب إلى اشتباك النجوم»^(٤)، والفصل يقع بتغيير النعمة والهيئة^(٥).

١٦- قال (أبو حنيفة): ويكره الكلام عند أذان الخطبة، والإقامة^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكره^(٧).

(١) في ش، ز زيادة (كما بين الخطبتين)، وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.

(٢) في ز زيادة (الجلسة الخفيفة) وهي زيادة لا تأثير لها.

(٣) (رأه مكروه) سقطت من ش وإثباتها أولى لتأكيدهما حكم تأخير صلاة المغرب.

(٤) الحديث سقط من ش، ز، ق، أ، وإثباته أصح لمعرفة الدليل الذي بنى عليه الحكم. رواه أبو داود، في كتاب الصلاة، باب في وقت المغرب برقم ٤١٨، ج ١ ص ١١٣ بلفظ: «لا تزال أمتي بخير» أو قال على الفطرة - ما لم يؤخر المغرب إلى اشتباك النجوم.

ورواه الحاكم في المستدرک، والذهبي في تلخيص المستدرک كتاب الصلاة، باب في موايت الصلاة بلفظ: «لا يزال أمتي بخير، أو على الفطرة، ما لم يؤخروا المغرب حتى تشبك النجوم». وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح الإسناد: عن العباس بلفظ: «لا يزال أمر أمتي على الفطرة ما لم يؤخر المغرب...». الحديث ج ١ ص ١٩٠، ١٩١ وقال في جامع الأصول: إسناده حسن ج ٥ ص ٢٣٣.

(٥) في ز (قوله: لا بد من الفصل، قلنا: ذلك حاصل بتغيير النعمة والهيئة) بدل (والمصل) يقع بتغيير النعمة والهيئة) وعارة ز أكثر تفصيلاً، إلا أن العبارة تؤديان إلى معنى واحد.

(٦) في ز (وإقامتها) بدل (والإقامة) والصحيح اللفظة الثانية؛ لأن الإقامة ليست للخطبة، وإنما للصلاة.

(٧) انظر الأصل ج ١ ص ٣٥٢، والمبسوط ج ٢ ص ٢٩. قال الباقري: «والمراد من الكلام الذي هو كلام الناس، أما التسيب وأشباهه فلا، وقال بعضهم: كل ذلك يكره، والأول أصح». (شرح العناية على الهداية ج ٢ ص ٣٨)، وقولهما: لا يكره: أي الكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب، وبه قال الشافعي وأحمد، وروي عن محمد في جوامع الفقه عد أبي يوسف: يباح الكلام عند جلوسه إذا مكث، وعند محمد لا يباح. ولا بأس بالكلام عندهما أيضاً إذا نزل الخطيب من المنبر؛ لأن كراهة الكلام لأجل الإخلال يفرض استماع الخطبة، (انظر البناء ج ٢ ص ٨٣٦، واللباب في شرح الكتاب ج ١ ص ١١٣).

وعند المالكية: يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو في حال نزول الخطيب. (الخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ٨٦) (وحاشية العدوي ج ٢ ص ٨٦). وقال

لهما: قوله عليه السلام: «خروج الإمام، يقطع الصلاة، وكلامه، يقطع الكلام»^(١).

له: قوله - عليه السلام - : «إذا خرج الإمام، فلا صلاة ولا كلام»^(٢). وماروى من الحديث: فيه بيان أن خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام. وليس^(٣)

النوري: «يحوز الكلام قبل أن يتدنى بالخطبة .. ويجوز إذا جلس الإمام بين الخططين، وإذا نزل من المنبر قبل أن يدخل في الصلاة، لما روى أنس قال: «كان رسول الله ﷺ ينزل يوم الجمعة من المنبر فيقوم معه الرجل فيكلمه في الحاجة، ثم ينتهي إلى مصلاه، فيصلي» وفي الإنصات قولان: أحدهما: يجب ... والثاني: يستحب وهو الأصح ... (المجموع ج ٤ ص ٣٨٥).

(١) رواه الإمام مالك في الموطأ بنفس اللفظ، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب. ج ١ ص ١٢٦. موقوفاً، ورواه البيهقي موقوفاً في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب الصلاة يوم الجمعة نصف النهار وقيله وبعده، حتى يخرج الإمام. بنفس اللفظ، وبلغ آخر مرفوعاً: «خروج الإمام يوم الجمعة للصلاة يعني يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام». وذكر البيهقي أن رفعه خطأ فاحش، ج ٣، ص ١٩٢، ١٩٣. وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الصلوات، وباب كان يقرئ إذا خطب الإمام فلا تصل، بلفظ: «أنه كان يقول: إذا خرج الإمام فلا يصل أحد حتى يفرغ الإمام». ولفظ: «خروج الإمام يقطع الصلاة»، وعن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا يكرهان الصلاة والكلام بعد خروج الإمام. (ج ٢ ص ١١١، وفي ص ١٢٤ في باب الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب بلفظ: «أدركت عمر وعثمان، فكان الإمام إذا خرج يوم الجمعة تركنا الصلاة، فإذا تكلم تركنا الكلام» ولفظ: «خروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام». ورواه عبد الرزاق في مصنفه: بنفس اللفظ، باب جلوس الناس حين يخرج الإمام، برقم ٥٣٥١، ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨. وقال في جامع الأصول بأن إسناده صحيح. ج ٥ ص ٦٨٥، ٦٨٦.

(٢) قال العيني: أنه لم يتعرض لحال الحديث أحد من الشراح غير أن الإترازي قال: روى خواهر زاده في مبسوطه عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ - أنه قال: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام». قلت وهذا غريب مرفوعاً، ولهذا قال البيهقي: رفعه ومم فاحش، إنما هو من كلام الزهري، رواه مالك في الموطأ عن الزهري قال: «خروجه يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام»، وعن مالك رواه محمد بن الحسن في الموطأ. (البناء شرح الهداية. ج ٢ ص ٨٢٧، ٨٢٨. ونصب الرأية ج ٢ ص ٢٠١). والموطأ (برواية محمد بن الحسن) ص ٨٧.

(٣) في ذ (أما ليس) بدل (وليس) والصحيح اللفظة الثانية؛ لأن أما لا تستعمل في هذا التركيب، لأنها حرف شرط وتفصيل، كقوله تعالى: ﴿عَلَّا يَكُونَ لَكُمْ بَالُغٌ﴾.

فيه نفي أن خروجه لا يقطع الكلام.

- ١٧- قال (أبو حنيفة): الشفق هو البياض^(١)، وهو قول أبي بكر^(٢)، وعمر بن عبدالعزيز^(٣)، ومعاذ^(٤)، وابن الزبير^(٥).

(١) في ق، ز، ش، ك زيادة (الحالصر) وهي زيادة تأكيد.

قال في الأصل: والشفق: البياض المعترض في الأفق في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف وسحمد: الحمرة، روي أيضًا عن أبي حنيفة أنه قال: الشفق هو الحمرة. (ح ١ ص ١٤٥، وانظر (البنية ج ١ ص ٨١٤).

وعند المالكية الشفق هو الحمرة، معاذ ابن القاسم الذي يرى أن الشفق هو البياض. (شرح الحرشي ج ١ ص ٢١٣)، وكذلك عند الشافعية والحنابلة (انظر المجموع ج ٣ ص ٤٠)، (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٣٤).

(٢) في ش، ز، ك، أ (أبي بكر، وعائشة، ومعاذ، وابن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز) بدل (أبي بكر، وعمر بن عبدالعزيز، ومعاذ، وابن الزبير) والأولى الترتيب الأول؛ ولأن الصحابة أقدم من التابعين؛ ولأن الثانية أسقطت عائشة - رضي الله عنها. وأبو بكر: هو عبدالله بن عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول الله - ﷺ - من الرجال ت ١٣ هـ. (الأعلام ج ٤ ص ١٠٢) (تجريد أسماء الصحابة للذهبي ج ١ ص ٢٢٣).

(٣) عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي أبو حفص: ولي الخلافة سنة ٩٩ هـ وتوفي سنة ١٠١ هـ. (الأعلام ج ٥ ص ٥٠).

(٤) معاذ بن جبل أبو عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام، وأحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي - ﷺ - ت ١٨ هـ. (الأم ج ٧ ص ٢٥٨) (تجريد أسماء الصحابة ج ٢ ص ٨٠).

(٥) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قرش في زمنه. يبيع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقب موت يزيد بن معاوية، فحكم الحجاز ومصر واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام ت ٧٣ هـ. (الأعلام ج ٤ ص ٨٧) (تجريد أسماء الصحابة ج ١ ص ٣١١). وهذا القول أيضًا هو قول أنس بن مالك، وعائشة، والأوزاعي، وزفر، والحزني، وابن المنذر، والخطابي، واختاره المبرد وثلعب، (انظر البنية: ج ١ ص ٨١٤)، ولم أعثر إلا على رواية واحدة فيها دلالة على أن الشفق هو البياض عن جابر بن عبد الله. وفيه قال: ثم أذن للمشاء حين ذهب بياض النهار وهو الشفق... إلى أن قال: ثم أذن المغرب - أي في اليوم الثاني - حين غربت الشمس فأخبرها رسول الله - ﷺ - حتى كاد يغيب بياض النهار - وهو الشفق فيما نرى - الحديث. رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن (مجمع الزوائد ج ١ ص ٣٠).

وقال أبو يوسف ومحمد: هو الحمرة، وهو قول ابن عمر^(١)، وشداد بن أوس^(٢) وعبادة بن الصامت^(٣).

لهما: أن الشفق في متعارف أهل اللغة، واللسان هو الحمرة^(٤).

له: قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ إِذَا كَانَتْ أَزْهَقًا﴾ (أي لغروبها)^(٥). ﴿إِنَّ

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، صحابي، هاجر إلى المدينة وشهد فتح مكة، ومولده ووفاته فيها، له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً، ت ٧٣ هـ. (تجريد أسماء الصحابة ج ١ ص ٣٢٥). والأثر رواه الدارقطني مرفوعاً عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «الشفق: الحمرة، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة» - رواه الدارقطني موقوفاً عن ابن عمر قال: «الشفق: الحمرة» ورواه الدارقطني، باب في صفة المغرب، والصبح. ج ١ ص ٢٦٩. قال الزيلعي: وذكره - أي الدارقطني - في كتابه (غرائب مالك) غير موصل الاستدلال... إلى أن قال: غريب ورواته كلهم ثقات. وقال البيهقي في المعرفة: روي هذا الحديث عن عمر، وعلي، وابن عباس، وعبادة بن الصامت، وشداد بن أوس، وأبي هريرة. ولا يصح عن النبي - ﷺ - فيه شيء... وقال البيهقي - أيضاً -: «الصحيح أنه موقوف» (نصب الراية ج ١ ص ٢٣٣).

(٢) شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري، أبو يعلى، صحابي من الأمراء، ولاد عمر إمارة حمص، واعتزل بعد قتل عثمان، وعكف على العبادة، ت ٥٨ هـ. (الأعلام ج ٣ ص ١٥٤) (تجريد أسماء الصحابة ج ١ ص ٤٥٣).

(٣) في ز، (الشفق: هو البياض الخالص وقالوا: هو حمرة. فما قاله قول أبي بكر، وعائشة ومعاذ، وابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز - وضوان الله عليهم - وما قالاه قول ابن عمر وشداد بن أوس، وعبادة الصامت) بدل (الشفق هو البياض... إلى... عبادة الصامت)، والمباراة الثانية أولى؛ لأن ترتيبها أفضل وأيسر للفهم. وعبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي شهد العقبة ويدرأ، وسائر المشاهد، ت ٣٤ هـ. (الأعلام ج ٣ ص ٢٥٨) (تجريد أسماء الصحابة ج ١ ص ٢٩٥).

(٤) الشفق في اللغة: الشفق محركة: الحمرة في الأفق من الغروب إلى المشاء الآخرة، أو إلى قريبها، أو إلى قريب العتمة. (القاموس المحيط الفيروزآبادي ج ٣ ص ٢٤٩). ونقل العيني عن الفراء، والخليل أنه الحمرة. وقال الأزهري: الشفق عند العرب الحمرة. وقال العراء: يقول العرب: على فلان ثوب مصبوغ كأنه الشفق. (البنية ج ١ ص ٨٠٥).

(٥) الإسراء: (٧٨).

(٦) (أي لغروبها) سقطت من ح، وإثباتها أولى؛ لأنها توضح المعنى المقصود من الآية.

عَسَى أَتَيْلُ (أي^(١) اجتماع ظلمتها)^(٢) وذلك بعد زوال البياض، والمراد منه صلاة العشاء، هكذا نقل عن أئمة التفسير^(٣)، وقوله^(٤): الشفق في المتعارف^(٥). الحمرة، قلنا: ليس كذلك، بل الشفق في اللغة مأخوذ من الرقة^(٦)، يقال: ثوب شفق إذا رُقَّ نُسْجُهُ، أورق من طول ما ليس^(٧).

والشفقة: رقة في^(٨) القلب، وسمي^(٩) الشفق شفقاً لأن نور الشمس يرق بالغروب، واليباض أرق فكان الاسم له^(١٠) أحق^(١١).

١٨ - قال (أبو حنيفة): سجود الشكر. ليس بقربة، وطاعة^(١٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: هو قربة^(١٣).

(١) في ز زيادة (أي عند) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٢) في ز (ظلمته) بدل (ظلمتها) واللفظة الأولى أصح، لأنها دالة على الليل، وهو مذكور.

(٣) انظر تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٣٠٣.

(٤) في ق (قولهما) بدل (قوله) والأولى أصح؛ لأن القول قول أبي يوسف ومحمد.

(٥) في ز (عارة عن) بدل (في المتعارف) وفي ق، أ زيادة (هو الحمرة) والصواب (في المتعارف)؛ لأن للشفق في اللغة أكثر من معنى، والزيادة للتأكيد.

(٦) في ز (بل الشفق عبارة عن الرقة) بدل (بل الشفق في اللغة مأخوذ من الرقة) وفي ق (قلنا): عبارة عن الرقة) وعبارة الأصل أولى؛ لأنها أكثر تفصيلاً.

(٧) في ز (أو صار رقيقاً بمضى الزمان أو رق من طول اللبس) بدل (أورق من طول ما ليس)، وعارة ز فيها زيادة تعصيل، لكنها لا تؤثر في المعنى.

(٨) (في) سقطت من ح، أ، وإثباتها أولى؛ لأن الشفقة جرة من رقة القلب.

(٩) في ك، ق، زيادة (ولهنا سمي)، وهي زيادة لا معنى لها.

(١٠) (له) سقطت من ح، وإثباتها أصح لاكمال المعنى.

(١١) في ز (والشفقة رقة القلب) بدل (والبياض أرق فكان الاسم له أحق)، والعبارة الثانية أصح؛ لأن العبارة الأولى تكررت، حيث ذكرت قبل قليل.

(١٢) (وطاعة) سقطت من ك، وإثباتها أولى؛ لأن سجود الشكر وغيره مما يتقرب به إلى الله تعتبر من الطاعات. وفي ق زيادة (بل هو مكروه) وهي زيادة في تأكيد رأي الإمام.

(١٣) انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١١٩.

وعند المالكية يكره سجود الشكر، إلا أن ابن حبيب من المالكية أجازه. وأما صلاة الشكر فإنها مندوبة عندهم. (بلغة السالك للصاوي، ج ١ ص ١٤٢).

وعند الشافعية: سنة عند تجدد النعمة أو اندفاع النعمة. (انظر المجموع ج ٣ ص ٥٢١).

لهمما: ما روي عن النبي - عليه السلام - أنه كان يفعل ذلك، حتى^(١) روي^(٢) أنه كان إذا رأى مبتلى يسجد لله تعالى - شكراً. وإذا جاءه أمر يسره^(٣)، سجد^(٤) لله تعالى - شكراً.

له: أنه ركن واحد من الصلاة، فأشبهه الركوع. والفقه فيه: أن التنفل بركعة كاملة، غير مشروع؛ فما دونه^(٥) أولى.

وأما الحديث: كان في^(٦) ابتداء الإسلام، ثم نسخ لنهي^(٧) النبي - عليه السلام - عن البتراء^(٨).

-
- وعند الحنابلة يس سجود الشكر لله عند تجدد النعم وانتدفاع الغم، ولا يسجد في الصلاة، فإنه إن سجد للشكر في الصلاة بطلت. (شرح المحتبى ج ١ ص ٢٤٠).
- (١) في ش (فقد)، وفي ك (فإنه) بدل (حتى) والأولى (فقد)؛ لأن قد حرف تحقيق إذا جاء بعده فعل ماض.
- (٢) قوله (أنه كان يفعل ذلك حتى روي) سقط من ز، وهو وهم من الناسخ، لأن الجملة بعدها تبدأ (بأنه كان) مما أدى إلى نسيانه وتوهمه.
- (٣) في ز، ح، ش، ق (إذا جاء أمر يسره) وفي أ (إذا جاء ما يسره) بدل (وإذا جاء أمر يسره)، والمعبرات الثلاث تؤدي إلى معنى واحد.
- (٤) في ز، ك (يسجد) بدل (سجد) والمعنى معهما واحد.
- (٥) في ش (فما دونها) بدل (فما دونه) والصواب (فما دونها)؛ لأن الضمير دال على مؤنث، وهي الركعة. والحديث رواه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في سجود الشكر، رقم ٢٧٧٤، عن أبي بكرة - رضي الله عنه - «أنه كان إذا جاءه أمر سرور، أو بشر به غر ساجداً لله» ورواه الترمذي، كتاب السير، باب ما جاء في سجدة الشكر بلفظ: «أنه أمر فسر به». فخره ساجداً ج ٤ ص ١٤. وقال حديث حسن. وابن ماجه في الصلاة، في باب ما جاء في الصلاة، والسجدة عند الشكر برقم ٣٩٤، والحاكم في مستدركه، كتاب الصلاة، باب السجدة للشكر بلفظ: «إذا أتاه أمر يسره، أو بشر به غر ساجداً لله عز وجل». وصححه، ج ١ ص ٢٧٦ ولفظ: «أنه ﷺ رأى رجلاً به زمانة فخر ساجداً ج ١ ص ٢٧٦.

- وقال النووي: إن في إسناده ضعفاً. وقد قال الترمذي إنه حديث حسن. وقال ولا نعرفه إلا من هذا الوجه. (المجموع ج ٣ ص ٥٢١).
- (٦) في ك، ش زيادة (ذلك في) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.
- (٧) في ز (بهي) بدل (لنهي)، والصواب (بنهي)؛ لأن الباء هنا تدل على الاستعانة؛ لأنها دخلت على آلة الفعل وهي النهي.
- (٨) رواه ابن خزيمة باب ذكر الأخبار المتصورة عن النبي - ﷺ - أن الوتر ركعة، برقم ١٠٧٤.

١٩. قال (أبو حنيفة): الوتر فرض في حق العمل.

وقال أبو يوسف ومحمد: سنة^(١).

لهما. قوله - ﷺ - «إن الله تعالى فرض على المؤمنين^(٢) في كل يوم وليلة خمس صلوات^(٣)»

ولمعه: «كان ابن عمر يوتر بركعة، فجاء رجل فسأله عن الوتر، فأمره أن يفصل فقال الرجل إني أخشى أن يقول الناس إنها البتراء، فقال ابن عمر: أسنة رسول الله تزيد هذه سنة الله ورسوله». ج ٢ ص ١٣٩، ١٤٠. ورواه عبد الحق في الأحكام بسند فيه عثمان بن محمد بن ربيعة - الغالب عليه الهمم - عن أبي سعيد الخدري . . وقال النووي في الخلاصة: حديث ابن كعب في النهي عن البتراء مرسل ضعيف. انظر (كشف الخفاء ومزيل الإلباس للمجلوني، ج ١ ص ٢٨٠). وانظر (الفوائد المجموعة، في الأحاديث الموضوعية، كتاب الصلاة، حديث رقم ٥١، ج ١ ص ٢٨). والمقاصد الحسنة، ج ١ ص ١٤٢، رقم ٢٨٢.

(١) في ك، ز زيادة (هو سنة) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى: قال: في البناء: «قال صاحب الدراية: ثم فيه ليس في انطاهر رواية منصوصة عنده، لكن روى حماد بن بريد عن أبي حنيفة أنه فرض، وبه أخذ زفر. وروى يوسف بن خالد التيمي أنه عند أبي حنيفة واجب، وهو الطاهر من مذهبه، وروى نوح ابن مريم، وقيل: أسد بن عمرو أنه سنة، وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي، ومالك وأحمد» ج ٢ ص ٤٨٩. وقال الريلمي «وقيل بالتوقيف بين الروايات: فأراد بقوله سنة: طريقة، أو ثبت وجوبه بالسنة، وقوله: فرض لزومه عملاً، لا علمًا؛ لأن الواجب فرض في حق العمل دون الاعتقاد» تبيين الحقائق ج ١ ص: ١٦٩. وعند المالكية سنة مؤكدة، كما مر في كلام العيني. انظر (الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص: ١٢).

وعند الشافعية: سنة بلا خلاف بين علماء المذهب. (انظر المجموع ج ٣، ص ٤٦٦)، وعند الحنابلة: سنة مؤكدة أيضًا، وروي عن الإمام أحمد أنه قال: من ترك الوتر عملاً فهو رجل ولا ينبغي أن تقبل له شهادة. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص: ٢٢٤).

(٢) في ز، ق، ح، ك (على عبادته) بدل (على المؤمنين). ولم أحد الحديث بهذا اللفظ، ولذلك لا تقطع بصحة أي من اللفظين، أو تقديمه على الآخر.

(٣) رواه البخاري بلفظ: «يسأل عن الإسلام: فقال رسول الله - ﷺ - خمس صلوات في اليوم واللييلة، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، وقوله: «فوما أسروا إلا ليعبدوا الله» برقم ٤٦. وكتاب العلم، باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى: «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا» برقم

والسادسة تكون زيادة على النص^(١).

له: قوله - ﷺ - «أوتروا يا أهل القرآن»^(٢)، والأمر للجواب.
وما روي من الحديث قلنا: فقد قال في حديث آخر^(٣): «إن الله زادكم

٦٣. وسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرع الدين والدعوة إليه
بلفظ: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة». وبلغ: «إن الله
فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم». ورواه الترمذي. كتاب الزكاة، باب ما
جاء إذا أدبت الزكاة فقد قصيت ما عليك رقم ٦١٩. بلفظ: «إنك تزعم أن علينا خمس
صلوات في اليوم، فقال النبي - ﷺ - «نعم» ج ٣ ص ٥. والنسائي: كتاب الصلاة،
باب كم فرضت في اليوم الليلة بلفظ: «وهو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله - ﷺ -
خمس صلوات في اليوم والليلة». ورواه بلفظ: «خمس صلوات كتبهن على العباد...»
الحديث. ج ١ ص ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨.

(١) في ز (و قلنا يكون الوتر واجباً، تكون الزيادة على النص) بدل (والسادسة تكون زياده
على النص) والمادة الثابتة أكثر اختصاراً وتأدية للمعنى.

(٢) في ز زيادة (فمن لم يوتر فليس ما)، ولم أجد هذه الزيادة. والحديث رواه أبو داود، في
كتاب الصلاة، باب تفرع أبواب الوتر، باب استحباب الوتر برقم ١٤١٦، بلفظ: «يا أهل
القرآن أوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر» ج ٢ ص ٦١. والترمذي: في أبواب الصلاة، باب
ما جاء أن الوتر ليس بحتم، برقم ٤٥٣ بلفظ: «الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة،
ولكن سنَّ رسول الله - ﷺ - وقال: «إن الله وتر يحب الوتر، فأوتروا يا أهل القرآن»، وقال
الترمذي حديث حسن، ج ٢ ص ٣١٦. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب
الأمر بالوتر، بلفظ: «أوتر رسول الله - ﷺ -»، ثم قال: «يا أهل القرآن أوتروا، فإن الله
عز وجل، وتر يحب الوتر» ج ٣ ص ٢٢٨. حديث رقم ١٦٧٥. وابن خزيمة في
صحيحه، جماع أبواب ذكر الوتر، وما فيه من السنة، باب ذكر الوتر، وما فيه من السنة،
برقم ١٠٦٧، ولفظ: «إن الوتر ليس بحتم، ولا كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله -
ﷺ - أوتر - ثم قال: «يا أهل القرآن أوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر». ص ١٣٦، ١٣٧.
والحاكم في المستدرک، كتاب الوتر، بلفظ: «أن الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة»
ولكن رسول الله - ﷺ - أوتر، ثم قال: «يا أهل القرآن أوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر»
ص ١٣٧، ١٣٨. والحاكم في المستدرک، كتاب الوتر، بلفظ: «أن الوتر ليس بحتم
كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله - ﷺ - أوتر، ثم قال: «يا أهل القرآن أوتروا، فإن
الله وتر» ج ١ ص ٣٠٠ وأحمد في مسنده، أبواب الوتر، باب ما جاء في فضل الوتر.
وتأكيده، برقم ١٠٤٥، بلفظ: «يا أهل القرآن أوتروا، فإن الله عز وجل وتر...» ج ٤
ص ٢٧٩، من الفتح الرباني.

(٣) في ز (وكذا قوله عليه السلام) بدل (فقد قال في حديث آخر) والعبارة الثانية أصح لأن

صلاة^(١)، ألا وهي الوتر، فصلوها بعد العشاء^(٢). وفي رواية: «فحافظوا عليها» فتثبت الزيادة^(٣)، والزيادة على النص بنص آخر تجوز^(٤). وثمرة الخلاف^(٥) تظهر^(٦) فيما إذا صلى الفجر؛ وهو ذاكر أنه لم يوتر. عنده: فسد فجره، وعندهما: لا يفسد. وفيما إذا صلى العشاء بغير وضوء. نائياً - والوتر بوضوء^(٧).

المعنى يستقيم معها.

- (١) في ق زيادة (على صلاتكم)، ولم أجد هذه الزيادة إلا في المحرور في الحديث هي بيان الأحكام الشرعية لابن عبد الهادي (ابن قدامة)، باب صلاة المنطوق، كتاب الصلاة بلمط (إلى صلاتكم هي خير لكم) ج ١ ص ٦١.
- (٢) (فصلها بعد العشاء) سقطت من ح، ز. وفي بعض الروايات سقطت هذه العبارة، وهي بعضها أثبت. والحديث رواه الإمام أحمد، في أبواب الوتر، باب ما جاء في وقته، برقم ١٠٥٤ ج ٤ ص ٢٧٩ من الفتح الرباني - وقال الشارح: وله إستانان عند أحمد أحدهما رجاله رجال الصحيح خلا علي بن إسحاق شيخ أحمد وهو ثقة. ورواه أبو داود، باب استحباب الوتر، رقم ١٤١٨، بلفظ: «إن الله عز وجل قد أمركم بصلاة، وهي خير لكم من حمر النعم، وهي الوتر» ج ٢ ص ٦١. والترمذي في أبواب الوتر، ما جاء في فصل الوتر حديث رقم ٤٥٢، بلفظ: «إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم» ج ٢ ص ٣١٤. والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب تأكيد صلاة الوتر بلفظ: «قد أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم» ج ٢ ص ٤٦٩. والحاكم في مستدركه بلفظ: «إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم»، كتاب الوتر، ج ١ ص ٢٠٦. ورواه ابن ماجة، والطحاوي، والدارقطني، وأبو يوسف في الآثار.
- (٣) (فتثبت الزيادة) سقطت من ز، وثابتها أولى؛ لأنها تؤكد الحكم وفي ح زيادة (لزيادة به) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.
- (٤) (والزيادة على النص بنص آخر تجوز) سقطت من ك، ح، وثابتها أولى؛ لأنها تزيد في تفصيل ووضح المعنى، وفي ز زيادة (وما روى من الحديث قلنا: زدنا عليه هذا النص - والزيادة على النص بنص آخر تجوز) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى، إلا أنها تبين أن أبا حنيفة لم يرد الحديث الذي استدل به أصحابه ولكنه زاد عليه فقط.
- (٥) في ح، ز (الاختلاف) بدل (الحلاف)، والخلاف أولى؛ لأن الاختلاف في الشكل، والخلاف في الرأي، وفي ش (وتظهر ثمرة الخلاف) بدل (وثمرة الخلاف تظهر) والبارتات تزديان إلى معنى واحد.
- (٦) في ز زيادة (تظهر في ثلاث مسائل: إحداها) وفيها تمصيل يزدى إلى وضوح المعنى.
- (٧) في ك زيادة (ثم صلى العشاء بوضوء)، وهي زيادة تفصل المعنى.

عنده: لا يعيد الوتر، وعندهما: يعيد^(١). ومصلي الوتر إذا تذكر الفائتة،
تفسد صلاته عنده، وعندهما لا تفسد، وهو الصحيح^(٢).

٢٠- قال (أبو حنيفة): صلاة النفل أربعاً، أربعاً أفضل، ليلاً ونهاراً^(٣).

وقال أبو يوسف ومحمد: بالليل مثنى^(٤)، أفضل^(٥).

لهما: قوله - ﷺ -: «صلاة الليل مثنى، مثنى، وفي كل ركعتين تسلم»^(٦)؛
ولأن فيه تكثير الصلاة، فكان أولى^(٧).

(١) في ق (يعيده) بدل (يعيد) والأولى أفضل لاشتغالها على الضمير الدال على الوتر.

(٢) المسألة الأخيرة (مصلي الوتر... إلى... لا تفسد) سقطت من ك يوم من الناسخ، وفي
ز بدأ بالمسألة الثالثة، ثم الأولى، ثم الثانية.

(٣) في ز (ليلاً ونهاراً أفضل) بدل (أفضل، ليلاً ونهاراً) والعبارتان معناهما واحد.

(٤) في ز، ك، ش، ح، أ زيادة (مثنى مثنى) وهي زيادة للتأكيد.

(٥) انظر الأصل ج ١ ص ١٥٨، وقال في الهذابة وشرحه البتاية: والأفضل في الليل عند أبي
يوسف ومحمد مثنى مثنى، وفي النهار أربع أربع، وعند الشافعي مثنى مثنى وبه قال مالك
وأحمد، وعند أبي حنيفة: الأفضل فيها أربع أربع في الليل والنهار. (انظر البتاية ج ١ ص
٥٣٨، ٥٣٩، وتبيين الحقائق ج ١ ص ١٧٢). والأفضل عند الشافعية والحنابلة أن يسلم
في كل ركعتين في نوافل الليل والنهار. (شرح المنتهى ج ١ ص ٢٣٤، والمجموع ج ٣
ص: ٥٠١، وانظر تنوير الحوالك ج ١ ص ١٤١).

(٦) رواه البخاري، كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، عن ابن عمر: أن رجلاً سأل النبي -
ﷺ - عن صلاة الليل فقال: ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى». الحديث رقم ٩٩٠، ج ٢
ص ٤٧٧. ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من
آخر الليل عن ابن عمر بلفظ: «صلاة الليل مثنى مثنى». الحديث رقم ١٤٥، ١٤٦،
١٤٧، ج ١ ص ١٥٦. وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في صلاة النهار، رقم ١٢٩٥،
بلفظ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى». الحديث رقم ٥٩٧، ج ٢ ص ٤٩١، بلفظ «صلاة الليل مثنى
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم ٥٩٧، ج ٢ ص ٤٩١، بلفظ «صلاة الليل مثنى
مثنى». الإمام مالك في الموطأ، برواية محمد بن الحسن، باب صلاة الليل برقم ١٩٤
ص: ٧٤، عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي - ﷺ - كيف صلاة الليل؟ قال: «مثنى
مثنى». الحديث، والنسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف صلاة الليل؟ ح
٣ ص ٢٢٧، بلفظ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ولفظ: سأل رجل رسول الله - ﷺ -
عن صلاة الليل فقال: «مثنى مثنى».

(٧) في ق (ولأن كل شفع تكثير الصلاة، كان أولى) وفي ز (ولأن كل شفع صلاة على حدة.
فكان فيه تكثير الصلاة فكان أولى) وعبارة الأصل وفيه النسخ أولى؛ لأنها مختصرة، وتذكر

له إن أكثر السنن، والفرائض، ونوافل، النبي - ﷺ - كذلك^(١). فكان الأخذ^(٢) به أولى^(٣)؛ ولأنه أدوم، فكان أشق.

وقد قال لعائشة^(٤): «إنما أجرك على قدر تعبك، ونصيبك^(٥)»، وأما^(٦) ما روى من الحديث، قلنا: معناه: مثني مثني - شفعا^(٧) لا وتر^(٨) - ومعنى قوله - ﷺ -: «فاسلم» (فاقم)^(٩)، وسماؤه تسليما^(١٠)؛ لأن فيه سلاما^(١١)، كما سمي القعود^(١٢) تشهدا؛ لأن فيه ذكر^(١٣) الشهادة، حملناه على هذا بدليل ما ذكرنا. وما ذكر من المعنى، قلنا: لا عبرة بالعدد وإنما العبرة لكثرة^(١٤) المشقة، ولقلة^(١٥) الاستراحة؛ والمشقة فيما قلناه أكثر،

على المعنى بكل ير.

- (١) في ز (إن أكثر السنن والفرائض أربع وكذلك نوافل النبي كان أربعاً أربعا) بدل (إن أكثر ... إلى قوله ... كذلك) والعبارةان تؤيدان إلى معنى واحد.
- (٢) في ز (فالأخذ) بدل (فكان الأخذ)، والأنسب هنا العبارة الثانية
- (٣) قوله (فكان الأخذ به أولى) سقطت من ش، ك، وإثباتها فيه تفصيل للحكم.
- (٤) (لعائشة) سقطت من ح، أ، وإثباتها أولى لمعرفة من المخاطب بالحديث.
- (٥) رواه البخاري في كتاب الحج أبواب العمرة، باب أجر العمرة قدر الصب لفظ: «ولكنها على قدر تفقثك أو نصيبك»، ومسلم في كتاب الحج باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجزئ أفراد الحج، والتمتع، والقرآن، حديث رقم ١٢٦ لفظ: «ولكنها على قدر نصيبك، أو قال تفقثك» ج ٢ ص ٨٧٦ عن عائشة - رضي الله عنها.
- (٦) في ر (وما) بدل (وأما) واللفظان يؤيدان معنى واحداً.
- (٧) في ق (شفعا شفعا)، وهذه الزيادة لا فائدة منها؛ لأنه لا حاجة للتأكيد بها.
- (٨) في ز (غير وتر) بدل (ولا وتر) والأفصح الثانية؛ لأن غير للاستثناء، والمقام هنا فيه نفي وليس فيه استثناء.
- (٩) في ز زيادة (أي فاقم) وفي زيادة لا أثر لها في المعنى.
- (١٠) في ز (سلاما) بدل (تسليما) والثانية فيها مبالغة ودلالة على كثرة السلام.
- (١١) في ش، زيادة (ذكر السلام)، وهي تكمل الأسلوب كما في الجملة التي تليها.
- (١٢) (القعود) سقطت من ك، وإثباتها أصح لاكمال المعنى.
- (١٣) (ذكر) سقطت من ك، والأفضل إثباتها لتأكيد المعنى.
- (١٤) في ك (بكثرة) بدل (لكثرة) والأولى أفضل، لأن اللام عادة للملكية، والمشقة لا ملكية لها هنا.
- (١٥) في ز، ك، ق (وقلة) بدل (ولقلة) واللفظان يؤيدان معنى واحداً.

والاستراحة فيما قلتم^(١) أكثر؛ فكان ما قلناه^(٢) أولى^(٣).

٢١- قال (أبو حنيفة): إذا قهقه الإمام^(٤) بعد ما قعد قدر التشهد - قبل السلام - أو أحدث متعمداً^(٥)؛ فسدت^(٦) صلاة المصوتين.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا تفسد^(٧).

لهمما: أن القهقهة^(٨) لا توجب فساد صلاة الإمام، فلا توجب فساد صلاة المقتدي؛ لأنه بنى^(٩) على صلاته^(١٠) فصار^(١١) كالسلام والكلام.

(١) في ز (قالا) بدل (قلتم)، (وقالا) هي الأولى؛ لأنه يرد على قول صاحبه

(٢) (ما قناه) سقطت من ز، والصحيح إثباتها لتحديد الرأي المرجح.

(٣) (فكان ما قلنا أولى) سقطت من ك، والصواب إثباتها ليكمل المعنى المراد.

(٤) في ز (الإمام إذا قهقه) بدل (إذا قهقه الإمام)، والعبارة تزيان معنى واحداً.

(٥) (أو أحدث متعمداً) سقطت من ز، والصواب إثباتها؛ لأن الفعلين يأخذان حكماً واحداً.

(٦) في ز، ك (فسد) بدل (فسدت) والصواب فسدت؛ لأن الصلاة لفظ مؤنث.

(٧) هذا بالنسبة للمصوب، فأما غير المصوب، والإمام لا تفسد صلاتهم عند الثلاثة،

وصلاتهم تامة، إلا أنه على من قهقهه منهم إعادة الرضوء، إذا أراد الدخول في صلاة

أخرى سواء أكان الإمام أو غيره. (الأصل ج ١ ص ١٧١) وقال في الأصل: وكذلك

لو أن الإمام أحدث متعمداً، أو قاه متعمداً، قال نعم (أي كالقهقهة) وهذا قول أبي

حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: صلاة من خلفه تامة في ذلك كله؛ لأن الإمام إذا

تمت صلاته؛ تمت صلاة من خلفه. ج ١ ص ١٧٥. (وانظر البتاية ج ٢ ص ٣٩٧،

٣٩٨، ٣٩٩). أما عند الجمهور فصلاة الكل باطلة؛ لأن التسليم عندهم واجب،

والقهقهة تبطل الصلاة بالإجماع، ولذلك تبطل صلاة الإمام والمؤمنين والمصوتين

(المجموع ج ٣ ص ٢١٩، وما بعدها، والمغني ج ٢ ص ٥٥٢ وما بعدها). وقد سق

الكلام عنه في المسألة رقم (١٠).

(٨) (القهقهة) سقطت من ك، وهو وهم من الناسخ.

(٩) في ح، ق، أ (بناء) بدل (بنى) والصواب بنى؛ لأن الصمير في (لأنه) دل على المقتدي،

والمقتدي بنى صلاته على صلاة الإمام.

(١٠) في ك (بنى عليه) بدل (بنى على صلاته). والصواب هو العبارة الثانية؛ لأنه بنى صلاته

على صلاة الإمام، وليس على الإمام.

(١١) (فصار) سقطت من ك، والإثبات أولى لزيادة التأكيد.

له: أن الفقهية أوجبت فساد الجزء الذي لاقاه^(١)، إلا أن الإمام يستعني عن ذلك الجزء^(٢)؛ لأنه لا يحتاج إلى البناء، والمسيوق محتاج إلى ذلك الجزء إلى البناء^(٣)؛ والبناء على الفاسد لا يجوز^(٤)، بخلاف السلام والكلام؛ لأنه مُحَلَّلٌ، لا قاطع.

٢٢ - قال (أبو حنيفة): الأمي^(٥) إذا أمّ الأمين والقارئ^(٦) فصلاة الكل فاسدة.

وقال أبو يوسف ومحمد: صلاة الإمام، ومن بمثل^(٨) حاله جائزة^(٩).

- (١) في ش (لاقته) بدل (لاقاه) وفي ز، ك (لاقته القهقهة) والصواب (لاقته)؛ لأنها لعل مؤنث، وزيادة الفقهية زيادة في التأكيد والوضوح؛ والاسم الظاهر أوضح من المضمّر.
- (٢) في ز زيادة (إلا أنه لا تفسد صلاة الإمام) بدل (إلا أن الإمام يستعني عن ذلك الجزء) والمبارتان تؤيدان معنى واحداً، إلا أن عبارة ز أكثر وضوحاً.
- (٣) في ح، ع (على) بدل (إلى) وهو وهم من الناسخ إذ لا يستقيم المعنى مع (على).
- (٤) في ز زيادة (فإذا فسد ذلك الجزء تعذر البناء) وهي زيادة تفصيلية، تزيد من وضوح المعنى. وقوله (ذلك الجزء) سقط من ك، ق، ش، ح، أ.
- (٥) في ز زيادة (لأنه يكون بناء الفاسد على الفاسد) وهي زيادة تفصيلية تؤدي إلى وضوح المعنى.

(٦) الأمي منسوب إلى الأم: أي هو كما ولدته أمه، والمراد به حيشما ورد في الكتاب والحديث، ولسان العرب: من لا يحسن الخط ولا يقرأ شيئاً، ومن أحسن قراءة آية من التنزيل خرج من كونه أمياً عند أبي حنيفة، وثلاث آيات، أو آية طويلة عندهما. (العناية للبايرتي ج ١ ص ٣٢٧)، وقال ابن الهمام: «الأمي نسبة إلى أمه العرب، وهي الأمة لخالية من العلم والكتابة، فاستعير لمن لا يعرف، القراءة والكتابة». (فتح القدير ج ١ ص ٣٢٧) وقال النووي: قال أصحابنا: الأمي من لا يحسن الفاتحة يكملها سواء كان لا يحفظها، أو يحفظها كلها إلا حرفاً، أو يخفف مشدداً لرخاوة في لسانه، أو غير ذلك. (المجموع ج ٣ ص ١٤٧). وقال الهوتي: «الأمي نسبة إلى الأم، كانه على الحالة التي ولدته أمه عليها، وقيل إلى أمة العرب، وأصله لغة: من لا يكتب، وهو عرقاً من لا يحسن أن يحفظ الفاتحة» شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٦١.

(٧) في ز (إذا أم قوماً أمينين وقارئين) بدل (إذا أم الأمين والقارئين) والمعنى واحد.

(٨) في ز زيادة (ومن كان بمثل) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.

(٩) انظر الأصل ج ١ ص ١٨٥، والبيان شرح الهداية ج ٢ ص ٣٦٣، وقال في فتح القدير «وعلى هذا الخلاف إذا أم الأخرس قارئين وخرساً» وقال في الكفاية: «وذكر الغني أبو عبد الله الجرجاني - رحمه الله - في مسألة الأخرس والأمي إذا صلى كل واحد منهما بقوم أمينين وقارئين، وأخرس، إنما تصد صلاة الأمي والأخرس، عند أبي حنيفة رحمه الله إذا

لهما: أنه^(١) معذور، وأم المعذورين^(٢) (وغير المعذورين)^(٣).

فصار إمامة العاري للعارين واللابسين^(٤)، وإمامة صاحب الجرح أصحاب الجراح^(٥) والأصحاء.

له: أنهم تركوا الصلاة بقراءة، مع القدرة عليها؛ فتفسد صلاتهم، [كالفارئين]^(٦) بيانه: أنهم لو اقتدوا بقارىء منهم: كانت قراءة الإمام لهم قراءة^(٧). بخلاف ما ذكر من الأمثلة؛ لأن كسوة الإمام وصحته لا تكون

علم أن خلفه قارئاً، أما إذا لم يعلم؛ لا تفسد صلاته - كما قال - إلا أن في ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل، ووجه ذلك أن القراءة فرض، وما يتعلق بالفرائض لا يختلف بين العلم والجهل، ألا ترى أنه لو ترك القراءة ناسياً، أو جاهلاً، أو عامداً لا يجوز... (فتح القدير والكفاية ج ١ ص ٣٢٧، ٣٢٨). وقال في المجموع: إذا صلى القارئ خلف أمي بطلت صلاة المأموم وصحت صلاة الإمام، وكذا المأمومون الأميون. كما قدمناه - هذا مذهبتنا ومذهب أحمد، وقال أبو حنيفة ومالك: تبطل صلاة الإمام والمأموم والقارئ والأمي؛ لأنه أمكنه الصلاة خلف قارئ، فبطلت صلاته ترك قراءة قَبْرَ عليها. (المجموع ج ٤ ص ١٤٨)، (والمنهني لابن قدامة ج ٢ ص ١٩٥، ١٩٦) وانظر (شرح الخري ج ٢ ص ٢٥) وفيه: أن صلاة الإمام والمأموم تبطل إن وجد قارئ؛ لأن القراءة يحملها الإمام، فلما أمكن الالتئام بقارئ صار تاركين لها اختياراً.

(١) في ش (أن الأمي) بدل (أنه)، والأولى اللفظ الأولى؛ لأن الاسم فيها ظاهر، الثانية دل عليه ضمير وهو الهاء، ولذلك ما في ش أوضح.

(٢) في ز (قوماً معذورين) بدل (المعذورين) وعبرة ز أكثر وضوحاً.

(٣) سقط من الأصل، ح، وفي ز (غير معذورين) بدل (غير المعذورين) وكل لفظه تناسب ما قبلها في كل نسخة، حيث أن في ز ما قبلها غير معرف بال. وفي بقية النسخ معرف بال.

(٤) في ق، ح، ز (عارين، ولا بسين) بدل (للعارين واللابسين) والعبرة الثانية تناسب المعرفة الذي قبلها وهو (العاري).

(٥) في ز (الجراحات) بدل (الجراح)؛ والصواب هو الجروح؛ لأن الجراح بالكسر جمع للجراحة، والجروح جمع الجرح، وهو اللفظ الذي أورده المؤلف. (انظر القاموس المحيط ج ١ ص ٢١٧).

(٦) (كالفارئين) سقطت من الأصل، أ، وهي زيادة مطلوبة إذ ما ذكر موضع الاستدلال المفصل بالبيان لاحق.

(٧) في ز (لأنه يمكنهم أن يقتدوا بالقارئ)، فتكون صلاتهم بقراءة لما قال - ﷺ - «قراءة الإمام لهم قراءة» بدل (تفسد صلاتهم كالفارئين... إلى... لهم قراءة، والبارتان معامنا واحد، إلا من عبارة ز أوضح، وأكثر قوة، لاستدلالها بالحديث.

كسوة للقوم وصحتهم^(١).

٢٣ - قال (أبو حنيفة): الإمام والمنفرد إذا قرأ^(٢) من المصحف؛ فسدت صلاته.
وقال أبو يوسف ومحمد: لا تقصد^(٣).

لهمما: أن^(٤) عائشة - رضي الله عنها - أمرت ذكوان^(٥). بالإمامة في ليالي رمضان، وكان يقرأ^(٦) من المصحف^(٧)، فلو كان مفسداً للصلاة، لما أمرت^(٨) ولما فعل^(٩). ولأن^(١٠) هذه عبادة زائدة - وهي^(١١) النظر في

(١) في ش (ولأن كسوة الإمام لا تكون كسوة القوم، صحة الإمام لا تكون صحة القوم) يد (لأن كسوة الإمام وصحته لا تكون كسوة للقوم وصحتهم). وعبارة ش أكثر وصوحاً، وتفصيلاً. في ق، ز، أ (وصحة لهم) بدل (وصحتهم) واللفظتان تؤيدان معنى واحداً. وهذا المسألة غير واضحة في ك.

(٢) في ز (المصلي إذا قرأ القرآن) بدل (الإمام والمنفرد إذا قرأ) وتؤيدان معنى واحداً.

(٣) انظر الأصل ج ١ ص ٢٠٦ وفيه: إلا أن أبا يوسف يكره ذلك؛ لأنه يشبه فعل أهل الكتاب، والجامع الصغير ص ٧٥. وانظر البناية ج ١ ص ٤٢٥، ٤٢٦ وادائع الصانع ج ٢ ص ٦١١. والمبسوط ج ١، ص ٢٠١. وعند المذاهب الأخرى أيضاً لا تبطل الصلاة بالقراءة في المصحف. انظر المجموع ج ٤ ص ٣٤.

(٤) في ز زيادة (ما روى أن) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.

(٥) ذكوان أبو عمرو مولى عائشة، مدني، ثقة من الثالثة، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، ذكره ابن حبان في الصحابة. انظر تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٥٥، الإصابة ج ١ ص ٤٨٣.

(٦) في زيادة (يقرأ القرآن) وهي زيادة مفصلة للمعنى.

(٧) رواه البخاري، كتاب الآذان، باب إمامة العبد والمولى، ج ٢ ص ١٨٤. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤم القوم وهو يقرأ من المصحف لفظ: فمن أيوب قال. سمعت القاسم يقول: كان يؤم عائشة عبيد يقرأ في المصحف؛ ج ٢ ص ٣٢٧ وعبد الرزاق في مصنفه، حديث رقم ٣٨٢٥، ج ٢ ص ٣٩٤، لفظ: «أن عائشة كان يؤمها غلامها، يقال له ذكوان».

(٨) في ق (أمرت) بدل (أمرت) وفي ز (لم تكن أمرت بذلك) بدل (لما أمرت) والأولى ما في ق؛ لأن الفعل شتمل على ضمير دال على ذكوان.

(٩) (ولما فعل) سقطت من ز، وإثباتها هو الصحيح؛ لأنه فيها زيادة تفصيل.

(١٠) قوله (فلو كان مفسداً للصلاة، لما أمرت، ولما فعل؛ ولأن) سقط من ك، ح. والإثبات هو الصحيح ليم الاستدلال.

(١١) قوله (هذه عبادة زائدة وهي) سقطت من ر، وإثباتها أولى لزيادة التعميل الاستدلال.

المصحف^(١) - فكيف تفسد الصلاة؟!

له: وجهان، أحدهما: أنه يحتاج إلى عمل كثير، وهو النظر وتقليب الأوراق، ورفع المصحف، وغير ذلك، والعمل الكثير مفسد للصلاة. والثاني: أنه تَلَفٌ^(٢)، وتَعَلَّمَ من المصحف، فصار كالمتلقف^(٣)، والمتعلم من إنسان آخر. فلو كان المصحف بين يديه موضوعاً، لا يحتاج إلى تقليب الأوراق، والرفع، أو كان مكتوباً على المحراب. فعلى النكته الأولى: لا تفسد^(٤)، وعلى النكته الثانية: تفسد كيفما كان^(٥)، أما الحديث: تأويله^(٦) أنه كان يتحفظ من المصحف، ثم يشرع في الصلاة، فيصلي شفهاً، ثم يفعل للشفع الثاني كذلك. دل على صحة هذا التأويل: أنه^(٧) مكروه بالإجماع، ولا يظن بحالها^(٨) أنها أمرت بمكروه.

٢٤ - قال (أبو حنيفة): يكره عُدُّ الآي، والتسبيح بالأصابع في الصلاة.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكره^(٩).

(١) في ز (لأن النظر في المصحف عبادة زائدة، وضم العبادة توجب الجواز، أما لا توجب الفساد) يدل (لأن هذه، عبادة زائدة، وهي النظر في المصحف) وعبارة: ز أولى، لأنها أَوْضَح، وأكثر تفصيلاً.

(٢) (تلقن) سقطت من ش، وإثباتها أولى لزيادة التأكيد.

(٣) في ق (المتلقن) يدل (المتلقف)، والأولى ما في ق، لأن التلقن مرادف للتعلم، والمعنى هنا هو التعلم.

(٤) في ق زيادة (لا تفسد صلاته) وهي زيادة مفصلة، تزيد من وضوح المعنى.

(٥) (كيفما كان) سقطت من ك، ش، وإثباتها أولى؛ لزيادة المعنى وضوحاً.

(٦) في ش (فتأويله) يدل (تأويله) والقاء مطلوبة إذ المقام في جواب أما.

(٧) في ش، ك (هذا الصنع) يدل (أنه) وما في ش، ك أولى؛ لأنه أصح. وفي ز (أن هذا أمر مكروه) يدل (أنه مكروه) ومعنى العبارة واحد.

(٨) في ش (بها) يدل (بحالها)، واللفظان متناهياً واحداً.

(٩) انظر الجامع الصغير ص ٧٧، والبنية جـ ص ٤٧٨. ولم يذكر خلاف أبي يوسف ومحمد في ظاهر الرواية. والذي ينبغي أن نعلمه أن هذا في الصلاة أما في خارج الصلاة فالمدعى غير مكروه، خلافاً لفخر الإسلام الذي قال: إن عد التسبيح في غير الصلاة بدعة. وحسن الآي والتسبيح بالذكر؛ لأن عُدَّ غيرهما مكروه بالاتفاق. (البنية جـ ٢ ص ٤٧٧، ٤٧٨). (العناية على الهداية للبايزي جـ ١ ص ٣٦٥، والكفاية جـ ١ ص ٣٦٥) على حاشي فتح القدير، وعند المناهبة لا بأس بعد الآي في الصلاة، أما التسبيح فقد توقف فيه أحمد، إلا

لهما: قوله - ﷺ - لأولئك النسوة: «اعدن»^(١) بالأنامل، فإنهن مستولات مستنطقات يوم القيامة^(٢)، ولأنه يحتاج إلى ذلك للمرأة على الوجه المسنون. وهو أربعون آية، أو ستون - على ما هو السنة^(٣).
له: أنه^(٤) اشتغال بما لا يعنيه^(٥)، وفوت سنة وضع اليدين، (ويخل به)^(٦).
وأما الحديث ليس فيه أنه^(٧) كان^(٨) في الصلاة. وما ذكر من

أن أبا بكر قال لا بأس به... وكرهه أبو حنيفة والشافعي. (المغني ج ٢ ص ١٢)
(١) في ز، ك، ش (أعدنهما) بدل (أعدن) والروايات التي وحدتها (أعدن) وليس (أعدنهما) ولا (أعدن).

(٢) روى أبو داود، في كتاب الصلاة، باب التسبيح بالحصي، حديث رقم ١٥٠١، بلفظ «أمرهن أن يراهن بالتكبير، والتفديس والتهليل وأن يعقدن بالأنامل، فإنهن مستولات مستنطقات» ج ٢ ص ٨١. ورواه الترمذي، في كتاب الدعوات، باب في فضل السبوح والتهليل، والتفديس رقم ٣٥٨٣، ويلفظ: «عليكن بالسبوح والتهليل والتفديس، وأعدن بالأنامل، فإنهن مسؤولات مستنطقات، ولا تغفلن فتستين الرحمة». ورواه الإمام أحمد في باب ما جاء في التسبيح والتحميد، والتكبير، بلفظ: «ورأيت رسول الله - ﷺ - يعقدن يمينه». الحديث رقم ٧٨٣، ج ٤ ص ٥٩، ٦٠ (من الفتح الرباني)

(٣) في ز (ولأن هذا أمر يحتاج إليه، ضرورة العمل بما جاءت به السنة، وهو قراءة أربعين آية أو ستين آية، على حسب ما قيل) بدل (ولأنه يحتاج إلى ذلك...) إلى... على ما هو السنة) والعبارة تؤيد معنى واحد.

عند الحنفية في ظاهر الرواية يقرأ في صلاة الفجر بأربعين آية مع فاتحة في الركعتين جميعاً، ويقرأ في الركعتين الأولى في الظهر بنحو من ذلك، وفي الركعتين الأولى من العصر بعشرين آية مع فاتحة الكتاب، والمغرب بسورة قصيرة خمس آيات أو ست آيات مع فاتحة الكتاب، والعشاء بعشرين آية مع فاتحة الكتاب. (انظر الأصل ج ١ ص ١٦٢).

(٤) في ز (أن هذا) يدل (أنه) واللفظان متعاضداً واحد.

(٥) في ز زيادة (لأنه ليس من أعمال الصلاة) وهي زيادة فيها تعليل سبب اشتغاله بما لا يعنيه، ولذلك إثباتها أولى.

(٦) في ز (أو يخل بسنة وضع اليدين) بدل (يخل به)، وما في ز هو الأولى؛ لأنه أوضح المقصود صراحة، بدل الضمير.

(٧) في ز زيادة (ليس فيه بيان أنه) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.

(٨) في ق (إنهن كن) بدل (أنه كان) والصواب الأولى؛ لأن المقصود به النساء.

الحاجة، فلنا الحاجة^(١) تندفع بأن يعد [الأي]^(٢)، ويقدر مع نفسه خارج الصلاة، فيشرع، ويقراً ذلك القدر^(٣).

٢٥ قال (أبو حنيفة): المتنفل إذا شرع قائماً، ثم قعد من غير عذر - جاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٤).

لهما: أن الشروع ملزم، كالنذر، ولو نذر أن يصلي قائماً، فصلى قاعداً، لا يجوز، فكذا^(٥) هذا.

له: أن ابتداء المتنفل^(٦) قاعداً بجوز، فالبقاء أولى^(٧)؛ لأنه أسهل^(٨).

(١) سقط من الأصح، وهو وهم من السامع، لأن المعنى لا يستقيم مع سقط هذه العارة.

(٢) في الأصل (الآية) وهو خطأ، لأن المراد عد الآيات وهي جمع، والآية مفردة، والآي هنا جمع آية.

(٣) في ز (في الصلاة) بدل (القدر)، والأولى أن يكون (ذلك) القدر في الصلاة.

(٤) انظر الأصل جـ ١ ص ٢١١، ولو افتتح الصلاة وهو قاعد ثم بدا له أن يقوم فيصلّي قائماً، أو يصلي بعضها قائماً، أو بعضها قاعداً، يجزيه، وكذلك إذا افتتح الصلاة وهو قاعد، فقرأ حتى إذا أراد أن يركع قام فركع، وفعل ذلك في صلاته كلها. وعند الحنابلة قال في شرح منتهى الإرادات: «فإن أتى به - أي بتكبيره الإحرام - كله غير قائم، بأن قال وهو قاعد أو رافع ونحوه: الله أكبر، أو ابتداً - أي التكبير غير قائم كان ابتداءً قاعداً، وأتمه قائماً أو غير قائم، بأن ابتداً، قائماً وأتمه رافعاً مثلاً صحت صلاته تفعلاً؛ لأن ترك القيام يفسد الفرض فقط، دون النفل». (جـ ١ ص ١٧٤)، وقال الخرشي من المالكية: ويجوز للمتنفل الجلوس مع القدرة على القيام، ولو في أثناء الصلاة، كما لو صلى ركعة قائماً، وأراد أن يجلس في الثانية إن لم يدخل أولاً ملزماً القيام، بأن نذر ذلك باللفظ، أو مائة ذلك فلا تكفي كما هو المرتضى (أي رضي بأن يقيد نفسه وذلك بالنذر)، وإن خالف وأتم جالساً بعد التزام الإمام قائماً، أتم ولا تبطل صلاته. (جـ ١ ص ٣٠٠)، وعند الشافعية: أيضاً يجوز للنفل قاعداً إلا أنه يسر للناظر على القيام أن يقوم؛ لخبر البخاري «من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى مضطجاً فله نصف أجر القاعد» (انظر فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب جـ ١ ص ٤٠).

(٥) في ز (وكذا) بدل (فكذا)، والفاء أولى من الواو؛ لأن الفاء هنا تعصم عن المحذوف، وأفادت بيان مسيئته.

(٦) هي أ، ح، ز، ق (لنفل) بدل (المتنفل) والصواب المتنفل لموافقة سياق الكلام.

(٧) في ز (والبقاء قاعداً أولى) بدل (فالبقاء أولى)، والعبارة الأولى شاذة للعبارة الثانية.

(٨) (لأنه أسهل) سقطت من ز، والإثبات أولى زيادة في التفصيل.



وقوله^(١١). الشروع ملزم^(١٢)، قلنا^(١٣): لا لذاته^(١٤) بل صيانة للمؤدى^(١٥) من العبادة عن البطلان. وصيانة هذه العبادة، ووجودها^(١٦) لا ينقر إلى القيام^(١٧) بخلاف النذر؛ لأنه ملزم لذاته^(١٨)، فأشبه النذر بالحج ماشيًا، مع الشروع في الحج ماشيًا.

٢٦. قال (أبو حنيفة): الإمام إذا خَصِرَ^(١٩) عن القراءة، جاز له الاستخلاف.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٢٠).

لهما: أن الشرع ورد بالاستخلاف في الحدث السابق^(٢١).

- (١) في ق (وقولهما) بدل (وقوله) والصواب (قولهما)؛ لأن القول لأبي يوسف ومحمد.
- (٢) في ز زيادة (ملزم، كالنذر) وهي زيادة تناسب قول أبي يوسف ومحمد.
- (٣) (قلنا) سقطت من ح، وإثباتها أولى لمناسبة سياق الكلام.
- (٤) في ز قلنا: الشروع غير ملزم باعتبار ذاته) بدل (قلنا: لا لذاته) وعبارة ز أكثر وضوحًا وتفصيلًا.
- (٥) في ز (لما أدى) بدل (للمؤدى) واللفظتان معناهما واحد.
- (٦) في ز (وهذه الصلاة ابتداءها ونقائها) بدل (وصيانة هذه العبادة ووجودها) والمارتان توديان المعنى نفسه، وكل منهما شارحة للأخرى.
- (٧) في ز زيادة (فلا يلزمه المضي قائمًا، صيانة له) وفيها زيادة تفصيل للمعنى.
- (٨) في أ، ق (بذاته) بدل (لذاته) وفي ز (باعتبار ذاته) وجميع الألفاظ تؤدي معنى واحدًا.
- (٩) حصر بكسر الصاد، ويقال حصر، يحصر حصرًا يفتح من باب علم يعلم، والحصر: الغيظ وخيق الصدر، قال تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ومعناه: ضاق صدر الكفار عند القراءة. ويجوز أن يقرأ على صيغة المجهول من حصره، إذا حيسه من باب نصر ينصر، ومعناه: حبس عن القراءة بسبب خجل أو خوف. (الباية ج ٢ ص ٣٨٦).
- (١٠) انظر (الجامع الصغير ص ٧٦، الباية ج ٢ ص ٣٨٦، ونفع القدير والكفاية، والعناية، ج ١ ص ٣٨٦). وعند المالكية والحنابلة أيضًا يجوز الاستخلاف إذا طرأ على الإمام ما يضمنه من الإمامة، كمن عجز عن ركن من أركان الصلاة، كقراءة الفاتحة، (بلغة السالك وحاشية الشرح الصغير للدردير ج ١ ص ١٥٦). (كشف القناع ج ١ ص ٢٧٢).
- (١١) في ز (أن جواز الاستخلاف عرفناه شرعًا بخلاف القياس في الحدث السابق، فلا يقاس عليه عنده، إلا إذا كان في معناه من كل وجه) بدل (أن الشرع ورد بالاستخلاف في الحدث السابق)، وعبارة ز فيها زيادة تفصيل للمعنى، يقصد بذلك قوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم، ففاه أو رحف فليضع يده على فمه، وليتقدم من لم يسبق بشيء». قال المبني: هذا بهذا اللفظ غريب، ولكن أخرج أبو داود، وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فأحدث، فليأخذ بيأفه ثم

وهذا ليس في معناه؛ لأنه ينذر وقوعه^(١).

له أن الاستخلاف إنما جاز في الحديث باعتبار العجز عن الإتمام بنفسه، وقد تحقق العجز هنا^(٢).

وقوله^(٣): ينذر^(٤) وقوعه، قلنا: ليس كذلك؛ لأن العجز عن القراءة لا ينذر وقوعه إن^(٥) كان لا يغلب وقوعه. ثم إن كان ينذر وقوعه^(٦)، لكن إذا وجد^(٧) لا بد^(٨) من مخلص وهو الاستخلاف^(٩). ثم عند أبي حنيفة إنما

ليتصرف. وأخر الدارقطني في سننه عن عاصم بن حمزة، والحارث، عن - علي رضي الله عنه - موقوفًا: «إذا أُمِّ القوم فوجد في بطنه رذًا، أو رعاءًا أو قيثًا، فليضع يديه على أذنيه، وليأخذ بيد رجل من القوم فليقدمه» والرز بكسر الراء وتشديد الراء هو في الأصل الصوت الخفي، ويريد به الفرقة، وقيل هو عمر الحدث، وحركة للخروج، (البيان ج ٢ ص ٣٧٨) ونلفظ أبي داود عن علي بن أبي طالب: «إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف فليتنوضًا، وليعد الصلاة» باب من يحدث في الصلاة من كتاب الطهارة ج ١ ص ٥٣، ولفظ ابن ماجه: عن عائشة رضي الله عنها: عن النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم فأحدث فليمسك على أذنيه ثم ليتصرف». قال في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات. واللفظ السابق للدارقطني كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن، ج ١ ص ١٥٨، وحديث علي في الدارقطني كتاب الطهارة، باب الوضوء من الخارج من البدن ج ١ ص ١٥٦.

(١) في ز (لأن ذلك يغلب وجوده، وهذا ينذر وجوده) بدل (لأنه ينذر وقوعه) والعبارة الأولى شارحة للعبارة الثانية.

(٢) في ز (إنما جاز ضرورة العجز... قد تحقق فيحوز له الاستخلاف) بدل (إنما جاز في الحديث باعتبار العجز عن الإتمام بنفسه، وقد تحقق العجز هنا)، وعبارة ز فيها سقط، ولذلك هي غير تامة.

(٣) في ق (قولهما) بدل (قوله) وما في ق هو الصواب؛ لأن القول للصاحبين.

(٤) في ز زيادة (بأنه ينذر) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٥) في ق، ك (وإن) بدل (إن) ووجود الواو هنا ضروري لأن معنى العبارة بدونها تبين الوقوع ومعهما تبين قلة الوقوع.

(٦) في ز (قلنا: إن كان لا يغلب وجوده، ولكن لا ينذر وجوده، وإن كان ينذر وجوده) بدل (قلنا: ليس كذلك؛ لأن العجز عن القراءة لا ينذر وقوعه، إن كان لا يغلب وقوعه، ثم إن كان ينذر وقوعه) والعبارة الثانية أوضح من العبارة الأولى.

(٧) في ز (تحقق) بدل (وجد)، واللفظان يؤيدان معنى واحدًا.

(٨) في ق، ح، ك زيادة (لا بد له) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.

(٩) في ز (والمخلص ما ذكرنا) بد (وهو الاستخلاف) وعبارة الأصل وبقية النسخ أولى؛ لأنها

يجوز إذا لم يقرأ مقدار^(١) ما تجوز به الصلاة، وأما إذا قرأ؛ لا يجوز الاستخلاف، بل يركع.

٢٧- قال (أبو حنيفة): إذا قرأ في الصلاة آية قصيرة جاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز إلا إذا كانت^(٢) آية^(٣) طويلة، أو ثلاث آيات قصار^(٤).

لهما: أنه مأمور بقراءة القرآن، وبهذا القدر لا يسمى قارئاً للقرآن عرقاً^(٥)، فأشبه ما دون الآية.

له: قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٦) أمر بقراءة شيء من القرآن وهذا من^(٧) القرآن فلا تجوز الزيادة على النص.

أكثر تصريحاً بالمراد.

(١) في ش (قدر) بدل (مقدار) ومعناها واحد.

(٢) في ح، ك (كان) بدل (كانت)، والصحيح كانت؛ لأن لقراءة مؤنث.

(٣) (آية) سقطت من ز. والأولى إثباتها لإيضاح المقصود.

(٤) قال في البیان: «وعن أبي حنيفة فيه ثلاث روايات: في ظاهر الرواية قدر أدنى المفروض بالآية التامة - طويلة كانت، أو قصيرة - كقوله تعالى: «مدهامتان»، وقوله «ثم نظروا»، وقوله «ثم حبس ويسر». وفي رواية: الفرض غير مقدر بل هو على أدنى ما يتناول الاسم، سواء كانت آية أو ما دونها، بعد أن قرأها على قصد القراءة. وفي رواية قدر الفرض بآية طويلة، كآية الكرسي، وآية الدين، أو ثلاث آيات قصار، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد...» ح ١ ص ٢٢٨. والمشهور عند الحنفية: الفاتحة لا تنعين في الصلاة بل يحزى عنها قراءة أي شيء، من القرآن مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، أما الجمهور فيرون أن قراءة الفاتحة تنعين في الصلاة لقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». رواء البخاري ومسلم، إلا أنه عند الشافعية والحنابلة: القراءة فرض في جميع ركعات الصلاة، وأما الإمام مالك فإنه يقيم الأكثر مقام الكل، بمعنى أنه إذا قرأها في ثلاث ركعات من الرباعية؛ حاز. وعند المالكية والحنابلة: تسقط القراءة عن المأموم؛ لأن الإمام يتحملها عنه. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٠٥) و (لغة السالك، وحاشية الشرح الصغير للدردير، ج ١ ص ١٠٦، ١٠٧)، (فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، ح ١ ص ٤٠).

(٥) (عرقاً) سقطت من ك، والإثبات أولى للتفريق بين العرف وغيره في عدم التسمية.

(٦) سورة المزمل آية: (٢٠).

(٧) في ق - زيادة (شيء من) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.

قوله^(١): لا يسمى قارئاً للقرآن، قلنا: ليس كذلك ألا ترى^(٢) أنه تعلق به حكم قراءة القرآن^(٣)، وهو منع الحائض والجنب من قراءته، بخلاف ما دون الآية؛ لأنه غير ممنوع عنه^(٤).

٢٨- قال (أبو حنيفة): إذا فاتته مكتوبة، فصلى بعدها صلوات كثيرة. وهو ذاك^(٥) للفاتة - فعليه أن يقضي المتروكة^(٦) لا غير.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقضيها، ويعيد خمساً بعدها^(٧).

لهما: أنه أدى الخمس عند قلة^(٨) الفوات - مع التذکر - ففسدت^(٩) [والفاسدة لا يقلب جائزاً]^(١٠).

له: أن الترتيب يسقط^(١١) بالكثرة^(١٢)، والكثرة تثبت بالكل، وهي^(١٣) صفة

(١) في ق (قولهما) بدل (قوله) والصواب (قولهما)؛ لأنه يعني الصالحين.

(٢) في ر (بدليل) بدل (ألا ترى) والأنسب للمعنى (بدليل)

(٣) في ز (القراءة) بدل (قراءة القرآن)، والأفضل الثانية؛ لأنها أكثر تخصيصاً.

(٤) في ز، ك زيادة (فإن الجنب والحائض غير ممنوعين) وهي زيادة توضيح، أن الجنب والحائض ممنوعين عن قراءة ما دون الآية.

(٥) في ز (مع كونه ذاكراً) بدل (وهو ذاكراً)، والبارتان معناهما واحد.

(٦) في ز زيادة (تلك المتروكة) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٧) انظر الأصل ج ١ ص ٢٨١، ٢٨٢، وذلك لأن الترتيب واجب في قضاء الفوات، وقد

روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - ما يدل على وجوب الترتيب، ونحوه عن السخمي،

والزهري، وربيعة، ويحيى الأنصاري، ومالك والليث، وإسحاق، وأبي حنيفة، وأحمد.

أما الشافعي فيقول: أنه سنة وليس بواجب. ولكن عند مالك وأبي حنيفة لا يجب

الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة لأن اعتبار فيما زاد على ذلك مشقة. انظر (المغني ج

١ ص ١٠٦) (شرح الخريجي ج ١ ص ٣٠١).

(٨) في ك (حال قلة) بدل (عدد قلة) ومعناها واحد.

(٩) في ز (أنه أدى الخمس حال قيام الترتيب، لعدم كثرة الفوات فوق فاسداً) بدل أنه أدى

الخمس... إلى... ففسدت) والعبارة الأولى توضح معنى العبارة الثانية.

(١٠) سقط من الأصل، ك، ح والإيتي أولى لزيادة وضوح المعنى

(١١) في ز زيادة (إنما يسقط)، وهي زيادة لتأكيد المعنى.

(١٢) في ز، أ (بكثرة الفوات) بدل (بالكثرة) وما في ز أكثر تفصيلاً وبياناً.

(١٣) في ز سقط قوله (تثبت بالكل وهي)، والأولى إثباتها لزيادة التفصيل في المعنى.

الكل^(١)، فإذا سقط الترتيب^(٢)، يستند إلى أول السبب^(٣)، وهو ابتداء الفوائد، كما هو الأصل في قواعد الشرع^(٤)؛ أن الحكم^(٥) يستند إلى أول السبب^(٦)، فيظهر بطريق الاستناد أنه أدى^(٧) الخمس حال سقوط^(٨) الترتيب. قوله: ^(٩) بأنها فسدت^(١٠)، قلنا: لا بل توقف حكمها^(١١)؛ لاحتمال حصول الكثرة، كما يتوقف^(١٢) ظهر الصحيح المقيم يوم الجمعة؛ لاحتمال إدراك الجمعة^(١٣).

٢٩- قال (أبو حنيفة): إذا فاتته^(١٤) ظهر من يوم، وعصر من يوم، ولا يدري الأولى^(١٥)؛ تحرى^(١٦)،

- (١) وهي صفة الكل (سقطت من ش، ك، والأولى إثباتها لزيادة وضوح المعنى المراد)
- (٢) في ز (فإذا ثبت) بدل (فإذا سقط الترتيب)، الأولى العبارة الثانية؛ لأنها صريحة في بيان المعنى، أما العبارة الأولى ففيها شيء مقدر وهو (إذا ثبت سقوط الترتيب). وفي ك (إلى الأول) بدل (إلى أول السبب) والثانية أولى؛ لأنها أوضح، لتفصيلها المعنى المراد.
- (٣) في ك (قاعدة) بدل (قواعد)، والأولى اللفظة الثانية؛ لأن في الشرع مجموعة من القواعد وليس قاعدة واحدة.
- (٤) قوله (وهو ابتداء الفوائد)، كما هو الأصل في قواعد الشرع (سقط من ز والإثبات أولى؛ لأن في العبارة تفصيل والمصاح عن مراد المؤلف).
- (٥) في ق، أ زيادة (الحكم إذا ثبت) وهي زيادة مطلوبة فيها استثناء الحكم غير الثابت.
- (٦) وقوله (أن الحكم يستند إلى أول السبب) سقط من ش، ز، ك، وإثباتها هو الصحيح لأنها تبين الأصل في قواعد الشرع.
- (٧) (أنه أدى) سقطت من ح، وا لصواب إثباتها؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
- (٨) في ز (قوات) بدل (سقوط) ومعناها واحد.
- (٩) في ق (قولهما) بدل (قوله)، والصواب (قولهما)؛ لأنه يعني صاحبين.
- (١٠) في ز (بأنه وقع فاسداً) بدل (بأنها فسدت)، والصواب العبارة الثانية؛ لأنها تدل على مؤث، ومدار الكلام على مؤث وهي الفاتنة.
- (١١) في ز (وقع مرقوقاً) بدل (توقف حكمها)، والصواب العبارة الثانية؛ لأن سياق الكلام يدل على مؤث.
- (١٢) في ز (في) بدل (يتوقف) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (١٣) في ز زيادة (على ما ذكرنا) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.
- (١٤) في ق، أ (فاتت) بدل (فاتته)، ويؤيدان معنى واحداً لكن عبارة الأصل أوضح.
- (١٥) في ك، ز (أيهما أول) بدل (الأولى)، وعبارة ز، ك أوضح من عبارة الأصل.
- (١٦) في ز (تتحرى) بدل (تحرى) وفي ك (وتحرى)، والصحيح (تحرى)؛ لأنه هنا يبين الحكم

فإن لم يقع^(١) تحرية صلى الظهر^(٢)، ثم العصر^(٣)، ثم الظهر، فإن كان ترك العصر أولاً. فظهر الأولى يقع نفلاً^(٤).

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه ظهر وعصر^(٥) لا غير^(٦).

لهما: أن الفاتنة^(٧) صلاتان، فلا يلزمه قضاء الثالثة، فلو وجب، [إنما]^(٨) وجب لمراعاة الترتيب، وأنه يسقط بعذر النسيان، فيسقط بعذر العجز أيضاً. له: أن مراعاة الترتيب واجبة^(٩) - إذا أمكن - وههنا أمكن بما قلنا، فلا يكون معذوراً، فلا يسقط، بخلاف النسيان.

٣٠. قال (أبو حنيفة): إذا صلى في السفينة قاعداً - مع القدرة على القيام - مع

فيما إذا فاته ذلك. ولذلك لا حاجة إلى العطف.

(١) مي ز، ك (ولم يقع) بدل (فإن لم يقع)، وعبرة ز، ك تناسب ما ورد فيهما، وعبرة الأصل وفيه التناسق ما ورد فيها.

(٢) في ز (يقضي الظهر) بدل (وصلى الظهر) ومعناها واحد.

(٣) في ز (ثم يقضي العصر) بدل (ثم العصر)، وعبرة ز أكثر توضيحاً، وبياناً.

(٤) في ق (فإن كان ترك الظهر أولاً، كان الأولى فرضاً والثانية نفلاً، وإن كان ترك العصر أولاً، كان العصر فرضاً، فظهره الأولى تقع نفلاً)، وفي ز (حتى لو كان الفاتنة الأول هو الظهر كان الظهر الأول نفلاً، والثاني فرضاً، ولو كان الفاتنة الأول هو العصر، كان الظهر الأول نفلاً، والثاني فرضاً) بدل (فإن كان ترك العصر أولاً فظهر الأولى يقع نفلاً) وعبرة ق، ز أكثر تفصيلاً وتوضيحاً للمعنى من عبارة الأصل.

(٥) في ز (يقضي الظهر والعصر) بدل (عليه ظهر وعصر) والمعنى واحد.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ٢٨٦. وعند الحنابلة في ذلك روايتان الأولى: كقول أبي يوسف ومحمد. والثانية أنه يصلي الظهر ثم العصر بغير تحري. (انظر المعنى ج ١، ص ١١٢) والمالكية يرون رأي أبي حنيفة. إلا أنهم يرون أنه إذا ابتداء بالعصر يعيدها بعد أن يصلي العصر والظهر، وإن ابتداء بالظهر يعيدها بعد أن يصلي الظهر والعصر. (شرح الترخي ج ١ ص ٣٠٥).

(٧) في أ، ز، ك (الفاتنة) بدل (الفاتنة) ولفظ ز، ك أصح؛ لأن لفظة الأصل تدل على مفرد، بينما لفظة ز، ك تدل على أكثر من واحد.

(٨) سقطت من الأصل، ك، ح، أ والأولى إثباتها لزيادة وضوح المعنى. وفي ز (لوجب) بدل (إنما وجب)، ومعناها واحد.

(٩) في ق، ز، ح، ك، أ (واجب) بدل (واجبة) والصواب اللفظة الثانية، لأن لفظ (المراعاة) مؤنث.

حريان السفينة^(١) - يجوز^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٣).

لهما: أنه ترك القيام، مع القدرة على القيام^(٤).

له: أن الغالب في السفينة دوران الرأس، والعجز عن القيام، والغالب كالمحقق في حق بناء^(٥) الأحكام^(٦). وفيه جواب عما قالا.

٣١ قال (أبو حنيفة): إذا تلا آية السجدة بالفارسية، فسمعها غيره؛ لزمته السجدة؛ علم بها السامع، أو لم يعلم.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن علم يجب، وإلا فلا^(٧). بناء على أصل. وهو

(١) في ك، ش، ز (وهي تجري. قاعدة مع، القدرة على القيام) بدل (قاعدة مع القدرة على القيام - مع جريان)، ومعنى المارتين واحد.

(٢) في ق، ح (فلا يجوز) بدل (يجوز) والصواب اللفظة الثانية؛ لأن أبا حنيفة يرى الجواز في مثل هذه الحالة.

(٣) انظر الأصل ج ١ ص ٣٠٦، وقال في البناء: هذا إذا كانت السفينة جارية، وإن كانت راسية لا يجوز اتفاقاً. ثم إنه قيد بالسفينة؛ لأنه لو صلى على العجلة (أي السرعة) على الدابة لا يجوز. (ج ٢ ص ٧٠١).

وعد المالكية والشافعية والحنابلة لا يجوز في السفينة قاعدة مع القدرة على القيام، كقول أبي يوسف ومحمد. (انظر المدونة ج ١ ص ١٢٣). (المجموع ج ٣ ص ٢٠٥، الإنصاف ج ٢ ص ٣١١).

(٤) في ك، ز (عليه) بدل (على القيام) والأولى أفضل، لأن المقام مقام العود بالضمير.

(٥) (حق بناء) سقطت من ك، ز وإثباتها هو الصواب لإتمام المعنى المراد.

(٦) في ز زيادة (مع القدرة عليه) وهي زيادة لا معنى لها.

(٧) انظر مسألة (٤)، والأصل ج ١ ص ٥٢٥. حيث يرى أبو حنيفة أن القراءة بالفارسية قراءة للقرآن من جميع الوجوه، فيصبح القارئ كأنه قرأ آية السجدة بالعربية، ولذلك تجب السجدة على السامع، أما صاحبان فلأنهما يريان أن غير القادر على قراءة القرآن بالعربية تجزئه القراءة بالفارسية، ولذلك قالوا: إذا علم بها تجب عليه السجدة، بينما الجمهور لا يرون القراءة بغير العربية - أي كانت - ولذلك قراءة السجدة بغير العربية عندهم لا تكون قرآناً وبناء على هذا لا تجب السجدة عند من يوجبها، ولا تسحب عند من يراها مستحبة. والحنفية يرونها واجبة، في أربعة عشر موضعاً، بينما يراه الجمهور سنة أو فضيلة. (انظر البناء ج ١ ص ٧١٦) (وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١٠٣ وما بعدها).

أن قراءة القرآن بالفارسية قراءة من كل وجه^(١) - عند أبي حنيفة - ولهذا يتعلق به جواز الصلاة^(٢)، فأشبهه القراءة بالعربية.

وعندهما: قراءة^(٣) من وجه، حتى قالوا: تجوز^(٤) الصلاة^(٥) في حق من لا يحسن [العربية]^(٦)، دون من يحسن العربية، فعملنا بالشبهين، وقلنا^(٧): إن علم يجب^(٨)، وإلا فلا؛ ليكون عملاً بالشبهين^(٩).

٣٢- قال (أبو حنيفة): المرأة إذا رأت في أيامها^(١٠) [ما]^(١١) لا يكون حيضاً - أي أقل من ثلاثة أيام ولياليها - وقبل أيامها كذلك، وبالجمع تتم ثلاثاً، فالأمر موقوف، وإن^(١٢) رأت في الشهر الثاني مثله، فهذا الأول حيض، وإلا فهو استحاضة.

وقال أبو يوسف ومحمد: المجموع حيض^(١٣).

(١) في ك، ش (وهو الفارسية قرآن من كل وجه) بدل (وهو أن قراءة القرآن بالفارسية قراءة من كل وجه) والعبارة الثانية أكمل وأوضح.

(٢) في ز (حتى تجوز الصلاة بها) بدل (ولهذا يتعلق به جواز الصلاة) وعبارة ز أوضح وأسهل في بيان المقصود.

(٣) في ك، ق زيادة (هو قراءة) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى، وفي ك (قرآن) بدل (قراءة)، والأولى اللفظ الثانية؛ لأن هنالك محدوداً تقديره: (وعندهما: قراءة القرآن بالفارسية قراءة من وجه).

(٤) في ش (بجواز) بدل (تجوز) والنفظان يوديان معنى واحداً.

(٥) في ز زيادة (الصلاة بها)، وهي زيادة تؤدي إلى وضوح المعنى؛ لأن الضمير هنا دال على القراءة بالفارسية، ويدل الزيادة يكون هناك شيء من الإبهام.

(٦) سقطت من الأصل، أ، ح، ق، ك. وإثباتها أولى لزيادة اليقين والتوضيح.

(٧) (قلنا) سقطت من ك، والصواب إثباتها؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٨) في ش، ز (تلتزمه السجدة) بدل (يجب) والأولى توصل معنى الثانية.

(٩) (ليكون عملاً بالشبهين) سقطت من ك. والإثبات أولى لبيان السبب.

(١٠) في ك (أيام حيضها) بدل (أيامها) والأولى شارحة للثانية.

(١١) سقط من الأصل. ولا يستقيم المعنى إلا بها.

(١٢) في أ، ح، ك، ق، ز (إن) بدل (وإن) والأولى أصح؛ لأن الواو هنا للاستئناف، وهما الكلام متصل، فلا حاجة للواو.

(١٣) في ز زيادة (في الحال) والزيادة هذه لا أثر لها في تغيير المعنى. وهذا لأن عند أبي حنيفة العادة لا تتغير ولا تنتقل إلا بالمرتين ولا يحصل ذلك بالمرّة الواحدة، وهذا هو رأي

لهما: أن في^(١) أيامها - وإن قل - أصلاً^(٢)؛ فيستتبع^(٣) ما قبله. وإن^(٤) أب يوسف يرى نقض العادة بمرة واحدة، ومحمد يرى الإبدال^(٥) - إذا أمكن. له: أن العربي في أيامها ليس بتصاب^(٦)، فلا يستتبع ما قبله، فلا وجه لنقض العادة إلا بالإعادة، على ما عرف^(٧).

٣٣. قال (أبو حنيفة): النفساء إذا طهرت في الأربعين^(٨)، ثم رأت في آخر الأربعين دمًا؛ فكله نعاس.

محمد أيضاً، إلا أن محمد يرى الإبدال - إذا أمكن - فأصبح رأيه موافقاً لرأي أبي يوسف الذي يرى أن الانتقال قد يحصل بالمرة الواحدة. ولذلك هما اعتبرا المجموع حيضاً، وهو اعتبره استحاضة، إلا أن ترى مثله في الشهر الثاني فتنتقل بذلك عافتها. (انظر الأصل ج ١ ص ٤٩٩، والمبسوط ٣ ص ١٧٤، وما بعدها). وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص (١٧٤).

وللشافعية في هذا أربعة أقوال، أحدها: أن العادة تثبت بمرة واحدة، والثاني: لا تثبت إلا بمرتين، والثالث: إلا بثلاث مرات، والرابع: أن في حق المبتدأة بمرة، ولا تثبت في حق المعتادة إلا بمرتين. (المجموع ج ٢ ص ٣٨٩). وعند المالكية العادة تثبت بمرة. (انظر الشرح الصغير للدردير على هامش بلغة السالك ج ١ ص ٧٤)، وعند الحنابلة لا تثبت العادة بمرة واحدة، بل تثبت بثلاث في قول، وبمرتين في قول آخر. انظر (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠٩، والمغني ج ١ ص ٣١٦).

- (١) في ز، ق زيادة (أن العربي في) وفي ش، ك (أن في) وما في ق، ز أنسب للمقام.
- (٢) (أصلاً) سقطت من ح، والإثبات أولى لاكتمال المعنى، وفي ق (الحيض) بدل (أصلاً)، واللفظة الأولى تشرح معنى الثانية.
- (٣) في ق (والأصل يستتبع) بدل (فيستتبع)، وما في ق أولى؛ لأنه أوضح في العبارة.
- (٤) في آ، ز، ح، ك، ق (ولأن) بدل (وإن)، والأولى هي الأصح؛ لأنها للتعليل وبيان السبب وهو موضوع العبارة.
- (٥) الإبدال هو جعل شيء مكان شيء آخر إنابة عنه أو إعاضة عنه. (انظر لسان العرب ج ١١ ص ٤٤٨).
- (٦) في ك (حيض) بدل (بتصاب) والأولى توضح معنى الثانية.
- (٧) (على ما عرف) سقطت من ح. وإثباتها وعدها لا يؤثر في المعنى.
- (٨) في ش، ز، زيادة (أول الأربعين)؛ وفي ك (في أربعين) بدل (في الأربعين)، والصواب هو (في الأربعين)، لأن لو قلنا في أربعين، فهذا يعني أن طهرها بعد مضي أربعين، ولو قلنا في أول الأربعين فأنها قد تطهر في وسط الأربعين. أما إذا قلنا: (في الأربعين) فقد يكون الطهر في أولها أو في وسطها أو في آخرها.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كان الطهر خمسة عشر؛ فصل، وما بعده،
حيض^(١).

لهما: أنه طهر تام^(٢) فيفصل بين الدمين.

له: أنها رأت الدم في أيامه^(٣)، فيكون نفاسًا كالطهر في العشر^(٤)، في
الحيض.

٣٤- قال (أبو حنيفة): إذا خطب الجمعة بتحميد^(٥)، أو تسبيح، أو تهليل، أو
تكبير. جاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز، إلا إذا كان كلامًا يسمى خطبة -

(١) انظر الأصل ج ١ ص ٥١٦، ٥١٧. إلا أنه في الأصل لم يذكر قول أبي يوسف
(وانظر المسوط ج ٣ ص ٢١١). وقال في المدونة: قال مالك في النفاس: متى ما
رأت الطهر بعد الولادة وإن قرب، فإنها تغتسل وتصلي، فإن رأت بعد ذلك يوم، أو
يومين أو ثلاثة، أو نحو ذلك مما هو قريب من دم النفاس؛ كان مضافًا إلى دم
النفاس، وألفت ما بين ذلك من الأيام التي لم تر فيها دمًا، فإن تباعد ما بين الدمين،
كان الدم المستقبل حيضًا. (المدونة ج ١ ص ٥٣). وقال في المجموع: فهنا وجهان
أصحهما أنه دم نفاذ؛ لأن الطهر الكامل قطع حكم النفاس، وبهنا قطع الجرجاني
وهو مذهب زفر ومحمد، والثاني: أنه نفاس؛ لأنه تعذر جمعه نفاسًا، وهذا مذهب
أبي حنيفة وأبي يوسف. والشافعية لهم قولان: أحدهما: أن الأول نفاس والثاني
حيض، وما بينهما طهر، والقول الثاني: أن الجميع نفاس؛ لأن الجميع وجد في مدة
النفاس. انظر (المجموع ج ٢ ص ٤٨٢، ٤٨٣) وعند الحنابلة: إذا انقطع دمها في
مدة الأربعين، ثم عاد فيها فالطهر الذي بين الدمين طهر صحيح سواء كان قليلًا، أو
كثيرًا، وفي رواية، إن رأت النقاء أقل من يوم لا تثبت لها أحكام الطهرات.
(الإنصاف ج ١ ص ٣٨٦)، (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١١٧).

(٢) في ش، ح، ق، أ زيادة (تخلل)، وهذه الزيادة تفصل المعنى وتبين أن هذا الطهر دخل
بين الدمين؛ لأن التخلل هو الدخول بين الشيئين.

(٣) في ك، أ (أيامها) بدل (أيامه)، والصواب هو (أيامه) لأن المقصود أنها رأت الدم في أيام
دم النفاس، والدم لفظ مذكر.

(٤) في ق، ز، ح، ك، أ (العشرة) بدل (العشر) والأولى العشرة؛ لأن المقصود هو الأيام،
والعشرة تخالف المعدود في التذكير، والتأنيث.

(٥) في ف، ح، ق، أ (بتحميدة واحدة) بدل (بتحميد) والأولى اللفظة الثانية، لأنها تناسب ما
بمدها من سياق الكلام.

عرفاً^(١).

لهما: أن المأثور المتوارث^(٢) والمأمور عن النبي - ﷺ - ما ذكرنا^(٣)،
والأمر^(٤) يتناول ما يسمى خطبة - عرفاً.

له: قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا إِلَى دُكْرِ اللَّهِ﴾^(٥) والمراد به^(٦) الخطبة، كذا نقل
عن أئمة التفسير، وهذا ذكر مطلق، ولحديث عثمان - حين أُرْتِجَ^(٧) -

(١) (عرفاً) سقطت من ك، والأولى إثباتها للتفريق بين التسمية في العرف وغيره. انظر (الأصل
ج ١ ص ٣٥١، والبنية شرح الهداية ج ٢ ص ٨٠٢) (اللباب في شرح الكتاب ج ١
ص ١١٠)، (منح القدیر)، (والعناية على الهداية، والكفاية ج ٢ ص ٣٠)، (مختصر
الطحاوي ص ٣٦). وعند المالكية لا يجزئ إلا ما يسميه العرب خطبة. (انظر بلغة
السالك للمصاوي والشرح الصغير للدردير ج ١ ص ١٦٧، ١٦٩، شرح الخرخشي ج ٢
ص ٧٨). وعند الشافعية الخطبة لها فروض خمسة أحدها: حمد الله. والثاني: الصلاة
على رسوله. والثالث: الوصية بتقوى الله. والرابع: قراءة القرآن. والخامس: الدعاء
للمؤمنين. والرابع والخامس فيه اختلاف بين فقهاء الشافعية. (المجموع ج ٤ ص: ٣٤٧،
٣٤٨، ٣٤٩). وعند الحنابلة من شروط صحة الخطبة: حمد الله والصلاة على النبي،
وقرعة آية من القرآن والوصية بتقوى الله. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣).

(٢) في ش، ك (والمتوارث) بدل (المشاورث)، وزيادة الواو هنا لا تؤثر في المعنى.

(٣) في ق (ما ذكرناه) بدل (ما ذكرنا) واللفظان يؤيدان المعنى. وقوله (والمأثور عن النبي - ﷺ -
- ما ذكرنا) سقط من ش، ك والإثبات أولى زيادة في الاستدلال.

(٤) في ش زيادة (هذا والأمر) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.

(٥) في ز زيادة (وفدوا البيع) وهي وإن كانت من الآية إلا أنها لا تؤثر في الاستدلال (آية ٩:
سورة الجمعة).

(٦) في ز (منه) بدل (به) ويؤيدان معنى واحداً.

(٧) في ك، ق، ح زيادة (أرتج عليه)، وفي ز (أرتج عليه لسانه) والصحيح (أرتج عليه)؛ لأنه
هو الوارد، إلا أن (لسانه) في ز قد تكون توضيحاً وبياناً من الناسخ. (أرتج عليه) - بضم
الهزة وسكون الراء وكسر التاء المشناة، وتخفيف الجيم - وأرتج على الرجل إذا لم يقدر
على القراءة... وأرتج الرجل في منطقة إذا استغلق عليه الكلام، وأرتجت السات أي
أغلقت، وفي النهاية لابن الأثير: أمرنا رسول الله - ﷺ - بارتجاج الباب: أي بإغلاقه. وفي
مجمع الغرائب: يقال للرجل الذي لم يجزه منطق قد أرتج عليه باب النطق. (البنية ج ٢
ص ٨١٠). قال في اللسان: وأرتج على القارئ إذا لم يقدر على القراءة، كأنه أطبق عليه
كما يرتج الباب. ج ١ ص ٢٨٠. وقال المعني: هذا غريب ولكن اشتهر في كتب الفقه أن
عثمان - رضي الله عنه - قال على المنبر: الحمد لله، فأرتج عليه، فقال: إن أباً بكر وعمر

اقتصَرَ على قوله: الحمد لله، ثم نزل وصلى^(١) - ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً.

وقوله: هذا هو المتوارث، قلنا: لأنه^(٢) هو المستحب.

٣٥- قال (أبو حنيفة): الصحيح المقيم^(٣) إذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة^(٤)، ثم خرج إلى الجمعة ولم^(٥) يدركها؛ انتقض ظهره. حتى يجب عليه إعادتها.

وقالوا: لا ينتقض، ما لم يدركها^(٦).

لهما: أن الظهر وقع صحيحاً، ظاهراً، فلو انتقض إنما^(٧) ينتقض بالمعارض^(٨)، وهو الجمعة. فإذا لم يدرك الجمعة؛ بقي صحيحاً وصار كما

- رضي الله عنهما - كانا يعدان لهذا المقام مقالاً... وذكره الإمام القاسم بن ثابت الرقسطي في كتاب غريب الحديث من غير سند. (الباية ج ٢ ص ٨٠٩).

(١) في ز (فصل) بدل (ثم نزل وصلى) والمعنى واحد.

(٢) في ز (لا بل) بدل (لأنه)، والصواب (لأنه) لتوضيحها سبب هذا التوارث.

(٣) في ش زيادة (أو المسافر، وغيرهما) وفي ز، ك زيادة (وغيره) وهي زيادة فيها تفصيل للحكم، حيث أدخلت مع المقيم من صلى الجمعة في بيته لمدرك كالمسافر، والمريض.

(٤) في ز زيادة (والناس في الجمعة)، وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٥) في ز (فلم) بدل (ولم) ويؤيدان معنى واحداً.

(٦) انظر (الأصل ج ١ ص ٣٥٥) والبنية ج ٢ ص ٨٢٥، وفتح القدير ج ٢ ص ٣٣،

اللباب بشرح الكتاب ج ١ ص ١١٢. وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٥٧، ٦٥٨) والأصل أنه

يحرم على الصحيح المقيم - ولا عذر له - أن يصلي الظهر في بيته، إلا أن الخلاف بين

الفقهاء في جواز صلاته قبل انتهاء الإمام من صلاة الجمعة - فيما إذا لو صلى في بيته بلا

عذر - فقال زفر من الحنفية، والمالكية، والشافعية في القول الجديد، والحنابلة: أنه إذا

صلى الظهر قبل صلاة الإمام الجمعة؛ لا تصح صلاته، وعليه أن يسعى ليدرك الجمعة،

فإن أدركها، وإلا صلى الظهر بعد ذلك. أما الحنفية فإنهم يرون أن الصلاة صحيحة،

ولكن مع التحريم والإثم، (المصادر السابقة، والخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص

٨٠، ٨٤ والمغني ج ٢ ص ٣٤٢ وما بعدها والإنصاف ج ٢ ص ٢٧٢، والمجموع ج

٤ ص ٣٢٤، ٣٢٥).

(٧) في ك (لا أنه) بدل (إنما) والصواب (إنما) لأنها هي التي تناسب سياق الكلام ها

(٨) وفي ش، ز (إلا أنه ينتقض بالمعارض) بدل (فلو انتقض إنما ينتقض بالمعارض)،

والمبارزان تؤيدان إلى معنى واحد.

إذا خرج بعد فراغ الإمام من الجمعة.

له. أنه أدرك ما هو من خصائص الجمعة - وهو السعي - فيجعل كإدراك^(١) الجمعة^(٢) - احتياطاً - في حق وجوب قضاء الظهر، وفيه جواب عما قلنا.

٣٦- قال (أبو حنيفة): إذا نفر الناس قبل أن يُقَيَّد الإمام ركعته^(٣) بسجدة^(٤)؛ لم يجمع من يستقل الظهر، وإن^(٥) كان [بعد]^(٦) ذلك جمع.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا نفرأ عنه بعد الشروع فيها، جمع^(٧).

لهما: أن الجماعة شرط الشروع، لا [شرط]^(٨) البقاء؛ لأن حاجة الإمام إلى الجماعة، كحاجة الجماعة إلى الإمام. والإمام شرط الشروع في حقهم حتى لو أفتدي به في الجمعة ثم سبقه الحدث فتوضأ، وفراغ الإمام منها؛ فالمقتدي^(٩)

(١) في ق (كانه أدرك) بدل (كإدراك)، ومعناها واحد.

(٢) في ح. ق زيادة (حقيقة الجمعة) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٣) في ح (ركعة) بدل (ركعتي)، واللفظان يؤيدان معنى واحداً.

(٤) في ك، ق (بالسجدة) بدل (بسجدة)، واللفظان يؤيدان معنى واحداً.

(٥) في ر، ك، ح (إن) بدل (وإن) واللفظان يؤيدان معنى واحداً.

(٦) سقطت من الأصل، ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٧) انظر (الأصل ج ١ ص: ٣٦١، الجامع الصغير ص ٨٧، البناية شرح الهداية ج ٢ ص

٨١٦). هذا في حق الإمام أما في حق المقتدي فلا خلاف في أنه لا تشترط المشاركة في

جميع الصلاة، ثم اختلفوا بعد ذلك، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: المشاركة في التحريمه

كافية، وعن محمد روايتان، في رواية: لا بد من المشاركة في ركعة واحدة، وفي رواية:

المشاركة في ركن منها كافية - وهو قول زفر - حتى أن المبسوط إذا أدرك الإمام في

الجمعة؛ إن أدركه في الركعة الأولى، أو الثانية، أو كان في ركوعها يصير مدرئاً للجمعة

بلا خلاف، وأما إذا أدركه في سجود الركعة الثانية، أو في التشهد؛ كان مدرئاً للجمعة

عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لوجود المشاركة في التحريمه، وعند محمد: لا يصير مدرئاً

في رواية، لعدم المشاركة، وفي رواية يصير مدرئاً لوجود المشاركة في بعض أركان

الصلاة - وهو قول زفر - (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٧٨) والمذهب عند الحنابلة أن كمال

المدد يشترط في جميع الصلاة. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٢٨٠).

(٨) في الأصل (لا يشترط) وهذا لا يناسب مياق الكلام.

(٩) في ز (والمقتدي) بدل (فالمقتدي)، والصحيح الثاني؛ لأن فيه الفاء وهي رابطة بين

الجمليتين، بعكس الولو التي تدل هنا على الاستئناف.

ينمها جمعه^(١)، وكذلك المبسوق ببعضها^(٢). كذا هذا.

له: أن الجماعة شرط العقد، والشروع^(٣) - كما قالوا - والجماعة إنما توجد بالمشاركة مع الإمام^(٤)، غير أن المقتدي بالشروع قصد المشاركة^(٥)، فيثبت^(٦) في حقه^(٧)، من^(٨) غير مؤكد^(٩)، والإمام لم يشارك الجماعة قصداً، فلا بد من مؤكد - وهو الركنة التامة - حتى تثبت الشركة حكماً له. فإذا لم يقيد بالسجدة لم تتحقق الشركة^(١٠). نظيرة: مصلي الظهر إذا قام إلى الخامسة - قصداً^(١١) للتفتل - خرج من الظهر للحال. ولو قام إليها غير قاصد للتفتل؛ لم يخرج عن^(١٢) الفرض ما لم يقيد الخامسة بسجدة^(١٣).

(١) في ز زيادة (كذا ههنا) ولا تأثير لها في المعنى.

(٢) في ز زيادة (بعضها يقضيها) وهي زيادة توضح أن المبسوق يقضي ما فاته من الركعات.

(٣) في ز (الشروع والانعقاد) بدل (العقد والشروع)، والعبارة الأولى توضح معنى العبارة الثانية.

(٤) (مع الإمام) سقطت من ش، ك، ق، ح، أ، وإثباتها أولى لزيادة التفصيل.

(٥) في ك (مع الإمام) زيادة وهذه الزيادة لا أثر لها في المعنى.

(٦) في ك زيادة (فيثبت الشركة)، وهي زيادة توضح قصد المؤلف.

(٧) في ش زيادة (في حقه الشركة) وهي زيادة موضحة للمعنى.

(٨) من قوله (غير أن المقتدي... إلى... في حقه من) سقطت من ح، وهو وهم من النسخ؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٩) في ز (إلا أن الانعقاد على سبيل المشاركة وجد من المقتدي؛ لأنه قصد المشاركة مع الإمام فثبتت المشاركة في حقه من غير مؤكد) بدل (والجماعة إنما توجد بالمشاركة مع الإمام، غير أن المقتدي بالشروع قصد المشاركة، فيثبت في حقه من غير مؤكد) والعبارة معناه واحد، وكل منهما يوضح ما غمض في الأخرى.

(١٠) في ز (وأما نية المشاركة ليست بشرط من الإمام، فلو ثبتت المشاركة إنما ثبت ضمان إدراك ركن تام، وذلك إنما يكون بالتحديد بالسجدة) بدل (والإمام لم يشارك الجماعة قصداً... إلى... لم تتحقق الشركة). والعبارة الأولى توضح معنى العبارة الثانية.

(١١) في ز (قاصداً) بدل (قصداً)، واللفظان يؤيدان معنى واحداً.

(١٢) في ز (من) بدل (عن) واللفظان هنا تؤيدان معنى واحداً.

(١٣) في ز ك (بالسجدة) بدل (بسجدة)، واللفظة الثانية أولى؛ لأنها نكرة، والأنسب للمقام هنا النكرة.

٣٧. قال^(١) (أبو حنيفة): لا جمعة على الأعمى - وإن وجد قائداً^(٢) بقوده إلى الجمعة - وهي إحدى الروايتين عن أبي يوسف^(٣).

وقال أبو يوسف ومحمد: يلزمه إذا وجد قائداً^(٤).

لهما: أنه قادر على إثبات الجمعة - حقيقة - بغيره^(٥).

له: أنه عاجز بنفسه، فلا يجعل قادراً بغيره؛ لأن ذلك الغير محتار، وربما يمتنع على^(٦) الإعانة في الطريق^(٧). وفيه جواب عما قالاه^(٨). والحج على

(١) (قال) سقطت من ح، والإثبات هو الصحيح لمعرفة بدء المسألة.

(٢) في ر (الأعمى إذا وجد قائداً لا تلزمه الجمعة) بدل (لا جمعة على الأعمى، وإن وجد قائداً) والعبارةتان معناهما واحد، إلا أن تركيب العبارة الثانية أفضل.

(٣) قوله (بقوده إلى الجمعة - وهي إحدى الروايتين عن أبي يوسف) سقط من ش، ز، ك. والإثبات أولى؛ لأن فيها تفصيل يوضح المعنى.

(٤) انظر (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٦، والنباية ج ٢ ص ٨٢٠، والمبسوط ج ٢ ص ٢٢). وعند المالكية لا يباح للأعمى التخلف عن الجمعة إذا كان ممن يهتدي إلى الجامع أو عنده من يقوده إليه، ولا يباح له التخلف، ولو وجد قائداً بأجرة وجب عليه إذا كانت الأجرة لا تحجب به. (الخرشي ج ٢ ص ٩٢) و(ملعة السالك والشرح الصغير للدردير ج ١ ص ١٧٣).

وعند الشافعية: الأعمى إن وجد قائداً مترعاً. أو بأجرة المثل، وهو واجد لها، تلزمه الجمعة. وقال القاضي حسين والمثولي: تلزمه إن أحسن المشي بالمعصا بلا قائد. (المجموع ج ٤ ص ٣١٤) (فتح الوهاب ج ١ ص ٧٣). وعند الحنابلة أيضاً لا تصح صلاة الظهر من يوم الجمعة ممن يلزمه حضور الجمعة بنفسه أو غيره، مما دل على أن المسلم إذا كان يستطيع الحضور للجمعة فإنها تحب عليه. ولا يجوز التخلف عنها. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٩٢).

(٥) في ك، أ (كفيرة) بدل (بغيره)، وفي ز (كفيرة بغيره فوجب أن تلزمه)، والأولى ما في ز؛ لأنها مفصلة أكثر؛ لأن الأعمى إذا وجد قائداً فقد أصبح قادراً على الوصول إلى الجمعة كغيره من الناس، ولكن وصوله لا يكون إلا بغيره.

(٦) في ك، ق، ح، أ (عن) بدل (على) والصواب (عن)؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.

(٧) في ز (وهذا أمر يتعلق باختيار الغير، وذلك الغير قد يختار وقد يمتنع عن الإعانة في الطريق، فلا تثبت القدرة بالشك) بدل (فلا يجعل قادراً بغيره... إلى... في الطريق) والعبارة الأولى توضح معنى العبارة الثانية.

(٨) وفيه جواب عما قالاه) سقط من ز، والإثبات أولى لمعرفة أن هذا رد على قولهما.

هذا الخلاف^(١).

٣٨. قال (أبو حنيفة): النسوان الشواب^(٢) لا يحضرن الجماعات. والعجائز لهن الخروج إلى العيدين^(٣)، والجمعة، وشهود الجماعة في العشاءين^(٤)، وفي الفجر^(٥)، دون الظهر والمصر^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: لهن شهود كل الصلوات^(٧).

-
- (١) في ز (وعلى هذا الخلاف الحج) بدل (والحج على هذا الخلاف)، ومعناها واحد.
- (٢) (الشواب) سقطت من ش، والصحيح إثباتها للتخصيص؛ لأن كلمة النسوان تشمل الشواب والعجائز.
- (٣) في ر، ك (للمعدين) بدل (إلى العيدين)، ويؤيدان معنى واحداً.
- (٤) في ش، ز، ح، ك (العشاء) بدل (العشاءين) والشواب (العشاءين)؛ لأنه يقصد بالعشاءين المغرب والعشاء، ألا ترى أنه قال الفجر، دون الظهر والمصر، ولم يذكر المغرب، وهذا يتطلب أن يقول: (العشاءين)، وكذلك لأن العشاء والمغرب يتفقان في الظلمة والستر.
- (٥) في ز (وصلاة الفجر) وفي ش، ك (والفجر) بدل (وفي الفجر) وجميع الألفاظ تؤدي إلى معنى واحد.
- (٦) في ك زيادة (والمغرب) وهي زيادة غير صحيحة؛ لأن الصحيح أن المغرب أخذ حكم العشاء، لا الظهر والمصر.
- (٧) في ز (لهن الخروج في كل الصلوات) بدل (لهن شهود كل الصلوات)، والأولى العبارة الثانية؛ لأن فيها (شهود) بدل (الخروج) والشهود يعني حضور الصلاة، أما الخروج فقد يعني الخروج إلى أي مكان آخر.
- انظر: (الأصل جـ ١ ص ٢٨٢)، إلا أنه لم يورد رأي محمد وأبي يوسف، وقد ورد في المبسوط رأيهما أنه لهن شهود كل الصلوات. (المبسوط جـ ٢ ص ٤١). وهذا الخلاف بالطبع في حق العجائز أما في حق النسوان الشواب فقد أجمعوا على أنه لا يرخص لهن الخروج في الجمعة والعيدين، وشي من الصلاة. (بدائع الصنائع جـ ٢ ص ٦٩٦، والبيان جـ ١ ص ٣٤٣).
- وعند المالكية يكره حضور الشابة إذا كانت غير مخشاة الفتنة، أما إذا كانت مخشاة الفتنة يحرم خروجها، وأما المتجالة التي إلا إرب للرجال فيها فحائز، هذا في الجمعة
- أما في الفروض فيجوز حضور النسوان الشواب وغيرهن، وذلك؛ لأن الجمعة مظنة للمزاحمة. (شرح الحرشي وحاشيته جـ ٢ ص ٨٨). (بلغه السالك، والشرح الصغير للردري جـ ١ ص ١٧٧).
- وعند الشافعية يستحب للمجوز حضور الجمعة، ويكره للشابة حضور جميع الصلوات مع الرجال إلا العيدين. (المجموع جـ ٤ ص ٣١٢). وعند الحنابلة خروج المرأة لحضور

لهمّا: أن الجماعة مشروعة في حقهم، كما في حق الرجال، فلا يحصى بعض الصلوات، دون البعض (ويباح^(١) لهم الخروج - في حق الكل^(٢) - إحراراً لفضيلة الجماعة^(٣)).

له: أن في خروجهم وهمّ الفتنة^(٤)، فلا يجوز^(٥) إلا عند الأمن^(٦)، وفي الجمعة والعيدين وجد^(٧)، لغلبة أهل الصلاح، وسياسة السلطان^(٨) ووقت العشاءين^(٩)، والفجر^(١٠) وقت غفلة الفساق^(١١)، فيقع الأمن

الجمعة مع الرجال مباح؛ لأن النساء كن يصلين مع رسول الله - ﷺ - إلا أن صلاتها في بيتها خير لها وأفضل. ويستحب لهم الخروج لصلاة العيد غير متبرحات ولا متطيبات. (انظر المغني ج ٢ ص ٢٠٢، ص ٣٧٥، ٣٧٦) (وشرح منتهى الإروادات ج ١ ص ٢٦١).

(١) في ق (يباح) بدل (يباح)، والأولى أولى، لأن الفاء تربط الكلام الأول بالكلام الثاني، أما الواو فإنها تدل على الاستئناف وهو غير مقصود هنا.

(٢) في ز (أن الجماعة مشروعة في حق الرجال والنساء جميعاً، فوجب لهم الخروج في حق سائر الصلوات) بدل (أن الجمعة مشروعة... إلى... في حق الكل) وعجالة الأصل أولى من العبارة الأولى؛ لأن عبارة الأصل فيها تفصيل.

(٣) في ر (إحراراً للفضيلة) بدل (إحراراً لفضيلة الجماعة)، والعبارة الثانية أفضل؛ لأنها أكثر وضوحاً. وما بين القوسين مقطع من الأصل، كـ. والإثبات أولى؛ لأن فيه زيادة توضيح.

(٤) في ز (أن خروج النسوان فتنة) بدل (أن في خروجهم وهم الفتنة) والأولى العبارة الثانية؛ لأنها أدق من العبارة الأولى في تحديد الحكم، لأن الفتنة قد تحصل، وقد لا تحصل، وإنما هناك احتمال لحصولها.

(٥) في ز (فلا يباح لهم الخروج) بدل (فلا يجوز) والعبارة الأولى أكثر تفصيلاً.

(٦) (إلا عند الأمن) سقطت من ز، والأولى الإثبات للتفريق بين حالة الأمن، وعدمه.

(٧) في ك (حصل الأمن) بدل (وجد)، والعبارة الأولى تشرح اللفظ الثاني.

(٨) في ز (إلا أنا أماناً في صلاة الجمعة والعيدين، لكثرة القوم وسياسة السلطان) بدل (وفي الجمعة والعيدين وجد، لغلبة أهل الصلاح وسياسة السلطان) والعبارةان كل منهما توضح معنى الأخرى.

(٩) في ز (العشاء) بدل (العشاءين) والثانية هي الصحيحة؛ لأن المذكور في أول المسألة (العشاءين) وليس (العشاء).

(١٠) في ز (وكذلك في صلاة الفجر والعشاء؛ لأنه) بدل (وقت العشاءين والمغرب)، والعبارة الثانية أولى؛ لأنها فيها العشاءين، والأولى فيها العشاء، والعشاءين هو الصحيح لما في الفقرة السابقة.

(١١) في ز (زيادة) (ونومهم)، وهي زيادة فيها بيان أكثر.

أيضاً^(١) ولا كذلك سائر^(٢) الصلوات، فكان وهم الفتنة قائماً، وفي هذا جواب عما قالاه.

٣٩. قال (أبو حنيفة): تكبيرات أيام التشريق من فجر يوم عرفة إلى عصر يوم النحر. وهي ثمانِي صلوات.

وقال أبو يوسف ومحمد: من^(٣) فجر يوم عرفة إلى آخر^(٤) أيام التشريق وهي ثلاث^(٥) وعشرون صلاة^(٦).

لهما: أن الآثار^(٧) نقلت من الجانبين، إلا أن الأخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب. وذلك في الأخذ بالأكثر^(٨).

(١) قوله (ينفع الأمن أيضاً) سقطت من زه، والإثبات أولى؛ لأنها تؤكد المراد من الجملة التي تسبقها، والمعنى يكتمل بها.

(٢) في ز زيادة (في سائر)، والزيادة لا تأثير لها في المعنى.

(٣) في ز (فتكون) بدل (وهي) وتؤديان معنى واحداً.

(٤) في ز زيادة (هي من) وهي زيادة للتأكيد، ولا أثر لها في تفسير المعنى.

(٥) في أ، ز، ح، ق زيادة (إلى عصر آخر) وهي زيادة فيها تحري الدقة؛ لأن تكبيرات أيام التشريق مقيدة بآخر الصلوات، فالتكبيرات بعد صلاة العصر آخر أيام التشريق ينتهي التكبير.

(٦) في ز (فتكون ثلاثاً وعشرين) بدل (وهي ثلاث وعشرين)، والمعنى واحد.

(٧) انظر الأصل (ج ١ ص ٣٨٤، ٣٨٥) وقول أبي حنيفة هو قول عبد الله بن مسعود، وقول أبي يوسف ومحمد هو قول علي بن أبي طالب. وقول عبد الله بن مسعود رواه أبو يوسف في آثاره ص ٦٠، وقول علي بن أبي طالب رواه الإمام محمد في الآثار ص ٤٣. (المصدر السابق) الهامش. (والبنية ج ٢ ص ٨٨٤). وعند المالكية يندب التكبير من صلاة الظهر من يوم النحر، وأخبرها صلاة الصبح من اليوم الرابع وهي عقب تلك الصلوات الخمس عشرة. (المدونة ج ١ ص ١٧٢)، (شرح الخرشني ج ٢ ص ١٠٤).

وعند الشافعية والحنابلة التكبير من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق. (انظر فتح الوهاب بشرح مسيح الطلاب ج ١ ص ٨٤)، (الإتصاف ج ٢ ص ٤٣٦)، أما المخبرم فإنه يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى العصر من آخر أيام التشريق. (المصادر السابقة).

(٨) (الآثار) سقطت من ش. قال في نيل الأوطار: «لم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث، وأصح ماورد فيه عن الصحابة». (نيل الأوطار، ج ٣ ص ٣٨٨).

(٩) في ز (أن الروايات قد تمارست في هذا الباب، فكان الأخذ بالأكثر أولى احتياطاً) بدل (أن الآثار نقلت من الجانبين، إلا أن الأخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب. وذلك

له. أن الجهر بالتكبير بدعة؛ لأن السنة في الدعاء^(١): الإخفاء^(٢)؛ على ماوردت به النصوص^(٣). فلا يجوز الجهر فيه إلا بقدر ما ورد به الشرع بيّنين، وذلك ما قلناه. وفي الزيادة شك، فبقي على الأصل^(٤). وأما الاحتياط، قلنا: الاحتياط^(٥) في ترك البدعة؛ وذلك فيما قلناه^(٦).

- في الأخذ بالأكثر ، والمعنى واحد، إلا أن العبارة الثانية أكثر تفصيلاً
- (١) في ك (فيه) بدل (في الدعاء) ، ويؤيدان معنى واحداً إلا أن اللفظ الثاني أكثر توصيفاً للتصريح بالمقصود.
- (٢) في ش، ك زيادة (هو المخافة والإخفاء) ، ولا تأثير لهذه الزيادة في المعنى.
- (٣) في ك، ز (ماورد به النص) بدل (ماوردت به النصوص) والثانية أولى؛ لأن النصوص الواردة في المخافته بالدعاء كثيرة، وليست نصاً واحداً. أورد ابن أبي شيبة في معناه ج ٢ ص ١٦٥، كتاب الصلاة، باب التكبير من أي يوم، وإلى أي ساعة؟ عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة، إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، ويكبر بعد العصر وأورد أيضاً عن عبد الله بن مسعود أنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من النحر. وأورد أيضاً عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يكبر من صلاة العداة (الفجر) يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق.
- وأما النصوص الواردة في إخفاء الدعاء: ما رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة، والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر حديث رقم ٤٤، ج ٤ ص ٢٠٧٦. عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: «أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنكم تدعون سميماً بصيراً». وروى أبو داود مثله في كتاب الصلاة، باب في الاستغفار رقم ١٥٢٦، ج ٢ ص ٨٧. والترمذي في كتاب الدعاء، باب عاجاء في فصل الدعاء، باللفظ: «كبر الناس تكبيراً ورفعوا بها أصواتهم، فقال ﷺ: إن ريكتم ليس بأصم ولا غائب» برقم ٢٣٧٤، ج ٥ ص ٤٥٧.
- (٤) في ز (فكان الأخذ بما اتفق عليه الإجماع أولى) بدل (فلا يجوز الجهر فيه ... إلى ...) بقي على الأصل). والأفضل العبارة الثانية؛ لأنها تفصل الحكم تفصيلاً دقيقاً. وأما الأولى فهي مجملة، وغير واضحة.
- (٥) (قلنا: الاحتياط) سقطت من ق، ز، ووجودها وعدمها لا يؤثر في تغيير المعنى، إلا أن فيها بيان أن هذا قول أبي حنيفة يرد فيه على احتجاجهما بالاحتياط.
- (٦) في ز (قلناه) بدل (قلناه) ، والمعنى واحد. ومن قوله (وفي الزيادة شك ...) إلى ... وذلك فيما قلناه) سقط من ق، وهو وهم من الناسخ، حيث اشته عليه لفظ (ماقلناه) الأولى مع (ما قلناه) الثانية.

٤٠. قال (أبو حنيفة): وشرائطها^(١): المصير، وأداء المقيمين المكتوبة بجماعة مستحبة^(٢) - وهي جماعة الرجال.
- وقال أبو يوسف ومحمد: تجب على كل من صلى المكتوبة^(٣).
- لهما: أنها شرعت تبتاً^(٤) للمكتوبة، فيؤديها من يؤدي المكتوبة^(٥).
- له: قوله - ﷺ - [١]: «ولا جمعة ولا تشريق إلا في مضر جاعم»^(٦) ومن

- (١) في ك (ومن شرائطها) بدل (وشرائط) ، والصواب (وشرائطها) لأننا لو قلنا: (ومن) يدل على أن هناك شرائط أخرى لم تذكر.
- (٢) في ز (ثم التكبير إنما يجب على الرجال المقيمين في الأمصار غيب الجماعات المكتوبات المؤداة بجماعة مستحبة) بدل (قال: وشرائطها المصير ... إلى ... المكتوبة بجماعة مستحبة) . والعبارة توديان معنى واحداً. إلا أننا نلاحظ أن هذه المسألة في ز داخله مع المسألة التي قبلها. والأولى أن تكون هذه المسألة مستقلة: ريادة في الفائدة .
- (٣) انظر الأصل ج ١ ص ٣٨٦ وفيه: التكبير على من صلى المكتوبة في جماعة في مصر من الأمصار عند أبي حنيفة، وأبو يوسف ومحمد: يريان التكبير على من صلى المكتوبة وحل أو امرأة أو مسافر أو مقيم؛ صلى وحده أو في جماعة. (وانظر الجامع الصغير ص ٩٠) . والمالكية يرون رأي أبي يوسف ومحمد. (المدونة ج ١ ص ١٧٢، الخرشني ج ٢ ص ١٠٤) . والحنابلة يرون التكبير عقب الفريضة، إذا كان في جماعة. وروي أنه يكبر وإن كان وحده عقب الفريضة، وبعض كتب المذهب أطلقت هذا الأمر. (الانصاف ج ٢ ص ٤٣٦) . وعند الشافعية يكبر عقب كل صلاة، ولو فائتة، وناقلة، وصلاة جنازة. (فتح الوهاب ج ١ ص ٨٤) .
- (٤) في ز (أنه تبع) بدل (أنها شرعت تبتاً) . والعبارة توديان معنى واحداً؛ لأن التكبير في الأولى يقصد به (التكبير) ، والتأنيث في الثانية يقصد به (التكبيرات) ، إلا أن الأولى العبارة الثانية؛ لأنها تناسب مقدمة المسألة حيث قال: وشرائطها، وكذلك فيها ترخيص أكثر.
- (٥) في ز (فتجب على كل من صلى المكتوبة) بدل (فيؤديها من يؤدي المكتوبة) والصارة الثانية أولى؛ لأنه قال في الأولى (فتجب) والتكبيرات ستة، وليست واجبة .
- (٦) الآثار لأبي يوسف. باب صلاة العيدين حديث رقم ١٩٧، ص ٦٠، وقال في التعليل: «نقل المولى عن القاري في شرحه لمختصر الوقاية، عن مسوط شيخ الإسلام حواهر زادة، أن أبا يوسف أخرج هذا الحديث في أصالية مسنداً مرفوعاً إلى النبي ﷺ وأخرجه بن أبي شبة وعبد الرزاق في مصنفيهما، والبيهقي في المعرفة موقوفاً على علي رضي الله عنه» ص ٦٠.

علي أنه قال: ^(١) «لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع» ^(٢)، وإذا شُرِطَ الجُصْرُ، شُرِطَ غيره من الشروط ^(٣)، استندلاً بالجمعة ^(٤).

٤١. قال (أبو حنيفة): إذا استشهد الصبي والمجنون ^(٥)، غُسل ^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يُغسلان ^(٧).

(١) سقط من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلوات، باب من قال لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع، بلفظ: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع» ج ٢ ص ١٠١، وعبدالرزاق في مصنفه، كتاب الجمعة، باب القرى الصغار، حديث رقم ٥١٧٥، ج ٣ ص ١٦٧ بفس اللفظ.

(٣) في ز (وإذا صار شرطاً، صار الباقي من الشرائط شرطاً) بدل (وإذا شرط المصّر، شرط غيره من الشروط) والعبارة من معانها واحد، إلا أن عبارة الأصل أكثر وضوحاً.

(٤) في ز زيادة (بنتيجة الإجماع) ، وهي زيادة لا تأثير لها في تغيير المعنى.

(٥) في ر (الصبي والمجنون إذا استشهدا) بدل (إذا استشهد الصبي والمجنون) ومعناها واحد.

(٦) في ز (بغسل) وفي ك (غسل) بدل (غسلا) ، والصواب هو اللفظ الأخير؛ لأن المقصود من العبارة مثنى.

(٧) في ش ر ، ك (لا يغسل) بدل (لا يغسلان) ، والصواب اللفظ الثاني لأن المقصود به مثنى .

انظر الأصل ج ١ ص ٤٠٩ ، إلا أنه في الأصل لم يذكر إلا الولدان، أما المجنون فلم يذكره، وأيضاً هذا في الناية ج ٢ ص ١٠٥٨ ، وفي الباب في شرح الكتاب: المجنون والصبي: لا يغسلان عند أبي يوسف ومحمد ، ويغسلان عند أبي حنيفة. (ج ١ ص ١٣٤). وكذلك في حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٤٧. ومعنى الخلاف في تعريف الشهيد أي لا يغسل، فالشاهد في المذهب: هو المكلف المسلم الطاهر، وبذلك خرج عندهم الصبي والمجنون لعدم التكليف، والكافر، والجنب، والحائض والنفساء فإنهم يغسلون عندهم، خلافاً لهما.

وقال في المغني: والبالغ وغيره سواء، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور، وابن المنذر. وقال أبو حنيفة رحمه الله: يثبت حكم الشهادة لغير البالغ، لأنه من أهل القتال. ولنا: أنه مسلم قتل في معترك المشركين بقتالهم، أشبه البالغ، ولأنه أشبه البالغ في الصلاة عليه، والغسل إذا لم يقتله المشركون، فيشبهه في سقوط ذلك عنه بالشهادة، وقد كان في شهداء أحد حارثة بن النعمان، وعمير بن أبي وقاص، أخو سعد،

لهما: أن^(١) الأخبار الواردة بترك غسل الشهدة^(٢) مطلقاً^(٣)؛ فيتناول الصبي، والمجنون^(٤). والمعنى: أن سقوط الغسل حكم الشهادة، إظهاراً

وهما صميران، والحديث عدم في الكل، وما ذكره بطل بالنساء، (المعني ج ٢ ص ٥٣١) وقال في البناء: فإن قلت: ذكر ابن قدامة في المعني أن حارثة بن النعمان، وعمر بن أبي وقاص أخا سعد كانا من شهداء أحد، وهما صغيران، قلت هذا غلط؛ لأن عمر بن أبي وقاص قتل يوم بدر، قبل أحد، وهو ابن ست عشرة ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ١٨)، وأما حارثة بن النعمان فتوفي في خلافة معاوية، وشهد المشاهد كلها (طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٣٨٧) وإنما حارثة المستشهد هو جارية ابن الربيع الأصاري، قتل يوم بدر، وليس في قتلى أحد من اسمه حارثة. (البنية ج ٢ ص ١٠٥٨) وحارثة بن الربيع اسمه ابن سراق، والربيع اسم أمه. كان أول قتل من الأنصار. (انظر طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٧، ١٨)، (وتجريد أسماء الصحابة للذهبي ج ١ ص ١١٢).

وعند الشافعية يحرم غسله والصلاة عليه ولو كان جنباً أو امرأة أو صبياً، أو مجنوناً، أو رقيقاً. (فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ٩٨).

- (١) (أن) سقطت من ك، والإثبات أولى لزيادة تأكيد المعنى.
- (٢) في ك (الغسل للشهداء) بدل (غسل الشهداء)، والمعنى واحد.
- (٣) في ز (أن الدلائل الموجبة لسقوط الغسل في حق الشهداء مطلق) بدل (أن الأخبار الواردة بترك غسل الشهداء مطلقاً) والمبارتان تؤيدان معنى واحداً، إلا أن التمس الأول أوضح. وفي أ (مطلقاً) بدل (مطلقاً) والصواب ما في أ؛ لأن الأخبار، والدلائل لفظ مؤنث، وتأتي هو الصحيح. روى البخاري في كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد رقم ١٣٤٣. وكان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد... إلى قوله... وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم؛ ج ٣ ص ٢٠٩. وفي باب من لم ير غسل الشهداء حديث رقم ١٣٤٦، ١٣٤٧ ج ٣ ص ٢١٢. والترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد، رقم ١٠٣٦، ج ٣ ص ٣٤٥ بلفظ: «وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يصل عليهم، ولم يغسلوا». وأبو داود، في كتاب الجنائز، باب في الشهيد يغسل ج ٣ ص ١٩٥ بلفظ: «لم يغسلوا، ودفنوا بدمائهم، ولم يصل عليهم». والنسائي: كتاب الجنائز ج ٤ ص ٦٢، بلفظ: «ترك الصلاة عليهم وأمر بدفنهم في دمائهم...». والإمام أحمد في مسنده، الفتح الرباني: في كتاب الجنائز، باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه برقم ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ج ٧ ص ١٥٨، ١٥٩ بلفظ: «قال في قتلى أحد: لا يغسلوهم، فإن كل جرح أو كل دم، يفتح سكناً يوم القيامة، ولم يصل عليهم».

- (٤) (ميتناول الصبي والمجنون) سقطت من ش، والإثبات أولى؛ لأن هذه العبارة ثمرة لبها من الكلام.

لكرامته، والشهادة قائمة ههنا^(١).

له: أن الأصل وجوب الغسل بالموت، إلا أنا عرفنا سقوط الغسل في حق العقلاء^(٢)، والبالغين - بالنص - ولا يمكن إلحاق الصبيان والمجانين بهم، لأن سقوط الغسل في حقهم ثبت كرامة لهم، إظهاراً أن دنوبهم صارت مكفرة بالسيف. والصبيان والمجانين ليسوا مثل العقلاء والبالغين^(٣) في استحقاق الكرامات^(٤)، ولا ذنب في حقهم^(٥). وفي هذا جواب عما قاله.

٤٢. قال (أبو حنيفة): المقتول بالمُثْقَلِ عمداً، يُغْسَل.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يُغْسَل.

بناء على أن هذا القتل موجب للقصاص عندهما، فلم يخف أثر الظلم بإيجاب البدل، كالقتل بالسيف. وعنده: موجب للدية، فخف الظلم، كقتل^(٦) الخطأ.

قال: والخنق، والتغريق، والإلقاء من شائع الجبل على هذا الخلاف^(٧).

(١) في ز (ولأن الغسل سقط في حق العقلاء بحكم الشهادة كرامة لهم، وقد وجدت الشهادة ههنا) بدل (والمعنى أن السقوط ... إلى ... والشهادة قائمة ههنا)، والمعنى واحد. وقوله (ههنا) سقط من ك، والإثبات أولى؛ لتحديد موضع قيام الشهادة.

(٢) في ك (العاقلين) بدل (العقلاء)، والمعنى واحد؛ لأنه يجوز جمع (عاقِل) على (عقلاء وعاقِلون).

(٣) في ك (البالغين، والعاقِلين) بدل (العقلاء والبالغين) والمعنى واحد.

(٤) في ك، ز (الكرامة) بدل (الكرامات)، واللفظ الثاني أولى؛ لأن ما يقدم للمؤمنين كرامات عديدة، وليست كرامة واحدة.

(٥) في ز (أن الموت منجس، إلا أن الشرع أسقط اعتبار نجاسته في العقلاء، والبالغين، كرامة لهم، وبيان ذلك أن الشهادة مانعة غلوك النجاسة بهم، والصبي والمجنون في حق استحقاق الكرامة دون العاقل البالغ، فلا يمكن إلحاقه) بدل (أن الأصل وجوب الغسل ... إلى ... وفي هذا جواب عما قاله)، وعبارة الأصل أولى من ز؛ لأن فيها تعصيل يؤدي إلى وضوح المعنى أكثر.

(٦) في أ، ز، ك (كافقتل) بدل (كقتل)، والأولى أولى؛ لانتها معرفة، والمعرفة عادة أقوى من النكرة.

(٧) قوله (قال: والخنق والتغريق ... على هذا الخلاف) سقط من أ، ش، ر، ح، ك. والأولى إثباتها لجميع الأمور التي تشابه هذا، وتشارك معه في الحكم. والمسألة كلها

٤٣. قال (أبو حنيفة): الجُنُب إذا قُتِلَ شهيداً^(١) يُغْسَل .

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يغسل^(٢).

لهما: أن السيف مَحَاةٌ للذنوب - بالحديث^(٣) - فيوجب سقوط ما كان واحباً بسبب الجنابة؛ لعدم الحاجة إليه، ولم يجب غسل آخر بسبب الشهادة^(٤).

سقطت من ق. انظر (الأصل ج ١ ص ٤٥٥، ٤٥٦، والبنية ج ٢ ص ١٠٤٦، وفتح القدير والكفاية ج ٢ ص ١٠٤) . ولم ينص فيها على خلاف أبي يوسف ومحمد معه، إلا أن هناك خلافاً آخر بين أبي حنيفة وصاحبيه، وهو أن المقتول عمداً بالمقتل من عَصَا كبيرة، أو بمدقة القصارين، أو بحجر كبير، أو بخشبة عظيمة أو خَنْفَةٍ، أو غُرْقَةٍ في الماء، أو لِقَاءٍ من شاقق الجبل، الواجب فيه الدية عده؛ لأنه يعتبره شبه عمد، وإذا كان يستحق الدية لا يكون شهيداً، وعندهما، في كل هذا الواجب هو القصاص، ولذلك صار المقتول شهيداً. (انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٩٩) وذكر في الإنصاف أنه إذا سقط من دابته، أو وجد ميتاً ولا أثر به . . . وكذا لو سقط من شاقق الجبل، فمات؛ أو رفته دابته فمات؛ يغسل ويصلى عليه، وهذا هو الصحيح من مذهب الحنابلة، وقال بعضهم: لا يغسل ولا يصلى عليه. (الإنصاف ج ٢ ص ٥٠٢، المغني ج ٢ ص ٥٣٦). وعند المالكية إن قتل بحجر أو بعضي، أو خنقوه خنقاً حتى مات، أو أي قُتِلَ كانت من العدو بصبر وغيره، في معركة؛ و غير معركة فهو مثل الشهيد في المعركة لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه. (انظر المدونة ج ١ ص ١٨٣، وشرح الخرشي ج ٢ ص ١٤٠) .

(١) في ش، ك، ز (إذا استشهد) بدل (إذا قتل شهيداً) ، والمعنى واحد.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ٤٦٦، والجامع الصغير ص ٩٤، والبنية ج ٢ ص ١٠٥٥ وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٢٤٨ .

وعند المالكية إذا قتل في المعركة وهو جنب لا يغسل، ولا يصلى عليه وقال سحون من المالكية: يغسل ويصلى عليه، وقد رجح الخرشي الرأي الأول؛ لأن غسل الجنابة عبادة متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة، وقد ارتفعت بالموت، (انظر الخرشي ج ٢ ص ١٤٠، ١٤١) . وعند الشامية لا يغسل الشهيد ولو جنباً. (فتح الوهاب ج ٢ ص ٩٨) وعند الحنابلة يغسل الشهيد إذا كان جنباً. (الإنصاف ج ٢ ص ٤٩٩. والمغني ج ٢ ص ٥٣٠) .

(٣) رواه الدارمي، في كتاب الجهاد. وأحمد ج ٤ ص ١٨٥ بلفظ: «السيف مَحَاةٌ للخطايا» .

(٤) في ز (لهما: أن ما وجب قد سقط بالموت، لعدم الحاجة ولم يجب شيء آخر بحكم الشهادة) بدل (لهما: أن السيف محاة للذنوب . . . إلى . . . بسبب الشهادة) وف في الأصل هو الأفضل؛ لأنه أكثر تفصيلاً، وأكثر صراحةً وبياناً.

له: أن حنظلة بن عامر استشهد يوم أحد، وكان جنباً^(١) فغسلته^(٢) الملائكة^(٣). وكان ذلك^(٤) للتعليم؛ ولأن أثر الشهادة في منع وجوب الغسل، لا في إسقاط ما وجب^(٥) قبله، وصار^(٦) كالنجاسة الحقيقية، وأم الحديث فليس فيه بيان أنه رافع للحدث^(٧).

وقولهما: لا حاجة^(٨) إليه، قلنا: ليس كذلك فإن هذه الحالة حالة تقديمه^(٩) إلى الله تعالى فيحتاج إلى التطهر، كما في حالة الحياة^(١٠). والمرأة إذا ظهرت من حيضتها، أو نفاسها، فاستشهدت قبل الاغتسال، فهو على هذا

(١) في ز، ك (استشهد جنباً) بدل (استشهد يوم أحد، وكان جنباً) والأولى ما في الأصل؛ لأن فيه تعصيلاً أكثر للمعنى.

(٢) في ح (فغسله) بدل (فغسلته)، والصواب اللفظة الثانية؛ لأنها تشمل على تاء التانيث دلالة على الملائكة.

(٣) رواه البيهقي عن عبدالله بن الزبير: قال رسول الله ﷺ: «إن صاحبكم تغسله الملائكة، فاسألوا صاحبته» فقالت: «خرج وهو جنب...» الحديث.

رواه البيهقي أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «إن صاحبكم تغسله الملائكة» يعني حنظلة فاسألوا أهله ما شأنه... الحديث. سنن البيهقي ج ٤ ص ١٥. كتاب الجنائز. باب الجنب يستشهد في المعركة.

ورواه الحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة ج ٣ ص ٢٠٤، باب ذكر مناقب حنظلة بن عبدالله بلفظ: «إن صاحبكم تغسله الملائكة، فاسألوا صاحبته...» الحديث. وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. ورواه أيضاً ابن اسحاق في المغازي، وابن حبان في صحيحه. (نيل الأوطار ج ٤ ص ٦١).

(٤) في ز (وعسل الملائكة كان للتعليم) بدل (وكان ذلك للتعليم) وعبرة ز أوضح من عبارة الأصل.

(٥) في ز (ما كان واجباً) بدل (ما وجب)، واللفظان يؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) في و (فصار هذا) بدل (وصار)، والصواب ما في ز؛ لأن اللقاء تدل على ربط هذا الكلام بالذي قبله، أما الواو فإنها تدل على أن هذا الكلام مستقل عنه.

(٧) قوله (وأمّا الحديث... إلى... أنه رافع للحدث) سقط من ز، والإثبات أولى، لاكتمال رد أبي حنيفة على ما احتج به الصحابيان.

(٨) في ز (غير محتاج) بدل (لا حاجة)، ويؤيدان معنى واحداً.

(٩) في ز (التعظيم) بدل (تقديمه) والصواب (تقديمه)؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا معها.

(١٠) من قوله (وقولها: لا حاجة... إلى... كما في حالة الحياة) سقطت من ز، ك، والصواب إثباتها لمعرفة رد أبي حنيفة على قولهما بعدم الحاجة إليه.

الاختلاف. ولو استشهدت قبل انقطاع الدم من الحيض والنفاس؛ عن أبي حنيفة روايتان: في رواية تغسل، وفي رواية لا تغسل، وعندهما: لا تغسل^(١). والله أعلم^(٢).

(١) انظر (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٠٣، والحنفي ج ٢ ص ٥٢١).

(٢) من قوله (والمرأة إذا ظهرت... إلى... وعندهما: لا تغسل) سقط من ش، د، ح^١ أ. والأولى إثبات هذا للمرأة ما يدخل تحت هذا الحكم من صور أخرى.

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

٤٤. قال (أبيوسف) النفع المَسْنُوعُ المُنْهَجَا - وهو قوله - أَنَّهُ - لا يقطع الصلاة، سواء أَرَادَ بِهِ التَّائِيْفُ^(١) أو لم يرد. وكذا^(٢): آه، وَأَغْ، وَنُفْ، والأثْنين من وجع، أو مصيبة^(٣)، والبكاء^(٤) المرتفع - وكان يقول أولاً^(٥): يقطع الصلاة بكل حال، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، ثم رجع وقال^(٦): لا يقطع بكل حال^(٧).

-
- (١) لتأنيف: التصجر (انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ٢١)، (لسان العرب، ج ٩ ص ٦).
 (٢) في ز (وكذلك) بدل (وكذا) ومعناها واحد.
 (٣) في ز (الوجع أو المصيبة) بدل (وجع أو مصيبة) ويؤيدان معنى واحداً.
 (٤) في ز (أو البكاء) بدل (والبكاء)، والثانية هي الصواب؛ لأن العطف بأو يعنى أنه معطوف على الأثْنين وبذلك يكون سببه، أما في حالة العطف بالواو هنا يعنى استقلالية الأثْنين، وتقدير الكلام؛ والأثْنين، والبكاء لا تقطع الصلاة.
 (٥) في ز زيادة (كان يقول أولاً: سواء أَرَادَ بِهِ التَّائِيْفُ أو لم يرد؛ يقطع الصلاة ...) وهي زيادة موضحة ومفصلة. ولكن عدم وجودها لا يؤثر في المعنى.
 (٦) في ز، ح، ك، أ زيادة (ثم رجع وقال لو أَرَادَ بِهِ التَّائِيْفُ قطع ولا فلا، ثم رجع ...) وهي زيادة صحيحة؛ لأن أبا يوسف له ثلاثة أقوال في هذا، أورد في الأصل قولين وهي: أنه يقطع إذا أَرَادَ بِهِ التَّائِيْفُ، والثاني: لا يقطع وصلاته تامة ...
 (٧) في ر (لا يقطع الصلاة كيفما كان) بدل (لا يقطع بكل حال)، والعبارة تؤيدان معنى واحداً، إلا أن العبارة الأولى أكثر تفصيلاً.
 انظر (الأصل ج ١ ص ١٢، والبنية ج ٢ ص ٤١١، ٤١٥؛ فتح القدير ج ١ ص ٣٤٥). وعند المالكية والشافعية، والحنابلة النفع إذا بان منه حرفان طلعت الصلاة أما البكاء والأثْنين فعند الشافعية إذا كان حرفين يطل الصلاة سواء كان للدنيا أو الآخرة، وعند الحنابلة: إذا كان لخشية الله أو مغلوباً عليه؛ لم يفسد الصلاة، أما إذا كان من غير غلبة، أو غير خشية الله أفسد الصلاة. (انظر المجموع ج ٤ ص ٢٠، والمغني ج ٢ ص ٥٢ وما بعدها، شرح الخرشي ج ١ ص ٣٢٠).

له: [ما روي أنه^(١)] - ^(٢) قال في سجود صلاة الكسوف: «أف، أن
 ألم تمنيني أن لا تعذبهم وأنا فيهم؟»^(٣) ولو كان قاطعاً للصلاة لما فعل^(٤)
 لهما: أن هذا كلام الناس^(٥)؛ لأنه حروف وصوت^(٦)، دل عليه قوله
 - لرباح^(٧) حين مر به^(٨). وهو كان ينفخ في الصلاة^(٩):
 «إما»^(١٠) علمت أن من نفخ في صلاته فقد تكلم^(١١)، والكلام قاطع
 للصلاة، وأما الحديث يحتمل أنه كان^(١٢)

-
- (١) هذا في أ، ح، وفي ك (ما روي أن النبي أنه) وفي الأصل (قوله)، والصواب ما في أ،
 ح، ك؛ لأن المعنى يستقيم مع عبارتهما.
- (٢) (قال) سقطت من ح، والصواب إثباتاً مع الكلام في (ح) وإسقاطها من الأصل، لأن
 الكلام يستقيم في ح مع إثباتها، ويستقيم في الأصل مع إسقاطها.
- (٣) رواه أبو داود، في كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف رقم ١١٩٤، ج ١ ص ٣١٠
 بلفظ: «ثم نفخ في آخر سجود، فقال: أف أف ثم قال: رب ألم تمنيني أن لا تعذبهم وأنا
 فيهم؟»
- وأبيوسف في الآثار بلفظ: «قال: فسمعتاه وهو يقول: اللهم ألم تمنيني أن لا تعذبهم
 وأنا فيهم؟» باب السهر، حديث رقم ٢٧٣، ص ٥٤.
- (٤) في ز زيادة (ذلك) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٥) في ز (أن النفخ كلام) بدل (أن هذا كلام الناس) والأولى أكثر وضوحاً.
- (٦) في ز (لأن الكلام اسم للحروف والصوت، وقد وحد) بدل (لأنه حروف وصوت)
 والعبرة الأولى أكثر وضوحاً وتفصيلاً للمعنى.
- (٧) رباح: مولى أم سلمة (انظر الإصابة ج ١ ص ٥٠٢).
- (٨) (حين مر به) سقطت من ش، ز، ك، والإثبات أولى لزيادة إيضاح المعنى.
- (٩) (وهو كان ينفخ في الصلاة) سقطت من ش، ك، والإثبات يزيد من إيضاح المعنى.
- (١٠) في الأصل (لما) بدل (أما) وهو وهم من النسخ وفي ز زيادة (قال: أما علمت) وهذه
 الزيادة لا تأثير لها.
- (١١) قال البني: ذكره الإمام من طرق فيها كلام. (البنية ج ٢ ص ٤١٥). وروي عبد بن
 منصور عن ابن عباس: «من نفخ في الصلاة فقد تكلم» وقال ابن المنذر هذا
 الحديث لا يثبت عن ابن عباس وأبي هريرة. (انظر المعنى ج ٢ ص ٥٢، المجموع
 ج ٤ ص ٢٠).
- (١٢) في ز (وما روي من الحديث كان ذلك) بدل (وأما الحديث يحتمل أنه كان) والعارضات
 تزيدان معنى واحداً.

في ابتداء الإسلام^(١)، حين كان الكلام مباحاً^(٢)، ومشروعاً^(٣)، فلا يصح التعلق به.

٤٥- قال (أبو يوسف): إذا افتتح الصلاة بقوله: لا إله إلا الله، أو بالحمد لله، أو بسبحان الله^(٤)، أو بقوله: الله أجل الله أعظم، لا تصح، وإنما تصح بثلاثة ألفاظ^(٥)، وهو قوله: الله أكبر، الله الأكبر، الله الكبير. وقال أبو حنيفة ومحمد: يصح^(٦).

-
- (١) (في ابتداء الإسلام) سقطت من ك، ش، والإثبات أولى؛ لأن الكلام لا يستقيم بدونها.
 - (٢) في ز، ش زيادة (الكلام في الصلاة) وهي تعطي مزيداً من الوضوح للمعنى.
 - (٣) (مباحاً) سقطت من ز، و (مشروعاً) سقطت من ش، ك وفي ش ز زيادة (ثم نسخ) ولا تأثير للمعنى بالزيادة، أو نقصان ههنا.
 - (٤) (بقوله لا إله إلا الله، أو بالحمد لله، أو بسبحان الله) سقطت من ح، وهو وهم من الناسخ، لاستيه (بقوله) الأولى، مع (بقوله) الثانية.
 - (٥) في ك، ش (وإنما تصح بالكبير) بدل (وإنما تصح بثلاثة ألفاظ). والعبارة الأولى أفضل. لأنها تخصص الكبير الذي هو المطلوب لافتتاح الصلاة.
 - (٦) في ر (قال لا يجوز افتتاح الصلاة إلا بثلاثة ألفاظ، وهو قوله: الله أكبر، الله الأكبر، الله الكبير. وقالوا: يجوز بكل ذكر هو شاء على الله، نحو قوله الحمد لله، أو سبحان الله، أو يقول الله أجل، أو الله أعظم) بدل (قال أبو يوسف: إذا افتتح الصلاة... إلى... يصح) ومعناها واحد.
- انظر الأصل ج ١ ص ١٤، والنباية ج ٢ ص ١٠٩ وما بعدها. فتح القدير ج ١ ص ٢٤٣.

وعند المالكية: لا يحزنه إلا لفظ التكبير. وإن قال الله وأكبر، أو الله وكبر، أي أبدل الهمزة وأوا، أو جمع بين الواو والهمزة أجزاء. أما عدا ذلك من الألفاظ أي الدالة على التعظيم فلا تحزنه. (انظر الخرشى وحاشية ج ١ ص ٢٦٥). وعند الشافعية: لا يحزنه إلا لفظ التكبير، وإن قال: والله أكبر فالمذهب الصحيح عندهم انعقاد الصلاة، وعند بعضهم لا تنعقد به. كذلك على هذا الخلاف: الله الجليل أكبر، أو قال الله عز وجل أكبر. وكذلك: أكبر الله للشافعية فيه قولان. (المجموع ج ٣ ص ٢٣٤).

وعند الحنابلة، لا تنعقد الصلاة إلا بقوله: الله أكبر مرتبة متوالية، فلا يجزئ عندهم (أكبر الله)، وتنعقد عندهم إن مدَّ لام الجلالة، ولا تنعقد إن مدَّ همزة (أكبر)، أو قال أكبر، أو قال الأكبر. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٧٤).

له: قوله - ﷺ -: «وتحريمها التكبير»^(١) و«^(٢)»، وقوله - ﷺ -: «لا يفلح الله صلاة أحدكم»^(٣) حتى يضع الطهور مواضعه، ويستقبل القبلة، ويقول: «الله أكبر»^(٤) و«^(٥)». ولأنه هو اللفظ المتوارث في افتتاح الصلاة^(٦)، فلا يجوز إقامة غيره مقامه بالرأى؛ لأن^(٧) شرائط العبادة، وأركانها لا تعرف بالقياس.

لهما: قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّ﴾^(٨)،

- (١) رواه أبو داود عن أبي سعيد الخدري، وعلى بن أبي طالب، بلفظ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم». كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء رقم ٦١، ج ١ ص ١٦، ورواه بنفس اللفظ الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، برقم ٣، وباب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها برقم ٢٢٨، ج ٢ ص ٣. وقال في التعليق: رواه أبو داود وابن ماجه، وأحمد، والشافعي، والبخاري وصححه الحاكم، وابن السكن، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يصححه. (انظر البناء ج ٢ ص ١١٠). ورواه الشافعي في مسنده ص ٣٤ لفظ: «مفتاح الصلاة الوضوء... الحديث» وابن أبي شيبة ج ١ ص ٢٢٩، في كتاب الصلاة، باب في مفتاح الصلاة ما هو؟ ومعاني الآثار باب السلام في الصلاة، هل هو من فروضها أو سننها؟ ج ١ ص ٢٧٣. والآثار لأبي يوسف باب الوضوء، حديث رقم ١ ص ١.
- (٢) في زيادة (خص التحريم بالتكبير) وهي موضحة مفصلة.
- (٣) في ك، ش (امرى) بدل (أحدكم)، ولم أجد في الروايات هذين اللفظين وإنما وجدت (أحد من الناس).
- (٤) رواه الطبراني بلفظ: «أنه لا يتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه، ثم يقول: الله أكبر». وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد، في كتاب الصلاة، باب تحريم الصلاة وتحليلها، ج ٢ ص ١٠٤). وأبو داود بلفظ: «إنه لا يتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء» يمتي مواضعه ثم يكبر» كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، رقم ٨٥٧ ج ١ ص ٢٢٦.
- (٥) في زيادة (نفي قبول الصلاة إلا به). وهي زيادة فيها تفصيل وتوضيح.
- (٦) في ز (ولأن المتوارث عن النبي ﷺ هذا اللفظ) بدل (ولأن هذا اللفظ هو المتوارث في افتتاح الصلاة)، والعبارة الثانية أكمل من الأولى.
- (٧) في ز (لا) بدل (لأن)، والكلام لا يستقيم إلا مع اللفظة الثانية.
- (٨) الأعلى: (١٥).

والمراد منه ^(١) حال افتتاح الصلاة ^(٢) - كذا نقل ^(٣) عن أئمة التفسير ^(٤) - ولأنه
أثبت الصلاة الذكر بحرف الباء ^(٥) - وأنه [للوصل] ^(٦) . ولا ذكر [تعبه] ^(٧)
الصلاة ، بلا فصل ^(٨) ، إلا ذكر الافتتاح ، بشرط ذكر اسم الله
مطلقاً ^(٩) ، من غير فصل ^(١٠) . ولأن التكثير : هو ^(١١) التنظيم لغة ^(١٢) - على
ما عرف ^(١٣) - [وبهذه] ^(١٤) الألفاظ يحصل التعظيم ^(١٥) ، وفي هذا جواب
عن التعلق بالحديث الأول ^(١٦) . والحديث ^(١٧) الثاني : المراد منه ^(١٨) نفي
الفضيلة والكمال بدليل ما ذكرناه .

-
- (١) في ز (هـ) يدل (منه) ويؤيدان معنى واحداً .
(٢) في ك (حالة الافتتاح للصلاة) يدل (حال افتتاح الصلاة) ، ومعناها واحد .
(٣) في ز (هكذا ذكر) يدل (كذا نقل) ويؤيدان معنى واحداً .
(٤) انظر تفسير القرطبي ج ٢٠ ص ٢٢ .
(٥) في ز ، ك ، ح ، أ (الفاء) يدل (الباء) ، والصواب الفاء لقوله تعالى : (فصل) .
(٦) في الأصل (للاوصل) وزيادة الألف وهم من الناسخ .
(٧) في الأصل (بتعقيبه) وهو وهم من الناسخ ، وفي أ (بتعقيبه) يدل (تعبه) ، والصواب هو
(تعبه) ؛ لأن المقصود بالتعبير هو الصلاة فوجب أن يبدأ الفعل بالفاء ، لأن اللفظ مؤنث .
(٨) في ز (مع الوصل) يدل (بلا فصل) ، و اللفظ الثاني أكثر دقة من الأول .
(٩) في ش شرط مطلقاً ذكر اسم الله تعالى) يدل (بشرط ذكر اسم الله مطلقاً) ويؤيدان معنى
واحد .
(١٠) وفي ر (فكان الشرط مطلق الذكر ، فالزيادة عليه زيادة على النص وذلك لا يجوز) يدل
(بشرط اسم الله مطلقاً من غير فصل) ، والعبارة الثانية أكثر تفصيلاً ، وبياناً .
(١١) في ز (عبارة عن) يدل (هو) ، والثانية أنسب في المقام .
(١٢) انظر لسان العرب ج ٥ ص ١٢٧ .
(١٣) (على ما عرف) سقطت من ز ، وسقطها لا يؤثر في المعنى .
(١٤) في الأصل (بهذا) وهو خطأ ؛ لأن (الألفاظ) مؤنثة .
(١٥) في ز (والتعظيم يحصل بهذه الألفاظ) يدل (وبهذه الألفاظ يحصل التنظيم) ومعناها
واحد .
(١٦) في ز (وهو الجواب عن الحديث الأول) يدل (وفي هذا جواب عن التعلق بالحديث
الأول) . ويؤيدان معنى واحداً .
(١٧) في ز (وأما الحديث) يدل (والحديث) ولا تأثير للزيادة في ز ، في المعنى .
(١٨) في ز (محمول على) يدل (المراد منه) ، وعبارة أكثر دقة في التعبير عن المقصود ، إذ
لو قلنا : المراد منه ، فهذا يعني القطع بأنه لا معنى له سوى هذا .

- قوله: المتوارث^(١) هذا، قلنا: لأن المستحب ذلك^(٢).
- ٤٦- قال (أبو يوسف): لا يكبر الإمام حتى يفرغ^(٣) المؤذن من^(٤) الإقامة.
- وقال أبو حنيفة ومحمد: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة كبر الإمام والقوم معه^(٥).
- له: أن في التأخير إدراك الإمام والقوم فضيلة القول بمثل ما قاله المؤذن. وإدراك المؤذن فضيلة تكبيرة الافتتاح، وفي التعجيل تفويت ذلك، فكان ما قلناه أولى.
- لهما: أن المؤذن أمين الشرع، وقد أختبر بقيام الصلاة^(٦)، فيجب تصديقه بالفعل، ولأن فيه مسارعة إلى العبادة فكان أولى. وأما القول بمثل المؤذن^(٧)، قلنا: الأخبار^(٨) وردت^(٩) بذلك في الأذان، دون الإقامة، وأما فضيلة^(١٠) تكبيرة الافتتاح، تكلموا في وقت إدراكها^(١١)، والصحيح أن من أدرك الركعة الأولى فقد أدرك فضيلة^(١٢) تكبيرة الافتتاح.

- (١) هي ز زيادة (أن المتوارث) وفي أ زيادة (بأن المتوارث) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.
- (٢) في ك (لأن ذلك هو المستحب) بدل (لأن المستحب ذلك) ومعناها واحد.
- (٣) في ز (لا ينبغي للإمام أن يشرع في الصلاة ما لم يفرغ ..) بدل (لا يكبر الإمام حتى يفرغ ... والمعنى واحد).
- (٤) في ش (من) بدل (من) والصواب (من) لأنها أنسب في المقام.
- (٥) في ز (يشرع في الصلاة إذا قال: قد قامت الصلاة) بدل (إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، كبر الإمام والقوم معه) والثانية أكثر وضوحاً.
- (٦) (انظر الأصل ج ١ ص ١٨، ١٩، والبسوط ج ١ ص ٣٩).
- (٧) في ز (وأما قوله: ما في إدراك الإمام والقوم فضيلة القول بمثل ما قال المؤذن) بدل (وأما القول بمثل المؤذن). وعبرة ز أكمل من العبارة الثانية، وتناسب ما سبق.
- (٨) في ز (الأحاديث) بدل (الأخبار)، ويؤيدان معنى واحداً.
- (٩) في ز (ورد) بدل (وردت) والثانية هي الصواب؛ لأن لفظة الأخبار، ولفظة الأحاديث مؤنثة، ولذلك يجب أن تلحق تاء التأنيث بالفعل.
- (١٠) في ز زيادة (وأما إدراك فضيلة)، وهي زيادة مطلوبة؛ لأن فيه رد على حجة أبي يوسف حين قال «وإدراك المؤذن فضيلة تكبيرة الافتتاح».
- (١١) في ز (قلنا: تكلم الناس فيه) بدل (تكلموا في وقت إدراكها) وكل عبارة تناسب ماورد في النسخة التي جاءت فيها، ومعنى ماورد في السختين واحد.
- (١٢) (فضيلة) سقطت من ز، والإثبات أولى؛ لأن إدراك عصية تكبيرة الإحرام، يختلف عن

٤٧. قال: روي عن (أبي يوسف) في الأمالي أنه^(١) قال^(٢): يقول المصلى بعد الشئاء، قبل القراءة: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض^(٣)، إلى آخره.
- وقال أبو حنيفة ومحمد: يأتي بالشئاء^(٤)، ويشروع في القراءة، ولا يقول ذلك^(٥).
- له: ما روي عن علي - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه كان يقول ذلك^(٦).

إدراك تكبيرة الإحرام.

- (١) قوله (روي عن أبي يوسف في الأمالي أنه قال) سقطت من ش وإثباتها أولى لإيضاح المصدر.
- (٢) في زيادة (يقوله) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٣) قوله (للذي فطر السموات والأرض ...) سقطت من زه وإثباتها أولى لزيادة البيان.
- (٤) في زيادة (لا يأتي به بل يأتي ...) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.
- (٥) انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٣٥. وهل يقدم التسبيح؟ أم يقدم: (إني وجهت وجهي ...)؟ عن أبي يوسف روايتان في ذلك رواية هو بالخيار، إن شاء قدم، وإن شاء أخر.
- وفي قول يفتح بقوله: وجهت وجهي ... والأول أيضاً هو أحد قولي الشافعي. (بدائع ج ٢ ص ٥٣٥)، (والثانية ج ٢ ص ١٣٧)، (والمجموع ج ٢ ص ٢٥٧) وكان الإمام مالك لا يرى لأحد أن يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك...» حيث قال: من كان وراء الإمام، ومن هو وحده، ومن كان إماماً، فلا يقل سبحانك اللهم وبحمدك، ... ولكن يكبرون ثم يتنزلون القراءة، (المدة ج ١ ص ٦٢).
- وعند الحنابلة الاستفتاح بقوله (سبحانك اللهم وبحمدك...)، ولو استفتح بغيره جاز، (شرح المنتهى ج ١ ص ١٧٧) والاستفتاح سنة في قول أكثر أهل العلم، (أنظر المغني ج ١ ص ٤٧٣)، (والمجموع ج ٣ ص ٢٥٧).
- (٦) (عن النبي ﷺ) سقطت من زه والصراب إثباتها، لأن الحديث عن الرسول ﷺ وعلي هو الراوي.
- (٧) في ر (كذلك) بدل (ذلك)، ويؤيدان إلى معنى واحد. قال الميني: أروى إسحاق ابن راهوية في كتاب الجامع، عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه كان يجمع في أول صلاته بين سبحانك اللهم وبحمدك، وبين وجهت وجهي ... وقال أبو حاتم هذا حديث باطل موضوع، لا أصل له؛ لأنه من رواية خاله بن القاسم المدائني، وأحاديثه معلة.
- ورويت أحاديث بطرق أخرى: فأخرج الطبراني في معجمه عن عبد الله بن عمر أنه جمع بين سبحانك اللهم، ووجهت وجهي وإد صلاتي وسكبي. ولكن في إسناده

لهمما: [أن المشهور^(١) من فعله^(٢) - **سجدة** - الاختصار على ما قلنا^(٣).
وحديث عليٍّ محمود على ابتداء الإسلام حين لم يكن للأركان^(٤) أذكار
معهودة، فإنه^(٥) كان يقول^(٦) في كل حال^(٧) ما يخبر عن تلك الحالة، كان
يقول في الركوع^(٨): «اللهم ركع لك ظهري» وبالسجود^(٩):

عبدلله بن عامر ضعفه جماعة كثيرة، وعند ابن معين ليس بشيء، وروى البيهقي عن
جابر بن عبد الله مثله. (انظر السابعة ج ٢ ص ١٣٧).

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك
الله وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك». وروى عن أبي سعيد الخدري
مثله، رواه الترمذي وقال: حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، كتاب الصلاة
باب ما يقول عند افتتاح الصلاة رقم ٢٤٢، ٢٤٣، ج ٢ ص ٩ ورواه أيضًا أبو داود عن
أبي سعيد، وعن عائشة، بنفس اللفظ في كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك
اللهم بحمدك، ج ١ ص ٢٠٦ حديث رقم ٧٧٥، ٧٧٦.

ورواه النسائي عن أبي سعيد بنفس اللفظ، كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر بين
افتتاح الصلاة، وبين القراءة برقم ٨٩٩، ٩٠٠، ج ٢ ص ١٣٢.

وابن ماجه عن أبي سعيد برقم ٨٠٤، وعن عائشة برقم ٨٠٦ بنفس اللفظ، كتاب إقامة
الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح الصلاة ج ١ ص ٢٦٤.

ورواه الدارقطني عن أبي سعيد في كتاب الصلاة، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير برقم
٤، وعن عائشة برقم ٥، ١٣، ١٦ وعن عمر برقم ٦ وعن نافع عن ابن عمر: «أنه كان
إذا كبر قال: سبحانك اللهم وبحمدك ولا إله غيرك» برقم ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٥،
١٧ وعن أنس عن رسول الله ﷺ برقم ١٢ ج ١ ص ٢٩٨، ٢٩٩.

- (١) سقط من الأصل، ولا يستقيم المعنى بدونها.
- (٢) من أول المسألة (٤٢) إلى هنا ساقط من ق.
- (٣) في ز (الشأن) بدل (ماقلنا)، (والثناء) تفسير (لما قلنا). وفي ق (قلنا) بدل (قلنا)
والمعنى واحد.

- (٤) في ز (في الأركان) بدل (للأركان)، ويؤيدان معنى واحدًا.
- (٥) في ز (فإن النبي) بدل (فإنه)، ولأولى أفضل؛ لأنها تصرح بالمقصود بالصغير في
الأصل.

- (٦) في ز، ش (يذكر) بدل (يقول)، ويؤيدان معنى واحدًا.
- (٧) في ز، ش (حالة) بدل (حال)، والأولى أولى؛ لأنها تناسب، ما يأتي بعدها من الكلام.
- (٨) في ز (فلذا ركع يقول) بدل (كان يقول في الركوع) والثانية أنسب لسياق الكلام
- (٩) في ش، ح (وفي السجود) بدل (وبالسجود) وفي ز (وإذا سجد يقول) والأولى مافي ش،
ح؛ لأنه يناسب ما سبق من سياق الكلام. وأما مافي ز فإنه يناسب السياق الذي ورد فيها

«اللهم»^(١) سجد لك وجهي، فُشِّخَ ذلك بشرع^(٢) الأذكار في الأركان^(٣)

٤٨. قال (أبو يوسف): سؤر الهرة غير مكروه.

وقال أبو حنيفة ومحمد: مكروه^(٤).

له: أن النبي - ﷺ - كان يضع^(٥) الإناء للهرة، فتشرب منه، ثم يتوضأ النبي - ﷺ - منه^(٦).

لهما: قوله - ﷺ - «الهره سبع»^(٧)

حيث قال في الأولى (في الركوع) والأنسب لها (في السجود) ، أما فإذا ركع) الأنسب لها (فإذا سجد) .

(١) (اللهم) سقطت من ق، وإنابتها أولى؛ لأنه قال في الركوع (اللهم) .

(٢) في ز (بشرعة) بدل (بشرع) ، ويؤيدان إلى معنى واحد هنا.

(٣) في ز (كل ركن على حدة) بدل (في الأركان) و اللفظ الأول أدق في التعبير عن المقصود، ولأن كل ركن له أذكار معينة.

(٤) في أ، ح، ق زيادة (هو) زيادة الغرض منها التأكيد، (انظر الصناية ج ١ ص ٤٤١ وما بعدها، والجامع الصغير ص ٥٦، وفتح القدير ج ١ ص ٩٦، والأصل ج ١ ص ٢٧) .

وعند المالكية سؤر الهرة غير مكروه؛ لأنه يشق الاحتراز منه. (الخرشي ج ١ ص ٧٨) .

وعند الشافعية سؤر الهرة طاهر غير مكروه. (المجموع ج ١ ص ٢٢٥) .

وعند الحنابلة أيضًا طاهر. (الإصناف ج ١ ص ٣٤٣) .

(٥) في أ، ز، ح، ق (يصني) بدل (يضع) والإصغاء بمعنى الإمالة (القاموس المحيط، ج ٤ ص ٣٥٣) ، ويؤيدان إلى معنى واحد، وهو الفعل منه ﷺ أي التعمد لسقي الهرة، والوارد في النص (يصني) .

(٦) دراهم البزار والطبراني ورد ذلك في مجمع الزوائد كتاب الطهارة باب الوضوء بفضل الهرة، عن عائشة رضي الله عنها . قالت: «كان رسول الله ﷺ يمر به الهرة، فيصني له الإناء، فيشرب منه، فيتوضأ بفضلها» ج ١ ص ٢١٦، ورجاله موثوقون -قاله العيني في البناء ج ١ ص ٤٤٥ - ورواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، حديث رقم ١٧٥، ج ١ ص ١٩. ورواه الدارقطني، في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة حديث رقم ٢١، ٢٢، ج ١ ص ٧٠.

(٧) رواه ابن أبي شبة في مصنفه، بلفظ «الهره سبع» عن أبي هريرة كتاب الطهارة، باب من قال: لا يجزئ ويغسل منه الإناء ج ١ ص ٣٢. وكثر العمال حديث رقم ٢٦٦٨٥، الباب الخامس الفصل الأول في المياه، فصل في حكم سؤر الحيوان بنفس اللفظ. والإمام أحمد بنفس اللفظ. ج ٢ ص ٤٤٢.

والحراد منه ^(١) بيان الحكم، ولا حكم ههنا ^(٢) سوى الكراهة ^(٣)؛ لأنه نفي النجاسة بقوله - ﷺ -: «الهرة ليست بنجسة». والحديث الذي [رواه ^(٤)]. قلنا: كان ذلك لبيان نفي النجاسة ^(٥).

٤٩- قال (أبو يوسف): لعاب البغل والحمار ^(٦) يمنع الصلاة إذا كثُر ^(٧) - فيما روي عن أبي يوسف رحمه الله -

وقال الهيثمي: وفيه عيسى بن المسيب وهو ضعيف (مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٨٧). ورواه الدارقطني بلفظ: أن علياً سئل عن السُّؤُر، فقال: هي من السباع. كتاب الطهارة باب سؤر الهرة حديث رقم ٢٣، ج ١ ص ٧٠.

(١) في ز (هـ) بدل (منه)، والمعنى الدقيق هو (منه) لأن التحديد بقوله (به) يقتصر على بيان الحكم فقط، أما قوله (منه) يعطي المعنى مروية أكثر، حيث قد يكون المقصود بيان الحكم، والرقق بالحيوان، وغيره.

(٢) (ههنا) سقطت من ش، ز، وإثباتها أولى لزيادة التخصيص.

(٣) في ح (الكراهية) بدل (الكراهة)، والمعنى واحد.

(٤) في الأصل (روياه) وهو وهم من الناسخ؛ لانهما يردان على أبي يوسف حينما روى الحديث واستدل به. والحديث رواه أبو داود، في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، حديث رقم ٧٥ ج ١ ص ١٩، ٢٠، بلفظ: أن أبا قتادة دخل فسكب له وضوءاً، فجات هرة فشربت منه، فأصمى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرأني أنظر إليه ... إلى قوله ... فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بنجسة».

واثرمنذي في أبواب الطهارة ج ١ ص ١٥٣، باب ما جاء في سؤر الهرة، بنفس اللفظ السابق، وبنفس اللفظ رواه السائي في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، ج ١ ص ٥٥. وابن خزيمة في كتاب الوضوء، جماع أبواب الاستنجاء بالماء باب الرخصة في الوضوء بسؤر الهرة، حديث رقم ١٠٤، ج ١ ص ٥٤ بلفظ: «إنها ليست بنجس»، هي كيعض أهل البيت بمعنى الهرة. وابن أبي شيبه في مصنفه، في كتاب الطهارات، باب من رخص في الوضوء بسؤر الهرة، بلفظ: «إنها ليست بنجس إنها من الطوائف عليكم» ج ١ ص ٣. وعبدلرزاق في مصنفه، في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة باللفظ السابق ج ١ ص ٩٩.

(٥) في ز (وماروي من الحديث محمول على بيان الحواز، بدليل ما ذكرنا) بدل (والحديث الذي رواه قلنا: ذلك لبيان نفي النجاسة)، والمبارتان تفسر إحداهما الأخرى.

(٦) في ح زيادة (نجس نجاسة خفيفة، حتى يمنع الصلاة ...) وفيها بيان قدر نجاسته.

(٧) في ر (لعاب الحمار والبغل نجس نجاسة خفيفة، حتى أن الرائد على قدر الدرهم لا يمنع

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يمنع^(١).

له: أنه نجس؛ لأن لحمه نجس، واللحاب^(٢) متولد منه^(٣) لكن فيه ضرورة، فيقدر بالكثير الفاحش^(٤).

لهما: أنه مُشْكِلٌ؛ لأن الصحابة اختلفوا^(٥) في حل لحمه، واختلفت الآثار

جواز الصلاة، حتى يكثر بدل (لعاب البغل والحمار ... إلى ... إذا كثرت) والعبرة
الثابتة توضح المعنى مع الاختصار، وسهولة العبارة.

(١) في ز (ليس بنجس) بدل (لا يمنع) والأولى توضح سبب المنع، فهو لا يمنع؛ لأنه نجس،
واللفظان مختصران والأكمل أن يجمع بينهما.

قال في الأصل: (قلت: أرأيت عرق الحمار، أو البغل، أو لعابهما يصيب الثوب؟
قال: لا ينجسه، قلت: وكذلك لو كان كثيرًا فاحشًا؟ قال: نعم. وقال أبو يوسف: إذا
سقط من لعاب الحمار، أو البغل وعرقه شيء في وضوء الرجل قليلًا كان أو كثيرًا،
فإن ذلك يفسد الماء، ولا يجزئ. من توضأ، فإن توضأ به رجل وصى، أعاد
الوضوء والصلاة). ج ١ ص ٢٥٣. وقال أيضًا في الجامع الصغير: «فقال: ثوب
أصابه من لعاب الحمار أو البغل أكثر من قدر الدرهم، أجزأت الصلاة فيه». ص ٦١،
والمالكية يرون أن سوره وعرقه، ولعابه، ومخاطه ملح. (انظر الخوشتي ج ١ ص ٨٥،
المدونة ج ١ ص ٥).

وعند الشافعية سؤر البغال والحمير، وسائر الحيوانات المأكولة، وغير المأكولة طاهر،
وقال النووي: مراد الفقهاء بقولهم سؤر الحيوان طاهر أو نجس: لعابه، ووطوبة فمه.
(المجموع ج ١ ص ٢٢٤، ٢٢٥). وعند الحنابلة وإبائان الأولى نجاسة البغل والحمار
الأهلية، وهي الرواية المشهورة عند الحنابلة، والثانية: طهارة البغل والحمار، واختار ذلك
ابن قدامة في المحقق، والمغني، والمرداوي في الإنصاف. أما في سؤرها فقد روى عن
أحمد فيه روايتان الأولى: نجاسته، والثانية: الشك في طهارته، ولذلك إذا لم يجد غيره
يتوضأ به، ويتم. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٤٢، المغني ج ١ ص ٤٦، ٤٧، ٤٨).

(٢) في ف (ولعابه) بدل (واللعاب)، واللفظان يؤيدان إلى معنى واحد، إلا أن اللفظ الأول
يشتمل على الضمير الذي يفصح عن المقصود من العبارة.

(٣) في ح زيادة (بدليل حرمه أكله)، وهي زيادة تعطي الاستدلال قوة أكبر.

(٤) في ز (أن لعابه متولد من لحمه، ولحمه نجس) بدليل حرمه أكله لها لكرامته، إلا أنه خف
حكمه باعتبار الضرورة) بدل (أنه نجس ... إلى ... بالكثير الفاحش) والعارضات تؤيدان

إلى المعنى المراد.

(٥) في ز (لتعارض الأحاديث) بدل (لأن الصحابة اختلفوا)، والصواب (لتعارض الأحاديث)
لأن الأحاديث هي الواردة عن رسول الله ﷺ وماورد عن الصحابة (هو الآثار) وتلك

فيه، فكان مُسْكِلًا. فإذا وقع في الماء؛ لا تُزال به النجاسة بالشك، وإن أصاب الثوب الطاهر لا ينجسه بالشك^(١).

٥٠. قال (أبو يوسف): إذا استيقظ من منامه، فرأى مذنباً على فراشه، أو فخذ^(٢)، وتذكر^(٣) الاحتلام، أو لم يتذكر فلا غُسل عليه^(٤).

وقال أبو حنيفة ومحمد: عليه غسل^(٥).

له: إن المذي في حالة البقطة، لا يوجب الغسل^(٦)، فكذا^(٧) في حالة

قال: واختلفت الآثار.

(١) في ز (إذا وقع في الماء لا ينجسه وإذا استعمل في الثوب النجس للإزالة، لا يطهر بالشك) بدل (فإذا وقع في الماء ... إلى ... لا ينجسه بالشك). والثانية أولى؛ لأنها أفضل في التركيب.

(٢) في ز (لأنه إذا استيقظ فوجد في فخذ، أو على فراشه مذنباً) بدل (إذا استيقظ من منام ... إلى ... أو فخذ) والعبارتان معناهما واحد.

(٣) في ز، ح، ق، أ زيادة (وقد تذكر) وهذه الزيادة لا تؤثر في المعنى.

(٤) في ر (لا يلزمه الغسل) بدل (فلا غسل عليه). ومعناها واحد.

(٥) في ز (يلزمه) بدل (عليه غسل)، ومعناها واحد، إلا أن الثانية مفصلة، والأولى موجزة. وفي أ، ش، ق (عليه الغسل) بدل (عليه غسل) والأولى أولى؛ لأن الغسل معرقة. والمعرفة أقوى في الدلالة على المقصود.

انظر (الأصل ج ١ ص ٤٩، وبدائع الصنائع ج ١ ص ١٦٣) وقال فيه أيضاً: وأجمعوا أنه إن كان وذنباً لا غسل عليه؛ لأنه بول غليظ، وعن الفقيه أبي جعفر الهندي أنه إذا وجد على فراشه مثلاً فهر على الاختلاف، وكان يقيسه على ما ذكرنا من المسائلين.

وللمالكية في هذا قولان، المعتمد منهما الوجوب، أي وجوب الغسل. (حاشية الشيخ على العدوي على الخرشني ج ١ ص ١٦٢).

وعند الشافعية إذا احتمل كون الخارج مثلاً أو وذنباً، كمن استيقظ ووجد الخارج مبيض ثخيناً، يتخير بين أن يقتل أو يتوضأ ويغسل ما أصابه منه. (انظر فتح الوهاب ج ١ ص ١٨، والمجموع ج ٢ ص ١٤٥ إلى ١٤٩).

وعند الحنابلة إذا اتبه بالغ، أو من يحتمل بلوغه، فوجد بدلاً جهل أنه مني، وجب الغسل إذا لم يسبق نوع ملاحبه، أو بزبد، أو نظر، أو ذكر، أو نحوه. أما إذا سبق نومه ذلك؛ لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب. (الإنصاف ج ١ ص ٢٢٩).

(٦) في ز (لا يوجب الغسل في حالة البقطة) بدل (في حالة البقطة لا يوجب الغسل). والعبارتان معناهما واحد، والتقديم والتأخير هنا لم يؤثر في تغيير اللفظ.

(٧) في ش، ح (كذلك) بدل (فكذاك)، والمعنى واحد.

النوم^(١).

لهما: أنه ماء^(٢) يحتمل أن يكون ميثًا، إلا أنه زُفَّ بمرور الزمان أو بحارص آخر في طبع الأدمي، فيترجح كونه^(٣) ميثًا^(٤)، احتياطيًا لأمر العبادة.

٥١. قال (أبو يوسف): خروج المني عن شهوة، عن العضو^(٥)، شرط وحبوب الغسل^(٦).

وقال أبو حنيفة ومحمد: الشرط زواله، وانفصاله عن موضعه بشهوة^(٧) ي عن شهوة^(٨).

(١) في ر (نلأ لا يوجب في حالة النوم كان ذلك أولى) بدل (فكذلك في حالة النوم) والثانية أبلغ في الدلالة على المعنى.

(٢) (ماء) سقطت من ق، وفي، ش (أن هذا) بدل (أنه ماء)، وإثباتها أولى؛ لأنها أعمت المعنى وضوحًا، أما عبارة ش فهي تعطي معنى عبارة الأصل، إلا أن عبارة الأصل أكثر تصريحًا.

(٣) في ش زيادة (جهة كونه) ولا أثر لها في المعنى.

(٤) في ز (فإذا احتمل كونه ميثًا يجب الغسل) بدل (فيترجح كونه ميثًا) والمبارتان تزدبان معنى واحدًا.

(٥) في ز (من العضو عن شهوة) بدل (عن العضو عن شهوة)، والعبارة الأولى تركيبها أفضل. وفي أ (بالشهوة) بدل (عن الشهوة)، والمعنى واحد.

(٦) في ز، ش (الوجوب) بدل (وجوب الغسل)، والثانية توضح المقصود من الحكم وهو الغسل.

(٧) في ز (الشرط هو الانفصال عن شهوة) بدل (الشرط زواله وانفصاله عن موضعه بشهوة). والعبارة الثانية أكثر تفصيلًا من الأولى.

(٨) (لا عن شهوة) سقطت من ز، ش، ح، ق، أ والصواب إسقاطها؛ لأنه لا معنى لها هنا، إلا إذا كانت هناك ألماظ ساقطة لتصبح العبارة (لا خروجه عن شهوة)، لأن أبا يوسف يرى أن الشرط هو الانفصال مع الخروج، وهما يريان الانفصال عن شهوة، والخروج عن غير شهوة. كما أورد الأمثلة في آخر المسألة. انظر (بدائع الصنائع ج ١ ص ١٦٣ والمبسوط ج ١ ص ٦٧).

والمشهور عند المالكية أن خروج المني بغير لذة لا يوجب الغسل، ولكن إذا كان خروجه بعد ذهاب لذة الجماع ولم يشتمل، فيجب الغسل سواء اغتسل قبل خروجه أم لم يشتمل؛ لأن الغسل هنا قبل الإنزال لم يصادف محلاً، لكن إذا كانت اللذة ناشئة من جماع بأن أعقاب الحشفة، ولم ينزل، ثم أنزل، فإنه يجب عليه الغسل، مالم يكن اغتسل

له: أن حكم الحدث يثبت^(١) بعد خروجه^(٢) من البدن، لا قبله؛ لأنه هو الظاهر^(٣)، فيشترط كون الخارج^(٤) عن شهوة وقت الخروج^(٥).
 لهما: أن الحاجة^(٦) إلى معرفة كون الخارج مبنياً، وقد عرف، وذلك^(٧) بالانفصال عن موضعه بالشهوة^(٨)، فإذا خرج ثبت حكمه، وهو الغسل^(٩).

قبل الإنزال، (الخرشي ج ١ ص ١٦٣).

وعند الشافعية: يجب الغسل بخروج المعنى سواء كان بشهوة أو بغير شهوة، وإذا أُمي واعتسل ثم خرج منه معني على القرب بعد غسله؛ لزمه الغسل ثانياً، وإذا قبل امرأة فأحس بانتقال المعنى، فأمسك ذكره، فلم يخرج منه في الحال، ولا علم بخروجه بعد ذلك؛ فلا غسل عليه. (المجموع ج ٢ ص ١٤٣).

وعند الحنابلة: خروج المعنى الدافق بلذة فقط هو الذي يوجب الغسل، فإن خرج لغير شهوة؛ لا يوجب الغسل في أصح الروايتين، وإن أحس بانتقاله، فأمسك ذكره، فلم يخرج فعلى روايتين: الأولى: يجب الغسل وهو المذهب. والثانية: لا يجب الغسل حتى يخرج، ولو لغير شهوة. (الإنصاف ج ١ ص ٢٢٧ ٢٣١).

- (١) في ز (إنما ثبت) بدل (يشت) ، والصواب اللفظ الثاني؛ لأن العبارة كلام عن ما يستقل من الزمان، ولذلك يستعمل الفعل المضارع في هذه الحالة.
- (٢) في: ق، ز، ح (الخروج) بدل (خروجه) ، واللفظة الثانية أولى؛ لأنها تشمل على الضمير اللات على الحدث، الأمر الذي يعطي المعنى وضوحاً أكثر.
- (٣) (لأنه هو الظاهر) سقطت من ز، وإثباتها أولى لبيان سبب بقاء الحكم وحدوثه.
- (٤) في ز (كونه) وفي ح، أ (كون الخروج) بدل (كون الخارج) والأولى اللفظ الأخير وهو مافي الأصل؛ لأنه أنسب، والمعنى يستقيم معه.
- (٥) قوله (فيشترط كون الخارج عن شهوة وقت الخروج) سقطت من ش. وإثباتها أولى لتفصيل الحكم، وزيادة توضيحه.

- (٦) في ش زيادة (مست إلى) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.
- (٧) في ح، ق، أ (ذلك) بدل (وذلك) ، والصواب اللفظ الأول؛ لأن وجود الواو بمعنى الاستئناف، وهو هنا لا يستأنف، بل الكلام هو: (عرف ذلك بالانفصال ...) ، أما إذا اعتبرنا الواو اسماً للاستئناف، فلا حاجة لقوله (قد عرف).
- (٨) في: ح، ق، أ (بشهوة) بدل (بالشهوة) ، والمعنى واحد.
- (٩) في ز (لهما) أن الشهوة إنما يشترط لمعرفة كون الخارج مبنياً، وذلك حاصل بالانفصال. بدل (لهما) أن الحاجة ... إلى ... وهو الغسل. والعبارة الثانية أفضل؛ لأن فيها زيادة تفصيل.

وتظهر ثمرة الخلاف^(١) في فصلين^(٢): أحدهما: إذا أخذ رأس العضو حتى سكنت شهوته، ثم خرج^(٣). الآخر: إذا أجنب، فاغتسل قبل أن ينام، أو يبول، ثم زال^(٤) المني من غير شهوة^(٥)، عندهما: يجب الغسل، وعنده لا يجب.

٥٢. قال (أبو يوسف): إذا قاء بِلْعَمًا ملء الفم^(٦)، انتقض وضوءه.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا ينتقض^(٧).

له: أنه قىء^(٨) نجس؛ لأنه ينبعث عن موضع النجاسة، فصار كالصفراء.

- (١) في ز (وثمره هذا الخلاف تظهر) بدل (وتظهر ثمرة الخلاف)، ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٢) في ر (الفصلين) بدل (فصلين)، والصحيح اللفظ الثاني؛ لأن التعريف يقتضي كون المتحدث عنه معروفًا عند القارئ، وهو غير صحيح؛ لأن القارئ يتطلع لمعرفة الفصلين المقصودين، ولذلك يكون الصواب هو التكرير.
- (٣) في ق، ز (أحدهما: إذا انفصل المني عن شهوة، ثم أخذ رأس عضوه حتى سكنت شهوته، ثم خرج) بدل (إذا أخذ ... إلى ... ثم خرج) والعبارة الأولى أكثر توضيحًا للمعنى. وفي ز زيادة (ثم خرج بعد ذلك، لا يجب الغسل عنده، وعندهما: يلزمه) وهذه الزيادة تعطي الحكم وضوحًا أكثر، للتفصيل الوارد فيها.
- (٤) في ز (ثم خرج) بدل (زال)، والصواب (ثم خرج)؛ لأن المني يخرج عن العضو، أما الزوال فهو عن الموضع. وسياق الكلام هنا المراد به العضو، وليس الموضع.
- (٥) من قوله (وتظهر ثمرة الخلاف ... إلى آخر المسألة) سقط من ش. وقوله (عندهما: يجب الغسل، وعنده لا يجب) سقطت من ز والإثبات أولى؛ لأن فيها تفصيلًا للحكم. (والغسل) سقطت من أ، وإثباتها أولى؛ لأن التصريح بالمقصود أوضح من الكتابة عنه بالضمير، وفي ح زيادة (لا يجب الغسل) وهي زيادة فيها تفصيل.
- (٦) في ش (إذا قاء ملء الفم بِلْعَمًا) بدل (إذا قاء بِلْعَمًا ملء الفم)، والمعنى واحد.
- (٧) في ش، ز، أ (ينتقض) بدل (ينفض)، اللفظة الأولى أفضل لمناسبة الكلام الذي يسبقها. انظر (الأصل ج ١ ص ٥٧، ١٦٩)، وقال في البناية: «الخلاف المذكور بين الثلاثة في المرتقي أي الصاعد من الجوف أي المعدة أمّا النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق؛ لأن الرأس ليس بموضع النجاسة» ج ١ ص ٢١٥.
- وعند المالكية والشافعية: القىء لا ينتقض الوضوء. (انظر المجموع ج ٢ ص ٥٤).
- وعند الحنابلة لا ينتقض القىء إلا إذا كان فاحشًا، وأما بِلْعَم الرأس والصدر، فلا ينتقض الوضوء. (انظر الإنصاف ج ١ ص ١٩٧ وما بعدها، والمغنى ج ١ ص ١٨٤ وما بعدها).
- (٨) (قي) سقطت من ز، والإثبات أولى؛ لأن وجودها يعطي المعنى أكثر وضوحًا.

والسوداء، وغيره^(١).

لهما: أنه طاهر في نفسه، لتوارث السلف أخذه بأطراف الأكماء والأردية^(٢)، ولا^(٣) يحتمل الجاسة لِلزَّوجِيَّةِ.

وقيل: اختلافهم في المرتقي من الجوف، والمنحدر من الرأس جميعاً، وقيل: جوابه في المرتقي من الجوف - وهما لا يخالفانه فيه - وجوابهما في المنحدر من الرأس - وهولا يخالفهما فيه - وقيل: المنحدر من الرأس ليس يحدث بالإجماع، واختلافهم في المرتقي من الجوف - وهو الصحيح^(٤).

٥٣- قال (أبو يوسف): لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمل - عند^(٥) الاختيار - أو بغير الشوب ونحوه^(٦) - عند الإضطرار. أما إذا^(٧) نفض ثوبه، أو لبثته، وتيمم بغيره - وهو يجد غيره - لم يجز عنده.

وقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض

(١) في ز (أنه قي) وقد بلغ ملء الفم، فوجب أن ينتفض الضوء كالمرآة، أو السوداء وبيان أنه نجس، لأنه يبعث عن موضع النجاسة) بدل (أنه قي) نجس ... إلى ... وغيره) والمباراة الأولى أفضل لسهولة تركيبها، ولدتها في تحديد المعنى المقصود.

(٢) في ز زيادة (فأشبه اللعاب والمحاط)، وهي تزيد في وضوح المعنى.

(٣) في ز (ولأنه) بدل (ولا)، والثانية أولى لمناسبتها سياق الكلام.

(٤) في ز (بأن الخلاف في المرتقي من الجوف، والمنحدر من الرأس خلاف واحد، والصحيح أن الخلاف في المرتقي من الجوف لا في المنحدر من الرأس؛ لأن المنحدر من الرأس ليس يحدث بالإجماع) بدل (اختلافهم في المرتقي ... إلى ... وهو الصحيح) ، والمبارتان معناه واحد وإن كانتا مختلفتان في التركيب. انظر (بدائع الصنائع ج ١ ص ١٤٣).

(٥) في ز (في حالة) بدل (عد)، واللفظان يؤيدان إلى معنى واحد، إلا أن (في حالة) أولى من (عد)؛ لأن (عند) تدل على ابتداء غاية مكانية أو زمانية، أما قولنا: «في حالة» يدل على استمرار الحكم مع استمرار الاختيار.

(٦) في ز (واللبد) بدل (ونحوه)، والأولى اللفظة الثانية؛ لأنها أشمل، فيدخل اللبد وغيره.

(٧) في ز (يعنى لو)، وفي ح (وأما لو) بدل (أما إذا) والألفاظ جميعها تؤدي إلى المعنى المقصود، إلا أن ما في الأصل أدق؛ لأن استعمال (إذا) يدخل على ما يستقبل من الزمان.

وأجزائها مطلقاً^(١) .

له: أن النص تناول الصعيد الطيب^(٢) - وهو التراب المُنْبِثُ - إلا أنا ألحقنا الرمل به^(٣) بالحديث^(٤)، فإن الأعراب^(٥) قالوا لرسول^(٦) الله: إنا نسكن^(٧) الرمال، فلا^(٨) نحد الماء شهراً، أو شهرين^(٩)، وفيما الجنب، والحائض^(١٠)، فقال - ﷺ -: «عليكم بأرضكم»^(١١).

(١) في ز (يجوز بكل ما هو من أجزاء الأرض مطلقاً) بدل (يجوز التيمم ... إلى ... مطلقاً) ، والمارة الثانية أكثر تفصيلاً من الأولى. وفي ش (يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض) . وعبارة الأصل أولى لزيادة التفصيل.

انظر (الأصل ج ١ ص ١٠٤ ، ١١٤ ، فتح القدير وحواشيه ج ١ ص ١١٣ ، والبناء ج ١ ص ٥٠٥ وما بعدها) .

وعند المالكية لا يصح التيمم بالحصير واللبد والبسط إلا إذا كان التراب الذي عليه كثيراً، ففي هذه الحالة يتناوله الصعيد. (الخرشي ج ١ ص ١٩٣) .

وعند الشافعية والحنبلة يجوز التيمم من غبار على مخدة، أو ثوب، أو حصير أو جدار أو أداة ونحوها. (المجموع ج ٢ ص ٢٢٢) ، (الإيضاح ج ١ ص ٢٨٤).

(٢) في ز (أن الشروع التيمم بالصعيد الطيب) بدل (أن النص تناول الصعيد الطيب) ومعناها واحد.

(٣) في ز (بالتراب المنبت) بدل (به) ومافي ز أولى؛ لأنه أكثر تصريحاً بالمعنى المراد.

(٤) في ز (لحديث الأعراب) بدل (بالحديث) والأولى أفضل؛ لأن فيها تفصيلاً أكثر.

(٥) في ز زيادة (فإن الأعراب جاؤا إلى النبي ﷺ وقالوا) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٦) في ز، ح، ق (يارسول) بدل (لرسول) . والأولى أصح لأنها في الواردة في الرواية.

(٧) في ز زيادة (نسكن في) ، وهي زيادة لا أثر لها في المعنى ولا توجد في نص الرواية.

(٨) في ز (ولا) بدل (فلا) والمعنى واحد.

(٩) في ز (وشهرين) بدل (أو شهرين) ، والمعنى واحد .

(١٠) في ز زيادة (والنساء) وقد وردت هذه الزيادة في بعض الروايات.

(١١) رواه الإمام أحمد في مسنده، (الفتح الرباني) كتاب التيمم باب إذا فقد الماء، وإن مكثوا أشهراً، ج ١ ص ١٨٩ ولفظه: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يارسول الله إني أكون في الرمل أربعة أشهر، أو خمسة أشهر، فيكون فينا النساء، والحائض، والجنب، فما ترى؟ قال: عليك بالتراب. ورواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب ما روي في الحائض والنساء أيكمها التيمم عند انقطاع الدم؟ ج ١ ص ٢١٧ بلفظ: وإن أعربا أتو إلى النبي ﷺ فقالوا: يارسول الله، إنا نكون في هذه الرمال، لا نقدر على الماء، ولا نرى الماء ثلاثة أشهر ، وأربعة أشهر شك أبو الربيع وفيما النساء والحائض

وأما عبار^(١) الثوب، واللبد فليس^(٢) بتراب من كل وجه بل هو ثوب، وليد من وجه؛ لخروجه عنهما، فلا يجوز^(٣) إلا عند الضرورة.

لهما: قوله تعالى: ﴿تَتِمَّمُوا مَكِيدًا لِّكَيْبٍ﴾^(٤). والصَّعِيدُ لغة: وجه الأرض؛ لأنه مأخوذ^(٥) من التصاعد^(٦) والارتفاع^(٧) من الأرض^(٨).

والطَّيِّبُ: الطاهر، كذا قال^(٩) أهل اللغة^(١٠)، وأتمه التفسير^(١١).

والغبار تراب حقيقة، وإن استخرج من غير الأرض؛ لأنه كان مجاوراً لها، فإذا نفض، عاد إلى أصله وصار تراباً مطلقاً^(١٢).

والحنب، قال: عليكم بالأرض. وفي رواية أخرى: «عليكم بالتراب». ورواه الطبراني، وأبو يعلى، بنفس لفظ المستند، إلا أنه قال فيه: «عليك بالأرض». انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ١ ص ٢٦١.

وقال المعيني: روى إسحاق بن راهوية في مسنده ... وفي سننه المثنى بن الصباح، وقيل للإمام أحمد والبراز: لا يساوي شيئاً، وقال السائي: متروك الحديث. (البنية ج ٢ ص ٥٠٤).

(١) في ز، ح، ق (فأما) بدل (وأما)، والصواب اللفظ الثاني؛ لأن الفاء للربط والنوار للاستئناف، والمراد هنا هو الاستئناف.

(٢) في ز (ليس) بدل (فليس)، والأولى اللفظة الثانية لوجود الفاء التي تربط بين الجملتين.

(٣) في ز، ش (فلا يجوز) بدل (فلا يجوز)، وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) لسان: (٤٣)، والمائدة (٦).

(٥) في ز (مشتق) بدل (مأخوذ) ولمعنى واحد.

(٦) في ز، ش (التصعد) بدل (التصاعد)، ويؤيدان معنى واحداً.

(٧) في ز زيادة (وهو الارتفاع). ولا فائدة لهذه الزيادة مع ما في الأصل.

(٨) (من الأرض) سقطت من ز، ح، والإثبات أفضل لإعطاء المعنى زيادة وضوح.

(٩) في ز (شل عن) بدل (قال) والمعنى واحد. (انظر لسان العرب ج ٣ ص ٢٥٤).

(١٠) (أهل اللغة) سقطت من ز، والإثبات أولى؛ لأن أهل اللغة هم أهل العناية بالألفاظ.

(١١) (وأتمه التفسير) سقطت من ش، والإثبات أولى؛ لأن أهل التفسير لهم عناية بالألفاظ الواردة في الآيات. (انظر زاد المسير في علم التفسير ج ٢ ص ٩٤).

(١٢) في ز (وغبار الثوب واللبد من أجزاء الأرض، إلا أنه حل محلاً آخر، فإذا نفض

واستخرج من غيره، صار تراباً نطيئاً، فيجوز به التيسيم) بدل (والغبار تراب ... إلى مطلقاً)، والعبارتان تؤيدان إلى معنى واحد. ومن قوله (والغبار ... إلى ... مطلقاً)

سقط من ش والإثبات أولى؛ لأن فيها زيادة تفصيل.

٥٤. قال (أبو يوسف): الكافر إذا تيمم بنية^(١) الإسلام وأسلم، له أن يصلي بذلك التيمم.

وقال أبو حنيفة ومحمد: ليس له ذلك^(٢).

له: أن شرط صحة التيمم، أن ينوي به عبادة^(٣) وقد وجد.

لهما: أن التيمم طهارة ضرورية، فكان شرطه نية عبادة لا تصح^(٤) بدون الطهارة، ولم يوجد، وأداء^(٥) الإسلام يصح^(٦) بدونها^(٧).

٥٥. قال (أبو يوسف): المسافر إذا تيمم - وفي رحلة ماء لا يعلم به، أو نسيه^(٨) - فصل^(٩)، ثم علم به^(١٠) في الوقت. أو بعده، توضأ وأعاد الصلاة^(١١).

(١) بي ز (يريد به) بدل (بنية) والمعنى واحد، والمقصود ينوي بالتيمم، أو يريد بالتيمم لإسلام.

(٢) نضر الأصل ج ١ ص ١١٣، والبنية ج ١ ص ٥١٨، فتح القدير وحواشيه ج ١ ص ١١٥، والجامع الصغير ص ٥٦، ٥٧.

(٣) في ز (العادة) بدل (عدة)، والتذكير أولى من التمرين ههنا؛ لأن العبادة لفظ مطلق يشمل ما يتطلب الطهارة، وغيرها، ولرقلنا: ينوي به عبادة أي عبادة مقصودة. (انظر السابعة ج ١ ص ٥١٨).

(٤) في ش (لا صحة لها) بدل (لا تصح) والمعنى واحد.

(٥) في ز (والإسلام) بدل (وأداء الإسلام) وفي ح، أ (إذ الإسلام). والألفاظ كلها تؤدي إلى معنى واحد وهو أن الإسلام يصح بدون الطهارة الحقيقية، أو المعنوية.

(٦) في ح (صحيح) بدل (يصح)، وتؤديان معنى واحداً.

(٧) قوله (وأداء الإسلام يصح بدونها) سقط من ش، والإثبات أولى لما فيه من تكمة الاستدلال.

(٨) في ز (ماء قد نسيه، أو لا يعلم به) بدل (ماء لا يعلم به، أو نسيه) والمعنى واحد، والرحل يطلق على ما يوضع على ظهر البعير للركوب، ويطلق على مسكن الإنسان، ويطلق على كل شيء يندلج للرحيل من متاع وزاد. انظر (لسان العرب ج ١١ ص ٢٧٤ وما بعدها).

(٩) في ز، ك، ق، أ (وصل) بدل (فصل)، واللفظة الثانية أولى؛ لاشتغالها على إلقاء الدالة على الربط بين الجمليتين، أما الواو فتدل هنا على الاستئناف، وهو غير مقصود.

(١٠) في ز (ثم ذكر) بدل (ثم علم به)، والأولى الجمع بين اللفظين؛ لأنه قال: لا يعلم به أو نسيه، فمن باب أولى أن يقول (ثم علم به أو تذكر).

(١١) في ز (تلزمه الإعادة) بدل (توضأ وأعاد)، والأولى ما في الأصل؛ لأنها تحدد المقصود بدقة، حيث يلزمه الوضوء مع الإعادة وليس الإعادة فقط.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يعيد^(١).

له: أنه ترك طلب الماء في مُغَيِّبِهِ^(٢)؛ لأنَّ رحل المسافر مُغَيِّبُ الماء فصار كقربة عامرة مَرَّ بها^(٣).

لهما: أنه يتم عند العجز عن استعمال الماء حقيقة، فيجوز. وقوله: ^(٤) وَخَلَّ المسافر معدن الماء، قلنا. هو^(٥) معدن ماء الشرب^(٦)، لا معدن ماء الوضوء. غالباً - فلا يفترض عليه الطلب فيه^(٧).

(١) في ز (لا تلمزمه) بدل (لا يعيد) والمعنى واحد. (الأصل ج ١ ص ١٢٢، الجامع الصغير ص ٥٧، فتح القدير ج ١ ص ١٢٤ وحواشيه، والبناء ج ١ ص ٥٤٤)، وقال الباري في العنية: «إذا صلى المسافر، والماء في رحلة، فإما أن يكون عالماً به، بأن وضعه معه أو وضعه غيره بأمره، أو لم يكن؛ بأن وضعه غيره بغير أمره، فإن كان الثاني فلا إعادة عليه بالاتفاق؛ لأنَّ المرم لا يخاطب بفعل غيره، وإن كان الأول وصلى بالتيمم ظناً منه أن الماء قد فقد فعليه الإعادة بلا خلاف؛ لأنَّ التفريط جاء من قبله، وإن كان نسياناً منه ثم تذكر، فلا إعادة عليه عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: عليه الإعادة سواء تذكر في الوقت أو بعده، وهو قول الشافعي...» ج ١ ص ١٢٤.

وقال في البداية. «إذا نسي الماء في رحلة، فتيمم، وصلى، ثم ذكر الماء، لم بعدها أي الصلاة التي صلاها بالتيمم عند أبي حنيفة ومحمد، ربه قال النووي وأبو ثور، ودلوه، والشافعي في القديم، ومالك في رواية، وتوقف أحمد فيه. وقال أبو يوسف يعيدها أي الصلاة. وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد في رواية، والخلاف فيما إذا وضعه هو أو وضعه غيره بأمره» ج ١ ص ٥٤٤، (المجموع ج ٢ ص ٢٦٧، ومغني المحتاج ج ١ ص ٩٧، والإنصاف ج ١ ص ١٩٧).

(٢) في ز زيادة (وأوانه) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى، والمعدن منبت الجواهر من ذهب ونحوه... ومكان كل شيء فيه أصله. (القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٤٧).

(٣) (مرها) سقطت من ش، ز، ح، ق، أ. والأولى إثباتها؛ لأنَّ المسافر لا يمكن أن يَمُتَلَ بالقربة العامرة، بل يمر بالقربة العامرة، وإذا مَرَّ بها لزمه البحث عن الماء.

(٤) في ز زيادة (قوله) بأنَّ) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٥) في ز (قلنا: نعم لكن معدن) بدل (قلنا: هو معدن) والثانية أفضل في التركيب وأسهل في المارة.

(٦) في ش، ز، ح، أ (الشمة) بدل (الشرب)، والمعنى واحد. لأنَّ الشمة بمعنى الشرب. والشاة هو العطشان. (القاموس المحيط ج ٤ ص ٢٨٦).

(٧) (فيه) سقطت من ر، والإثبات أولى؛ لإعطاء المعنى زيادة وضوح.

٥٦. قال (أبو يوسف): المحبوس في المصّر^(١) إذا لم يجد ماءً طهوراً، وتيمم، وصلى، ثم خرج - أنه لا يعيد ذلك بالوضوء.
وقال أبو حنيفة ومحمد: يعيد^(٢).

له: أنه فعل ذلك بأمر الشرع عند العجز عن استحصال الماء، فصار كالمرص، والمسافر.

لهما: أن العجز ثبت بفعل العباد^(٣)، فلا يُجْزَلُ عذراً، إما لأنه^(٤) يمكن إزائته في الجملة - غالباً - أو لأنه منع لا من قبل من له الحق، فلا يوجب سقوط حق صاحب الحق^(٥)، وصار كما إذا كان معه ماء، ومنعه غيره عن

(١) في ش (المخرج) بدل (المصر)، والصواب هو المصر، وليس المخرج؛ لأن المخرج هو المكان القدر كما بينا في مسألة (١٣) وهذا فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد من جهة، وأبي حنيفة من جهة أخرى. وفي زيادة (في السجن في المصر)، وهي زيادة مطلوبة لتفريقها بين الحبس في السجن، والحبس في المخرج، وكلاهما في المصر، وكل وجه فيه خلاف.

(٢) (انظر الأصل ج ١ ص ١٢٥) إلا أنه لم يشر إلى رأي أبي يوسف فيه، وانظر البدائع ج ١ ص ١٩٢، قال فيها: المحبوس في المصر إذا كان في مكان طاهر يتيمم، ويصلي ثم يعيد إذا خرج، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يصلي، وهو قول زفر، وروى عن أبي يوسف: أنه لا يعيد الصلاة، وأما في المذاهب الأخرى: فإنه عند المالكية يجوز للحاصر الصحيح أن يتيمم عند عدم الماء، والمحبوس إذا لم يجد الماء فهو عادم له وإن كان في المصر. (الخرشي وحاشيته حاشية الشيخ العدوي ج ١ ص ١٨٥).

وعند الخبابة: إذا حال بينه وبين الماء سبع، أو عدو، أو حريق فهو كالعادم، (المغني ج ١ ص ٢٣٩).

(٣) في ز (أن هذا عجز ثبت من قبل العباد) بدل (أن العجز ثبت بفعل العباد)، والعمارة الثانية أفضل في التركيب وأسهل في العبارة.

(٤) (إما) سقطت من ق، والإثبات أولى لمناسبة سياق الكلام.

(٥) في ز (فلا يعتبر عذراً لو جهن: أحدهما: أنه يمكنه دفعه في الجملة. والثاني: أن العجز جله لا من قبل من له الحق، فلا يعتبر عذراً في حق إسقاط من له الحق) بدل (فلا يحمل عذراً... إلى... حق صاحب الحق)، والعبارةتان معناهما واحد.

والمعنى أنه إذا كان السجن بحق، فإنه قادر على دفعه بإبصال الحق إلى صاحب الحق، وإذا كان بغير حق، فإن من الممكن وقف الظلم، ورفع ذلك إلى الحاكم؛ لأن الظلم لا يدوم في دار الإسلام. (انظر البدائع ج ١ ص ١٩٢).

استعماله. بخلاف المريض، والمعمد^(١) في السفر.

٥٧- قال (أبو يوسف): لا بأس للمؤذن أن يقول للأمير - في كل صلاة - الصلاة يرحمك الله.

وقال أبو حنيفة ومحمد: يكره ذلك^(٢).

له: ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه نصب زيد بن ثابت^(٣) لإعلامه بأوقات الصلاة، وحضور الجماعات^(٤)، ولأنه مشغول بمصالح المسلمين، فلا بد من زيادة إعلام^(٥)، وفقاً به.

لهما: ما روي [عن بلال^(٦)] - رضي الله عنه^(٧) أنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ - أن أتؤب في الفجر، ونهاني، أن أتؤب في غيرها»^(٨)، وهو عام.

(١) في ش (والمعذر) بدل (والمعمد)، والمعنى لا يستقيم مع اللفظ الأول.

(٢) انظر (الجامع الصغير ص ٦٣، فتح القدير، والكفاية ج ١ ص ٢١٥، والنباية ج ٢ ص ٣٥-٣٦). وقال في النباية: قال في جامع قاضي خان ماثله أبو يوسف: في أمراء زمانه، لا في أمراء زماننا؛ لأنهم أي أمراء زماننا مشغولون بالظلم، لا بأمور المسلمين. وقال في الكفاية: «وما أحدثه أبو يوسف رحمه الله للأمير بأن يقول السلام عليك أيها الأمير، حي على الصلاة، حي على الفلاح يرحمك الله؛ لأنهم خلفاء رسول الله ﷺ فاستحسن تخصيصهم؛ وكذا من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي...» (ج ١ ص ٢١٥).

ويكره التثويب في غير الفجر عند بقية المذاهب. انظر (بلغة السالك ج ١ ص ٨٨، المجموع ج ٣ ص ٩٥، المغني ج ١ ص ٤٠٨) (ونص في شرح منتهى الإرادات على كراهية نداء الأمير بعد الأذان؛ لأنه بدعة ج ١ ص ١٢٧).

(٣) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي، كانت معه واية بني النجار يوم تبوك، من كتاب الوحي للنبي ﷺ - اختلف في وفاته قيل: ٤٢هـ، وقيل ٤٣هـ، وقيل ٤٥هـ، وقيل ٥١هـ، وقيل ٥٢هـ، وقيل: ٥٥هـ، انظر الإصابة ج ١ ص ٥٦١.

(٤) قال العيني: أورد السرخسي، والقندوري (النباية ج ٢ ص ٣٥).

(٥) في ش زيادة (إعلام له)، وهي زيادة توضيح المعنى.

(٦) بلال بن رباح الحبشي، المؤذن اشتراه أبو بكر الصديق واعتقه، شهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها مات بالشام زمن عمر سنة ٢٠هـ (الإصابة ج ١ ص ١٦٥).

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات هو الصواب؛ لأن الحديث روي عن بلال.

(٨) رواه الترمذي: أبواب الصلاة: باب ما جاء في التثويب في الفجر، حديث رقم ١٩٨، ج ١ ص ٣٨٧، بلفظ: «لا تثويب في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر». والإمام أحمد

٥٨. قال (أبو يوسف): إذا^(١) أذُن في الفجر^(٢) بعد نصف الليل جاز.
وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز [إلا بعد الفجر]^(٣).
له: أن بلالاً كان يفعل ذلك^(٤) ولأنه وقت نوم وغفلة، فلا بأس بتقديم
الأذان للتأهب للصلاة^(٥).
لهما: قوله - ﷺ - ليلاً. «لا تؤذن^(٦) حتى يتبين لك الفجر هكذا، ومد
بيديه^(٧)» هـ^(٨)، ولأن الأذان شرع للإعلام.

في مسنده (الفتح الرباني) كتاب الصلاة، باب التثويب في أذان الفجر خاصة ج ٣ ص
١٦ بلفظ قال «أمرني رسول الله ﷺ أن لا أتوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة
الفجر» ولفظ «أمرني أن أتوب في الفجر، ونهاني عن المشاء». والبيهقي في سننه
الكبرى في كتاب الصلاة، باب كراهية التثويب في غير أذان الصبح، بلفظ: «أمر بلالاً أن
يتوب في صلاة الصبح، ولا يتوب في غيرها» ج ١ ص ٤٢٤.
(١) في زيادة (المؤذن إذا) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.
(٢) في شر، ق، أ (للمعمر) بدل (في المعمر)، والصواب (للفجر)؛ لأن المؤذن يؤذن
لوقت، لا في الوقت.
(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أولى لتفصيل الحكم. أطر (الأصل ج ١
ص ١٣٤). وذكر فيه أن قول أبي يوسف الأول كان كقولهما، ولكنه رجع وقال: لا
بأس بالأذان قبل الفجر. وانظر (البناء ج ٢ ص ٢٢١). وعند المالكية يصح الأذان
للمعمر بل يستحب تقديمه بئس الليل الأخير. (الخرشي ج ١ ص ٢٣٠) (رملعة السالك ج ١
ص ٨٧).

وأما عبد الشافعية فيجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل لحديث بلال. (المجموع ج ٣
ص ٨٦)، وكذا عند الحنابلة (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٢٩).
(٤) في ز (كذلك) بدل (ذلك) والمعنى واحد. روى هذا البخاري ومسلم: عن ابن عمر وعائشة قال
رسول الله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» البخاري في
كتاب الأذان، باب أذان الأعمى، وباب الأذان قبل الفجر، وباب الأذان بعد الفجر ج ١ ص
١٦٠ عن ابن عمر، وابن مسعود. ومسلم في كتاب الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم
يحصل بطلوع الفجر حديث رقم ٣٦، ٣٧، ٣٨، ج ٢ ص ٧٦٨.
(٥) في ز زيادة (والاستعداد وغير ذلك) ولا أثر لها في المعنى.
(٦) في ق زيادة (للفجر)، وقد تكون من الناسخ للتفسير، أما في رواية الحديث، فلم أحدها.
(٧) في ز (يديه) بدل (بيديه)، والذي في رواية أبي داود (يديه).
(٨) رواه أبو داود بنفس اللفظ، إلا أنه قال (يديه) بدل (بيديه) عن شداد عن بلال، في كتاب

وقبل الوقت تجهيل وليس بإعلام^(١)، ولهذا^(٢) لا يجوز في سائر الصلوات.
وأما حديث^(٣) بلال، قلنا: إنما كان ذلك ليرجع القائم، ويقوم القائم^(٤)
ويتسخر الصائم، لا للإعلام بدخول الوقت^(٥). هكذا جاء في الخبر^(٦).
وأما ما ذكر من التأهب. قلنا: وقت الفجر فيه سعة، فيسمع [لكل]^(٧)
الأشغال، فلا حاجة إلى الاستعجال^(٨).

٥٩. قال (أبو يوسف): الإمام إذ سَبَقَهُ الحدث بعد ما قرأ في الأوليين،
وإِسْتَخْلَفَ^(٩) أمياً^(١٠)؛ جاز.

وقال أبو حنيفة ومحمد: فسدت^(١١)

-
- الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت، رقم ٥٣٤، ج ١ ص ١٤٧.
- قال البيهقي: «قال ابن القطان: شداد مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن مرام وأعله البيهقي بالانقطاع» (الثانية ج ٢ ص ٤٩).
- (١) في ش (وقبل الوقت يقع تجهيلاً) بدل (وقبل الوقت تجهيل وليس بإعلام) والعبارتان تؤيدان معنى واحداً.
- (٢) في ش (وأن هذا) بدل (ولهذا)، والثانية هي الصواب، لأن المؤلف يستدل هنا بأن السبب لعدم جواز ذلك في الفجر؛ هو سبب عدم جوازه في غير الفجر.
- (٣) في ز (أذان) بدل (حديث) ويؤيدون إلى معنى واحد، وهو فعل بلال لذلك.
- (٤) في ز (قلنا: ذاك ليس بأذان حقيقة، إنما فعل ذلك ليتنبه القائم) بدل (قلنا: إنما كان ذلك ليرجع القائم ويقوم القائم والمعنى واحد).
- (٥) قوله (للإعلام بدخول الوقت) سقط من ز، والإثبات أولى لزيادة تفصيل الحكم.
- (٦) (هكذا جاء في الخبر) سقط من ش، والإثبات أولى لزيادة وضوح المعنى.
- (٧) في الأصل كلمة غير واضحة، وفي ح، أ (فيه) بدل (لكل)؛ والثانية أصح، لأن المعنى يستقيم بها.
- (٨) في ز (وقوله: بأن هذا وقت نوم وغفلة، قلنا: بلى، ولكن في الوقت سعة، فيمكنه التأهب، والاستعداد بدون التقسيم على الوقت). بدل (وأما ما ذكر من التأهب ... إلى ... فلا حاجة إلى الاستعجال)، والعبارتان كل منهما توضح الأخرى.
- (٩) في ق، ح، أ (فاستخلف) بدل (واستخلف) والربط بالقاء أولى.
- (١٠) في ز (الإمام إذا قرأ في الأوليين، فسبقه الحدث، فاستخلف أمياً في الآخرين) بدل (الإمام إذا سبقه الحدث بعد ما قرأ في الأوليين واستخلف أمياً) والمعنى واحد.
- (١١) في ش، ز (لا تجوز) بدل (فسدت)، واللفظة الثانية أولى؛ لأن عدم الحواز يبرر عنه لما قبل الشروع، وبعد الشروع يقع الفساد وهو مهنا قد شرع في الصلاة، وشرعه في الصلاة كان صحيحاً.

صلاة الكل^(١).

له: أن فرض القراءة [أَدَّى]^(٢) في الأوليين، فلا حاجة إليها في الآخرين، فكان الأُمِّي، وَغَيْرُهُ^(٣) سواء.

لهما: أنه استخلف من لا يصلح إمامًا له، ففسدت^(٤) صلاته، كما إذا استخلف صبيًا، أو امرأة.

وقوله: فرض القراءة أَدَّى^(٥) في الأوليين، قلنا: القراءة لا تختص بالأولين، بل كان^(٦) كل الصلاة محتاجًا إلى القراءة^(٧) بالحديث، إلا أن القراءة الموجودة في البعض حقيقة؛ تُجْعَلُ موجودة في الباقي - تقديرًا - وإنما تجعل^(٨) في حق من هو أهل للقراءة حقيقة^(٩)، والأُمِّي ليس من أهل

(١) صلاة الكل سقطت من ز والإنبات أولى لزيادة المعنى وضوحًا. قال في الجامع لغير: إمام قرأ في الأوليين، ثم قدم في الآخرين أميًا؛ فسدت صلاتهم؛ وإن قدمه في التشهد. إلا إذا كان التقديم بعد الفراغ من التشهد. فإن عند أبي يوسف ومحمد لا تطل (ص ٨٦) ولم يذكر هنا خلاف أبي يوسف مع صاحبيه. غير أن قوله أي أبو يوسف بالجواز ذكر في غير ظاهر الرواية (غير رواية الأصول) كما هو رأي زفر. (انظر فتح القدير ج ١ ص ٣٢٨، البناية ج ٢ ص ٣٦٦).

(٢) في الأصل (أدبت) وفي ز (صارت مؤداة)، وما أثبتناه أولى؛ لأن لفظة (فرض) تدل على مذكر ولهذا فالذكر أولى.

(٣) في ز (فكان استخلاف الأُمِّي والقاري)، بدل (فكان الأُمِّي وغيره) والعبارة الأولى أفضل لما فيها من تفصيل.

(٤) في ز (ففسدت) بدل (ففسدت) والمعنى واحد.

(٥) في ز (صارت مؤداة) بدل (أدى) والأولى اللفظة الثانية؛ لأن (فرض) مذكور ولا يصح التعبير عنه بالمؤث.

(٦) (كان) سقطت من أ ش، ز، ووجودها وعدمه لا يؤثر في المعنى. إلا أنه إذا حذف يجب رفع محتاج.

(٧) في ش (بل كل صلاة تحتاج إلى القراءة) بدل (بل كان كل الصلاة محتاجًا إلى القراءة)، والمعارة الثانية أنسب للمقام؛ لأن التذكير يدل على أن أي صلاة تحتاج إلى القراءة وليس كل الصلاة، أما التريف فإنه يدل على أن الصلاة كلها تحتاج إلى القراءة، وليس بعضها.

(٨) (ولما تجعل) سقطت من ح، أ، ووجودها وعدمها لا يغير المعنى.

(٩) في ح زيادة (بموجودة حقيقة) وهي زيادة لا معنى لها.

ذلك^(١)، فبقيت هذه صلاة من غير^(٢) قراءة حقيقة وتقديرًا، فنفسد.

٦٠. قال (ابو يوسف): «أُتِيَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ، ثُمَّ تَعَلَّمَ سُورَةَ فَقرأَ فِي الْآخِرِينَ^(٣)؛ جازَ عنده^(٤)».

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز.

له: أن هذا ابتداء قُرْصٍ لِرَمَّةٍ^(٥)، فلا يُؤْثِرُ فِي فسادِ الماضي، كَالْأَمَةِ إِذَا أُعْيِثَتْ فِي خِلالِ الصَّلَاةِ فَتَقَعَّتْ^(٦)؛ وَمَضَتْ.

لهما: أن القراءة كانت في صلاته ركعًا لها، إلا أنه عُدِرَ بِتَرْكِهَا لِلْمَجْزِ، فإِذَا لَمْ يَزَلْ^(٧) الْعِجْزَ^(٨)؛ اسْتَأْنَفَ^(٩)، كَالْعَارِي إِذَا وَجَدَ الْكِسْوَةَ^(١٠). بخلاف المعتقة؛ لأن الستر لم يكن فرضًا عليها قبل العتق

(١) في ز (القراءة) بدل (ذلك) ، (والقراءة) تفسر معنى (ذلك) ؛ لأن لفظة (ذلك) هنا تدل على القراءة.

(٢) في ق، ز، ح، أ (بغير) بدل (من غير) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٣) في ز (في الباقي) بدل (الآخرين) ، والباقي أدق؛ لأن الباقي قد يكون واحدة إذا كانت الصلاة للمغرب، وقد يكون الباقي اثنتين في الظهر والمغرب والمساء.

(٤) (عنده) سقطت من ش، ز، ح، أ ووجودها وعدمها سواء.

(٥) في ز (أن القراءة فرضت عليه الآن) بدل (أن هذا ابتداء فرض لزمه) والعبارة الأولى تعبر معنى العبارة الثانية.

(٦) في ز (وتَقَعَّتْ) بدل (وتَقَعَّتْ) والصواب الأولى لأن القناع ما تستر المرأة به وجهها، وذلك غير مشروع للمرأة في الصلاة، أما الخمار فهو ما تستر به المرأة رأسها وقبضًا من الوجه، وهو المشروع في حق المرأة في الصلاة. انظر (الأصل ج ١ ص ٢١٧) ، قال: أَرَأَيْتَ أُمَّةً مَكَاتِبَةً أَوْ أُمَّ وَلَدَ صَلَّتْ بِغَيْرِ قِنَاعٍ رَكْعَةً، ثُمَّ أَعْتَقَتْ؟ قَالَ: عَلَيْهَا أَنْ تَأْخُذَ قِنَاعَهَا، وَتَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهَا، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهَا قَدْ صَلَّتْ، وَالصَّلَاةُ لَهَا حِلَالٌ، جَائِزَةٌ، تَامَةٌ، ثُمَّ أَعْتَقَتْ، فَصَلَّتْ وَهِيَ حُرَّةٌ بِقِنَاعٍ، تَمَّتْ صَلَاتُهَا أُمَّةً وَحُرَّةٌ فِي الْوُجْهِينَ.

(٧) في الأصل (زالت) ، وهو خطأ؛ لأن العجز لفظ مذكر.

(٨) في ز زيادة (المغرب والعجز) ، ولا فائدة لهذه الزيادة.

(٩) في ز (وجب أن يستقبل الصلاة) بدل (استأنف) ، وما في ز هو الأولى؛ لأنه أكثر تفصيلاً للحكم.

(١٠) في ز (كسوة) بدل (الكسوة) والمعنى واحد. وعند الحنفية يجوز للمعاري أن يصلي واقفًا إذا كان وحده، والأفضل أن يصلي جالسًا يوميًا. (الأصل ج ١ ص ١٩٣). والنباتة ج

إصلاً؛ [لأن رأسها ليس بعمرة ^(١)].

٦١- قال (أبو يوسف): إذا اقتدى بمن يُقْنِث في الفجر يتابعه فيه عنده ^(٢).

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يتابعه ^(٣).

ثم ^(٤) اختلف المشايخ على قولهما: قال بعضهم: يسكت قائماً. وقال بعضهم: يجلس تحقيقاً للمخالفة ^(٥).

له: أنه التزم متابعته بالاعتداء، فيتابعه، وإن لم يكن ذلك مذهبه ^(٦) - كما في

٢ ص ٧٥ .

وعند المالكية والشافعية والحنابلة، العريان والأمة، إذا وحد العريان السترة، أو أعتقت لأمة إن أمكنها أو أمكنه السر من غير زمن طويل ولا عمل كثير، تستر ويبنى على ما مضى من الصلاة، كأهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استدأروا إليها وبنوا. وإن لم يمكن لستر إلا بعمل كثير، أو زمن طويل؛ بطلت الصلاة. (المغني ج ٢ ص ٦٠٥، المجموع ج ٣ ص ١٧٣، الخرشي ج ١ ص ٢٤٥).

(١) سقط من الأصل، أ، ق، ح، والإثبات أولى لتوضيح المعنى والحكم.

(٢) (عنده) سقطت من ق، ح، أ، وإثباتها وعدمه لا يؤثر في المعنى. وفي ز (قال: رجل قتدى بإمام والإمام ممن يقنت؛ يلزمه المتابعة) بدل (إذا اقتدى الإمام بمن يقنت في الفجر يتابعه فيه عنده) والمعارتان معناهما واحد.

(٣) في ز (لا تلزمه المتابعة) بدل (لا يتابعه) والأولى أولى، لأنها أكثر دقة من الثانية؛ لأن كلام محمد واستدلالة يدل على الإلزام بالمتابعة، وليس الاختيار.

(انظر البناية ج ١ ص ٥٢٠، فتح القدير ج ١ ص ٣٧٩، المبسوط ج ١ ص ١٦٥).

والقنوت في صلاة الفجر عند المالكية والشافعية سنة في النوازل وغيرها. وهو مذهب ابن أبي ليلى، والحسن ابن صالح، وداود، أما الحنفية والحنابلة فلا يرون ذلك، وبه قال سفیان الثوري. وقال الإمام أحمد، يقنت الإمام إذا بعث الجيوش. (انظر بلغة السالك ج ١ ص ١١٣)، (المجموع ج ٣ ص ٤٤٥)، (الإيضاح ج ٢ ص ١٧٤).

(٤) في ز (و) بدل (ثم)، والاستئناف أولى من العطف. أما إذا كان المقصود به العطف في كلا الحالتين فلفظ (ثم) أولى، لأنها تدل على الترتيب.

(٥) من قوله (ثم اختلف ...) إلى ... تحقيقاً للمخالفة) وردت في (ز) آخر المسألة وتقديمها، وتأخيرها لا يؤثر في المعنى.

(٦) من قوله: (إنه التزم ...) إلى ... لم يكن ذلك مذهبه). سقط من ز، وهو وهم من النسخ، لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

تكبيرات العيد^(١) إذا زاد الإمام على [معتقده]^(٢).

لهما: أن هذا خطأ بيقين؛ لأنه منسوخ، فإن النبي - ﷺ - قنّت شهرًا ثم نزل^(٣)؛ ولا متاعمة فيما هو خطأ بيقين، كالتكبير^(٤) الخامسة في صلاة الجنازة، بخلاف تكبيرات العيد^(٥)؛ لأنه^(٦) مُتَّخَذٌ فيها.

(١) في ز (العيد) بدل (العيدين) والأفضل الثانية؛ لأن التكبيرات في العيدين: الأصح والفطر، وليس التكبير في عيد واحد فقط. عند الحنفية التكبير في صلاة العيد تسع، خمس في الركعة الأولى فيها تكبير؛ الافتتاح والركوع، وأربع في الثانية فيها تكبير الركوع. (انظر الأصل ص ٣٧٢، ٣٧٣). وعند المالكية ست في الأولى من غير تكبير الإحرام، وخمس في الثانية من غير تكبير القيام (الخرشي ج ٢ ص ١٠٠). وعند الشافعية: سبع تكبيرات في الأولى بعد الدعاء وخمس تكبيرات في الثانية قبل الركوع. (فتح الوعاب ج ١ ص ٨٣)، وعند الحنابلة: ستًا في الأولى عدا تكبير الإحرام، وخمسة في الثانية قبل القراءة وهي تكبيرات زوائد (ج ١ ص ٣٠٧ من شرح منتهى الإرادات).

(٢) في الأصل (مقدمة) وهو غير صحيح إذ المعنى المطلوب ما يعتقد شرعه.

(٣) رواه البخاري في كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، رقم ١٠٠٢، ١٠٠٣، ج ٢ ص ٤٨٩، ٤٩٠ بلفظ: «فكنت رسول الله ﷺ شهرًا يدعو عليهم»، ولفظ: «كنت النبي ﷺ شهرًا يدعو على رطل وذكران» ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، أو إذا أنزلت بالمسلمين نازلة. عن أبي هريرة بلفظ: «كنت بعد الركعة في صلاة الفجر شهرًا... إلى قوله... قال أبو هريرة: ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء... الحديث» حديث رقم ٢٩٤، ج ١ ص ٤٦٦. وأبو داود، في كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات رقم ١٤٤٥، ج ٢ ص ٦٨. بلفظ: «أن النبي ﷺ قنّت شهرًا ثم تركه». والنسائي: في كتاب الانتاح، باب القنوت ج ٢ ص ٢٠٣. بلفظ: «أن رسول الله ﷺ قنّت شهرًا، قال شعبه: لمن رجلاً. وقال هشام: يدعو على أحياء من أحياء العرب، ثم تركه بعد الركوع». والإمام أحمد في مسنده: الفتح الرباني: في أبواب القنوت برقم ٦٩٣، بلفظ: «قنّت رسول الله ﷺ شهرًا يدعو على حي من أحياء العرب، ثم تركه» ج ٣ ص ٢٩٨. ورواه الزيلعي والطبراني والبيهقي بلفظ: «قنّت رسول الله ﷺ شهرًا يدعو على رطل وذكران، فلما ظهر عليهم ترك القنوت»، ورواه الطبراني أيضًا في الكبير بلفظ: «ما فعله رسول الله ﷺ غير شهر ثم تركه». (مجمع الزوائد باب القنوت، ج ٢ ص ١٣٧).

(٤) في ز (كالتكبير) بدل (كالتكبير) ، والصواب الثانية؛ لأنها توافق سياق الكلام الذي يليها.

(٥) في ش (العيدين) بدل (العيد) انظر فقرة (٤). في الصفحة قبل السابقة.

(٦) في ش، ق، ح، أ (لأنها) بدل (لأنه)، والأولى أولى؛ لأن الضمير يعود على التكبيرات، وهي لفظ مؤنث.

٦٢- قال (أبيوسف): إذا صَلَّى (١) أربع ركعات (٢) تلوغاً ولم يقرأ فيها شيئاً، قُضِيَ أَرَباً (٣).

وقال أبوحنيفة ومحمد: يقضي ركعتين (٤).

بناء على أنَّ (٥) التحريمة هل تبطل بترك القراءة في الأولين؟
عنده: لا تبطل (٦)، فصح الشروع في الشفع الثاني، وفسد (٧) بترك القراءة فيه (٨)، فلزمه (٩) قضاء الكل

(١) في ز (وجل صلى) بدل (إذا صلى) والمعنى واحد.

(٢) (ركعات) سقطت من ح، والصواب إثباتها ليستقيم الكلام.

(٣) في ز (يلزمه قضاء أربع ركعات) بدل (قضى أرباً) والمعنى واحد، إلا أن ما في ز أكثر تمصلاً.

(٤) في ز (يلزمه قضاء ركعتين) بدل (يقضي ركعتين) والمعنى واحد.

قال في الأصل: فإن صلى أربع ركعات بغير قراءة، كم يقضي؟ قال: يقضي ركعتين، قلت لم؟ قال: لأن الركعتين الأولين فاسدتان، فلما عليه أن يقضي الركعتين الأولين، قلت: فإن قرأ في الركعة الأولى، وقرأ في الرابعة؟ أو قرأ في الأولى، وقرأ في الثالثة؟ قال: عليه أن يقضي أربع ركعات، قلت: من أين اختلف هذا والأول؟ قال هذا في القياس سواء وهذا قول أبي حنيفة، وقال يعقوب: أما أنا فأرى عليه في الوجهين جميعاً أربع ركعات، قرأ، أو لم يقرأ، وقال محمد: أرى في الوجهين جميعاً ركعتين؛ لأنه إذا أفسد الأولين، لم يقدر على أن يدخل في الآخرين وهو قول زفر. (ج ١ ص ١٦٠)، (الجامع الصغير ص ٧٦) ، (تبيين الحقائق ج ١ ص ١٧٢)، وهذا بناء على أن عند الحنفية القراءة واجبة في الركعتين الأوليين من الغرض، وفي جميع ركعات التوافل ولا تتعين الفاتحة ولكو تستحب. (انظر مختصر الطحاوي ص ٢٨، تبيين الحقائق ج ١ ص ١٢٨).

وعند المالكية والشافعية والحنابلة تتعين قراءة الفاتحة في كل ركعة، وزوي عن الإمام أحمد أنه لا تجب إلا في ركعتين. (انظر المغني ج ٢ ص ٤٨٥)، (المجموع ج ٣ ص ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٩١)، (الخرشي ج ١ ص ٢٦٩).

(٥) في ز (بناء على أصل وهو أن) بدل (بناء على أن)، والمعنى واحد.

(٦) (لم تبطل) بدل (لا تبطل) والأنسب استخدام (لا) لدلتها على الدوام.

(٧) (وفسد) بدل (وقسد) والثانية هي الصواب؛ لأنها تدل على الشروع وهو لفظ مذكر.

(٨) في ز (فيهما) وفي ش (فيها) بدل (فيه) والصواب (فيه) ؛ لأن التضمير ما يعود على (الشفع) هو لفظ مذكر.

(٩) في ش، ز، ق (يلزمه) بدل (فلزمه) والمعنى واحد.

وعند أبي حنيفة ومحمد: تبطل، فلم يصح الشروع في الشفع الثاني، فلا يلزمه القضاء

له: ترك^(١) القراءة لا يفسد^(٢) الصلاة، ولهذا يصح الشروع في الصلاة^(٣) بدون القراءة^(٤)، وكذا^(٥) تصح صلاة الأخرس، والأُمِّي، والمقتدي، بدون القراءة.

لهما: أن التحريمة عقدت [لأفعال]^(٦) الصلاة، والأفعال قد فسدت بترك القراءة - التي هي فرض - كما تفسد بترك فرض آخر، فتفسد التحريمة التي شرعت لها. بخلاف الأُمِّي والأخرس؛ لأن الأفعال في حقهما لا تحتاج إلى القراءة، وبخلاف المقتدي؛ لأن قراءة الإمام قراءة له^(٧).

ثم اختلف أبو حنيفة ومحمد^(٨) فيما بينهما: فعند^(٩) محمد: تفسد التحريمة بترك القراءة في ركعة واحدة. وعند^(١٠) أبي حنيفة: بترك القراءة^(١١) في الركعتين^(١٢) على ما نذكر بعد هذا^(١٣).

(١) في ح، زيادة (أن ترك) وهي زيادة فيها تأكيد للمعنى.

(٢) لا يفسد: أي لا يمارض.

(٣) في ش، ز زيادة (في الابتداء) ولاتأثير لها في المعنى.

(٤) في ز زيادة (والقاء أشمل) وهي زيادة مفصلة للمعنى.

(٥) في ز (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى واحد.

(٦) في الأصل (الأفعال) وهو وهم من الناسخ؛ لأن الكلام لا يستقيم بها. وفي ز (التحريمة لا يرد بها فاتها، وإنما يرد بها أفعال الصلاة) بدل (أن التحريمة عقدت لأفعال الصلاة)، وبه في ز أفضل؛ لأنه أسهل في العبارة، ويوضح معنى ما في الأصل.

(٧) في ز (له القراءة) بدل (قراءة له) والمعنى واحد.

(٨) في ز (مع محمد) بدل (ومحمد)، ويؤيدان معنى واحدًا.

(٩) في ز (قال) بدل (فعل)، والأنسب هنا اللفظة الثانية؛ لاشتمالها على الفاء الرابطة بين الحملتين.

(١٠) في ز (وقال) بدل (وعند) ويؤيدان معنى واحدًا.

(١١) (بترك القراءة) سقطت من ق، والإثبات أولى لإعطاء المعنى صورًا أكثر.

(١٢) في ز زيادة (جميعًا) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(١٣) في ش (على ما نذكره بعد هذا والله أعلم) وفي ز (على ما نذكر في باب محمد رحمه الله إن شاء الله تعالى) وفي ق (بعد هذا إن شاء الله) بدل (على ما نذكر بعد هذا) والأفضل ما ذكر في (ر)، لأنها فصلت المراد من كلام المؤلف، حيث ذكر هذا في باب محمد في مسألة رقم (٩٠).

٦٣- قال (أبو يوسف). إذا شرع^(١) في التطوع، بنوى أربعاً^(٢)، لزمه^(٣) الأربع وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يلزمه إلا شفع^(٤).

له: أن الشروع مُلْزِمٌ، كالنفل، ولو نذر أن يصلي أربعاً^(٥) لزمته^(٦) كذا هذا^(٧).

لهما: أن الشروع ليس بسبب للزومه بذاته^(٨)، بل ضرورة صيانة المؤدى^(٩) عن

(١) في ز (رحل شرع) بدل (إذا شرع) والمعنى واحد.

(٢) في ز (فنوى أربع ركعات) بدل (بنوى أربعاً)، والصواب الثانية؛ لأنها تدل على أن الية مصاحبة للشروع، أما الأولى فتدل على أن الية بعد الشروع، وذلك لا يصح.

(٣) في ز، ق زيادة (ثم أقسده لزمه)، وهذه زيادة لا حاجة لها إذا أنه قد بشرع بنية الأربع، ولكنه لا يصلي إلا ركعتين، فهو لم يفسدها، ولكنه قصر منها، والحكم واحد في الحالتين.

(٤) في ز، ق زيادة (شفع واحد) وهي زيادة من شأنها توضيح المعنى.

انظر الأصل ج ١ ص ١٥٩ وفيه قال: «لأنه لا يكون داخلًا في الأربع حتى يشهد في الركعتين ويقوم في الثانية» ولم يذكر الاختلاف بين أبي يوسف وصاحبيه.

وفي غير ظاهر الرواية عن أبي يوسف ثلاث روايات: في رواية بشر ابن الوليد عنه يلزمه أربع ركعات، ثم رجع وقال: ركعتين. وفي رواية بشر بن أبي الأرمي: إذا امتنع الساقطة بنوى عددًا، يلزمه ذلك العدد، وإن كان مائة ركعة. وفي رواية غسان: إذا نوى أربع ركعات لزمته، وإن نوى أكثر من ذلك لم يلزمه. (انظر بدائع الصانع ج ١ ص ٧٣٣). والأصل في ذلك أن عند الحنفية إذا شرع في التطوع يلزمه المضي فيه، وإذا أقسده، يلزمه القضاء. (بدائع الصانع ج ٢ ص ٧٣٠، الكتاب للفندوي مع شرحه للباب ج ١ ص ٩٣ البنية ج ٢ ص ٥٥٥ وما بعدها).

وعند الشافعية والحنابلة: له أن ينقص أو يزيد، بشرط تغيير النية قبل الريادة والفسخ (انظر المجموع ج ٣ ص ٤٩٩، والمعني ج ١ ص ٤٦٦).

(٥) في أ، ز (أربع ركعات) بدل (أربعاً)، والأولى تقرر معنى الثانية.

(٦) في ز (لزمه الأربع) بدل (لزمته)، والمعنى واحد.

(٧) في ز (مكتللك ههنا) بدل (كذا هذا) وتؤيدان معنى واحدًا.

(٨) في ز (للزوم في ذاته) بدل (للزومه بذاته). وفي ق، ح (للزوم بذاته). وحسبها تؤدي إلى المقصود إلا أن ما في الأصل أولى؛ لأنه يشتمل على ضمير دال على التطوع وهو أنها في (للزومه).

(٩) في ز (ما أدى) بدل (المؤدى)، واللفظان يؤيدان معنى واحدًا، وهو الشفع الأول.

- الإبطال. وذلك^(١) لا يتعلق بالشفع الثاني^(٢)، بدليل أنه لو شرع في الفل ولم ينز العدد؛ لزمه شفع واحد، بخلاف التذر؛ لأنه ملزم بذاته^(٣).
- ٦٤- قال (أبو يوسف): إذا سهى عن السورة في الأولى والثانية^(٤) من الغرض، التي هي أربع^(٥). روي عن أبي يوسف: أنه لا يقضيها^(٦).
- وقال أبو حنيفة ومحمد: يقضيها^(٧).
- ولو سهى عن الفاتحة^(٨) لا يقضيها^(٩). وعن^(١٠) الحسن بن زياد^(١١): أنه

- (١) في ز (الشفع الأول) بدل (وذلك) وما في ز يفسر ما في الأصل.
- (٢) في ز زيادة (فتستخي صيانه عن الشفع الثاني) وهي زيادة مفصلة للمراد من المعنى.
- (٣) في ز (لذاته) بدل (بذاته) ، والمعنى واحد.
- (٤) في أ ش، ق (أو الثانية) بدل (والثانية) ، واللفظتان صحيحتان، إلا أنه ينقص كل منهما لفظ (أو في) ؛ لأن السهو يحتمل أن يكون في الركعة الأولى، أو في الركعة الثانية، أو فيهما جميعاً، ولذلك حدد الغرض بالرباعي. (انظر البدائع ج ١ ص ٤٤٦).
- (٥) في ز (رحل صلى من العشاء ركعتين، وقرأ الفاتحة وسهى عن السورة) بدل (إذا سهى ... إلى ... هي أربع) والعبارة الأولى أفضل؛ لأنها أسهل عبارة وأدق في التعبير.
- (٦) في ق، ح، أ زيادة (في الآخرين) وهي زيادة مفصلة وموضحة.
- (٧) قوله (وقال أبو حنيفة ومحمد: يقضيها) سقطت من ش، وإثابها هو الصحيح، لمعرفة رأي أبي حنيفة ومحمد.

(انظر الأصل ج ١ ص ٢٢٦) ، إلا أنه قال: أحب إليّ، ولم يقل بالوجوب.

وفي الجامع الصغير: ذكرنا ما يدل على الوجوب حيث قال: قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وسورة... ولم يذكر لا في الأصل ولا في الجامع خلاف أبي يوسف مع أبي حنيفة ومحمد. (الجامع الصغير ص ٧٤). وقد ذكر رأي أبي يوسف في شرح الجامع الصغير فقال: وقال أبو يوسف: لا يقضي السورة أيضاً.

- (٨) في ز زيادة (دون السورة) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.
- (٩) في ز زيادة كلمة غير واضحة. انظر الأصل ج ١ ص ٢٢٦، ولكنه إذا تذكرها وهو يقرأ السورة عليه أن يقرأ الفاتحة ثم السورة، ويسجد محدثي السهو. وانظر (بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٥٩).

- (١٠) في ز زيادة (إلا رواية عن) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى.
- (١١) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي صاحب أبي حنيفة، ولى القضاء بالكوفة سنة ١٩٤هـ وتوفي سنة ٢٠٤هـ. (الفوائد البهية ص ٦٠). وانظر (بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٥٩) في تخريج هذه الأقوال.

قال بالفضاء في الفصلين^(١). وقال يحيى بن أكثم^(٢): يقضي الفاتحة دون السورة.

له: أن المفروض أصل القراءة، وقد وُجد، فلا يلزم^(٣) قضاء السورة، كما إذا ترك الفاتحة دون السورة.

لهما: أن ترك الواجب يُوجبُ القضاء - إذا أمكن - وقد أمكن قضاء السورة؛ لأن الآخرين ليستا محل السورة^(٤) أداء^(٥)، بخلاف الفاتحة؛ لأن الآخرين محل الفاتحة أداء^(٦). فإن اقتصر على المرة الواحدة^(٧) يقع أداء، وإن كرر^(٨) يؤدي إلى مخالفة المشروع، وأنه لا يجوز^(٩).

٦٥. قال (أبو يوسف): تعديل أركان الصلاة - وهي الطمأنينة في الركوع والسجود، وإتمام القيام في الركوع^(١٠)، والقعود بين السجدين - فرض^(١١)، حتى لو تركه^(١٢) تفسد صلاته - وهو قول الشافعي.

(١) في ز زيادة (جيمًا) ولا أثر لها في المعنى.

(٢) يحيى بن أكثم القاضي سمع عن محمد، وروى عنه البخاري في غير الجامع، كان فقيهاً عالماً بالفقه بصيراً بالأحكام. ذكره الدارقطني في أصحاب الشافعي، وولّي قضاء البصرة سنة عشرين، ومات سنة ٢٤٣ هـ (الفوائد البهية ص ٢٢٤).

(٣) في ز (يلزمه) بدل (يلزم) ويؤيدان معنى واحدًا.

(٤) في ز (محلًا للسورة) بدل (محل السورة) والمعنى واحد.

(٥) في ز زيادة (فصارتا محلًا للسورة قضاء) وهي زيادة مفصلة للمعنى.

(٦) في ز زيادة (فلا تكون محلًا للقضاء؛ لأنه لو قرأ، لا يحلو أن يقرأ مرة واحدة، أو مرتين) وهي زيادة فيها تفصيل للمعنى، وتفسير لما أوجز في الأصل.

(٧) في ز (فإن مرة واحدة) بدل (فإن اقتصر على المرة الواحدة). والثانية أفضل للتصحيح فيها.

(٨) في ز (وإن قرأ مرتين) بدل (وإن كرر) والمعنى واحد.

(٩) قوله (وأنه لا يجوز) سقط من ز، ش، وإثبات أولى لمعرفة حكم تكرار قراءة الفاتحة.

(١٠) في ق، ح، أ، (بين الركوع والسجود) بدل (في الركوع)، والصواب العبارة الأولى؛ لأن القيام لا يكون في الركوع، وإنما بعد الركوع، وقبل السجود.

(١١) في ر (تعديل الأركان فرض في الصلاة: وهي الطمأنينة في الركوع والسجود، وإتمام القومة بين الركوع والقعود بين السجدين) بدل (تعديل أركان الصلاة).

إلى ... فرض) ومعنى المبارتين واحد.

(١٢) في ز، ح (ترك) بدل (تركه)، واللفظة الثانية أولى لاشتمالها على الصبر الدائم على

وقال أبو حنيفة ومحمد: هو واجب، ولا تفسد الصلاة بتركه^(١).
 له: قوله - ﷺ - للأعرابي حين خفف الركوع والسجود: «قُمْ فَتَصِلْ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصِلْ»^(٢) وقوله - ﷺ - : «إِنْ أَسَاؤُا النَّاسُ سَرَقَةً مِنْ سَرَقٍ فِي صَلَاتِهِ»^(٣)، وفسره بالذي لا يقيم صَلْبُهُ في الركوع، والسجود. وقوله - ﷺ - للذي نقر نقرة الديك: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ»^(٤). وصلاة المنافقين. فاسدة.

اصلي الذي تفسد صلاته.

- (١) (انظر البناية ج ٢ ص ١٨٩ ، ١٩٠) . وهذا الاختلاف لم يذكر في ظاهر الرواية بل ذكره المصنف في نوادره. قاله البائري في شرح الغاية على الهداية. (ج ١ ص ٢٦١) .
 وللشافعية في هذا قولان، المشهور: أنه ركن، وفي قول: لا يجب. وأما الشافعية والحنابلة فيرون أنه ركن لا تصح الصلاة إلا به. (انظر المجموع ج ٣ ص ٣٥٩ ، الإنصاف ج ٢ ص ٥٩ ، شرح الخرخشي ج ١ ص ٢٧٢) .
 (٢) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود. (ج ١ ص ٢٢٦) . حديث رقم ٨٥٦. بلفظ: «الرجع فصل فإنك لم تصل». والترمذي: في أبواب الصلاة، باب ما جاء في وصف الصلاة رقم ٣٠٢، (ج ٢ ص ١٠٠ ، ١٠١) . بنفس لفظ أبي داود. والنسائي في كتاب الاعتنا، باب الرحصة في ترك الذكر في الركوع. (ج ٢ ص ١٩٣) . حديث رقم ١٠٥٣ ، باللفظ السابق.
 (٣) رواه الإمام أحمد في مسنده، (الفتح الرباني) أبواب الركوع والسجود، باب وجوب الرفع من الركوع. والسجود، والطائفة بعدهما ووعيد من ترك ذلك، حديث رقم ٦٤٦ ، ج ٣ ص ٢٦٨ ، ٢٦٩. بلفظ: قال رسول الله ﷺ : «أَسَاؤُا النَّاسُ سَرَقَةً الَّذِي يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ؟ قَالَ: لَا يَتِمُّ رُكُوعُهَا، وَلَا سَجُودُهَا...» الحديث. ورواه بنفس اللفظ الطبراني في الكبير والأوسط والبخاري وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح. (مجمع الزوائد للمهشمي: ج ٢ ص ١٢٠ ، باب ما جاء في الركوع والسجود) .
 (٤) وهذا الحديث: قل الحديث الثاني في نسخة (ز) ، ولا بتغير شيء. والحديث رواه الإمام مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التكبير بالعصر: عن أس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ، يَجْلِسُ بِرَقَبِ الشَّمْسِ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَقَرَّهَا أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا» حديث رقم ١٩٦٥ ، ج ١ ص ٤٣٤.

لهما: قوله تعالى: ﴿يَتْلِيهَا أَلْفٌ مِائَةُ أَرْبَعُونَ مَوْسُوًّا أَرْبَعُونَ وَمِائَةً﴾ (١)، الله (٢) تعالى أمر (٣) بالركوع والسجود مطلقاً (٤) - بدون (٥) الطمانينة، والزيادة على النقص تسخ، فلا يجوز. وأما الأحاديث التي رواها ففيها دلالة وجود الصلاة، ولكن بصفة النقصان - وهو مذهبنا (٦). بيانه. أنه (٧) في الحديث الأول ترك (٨) الأغرابي حتى أتم الصلاة، ولو لم تكن صلاة، لما تركه، إلا أنه أمره بالإعادة جبراً للنقصان، وقلعاً عن العادة الذميمة. وفي الحديث الثاني سماها صلاة، ولو كانت فاسدة لما سماها صلاة، وإطلاق اسم الأسوأ (٩)، لأجل النقصان (١٠).

٦٦- قال (أبو يوسف): إذا انتضح البول (١١) على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم؛ له أن (١٢) ينصرف، ويغسل ويبنى على صلاته. وقال أبو حنيفة ومحمد: [يستقبل (١٣) الصلاة (١٤)].

(١) سورة الحج: (٧٧) .

(٢) في ز (أن الله) بدل (قوله تعالى: ﴿يَتْلِيهَا أَلْفٌ مِائَةُ أَرْبَعُونَ مَوْسُوًّا أَرْبَعُونَ وَمِائَةً﴾) الله، والعبارة الثانية أولى؛ لأن الآية محل الاستدلال مذكورة فيها.

(٣) في ح (أمرنا) بدل (أمر) والمفقتان تؤيدان معنى واحداً.

(٤) (مطلقاً) سقطت من ش والإثبات أولى لتأكيد المعنى.

(٥) في ز (دون) بدل (بدون) والمعنى واحد.

(٦) في ز زيادة (وهو عين مذهبنا) ، وهي زيادة لا أثر لها في المعنى .

(٧) في ز (وهو أن) بدل (أنه) والثانية أولى، لأنها أنسب للعبارة.

(٨) في ق (بيانه في الحديث الأول أنه ترك) بدل (بيانه أنه في الحديث الأول ترك) والعبارتان متناهماً واحداً.

(٩) في ز، ش (السرقه) بدل (الأسوأ) ، والمعنيان يدلان على النقصان.

(١٠) في أ، ز، ق، ح زيادة (وكذا في الحديث الثالث) ووجود هذه العبارة مطلوب لمعرفة رد أبي حنيفة على الاستدلال بالحديث الثالث.

(١١) في ز (البول إذا انتضح) بدل (إذا انتضح البول) ، والمعنى واحد.

(١٢) (له أن) سقطت من ز، والأولى إثباتها لإعطاء المعنى وضوحاً.

(١٣) في الأصل (لا يستقبل) وهو وهم من النسخ.

(١٤) انظر الأصل ج ١ ص ٢٠٠ وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٤٦ إلا أنه في ظاهر الرواية لم يرو الخلاف بين أبي يوسف وبين صاحبيه، ولكن ذكر الاختلاف في غير رواية الأصل (انظر البدائع ج ١ ص ٥٧٨) ، والخلاف بين العلماء في جواز البناء لمن سقه

له: أن الشرع ورد^(١) في الحدث السابق^(٢)، وهذا مثله؛ لأنه وقع^(٣) من غير قصد^(٤).

لهما: أن الشرع ورد^(٥) في [الحدث]^(٦) السابق، بخلاف القياس^(٧)، وهذا ليس في معناه؛ لأن الحدث لا يندر^(٨) وجوده، وهذا يندر^(٩). وعلى هذا إذا أصابه حجر فَشَجَّه.

٦٧- قال (أبو يوسف): البياض الذي بين العِذَار^(١٠)، والأذن يسقط غسله بالالتحاء.

الحدث، فالمالكية، والشافعية، والحنابلة لا يرون جوازه، أما الحنفية فيرون جواز الباء. (انظر المجموع ج ٣ ص ٦، والمعني ج ٢ ص ١٠٣).

غير أن المالكية يحيزون البناء لمس رفع في الصلاة. (انظر المدونة ج ١ ص ٣٦).

(١) في ش زيادة (ورد بالبناء) وفي ر، أ زيادة (ورد بحواجز البناء) وهي زيادة تعطي المعنى زيادة في الوضوء. وتفصل الحكم.

(٢) يفهمه ما مروري ابن ماجة عن أبي مليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: من أصابه قه أو رعاف، أو قلبي، أو أملى فينصرف، وليتوضأ، ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم، وأخرجه الدارقطني في سننه، في كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن، كالرعاف والقي، والحجامة، ونحوه، حديث رقم ١٨، ١٩، ج ١ ص ١٥٥. وقال الدارقطني وهو مرسل. وذكر ذلك المعني أيضًا. (البناء ج ٢ ص ٣٧٧).

(٣) في ح، ق، أ (يفع) بدل (وقع) والأبلغ (يفع)؛ لأن الكلام عن أمر مستقبل.

(٤) في ر (ورد في الحدث السابق بمعنى، وذلك المعنى موجود فيها وهو لحوق الحدث من غير قصد واحتياط) بدل (ورد في الحدث السابق وهذا مثله؛ لأنه وقع من غير قصد) وجارة ز تفسر عبارة الأصل.

(٥) في ز، أ زيادة (ورد بجواز البناء) وفي ح، ق زيادة (به) والضمير في (به) دال على حواجز البناء. وهي زيادة تعطي المعنى وضوحاً أكبر، وتفصل الحكم.

(٦) في الأصل (الحديث) وهو وهم من النسخ؛ لأن المعنى لا يستقيم معها.

(٧) في ز، ق زيادة (فلا يقاس عليه إلا إذا كان في معناه) وفيها زيادة تمصيل للحكم تؤدي إلى وضوحه.

(٨) في ز (يفعل) بدل (لا يندر)، والثانية هي الصواب؛ لأنها أدق في التعبير عن المعنى، حيث أن الحدث لا يندر وقوعه، ولكنه لا يفعل.

(٩) في ز زيادة (وجوده) وهي زيادة تعطي المعنى مزيداً من الوضوح.

(١٠) العذار هو الشعر النابت على العظم الناتية، المسماة لمساخ الأذن إلى الصدغ.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يسقط^(١).

له: أنه استتر بحائل وهو اللحية^(٢)، فلا يبقى من الوجه، كالذقن.

لهما: أن غسله كان واجباً، ولم^(٣) يتغير عن حاله؛ لأنه لم يصر مستوراً بغيره^(٤)، خصوصاً في حق خفيف اللحية، فيبقى واجب الغسل^(٥)، بخلاف الذقن؛ لأنه استتر باللحية.

٦٨. قال (أبو يوسف): إذا انكشف ربع العورة^(٦)، لا يمنع جوار الصلاة^(٧).

وقال أبو حنيفة ومحمد: يمنع^(٨).

(الإنصاف ج ١ ص ١٥٤، المعني ج ١ ص ١١٥).

(١) خطر بدائع الصنائع ج ١ ص ٨٧، وفتح القدير ج ١ ص ١٣، وعد المالكية البياض الذي بين الأذن والذمار ليس من الوجه، والشاقية والحنابلة يعتبرونه من الوجه، ولذلك يوحون غسله. (لمجموع ج ١ ص ٤٠٧ والإنصاف ج ١ ص ١٥٥، المعني ج ١ ص ١١٥).

(٢) في ز (بعد نبات اللحية بحائل) بدل (بحائل وهو اللحية) والأولى أكثر تصديلاً للمعنى. رقبته: (وهو اللحية) سقط من ش. والإثبات أفضل لمعرفة الحائل الذي استتر به البياض لذي بين الذمار والأذن.

(٣) في ز (وأنه لم) بدل (ولم) والمعنى واحد.

(٤) في ز زيادة (فبقي الغسل واجباً كما كان) وهذه الزيادة فصلت الحكم، ولذلك ذكرها أنفصل.

(٥) في ز زيادة (وقوله: استتر بحائل، قلنا: نعم، ولكن صار مستوراً بغيره، فلا يعد مستوراً، وهذا أمر يختلف باختلاف قلة اللحية وكثرتها، والغسل كان واجباً، فلا يختلف باختلاف)، وفي ق زيادة (وقوله: استتر بحائل: فهذا أمر يختلف باختلاف قلة اللحية، وكثرتها، والغسل كان واجباً فلا يسقط بالشك) وهاتان الزيادتان فيهما تفصيل يؤدي إلى الإصحاح.

(٦) في ز (عورة المصلي في الصلاة) بدل (العورة) والمارة الأولى أفضل لأنها تفصل المعنى.

(٧) في ر (لا تنفس الصلاة، إلا إذا كان أكثر من النصف وفي النصف عنه روايتان) بدل (لا يمنع جوار الصلاة)، وأورد هذا التفصيل في ز، لأنه لم يذكره بعد رأى أبي حنيفة ومحمد كما في الأصل. (انظر فقرة ١ من الصفحة التالية).

(٨) في ر (تفسد صلاته) بدل (يمنع) واللفظان يؤديان معنى واحداً. (انظر الأصل وقل فيه أيضاً: وكذلك الفخذ والبطن، والشعر في قوله وقولهما. ج ١ ص ٢٠٢). (والحامع الصغير ص ٦١، ٦٢، وانظر تبين الحقائق شرح كتر المقاتل ج ١ ص ٩٦، بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٣٩).

والزيادة^(١) على النصف عنده مانع، وما دون النصف ليس بمانع وفي النصف عنه روايتان^(٢).

له: أن الكثير مانع، دون القليل، والقلة والكثرة تظهر بالمقابلة، فإن كان المكشوف أكثر من النصف، كان كثيرًا، وإلا فلا.

لهما: أن ربع الشيء يقوم^(٣) مقامه^(٤) في بعض الأحكام، كمنح الرأس^(٥) والحلق في باب الإحرام، وغيره. فيقوم^(٦) مقام الكل^(٧) - احتياطًا - ولأن اسم الشيء قد يطلق عليه^(٨)، يقال: مر بفلان، وإن مر بجانب من جوانبه الأربع^(٩) وفيما قلنا جواب عما قلناه.

٦٩- قال (أبو يوسف): الاثنان جمع في جماعة الجمعة^(١٠). وفي محاذاة النساء، وارتفاع حبلولة الطريق بقيامهما فيه.

وعند الحنابلة إذا انكشف من العورة شيء يسير لم تبطل صلاته. وعند الشافعية تبطل بانكشاف الشيء اليسير من العورة؛ لأنه حكم معلق بالعورة، فاستوى قليله وكثيره، كالنظرة، ويرجع إلى العرف عند الحنابلة لتحديد الكثير واليسير من ذلك. (المعنى ١ ص ٥٨٠).

(١) في ز (والزيادة) بدل (والزيادة) والمعنى واحد.

(٢) من قوله (والزيادة) ... إلى ... روايتان) سقط من ز، وذلك؛ لأنه في ز أوردها بعد رأي أبي يوسف مباشرة، وهو الأفضل لكي يكون تفصيل رأي أبي يوسف مباشرة، ولا يفصل بينه كلام آخر.

(٣) في ح (يقام) بدل (يقوم) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) في ز (مقام الكل) بدل (مقامه)، ومعهما واحد.

(٥) في ز زيادة (في باب الوضوء) وهي زيادة تعطي الحكم زيادة تخصيص.

(٦) في ز ح (فيقام) بدل (فيقوم) والمعنى واحد.

(٧) في ز زيادة (ههنا) ولا أثر لها في المعنى.

(٨) في ش، ز (على ربعه في العرف) وفي ق، أ (على الربع) بدل (عليه) ومافي ز هو الأفضل للتفصيل الوارد فيها؛ لأنه يبين المقصود بالصير في (عليه).

(٩) من قوله (يقال) ... مر بفلان ... إلى ... الأربع) سقطت من ق، ح والإثبات أولى لإعطاء المعنى وضوحًا أكثر، وبذلك في ز (يقال) رأيت فلانًا، وقد رأى أحد جوانبه الأربع والمعنى واحد.

(١٠) في ش (في حق انعقاد الجمعة) وفي ز (في حق انعقاد جماعة الجمعة) بدل (في جماعة الجمعة) وما في ش هو الأولى؛ لأنه أبلغ وليس فيه نقص ولا زيادة.

وقال أبو حنيفة ومحمد: أَقْلُ الجمع الصحيح ثلاثة^(١).

له: أن الجَمْع مأخوذ من الاجتماع، وقد وجد^(٢) في الاثنين.

لهما: أن الاثنين اختص^(٣) باسم على حدة^(٤)، ولقظة على حدة^(٥)، والجمع اختص باسم على حدة، ولقظة على حدة. وهي لقظة الثلاثة^(٦)، كالأفراد اختص بلقظة واحدة^(٧). فيجب أن يكون لاسم الجمع معنى آخر. وأقل ذلك ثلاثة؛ لأنه ليس [له]^(٨) اسم آخر من هذا النوع. ويقال: واحدان^(٩)، وتثنية، وجمع.

٧٠. قال (أبو يوسف) - في الأمالي -: الإمام إذا سبقه الحدث فاستخلف مسبقاً^(١٠)، فلما أتم بهم صلاة الإمام ضحك قهقهة؛ فسدت صلاته وصلاة القوم.

(١) انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٨١. وفي الناية ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف، إلا أنه استدرك وقال: والأصح أن هذا قول أبي يوسف وحده. (البيان ج ٢ ص ٨١٤) وفي مختصر القدوري المسمى بالكتاب ذكر قول محمد مع أبي يوسف. (انظر الباب في شرح الكتاب ج ١ ص ١١١)، وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٢٣ و ج ٢ ص ٦١٤، وفي تبين الحقائق ذكر قول محمد مع أبي حنيفة (ج ١ ص ٢٢١).

وعند المالكية يجوز ابتداء الجمعة باثني عشر رجلاً. (الخرشي ج ٢ ص ٧٦). وعند الشافعية والحنابلة يشترط لانعقاد الجمعة أربعين رجلاً. (انظر المجموع ج ٤ ص ٣٢٩، والإنصاف ج ٢ ص ٣٧٨).

(٢) في ز (وذلك حاصل) يدل (وقد وجد)، ويؤيدان معنى واحد.

(٣) في ز، ش، ح، ق، أ (اختصاصاً) يدل (اختص) والصواب اللقظة الأولى؛ لأنها تشتمل على ألف الاثنين وسياق الكلام يدل على الاثنين.

(٤) في ز زيادة (وهو لفظ التثنية)، وهي زيادة توضح الاسم الذي اختص به الاثنان.

(٥) في ق زيادة (وهي لقظة الاثنين) وهي زيادة توضح اللفظ الذي اختص به الاثنان.

(٦) قوله (ولقظة على حدة، والجمع اختص باسم على حدة، ولقظة على حدة) وهي لقظة الثلاثة) سقط من ز، والإنبات أولى؛ لإعطاء المعنى المقصود زيادة توضيح وتفصيل.

(٧) في ز (واحد) يدل (واحدة) والثانية أولى، لأنها أنسب في هذا المقام.

(٨) سقط من الأصل، ح، أ، وإتياته أولى؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونه.

(٩) في ق، أ (وحدان) يدل (واحدان) والصواب هو (وحدان) لأن صيغة جمع الواحد (وحدان) وصيغة تثنية (واحدان)، والمراد هنا الجمع. (انظر لسان العرب ج ٣ ص ٤٤٦)

(١٠) في ش زيادة (بركعة)، وهي زيادة لا معنى لها إذ يجوز أن يكون مسبقاً بركعة أو أكثر.

- وقال أبو حنيفة ومحمد: صلاة القوم تامة^(١).
 له: أنه فسد ما مضى من صلاة الخليفة^(٢) بالفقهاء في خلالها، فتنفس
 صلاة القوم؛ لأنها بناء على صلاته.
 لهما: أن المفسد في حق الخليفة وجد في خلال الصلاة، فيفسدها^(٣). وفي
 حق القوم وجد بعد تمامها^(٤) فلا يفسدها^(٥).
 ٧١- قال (أبو يوسف): إذ أُخْبِرَ الْمُصَلِّي^(٦) بخبر يُشْرُهُ، فقال: الحمد لله، أو [بـ]
 بخبر^(٧) يسوؤه، فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله، أو بما يعجبه، فقال:
 سبحانه الله، وأراد به جوابه - لا يقطع الصلاة^(٨).
 وقال أبو حنيفة ومحمد: يقطع^(٩).
 له: أن هذا ثناء بأصله^(١٠) ووضعه^(١١)، فلا يتغير بقصده^(١٢)، ككلام^(١٣)

- (١) انظر الأصل ج ١ ص ١٧٣، إلا أنه لم يذكر الخلاف مع أبي يوسف وكذلك في البناية
 (ج ٢ ص ٣٩٦)، وانظر (تبيين الحقائق ج ١ ص ١٥٢).
 (٢) في ز، ق (أنا أجمعنا على أنه تنفس صلاة الخليفة) بدل (أنه فسد ما مضى من صلاة
 الخليفة)، والعبارة تؤولان إلى المعنى المراد. إلا أن الأولى توضح إجماع الثلاثة على
 فساد الصلاة بالفقهاء.
 (٣) في ز (تنفس صلاته) بدل (يفسدها)، والمعنى واحد.
 (٤) في ز (تمام الصلاة) بدل (تمامها) والعبارة الأولى تفصل معنى العبرة الثانية.
 (٥) في ز (فلا تنفس صلاتهم) بدل (فلا يفسدها) والأولى توضح معنى الثانية.
 (٦) في ز (المصلي إذا أخبر) بدل (إذا أخبر المصلي) والمعنى واحد.
 (٧) سقط من الأصل والإثبات أولى لأن التصريح بالاسم أفضل من إضماره.
 (٨) في ز (لا تنفس صلاته، وإن أراد به الجواب) بدل (وأراد به الجواب لا يقطع الصلاة)
 والمعنى واحد.
 (٩) في ز (تنفس صلاته) بدل (يقطع) وعبارة ز أولى؛ لأنها أكثر تفصيلاً.
 انظر الأصل (ج ١ ص ٢٠٥، ٢٠٦)، (البناية ج ٢ ص ٤٢١ وما بعدها)، (فتح
 القدير ج ١ ص ٣٤٩).
 (١٠) في ز (بصيته) بدل (أصله) واللفظتان تؤولان إلى معنى واحد.
 (١١) (ووضعه) سقطت من ز. وفي ش (ووضعه) بدل (ووضعه) والإثبات أولى لتأكيد المعنى.
 (١٢) في ز (بميزمته) بدل (بفضله) والمعنى واحد.
 (١٣) في ق (كلام) بدل (ككلام) والثانية هي الصواب؛ لأن المعنى لا يستقيم بدون الكاف.

السي لا بصير دَكْرًا وثناء بقصده.

لهما: أنه أخرج الكلام مخرج الجواب؛ لأنه يصلح جواباً^(١)، وقد ذكره في موضع الجواب، فكان كلام^(٢) الناس، كما لو قال: يا يحيى خذ الكتاب^(٣)، وهو يريد خطاب يحيى، ولأن الجواب [يتضمن] إعادة الكلام الذي هو جوابه^(٤)، فصار^(٥) كأنه قال: الحمد لله على قدوم هذا الحبيب^(٦).

٧٢. قال (أبو يوسف): إذا صلى التَّكَلُّ على الدابة، في المصر؛ يجوز ذلك^(١) استحساناً.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز^(٢).

له: أن هذه نافلة، فيحوز أداؤها على الراحلة كما في خارج المصر.

لهما: أن الشرع ورد بجوازه على الدابة خارج المصر^(٣) بخلاف الفياس.

-
- (١) (لأنه يصلح جواباً) سقط من ز، والإثبات أولى لإعطاء الاستدلال أكثر قوة.
 - (٢) في ز، أ (كلام) بدل (كلام) والأولى هي الصواب للحاجة إلى التكاف لتستقيم العبارة.
 - (٣) في ش، ق، ح زيادة (بقوة) ولا أثر لها في المعنى.
 - (٤) في الأصل (يتنظم)، و المعنى لا يستقيم معها.
 - (٥) في ز (مافي السؤال) بدل (الكلام الذي هو جوابه)، ولأولى أفضل؛ لأنها أسهل في العبارة، وأوضح في بيان المراد.
 - (٦) في ز (قصور) بدل (فصار) والمعنى واحد. انظر (الأصل ج ١ ص ٢٠٥، ٢٠٦، الباية ح ٢ ص ٤٢١ وما بعده)، (وفتح القدير ج ١ ص ٣٤٩).
 - (٧) في ز (حبيبي) بدل (هذا الحبيب) والمعنى واحد. وفي ز زيادة (ولو قال ذلك تفسد صلته، فكنا هذا)، وهذه الزيادة تفصل الحكم وتوضحه لمثل هذه الحالة.
 - (٨) (ذلك) سقطت من ز، وسقوطها لا يؤثر في المعنى.
 - (٩) لم أجد هذ المسألة في كتب ظاهر الرواية أو غيرها.
 - (١٠) رواه البخاري عن عبدالله بن عامر، عن أبيه قال: وأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به، وروى البخاري أيضاً عن محمد بن عبد الرحمن أن حابر بن عبدالله أخبره أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة. وروى عن موسى بن عبيدة، عن نافع قال، كان ابن عمر رضي الله عنه يصلي على راحلته ويوتر عليها، ويحرم أن النبي ﷺ كان يفعله. (كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع على الدواب، ومبحث توجهت به). وروى أيضاً في باب الإيماء على الدابة عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي في السفر على راحلته أينما توجهت يومئذ وذكر عبدالله أن النبي

وهذا ليس في معناه؛ لأن في النزول وربط الدابة حرج المصير حرج، ولا كذلك في المصير.

٧٣- قال (أبو يوسف): طهارة المعذور^(١) تنتقض عند خروج الوقت، ودخوله جميعاً.

وقال أبو حنيفة ومحمد: تنتقض عند خروجه^(٢)، دون الدخول^(٣).

كان يفعله ج ٢ ص ٥٦. ورواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت به. حديث رقم ٣١- ٣٤ ج ١ ص ٤٨٦. ورواه أبو داود عن سالم عن أبيه برقم ١٢٢٤. وعن أنس بن مالك برقم ١٢٢٥، وعن عبدالله بن عمر برقم ١٢٢٦، وعن جابر برقم ١٢٢٧، كتاب الصلاة باب التطوع على الراحلة ج ٢ ص ٩. والنسائي في كتاب المساجد، باب الصلاة على الحمار برقم ٧٤٠، ٧٤١ ج ٢ ص ٦٠، وكتاب القبلة، باب الحال التي يحوز عليها استقبال غير القبلة، برقم ٧٤٢، ٧٤٤ ج ٢ ص ٦١.

(١) في ز (المعذورين) بدل (المعذور) والتعير هنا بالمفرد أو الجمع لا يؤثر في المعنى. المعذور هو: من به سلس البول، وصاحب الحرج السائل والمستحاضة، والمبطلون، ومن به رعا فائم، أو ربيع دائم ونحوه. (انظر البدائع ج ١ ص ١٤٣).

(٢) في ز، ق، أ (الخروج) بدل (خروجه)، والأنسب هنا اللفظة الأولى؛ لأنها تطلق ما يليها من الكلام، ولذلك يكون التركيب معها أسلم.

(٣) انظر الجامع الكبير ص ٩، الأصل ج ١ ص ٣٣٧، ومختصر القدوري المسمى بالكتاب ج ١ ص ٤٦ إلا أنه لم يورد الخلاف بين أبي يوسف وصاحبيه.

وقد ذكر الخلاف في البدائع ص ١٤٥ ج ١، وأيضاً ذكر خلاف زفر معهم حيث يرى أن طهارة المعذور تنتقض عند دخول الوقت لا غير، وعلى هذا يكون ثمرة خلاف: وهي أن يوجد الخروج بلا دخول، كما إذا توضأت المستحاضة في وقت الفجر، ثم طلعت الشمس، فإن طهارتها تنتقض عند الثلاثة لوجود الخروج، وعند زفر لا تنتقض لوجود الدخول. (انظر أيضاً البداية ج ١ ص ٦٨٢). وقال في فتح القدير: رأى فخر الإسلام أن زفر لم ير ذلك، ولا أبا يوسف، فالكل متفقون على انتقاضه عند الخروج، وإنما لم ينتقض عند زفر بطلوع الشمس؛ لأن قيام الوقت جعل عذراً، وقد بقيت شبهته؛ لأنه لم يدخل وقت مكتوبة أخرى، فصلحت لبقاء حكم العذر تحفيظاً، إما تحتاج (أي المستحاضة) للطهارة للظهور عند أبي يوسف فيما إذا توضأت قبل الزوال، ودخل وقت الظهور؛ لأن طهارتها ضرورية، ولا ضرورة في تقديمها على الوقت، لا لأن طهارتها انتقضت عند الدخول، وهذا يفيد أن طهارتها لم تصح، حتى لا تحوز الصلاة بها قبل دخول الوقت، لا أنها صحت، وانتقضت. ولأن تقديم الطهارة على الوقت غير معتبر همه الحاجة إليها فيجب عليها الوضوء بعد دخول الوقت.

له: أن هذه [طهارة ^(١)] ضرورية؛ لكون الحدث مقارناً لها، فيتقدر بقدر للضرورة. والضرورة ^(٢) مقدرة بالوقت ^(٣)، فلا يشبه [قبل الوقت] ^(٤)، ولا ^(٥) يبقى بعد الوقت.

لهما: أن طهارتها ثبتت للحاجة إلى أداء الصلاة في الوقت، فثبتت ^(٦) عند وجود دليل الحاجة، وتنزل عند دليل زوال الحاجة. ودخول الوقت دليل الحاجة ^(٧) وخروجه دليل زوال الحاجة، فكان

وقال الباري في العباة «لم يظهر لذلك فائدة إلا في صورتين المذكورتين، فإن اعترض ما ذكره المصنف صح، وإن اعترض ما ذكره فخر الإسلام صح. فلم يكن اختلاف بينهما إلا في التحريج والتعديل» (لمطر فتح القدير، والكفاية، والعناية ج ١ ص ١٦١، ١٦٢).

وعند المالكية يستحب للمعذور أن يتوضأ لكل صلاة، ولكن لا يجب عليه، ما لم يتنقض وضوءه بخروج البول المعتاد، أو المذي المعتاد الذي يكون عن شهوة. كذا لا يتنقض وضوءه: إذا كان السلس أو المذي لم يلازمه نصف الوقت أو أكثر. (الشرح الصغير على هامش بلغة السالك، ج ١ ص ٥٠، الفرائين الفقهية ص ٣٢).

وعند الشافعية يجب الرضوء لكل فرض، لقاء الحدث، وأما التوالل لها أن تنشف ما شامت بوضوء واحد، وإذا انقطع الدم بعد الوضوء وبقي من الوقت زمن يتسع للصلاة، ولو بوضوء من واجب إعادة الوضوء. (انظر معنى المحتاج ج ١ ص ١١٢).

وعند الحابلة المستحاضة تفصل فرجها وتعصبه وتتوضأ لوقت كل صلاة. ويبطل وضوءها بخروج الوقت، وقيل بدخوله وخروجه ولها أن تصلي ما شامت أن تصلي من الصلوات. وكذلك الحكم في سلس البول والمذي، والريح، والجرح الذي لا يرقأ، والرعد المذائم. (الإنصاف ج ١ ص ٣٧٧ - ٣٨١، والمعني ج ١ ص ٣٤٠ وما بعدها).

- (١) سقطت من الأصل، والأولى إثباتها لأن المعنى لا يتصح بدونها.
- (٢) (والضرورة) سقطت من ح، والإثبات أولى؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
- (٣) في ز (في الوقت) بدل (بالوقت)، والصحيح اللفظة الثانية؛ لأن التقدير عادة يكون بالشيء، لا في الشيء.
- (٤) في الأصل (بالوقت)، والمعنى لا يستقيم مع ما في الأصل. وفي ش (قبل الدخول) بدل (بالوقت) وما في ش هو الصواب، لما سبق.
- (٥) في ز (فلا) بدل (ولا) والصواب هو (ولا)، لأن المعنى لا يستقيم مع (فلا).
- (٦) في ش، ق (فتثبت) بدل (فتثبت)، والأبلغ هنا أن يكون بصيغة المستقبل لا الماضي. لأن موضوع الكلام هنا بيان الحكم لما سيقع في المستقبل، أكثر منه بيان لما وقع في الماضي.
- (٧) قوله: (وتنزل عند دليل زوال الحاجة، ودخول الوقت دليل الحاجة). سقط من ح.

[المؤثر]^(١) في انتقاضها هو^(٢) الخروج، فهذا^(٣) الدليل يقتضي ألا تتقدم الطهارة على الوقت - كما قال^(٤) - إلا أن الحاجة مست إلى تقديمها على الوقت^(٥)؛ لأنه لا يتمكن من أداء الصلاة في أول الوقت، إلا بتقديم الطهارة على الوقت^(٦). وثمرة الخلاف^(٧) [نظهر^(٨)] فيما إذا توضح^(٩) بعد طلوع الشمس عندهما: لا تنتقض^(١٠) بزوال الشمس^(١١)؛ لعدم الخروج. وعنده: ينتقص؛ لوجود الدخول.

والإثبات هو الصحيح، لأن السقوط كان برهم من الناسخ حيث اختلط عليه لفظ الحاجة الأول مع لفظ الحاجة الثاني.

(١) في الأصل (مؤثرًا)، والمعنى لا يستقيم معها؛ لأن (كان) تحتاج إلى اسم، فيكون (المؤثر) اسمها، و (هو الخروج) خبرها. وقد يستقيم المعنى مع (مؤثرًا) إذا أسقطا (هو) على اعتبار أن (الخروج) اسم (كان) مؤخر.

(٢) (هو) سقط من ش، وإثباتها أولى لاستقامة المعنى.

(٣) في ح (وهذا) بدل (فهذا) والمعنى واحد.

(٤) في ق، ح، أ (قاله) بدل (قال)، والمعنى واحد.

(٥) في ق، ح، أ زيادة (أيضًا) والمعنى لا يتأثر بهذه الزيادة أو عدمها.

(٦) في ز (لهما): أن الشرع أسقط اعتبار الحدث باعتبار الحاجة، وخروج الوقت دليل على زوال الحاجة، ودخول الوقت دليل على وجود الحاجة، فكان إضافة الإسقاط إلى الخروج، الذي هو علة زوال الحاجة، أولى من إضافته إلى الدخول، الذي هو دليل على حدوث الحاجة. وكان ينبغي ألا يحوز تقديم الطهارة على الوقت كما قاله إلا أننا تخيرنا ذلك باعتبار ضرورة أخرى، وذلك؛ لأن الشرع مكنته من أداء الصلاة في جميع الوقت ولا يمكنه إلا بتقديم الطهارة على الوقت، حتى يمكن شغل كل الوقت بالأداء. بدل (لهما): أن طهارتها ... إلى ... على الوقت) وتؤديان إلى المعنى المقصود.

(٧) في ز زيادة (هذا) وإثباتها أولى؛ لأنها تحدد الخلاف المقصود.

(٨) سقط من الأصل، ح، أ والأول إثباتها لزيادة وضوح المعنى المراد.

(٩) في ش، ز، ق، ح، أ (توضًا) بدل (توضات)، ويؤديان إلى معنى واحد.

(١٠) في ش، ز زيادة (طهارته) وهي تزيد المعنى وضوحًا.

(١١) في ش، ز (بعد طلوع الشمس، فرألت الشمس عندهما: لا تنتقض طهارته) بدل (بعد طلوع الشمس عندهما: لا تنتقض بزوال الشمس) وما في ش، ز أولى؛ لأنه أصل في التركيب، وأيسر في توحييل المعنى المراد.

٧٤. قال (أبيوسف): إذا^(١) سجد على النجاسة^(٢) أن سجدة تفسد^(٣)، دون صلاته، حتى لو أعادها على موضع [طاهر]^(٤) [جاز]^(٥). وفي ظاهر الرواية: فسدت صلاته. وهو قول أبي حنيفة ومحمد^(٦).
له: أن أداء السجدة على النجاسة غير معتبر^(٧)، فصار كالدم^(٨)، فيسجد ويمضي.
[لهما]^(٩): أنه إذا سجد على النجاسة، فسدت السجدة، كما لو سجد^(١٠) بغير الطهارة^(١١)، وإذا قسد بعض الصلاة، فسد الباقي^(١٢).

-
- (١) في زيادة (المصلي إذا) وإثباتها يعطي الحكم زيادة في الوضوح.
(٢) في الأصل زيادة (روي عن أبي يوسف) ولا معنى لها، لأن الباب لأبي يوسف.
(٣) في ز (تفسد سجدة) بدل (أن سجدة تفسد) والعبارة الأولى أفضل إذا أسقطنا قوله: (روي عن أبي يوسف) والثانية أفضل إذا أثبتنا قوله (روي عن أبي يوسف).
(٤) في الأصل (لطاهر)، وهو خطأ؛ لأنها هنا صفة (لموضع) (وموضع) نكرة، والصفة تتبع الموصوف. .
(٥) (جار) سقطت من الأصل، والإثبات هو الصحيح لكي يكتمل المعنى.
(٦) وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة في غير ظاهر الرواية أن صلاة من سجد على النجاسة جائزة؛ لأن فرض السجود يتأدى بوضع أرنه الأنف على الأرض عند أبي حنيفة. وذلك دون مقدار الدرهم. أما في ظاهر الرواية فإن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد يرون أن صلاته فاسدة إذا كان في موضع سجوده نجاسة. وأما خلاف أبي يوسف معهما، فهو فيما إذا سجد على النجاسة، ثم أعاد على مكان طاهر، فهو جائز عنده، وفي ظاهر الرواية لا يجوز، وكذلك قول زفر مثل ظاهر الرواية. (انظر الأصل ج ١ ص ٢٠٧، كتاب الصلاة مخطوط الورقة ٣٧، المبسوط ج ١ ص ٢٠٤).
(٧) في ز زيادة (وأن السجدة ركن من أركان الصلاة، فصار كما إذا لم يسجد، فوجب أن يسجد على موضع طاهر).
(٨) في ش (كالدّم) وهو خطأ، إذ المعنى لا يستقيم معها.
(٩) ما بين القوسين سقط من الأصل، وهو وهم من الناسخ؛ لأن المعنى المراد لا يظهر بدونه، وأيضاً لا بد من معرفة حجة أبي يوسف.
(١٠) في ق (سجدها) بدل (سجد) والمعنى واحد.
(١١) في ش (طهارة) بدل (الطهارة) وتؤيدان معنى واحداً.
(١٢) في ز (أن هذه السجدة ركن من أركان الصلاة، وقد فسد هذا الركن؛ فيفسد الباقي) بدل (أنه إذا سجد... إلى... فسد الباقي) والعبارة تفسر إحداهما الأخرى. وفي ز ش

٧٥. قال (أبيوسف): الكُدْرَةُ^(١) لا تكون حيضًا^(٢) إلا في آخر الأيام، بعد الحُمْرَةِ، أو الصُّفْرَةِ.

وقال أبوحنيفة ومحمد: هي حيض في أيام الحيض بكل حال^(٣).

له: أن الكدرة بقية المائع، تُلَخِّقُ بما تقدمها لا بما تأخر عنها؛ لأنها لا تتقدم^(٤) على الصافي.

لهما: أن الكدرة من ألوان الحيض^(٥)، فإن عائشة - رضي الله عنه - جعلت ما سوى البياض الخالص حيضًا، بقولها: «لا حتى ترمين القُصَّةَ»^(٦)

زيادة (لأنها لا تجزي)، وهي زيادة لا أثر لها في تمييز المعنى.

(١) الكدرة بضم الكاف، وهي التي لونها كلون الماء الكدر في أيام الحيض. (انظر البناية ج ١ ص ٦٢٣، العناية ج ١ ص ١٤٤).

(٢) (حيضًا) سقطت من ح، والإثبات هو الصحيح؛ لأن المعنى يختل بدونها.

(٣) في ز (هي حيض سواء تقدم أو تأخر) بدل (هي حيض في أيام الحيض بكل حال) والمعنى واحد. وانظر (الأصل ج ١ ص ٣٣٧، ومختصر القُدوري المسمى بالكتاب وشرحه الباب ج ١ ص ٤٤) إلا أنه لم يذكر الخلاف بين أبي يوسف وصاحبيه، وقد ذكر الخلاف في (البدائع ج ١ ص ١٦٩، والبناية ج ١ ص ٦٢٣، وما بعدها، وفتح القدير وحواشيه ج ١ ص ١٤٤).

وعند المالكية الكدرة حيض سواء رآته في أيام حيضها أو في غيرها. (الخرشي ج ١ ص ٢٠٣ بلفظ السالك ج ١ ص ٧٣).

وعند الشافعية: الكدرة حيض إذا كانت في زمن الإمكان ولا تنقيد بالعادة. (انظر المجموع ج ١ ص ٣٧٠).

وعند الحنابلة إذا رأت الدم في أيام عاداتها صفرة أو كدرة فهو حيض، وإن رآته بعد أيام حيضها؛ لم يُعْتَدَ به. (المغني ج ١ ص ٣٣٢).

(٤) في ز (فلا تتقدم) وفي ح (لأنها تتقدم) بدل (لأنها لا تتقدم) والصواب ما في الأصل، لأنها توضح سبب أخذ أبي يوسف بهذا الرأي. وما في (ح) خطأ؛ لأن الكدرة لا تتقدم على الصافي.

(٥) (أن الكدرة من ألوان الحيض) سقطت من ز، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٦) القصة بفتح القاف، وتشديد الصاد شيء يخرج من أقبال النساء، مدانقطاع الدم شبه لحيض الأبيض، وقيل: هي الحيض، شبهت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحص، يمس تخرج الخرقاة التي تحشى بها كالجص الأبيض. (العناية بهامش فتح القدير ج ١ ص ١٤٤ و ١٤٨ ج ١ ص ٦٢٨).

البيضاء^(١)، ولقوله تعالى: ﴿رَسَّوْكَ عَلَى الْمَجِيسِ • قُلْ هُوَ أَدْنَى﴾^(٢)، وهذا أدنى وقوله: الكُدرة^(٣) بقية المانع، قلنا: نعم، إذا^(٤) كان انصبابها^(٥)، من الأعلى^(٦)، فأما إذا كان^(٧) من الأسفل^(٨)، فالكُدرة تخرج، أولاً وهذا كذلك^(٩).

٧٦. قال (أبو يوسف): أقل مدة الحيض يومان، وأكثر اليوم الثالث.

وقال أبو حنيفة ومحمد: ثلاثة أيام ولياليها، من غير نقصان^(١٠).

(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب الطهارة، باب كيف الطهر؟ بنفس اللفظ، ج ١ ص ٣٠١، ٣٠٢. وقال العيني: أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، (البناء ج ١ ص ٦٢٨) وأخرجه في الموطأ بلفظ: «لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء» باب طهر المحائض ج ١ ص ٧٧. وابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب الطهارة، باب في الطهر ما هو؟ وبم يعرف؟ ج ١ ص ٩٤، بلفظ: «اعتزلن الصلاة ما رأيتهن ذلك، حتى لا ترين إلا لبياض خالصاً».

(٢) في ز الآية سبقت الحديث وهو لأولى؛ لأن القرآن مقدم على الحديث، والآية في سورة البقرة رقم (٢٢٢).

(٣) في ز زيادة (بأن) ولا أثر لها في المعنى.

(٤) في ز زيادة (هذا إذا) ولا أثر لها في المعنى.

(٥) في ز (الانصباب) بدل (انصبابها) والمعنى واحد.

(٦) في ز زيادة (من جانب الأعلى) ولا أثر لها في المعنى.

(٧) في ز (كانت) بدل (كان)، واللفظة الثانية هي الصواب.

(٨) في ز زيادة (من جانب الأسفل) ولا أثر لها في المعنى.

(٩) في ز (فالكُدرة أولاً، ثم الصابي) بدل (فالكُدرة تخرج أولاً)، والعبارة الثانية فيها زيادة تمصيل، وقوله (وهذا كذلك) سقط من ز، والإثبات أولى، لإعطاء المعنى وضوحاً أكثر.

(١٠) انظر الأصل، ج ١ ص ٤٥٨، لإثباته لم يشر إلى الخلاف. وكذلك لم يشر إليه القُدوري في مختصره، إلا أنه أشار إليه في شرح مختصر القُدوري. (انظر الباب في شرح الكتاب ج ١ ص ٤٢)، ولكن حكي الخلاف في الترادف، (انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٧٠).

وعند المالكية لا حد لأقل الحيض بالرمان، ولكن بالمقدار أقله دفعة فتتح الدال وهي المرة. انظر شرح الخروشي، وحاشية العدوي ج ١ ص ٢٠٤.

وعند الشافعية أصح الأقوال: أن أقله يوم وليلة. (المجموع ج ١ ص ٣٥٤) وعند الحنابلة أيضاً يوم وليلة. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠٨).

له: أن الشرع جعل الثلاثة^(١) حيضاً^(٢) ولأكثر حكم الكل .
 لهما: قوله - ﷺ -: «أقل الحيض للجارية اليكر والنثب ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام»^(٣) .
 فذكر الأقل بثلاث^(٤)، فلا يجوز النقصان عن تقدير الشرع بالقياس . فكذا هنا^(٥) .
 ٧٧- قال (أبو يوسف): العادة تنتقل برؤية المخالف^(٦) مرة واحدة .
 وقال أبو حنيفة ومحمد: لا تنتقل^(٧) .

-
- (١) في ش (الثلاث) بدل (الثلاثة) ، والصواب (الثلاثة) ، لأنها تدل على مذكر .
 (٢) في ز (قدر أقل مدة الحيض بالثلاث) بدل (جعل الثلاثة حيضاً) والعبارة توديان معنى واحداً . وفي ق ، ز زيادة (وهذا أكثره) .
 (٣) روى الدارقطني عن علقمة بن عبد الله برقم ١٩ ، وعن أنس برقم ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، وعن سفيان برقم ٢٤ وعن عثمان بن أبي العاص برقم ٢٩ ، ٣٠ كتاب الحيض ج ١ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ . والطبراني عن أبي إمامة (كثر العمال ج ٩ ، ص ٤٠٧) . وابن الجوزي عن أبي سعيد الخدري في الملل المتناهية ، وعن عائشة في التحقيق ، وأيضاً ابن عدي عن أنس ، ورواه الطبراني ، (البناء ج ١ ص ٦١٦ ، ٦١٧) .
 وذكر العيني ، وابن حجر أن هذا الأحاديث ضعيفه ، (البناء ج ١ ص ٦١٧ ، والدرية ج ١ ص ٨٤) . وقال النووي: «وأما حديث وائلة وأبي أمامة وأنس فكلها ضعيفة متفق على ضعفها عند المحققين . وقد أوضح ضعفها الدارقطني ثم البيهقي في كتاب الخلافات ، ثم السنن الكبيره المجموع ج ٢ ص ٣٦٠ . وانظر البناء ج ١ ص ٦١٧ . والمراد بحدث وائلة بن الأسقع عن النبي ﷺ «أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام» وأما حديث أنس فإنه قال : «الحيض ثلاث ، أربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثمان ، تسع» . وحديث وائلة أخرجه الدارقطني ، وحديث أنس أخرجه ابن عدي في الكامل .
 (٤) في ش ، ق ، أ (بالثلاث) وفي ح (بالثلاثة) وفي ز (قدره بهذا) بدل (بثلاث) . والالفاظ الثلاثة تؤدي معنى واحداً . إلا أن الأولى ما في ح ؛ لأن لفظ الأيام مذكر والثلاثة للمذكر .
 (٥) (فكذا هذا) سقطت من ق ، و ، ح ، أ ، وإثباتها وعدمه سواء .
 (٦) (برؤية المخالف) سقطت من ش ، وإثبات هو الصحيح ؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها .
 (٧) وانتقال العادة يكون على نوعين ، النوع الأول : انتقال الموضوع . والنوع الثاني : انتقال المدة ، ولا يحصل الانتقال إلا بالمرتين أي إذا وثقه مرتين في قول أبي حنيفة ومحمد ، وفي قول أبي يوسف : انتقال العادة يحصل بالمرة الواحدة . (انظر المسوط ج ٣ ص ١٧٤ ، ١٧٥) ولذلك أورد في الأصل الأحكام في مثل هذه الحالات على هذا الاختلاف ،

له: أن عادة الطهر الأصلي^(١) في^(٢) المبتدأة تنقل برؤية الدم^(٣) ابتداءً، فكذا غيرها^(٤).

لهما أن العادة مأخوذة من العود^(٥)، فلا تثبت بدونه.

وفيه: أن استمرار العادة المتقدمة دليل على أيامها التي^(٦) اعتادت، فلا يبطل حكم هذا الدليل، إلا بدليل مثله، وهي^(٧) العادة بخلاف المبتدأة؛ لأنه لا معارض^(٨) في حقها.

٧٨. قال (أبو يوسف): إذا اقتدى بالإمام في ركوع صلاة العيد، يشغل بنسبجات الركوع.

وفي ظاهر الرواية - وهو قول أبي حنيفة ومحمد: يشغل بتكبيرات العيد^(٩).

إلا أنه لم يشر صراحه إلى هذا الرأي. (انظر الأصل ج ١ ص ٤٧٧ وما بعدها، وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٧٤).

وعند الشافعية: العادة تثبت بمرة واحدة مطلقاً، وهذا في ظاهر المذهب، وهناك آراء أخرى، الأول: أنها لا تثبت إلا بمرتين، والثاني: أنها لا تثبت إلا بثلاث مرات، والثالث: أنها تثبت في حق المبتدأة بالمرة، ولا تثبت في حق المعتادة إلا بمرتين (المجموع ج ٢ ٣٨٩). وعند الحنابلة إذا تغيرت العادة بزيادة أو تقدم، أو تأخر أو انتقال لا تلفت إلى ما خرج عن العادة حتى يتكرر ثلاثاً، أو مرتين. (الإصناف ج ١ ص ٣٧١).

- (١) في ز (أن العادة الأصلية) بدل (أن عادة الطهر الأصلي) والعبارة تؤيد معنى واحداً.
- (٢) في ش زيادة (كما في) وهي زيادة لا معنى لها.
- (٣) في ز (المخالف) بدل (الدم)، واللفظة الأولى تكمل اللفظة الثانية وتوضح معناها.
- (٤) في ز (فكذلك غيرها في حق البقاء) بدل (فكذا غيرها)، وفي ش (فكذا في غيرها) بدل (فكذا غيرها). والعبارة الثلاث تؤدي إلى المعنى، إلا أن عبارة (ز) أكثر تفصيلاً.
- (٥) في ز زيادة (والإعادة) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٦) في ش زيادة (وهي التي) وهي زيادة لا معنى لها.
- (٧) في ش (وهو) بدل (وهي) والأفضل اللفظة الثانية؛ لدالتها على لفظ مؤنث وهو المعتادة.
- (٨) في ز (والعادة إنما تكون بالتكرار، ولأن عاداتها فيما مضى من الزمان قليل على أن أيامها كذلك، فلو بطل إنما يبطل بدليل مثله، وذلك إنما يكون بالإعادة والتكرار، محلاً للمبتدأة، لأنه لا معارض في حقها) بدل (فلا يثبت بدونه، وفيه... إلى... لأنه لا معارض في حقها) والمعنى واحد.
- (٩) في ز (قال: رجل انتهى إلى الإمام في صلاة العيد، والإمام في الركوع، يأتي بالنسبجات،

له: وهو^(١) أن تسيحات الركوع أثبت^(٢) في محلها. والتكبيرات فاتت عن محلها، فكان الإتيان بالتسيحات أولى^(٣).

لهما: أن التسيحات ستة، والتكبيرات واجبة^(٤) والإتيان بالواجب أولى.
قوله: فاتت عن محلها، [قلنا]: ^(٥) بل هي في محلها: القيام^(٦)، والركوع له حكم القيام. ودليل ذلك^(٧) أن إدراكه كإدراك الركعة على التمام^(٨).

٧٩. قال (أبو يوسف): في نواذر الصلاة^(٩) - وهو قوله

وقال: يأتي بالتكبيرات بدل (قال: إذا اقتدى ... إلى ... يشتغل بتكبيرات العيد) وما في الأصل أولى مما في ز؛ لأنه أكثر تفصيلاً للحكم. انظر (الجامع الكبير ص ١١. وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٠٤).

وعند المالكية والحنابلة والشافعية تكبيرات العيدين سنة وتقديهما على القراءة مندوب، وعلى هذا إذا اقتدى بالإمام في الركوع فإنه عندهم لا يشتغل بتكبيرات العيدين، حتى أن الشافعية قالوا: إنه لو ترك التكبير ققرأ الفاتحة لم يعد إلى التكبير. والحنابلة قالوا: لا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً. (انظر بلغة السالك، والشرح الصغير للدردير ج ١ ص ١٧٥). (فتح الوهاب بشرح منيع الطلاب ج ١ ص ٨٣)، (المعني ج ٢ ص ٣٨٣).

- (١) (وهو) سقطت من ز، ووجدتها لا معنى لا له، ولذلك إسقاطها أفضل.
- (٢) (أثبت) سقطت من ق، ح، والإثبات يوضح المعنى.
- (٣) في ز (الإتيان بما هو في محله أولى) بدل (الإتيان بالتسيحات أولى) والعبارة تؤيدان معنى واحداً.
- (٤) في ز (أن التكبيرات واجبة، والتسيحات سنة) بدل (أن التسيحات سنة والتكبيرات واجبة) والمعنى واحد.

- (٥) (قلنا) سقطت من الأصل، والإثبات أولى لاستقامة المعنى.
- (٦) في ق زيادة (لأن القيام) وهي زيادة لا فائدة لها، ولا معنى لها. إذ (القيام) هنا، تفسير للفتحة (محلها).

- (٧) في ق (ودليله) بدل (دليل ذلك) والمعنى واحد.
- (٨) سقط قوله: «قوله: فاتت ... إلى ... على التمام» من ش، ز، ح، أ والإثبات أولى لمعرفة ردهما على رأي أبي يوسف في هذا الجانب.

- (٩) في ش (النواذر) بدل (نواذر الصلاة)، والنواذر اسم عام للمسائل المروية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد ... وغيرهم، لكنها لا توجد في كتب محمد بن الحسن الستة، ولكن في كتب محمد الأخرى: كالكيسانيات الرقيات، والجرحانيات، والهارونيات، أو في غير كتب محمد، كالمجرد للحسن بن زياد، ومنها كتب الأسامي لأبي يوسف. (انظر حاشية بن عابدين ج ١ ص ٦٩). وعلى هذا فقوله:

الآخر^(١) :- صلاة الخوف بالطائفتين^(٢) غير مشروعة في زماننا.
وقال أبو حنيفة ومحمد : مشروع^(٣).

له : أن الشرع ورد^(٤) بخلاف القياس ، لإحراز فضيلة الصلاة^(٥) خلف رسول الله - ﷺ - وهذا المعنى لا يوجد في حق غيره^(٦) ، لأن^(٧) صلاة الخوف عرفت بقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْقَهُوا﴾^(٨) الآية . وهذا خطاب له على وجه^(٩) الخصوص .

لهما : أن الأصل أن ما ثبت في حق رسول الله^(١٠) ثبت^(١١) في حق الأمة ،

(نوادير الصلاة) ، أو (النوادر) مناعها واحد.

(١) قوله (في نوادر الصلاة) وهو قوله الآخر) سقطت من ز ، والثبتات أولى ، لمعرفة أن هذا ليس في ظاهر الرواية بل في النوادر ، ولكن في ظاهر الرواية قوله كقولهما.

(٢) في أ ، ز ، ش ، ح ، ق (بطائفتين) بدل (الطائفتين) والأولى أفضل ، لأن التبريد لا يكون إلا لشيء معين ، وهنا الكلام عام.

(٣) في أ ، ز ، ش ، ح ، ق (مشروعة) بدل (مشروع) والأولى هي الصواب لأن المقصود هو الصلاة ، واللفظة الأولى تدل على المؤنث ولفظ الصلاة مؤنث.

(انظر الأصل ج ١ ص ٣٩٠ ، وما بعدها. وانظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٢٥ ، وانظر البناية ج ٢ ص ٩٣٠ ، فتح القدير ج ٢ ص ٨٨) .

وعند المالكية : سنة ، وقيل مندوبه ، (انظر الخرشي ج ٢ ص ٩٣ ، وبلغت السالك والشرح الصغير للدردير ج ١ ص ١٧٣) .

وعند الشافعية ، والحنابلة جائزة في كل قتال ليس بهرام ، (المجموع ج ٤ ص ٢٥٨ فتح الوهاب ج ١ ص ٨٠ ، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٨٣) .

(٤) في ز ، أ زيادة (ورد به) والأصح إثباتها ، ليتضح المراد بالشيء ، الذي ورد بخلاف القياس .
(٥) في ز (ضرورة) إحراز فضيلة الجماعة) بدل (إحراز فضيلة الصلاة) والمسارة الثانية أفضل لسهولة مفرداتها ووضعها.

(٦) في ز (وقد فات ذلك في زماننا) بدل (وهذا المعنى لا يوجد في حق غيره) والمعنى واحد.

(٧) في ز (ولأن) بدل (لأن) ، والثانية هي الصواب ، لأن زيادة الواو تدل على استتشاف الكلام ، والكلام هنا يدل على التعليل ، ولا يدل على استتشاف.

(٨) في ز زيادة (فاقتضت لهم الصلاة) والأولى إثبات الآية كاملة لتكمل الفائدة ، إلا أنه اكتفى بالشاهد هنا ، والآية في سورة النساء . (١٠٢) .

(٩) (وجه) سقطت من أ ، ز ، ح ، ق . وإثباتها وعدمه سواء.

(١٠) في ز (الشيء) بدل (رسول الله) والمعنى واحد.

(١١) في ز (ثبت) بدل (ثبت) ، والأبلغ هنا أن يتحدث بصيغة المضارع ، لأن المعنى يدل على

تحقيقًا لاتباع الناس إياه^(١) - ﷺ - إلا إذا قام الدليل بخلافه^(٢) دل عليه: أن الصحابة صلّوها بعد وفاة النبي - ﷺ - فإنه رُوي عن حذيفة بن اليمان^(٣): أنه صلى صلاة الخوف بطبرستان^(٤).
وقال الحسن^(٥): «صلى بنا أبو موسى الأشعري^(٦)

أمر سبني على شيء حدث، وهذا في المستقبل.

- (١) في ز (بطريق الموافقة والمتابعة) بدل (تحقيقًا لاتباع الناس إياه) وعبرة الأصل وهي الثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.
- (٢) في ح (بخلافه) بدل (بخلافه) والصواب ما في الأصل وبقية النسخ؛ لأن ما في ح لا معنى له.
- (٣) حذيفة بن اليمان العباسي، من كبار الصحابة، شهد الخندق وما بعدها، وروى الكثير من الأحاديث، استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى بعد مقتل عثمان، وبعد بيعة على بأربعين يومًا (الإصابة ج ١ ص ٣١٧، ٣١٨).
- (٤) طبرستان يفتح أوله وثانيه، وكسر الراء، والطبر هو الذي يشقق به الأحطاب، واستان: والموضع أو الناحية، كأنه يقول: (ناحية الطبر)، والنسبة إلى الموضع الطبري، وهي بلدان واسعة كثيرة، خرج من نواحيها من لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والفقه. (انظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٣).
- رواه أبو داود عن ثعلبة بن زهدم، قال: كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقام فقال: أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا، فصلى بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة، ولم يقضوا قال أبو داود: وكذا رواه عبيد الله بن عبد الله، ومجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ وعبد الله بن شقيق عن أبي هريرة، ويزيد بن الفقير وأبو موسى، قال أبو داود رجل من التابعين ليس بالأشعري، جميعًا عن جابر عن النبي ﷺ في كتاب الصلاة أبواب صلاة الخوف باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقصود. حديث رقم ١٢٤٦ ج ٢ ص ١٦، ١٧، والتسائي بنفس اللفظ، في كتاب صلاة الخوف، حديث رقم ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ج ٢ ص ١٦٧، ١٦٨، والبيهقي بنفس اللفظ، في كتاب صلاة الخوف، باب من قال بكل طائفة ركعة، ولم يقضوا ج ٣ ص ٦٦١، ٦٦٢. ومصنف ابن أبي شيبة، في كتاب للصلاة، باب في صلاة الخوف كم هي؟ ج ٢ ص ٤٦١.
- (٥) الحسن: أظنه الحسن بن أبي الحسن البصري، الفقيه المحدث المشهور، واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، هو رأس الطبقة الثالثة مات سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين. (تقريب التهذيب ج ١ ص ١٦٥)؛ لأن الأثر رواه عنه يونس بن عبيد البصري وهو من تلاميذ الحسن بن أبي الحسن البصري. (البداية والنهاية ج ٩ ص ٢٦٧).
- (٦) أبو موسى الأشعري، ليس هو أبو موسى الأشعري، وإنما أبو موسى الأسدي، قيل:

كذلك»^(١).

٨٠ قال (أبو يوسف): إذا انتهى إلى الإمام في صلاة الجنازة، وفد [مسق] ^(٢) ببعض تكبيراتها، يُكَبِّرُ وَيُسْرِعُ معه، ولا ينتظر تكبيراً آخر، وكذلك إذا كان بعد [التكبيرات] ^(٣) الأربع قبل السلام.

وقال أبو حنيفة ومحمد: ينتظر تكبيراً آخر، فيتابع الإمام في ذلك التكبير، ولو كان بعد التكبيرات ^(٤)، لا يمكنه الشروع أصلاً^(٥).

اسمه علي بن رباح، وقيل اسمه مالك بن عبادة الراقي الصحابي. وقال أبو داود: روى عن التابعين ليس هو أبو موسى الأشعري. روى عن جابر في صلاة الحروف. (انظر المصنف لابن أبي شيبة ج ٢ ص ٤٦٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٧٩، وأبو داود ج ٢ ص ١٧).

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في صلاة الخوف كم هي؟ بلفظ: أن أبا موسى الأسدي كان بالدار من أصبهان ... الحديث ... ويلفظ حدثنا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن أن أبا موسى صلى بأصحابه بأصبهان ... الحديث. (ج ٢ ص ٤٦٢، ٤٦٥).

(٢) في الأصل (يسبق) وهو خطأ، لأنه خطأ نحوي.

(٣) في الأصل، ز (تكبيرات) وهو خطأ نحوي.

(٤) في أ، ح، ز (تكبيرات) بدل (التكبيرات)، والثانية هي الصواب؛ لأنها هي الموافقة لقواعد النحو.

(٥) انظر (الأصل ج ١ ص ٤٢٧، وبدل المصنف ج ٢ ص ٧٨٣، ٧٨٤، البنية ج ٢ ص ٩٩٨، فتح القدير ج ١ ص ٦٣، وما بعدها وحاشيته).

وعند المالكية إذا سبق أحد بالتكبير مع الإمام، والمأموم بأن شرعوا في الدعاء صبر المسبوق به وجوباً إلى أن يكبروا، فلا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء؛ لأنه كالناصي خلف الإمام، فإن كُتِبَ صُحْتُ، ولا يعتد بها عند أكثر المالكية. (انظر بلغة السالك والشرح الصغير للدردير ج ١ ص ١٨٥).

وعند الشافعية يكبر المسبوق، ويقرأ الفاتحة وإن كان إمامه في غيرها. (فتح الوهاب ج ١ ص ٩٥).

وعند الحنابلة: يجوز للمسبوق أن يدخل بين التكبيرين كالحاضر، وروي عن الإمام أحمد أنه ينتظر تكبيرة. وفي رواية إن شاء كبر، وإن شاء انتظر، وليست أحدهما أولى من الأخرى، كسائر الصلوات. (الإنصاف ج ٢ ص ٥٢٩).

له: أن هذه تكبيرة^(١) الافتتاح، فإذا أدرك^(٢) الإمام بعدها^(٣) يكر
ويتابعه^(٤) في أي حال وجده - كما في سائر^(٥) الصلاة^(٦).
لهمما: أن صلاة الجنازة ليس لها ركن^(٧) سوى التكبيرات، فكان^(٨) كى
تكبيرة قائمة^(٩) مقام ركعة. والمقتدي إذا أدرك الإمام بعدها صلى ركعة لا
يبتدئ^(١٠) الركعة^(١١) الفاتحة^(١٢)، فلو كبر تكبير^(١٣) الإمام ثانيًا، كان ابتداء
بالتكبير^(١٤) الفاتحة، وذلك لا يجوز^(١٥).

- (١) في الأصل (تكبيرات) وهو خطأ نحوي؛ لأن المشار إليه فرد. وفي ز، ق (أن التكبيرات بمنزلة تكبيرة الافتتاح) بدل (أن هذه تكبيرة الافتتاح) والعبارة الثانية هي الصحيحة؛ لأنه في عبارة ز قال: (التكبيرات) وهو خطأ إذ المقصود تكبيرة واحدة، وليس تكبيرات.
- (٢) من بداية المسألة (٤٦) إلى هذه النقطة خرم في (ك).
- (٣) في ق، أ (بعده) بدل (بعدها)، والثانية هي الصواب؛ لأن الضمير فيها يعود على المؤنث الذي هو التكبيرة. وقوله (فإذا أدرك الإمام بعدها) سقطت من ز، والإثبات أولى لانكمال المعنى.
- (٤) في ز، ك (ويتابع) بدل (ويتابعه) والمعنى واحد.
- (٥) في ك (كما في سائر) مكرره، وهو وهم من الناسخ.
- (٦) في ز زيادة (وهي كذلك) وهي زيادة تؤكد معنى العبارة التي قبلها.
- (٧) في ق، ز، زيادة (ركن آخر) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.
- (٨) في ح (وكان) بدل (فكان)، والأبلغ هنا الربط بالفاء.
- (٩) في ش (قائم)، وفي: (فاتحة) بدل (قائمة)، والصواب (قائمة)؛ لأن الضمير فيها يدل على مؤنث، ولفظ الركعة مؤنث.
- (١٠) في ق، ح، ك، أ (لا يبدأ) بدل (لا يبتدئ) وإذا كان ما بعدها (بالركعة) فاللفظة الأولى هي الأفضل، وإذا كان ما بعدها (الركعة) فالأفضل اللفظة الثانية.
- (١١) في أ (بالركعة) بدل (لركعة) وإذا كان ما قبلها (لا يبدأ)، فالأفضل (بالركعة)، وإذا كان ما قبلها (لا يبتدئ) فالأفضل (الركعة).
- (١٢) في ق، ز (لا يقضي تلك الركعة، بل يتابعه في الركعة الثانية، فهما كذلك) بدل (لا يبتدئ الركعة الفاتحة)، والعبارة الأولى تفسر العبارة الثانية.
- (١٣) في ق، ك، أ زيادة (قبل تكبير)، والأولى إثباتها؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها. ومعاص (كانت صلى الركعة الفاتحة قبل تكبيرة الإمام للركعة الثانية وهذا لا يصح).
- (١٤) في ح (تكبيرة)، وفي ك (التكبير) بدل (بالتكبير)، والصواب (بالتكبير) لأنها توافق ما سبقها من الألفاظ.
- (١٥) من قوله (فلو كبر ... إلى ... وذلك لا يجوز) سقطت من ز، والإثبات أولى لإصحاح المعنى.

وإذا^(١) فاتته كل التكبيرات، فقد فاتته جميع أركان الصلاة^(٢)، فلا يمكنه الاقتداء بعده، ورُوِيَ هذا عن ابن عباس - رضي الله عنه^(٣).
 ٨١ قال (أبو يوسف): السنة بعد الجمعة ست ركعات.
 وقال أبو حنيفة ومحمد: أربع ركعات^(٤).
 له: ما رُوِيَ عن^(٥) ابن عمر أن النبي - ﷺ - كان يصلي بعد الجمعة أربعاً، ثم يصلي ركعتين إذا أراد أن ينصرف^(٦).

-
- (١) في ش (بخلاف ما إذا) وفي ز (إذا) بدل (وإذا) والأولى (وإذا) ؛ لأنها أنسب للمعنى .
 (٢) في ز (فقد فاتت جميع الأركان) بدل (فقد فاتته جميع أركان للصلاة) ، والمبارة الثانية أرفع.
 (٣) في ش، ق (عنهما) بدل (عه) والصواب عنهما ؛ لأنهما اثنان، الماس، وابنه عبدالله.
 (٤) انظر (الأصل) ، ولم يشر إلى الخلاف بل ذكر أن السنة قبل الجمعة وبمدها أربع لا يفعل بينهما إلا بالشهادة. ج ١ ص ١٥٨ ، وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه ينقطع عنه بمدها بست ركعات، أربعاً لا يسلم إلا في آخرها، وبمدها ركعتين، وقال الطحاوي: وبه نأخذ. (انظر مختصر الطحاوي ص ٣٦) ، (وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧١٩) .
 وعند المالكية: النوافل التابعة للفرائض لا تنوق على عدد خاص، بحيث تكون الرتبة عليها، أو النقص مفروضاً لها، أو يكون مكروهاً، أو خلاف الأولى، والأعداد الواردة في الحديث ليست للتنديد. (انظر الخرشى ج ٢ ص ٣) .
 وعند الشافعية أربع بمدها. (منهج الطالبين ج ١ ص ٥٦) .
 وعند الحنابلة أقل السنة بمدها ركعتان، وأكثرها ست ركعات، وقيل أكثرها أربع، والأربع أشهر. (الإنصاف ج ٢ ص ٤٠٥) .
 (٥) (عن) سقطت من ح ، أ ، وإثباتها يوجب بناء الفعل للمجهول، وإسقاطها، يوجب بناء الفعل للمعلوم.
 (٦) روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فيصلي ركعتين. كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ج ٢ ص ١٦ ، وروى مسلم عن ابن عمر أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته، ثم قال: كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك. كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة ، حديث رقم ٧٠٠ ، ج ٢ ص ٦٠٠
 وروى النسائي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى يصرف فيصلي ركعتين. كتاب الإمامة باب الصلاة بعد الظهر حديث رقم ٨٧٣ ، ج ٢ ص ١١٩ .
 وكتاب الجمعة ، باب صلاة الإمام بعد الجمعة رقم ١٤٢٧ ، ج ٣ ص ١١٣ . والنسائي كتاب الجمعة باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٣٩ . ورواه ابن أبي شيبة عن أبي

لهما: قوله ﷺ - «من شهد منكم الجمعة^(١) فليصل قبلها أريفاً وبمدها أريفاً»^(٢). وما رواه ابن عمر فهو من^(٣) أوراد النبي - ﷺ - للانصراف^(٤) دون سنة^(٥) الجمعة^(٦) والله أعلم^(٧).

عبدالرحمن قال: قدم علينا ابن مسعود فكان يأمرنا أن نصلي بعد الجمعة أريفاً، فلما قدم علينا علي أمرنا أن نصلي سناً، فأخذنا بقوله، وتركنا قول عبدالله. وروى أيضاً قال: كان ابن عمر إذا صلى الجمعة، صلى بعدها ست ركعات، ركعتين، ثم أريفاً. وروى أيضاً عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه مثله، وروى مثله أيضاً عن مسروق. (كتاب الصلاة، باب من كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ج ٢ ص ١٣٢).

(١) في ش زيادة (من شهد منكم الجمعة فيقتل ومن شهد منكم الجمعة)، ولم أجد هذه الزيادة.

(٢) رواه مسلم بلفظ: «إذا صلى أحدكم الجمعة، فليصل بعدها أريفاً» في كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة حديث رقم ٦٧، ٦٩، ج ٢ ص ٦٠٠، وأبو داود بلفظ: «من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أريفاً» حديث رقم ١١٣١ ج ١ ص ٢٩٥. والترمذي بلفظ: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أريفاً». أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة، وبمدها برقم ٥٢٣، ج ٢ ص ٣٩٩، ٤٠٠. وعن عبدالله بن مسعود بلفظ: «أنه كان يصلي قبل الجمعة أريفاً وبمدها أريفاً» ج ٢ ص ٤٠١. والنسائي بلفظ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أريفاً» باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد ج ٣ ص ١١٣. حديث رقم ١٤٢٦. والإمام أحمد في مسنده: بلفظ مسلم والنسائي. (الفتح الرباعي، ج ٢ ص ١١٥ حديث رقم ١٦١٨).

(٣) في ز (فلما ذلك) بدل (فهو في) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) في ح (لانصراف) بدل (لانصراف) والثانية هي الصواب. لأن الكلام لا يستقيم مع الأولى.

(٥) في ز (لا لسنة) بدل (دون سنة)، ويؤيدان معنى واحداً.

(٦) في ز زيادة (حملناه على هذا بدليل ما ذكرنا)، وهي زيادة تؤكد المعنى المراد من العبارة السابقة.

(٧) (والله أعلم) سقطت من ز، وسقوطها لا يؤثر في المعنى. وفي ش زيادة (بالصواب) ولا أثر لها في المعنى.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ٨٢ قال (محمد): يرسل المصلي يديه^(١) في حالة الشاء والفنوت، وتكبيرات العيدين، وفي صلاة الجنائز.
- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يضع إحداهما على الأخرى^(٢) - كما هو السنة.
- له: أن هذه قُرْبَةٌ^(٣) لا قِرَاءَةٌ فيها، فلا يضع فيها اليمين على اليسار^(٤)، قياساً على^(٥) حالة الركوع والسجود^(٦).

-
- (١) في ز (اليدين) بدل (يديه) ويؤيدان معنى واحداً.
- (٢) في ز (يضع يمينه على الشمال) بدل (يضع إحداهما على الأخرى) والعبارة الأولى أفضل، لأنها أكثر إضاحاً عن المعنى.
- قال الطحاوي: وإذا أراد المصلي أن يقنت في وتر: كثر ورفع يديه، ثم أرسلها وقت في قول أبي حنيفة ومحمد، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول، وقد كان في آخر عمره رأى رفع اليدين في الدعاء في الوتر انتظر مختصر الطحاوي ص ٢٨، وقاز الكرخي: «إذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه» (الكتاب وشرحه للباب ج ١ ص ٧٦).
- قال الكاشاني: «روى عن أبي يوسف أنه يسط يديه بسطاً في حالة القنوت» (البدائع ج ٢ ص ٥٣٤)، (والمبسوط ج ١ ص ١٦٥، ١٦٦). ومن هذا نعرف أن الخلاف لأبي يوسف مع أبي حنيفة ومحمد، وليس لمحمد مع أبي يوسف وأبي حنيفة، وقد يكون مرتب الكتاب خطأ فوضع هذه المسألة تحت باب خلاف محمد مع صاحبيه.
- وقال النووي: «الصحيح في مذهبننا استحبابه (أي رفع اليدين في القنوت) وهو المختار، قال ابن المنذر: وروينا (أي رفع اليدين في القنوت) عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، قال: وبه قال أحمد وإسحاق وأصحاب الثوري قال: وكان يزيد بن أبي مريم، ومالك، والأوزاعي لا يرون ذلك. (المجموع ج ٣ ص ٤٤٨).
- (٣) في ش (قوامه)، وفي ز، ك، ق (قومه) بدل (قربه)، والأولى (قومه)، لا رتط نسب، أو وضع اليد على الأخرى بالقيام. وهناك كثير من القرب لا قراءة ولا قيام فيها.
- (٤) في ز (من سننه) زيادة، وهي زيادة لا معنى لها، ولا يستقيم المعنى بها.
- (٥) في ز (كما في) بدل (قياساً على) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٦) في ز، ك زيادة (والقومة بين الركوع والسجود) وهي زيادة فيها تفصيل الحكم.

لهما: أن هذا قيام مُفَضَّل^(١)، فيضع^(٢) اليمين على اليسار، كحالة القراءة.
والحاصل أن هذه سنة مختصة بالقراءة عنده، وعندهما: بالقيام في الصلاة^(٣).

٨٣ قال (محمد): الماء المستعمل طاهر غير طهور.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هو نجس، غير أن عبد أبي حنيفة: نجس^(١)
نجاسة غليظة، على ما روى الحسن^(٢) عنه، وعند أبي يوسف: خفيفة^(٣)،
وهي رواية^(٤) عنه^(٥). وفيه أقوال أخر تجيء في أبوابها^(٦) إن شاء الله^(٧).

(١) في ز (أن هذه قومه مستدة فيها ذكر مستور، فوجب أن يكون وضع اليمين على الشمال من
سنه، كالفقه حال القراءة) يدل (أن هذا قيام مستد) والعبارة الأولى أفضل؛ لأن فيها زيادة
تفصيل للمعنى.

(٢) في ز زيادة (يضع فيها) وهي زيادة لا أثر لها في تغيير المعنى.

(٣) في ز (فالحاصل أن وضع اليمين على الشمال سنة القراءة عنده، وعندهما: سنة القيام)
بدل (والحاصل أن هذه سنة مختصة بالقراءة عنده وعندهما: بالقيام في الصلاة) ، والمعنى
واحد.

(٤) (نجس) سقط من ك، والإثبات أولى للتأكيد. والماء المستعمل هو ماء أثيل به حدث، أو
استعمل في البدن على وجه القرية في قول أبي يوسف، وقيل: هو قول أبي حنيفة رحمه
الله أيضاً. وعند محمد: لا يصير مستعملاً إلا بإقامة القرية. (انظر البناية ج ١ ص ٣٥٢).

(٥) في ز زيادة (الحسن بن زياد) وهي زيادة مطلوبة لتحديد الاسم المراد؛ لأن اسم الحسن
يطلق على الكثيرين.

(٦) في ز زيادة (نجس نجاسة خفيفة) ، وهي زيادة فيها توضيح للمعنى.

(٧) في ح، ك، أ (روايته) بدل (رواية) ، والأولى هي الصواب؛ لأن المقصود بها أن هذه
رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة.

(٨) في ز (عن أبي حنيفة) بدل (عنه) ، والأولى أنضف؛ لأنها تصرح بالاسم المقصود
بالصغير.

(٩) في ز (بابه) بدل (أبوابها) ، والصواب الثانية؛ لأنها تدل على الجمع، ولفظ الأقوال جمع.

(١٠) انظر المبسوط ج ١ ص ٤٦. وقال اللكنوي في شرح الجامع الصغير: والماء المستعمل
غير طهور بالاتفاق، إلا عند زفر، واختلفوا في طهارته، فعن أبي حنيفة ثلاث روايات:
قال محمد وهو رواية عنه أنه طاهر غير طهور. وقال أبو يوسف وهو رواية عنه نجس
نجاسة خفيفة. وقال الحسن بن زياد وهو رواية عنه: نجس نجاسة غليظة. (انظر الجامع
الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٥٦ وانظر التاية ج ١ ص ٣٤٤ - ٣٥٢).

وعند المالكية يكره استعماله إذا كان يسيراً، أما إذا كان كثيراً لا يكره. وهذا معنى أنه
طهور عندهم وذكر النووي من مالك أنه طاهر. (انظر شرح الخرشى وحاشية المدوي ج ١

ص ٧٤ .

وعند الشافعية الصحيح في المذهب أنه طاهر، وليس يظهر (المجموع ج ١ ص ٢٠٢) .
وعند الحنابلة المذهب أنه طاهر، ولكنه غير طهور، وفي رواية طهور، (انظر الانصاف ج ١ ص ٣٥) .

- (١) في الأصل (وضوء) وهو خطأ؛ لأن المعنى لا يستقيم بها.
- (٢) في ك (فتايد الصحابة) وفي ح، أ (فتايدت) ، وفي ز (والصحابة يتبادرون إلى ذلك) بدل (فتايد الصحابة) ، والألفاظ كلها تؤدي إلى معنى واحد.
- (٣) رده مسلم بلفظ: «رايت بلالاً أخرج وضوءاً، فرأيت الناس يشدّون ذلك الوضوء، فمن أصاب شيئاً تمسح به ... الحديث، في كتاب الصلاة، باب سترة المصلي ج ١ ص ٣٦٠ حديث رقم ٢٤٩.

والبخاري: بلفظ: خرج علينا رسول الله ﷺ بالهجرة فأتى بوضوء، فتوضأ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه يتمسحون به. في كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، ج ١ ص ٢٩٤.

والسائي عن جابر بلفظ: «مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر: يهوداني فوجداني قد أغميت علي، فتوضأ رسول الله ﷺ وصب علي وضوءه ... باب الانتفاع بفضل الوضوء ج ١ ص ٨٧.

والإمام أحمد: بلفظ: «فتوضأ فجعل الناس يتمسحون بفضله وضوئه ... الحديث كتاب الوضوء، باب في طهارة الماء المتوضأ به (الفتح الرباني حديث رقم ١٩، ج ١ ص ٢٠٩) .

- (٤) في ز زيادة (ذلك) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى. وفي ق (لما فعلوه) بدل (لما فعلوا) ، ويؤيدان معنى واحداً.
- (٥) في ك، ق، أ، ز (طاهر) بدل (خاص) ، الأولى أنسب في هذا الموضع.
- (٦) في ك، ق، أ (فلا يوجب) بدل (فلا توجد) واللفظة الأولى أنسب لما قبلها.
- (٧) في ز (فلا يتجسس بالاستعمال) بدل (فلا توجد النجاسة) ، والمارة الأولى أفضل ، لأنها تناسب ما قبلها.
- (٨) في ش، ز زيادة (فيه) وفي ق زيادة (له) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.
- (٩) في ز، ح، ك، أ، ش (تغير) بدل (التغيير) ، والأولى هي الصواب، لأن (أل) التعريف لاحاجة لها هنا. وفي ز زيادة (فلا يبقى طهوراً) وهي زيادة توضح المعنى.

لهما: قوله - ﷺ - «لا يبُولُ أحدُكم في الماء الدائم ولا يغتسلُ فيه من الجنابة»^(١). ولو لا النجاسة^(٢) لم يكن للنهي معنى^(٣)، ولأن هذا ماء أزيل به النجاسة^(٤)؛ لأن الثابت في المحل نجاسته بدليل تسمية هذا الفعل^(٥) طهارة، فصار كالذي أزيلت به النجاسة^(٦) الحقيقية، وماروى من الحديث، قلنا: النبي - ﷺ - [كان]^(٧) مخصوصاً بذلك. كما روى أن أبا طيبة^(٨) الحمام يشرب - ﷺ -^(٩) فدعا [له]^(١٠) بالخير، وإن كان دم غيره نجسًا^(١١)، فهذا

(١) رواه أبو داود بنفس اللفظ في كتاب الطهارة، باب البول في الماء الراكد ح ١ ص ١٨. ورواه البخاري، في كتاب الرضوء، باب البول في الماء الدائم، برقم ٣٢٩ ج ١ ص ٣٤٦، بلفظ: «لا يبُولُ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه». ورواه مسلم، في كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، بلفظ: «لا يبُولُ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه». حديث رقم ٩٥ ج ١ ص ٢٣٥، والترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد بلفظ: «لا يبُولُ أحدكم في الماء ثم يتوضأ منه»، ج ١ ص ١٠٠.

ولنسائي، في كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، بلفظ: «لا يبُولُ أحدكم في الماء الراكد» رقم ٣٤٤ ج ١ ص ١٣٤.

والطبراني في الأوسط، بلفظ: «لا تدخل شيئاً فيه بول متنع، ولا تبُولُ في مغتسل». مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٠٤، باب ما بهي عن التحلي فيه.

(٢) في ش، ز (ولو لم يتجنس بالاستعمال) بدل (ولو لا النجاسة) والأولى أفضل؛ لأنها أكثر وضوحاً من الثانية.

(٣) في ز زيادة (وقالدة) ولا أثر لها في المعنى.

(٤) في ز (استعمل في محل نجس) بدل (أزيل به النجاسة) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٥) في ز (لعمل) بدل (الفعل)، والمعنى واحد.

(٦) من قوله (بدليل تسمية هذا الفعل...) إلى... أزيلت به النجاسة) مقطعت من ح، والإثبات أولى؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٧) سقطت (كان) من الأصل وهي مطلوبة ليستقيم المعنى، والمبارة، وتكون وفق قواعد النحو.

(٨) أبو طيبة الحمام مولى الأنصار من بني حارثة، وقيل: من بني ياضة قبل اسمه دبلر، وقيل: ميسرة، وقيل: نافع. وقد ثبت ذكره في الصحيحين أنه حشم النبي ﷺ (الإصابة ج ٤ ص ١١٤).

(٩) في ز (شرب دمه) بدل (يشرب دم النبي) والمعنى واحد.

(١٠) في الأصل (لهما) وهو وهم؛ لأن المقصود لفظ مفرد، وليس متنى.

(١١) (وإن كان دم غيره نجسًا) سقط من ز. والإثبات أفضل لزيادة وضوح المعنى.

مختص بدمه - ﷺ - (١).

٨٤ قال (محمد): بول ما يؤكل لحمه طاهر.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: نجس (٢).

له. أمر النبي - ﷺ - أهل عُرَيْنَةَ (٣) بشرب ألبان الإبل، وأبوالها (٤)، حين مرضوا.

(١) في ز زيادة (دون غيره من الدماء) وهي تزيد المعنى وضوحاً. وفي ق زيادة (فهذا حكم مختص بدمه) وهي زيادة تعطي المعنى وضوحاً أكثر، وقوله (فهذا مختص بدمه ﷺ) سقط من ش، والإثبات أولى لإيضاح المعنى.

وروى البيهقي عن ابن الزبير أنه شرب دم رسول الله ﷺ وروى أيضاً عن سبرة بن عمرو بن سفينة عن جده قال: احتجم النبي ﷺ ثم قال لي: خذ هذا الدم فادفنه من الدواب والطير، أو قال الناس والدواب شك ابن أبي قديك قال: فغثيت فشربته، قال: ثم سألتني، فأخبرتني أنني شربته، فضحك. سنن البيهقي، كتاب النكاح، باب تركه الإنكار على من شرب بوله ودمه، ج ٧ ص ٦٧.

(٢) انظر (الأصل ج ١ ص ٣٠، ٧٣)، إلا أنه ذكر فيه أن أبا يوسف يقول: لا بأس بشرب بول ما يؤكل لحمه مثل الناقة وشبهها، وبولها يفسد الماء وإن كان قليلاً.

(وانظر الناية ج ١ ص ٣٩٥ - ٤٠٢، فتح القدير وحواشيه ج ١ ص ٨٨).

وعند المالكية بول الحبران المباح الأكل وروثه طاهر، إلا أن يكون مما يستعمل النجاسات بالمشاهدة أكلاً، أو شرباً، فيوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في حوفه (الحرشي ج ١ ص ٨٦).

وعند الشافعية والحنابلة بول ما يؤكل لحمه طاهر. (انظر فتح الوهاب ج ١ ص ٢٠، الإنصاف ج ١ ص ٣٣٨).

(٣) عرينة بضم العين المهملة وفتح الراء والنون بينهما ياء آخر الحروف ساكنة، قال الجوهري: عرينة بالضم: اسم قبيلة. ورهط من العرنيين ارتدوا فقتلهم النبي ﷺ وهو تصغير عرينة، وهو بضماء عرفات. (الناية ج ١ ص ٣٩٧).

(٤) في ز (حديث العرنيين، فإن النبي ﷺ أمرهم بشرب أبوال الإبل وألبانها) بدل (أمر السي ... إلى ... أبوالها) والمعنى واحد.

رواه البخاري بلفظ: «قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتروا الحلينة فأمرهم النبي ﷺ بلفظ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها ... الحديث، في كتاب الوضوء، باب أروال الإبل والدواب، والفتن وموابيها ج ١ ص ٢٣٥.

ومسلم بلفظ: «لأن تخرجوا إلى إبل الصدقة فشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا، فصحوا» في كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتبين حديث رقم ٩ ج ٣ ص ١٢٩٦. وأبو

لها قوله - ﷺ -: «تنزهوا»^(١) من البول، فإن عامة عذاب القبر من البول»^(٢) . . .

داود: بلفظ: «وأمرهم أن يشربوا من أبوالها فانطلقوا . . .» الحديث. في كتاب الحدود، باب ماجاء في المحاربة برقم ٤٣٦، ج ٣ ص ١٣٠.
ولترمذي بلفظ: «أن أناساً من عربية قدموا المدينة، فاجتووها، فبعثهم رسوله ﷺ في إبل الصدقة، وقال: اشربوا من ألبانها، وأبوالها . . .» الحديث، في أبواب الطهارة، باب ماجاء في بول ما يؤكل لحمه رقم ٧٢، ج ١ ص ١٠٦.

والنسائي بلفظ: «أن نفرًا من هكل وعربنة قدموا على النبي ﷺ فاستوخموا، وسقمت أحسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال ألا تخرجوا مع راعيتنا في إبله فتصيبوا من ألبانها، وأبوالها» في كتاب تحريم الدم، باب تأويل قول الله عز وجل، «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ج ٧ ص ٩٤، حديث رقم ٢٠٢٤. والإمام أحمد في مسنده: بلفظ: «أن ناساً أتوا النبي ﷺ من هكل فاجتووا المدينة، فأمرهم بئذ لفاح، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها»، في كتاب الطهارة باب فيما جاء في بول الإبل. (الفتح الرباني ج ١ ص ٢٤٦). ومعنى اجتووها: أي لم يوافقهم هواؤها، واستوخموها، فأصابهم الجرى وهو داء في الجوف إذا تطاول.

(١) في ز، ح، ق، أ (استنزهوا) بدل (تنزهوا) ولم أجد باللفظة الأولى إلا في رواية البزار والطبراني حيث قال: «عامة عذاب القبر من البول، فاستنزهوا من البول» أما اللفظة الثانية فهي رواية الدارقطني. ورواه البزار والطبراني في الكبير بلفظ: «عامة عذاب القبر من البول فاستنزهوا من البول» مجمع الزوائد، باب الاستنزاء من البول والاحتراز منه، لما فيه من المذاب ج ١ ص ٢٠٧. وقال الهيثمي: فيه أبو يحيى، رَقَعَهُ يحيى بن معين في رواية وَضَعَهُ الباقون.

وابن ماجه بلفظ: «أكثر عذاب القبر من البول» في كتاب الطهارة، باب التشديد في البول، رقم ٣٤٨ ج ١ ص ١٢٥.

والإمام أحمد في مسنده: بلفظ: قال: «أكثر عذاب القبر من البول». كتاب الطهارة، باب ماجاء في الاستبراء من البول (الفتح الرباني. حديث رقم ١٥٢، ج ١ ص ٢٨٧).
وابن أبي شيبة بلفظ: «أكثر عذاب القبر من البول» كتاب الوضوء باب في التوضوء من البول ج ١ ص ١٢٢.

والحاكم في مستدرکه: «أكثر عذاب القبر من البول» ولفظ: «عامة عذاب القبر من البول» في كتاب الطهارة، باب عامة عذاب القبر من البول. ج ١ ص ١٨٤. وقال صحيح على شرط الشيخين. ورواه الدارقطني بلفظ: «تنزهوا من البول فإنه عامة عذاب القبر منه» ج ١ ص ١٢٧.

(٢) في ز (منه) بدل (من البول)، واللفظة الأولى في رواية الدارقطني.

الحديث . ورد ذكره^(١) مطلقاً من غير فصل .

وماروى من الحديث قلنا : الرواية الصحيحة ذكر الألبان ، دون الأبول^(٢) ، أو^(٣) على أن الحديث كان في ابتداء الإسلام ، فُتسِّخ بما ذكرناه ، دل عليه أن في الحديث أمراً بالمثلثة ، وأنها منسوخة .

٨٥ قال (محمد) : إزالة النجاسة الحقيقية بالماءات^(٤) الطاهرة^(٥) كالخل ، والعصير^(٦) ، وماء^(٧) الورد - لا يجوز .
وقال أبو حنيفة وأبي يوسف : يجوز^(٨) .

(١) (ذكره) سقطت من ز ، ح ، أ وإذا كان لفظ (الحديث) يقصد به أن هناك إكمالاً للحديث ، فإثبات (ذكره) هو الصواب وهو ما في الأصل . أما إذا كان لفظ (الحديث) تابع لهذه العبارة ، فإن (ذكره) هنا لا معنى لها . والتفسير الأول وإثبات (ذكره) أولى ؛ لأن المقصود به هنا البول وليس الحديث .

(٢) في ز (وحدها) بدل (دون الأبول) وتوديان معنى واحداً .

(٣) (أو) سقطت من ز ، ح ، ق ، والإثبات أولى ؛ لأنه هنا يضع احتمالين ، والاحتمال الأول مرفوض ؛ لأن الروايات وردت بالألبان والأبول .

(٤) في ر زيادة (العينية الحقيقية بما سوى الماء من المائعات) وهي تريد من وضوح المعنى وتزيد من تفصيل الحكم .

(٥) في ز (الطاهرات) بدل (الطاهرة) ، والأفضل اللفظة الثانية ؛ لأن الوصف في اللفظة الأولى يناسب العاقل فتقول : (نساء طاهرات) وغير العاقل تقول : (بقرات سمان) .

(٦) في ز زيادة (واللبن) ولا أثر لها في المعنى ؛ لأنه وضع هذه الأشياء كأمثلة ، وليست للحصر .

(٧) في ح (والماء) بدل (وماء) ، والصواب وماء ، لأن المضاف هنا لا بد وأن يكون نكرة ، وإذا قلنا بالماء فإن هذا يعني أن الورد صفة وهو غير صحيح .

(٨) انظر تبيين الحقائق ، شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ١ ص ٧٠ . وقال في بدائع الصنائع : وأما ما سوى الماء من المائعات الطاهرة ، فلا خلاف في أنه لا تحصل بها الطهارة الحكمية وهي زوال الحدث ، وهل تحصل بها الطهارة الحقيقية ، وهي زوال النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن ، اختلف فيه قال : أبو حنيفة وأبو يوسف : تحصل . وقال محمد وزفر ، والشافعي : لا تحصل وروي عن أبي يوسف أنه فرق بين الثوب والبدن ، فقال في الثوب : تحصل ، وفي البدن لا تحصل إلا بالماء . (بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦) .

وعند التنابلة تغير أحد أوصاف الماء إما اللون أو الطعم أو الريح في رواية يسلبه

له: أن هذا مانع لا يجوز إزالة النجاسة الحكمية به - وهو الحدث - فلا يجوز إزالة النجاسة الحقيقية^(١)، بل أولى؛ لأن الحكمي تقدير الحقيقي وهو دونهما^(٢).

لهما: أن الخل مؤثر في [إزالة]^(٣) النجاسة الحقيقية^(٤)، كالماء. وإذا زالت حقيقة^(٥) النجاسة، [زال]^(٦) المانع من^(٧) الصلاة؛ لأن المانع من جواز الصلاة ليس إلا قيام النجاسة^(٨). بخلاف الحدث لأنه ليس ثم^(٩) عين يزال^(١٠)، [بل]^(١١) شيء ثبت^(١٢) [حكماً]^(١٣). فيتبع في ثبوته، وزواله مورد الشرع.

الطهوية وهو المذهب وقال في المغني: أن الطهارة من النجاسة لا تحصل إلا ما يحصل به طهارة الحدث لدخوله في عموم الطهارة، وبهذا قال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن، وزفر. (المغني ج ١ ص ٩، الإنصاف ح ١ ص ٣٢).

- (١) في ز، ح، أ زيادة (أيضاً) وهي للتأكيد.
- (٢) في ز، ق (فيذا لم يؤثر في إزالة ما هو دونه، أولى أن لا يؤثر في إزالة ما هو فوقه) والعبارة الأولى تفسر العبارة الثانية.
- (٣) سقط ما بين القوسين من الأصل والإثبات هو الصحيح لعدم استقامة المعنى بدونها.
- (٤) في ح، أ (حقيقية) وفي ز (الحقيقية حقية). بدل (الحقيقية)، والأفضل ما في (ز) لأنه أكمل وأوضح.
- (٥) (حقيقة) سقطت من ز، والإثبات هو الصحيح لتأكيد المقصود من الحكم وتفصيلاً.
- (٦) في الأصل (زالت) وهو خطأ، لأن لفظ (المانع) مذكر.
- (٧) في ز زيادة (من جواز) وهي زيادة فيها تفصيل للحكم وإيضاح المراد.
- (٨) قوله: (لأن المانع من جواز الصلاة ليس إلا قيام النجاسة) سقط من ش، والإثبات أولى، لبيان سبب اعتماد هذا الرأي.
- (٩) في ش (لأنه ثمة ليس) بدل (لأنه ليس ثم) والمعنى واحد. وفي ح، (ثمة) بدل (ثم) والتعبير بثمة أولى؛ لأن معناه: هناك. أما ثم فمعناه: هنا، وهو يتحدث عن النجاسة، ثم عاد ليرد على قول محمد في الحدث. فالنجاسة هنا، والحدث هناك.
- (١٠) في ق زيادة (به) ولا فائدة لهذه الزيادة.
- (١١) في الأصل (به) بدل (بل) والمعنى لا يستقيم إلا بالثانية؛ لأن المراد: أن في الحدث هالك ما يزال، ولكن الحدث ثبت حكماً.
- (١٢) في ح (ثبت) بدل (ثبت)، والتعبير بالماضي أو المستقبل جائز.
- (١٣) في الأصل، ح، أ (تحكماً) بدل (حكماً) والثانية أنسب للمعنى.

- ٨٦ قال (محمد): إذا باشر الرجل أمرته مباشرة فاحشة، وانتشر لها، وتماساً^(١) المرحان من غير حائل، ولم ير بطلاً^(٢) - لا ينتقض الوضوء^(٣).
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ينتقض^(٤).
له قوله - ﷺ -: «لا وضوء إلا من حدث»^(٥). ولم يوجد اسم للخارج الجس^(٦)، وقد انعدم^(٧) الخروج.
لهما: أنه وجد خروج للنجس - تقديرًا - لوجود اقتضى ما يدل على خروج الحدث^(٨).

- (١) في ق (تماس) بدل (تماس) والأولى أفضل، لأن اجتماع الصمير والاسم الطاهر لا يصح.
(٢) في أ (ولم ينزل) بدل (ولم ير بطلاً)، والثانية هي الصواب. لأن البطل قد يكون مذنباً والمذنب ينقض الوضوء.
(٣) في ز (وضوء) بدل (الوضوء) والمعنى واحد. (والوضوء) سقطت من ح، والإثبات هو الصحيح لاكمال المعنى.
(٤) في أ ش، ح، ق، ز زيادة (لأن الحدث اسم) وهي زيادة مطلوبة، لكي يستقيم المعنى. انظر (الأصل ج ١ ص ٤٨، وتبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ١٢).
وعند المالكية: لمس المتوضيء البالغ لشخص يلتذ بمثله عادة، من ذكر أو أنثى؛ ينتقض الوضوء، ولو كان الملموس غير بالغ، أو كان اللمس لظفر أو شعر، أو من فوق حائل، كثوب وظاهرها؛ كان الحائل خفيًا يحس اللامس معه بطراوة البدن، أو كان كتيّفًا، وتأولها بعضهم بالخفيف، وأما اللمس من فوق كثيف، فلا ينتقض، ومحل القص إن قصد التذوّع لمسه. (الشرح الصغير للدردير، وبلغه السالك ج ١ ص ٥١).
(٥) روى الإمام أحمد بنسب اللفظ ويزيادة (أو ريح) وبلغف: «لا وضوء إلا من ريح أو سماع» الفتح الرباني في أبواب نواقض الوضوء، باب الوضوء من الريح، رقم ٣٥٠، ٣٥١، ج ٢ ص ٧٥. والترمذي بلغف: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، رقم ٧٤، ج ١ ص ١٠٩.
وابن ماجة بلغف الترمذي، وبلغف: «لا وضوء إلا من ريح أو سماع» في كتاب الطهارة وسنها، باب لا وضوء إلا من حدث، برقم ٥١٥، ٥١٦، ج ١ ص ١٧٢.
ودواء الزوار والطيراني في الكبير بلغف: «إن الله لا يستحي من الحق، إذا فعل أحدكم ذلك فليتوضأ» وبلغف: «إذا خرج من أحدهم الريح أن يتوضأ» (مجمع الزوائد كتاب الوضوء، باب الوضوء من الريح. ج ١ ص ٢٤٣).
(٦) في ش، ح، أ، ق (لخارج جس) بدل (للخارج نجس) ويؤيدان معنى واحدًا.
(٧) في ز (ولم يوجد) بدل (وقد انعدم) ويؤيدان معنى واحدًا.
(٨) في ش، ز (المذني) بدل (الحدث)، (والمذني) تفسير لمعنى الحدث.

- وهو المباشرة^(١) - والسبب يقوم^(٢) مقام المسبب في العبادات^(٣) - احتياطاً -
كالتقاء الختائين في حق الغسل -

٨٧ قال (محمد): البئر إذا ماتت فيها فأرة، فَتَزَحَّتْ منها عَشْرُونَ دَلْوًا^(٤)، والدلو
الآخر في^(٥) هواء البئر^(٦)، فتوضأ منه^(٧) إنسان - يجوز -
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يجوز^(٨).

له: أن البئر مُغْدِن الماء الطاهر، والدلو مُغْدِن الماء النجس، فإذا انفصل
الدلو من^(٩) وحه الماء، تميز النجس عن الطاهر فيه^(١٠)، كما لو نُحِّيَ عن
رأس البئر.

لهما: أن الواجب، الفصل بين ماء البئر، وماء الدلو، لا الفصل بين^(١١)
الطرفين^(١٢)، وماء البئر متصل بماء الدلو حكماً، فإن ما يتقاطر من الدلو

(١) في زيادة (مع الانتشار) ولا تؤثر في المعنى هنا.

(٢) في ح، ق، أ (يقام) بدل (يقوم) ويؤيدان معنى واحداً.

(٣) في ز (واقامة السبب مقام المسبب أمر جائز خصوصاً في أمر العبادات) بدل (والسبب يقوم
مقام المسبب في العبادات)، ومعنى العبارتين واحد.

(٤) في ز (فأرة ماتت في بئر نزحت منها عَشْرُونَ دَلْوًا) بدل (البئر إذا ماتت فيه فأرة، فنزحت
منها عَشْرُونَ دَلْوًا)، ومعنى العبارتين واحد.

وفي ش زيادة (أو ثلاثون) وهي زيادة مطلوبة؛ لأن الرأي كذلك. (انظر الأصل ج ١
ص ٧٨).

(٥) في ز زيادة (بعد في) ولا أثر لهذه الزيادة في المعنى.

(٦) في ق زيادة (يقطر)، وهذه الزيادة لا أثر لها، لأنه من المعروف أن الدلو يقطر في الماء
ضرورة.

(٧) في ز (منها) بدل (منه)، واللفظتان صحيحتان؛ لأنه يجوز تذكير البئر وتأنيبها.

(٨) انظر الأصل ج ١ ص ٨١.

(٩) في ز (عن) بدل (من)، والمعنى واحد.

(١٠) في ز زيادة (فيه ويظهر البئر فصار كما...) وهي زيادة تفصل المعنى وتوضحه.

(١١) في ق (ما بين) بدل (بين)، والمعنى واحد.

(١٢) في ز (أل الواجب فصل الماء النجس عن الماء الطاهر، لا انفصال الطرف عن
الطرف) بدل (أل الواجب... إلى... بين الطرفين) والعبارتين تؤيدان إلى معنى
واحد.

حكمه حكم^(١) ماء البثر. بدليل أنه لا يتنجس به الماء^(٢)، فلا يقع الانفصال^(٣) من كل وجه، إلا بالانفصال عن البثر^(٤) من كل وجه^(٥)، بخلاف النقي^(٦) عن رأس البثر؛ لأنه انفصل حقيقة^(٧)، ولهذا لو عاد شيء من ماء الدلو إليه، يجب نزحه ثانيًا.

٨٨ قال (محمد): اقتداء المتوضيء بالمتميم، والقائم بالقاعد لا يجوز - وهو القياس -.

وقال أبو حنيفة وأبي يوسف: يجوز، وهو الاستحسان^(٨).

- (١) في ق (حكم) بدل (حكم) والمعنى واحد.
- (٢) في ش (لا يتنجس الماء) بدل (لا يتنجس به الماء) والمعنى واحد.
- (٣) في ح، أ زيادة (به الانفصال)، وهي زيادة تؤكد المعنى وتوضحه.
- (٤) في ز زيادة (ولم يوجد هنا؛ لأن الدلو مدام في البثر لا يخلو عن التقاطر، فلم يوجد انفصال الماء النجس من الماء الطاهر، فكان نجسًا) وهي زيادة فيها توضيح وتفصيل للمعنى.
- (٥) (من كل وجه) سقطت من ز والإثبات أولى لتأكيد المعنى.
- (٦) في ش (ما لوني) وفي ح، ق، ز (ما إذا نقي) وفي أ (ما نقي) بدل (النقي) والألفاظ جميعها تؤدي إلى المعنى المراد.
- (٧) في زيادة (وحكمًا) وفيها تفعيل للحكم.
- (٨) قال في الأصل: «أرأيت رجلًا مريضًا صلى قاعدًا يركع، ويسجد فأتم به قوم، فصلوا خلفه قِيَامًا؟ قال: يجزيهم، وهذا قول أبي حنيفة» انظر (الأصل ج ١ ص ٢١٨). وقال السرخسي: «فأما إذا كان الإمام قاعدًا، والمقتدي قائمًا؟ يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف استحسانًا. وعند محمد: لا يصح قِيَامًا» انظر (المبسوط ج ١ ص ٢١٣).
- وعند المالكية تبطل الصلاة باقتداء القائم بالقاعد أي أنها تبطل انصلا باقتداء القادر في فرض أو نفل بماجز عن ركن ابتداء ودوام. وكذلك الأمي إذا اقتدى به من لا يقرأ. (الخرشي ج ٢ ص ٢٤، ٢٥).
- وعند الشافعية يجوز للمتوضيء أن يصلي خلف المتميم، وعامل الرجل حلف ماسح الخف، ويجوز للمقام أن يصلي خلف القاعد، وتبطل صلاة القاري إذا صلى خلف الأمي. (انظر المجموع ج ٤ ص ١٤٣ إلى ١٤٧).
- وعند الحنابلة يصح اقتداء المتوضيء بالمتميم (الانصاف ج ٢ ص ٢٧٦). ولا تصح الصلاة خلف عاجز عن القيام إلا إمام الحي والمرجو روال علة، ويصلون وراءه جلوسًا فإن صلوا قِيَامًا صححت صلاتهم في أحد الوجهين وهو المذهب وإن ابتدأ بهم الصلاة قائمًا، ثم اعتل فجلس، اتموا خلفه قِيَامًا. (الانصاف ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦٢).

له أن هذا اقتداء كامل الحال، بنقص الحال، فلا يجوز، كإقتداءه، اللابس بالعباءة^(١١)، والفاريء بالأمي، والقاعد بالمومي^(١٢).

لهما: ماورد^(١٣) عن النبي - ﷺ - أنه صلى آخر صلاته قاعداً، وأصحابه خلفه قباتاً^(١٤)، ولأن القعود خلف عن القيام، والتميم خلف عن الوضوء، والخلف يقوم مقام الأصل^(١٥)، كإقتداءه، الغاسل بالماسح على الخفين، والماسح^(١٦) على الجباثر، بخلاف ماذكر من المواضع^(١٧)؛ لأنه^(١٨) فت الأصل، ولا خلف ثمة^(١٩).

٨٩ قال (محمد): [المصلي]^(١٠) إذا ذكر^(١١) فائتة في وقتية^(١٢) بطلت صلاته

- (١) في ز (الكاسي بالعاري) بدل (اللابس بالعباءة) والمعنى واحد.
- (٢) في ر، ح (القاعد بالمومي والفاريء بالأمي) بدل (القاريء بالأمي والقاعد بالمومي) والمعنى واحد، وقوله (القاعد بالمومي) سقط من ق، والإثبات أولى لتفصيل الحكم.
- (٣) في ح، أ (ماروي) بدل (ماورد) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٤) في ق، ح، ز (قيام) بدل (قياماً) والصواب قياماً؛ لأنها حال. والحديث رواه البخاري في كتاب المرضى، باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة. ومسلم في كتاب الصلاة، باب إتمام المأموم بالإمام، حديث رقم ٧٧ ج ١ ص ٣٠٨.
- (٥) في ز (قيام الخلف كقيام الأصل، ولو كان الأصل قائماً؛ حاز الاقتداء، فهنا كذلك، وصار هذا كإقتداء...) بدل (والخلف يقوم مقام الأصل كإقتداء...)، والعبارة الأولى أكثر تفصيلاً وبياناً للمعنى. وفي أ، خ زيادة (فيجوز)، وهي مطلوبة لبيان الحكم هنا.
- (٦) في ز (وبالماسح) بدل (وبالماسح) والمعنى واحد.
- (٧) في ز (المسائل) بدل (المواضع)، والأفضل (المسائل)؛ لأن إقتداءه اللابس بالعاري مسألة، والفاريء بالأمي مسألة، والقاعد بالمومي مسألة.
- (٨) في ز (لأن ثمة) بدل (لأنه)، والأكثر وضوحاً اللفظة الأولى؛ لأنها تشير إلى مكان فوات الأصل.
- (٩) في ز (عنه) بدل (ثمة) واللفظة الأولى أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى، فيمكن تقدير الكلام (لأن ثمة فوات الأصل، ولاخلف عنه). وفي ق، أ (ثم) بدل (ثمة)، وإذا كان المذكور (ثمة) في الجملة السابقة فقول: (ثمة) في الجملة هذه أولى، لتوافق. أما إذا لم يذكر (ثمة) في الجملة السابقة فاللفظان سواء.
- (١٠) سقطت من الأصل، أ والأولى إثباتها لتأكيد المراد من الجملة.
- (١١) في ش (تذكر) بدل (ذكر) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (١٢) وفي ز (رجل تذكر العائنة في أثناء الصلاة الوقتية) بدل (المصلي إذا ذكر فائتة في وقتية) والمعنى واحد.

أصلاً.

وقال أبوحنيفة وأبي يوسف: بطلت فريضته^(١) وبقيت نفلاً^(٢).

وعلى هذا الخلاف: إذا طلعت الشمس وهو في الفجر^(٣)، وعلى هذا: إذا خرج وقت الجمعة، وهو في الجمعة.

له: أنه شرع فيها^(٤) على قصد أداء الفرض، فإذا فسدت الفريضة^(٥) لم تبق التحريم لما انعقدت له، فتبطل بالضرورة^(٦).

لهما: أن المعارض^(٧) ينافي صفة الفريضة^(٨)، لا أصل الصلاة، وليس من

(١) في أح (فريضته) ، وفي ش (فريضتها) بدل (فريضته) والأنسب هنا (فريضته) ؛ لأنها تناسب سياق الكلام.

(٢) انظر تبیین الحقائق وحاشية الشلبي ج ١ ص ١٩١ ، وشرح الجامع الصغير للكنوي ص ٨٢. ومختصر الطحاوي ص ٢٩ وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه لا تجزئه من النفل، وهو قول زفر (المبسوط ج ٢ ص ٨٧) .

وعند المالكية إذا تذكر صلاة يجب ترتبها مع ما هو فيه فإن كلاً من الإمام والمفرد يقطع ما هو فيه إن لم يركع، فإن ركع ركعة بسجديتها شفعتها نافلةً وسلم، وأما المأموم، فيتمادي مع إمامه، ويعيد غير المشاركة في الوقت استحباً، أما إذا صلى ركعتين من المغرب أتمها، كما يكمل إذا صلى الثلاث من غيرها. (انظر الخرخشي ج ١ ص ٣٠٢)

وعند الشافعية الترتيب مستحب وليس بواجب مستحق، ولذلك إذا تذكر لا تبطل صلاته. انظر (فتح الوهاب ج ١ ص ٣١) .

وعند الحنابلة يجب الترتيب سواء قلت أو كثرت، إلا إذا خشي فوات الحاضرة أو سي الترتيب. (انظر الأوصاف ج ١ ص ٤٤٣ ٤٤٥) .

(٣) قوله (وعلى هذا الخلاف إذا طلعت الشمس، وهو في الفجر) سقط من ز والإتيان هو الأولى، لزيادة التفصيل والبيان.

(٤) في ق، ح، أ (فيه) بدل (فيها) والصواب (فيها) ؛ لأن المقصود به الصلاة وهي لفظ مؤنث.

(٥) في ش (الفريضة) بدل (الفريضة) ويؤيدان معنى واحداً.

(٦) في ح، ش، أ (ضرورة) بدل (بالضرورة) والمعنى واحد. وفي ز (أن التحريم انعقدت من المفترض، وقد بطل الفرض ؛ فبطلت التحريم التي انعقدت، لا حكماً، فتبطل ضرورة)

بدل (أنه شرع فيها) ... إلى ... فتبطل بالضرورة) . والمعنى واحد.

(٧) في ق (المعارض) بدل (المعارض) ، والثانية أنسب هنا للمعنى.

(٨) في ز، أ (الفريضة) بدل (الفريضة) ويؤيدان إلى معنى واحد.

ضرورة بطلان الوصف^(١) بطلان الأصل؛ لأنه يتصور بدونه.

فينشأ من هذا أنه إذا قهقهه^(٢) لا ينتقض وضوءه، عنده، وينتقض عندهما.

وإذا اقتدى به إنسان لا يصح عنده، وعندهما: يصح، ويلزمه ما لزم بهذه

التحرمة^(٣)، ولو أفسده، ما ينافي الصلاة؛ لزمه اقتداء الإمام عندهما.

وعنده^(٤): لا يلزمه^(٥).

٩٠. قال (محمد): إذا صلى أربع ركعات تطوعاً، وقرأ في إحدى الأوليين،

واحدى الآخرين؛ يجب عليه قضاء ركعتين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجب^(٦) قضاء أربع ركعات. ومحمد مر على

أصله، وأبو يوسف مر على أصله - على ما ذكرنا في باب أبي يوسف^(٧).

وأبو حنيفة فرق بين ما إذا ترك القراءة في كلها، وبين ما إذا ترك في إحدى

الأولين، وإحدى الآخرين.

ووجهه^(٨)؛ أن ترك القراءة - التي هي فرض - يوجب بطلان التحريم - كما

-
- (١) في ز، ح (صفة العريضة) بدل (الوصف) وما في (ز، ح) يفسر ما في الأصل.
- (٢) أي بعد التذکر؛ لأنه ليس في صلاة، والوضوء ينتقض عند الحنفية إذا قهقهه في الصلاة فقط.
- (٣) من قوله (فينشأ من هذا ... إلى قوله ... ما لزم بهذه التحريم) سقط من ز، ش، والأولى إثباته لبيان ثمره الخلاف بين محمد وصاحبيه؛ لأنه ليس في صلاة عنده ولا يصح الاقتداء إلا بالمصلي، أما عندهما: فهو في صلاة لكنها نافلة، والاقتداء في النافلة يجوز.
- (٤) في ق (عنده، وعندهما:)، بدل (عندهما، وعنده:)، والصواب الثانية؛ لأن عنده لا يترتب عليها شيء؛ لأنها تبطل أساساً، أما عندهما فيترتب عليها ما يترتب على المصلي للنفل.
- (٥) قوله: (ولو أفسده ... إلى ... لا يلزمه) سقط من ش، ز، ح، أ والإثبات أولى لبيان ثمره الخلاف.
- (٦) في ز، ق، ح، زيادة (يجب عليه) وهي زيادة توضح المعنى.
- (٧) قوله (على ما ذكرنا في باب أبي يوسف) سقط من ز، والإثبات أولى؛ لأن هذه الصارئة توضح المكان الذي ذكر فيه أصل أبي يوسف ومحمد. (انظر المسألة ٦٢).
- (٨) في ش (روحة الفرقة) بدل (روجه)، ويؤيدان معنى واحداً. وفي ز (روجه الفرق) بدل (روجه) ويؤيدان معنى واحداً، إلا أنه ما في (ز) صريح في بيان المراد.
- انظر الأصل ج ١ ص ١٦٠، والجامع الصغير ص ٧٦. وتبين الحقائق ج ١ ص ١٧٤

قاله^(١) محمد - إلا أن الفرض بيقين: القراءة^(٢) في ركعة واحدة، والقراءة فيما وراءها^(٣) مجتهد فيها^(٤). [فإن^(٥) الحسن البصري قال: لا نفترض] القراءة^(٦) إلا في ركعة واحدة^(٧)، فإذا ترك القراءة أصلاً، فقد ترك الفرض بيقين، وإذا قرأ في البعض لم يترك الفرض بيقين.

٩١. قال (محمد): إذا تطرّع بأربع ركعات^(٨)، ولم يقعد على رأس الثانية - فسدت عند محمد وزفر^(٩) - وهو القياس.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا تفسد وهو الاستحسان - بناء على أن القعدة^(١٠) في كل شفع في^(١١) السوافل فرض عنده، وعندهما: ^(١٢).

ومختصر الطحاوي ص ٢٨، والكتاب مع شرحه للباب للفدوري ج ١ ص ٩٢، والنهاية ج ٢ ص ٥٥٤، وانظر المسألة (٦٢).

- (١) في ح (كما قال) بدل (كما قاله) والمعنى واحد.
- (٢) في ز رادة (هو القراءة) وهي زيادة من شأنها تأكيد المعنى المقصود.
- (٣) في ش (فيما وراءه) بدل (فيما وراءها)، والصواب اللفظة الثانية، لأنها تعني أن القراءة فيما وراء الركعة مجتهد فيها، ولذلك الضمير الدال على المؤنث هو الصواب.
- (٤) في ز (وروجه الفقرة)، وهو أن المبطل للتحريم، ترك القراءة المفروضة بيقين، والقراءة في إحدى الركعتين فرض بيقين، أما القراءة في الركعة الثانية مجتهد فيها) بدل (وروجه: أن ترك ... إلى ... فيما وراءها مجتهد فيها) والعبارة الأولى توضح معنى العبارة الثانية.
- (٥) في الأصل (كان) وهو خطأ؛ لأنه لا يتناسب المعنى.
- (٦) سقطت من الأصل، والإتيان أولى لإيضاح المعنى وفي ق، ح، أ (أن القراءة لا نفترض) بدل (لا نفترض القراءة) والمعنى واحد. ولم أحد هذا الأثر عن الحسن البصري.
- (٧) في ز (يقول): القراءة المفروضة في ركعة واحدة لا غير، فلم يوجد المبطل للتحريم وهو ترك القراءة المفروضة بيقين لأن ثمة وجد المبطل) بدل (قال: لا نفترض القراءة ... إلى ... ركعة واحدة) والعبارة الأولى تفسر الثانية.
- (٨) في ز (إذا صلى أربع ركعات تطوعاً) بدل (إذا تطوع بأربع ركعات) والمعنى واحد.
- (٩) في ز (فسدت صلاته وهو قول زفر) بدل (فسدت صلاته عند محمد وزفر) والأفضل العبارة الأولى؛ لأن القول لمحمد، وبعد ذلك بيان أن هذا هو رأى زفر.
- (١٠) في ز (القعود) بدل (القعدة) والمعنى واحد.
- (١١) في ك (من) بدل (في) ويؤيدان معنى واحداً هنا.
- (١٢) قال في الأصل: «قلت أرايت رجلاً افتتح التنطوع، فصلى أربع ركعات، ولم يقعد في

له: أن كل شئع من النفل صلاة على حدة، بدليل أنه لا يتعلق جواز،
بغيره، والقعدة^(١) في كل صلاة فرض.

لهما: أن الفرض هو القعدة في آخره الصلاة، كما في الظهر
ونحوها^(٢)، والأربع إذا أدت بتحريميتين كانتا صلاتين، فيفترض فيهما
قعدتان^(٣).

الثانية؟ قال: يجزيه، وعليه سجدتا السهو إن كان فعل ذلك ناسياً قلت: لم؟ أليس قد
أنسدت الأوليين حين لم يقعد فيهما؟ قال: أما في القياس فقد أنسدتهما، ولكن أدع
القياس، واستحسن، فأحملهما بمنزلة الفريضة، ألا ترى لو أن رجلاً صلى الظهر، ولم
يقعد في الثانية، وقعد في الرابعة، وتشهد؟ أن صلاته تامة، وعليه سجدتا سهو؟ فكذلك
هنا (ج ١ ص ١٨٨) ولكنه لم يذكر الخلاف. وقد ذكر هذا الخلاف في المبسوط ج ٢
ص ٨٣. والبدائع ج ١ ص ٧٢٨. وعد المالكية الجلوس الأول، والجلوس الثاني، الزائد
منه على قدر السلام سنة. (شرح الخرشي على مختصر خليل، وشرحه حاشية العدوي ج
١ ص ٢٧٦). والشهد عند المالكية سواء كان الأول أو الأخير سنة (الكافي لابن عدلير
ج ١ ص ٢٠٤).

وعند الشافعية في السواقل أربعة أوجه ذكرها النووي في المجموع: الصحيح من
المذهب أنه يجوز له التشهد في كل ركعتين وإن كثرت التشهدات، ويتشهد في الأخيرة،
وله أن يقتصر على تشهد في آخره، وله أن يتشهد في كل أربع أو ثلاث، أو ست، أو غير
ذلك، ولا يجوز أن يتشهد في كل ركعة. والثاني: لا يجوز الزيادة على تشهدين بحال في
الصلاة الواحدة، ولا يجوز أن يكون بين التشهدين أكثر من ركعتين. والثالث: أن لا يجلس
إلا في الأخيرة. والرابع: يجوز التشهد في كل ركعتين وفي ركعة. ثم قال النووي: لا
خلاف في جواز الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة. (انظر المجموع ج ٣ ص ٥٠٠)
وعند الحابلة الأولى كون التطوع بالأربع بتشهدين كصلاة الظهر. (انظر شرح منتهى الإرادات
ج ١ ص ٢٣٤).

(١) في زيادة (والقعدة الأخيرة) وهي زيادة مطلوبة لتحديد القعدة المقصودة أنها فرض،
وليس هناك فرض إلا القعدة الأخيرة، ولذلك محمد يعتبر القعدة في الشئع الأول كأنها
قعدة أخيرة؛ لأنها صلاة على حدة.

(٢) في ج، ك، أ زيادة (والأربع إذا أدت بتحريمية واحدة، كانت صلاة واحدة، فيفترض فيها
قعدة واحدة) وهي زيادة فيها تفصيل للحكم.

(٣) في ز (أن كل شئع من النفل إنما يكون صلاة على حدة إذا أدت بتحريميتين، أما إذا أدت
بتحريمية واحدة، كان الكل صلاة واحدة، فيفترض في الكل قعدة واحدة، فيكتفي بقعدة
واحدة كما في الظهر ونحوها) بدل (أن الفرض هو القعدة .. إلى .. فيفترض فيهما
قعدتان) والعبارة الأولى تفسر العبارة الثانية.

- ٩٢- قال (محمد): سنة الفجر إذا فانت^(١) بدون الغرض^(٢)، فطلعت الشمس^(٣)، أحب إلي أن يقضيها إذا ارتفعت الشمس^(٤).
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يقضيها^(٥).
له: ما رواه^(٦) أبو هريرة عن النبي - ﷺ - قال: «من فاته ركعتا الفجر، فليقضيهما»^(٧).

- (١) في ز (إذا فانت سنة المجر) بدل (سنة الفجر إذا فانت) والمعنى واحد.
(٢) في ز (الفجر) بدل (الغرض)، والمعنى واحد؛ لأن المقصود به في الأولى فرض الفجر، والثانية الغرض في الفجر.
(٣) (فطلعت الشمس) سقطت من ز، والصواب إسقاطها؛ لأنها تبدل المعنى، إذ يفهم منها إذ وجدت: أن القضاء قبل أن تطلع الشمس لسنة الفجر جائز، ولكن إذا طلعت الشمس لا يصلي إلا حين ترتفع، بينما الصواب أن عند الحنفية لا يقضي سنة الفجر بعد صلاة الفجر إلا بعد طلوع الشمس وارتفاعها؛ لأنه يبقى تفلاً مطلقاً وهو مكروه بعد الصبح وحتى بعد طلوع الشمس لا يقضيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ويقضيها عند محمد. (انظر الناية ج ٢ ص ٦١٠، الجامع الصغير ص ٧٠).
(٤) في ز (إذا طلعت الشمس وارتفعت) بدل (إذا ارتفعت الشمس) والمعنى واحد.
(٥) انظر الأصل ج ١ ص ١٦٦، ١٦٧، ص ١٦١، وذكر الخلاف في الجامع الصغير ص ٧٠، وانظر الناية ج ٢ ص ٦١١، وفيها ذكر الخلاف بين محمد وصاحبه.
وقال البابرتي: قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة، لأنهما يقولان: ليس عليه القضاء، وإن فعل فلا بأس به، ومحمد يقول: أحب إلي أن يقضي، وإن لم يفعل فلا شيء عليه. (انظر الناية شرح الهداية بهامش فتح القدير ج ١ ص ٤١٧).
وعند المالكية لا يجوز قضاء شيء من الصلوات غير الفرائض، إلا ركعتي العصر فإنها تقضى بعد طلوع الشمس. (الخرشي وشرحه حاشية العدوي ج ٢ ص ١٦).
وعند الشافعية يستحب قضاء النوافل الرتبة وتقضى سنة العجر بعدها. (انظر المجموع ج ٣ ص ٤٩٣) (فتح الوهاب ج ١ ص ٥٨١)، وعند الحنابلة: يسن له قضاء السنن الرواتب إذا فاته شيء منها، وأما سنة الفجر إذا صلاها بعد العصر وقبل خروج وقت الغرض في الفجر كانت قضاء عنها. (الإنصاف ج ١ ص ١٧٩) وقال في المعنى: «فما قضاء سنة الفجر فجائز بعدها، إلا أن أحمد اختار أن يقضيها من الصبح وقال إن صلاهما بعد الفجر أجراً، وأما أنا فأختار ذلك، وقال عطاء وابن جريح، والشامي يقضيها بعدها» (ج ٢ ص ١٢٠).

- (٦) في ك، أ، ق (ماروي) بدل (مارواه) والمعنى واحد.
(٧) رواه الترمذي بلفظ: «من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس».

لهمما: أنها سنة فائت عن وقتها [فلا تقضى]^(١) كسائر السنن، ولأن السنة ما فعل رسول الله - ﷺ - وأنه^(٢) ما فعل سنة الفجر إلا تبعاً للفجر، إما أداءً^(٣) - كما في سائر الصلوات^(٤) - أو قضاءً - كما^(٥) في صبيحة ليلة التعمير^(٦) - وما روى من الحديث محمول على ما إذا فائت مع الغرض.

أبواب الصلاة، باب ماحاه فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر رقم ٤٢٣، ج ١ ص ٢٨٧.

وأبو دود بلفظ: «فقال الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما، فصلبتهما الآن...» الحديث. في كتاب الصلاة باب من فائته ركعت الفجر متى يقضيها، رقم ١٢٦٧، ج ٢ ص ٢٢٢. واليهي بلفظ: «من لم يصل ركعتي الغداة، فليصل إذا طلعت الشمس». ويلفظ: «من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما». في كتاب الصلاة، باب من أجاز قضاءهما بعد طلوع الشمس إلى أن تمام الظهور ج ٢ ص ٤٨٣، ٤٨٤. وقال النووي: إسناده جيد (المجموع ج ٣ ص ٤٩١).

والحاكم في المستدرك بلفظ: «من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما» وبالألفاظ أخرى: في كتاب الصلاة، باب قضاء سنة الفجر بعد طلوع الشمس ج ١ ص ٢٧٤، ٢٧٥. وابن أبي شيبه في مصنفه بلفظ: «إني لم أكن صليت الركعتين اللتين صلبيتهما الآن، فسكت». في كتاب الصلاة، باب في ركعتي الفجر إذا فائته، ج ٢ ص ٢٥٤.

- (١) سقط من الأصل، والأولى إثباته؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونه.
- (٢) في ز (والي) بدل (وأنه) ويؤيدان معنى واحداً.
- (٣) في ز زيادة (في الوقت) وهي زيادة مؤكدة للمعنى.
- (٤) (كما في سائر الصلوات) سقطت من ز والأفضل إثباتها تأكيداً للمعنى. وفي ش، ك (الأوقات) بدل (الصلوات) والمعنى واحد.
- (٥) (كما) سقطت من ح، أ، والأفضل إثباتها لمناسبة سياق الكلام.
- (٦) رواه مسلم عن أبي هريرة قال: «خُزِّسْتَا مع النبي ﷺ فلم تستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ: ليأخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرتا فيه الشيطان. قال: ففعلنا، ثم دعاه بالماء فتوضأ، ثم صلى سجدة، ثم أقيمنت الصلاة، فعلى الغداة والتعمير في آخر الليل. وليلة التعمير كانت حين قُتِلَ النبي ﷺ من عزوة خيبر (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة المأنتة واستحباب تنجيل قضائها. حديث رقم ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ج ١ ص ٤٧١).

والناسي بنسب اللفظ في كتاب المواقيت، باب كيف يقضي الفائت من الصلاة؟ عن أبي هريرة حديث رقم ٦٢٣، وعن ابن عباس بلفظ آخر برقم ٦٢٥، ج ١ ص ٢٩٨، ٢٩٩.

٩٣- قال (محمد): يطيل القراءة في الركعة الأولى على الثانية في سائر الصلوات وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يسوي، إلا في الفجر^(١).
له: ما روى أبو قسادة: أن^(٢) النبي ﷺ - كان يطيل الركعة^(٣) الأولى على الثانية^(٤)

ورواه البيهقي عن عمران بن الحصين، وعن أبي هريرة، وعن عبد الله بن مسعود في كتاب الصلاة، باب لا تغريظ على من نام عن صلاة أو نسيها حتى ذهب وقتها، وعليه قصاؤها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، (ج ٢ ص ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨).

(١) انظر الجامع الصغير ص ٧٤، وفيه: قال محمد: أحب إلي أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها. (وانظر البناية ج ٢ ص ٢٨٦)، (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٤٥). وعند المالكية، والشافعية، والحنابلة يستحب إطالة الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية، ولكن بلا مبالغة في الإطالة، وحددها بمص فقهاء المالكية بالربع، أو أقل منه. (انظر المعني ج ١ ص ٥٧٢، وشرح انزقاني على مختصر خليل ج ١ ص ٢١١، وحاشية الشرقاوي ج ١ ص ٢٠٤). وفي ش، ز، ك، ق زيادة (خاصة) وهي للتأكيد.

(٢) في ز (عن) بدل (أن) والصراب هو (أن) لأنها تناسب سياق الكلام.

(٣) في ز زيادة (القراءة في الركعة)، والوارد في النصوص كما عثرت عليه يطيل في الركعة، وليس في القراءة، ومن المعلوم أن إطالة الركعة يعني إطالة القراءة.

(٤) في ر (غيرهما) بدل (الثانية) ويؤيدان إلى معنى واحد. والحديث رواه البخاري بلفظ: «كان يقرأ في الظهر في الأولين يأم الكتاب وسورتين... إلى قوله... ويطول في الركعة الأولى ما يطول في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح» حديث رقم ٧٧٦ في كتاب الأذان، باب يقرأ في الأخيرين بفاتحة الكتاب ج ٢ ص ٢٦٠. ولفظ: «يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر، ويقصر في الثانية...» الحديث رقم ٧٧٩ ج ١ ص ٢٦٢.

ومسلم: بلفظ: «كان يطول الركعة الأولى من الظهر، ويقصر الثانية، وكذلك في الصبح» حديث رقم ١٥٤، ج ١ ص ٣٣٣. في كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، وأبو داود بلفظ: «كان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية». ولفظ: «كان يطول في الركعة الأولى ما يطول في الثانية» في كتاب الصلاة حديث رقم ٧٩٨، ٧٩٩ ج ١ ص ٢١٢.

والنسائي: بلفظ: «يطول في الأولى ويقصر في الثانية...» ولفظ: «كان يطول أول ركعة من صلاة الظهر» كتاب الامتناع، باب تطويل القيام في الركعة الأولى من صلاة الظهر، وباب تقصير القيام في الركعة الثانية من الظهر، حديث رقم ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٦، ج ٢ ص ١٦٤، ١٦٥.

في الصلوات^(١).

لهما: أنهما مستويان^(٢) في استحقاق القراءة، لكون كل واحدة منها صلاة، فيستويان في قدر القراءة^(٣) وما روى من الحديث معناه^(٤): أنه كان يطيل الركعة الأولى بالشاء، والتعوذ، والتسمية.

وقياسه^(٥) على الفجر لا يصح، لأنه وقت نوم وغفلة فشرع^(٦) وذلك بخلاف الأصل، ليدرك الناس ثواب تكميرة الافتتاح.

٩٤. قال (محمد): سلام من^(٧) عليه سجود^(٨) السهو لا يخرج عن الصلاة^(٩) أصلاً - وهو قول زفر -

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يخرج خروجا موقفاً، إن عاد إلى السجود^(١٠) يعود إلى حرمة الصلاة، وإلا فلا^(١١).

له: أنه لو أخرجه لم يعد إليها إلا بتحريمه على حدة^(١٢)، فيمتنع بناء سجود السهو عليه.

(١) في ش، ز، ح، أ زيادة (ولأننا أحممنا على أنه يطيل في الفجر، فكذا في سائر الصلوات) وهذه الزيادة فيها تفصيل للحكم، وفي ح، ك زيادة أيضاً (كلها) وهي زيادة مؤكدة.

(٢) في ز (استويا) بدل (مستويان) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٣) في ز زيادة (لأن الركعة الثانية في كونه صلاة كالأولى) وهي زيادة فيها تفصيل يؤدي إلى وضوح المعنى.

(٤) في ز (قلنا تأويله) بدل (معناه) ويؤيدان معنى واحداً.

(٥) في ز (بخلاف صلاة الفجر) بدل (وقياسه على الفجر لا يصح) والعبارة الأولى توضح المراد من العبارة الثانية.

(٦) في ش (فيشرع) بدل (فشرع) ، والثانية هي الصواب؛ لأن المشروعية حدثت في الماضي.

(٧) في ش زيادة (من كان) ولا أثر لها في المعنى.

(٨) في ز (سجدة) بدل (سجود) ، والصحيح (سجود) ؛ لأن قوله سجدة يدل على واحدة، والسجود المتعارف فيه أنه اثنتان بينهما جلسة.

(٩) في ز زيادة (حرمة الصلاة) ولا أثر لها في تغيير المعنى .

(١٠) في ز (السجدة) بدل (السجود) ، والأولى السجود، لما سبق في الفقرة (٥) .

(١١) انظر الأصل ج ١ ص ٢٣٢ ، والجامع الصغير ص ٨١ ، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٤٦٣ .

(١٢) في ز (أن السلام لو كان مخرجاً له عن التحريمه، لا تمود التحريمه إلا بتحريمه متداً ، فيفوت إمكان التدارك بالسجدة) بدل (أنه لو أخرجه، لم يعد إليها إلا بتحريمه على حدة)

والأولى تفسر معنى الثانية.

لهمما: أن السلام مُحَلَّلٌ^(١) في موضعه، فَيَنْقَلِبُ عمله، إلا أنه يتوقف^(٢) لحاجته إلى جبر نقصان الصلاة بالسجدة، فإذا سجد^(٣) تحققت الحاجة فيعود، وإلا فلا^(٤).

وثمره الاختلاف^(٥) في مواضع:

منها: إذا اقتدى به غيره^(٦) بعد السلام، وقبل سجود السهو، عنده: يصح مطلقاً، وعندهما: إن عاد إلى السجود^(٧) يصح، وإلا فلا.

ومنهما: إذا نوى الإقامة - في هذه الحالة - عنده ينقلب فرضه أربعاً، وعندهما: لا. ومنها: إذا قهقهه - في هذه الحالة - عنده: تنتقض

(١) في ز زيادة (متمم ومحلل) ولا أثر لها في المعنى.

(٢) في ك (أن السلام محلل في وضعه، فيعمل عمله، إلا أنه لمحلل النقص بالسجود يتوقف) بدل (أن السلام محلل في موضعه فيعمل عمله، إلا أنه يتوقف) والعبارة الثانية أولى؛ لأنها أسلم في التركيب.

(٣) في ز (أن السلام محلل في وضعه فيوجب التحلل، إلا أن الشرع أخرجه من أن يكون محللاً باعتبار الحاجة، والحاجة تندفع بالخروج على سبيل التوقف، فإن عاد إلى السجدة تحققت) بدل (أن السلام محلل ... إلى ... فإذا سجد تحققت) والعبارة توضح كل منهما الأخرى.

(٤) في ش (أن السلام محلل في موضعه، فيعمل عمله إلا أنه محلل النقص بالسجود، لحاجته إلى جبر النقصان للصلاة بالسجدة) بدل (أن السلام محلل ... إلى ... وإلا فلا) وكلام (ش) ناقص لا يؤدي إلى المعنى.

قال في البدائع معللاً رأي أبي حنيفة وأبي يوسف: «أن السلام محلل في الشرع، قال النبي ﷺ «وتحليلها التسليم» والتحليل: ما يحصل به التحلل، ولأنه خطاب للقوم فكان من كلام الناس، وأنه مناف للصلاة، غير أن الشرع أبطل عمله في هذه الحالة، لحاجة المصلي إلى جبر النقصان، ولا يجوز إلا عند وجود الجابر في التحريم، ليلتحق الجابر بسبب التحريم لمحلل النقصان فينجر النقصان، فنبتنا التحريم مع وجود المنافي لها لهذه الضرورة، فإن اشتغل بسجدة السهو، وصح اشتغاله بهما؛ تحققت الضرورة إلى بقاء التحريم، فبقيت، وإن لم يشتغل؛ لم تتحقق الضرورة، فيعمل السلام في الإخراج عن الصلاة، وإبطال التحريم عمله» ج ١ ص ٤٦٤.

(٥) في ك، زيادة (تظهر) وهي زيادة توضح المعنى.

(٦) في ز (إذا اقتدى به إنسان) بدل (إذا اقتدى به غيره) والمعنى واحد.

(٧) في ز (السجدة) بدل (السجود) والصواب (السجود)؛ لأننا نقول: سجود السهو، ولا نقول: سجدة السهو.

طهارته^(١). وعندهما: لا تنتفض^(٢).

٩٥- قال (محمد): سلام الإمام في آخر الصلاة يخرج المقتدي عن الصلاة.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يخرج^(٣).

له: أن المقتدي تبع للإمام^(٤)، وصلاته بناء على صلاة الإمام. فما^(٥) يخرج الإمام عن الصلاة، يخرج المقتدي^(٦) - ضرورة - كالحديث العمد، والفقهة.

لهما: أن سلام الإمام يوجب تمام صلاته، وتمام صلاة الإمام، لا^(٧) يوجب تمام صلاة المقتدي، بدليل أنه لو كان مسبوقاً^(٨)؛ كان عليه أن يتم صلاته^(٩) ثم

(١) في ش (وضوءه) بدل (طهارته) والمعنى واحد، وفي ز (تنتقص طهارته عنده) بدل (عنده) تنتقص طهارته) والمعنى واحد.

(٢) (تنتفض) سقطت من ح، أ، ز، ط، ك، وإثباتها أفضل لإيضاح المعنى.

(٣) في ز، ح، ك، ق، أ (لا يخرج) بدل (لا يخرج) والأفضل اللفظة الثانية؛ لأنها تشمل على الضمير الدال على المقتدي. قال في المبسوط: في نوادر الصلاة. قيل هذا قول محمد، وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى قال المقتدي إنما يصير خارجاً من الصلاة بسلام نفسه، وإذا ضحك قيل أن يسلم كان عليه الوضوء؛ لأن كل ذكر يكون المقتدي فيه تبعاً لإمامه، لم يأت به المقتدي أصلاً، كالقراءة، ولأن التحليل معتبر بالتحريم، فكما لا يصير المقتدي شارباً بتكبير الإمام لا يصير خارجاً من الصلاة بتسليم الإمام، ومحمد رحمه الله يقول: هو تبع للإمام في الصلاة، فلو بقي بعد خروج الإمام في حرمة الصلاة، بقي مقصوداً وفيما يكون هو تبعاً لا يكون مقصوداً، (المبسوط ج ٢ ص ٩٣، وانظر أيضاً البناية ج ٢ ص ٢٦٣).

(٤) في أ زيادة (تبع الإمام للإمام) وهي زيادة لا معنى لها.

(٥) في ق (فكما) بدل (فما) والصحيح (فما)؛ لأن الجملة بعد (فما) شرط في وقوع الجملة التي بعدها.

(٦) في ز (فلذا أخرج الأصل وهو الإمام فيخرج التبع وهو المقتدي) بدل (فما يخرج الإمام عن الصلاة يخرج المقتدي) والجملة توكيدية معنى واحداً، إلا أن ما في (ز) أوضح، وأسهل عبارة.

(٧) (لا) سقطت من (ح)، وهو وهم من الناسخ؛ لأن الحكم يحتل بدونه.

(٨) في ش زيادة (خلفه مسبوقاً) وهي زيادة لا أثر لها في المعنى.

(٩) من قوله (وتمام صلاة إمام... إلى... أن يتم صلاته) سقط من (ك) والصواب إثباته؛ لأن المعنى لا يكتمل بدونه.

بخرجه^(١).

فتمام صلاة كل واحد^(٢) بفعله، لا بفعل غيره، بخلاف القهقهة، والحدث العمد^(٣)؛ لأنه قاطع^(٤)، فيقطع صلاته^(٥) وصلاة المقتدي، ولهذا لو^(٦) كان خلفه مسبوق^(٧) يقطع صلاته عند أبي حنيفة^(٨).

٩٦- قال (محمد): إذا كان في السفر ومعه ثوب نجس^(٩)؛ يصلي فيه قائمًا - يركع ويسجد^(١٠) - ولا يصلي عاريًا^(١١) بإيماء.

وقال أبو حنيفة وأبي يوسف: إن شاء صلى^(١٢) قائمًا - راکعًا^(١٣) وساجدًا، وإن

(١) في ق، ش، ز، ح، أ (بخرج) بدل (بخرجه) والأفضل اللفظة الأولى؛ لأنه لا حاجة للضمير هنا.

(٢) في ش (أحد) بدل (واحد) ويؤيدان معنى واحدًا. وفي ز زيادة (واحد منهما) ولا تأثير لها في المعنى، إلا أنها تخصص المقصود، وهو الإمام والمأموم.

(٣) في ز (الحدث العمد والقهقهة) بدل (القهقهة والحدث العمد) والمعنى واحد.

(٤) في ط زيادة (وليس بمتعم) وهي زيادة توضح المعنى.

(٥) (صلاته) سقطت من ح، ز، ك، ق، ط، أ والإتيان هو الصحيح؛ لأن القهقهة تقطع صلاة الإمام والمقتدي.

(٦) في ق (إذا) بدل (لو) ويؤيدان معنى واحدًا.

(٧) في ز، ح (مسبوقًا) بدل (مسبوق)، والصحيح (مسبوق)؛ لأنها اسم كان مؤخر ولذلك الرفع هو الصواب وليس النصب.

(٨) في ط زيادة (وثمره الخلاف تظهر فيما إذا ضحك المقتدي بعد سلام الإمام، قبل سلامه لا تنتفص عند محمد، خلافاً لهما) والأفضل إثباتها لمعرفة ما يتعلق بالمسألة من أحكام أخرى.

(٩) في ز، ح، ك، أ زيادة (كله نجس) والصواب إثباتها؛ لأن عند الحنفية إذا كان في الثوب أكثر من قدر الدرهم، أو قدر نصفه (أي نصف الثوب) فإنه يصلي فيه بلاخلاف بينهم، أما إذا كان كله ففيه الخلاف. (انظر الأصل ج ١ ص ١٩٣، ١٩٤).

(١٠) في ز (راکعًا وساجدًا)، وفي ك، ط (بركوع، وسجود) بدل (يركع ويسجد) والاقطاط كلها تؤدي معنى واحدًا.

(١١) في ز، ك (عريًا) بدل (عاريًا) وفي ز زيادة (فيه) وهي زيادة لا معنى لها.

(١٢) في ز (يصلي) بدل (صلى) والمعنى واحد، وفي ك، ق، ط، زيادة (صلى فيه) وهي زيادة من شأنها توضيح المعنى.

(١٣) في ز، ك (وراکعًا) بدل (راکعًا) والأفضل زيادة الواو؛ لأنها تعطف الركوع والسجود على القيام، وعدم وجود الواو يوحي بأن الركوع والسجود تابعة للقيام.

شاء صلى عارياً^(١)، بالإيماء^(٢).

له: أن فيما قلته^(٣) ترك فرض واحد - وهو إزالة النجاسة - وفيما قلتم ترك فروض - وهي: ستر العورة، والقيام، والركوع والسجود - وترك^(٤) فرض واحد أسهل من ترك الفروض^(٥).

لهما: أن ابتلي بين بليتين^(٦)، فيختار أيهما شاء، كالعاري الذي لا يجد ثوباً، يتخير بين أن يتستر فيها، ويصلي^(٧) بإيماء، وبين أن ينكشف، فيتم القيام، والركوع، والسجود.

وقوله: هذا^(٨) ترك فرض^(٩) واحد، وذلك ترك فروض، قلنا: نعم، ولكن كل واحد^(١٠) منهما في حق فساد الصلاة على السواء^(١١) - وهو المعتمر في

(١) في ز، ك (عرياً) بدل (عارياً) والمعنى واحد.

(٢) انظر (الأصل ج ١ ص ١٩٣، ١٩٤. وانظر البنابة ج ٢ ص ٧٦، وانظر فتح القدير وحواشيه ج ١ ص ٢٢٩).

وعند المالكية يصلي بالثوب النجس إذا لم يجد غيره، والثوب الممتنعس أولى من الثوب النجس، كجلد الخنزير والكلب ونحوه، ولا يعيد الصلاة. (انظر الخرخشي وحاشيته العدوي ج ١ ص ٢٤٥).

وعند الشافعية يصلي عرياناً إذا كان على ثوبه نجاسة غير معفو عنها، ولم يجد ماء يفسلها به، ولا يعيد، وبه قال أبو ثور. (انظر المجموع ج ٢ ص ١٢٧).

وعند الحنابلة إذا لم يجد إلا ثوباً نجساً صلى فيه وأعاد. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٤٦٠، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٤٥).

(٣) في ز (أن في هذا) بدل (أن فيما قلته)، والأفضل اللفظ الثاني؛ لأنه يوافق سياق الكلام الذي يأتي بعده.

(٤) في ز زيادة (ولا شك بأن ترك) وهي زيادة لا أثر لها في تغيير المعنى.

(٥) في ش، أ، ح، ك، ق (فروض) بدل (الفروض) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) في ز (بليتين) بدل (بين بليتين) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٧) في ط (يصلي) بدل (ويصلي) والمعنى واحد.

(٨) في ز زيادة (في هذا) وهي زيادة توضح المعنى.

(٩) في ز (فروض) بدل (فرض) والثانية هي الصحيح؛ لأنها ميزت بمدحها بكلمة (واحد).

(١٠) في ق (حال) بدل (واحد)، والتعبير بأحدى هاتين اللفظتين صحيح؛ لأن حالة ترك فرض تبطل الصلاة، وحالة ترك فروض تبطل الصلاة، وترك فرض، وترك فروض واحد.

(١١) في ز (سواء) بدل (على السواء) ويؤيدان معنى واحداً.

الباب^(١).

٩٧- قال (محمد): الغيل نجس العين، فلا^(٢) يجوز بيع عظمه، ولا الانتفاع بشيء منه^(٣).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ليس نجس العين، يباع عظمه ويتنفع به^(٤). له: إنه بمنزلة الخنزير^(٥) في حق تناول اللحم وغيره، فكان نجس العين كالخنزير.

لهما: أنه متنفع به حقيقة، فكان^(٦) متنفعا به شرعا، اعتبارا بسائر السباع. هذا هو الأصل - إلا إذا قام الدليل بخلافه كالخنزير^(٧).

٩٨- قال (محمد): إذا كان المسجد^(٨) ملائكا من القوم، والصنفون منصلة به خارج^(٩) المسجد، والإمام سبقه الحدث^(١٠)، فأنصرف ليتوضأ، فخرج من

(١) (في الباب) سقط من ز، والإثبات أولى لإصحاح المعنى.

(٢) في ز (لا) بدل (لا)، ويؤيدان معنى واحدا.

(٣) قوله (ولا الانتفاع بشيء منه) سقط من ح، والإثبات أولى إكمالاً للحكم.

(٤) قال في فتح القدير: والغيل كالخنزير نجس العين عند محمد، فيكون حكمه، وعد أبي حنيفة وأبي يوسف: هو كسائر السباع نجس السور واللحم، لا العين، فيجوز بيع عظمه والانتفاع به في الحمل والمقاتلة الركوب، فكان كالكلب يحوز الانتفاع به، فيقول وروى أن النبي ﷺ اشترى لفافطة سوارين من عاج، وطهر استحمال الناس له من غير تكبير، وسهم من حكم إجماع العلماء، على جواز بيعه، وفي البخاري قال الزهري في عظام الميتة، نحو الفيل، وغيره: أدركت ناسا من سلف العلماء، يمتشطون بها، ويدعون بها، لا يرون بأسا، وقال ابن سيرين وإبراهيم: لا بأس بتجارة العاج. (فتح القدير ج ٦ ص ٦٤) وقال في العناية والكفاية: بيع عظمه إنما يجوز إذا لم تكن عليه دسوة، أما إذا كانتا فهو نجس، فلا يجوز بيعه. (ج ٦ ص ٦٤).

(٥) في ز (كالخنزير) بدل (بمنزلة الخنزير) ومعهما واحد.

(٦) في ز (فيجب أن يكون) بدل (فكان) ويؤيدان معنى واحدا.

(٧) في ز (كما في حق الخنزير) بدل (كالخنزير) والمعنى واحد، وفي ز زيادة (ومن ادعى قيام الدليل ههنا يحتاج إلى دليل) وهذه الزيادة تؤدي إلى اكتمال الحجّة.

(٨) في ز (المسجد إذا كان) بدل (إذا كان المسجد) والمعنى واحد.

(٩) في ز زيادة (من خارج) ولا معنى لها.

(١٠) في ز (فأحدث الإمام) بدل (الإمام سبقه الحدث)، ويؤيدان معنى واحدا.

المسجد واستخلف رجلاً ممن^(١) كان خارج المسجد - جاز^(٢).
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يجوز^(٣)، وفسدت صلاة الكل^(٤).
له: أن هذا الصف أخذ حكم المسجد بدليل صحة الاقتداء بمن هو^(٥) في
المسجد^(٦)، فصار كاستخلافه لمن^(٧) في المسجد^(٨).
لهمما: أنه إذا خرج من المسجد؛ لم يبق في موضع الإمامة، فلم يكن^(٩) أن
حق الاستخلاف، فإذا فعل^(١٠)؛ فسدت صلاته، وصلاة القوم^(١١)؛

-
- (١) (من) سقطت من ك، ط، وإثباتها وعدمه لا يؤثر في تغيير الحكم.
(٢) في ز زيادة (جاز الاستخلاف) وهي زيادة تعطي الحكم تفصيلاً ووضوحاً.
(٣) (لا يجوز) سقطت من ك، ط، ، والإثبات أفضل، لتوضيح الحكم.
(٤) انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩٠، وتبيين الحقائق ج ١ ص ١٤٧. والأصل عند الحنفية
أن الإمام إذا خرج من المسجد ولم يستخلف عليهم واحداً بطلت صلاة القوم ، وعليهم أن
يستقبلوا الصلاة. (انظر الأصل ج ١ ص ١٧٩) وأما عند المالكية إذا خرج الإمام ولم
يستخلف عليهم أحدًا ندب لهم الاستخلاف، ولهم أن يصلوا أفذاذاً، ولا يتظرون حتى
يعود إليهم. (انظر الخروشي ج ٢ ص ٥٠) ، والصحيح من مذهب الشافعية أن الصلاة
تبطل بسبق الحدث. (انظر المجموع ج ٤ ص ٤) وكذا الاستخلاف فيه قولان: الصحيح:
أنه يجوز الاستخلاف لحديث عائشة الذي رواه البخاري ومسلم. ولم ينص على هذه
المسألة عند الشافعية (انظر المجموع ج ٤ ص ١٢٤) .
وعند الحنابلة تبطل صلاة المأموم إذا بطلت صلاة الإمام على الصحيح من المذهب،
وصلاة الإمام تبطل إذا سبقه الحدث، ولذلك لا يصح الاستخلاف إن سبقه الحدث،
ويصح الاستخلاف إذا مرض الإمام، أو خاف أو حصر عن قول واجب. (انظر شرح منتهى
الإراءات ج ١ ص ١٧٠، والإنصاف ج ٢ ص ٣٢، ٣٣) .
(٥) (هو) سقطت من ك، ق، أ وسقوطها وإثباتها لا يؤثر في المعنى.
(٦) في ز (أن مكان الصلاة متحد بدليل جواز الاقتداء) بدل (أن هذا الصف أخذ حكم المسجد
بدليل صحة الاقتداء بمن هو في المسجد) والبارتان تفسر كل منهما الأخرى.
(٧) في ح، أ، ط، ز (من) وفي ق (بمن) بدل (لمن) ، والأفضل (لمن) ؛ لأنها أنسب لسياق
المعنى هنا أما (بمن) فلا تصح؛ لأنها لا توافق سياق المعنى.
(٨) في ز زيادة (فصار استخلافه، كاستخلاف من في المسجد) .
(٩) في ز (لم يبق) بدل (لم يكن) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(١٠) في ز (استخلف) بدل (فعل) واللفظة الأولى أفضل؛ لأنها تصرح بالحدث المقصود، وهو
الاستخلاف.
(١١) في ق، ك زيادة (وفسدت صلاة القوم) ، ولا حاجة لها؛ لأن العطف يكفي. وفي ز

لخلو^(١) مكان إمامهم^(٢) عن الإمامة^(٣)، وأما جواز اقتنائهم لبس لاتحاد المكان [بل]^(٤) لانعدام الحائل، وجواز^(٥) الاستخلاف يعتمد اتحاد المكان^(٦)، ولم يوجد.

٩٩- قال (محمد): المسافر إذا صلى الظهر ركعتين، ولم يقرأ فيهما^(٧)، ثم نوى الإقامة^(٨)؛ فسدت صلاته، ولا تجوز بالقراءة في الآخرين .
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصبر^(٩) فرضه أربعا، فيقرأ في الآخرين وتجوز صلاته^(١٠).

له: أن التحريم قد بطلت بترك القراءة في الأوليين .
لهما: أنها لم تبطل، لما مر قبل^(١١) هذا^(١٢).

١٠٠- قال (محمد): المقتدي إذا قرأ آية السجدة خلف الإمام، فسمعها الإمام

(وصلاتهم) بدل (وصلاة القوم) والثانية أفضل؛ لأنها تصرح، والاسم فيها ظاهر، أما في الأولى فالاسم مفسر، والاسم الظاهر أفضل من المفسر.

(١) في ح، ق، (الخلاء) بدل (الخلو)، واللفظان سواء في إعطاء المعنى؛ لأنهما مصدر الفعل (خلا) انظر (لسان العرب ج ١٤، ص ٢٣٧).

(٢) في ش (الإمام) بدل (إمامهم) وتؤيدان معنى واحداً.

(٣) في ز، ك (الإمام) بدل (الإمامة) وتؤيدان معنى واحداً.

(٤) (بل) سقطت من الأصل والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٥) في أ، ك زيادة (وأما جواز) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٦) في ز (ما كان باختيار اتحاد المكان) بدل (يعتمد اتحاد المكان) ومعناها واحد.

(٧) في ط زيادة (شيئاً فيهما) ولا تأثير لها في المعنى.

(٨) في ق زيادة (نوى الإمامة بالقعود في التشهد).

(٩) في ز (يتقلب) بدل (يصبر) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(١٠) انظر الأصل ج ١ ص ٢٨٨. ومعنى الخلاف هنا على أنه هل تبطل التحريم بترك القراءة في الأوليين؟ عند أبي يوسف: لا تبطل، وعند أبي حنيفة: تبطل إذا ترك القراءة في الأوليين، وإذا ترك في أحدهما لا تبطل، وعند محمد: ترك القراءة في الأوليين أو أحدهما يوجب بطلان التحريم. (انظر البناية ج ٢ ص ٥٦٠).

(١١) في ز زيادة (من قبل) ولا تأثير لها في المعنى.

(١٢) في المسألة ٦٢.

والقروم^(١): أجمعوا على أنهم لا يسجدونها في الصلاة^(٢). وبعد الفراغ كذلك عند أبي حنيفة، وأبي يوسف.
وقال محمد: يسجدونها^(٣).

له: أن سبب وجوب السجدة قد وجد - وهو السماع^(٤) - والمانع قد زال^(٥)، فثبت الحكم، كما لو سمعوا من الجنب والحائض^(٦).

(١) في ط زيادة (جيمًا) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ز (لا يسجدونها في الصلاة بالإجماع) بدل (أجمعوا على أنهم لا يسجدونها في الصلاة) والمعنى واحد.

(٣) في ق زيادة (يسجدونها بعد الفراغ) وهي زيادة مؤكدة للمعنى وموضحة له. وفي ز (وأما بعد إذا فرغوا يسجدونها، وقالوا: لا يسجدونها) بدل (وبعد الفراغ كذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: يسجدونها) والذي يوافق الباب هو العبارة الأولى؛ لأن الباب باب محمد، وعرض رأيه أولاً، ثم عرض رأي صاحبيه ولذلك العبارة الأولى أفضل. (انظر الأصل ج ١ ص ٣١٩، والبيان ج ١ ص ٧٢٠، والجامع مع الصغير ص ٧٩). ويختلف الحنفية مع الفقهاء حيث أوجبوا سجدة التلاوة على من يقرأ ومن يستمع، سواء قصد السامع سماع القرآن، أو لم يقصد. أما بقية الفقهاء فقالوا بسنيتها، عند المالكية والحنبلة للثاني والمستمع، دون السامع الذي لم يقصد السماع، وأما الشافعية فقالوا بسنيتها للسامع، قصد أولم يقصد، واستدل الحنفية بقوله ﷺ: «السجدة على من سمعها وعلى من تلاها». ولكن العيني من الحنفية قال: إن هذا حديث غريب. واستدلوا من القرآن بقوله تعالى: «مَنْ لَمْ لَا يُؤْمَرْ أَنْ يُجِزَّ عَنْهُمُ الْفَرْجُ لَا يَسْجُدْ». (الاستبصار: ٢٠ - ٢١) واستدل الجمهور بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «قرأت على رسول الله ﷺ والنجم، فلم يسجد فيها» رواه البخاري ومسلم وحديث الأعرابي: «خمس صلوات في اليوم والليالي قال: هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع» رواه البخاري ومسلم. (انظر التبعة ج ٢ ص ٧١٦، المجموع ج ٣ ص ٥١٣، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٢٧ والخروني ج ١ ص ٣٤٩).

(٤) (وهو السماع) سقطت من ش، والإثبات أولى؛ لإيضاح السبب الذي أدى إلى وجوب السجدة.

(٥) في ز (وقد زال المانع) بدل (والمانع قد زال) والمعنى واحد.

(٦) في ز (فوجب أن يسجدوها، كالجنب والحائض، وكما إذا سمعها ممن هو خارج الصلاة) بدل (فثبت الحكم، كما لو سمعوا من الجنب والحائض) ومناهما واحد؛ لأن المقصود أن المقتدي إذا قرأ القرآن يكون كالجنب والحائض؛ لأنهم محجورين عن القراءة، والحائض والجنب إذا قرأوا السجدة يجب على السامع أن يسجد، مع أنها ممنوعة من

لهما أن المقتدي محجور عن القراءة، لكونه مؤلّياً عليه من جهة^(١)،
وتصرف المحجور لا يتعلق به حكم^(٢)، بخلاف الجنب والحائض؛ لأنهما
منهين غير محجورين.

١٠١- قال (محمد): إذا ولدت المرأة^(٣) وفي بطنها ولد آخر، فالنفاس من الولد
الآخر^(٤) - وهو قول زفر.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: النفاس من الولد الأول^(٥).

له: أن المرأة^(٦) حامل ما دام في بطنها ولد آخر^(٧)، ودم الحامل ليس
بحيض^(٨).

-
- القراءة. (انظر البناية ج ٢ ص ٧٢١، الأصل ج ١ ص ٣١٠). وفي ك (كالحنب
والحنبي) بدل (كما لو سمعوا من الجنب والحائض) والثانية أفضل؛ لأنها أكثر تفصيلاً.
(١) في ك، ح، ط، ق، أ زيادة (غيره) وفي ز (الغير) وهذه الزيادة تكمل المعنى.
(٢) في ز، ق (الحكم) بدل (حكم) والتكثير أولى؛ لأن التصرفات تتعلق عليها أحكام، ولذلك
المقصود به (أي حكم).
(٣) في ز زيادة (المرأة ولد) ولا تأثير لها في المعنى.
(٤) في ش (الثاني) وفي ق، ط، ح (الأخير) بدل (الآخر) وجميعها تؤدي إلى معنى واحد.
(٥) انظر الأصل ج ١ ص ٣٤٠، واللباب في شرح الكتاب ج ١ ص ٤٩، وفتح المقدير ج ١
ص ١٦٧، والبناية ج ١ ص ٧٠١.
وعند المالكية الصحيح من المذهب أن ما خرج بين التوأمين نفاس، إذا كان بينهما أقل من سنة
أشهر. (انظر الشرح الصغير للدردير ج ١ ص ٧٦، والخرشي ج ١ ص ٢٠٩).
وعند الشافعية عدة أقوال: أصحها أنه يعتبر النفاس من الولد الثاني، وهناك أقوال أخرى
عندهم: أنه من الولد الأول؛ لأنه دم يعقب الولادة فتعتبر المدة منه كما لو كان وحده،
والآخر: أنه يعتبر من الأول، ثم تستأنف المدة من الثاني؛ لأن كل واحد منهما سبب
للمدة. (المجموع ج ٢ ص ٤٨٠، ٤٨١).
والمذهب عند الحنابلة إذا ولدت ولدين فأكثره فأول نفاس وآخره من ابتداء خروج
الأول، كما لو انفرد الحمل، فلو كان بينهما أربعون يوماً فأكثر فلا نفاس للثاني، بل هو
دم فساد؛ لأنه للأول، فلم يعتبر في آخر النفاس كما لا يعتبر في أوله. (شرح منتهى
الارادات ج ١ ص ١١٧).
(٦) في ش (أنها) بدل (أن المرأة) والمعنى واحد.
(٧) في ز (مادام) في بطنها ولد؛ كانت حاملاً بدل (حامل مادام) في بطنها ولد؛ والمعنى
واحد.
(٨) في ش، ز، ط زيادة (عندنا) وهي زيادة تفصل الحكم.

فلا يكون^(١) نفاساً؛ لأنهما في الحكم^(٢) سواء، دل عليه أن المدة تنقضي بالولد الأخير - فكذلك النفاس؛ لأنهما حكمان متعلقان بالولادة.

لهما: أن النفاس إما أن يكون مشتقاً من تنفس الرحم، أو من خروج النفس - الذي هو الولد - أو من النفس الذي هو اسم للدم . وأي ذلك كان^(٣) فقد وجد بالولادة الأولى^(٤).

وقوله: الحامل لا تحيض قلنا: لأن الحمل دليل انسداد الرحم^(٥)، فكان الخارج دم غير الرحم، أما ههنا^(٦) بالولد الأول انفتح فم الرحم^(٧). فكان الخارج دم الرحم، وهذا بخلاف العدة؛ لأنها تنقضي^(٨) بوضع الحمل^(٩)، والحمل اسم لجميع ما في البطن^(١٠).

١٠٢- قال (محمد): الحيض لا يبدأ بالطهر، ولا يختم به^(١١)، وإن تقدم على الأول^(١٢) دم، وتأخر عن الآخر دم^(١٣).

-
- (١) في ز زيادة (فكنا لا يكون) ولا تأثير لها في المعنى.
 - (٢) في، ش، ز، ط زيادة (في حق الحكم) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 - (٣) في ز (وأيما كان) بدل (وأي ذلك كان) والمعنى واحد.
 - (٤) في ز، ش، ك، ط (بالولد الأول) وفي أ (بولادة الأول) بدل (بالولادة الأولى) وجميعها تؤدي إلى معنى واحد.
 - (٥) في ز، ط زيادة (فم) وفي ق (باب) ولا أثر لهذه الزيادة في المعنى.
 - (٦) (ههنا) سقطت من ش والأفضل إثباتها لكي يستقيم المعنى.
 - (٧) في ز (ينفتح فم الرحم بالولد الأول) بدل (بالولد الأول انفتح رحم الأول) والمعنى واحد.
 - (٨) (أ) في ك (شيء يعرف) بدل (تنقضي) والثانية هي التي توافق سياق المعنى.
 - (٩) في ز زيادة (الحمل بالنص) وهي للتأكيد، وتوضيح سبب الحكم.
 - (١٠) في ز (للكل) بدل (لجميع ما في البطن) والثانية أفضل؛ لأنها أكثر تفصيلاً.
 - (١١) في ز (لا يجوز ابتداء الحيض بالطهر، ولا الختم به) بدل (الحيض لا يبدأ بالطهر ولا يختم به) والمعنى واحد.
 - (١٢) في ط، ز زيادة (الطهر الأول) وهي توضح المعنى.
 - (١٣) في ز (أو تأخر عنه دم) بدل (وتأخر عن الآخر دم) ، وفي ح (عن الأخير) بدل (عن الآخر دم) وتؤدي هذه العبارات إلى معنى واحد، إلا أن عبارة الأصل أو صح؛ لأنها تصرح بالمراد.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجوز ذلك^(١).

له: أن هذين الدمين المحيطين ليسا^(٢) بحيض، فلا يجوز حمل^(٣) الطهر بما ليس بحيض حيضاً.

لهما أن هذا طهر فاسد، فكان دماً حكماً، كالدّم السّفاّد طهراً [حكماً]^(٤)، فكان هذا^(٥) ابتداءً وختماً بالدم، لا بالطهر.

١٠٣- قال (محمد): الطُّهُرُ إذا تخلّل^(٦) بين الدُّمَينِ: إن كان الطُّهُرُ^(٧) أقل من ثلاثة أيام؛ لم يفصل بحال^(٨)؛ لأنّه قليل. وإن كان ثلاثة أيام: إن كان أقل

(١) هذه المسألة نبت على مسألة أخرى وهي: أن الطهر إذا تخلّل بين الدمين في مدة الحيض فهو بحكم الدم المتواصل؛ لأنّه ليس بطهر معتبر مثل: المتدأّة إذا رأت يوماً دماً، وسبعة طهراً، ويوماً دماً، فالكل حيض؛ لأن الطهر فاسد، فيصير كله دماً، ولو رأت يوماً دماً، وتسعة طهراً، ويوماً دماً لم يكن شيئاً منها حيضاً، وذلك؛ لأن استيعاب مدة الحيض ليس بشرط بإجماع الثلاثة، ولذلك يعتبر أوله، وآخره.

وأبو حنيفة مع محمد في رواية، ومع أبي يوسف في رواية أخرى وقيل أن هذا هو آخر أقواله: أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً لا يفصل بين الدمين؛ لأنّه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم المستمر؛ لأن أقل مدة الطهر خمسة عشر يوماً. ويروى عن أبي حنيفة في هذا خمسة أقوال عن زفر، والحسن بن زياد، وعبدالله بن المبارك بالإضافة إلى رواية محمد ورواية أبي يوسف. وعلى رواية محمد: لا تجوز بداية الحيض بالطهر ولا ختمه بالطهر؛ لأن الطهر ضد الحيض فلا يبدأ الشيء بما يضاده، ولا يختم به، ولكن المتخلّل بين الطرفين يجعل تبعاً لها، أي أن الدم لا بد أن يحيط بطرفي مد الحيض، أما على رواية أبي يوسف يشترط إحاطة الدم لطرفي الطهر المتخلّل ورواية أبي يوسف عليها الفتوى وهي آخر أقوال أبي حنيفة. (انظر الأصل ج ١ ص ٤٦٠، ٥٠١، فتح القدير، الكفاية والمناجاة ج ١ ص ١٥٣. البناء ج ١ ص ٦٥٤، وما بعدها والمبسوط ج ٣ ص ١٥٥ وما بعدها).

(٢) في ز (إن المتقدم والمتأخر ليس بحيض) بدل (أن هذين الدمين المحيطين ليسا بحيض) والعبارة تفسر إحداهما الأخرى.

(٣) في ز، ط (فلا يجعل) بدل (فلا يجوز حمل) والمعنى واحد.

(٤) في الأصل (وحكماً) والمعنى لا يستقيم معها؛ لأن الروا تودي إلى عدم استقامة المعنى.

(٥) (هذا) سقطت من ك، والإثبات يؤكد المعنى.

(٦) في ش (المتخلّل) بدل (إذا تخلّل) والمعنى واحد.

(٧) (الطهر) سقط من ش، وسقوطها يتناسب مع (المتخلّل) والإثبات يتناسب مع (إذا تخلّل).

(٨) في ز (لم يجعل فاصلاً) بدل (لم يفصل بحال) والعبارة توضح إحداهما الأخرى.

من الدمين لم يفصل^(١) أيضاً؛ لأنه صار مغلوباً، وكذلك إذا كان مثلهما^(٢)،
تغلبا للمَحْرَم على المُبْنَح، فإذا^(٣) زاد الطهر عليهما فصل^(٤). ثم يجعل
الممكن من الدمين حيضاً، فإن أمكننا فأسبقهما هو الحيض^(٥).
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يفصل الثلاث^(٦) فصاعداً^(٧)، إذا أحاط بها
دمان^(٨).

له: أن الطهر غالب^(٩)، فَيُجْعَلُ فاصلاً.

لها: أن هذا طهرٌ فاسدٌ، فصار كالدم - على ما مر - وفي المسألة
تفاصيل، وأقويل عرفت في موضعها.

١٠٤- قال (محمد): مُصَلِّي الجمعة إذا تذكر أنه لم يُصَلِّ الفجر، إن علم أنه لو

- (١) في ز (لم يجعل فاصلاً) بدل (لم يفصل) والمعنى واحد.
- (٢) في ز (تخلل مثل الدمين) بدل (إذا كان مثلهما)، والعبارة الأولى تفسر الثانية.
- (٣) في ش، ز (وإن) بدل (فإذا) والمعنى واحد.
- (٤) في ز (وإن كان أكثر من الدمين فصل) بدل (فإذا زاد الطهر عليهما فصل) ومعناها واحد.
- (٥) في ك (حيضاً) بدل (هو الحيض) والصواب الثانية، مرفوعة؛ لأنها خبر، ولا يستقيم
المعنى في حالة النصب.
- (٦) (الثلاث) سقطت من ك، والصحيح إثباتها؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
- (٧) (فصاعداً) سقطت من ش، ز والإثبات هو الصحيح لاكتمال الحكم.
- (٨) في ز (أن) بدل (إذا) والمعنى واحد.
- (٩) انظر الأصل ج ١ ص ٥٠٣ مثله: امرأة أول ما رأت الدم يوماً ثم انقطع الدم يومين، ثم
رأته يوماً، ثم طهرت، فهذا حيض كله، لأن الطهر بين الدمين إذا لم يكن ثلاثة أيام فليس
بطهر، وكأنه دم كله، إذا كان الدمان صحيحين، ولم يكن واحد منهما فاسد، ولو أن
«مرأة رأت الدم يوماً، ثم طهرت فلم تر دماً يكن هذا حيض؛ لأن ما رأت فيه الدم أقل من
الطهر الذي بينهما، فليس ذلك بدم حيض، ولو كانت رأت الدم يومين، والطهر ثلاثة
أيام، والدم يومين، فلم تر دماً» كان هذا كله حيضاً؛ لأن الدمين أكثر مما بينهما من
الطهر. وقال في الأصل: وإما يؤخذ في هذا بالاستحسان، وبما عليه من أمر النساء. (ج
١ ص ٥٠٣) وقال في المبسوط: وقول محمد هو الأصح وعليه الفتوى ج ٣ ص ١٥٦.
وهناك تفصيلات أخرى. انظر (البنية ج ١ ص ٦٥٤ وما بعدها) وفتح القدير وحواشيه ج
١ ص ١٥٢ وما بعدها.
- (١٠) زيادة (فيه) وهي زيادة لا معنى لها.

اشتغل بالفجر أدرك شيئاً من الجمعة^(١) - بدأ بالفجر - بالإجماع^(٢) - ولو علم خروج الوقت أصلاً فتفتوته الجمعة والظهر جميعاً - مضى فيها بالإجماع - ولو علم أنه تفتوته الجمعة، ويمكنه أداء الظهر في الوقت - مضى في الجمعة عند محمد.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يبدأ بالفجر^(٣) . بناء على^(٤) أن الفرض الأصلي في الوقت هو الجمعة، أو الظهر . عند محمد: [الجمعة]^(٥) وعندهما الظهر^(٦) . وقد عرف في موضعه^(٧) .

١٠٥- قال (محمد): إذا أدرك الإمام في الجمعة [في القعدة^(٨)] يصلي أربعاً، يقعد في الثانية، ويقرأ في الكل.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يقضي ركعتين . وقول زفر مثل قول

(١) بي ز (فإن كان بحال لو صلى الفجر يمكنه إدراك شيء من صلاة الجمعة) بدل (وإن علم أنه لو اشتغل بالفجر أدرك شيئاً من الجمعة) ومعنى الجمعتين واحد.

(٢) بي ز (إجماعاً) بدل (بالإجماع) والمعنى واحد، والمقصود به إجماع الثلاثة، لا إجماع فقهاء المسلمين.

(٣) انظر (الأصل) ج ١ ص ٣٥٣، ٣٥٤، وقول زفر مع محمد، وانظر المبسوط ج ٢ ص ٣١ وانظر المسألة رقم (١٨١) .

(٤) بي ز زيادة (بناء على أصل وهو أن) ولا تأثير لها في المعنى.
(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر المبسوط ج ٢ ص ٢٢، ولا خلاف في ظاهر الرواية. ولكن في غير ظاهر الرواية ذكر قول محمد مخالفاً لقول صاحبيه في أن أصل الفرض هو الظهر، ولكنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة، ولكن غير المأمور أمر بإسقاطه بالجمعة حتماً عندهما. وعند محمد: الفرض هو الجمعة ولكن يرخّص إسقاطها بالظهر مع العذر. (البناء ج ٢ ص ٨٢٤، وشرح العناية للبايرتي ج ١ ص ٣٤) .

وعن الشافعية في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أن كل واحدة منهما أصل بنفسه. والثاني: أن الظهر أصل والجمعة بدل، وهو القول بأنها ظهر مقصورة. والثالث: وهو أصحها أن الجمعة أصل، والظهر بدل. (المجموع ج ٣ ص ٣٦١) .

(٧) في مختلف الأصحاب الورقة (١٩) .

(٨) سقطت من الأصل والصحيح إثباتها؛ لأن المعنى لا يكتمل بدونها وفي ز زيادة (أو في سجود السهر) وهي زيادة صحيحة وفيها زيادة تفصيل للحكم. (انظر الأصل ج ١ ص ٣٦٣) .

محمد^(١): يصلي أربعاً^(٢)، إلا أنه لا يبطل بترك القراءة في الركعتين^(٣)، و«
ترك القعدة^(٤) كالظهر^(٥)».

له: قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة من الجمعة، فقد أدركها، ومن
أدركهم قعوداً صلى أربعاً^(٦)». فهذا يقتضي وجوب الأربع، إلا أني
أوجبت القعدة في الثانية، والقراءة في الكل، ليخرج عن العهدة بيقين، سواء.

-
- (١) في ح، ك، ط، ش زيادة (أنه) وإثباتها وإسقاطها لا يؤثر في المعنى.
- (٢) (يصلي أربعاً) سقطت من ز وهي ضرورية للإيضاح.
- (٣) في ش، ك، ط (في الكل) بدل (في الركعتين) والصواب الثانية لأن عند الحنفية الصلاة
الرابعة لا تبطل بترك القراءة في ركعتين منها كما سبق البيان.
- (٤) في ط، ق، أ زيادة (الأولى) والإثبات أفضل للإيضاح المقصودة.
- (٥) انظر الأصل ج ١ ص ٣٦٢، المبسوط ج ٢ ص ٣٥، مختصر الطحاوي ص ٣٤. وسبب
اشتراط محمد القراءة في الكل أن الركعتين الآخرين يحتمل أن تكونا نفلًا. انظر نبيس
الحقائق ج ١ ص ٢٢٢. ويرى المالكية والشافعية والحنابلة أن من أدرك ركعة من الجمعة
بضيف إليها أخرى. ومن أدرك الحلو فسقط صلى أربعاً. (المدونة ج ٢ ص ١٤٧، المجموع
ج ٤ ص ٣٨٨، المغني ج ٢ ص ٣١٢). غير أنه عند الحنفية يجوز إتمامها أربعاً بنية الظهر
أو بنية الجمعة، أما عند الحنابلة فإنه يثريها ظهرًا، فإ، نواها جمعة؛ لا تصح. (المغني
ج ٧ ص ٣١٦).
- (٦) رواه النسائي في كتاب الجمعة، باب من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك...
ج ٣ ص ١١٢، حديث رقم ١٤٢٥، وكتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة، بلفظ
«من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته»، ولفظ: «من أدرك ركعة من صلاة
من الصلوات فقد أدركها إلا أنه يقضي ما فاتته»، ج ١ ص ٢٧٤، حديث رقم ٥٥٧، ٥٥٨.
وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، رقم ١١٢١
بلفظ: «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى»، ولفظ: «من أدرك ركعة من
صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك الصلاة» برقم ١١٢٣. ورواه أبو يعلى والطبراني في
الكبير بروايتين؛ الأولى رجالها موثقون، والثانية استنادها حسن بلفظ: «من أدرك من
الجمعة ركعة فليضيف إليها أخرى ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً». (مجمع الزوائد، باب
من أدرك من الجمعة ركعة، ج ٢ ص ١٩٢). ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب
الصلاة، باب من قال إذا أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى، بلفظ: «من أدرك ركعة
من الجمعة فليصل إليها أخرى، ومن لم يدرك الركوع فليصل أربعاً». ولفظ: «من أدرك
الجمعة فهي ركعتان، ومن لم يدرك فليصل أربعاً». ولفظ: «إذا أدركهم جلوسًا» صلى
أربعاً. ج ٧ ص ١٢٨.

كان جمعة، أو ظهرًا.

لهما: قوله - عليه السلام -: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا»^(١)
وقد فاتته ركعتان. وما رواه لا يعارض هذا الحديث؛ لأنه^(٢) غريب، وهذا
مشهور، ثم نقول معناه^(٣): «أدركهم»^(٤) قعودا بعد السلام.
١٠٦- قال (محمد): لا جمعة بمعنى - أصلاً - وهو قول زفر.
وقال أبو حنيفة وأبي يوسف: يجمع به^(٥) في أيام الموسم^(٦).
له: أنه ليس بمصر، فصارت كمرفات.
لهما: أن له صورة المصر؛ لأن فيه أبنية، وسككا، فإذا جمع^(٧) الناس فيه

(١) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة، بلفظ: «إذا أتيتم الصلاة فمليكم بالسكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا» حديث رقم ٦٣٥ ج٢ ص ١٠٦. ومسلم في كتاب المساجد، باب استحباب اتيان الصلاة بوقار وسكينة ن بلفظ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا». ولفظ: «صل ما أدركت واقض ما سبقك». حديث رقم ١٥١ ج١ ص ٤٢٠. وأبو داود، كتاب الصلاة، باب السعي إلى الصلاة، بلفظ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا». رقم ٥٧٢ ولفظ: «فصلوا ما أدركتم وأقضوا ما سبقكم» رقم ٥٧٣ ج٢ ص ١٠٠. والترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في المشي إلى المسجد، بلفظ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» رقم ٣٢٧ ج٢ ص ١٤٨. والنسائي، كتاب الإمامة، باب السعي إلى الصلاة، بلفظ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا» ج٢ ص ١١٤، ١١٥ حديث رقم ٨٦١، ومالك في الموطأ، باب ما جاء في الداء للصلاة بلفظ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» ح١ ص ٨٨.

(٢) في ش (لأن ذاك) بدل (لأنه) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ز، ك (تأويله) بدل (معناه) والمعنى واحد إذ المراد به معنى الحديث الذي احتج به محمد.

(٤) في ز زيادة (ما أدركهم) ولا معنى لها.

(٥) (به) سقطت من ح وفي ز (فيه) بدل (به) والصواب الإثبات، ولفظ (منى) مؤنث فيكون الصحيح (فيها) .

(٦) في ز (المواسم) بدل (الموسم) ومنى لا يوجد فيها إلا موسم واحد في السنة. انظر الجامع الصغير ص ٨٨، والسنائية ج٢ ص ٧٩٢، ٧٩٣، وفتح القدير ج٢ ص ٢٤. وعنه الحنبلية لا يشترط المصر ولا الأبنية وعلى هذا تحوز إقامة الجمعة بمعنى (المعني) ج٢ ص ٣٣١، ٣٣٢ .

(٧) في ط، ح، ق، أ (اجتمع) بدل (جمع) والأفضل الثانية لأنها لا تحتاج إلى تأويل

في الموسم، يوجد معنى المصمر، وهو^(١) اجتماع مصالح الدين والدنيا، فكان مصرًا^(٢). بخلاف [عرفات]^(٣)؛ لأنها مفارة لا بناء فيها^(٤).

وإنما يجوز إقامة الجمعة بمعنى^(٥)، إذا كان الإمام^(٦) الخليفة، أو أمير الحجاز، أو أمير مكة. وأما أمير الحجاز فليست له ولاية إقامة الجمعة، إلا إذا ولاه الخليفة^(٧)، أو من له ذلك - وهو مقيم -.

١٠٧- قال (محمد): إذا غسل الميت^(٨)، وكفن، وقد بقي عضو منه^(٩) لم يغسل؛ نَزَعَ^(١٠) الكفنَ وغسل - بالإجماع - فإن بقي أصبعًا؛ نزعَ عد محمد^(١١). وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا ينزع^(١٢).

له: أن الغسل لم يتم^(١٣)، فصار كما لو ترك عضوًا، ولهذا يغسل قبل^(١٤) أن يكفن.

لهما: أن هذا القدر يحتمل أنه قد غُسِّلَ وَجَفَّ، وَنَزَعَ الكفن قبيل، ولا يجوز^(١٥).

-
- (١) في ش (فهر) بدل (هو) واثنائية أنسب لسياق الكلام.
 - (٢) مكان مصرًا سقطت من ك والإثبات أفضل لاكمال المعنى.
 - (٣) في الأصل (العرفات) وهو وهم من الناسخ.
 - (٤) في ز (فيه) بدل (فيها) والثانية أفضل لدلائلها على لفظ مؤث وهو عرفات.
 - (٥) (بني) سقطت من ز، ك، ط وهي تكمل المعنى.
 - (٦) في ش، ز زيادة (هو) وهي توضح المعنى.
 - (٧) من قوله (وهو أمير الحجاز ... إلى ... ولاه الخليفة) سقط من ز، ش والإثبات أفضل لتفصيل الحكم.
 - (٨) في ز (الميت إذا غسل) بدل (إذا غسل الميت) والمعنى واحد.
 - (٩) في ز (منه عضو) بدل (عضومنه) والمعنى واحد.
 - (١٠) في ش، ك، ز (ينزع) بدل (نزع) والمعنى واحد.
 - (١١) في ز، ك، ط زيادة (أيضًا) وهي تؤكد رأي محمد في هذه الجزئية.
 - (١٢) ذكر هذا الخلاف في نوادر أبي سليمان، إلا إنه لم يشر إلى رأي أبي حنيفة، بل ذكر هذا الخلاف بين أبي يوسف ومحمد، (المبسوط ج ٢ ص ٧٣).
 - (١٣) أي ح (ما يتم) بدل (لم يتم) والصواب الثابتة لأن ما المصدرية لا تسبق إلا الفعل الماضي.
 - (١٤) في ز، ك، ح، أ زيادة (لو كان قبل) وهي تزيد من وضوح المراد.
 - (١٥) في ز (فلا ينزع) بدل (ولا يجوز) والمعنى واحد.

لشك^(١)؛ بخلاف العضو الكامل؛ لأنه لا احتمال ثمة^(٢)، وبخلاف ما قبل الكفن^(٣)؛ لأن^(٤) حالة الغسل باقي^(٥) بعد.

١٠٨- قال (محمد): إذا صلى على جنازة بالتيمم، لخوف الفوت، ثم حضرت أخرى؛ والماء قريب^(٦)، لكن^(٧) لم يقدر على التوضي لخوف الفوت؛ يتيمم ثانيًا، ثم يصلي^(٨).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصلي بالتيمم الأول^(٩).

له: أن التيمم الأول بطل؛ لأنه جاز بضرورة^(١٠)، وقد زالت تلك الضرورة.

لهما: أن التيمم قد صح مطلقًا، لوجود شرطه فلا يزول إلا بالحدث، أو بالقدرة على استعمال الماء، ولم يوجد.

(١) في ز، ك، ح، أ (بالشك) بدل (لشك) والمعنى واحد.

(٢) ثمة سقطت من ك وإبائها أفضل لزيادة التأكيد.

(٣) في ز، ك، ط، (التكفين) بدل (الكفن) وتؤديان إلى العراء.

(٤) في ط، أ (لأنه) بدل (لأن) والأنوب للسباق الثانية.

(٥) (باقي) سقطت من ز، ك، ش، ط، ح، أ والأفضل إثباتها لكن مع إلحاق الضمير الدال على المؤنث فنقول: (حالة الغسل باقية بعد).

(٦) في أ، ز، ك، ق زيادة (مه) وتوضح المعنى.

(٧) في ز، ك، ط (لكنه) بدل (لكن) والمعنى واحد.

(٨) في ز (ويصلي) بدل (ثم يصلي) والمعنى واحد؛ إلا أن العطف بشم أدق لأنه يقتضي الترتيب، والتيمم يسبق الصلاة دائمًا.

(٩) وذكر هذا أبو سليمان في نوادره، وبين أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف ولم يذكر رأي أبي حنيفة. (انظر المبسوط ج ٢ ص ٦٦)

(١٠) في أ، ك، ز، ح (لضرورة) بدل (بضرورة) والمعنى واحد.

باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

١٠٩. قال (أبوحنيفة): في كتاب اختلاف زفر ويعقوب: اللحية يفترض مسح ربعها. وعن أبي يوسف روايتان:
إحداهما: أنه يفترض مسح كلها؛ لأنها قائمة مقام ماتحتها. وكان ما تحتها يغسل كله، فصار كالجائر.
والثانية: يسقط مسحها أصلاً^(١)، كما في اليد المقطوعة^(٢).

(١) في بقية النسخ الأخرى زيادة (لأن وظيفة هذا العضو كان هو الغسل، فقد سقط؛ فيسقط أصلاً . . .) وهذه العبارة تبين سبب سقوط المسح فأثبتها أفضل.

(٢) لأنه لما سقط غسل ما تحت شعر اللحية؛ لعدم المواجهة به، أو لتعسر؛ وحسب مسحه، كالجبيرة. والممسوح لا يجب استيعابه؛ فاعتبر الربع. وروي عن أبي يوسف إنه يجب مسح كل اللحية، وروي أيضاً عن أبي حنيفة مثل هذا الرأي. وروي عن أبي حنيفة أيضاً أنه يغسل الربع. وروي عن أبي يوسف أنه لا يجب غسله ولا مسحه (أي شعر اللحية). وروي عن أبي حنيفة ومحمد أنه يجب إمرار الماء على ظاهر اللحية. وقال الزيلعي: «هو الأصح؛ لأنه لما تسر غسل ماتحت الشعر انتقل الواجب إليه من غير تغيير» (تبيين الحقائق ج ١ ص ٢٣). وقال في البدائع: «روى ابن شعاع عن الحسن عن أبي حنيفة وزفر إنه إذا مسح من لحيته ثلثاً أو ربعاً؛ جاز، وإن مسح أقل من ذلك؛ لم يجز. وقال أبو يوسف: إن لم يمسح شيئاً منها جاز. وهذه الروايات مرجوح عنها. والصحيح أنه يجب غسله؛ لأن البشرة خرجت من أن تكون وجهاً؛ لعدم معنى المواجهة؛ لاستئثارها بالشعر، فصار طاهر الشعر الملاقي لها هو الوجه؛ لأن المواجهة تقع إليه» (البدائع ج ١ ص ٨٦). وعند المالكية يجب غسل طاهر اللحية مع إيصال الماء للبشرة إن كان الشعر خفيفاً بحيث تبين البشرة تحته، فإن لم يصل الماء إلى الجلد لقلته؛ فلا يجزئه. وأما إذا كان الشعر كثيفاً؛ يكره تحليل الشعر. وقال ابن رشد من المالكية بتخليل اللحية الكثيفة. (شرح الخرشني على مختصر خليل، ج ١ ص ١٢٢). وعند الشافعية إذا كانت اللحية كثيفة يجب غسل ظاهرها، وإن كانت خفيفة وجب غسل الشعر والبشرة، واستدلوا بحديث ابن عباس: «إن النبي ﷺ توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه». ورواه البخاري، لأن الغرفة الواحدة لا

ولأبي حنيفة: أن هذه وظيفة انتقلت إلى الشعر، فيقدر بالربع، قياساً على الرأس.

والجامع أن الربع يقوم^(١) مقام الكل على ما عرف^(٢).

١١٠- قال (أبو حنيفة): من خاف سبق الحدث - وهو في الصلاة - فانصرف ليقضي حاجته، ويتوضأ، ويبي - لم يجز^(٣) ذلك.
وقال أبو يوسف: يجوز^(٤).

- ذكر الاختلاف في كتاب زفر ويعقوب -

له: [أنه]^(٥) في معنى [الحدث]^(٦) الذي ورد الشرع فيه^(٧)، لأنه محز عن المضي في الصلاة.

لأبي حنيفة: أن جواز البناء أمر عرف بخلاف^(٨) القياس في موضع سبني^(٩)

يصل الماء إلى ما تحنها إذا كان كثيراً، ويستحب عندهم تخليل اللحية؛ لحديث عثمان: «كان يخلل لحيته» رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. (المجموع ج ١ ص ٤٠٨، ٤١٠).
ويستحب عند الحنابلة غسل اللحية طويلاً، وما خرج عن حد الوجه عرضاً؛ لأن اللحية تشارك الوجه في معنى التوجه والمواجهة، ويستحب تخليل اللحية وفي قول لا يستحب، وفي قول ثالث يجب تخليلها. (الإنصاف ج ١ ص ١٣٣، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٩).

(١) في ك زيادة (قد) وهذه الزيادة غير صحيحة لأن (قد) عادة للتقابل فيفهم منه أنه قد يقوم وقد لا يقوم، وهو غير صحيح؛ لأن عند الحنفية الربع يقوم مقام الكل.
(٢) في المسألة رقم ٦٨.

(٣) في ش (لا يجوز) بدل (لم يجوز) والثنية أنسب للسياق.

(٤) هذا في غير ظاهر الرواية، أما في ظاهر الرواية لا يجوز إلا إذا سبقه الحدث؛ لأنه صرف وجهه عن القبلة من غير عذر؛ فلم يكن في معنى مورد النص والإجماع، فيبقى على أصل القياس. (انظر الأصل ج ١ ص ١٦٨، والمبسوط ج ١ ص ١٧٠، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٧٩، ومختصر الطحاوي ص ٣٢).

(٥) في الأصل، ق، (أن) والمعنى لا يستقيم بها.

(٦) في الأصل (الحديث) والمعنى لا يستقيم معها؛ لأن مدار المسألة على الحدث.

(٧) في ش زيادة (بالبناء) وهي توضح المعنى. وفي ز، ح (ورد به الشرع) بدل (ورد الشرع فيه) والمعنى واحد.

(٨) في ش (على خلاف) بدل (بخلاف) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٩) في ك، ط (سقة) بدل (سق) وتؤيدان معنى واحداً.

الحدث حقيقة، وهذا ليس في معناه من كل وجه، فلا يحوز قياسه عليه
 ١١١- قال (أبوحنيفة): لا جَهْرٌ ^(١) في صلاة الكسوف.
 وقال أبو يوسف: يجهر فيها بالقراءة.
 وقول محمد: مضطرب ^(٢).
 له: ماروي أن عليًا - رضي الله عنه - جَهَرَ فيها ^(٣).

-
- (١) في ز، ط (لا يجهر) بدل (لا جهر) والمعنى واحد.
- (٢) انظر الأصل ح ١ ص ٤٤٥، ٤٤٦. و المبووط ح ١ ص ٢٨١، والكتاب وشرحه اللاب
 ج ١ ص ١٢٠، والنباية ج ٢ ص ٥٠٩ ومابعدها.
- (٣) رواه الطحاوي بلفظ: «أن عليًا جهر بالقراءة في كسوف الشمس». ج ١ ص ١٩٧، ورواه
 ابن أبي شيبة بلفظ: «أن عليًا جهر بالقراءة في الكسوف». كتاب الصلوات، باب في الجهر
 بالقراءة في صلاة الكسوف ج ٢ ص ٤٧٢: وروي عن النبي ﷺ بالفاظ تدل على الجهر
 بها. ورواه البيهقي، كتاب صلاة الكسوف باب من اختار الجهر بها، ج ٣ ص ٣٣٦.
 وروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف
 بالقراءة». وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: «جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف» في كتاب
 الكسوف: باب الجهر بالقراءة في الكسوف، رقم ١٠٦٥ ج ٢ ص ٥٤٩. وقال العيني في
 حديث عائشة: الخسوف المراد به كسوف الشمس. النباية ج ٢ ص ٩٠٦. ورواه مسلم
 بلفظ: «جهر في صلاة الكسوف بقراءته منه...» في كتاب صلاة الكسوف حديث رقم
 ٥ ج ٢ ص ٦٢٠. ورواه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في صفة القراءة في
 الكسوف بلفظ: «صلى صلاة الكسوف وجهر فيها بالقراءة». وحسنه ج ٢ ص ٤٥٢ حديث
 رقم ٥٦٣. ورواه أبو داود بلفظ: «قرأ قراءة طويلة فجهر بها» يعني في صلاة الكسوف
 حديث رقم ١١٨٨، كتاب الصلاة: باب القراءة في صلاة الكسوف. والنسائي في كتاب
 الكسوف: باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف، ج ٣ ص ١٤٨ ورواه أحمد، وقال
 الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. (مجمع الروائد ج ٢ ص ٢٠٧)، وابن خزيمة: باب
 الجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس، رقم ١٣٧٩ ج ٢ ص ٣١٤.
 والمشهور عند المالكية نذب الإسرار، وإذا جهر فلا بأس؛ لأنه روي ذلك عن مالك
 رحمه الله. (الخرشي ج ٢ ص ١٠٦).
- وعند الشافعية: يس الجهر في صلاة كسوف القمر، أما كسوف الشمس فلا ين، لأن
 صلاة كسوف القمر ليلى، أما كسوف الشمس نهارية. (فتح الوهاب بشرح معج الطلاط
 ج ١ ص ٨٥).

وعند الحنابلة يجهر في صلاة الكسوف، حتى كسوف الشمس، لحديث عائشة رضي الله
 عنها: «صلى صلاة الكسوف فجهر فيها بالقراءة»، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣١٢.

ولأن هذه صلاة [تقام ^(١) على الجُمُع والشُّهُرة، فكان الجهر من مستها،
كصلاة العيد ^(٢) . والجامع أن الجهر أبلغ في التشهير .
لأبي حنيفة: قوله: - عليه السلام -: «صلاة النهار عجماء» ^(٣) (أي لا يَسْمَعُ
فيها القراءة) ^(٤) . وروى النعمان بن بشير: ^(٥) «أن النبي - ﷺ - صلى صلاة
الكسوف، ولم يَسْمَعْ فيها حرفاً» ^(٦) . وما روى من الأثر والقياس لا يصلح
معارضاً للخبر ^(٧)، والله أعلم .

-
- (١) سقط من الأصل والإثبات هو الصحيح لتسام المعنى .
(٢) في ش (العيدين) بدل (العيد) والمعنى واحد. وفي ط، ز زيادة (والجمعة) ولا أثر لها في المعنى .
(٣) قال العيني: هنا ليس بحديث مرفوع عن النبي ﷺ وقال النووي في الروضة: هنا باطل ليس له أصل، ورواه عبد الرزاق في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبيدة، قال معمر: عن عبد الكريم الجزري قال: سمعت أبا عبيدة يقول: صلاة النهار عجماء. وذكر في المغنين وفي الفائق: «صلاة النهار عجماء» من كلام الحسن البصري (المنهاج ج ٢ ص ٢٦٦) .
(٤) في ر (قراءة القرآن) بدل (القراءة) والمعنى واحد .
(٥) النعمان بن بشير، بن سعد، بن ثعلبة الأنصاري، الخزرجي، أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة ت ٦٥هـ (الإصابة والاسماب ج ٣ ص ٥٥٩) .
(٦) رواه النسائي بلفظ: «صلى بهم في كسوف الشمس لا نسمع له صوتاً» في كتاب الكسوف، باب ترك الجهر فيها بالقراءة ج ٣ ص ١٥٨، ص ١٤٩. وأبو داود بلفظ: «فقام كأطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً...» حديث رقم ١١٨٤، في كتاب الصلاة، باب من قال أربع ركعات. ج ١ ص ٣٠٨ .
والترمذي: بلفظ: «صلى بنا النبي ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً». حديث ٥٦٢ أبواب الصلاة، ما جاء في صفة القراءة في الكسوف ج ٢ ص ٤٥١ .
وابن ماجه بلفظ: «صلى بنا رسول الله ﷺ في الكسوف فلا نسمع له صوتاً» في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الكسوف ج ١ ص ٤٠٢. والحاكم في مستدركه بلفظ: «وصلى بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع صوته» كتاب الكسوف ج ١ ص ٣٢٩ .
وابن خزيمة بلفظ الحاكم، ج ٢ ص ٣٢٦ حديث رقم ١٣٩٧. ورواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وفيه كلام، ورواه الطبراني في الكبير. (المطبع جمع الزوائد باب الكسوف ج ٢ ص ٢٠٧، ص ٢٠٩) .
(٧) في ش، زيادة (المشهور) ولا أثر لها في المعنى .

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي يوسف فيه

١١٢- قال (أبو حنيفة): إذا قَاءَ دَمًا انتقص وضوءه، وإن لم يملأ الفم.

وقال محمد: لا ينتقص مالم يملأ الفم^(١).

والجواب على الإطلاق منهما - لا غير - وقد رُوِيَ عن أبي يوسف على التفصيل: إنه إن كان من قَرَحَ في الحلق، انتقص بالقليل، وإن كان من الجوف لا ينتقص حتى يملأ الفم^(٢).

لمحمد: أنه فيء، فيشترط فيه ملء الفم، كالمرورة، والماء.

ولأبي حنيفة: أن المعدة ليست بموضع الدم، فكان الدم خارجاً من موضع آخر، فصار كما لو كان^(٣) دَمِي حلقه، أو فمه^(٤). وفي هذا^(٥) جواب عما قاله.

(١) هذا في غير ظاهر الرواية انظر (الأصل ج ١ ص ٦٥)، وقال في المبسوط: «وإن قَاءَ دَمًا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ينتقص وضوءه بقليلة وكثيرة، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا ينتقص وضوءه، حتى يملأ الفم؛ لأنه أحد أنواع القيء فيعتبر بسائر الأنواع» المبسوط ج ١ ص ٧٦.

(٢) في ز (لا يملأ الفم) بدل (حتى يملأ الفم)، وتؤيدان إلى معنى واحد. انظر (الكفاية والعناية على هامش فتح القدير ج ١ ص ٤١، ٤٢). وقال في بدائع الصنائع: «وروى ابن رستم عن محمد أنه لا يكون حدثاً مالم يملأ الفم كيفما كان، وبعض مشايخنا صححوا رواية محمد وحملوا رواية الحسن والمعلى في القليل من المائع على الرجوع وعده اعتمد شيخنا، لأنه الموافق لأصول أصحابنا في اعتبار خروج النحس؛ لأن الحدث اسم له والعليل ليس بخارج؛ لئلا يشار في الجامع الصغير من غير خلافه، فإنه قال: وإذا قد أنزل من ملء الفم لم ينتقص للوضوء، من غير فصل بس الدم». انظر البدائع ج ١ ص ١١٢، الجامع الصغير ص ٥٣.

(٣) (كان) سقطت من ح، ط، ك، ش، ز وإتيانها وإسقاطها واحد.

(٤) في ح، ط، ك، ش، ز (فمه أو حلقه) بدل (حلقه أو فمه) والمعنى واحد.

(٥) في ز (وفيه) بدل (وفي هذا) والمعنى واحد.

١١٣. قال (أبو حنيفة): يجوز التيمم بكل ما كان^(١) من أجزاء الأرض، وإن لم يلصق^(٢) باليد.

وقال محمد: لا يجوز إذا لم يلتصق^(٣) به^(٤).

له: أن المأمور به المسح بالتراب، فيشترط الإلصاق^(٥) فيه، كمسح الرأس، والخفين.

لأبي حنيفة: قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا﴾^(٦) الآية. وإذا^(٧) وضع

(١) في ز، ك، ح، أ (بما كان) بدل (بكل ما كان) والمعنى واحد.

(٢) في ز، ش، ح (يلتصق) بدل (يلصق) والمعنى واحد. وفي ق (يلزق) بدل (يلصق) والأفضل الثانية؛ لأن (يلزق) عادة للأشياء اللزجة.

(٣) في ش (مالم يلتصق) بدل (إذا لم يلتصق) والمعنى واحد. وفي ق (يلتزق) بدل (يلتصق)، والأفضل الثانية لما سبق في الفقرة السابقة.

(٤) في ش، ط، (بها) بدل (به) والصواب الأولى؛ لأنها فالة على اليد؛ لأن التيمم يضرب اليد، والاتصاق يكون باليد، واليد لفظ مؤنث، ويؤيد ذلك ما ورد في ز، ك حيث قال:

(مالم يلتصق باليد). في ظاهر الرواية لم يذكر الاختلاف ففي الأصل: أنه إذا تيمم بالتراب أو الطين، أو النورة، أو الزرنوخ، أو أي شيء مما يكون من الأرض يجزئه التيمم. ج ١ ص ١٠٤. وقال في المبسوط: وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً: لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمل، ثم رجع فقال لا يجزئه إلا بالتراب الخالص، ج ١ ص ١٠٨.

مختصر الطحاوي ص ٢٠، الكتاب وشرحه الباب ج ١ ص ٣٢، وقد ذكر الخلاف بين محمد وأبي حنيفة في البدائع ج ١ ص ٢٠٠، تبيين الحقائق ج ١ ص ٣٩، والنباية ج ١ ص ٥١١، وفتح القدير ج ١ ص ١١٣. وعند المالكية يحوز التيمم بكل ما هو من أجزاء الأرض، حيث يجوز التيمم بالرمل والحجر، والجص الذي لم يطبخ، والملح، والحديد، والرصاص، والشب، والقصدير والكحل إذا لم تنتقل من محلها، (انظر لغة السالك والشرح الصغير الدردير ج ١ ص ٦٩ وشرح الخرشني ج ١ ص ١٩٣).

وعند الشافعية لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار، يعلق الغصو، أما الرمل إن حالطه تراب يجوز، وإن لم يخالطه لا يجوز. (المجموع ج ٢ ص ٢١٥، ص ٢١٩).

وعند الحنابلة لا يصح التيمم إلا بالتراب الطهور، ولا يصح التيمم بالرمل أو النورة أو الجص أو تحت الحجارة، ولا يصح بما دق من الخبز ونحوه، وما لا غار له لا يصح بشيء منه. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٩٢).

(٥) في ش، ز، ط، ك، ق (الاتصاق) بدل (الإلصاق) والمعنى واحد.

(٦) النساء (٤٣)، المائدة: (٦).

(٧) في ز (ولو) بدل (وإذا) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

يده على الأرض فقد تجم الصعيد^(١). وإذا مسح به الوجه واليدين فقد امتثل الأمر كيفما كان.

١١٤. قال (أبو حنيفة) الإغماء إذا زاد عن يوم وليلة بساعة - فهو مسقط لقضاء الصلاة^(٢).

وقال محمد: لا يسقط ما لم يستوعب أوقات ست^(٣) صلوات^(٤).

له: أن المسقط: هو الكثرة، بعلة الحرج، والكثرة بدخول الواجب في حد التكرار، وحقيقة التكرار بما قلته^(٥).

لأبي حنيفة: أنه لما دخل وقت الوظيفة الأخرى، فقد وجب^(٦) سبب التكرار، فيكتفي به.

١١٥. قال (أبو حنيفة): ليس في الاستسقاء صلاة^(٧).

وقال محمد: يُصَلَّى فيه ركعتين^(٨).

(١) في ش، ز، ح، أ (بالصعيد) بدل (الصعيد) والمعنى واحد.

(٢) في ز، ك، ط (الصلوات) بدل (الصلاة) والأفضل الأولى؛ لأن الفاتت مجموعة صلوات وليست صلاة واحدة.

(٣) في الأصل، ك، ح، أ (ستة) بدل (ست) والصلوات لفظ مؤنث ولذلك لا بد أن يكون الدال عليها مؤنث وهو (ست).

(٤) لم يذكر هذا الخلاف في ظاهر الرواية انظر (المبسوط ج ١ ص ٢١٧). وقال في فتح القدير: الفقيه أبو الليث رحمه الله جعل اعتبار الساعات رواية عن أبي حنيفة، والصحيح أن الريادة عن أبي حنيفة هل يوم وليلة بالساعات، وعند محمد من حيث الأوقات، ورجح رأي محمد (ج ١ ص ٤٦٣) وفيه تفصيلات أخرى. انظر أيضًا (البنابة ج ٢ ص ٧٠٦).

(٥) في ز (قلتا) بدل (قلته) والمعنى واحد.

(٦) في ط، ق، أ (وجد) بدل (وجب) وتؤديان إلى معنى واحد، إلا أن الأثر إلى المعنى اللفظة الأولى.

(٧) في ط زيادة (مسنونة في جماعة) وهي زيادة مطلوبة قال في البدائع: والمراد بقوله: لا صلاة في الاستسقاء: الصلاة بجماعة بدليل ما روي أبو يوسف: سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء هل فيه صلاة أو دعاء مؤقت؟ فقال: أما صلاة بجماعة فلا ولكن الدعاء والاستغفار، وإن صلوا وحدائلا فلا بأس. (ج ٢ ص ٧١٣).

(٨) انظر الأصل ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٩. وذكر في المبسوط رأي أبي يوسف مع أبي حنيفة

له. ما روي أن النبي - عليه السلام - صلى في الاستسقاء ركعتين^(١).
 لأبي حنيفة: أن المشهور عن النبي - ﷺ - في الاستسقاء الدعاء على المنبر
 يوم الجمعة من غير صلاة لأجل الاستسقاء^(٢). وما روي من الحديث

وزاد في الاستدلال بالصصوص. (ج ١ ص ٧٦، ٧٧). وأورد الطحاوي رأي أبي يوسف
 مع محمد (مختصر الطحاوي ص ٣٩). وقال في البدائع: وهو الأصح (أي رأي أبي
 يوسف مع محمد وليس مع أبي حنيفة). (ج ٢ ص ٧١٣) ويرى المالكية والشافعية
 والحنابلة أن صلاة الاستسقاء كصلاة العيد في أنها ركعتان، وفي التكبير، وفي الجهر
 وخطبتين وغيرها... لما رواه الترمذي. وقال حسن صحيح، عن ابن عباس: «صلى
 النبي ﷺ ركعتين كما يصلي في العيد».

(فتح الوهاب ج ١ ص ٨٦)، (بلفظ السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٧٩، شرح
 الخروشي ج ٢ ص ١١٠) (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣١٤).
 (١) رواه البخاري كتاب الاستسقاء: باب تحويل الرداء في الصلاة: بلفظ: «وقلب رداءه فصلي
 ركعتين» برقم ١٠١٢ ج ٢ ص ٤٩٧، ٤٩٨. ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء بلفظ:
 «استقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين» بلفظ: «حول رداءه ثم صلى ركعتين» حديث
 رقم ٢، ٤، ج ٢ ص ٦١١.

وأبو داود: كتاب الصلاة: جماع أبواب صلاة الاستسقاء حديث رقم ١١٦٥ بلفظ: «ثم
 صلى ركعتين كما يصلي في العيد» ج ١ ص ٣٠٢.
 والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء حديث رقم ٥٥٨ بلفظ:
 «وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد» ج ٢ ص ٤٤٥.
 وابن ماجه في سننه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في صلاة الاستسقاء
 حديث رقم ١٢٦٦، ١٢٦٧، ٢٦٨، بلفظ: «فصلّى كما يصلي في العيد» ولفظ: «وقلب
 رداءه، وصلّى ركعتين...» ج ١ ص ٤٠٣.

والحاكم في المستدرک، في كتاب الاستسقاء، بلفظ: «فصلّى ركعتين يكرّر في
 الأولى...» ولفظ: «فصلّى ركعتين كما صلى في العيد...» ج ١ ص ٣٢٦، ٣٢٧.
 والبيهقي في السنن الكبرى: في صلاة الاستسقاء، باب كيفية تحويل الرداء، بلفظ:
 «واستقبل القبلة وصلّى ركعتين» ج ٣ ص ٣٥.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجمعة. ومسلم في كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء،
 حديث رقم ٨، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء حديث رقم
 ١١٧٤. والسنائي في كتاب الاستسقاء باب رفع الإمام يديه عند إمساك المطر رقم ١٥٢٨.
 رواه الطبراني في الكبير بلفظ: «استسقى يوم الجمعة في المسجد، ورفع يديه وقال
 استغفروا بكم إنه كان غفاراً...» مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢١٦، ٢١٧. ورواه الطحاوي
 في شرح معاني الآثار: باب الاستسقاء كيف هو؟ وهل فيه صلاة أم لا؟ بلفظ: «أن رجلاً

محمول على الدعاء؛ لأن الصلاة اسم للدعاء حقيقة.

١١٦- قال (أبو حنيفة): لا يقلب الإمام رداءه في الدعاء، والخطبة^(١).

وقال محمد: يقلب رداءه، وهو أن يجعل جانبه^(٢) الأيمن على الأيسر، والأيسر^(٣) على الأيمن^(٤).

له: أنه روي في خبر الاستسقاء^(٥) ذلك.

لأبي حنيفة: أنه ليس في الخبر المشهور في الباب^(٦) ذلك، بل المشهور تركه.

-
- دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر، ورسول الله ﷺ يخطب فاستمل رسول الله ﷺ قائماً، ثم قال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله يُفِثْنَا، فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «اللهم اسقنا...» ج ١ ص ٣٢١.
- (١) في ش، ز (الخطبة والدعاء) بدل (الدعاء والخطبة) والمعنى واحد.
- (٢) هـ ش، ق، ك، ط (الجانب) بدل (جانبه) والمعنى واحد. وفي ح (جانب) بدل (جانبه) والثانية هي الصحيح؛ لأن الأولى لا توافق سياق المعنى.
- (٣) في ز زيادة (وجانب الأيسر) وفي ط، ق (والجانب الأيسر) وهذه الزيادة وجودها وعدمه لا يؤثر في المعنى.
- (٤) انظر الأصل ج ١ ص ٤٥٠ والمبوط ج ٢ ص ٧٧، مختصر الطحاوي ص ٣٩، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧١٥.
- وعند المذاهب الأخرى يحول رداءه. (انظر بلفظ السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٧٩، فتح الوهاب ج ١ ص ٨٦ شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣١٤).
- (٥) في ح، أ زيادة (صلاة الاستسقاء) ولا أثر لها في تفسير المعنى. انظر رواية البخاري والبيهقي، وابن ماجة في المسألة السابقة.
- (٦) يقصد به رواية دعاء الاستسقاء في الجمعة: انظر رواية البخاري ومسلم وأبو داود والسنن والطبراني والطحاوي في المسألة السابقة.

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ، ولا قول لأبي حنيفة

١١٧- قال (أبيوسف): التعوذ في الصلاة للصلاة.

وقال محمد: للقراءة^(١).

له: قوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٢) أي لإرادة قراءة القرآن.

ولأبي يوسف: أن التعوذ إنما وجب بالنص، صيانة للعبادة عن الخلل، لدفع وسوسة الشياطين^(٣). والصلاة المشتملة على القرآن^(٤)، وغيرهما مع الأركان^(٥)، والأفعال: أحوج^(٦) إلى ذلك من القراءة المجردة. وثمرة الاختلاف تظهر في ثلاث مسائل^(٧).

إحدهما: أن المقتلدي يتعوذ عند أبي يوسف، وعند محمد: لا. والثانية:

-
- (١) قال في الأصل: «أبو سليمان عن محمد قال: إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة كثير، ورفع يديه حذاء أذنيه، ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى حدك، ولا إله غيرك، ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم في نفسه، ثم يفتح القراءة...» ج ١ ص ٣، وكذا ورد في المبسوط ج ١ ص ١٣. وذكر في الدائع قول أبي حنيفة مع محمد م: أن التعوذ قبل القراءة. ج ٢ ص ٥٣٧ وانظر البناية ج ٢ ص ١١.
- (٢) التحل: ٩٨.

- (٣) في النسخ الأخرى (الشيطان) بدل (الشياطين)، والمعنى واحد.
- (٤) في ز، ط، ق، ح، أ (القراءة) بدل (القرآن) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٥) في ش، ط، ح (الأذكار) بدل (الأركان) والذي يناسب المعنى (الأذكار)؛ لأنه أورد بعدد الأعمال، والأذكار أقوال، فيصبح تقدير الكلام: الأقوال والأفعال.
- (٦) في ز زيادة (إليها إلى ذلك) وهذه الريادة لا يستقيم العبارة معها.
- (٧) في ز (مواضع) بدل (مسائل) والمعنى المراد واحد.

المسبوق إذا قام للقضاء^(١) لا يتعوذ عند أبي يوسف؛ لأنه قد تعوذ عند الافتتاح للصلاة^(٢).

وعند محمد: يتعوذ للقراءة.

والثالثة: أن الإمام في صلاة العيد يتعوذ بعد تكبيرة الافتتاح عند أبي يوسف؛ وعند محمد: بعد^(٣) تكبيرات العيد^(٤).

١١٨- قال (أبو يوسف): إذا أدخل خُفَّهُ، أو رأسه^(٥)، للمسح في الإناء^(٦) يجزيه عن المسح.

وقال محمد: لا يجزيه^(٧)

له: أن الماء صار مستعملًا بنية التَّكْرِب، والماء المستعمل غير مطهر^(٨).

لأبي يوسف: أن الماء إنما يصير مستعملًا بالإسالة. والمسح حصل بالإصابة^(٩).

(١) في ش (إلى القضاء) بدل (للقضاء) ومعناها واحد. وفي ز (إلى قضاء الصلاة) بدل (لصلاة) وما في ز أكثر تفصيلاً وأبلغ في بيان المعنى. وفي ك (إلى الصلاة) بدل (للقضاء) ، والمعنى واحد.

(٢) في ر (افتتاح الصلاة) بدل (الافتتاح للصلاة) والأفضل الثانية؛ لأن المفهوم منها دعاء الافتتاح. أما الأولى فالمفهوم منها الافتتاح بدون الدعاء.

(٣) في ز زيادة (يتعوذ بعد) ، وهي زيادة توضح المراد.

(٤) انظر بدائع الصائع ج ٢ ص ٥٣٧.

(٥) في ش، ز (رأسه أو خفه) بدل (خفه أو رأسه) والمعنى واحد.

(٦) في ز (في الإناء للمسح) بدل (للمسح في الإناء) والمعنى واحد.

(٧) انظر الأصل ج ١ ص ٩٦، والبسيط ج ١ ص ١٠٣ .

وقال في البدائع: إذا أدخل رأسه أو خفه أو جبيرته في الإناء وهو مُخْلِبٌ يجزئه في المسح، ولا يكون الماء مستعملًا سواء نرى أو لم نرى. وقال محمد إن لم يثر المسح يجزئه ، ولا يصير الماء مستعملًا؛ لأنه لم توجد إقامة القرية، فقد مسح بماء غير مستعمل، فأجزأ.

وإن نرى المسح اختلف المشايخ على قوله، قال بعضهم لا يجري، ويصير الماء مستعملًا، ولا يجوز مسح بالماء المستعمل، والصحيح أنه يجوز ولا يصير الماء مستعملًا بالملاقاة؛ لأن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال بعد الانفصال فلم يكن مستعملًا قبله، فيجزئه المسح به (ج ١ ص ٢٣٧) .

(٨) في ز زيادة (عند) ولا معنى لها.

(٩) في ش (بالإصابة حصل) بدل (حصل بالإصابة) والمعنى واحد.

١١٩- قال (أبو يوسف): إذا غسل العضو في أوان^(١)، فسدت المياه كلها ولا يظهر العضو أبدًا.

وقال محمد: يخرج من الثالثة^(٢) طاهرًا، والمياه الثلاثة نجسة، وما وراءها^(٣) في غسل النجاسة الحقيقية طاهر مطهر. وفي النجاسة الحكمية طاهر غير مُطَهَّر^(٤).

له: أن الغسل مؤثر في إزالة النجاسة، فيطهر به العضو كما يطهر به الثوب.

لأبي يوسف: أن القياس يأبى حصول الطهارة بالغسل في الأواني في العضو والثوب^(٥) جميعًا؛ لأن الماء الأول تنجس^(٦) بإدخال النجس فيه، والثاني والثالث كذلك. فلا تزول النجاسة إلا بالصَّب. إلا [أنا]^(٧) تركنا القياس في الثياب للمتعذر، ولعادة الناس، فيسقي العضو على أصل القياس. والاعتسال في الآبار على هذا الخلاف^(٨).

١٢٠- قال (أبو يوسف): شعر الخنزير نجس، حتى لو وقع في الماء القليل

(١) في، ز، ش، أ (الأواني) بدل (أوان) وتؤديان معنى واحدًا.

(٢) في ش، ك (الثالث) بدل (الثالثة) وتؤديان إلى معنى واحد. فإذا أردنا (الإناء) فالموافق (الثالث) وإذا أردنا (الإجانة أو البثر) فالموافق (الثالثة).

(٣) في، ز، ش، ط، ح، ق (وما وراءها) بدل (وما وراءها) والثانية هي الصراب؛ لأن المقصود بالضمير هنا هو المياه، وهي لفظ مؤنث.

(٤) قال في الأصل: أرأيت جبًا اغتسل في بئر، ثم وقع في أخرى، ثم وقع في أخرى، قال. فد أفسد الآبار كلها، وعليهم أن يترغوا ماء الآبار كلها حتى يثلجهم الماء، قلت وهل يجزيه غسله؟ قال: لا وهذا قول أبي يوسف. وقال محمد: يطهر إذا اغتسل في الثالثة ويفسد الماء. (ح ١ ص ٨٣). وانظر أيضًا: المبسوط، ج ١، ص ٩٤. وذكر الاختلاف في الجامع الكبير إلا أنه ذكر قول أبي حنيفة مع محمد. وفي بعض نسخ الجامع الكبير لم يورد قول أبي حنيفة واكتفى بالقول: وقال محمد: يطهر بالثالثة استحسانًا ونفسد المياه كلها. (انظر الجامع الكبير ص ١١).

(٥) في ش (الثوب والعضو) بدل (العضو والثوب) والمعنى واحد.

(٦) في ش، أ (يتنجس) بدل (تنجس) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٧) في الأصل (إذا) والمعنى لا يستقيم بها.

(٨) في، ز، ك (الاختلاف) بدل (الخلاف) والمعنى واحد.

أنفسه، والزيادة^(١) على قدر الدرهم منه مع^(٢) المُصَلِّي يمنع جواز الصلاة.
وقال محمد: هو طاهر لا يفسد الماء، ولا يمنع جواز الصلاة^(٣).
له: أن بالناس^(٤) ضرورة إليه، لا استعماله في الخرز وغيره.
لأبي يوسف: أن الخنزير نجس العين؛ والشعر منه، والضرورة تندفع
باستعماله في الخرز، فيمكن صون الماء^(٥) والصلاة عنه.
وروى ابن سماعة عن محمد بن الحسن أنه قال في شعر الإنسان: إذا كان
مع المصلي أكثر من قدر الدرهم فصلاته جائزة. وكذلك إذا وقع في الماء لا
ينجسه. والبعوض إذا مصت ثم وقعت في الماء يفسد الماء عند أبي
يوسف. وعند محمد: لا يفسد^(٦).
١٢١. قال (أبيوسف): الرُّوث إذا أحرق وصار رماداً. أو العُذْرَةُ^(٧) إذا وقعت في

(١) في ط، ح (الزائد) بدل (والزيادة) والمعنى واحد.

(٢) في ط (على) يدل (مع) والمعنى واحد.

(٣) الأصل عد لحفة أن الخنزير نجس العين، ولذلك لا يجوز الانتفاع بشيء منه ولا يجوز
بيعه، ولا يضمن مثله للمسلم، وإن كان نجس العين وبالتالي تكون كل أجزائه نجسة، انظر
فتح القدير ج ١ ص ٨٢. والبنية ج ١ ص ٣٦٠، ولم أجد الخلاف هذا إلا في نسيين
الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ١ ص ٢٦، وقد رجح قول أبي يوسف مستنداً بقوله
تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَجْزِي﴾ الأنعام ١٤٥، قالها في قوله: (فإنه) منصرف إليه، وهو يشمل
جميع أجزائه، وجواز الانتفاع به للأساكفة للضرورة، ولا ضرورة في غيره، فبقي على
أصله.

(٤) في ز (لنناس) بدل (بالناس) وتؤيدان معنى واحداً.

(٥) في ز (الأواني) بدل (الماء) ويجوز التعبير باللفظين جميعاً؛ لأننا إذا قلنا الماء معروف أنه
في الأواني، وإذا قلنا الأواني يفهم من هذا أن فيها الماء، وسياق الكلام الذي قبله بوضوح
هذا، وانظر أيضاً (البدائع ج ١ ص ٢٢١).

(٦) من قوله (وروى ابن سماعة عن محمد بن الحسن ... إلى قوله ... وعند محمد لا
يفسد) سقط من بقية النسخ وإثباتها لا معنى له؛ لأن ما فيه يختلف عن أصل المسألة.
فالكلام في المسألة عن شعر الخنزير، وفي الزيادة الكلام عن شعر الإنسان والبعوضة.
انظر في هذا (البنية ج ١ ص ٣٨٣، وفتح القدير ج ١ ص ٨٥)، (المسوط ج ١ ص
٢٠٣).

(٧) العُذْرَةُ هي رجيع الإنسان. قال في الحاشية: قال نوح أنشدني الروث للعرس والبعمل

البشر، وصارت بمرور الزمن حمأة، والحمار إذا وقع في المملحة، وصار بطول^(١) الزمان ملحاً - فإن النجاسة^(٢) باقية.

وقال محمد: تزول نجاسته، ويظهر^(٣).

له: إنه تبدل الاسم والعين^(٤)، وصار شيئاً آخر، فصار كالعلقة النجسة إذا صارت مضغة^(٥)، فكذا هذا.

لأبي يوسف: أنه تغير وصفه^(٦)، لا ذاته، ولم يرد عليه ما يزيل النجاسة^(٧)، فيبقى نجساً^(٨).

١٢٢- قال (أبيوسف): إذا تنجس مالا يتعصر بالعصر، يغسل ثلاثاً ويُجَفَّف في كل مرة، فيظهر^(٩).

والحمارة، والخثي بكسر فسكون للبقر والفيل، والبر للإبل والغنم والخرء للطيور، والنحو للكلب والقطرأة للإنسان. (ج ١ ص ٢٢١).

(١) في ش، ك، ط (بمضي) وفي ز (بمرور) بدل (بطول) والمعنى واحد.

(٢) في آ، ش، ز، ط، ح، (فالنجاسة) بدل (فإن النجاسة) والمعنى واحد.

(٣) انظر فتح القدير ج ١ ص ١٧٦، بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٠، وحاشية بن عابدين ج ١ ص ٣٢٦. ويتفرع على هذا طهارة الصابون المصنوع من زيت نجس، والماء والطين النجسين إذا اختلطا وصارا طيناً، فالطين طاهر عند محمد خلافاً لأبي يوسف. (فتح القدير ج ١ ص ١٧٦) وانظر (البيان ج ١ ص ٧٥٥).

وعند المالكية رماد النجس إذا أكلته النار، وانمحق معه أجزاء النجاسة؛ طاهر، أما إذا كان رماده له نوع صلابة فهو باق على نجاسته. (بلغة السالك بالشرح الصغير ج ١ ص ١٩). وعند الشافعية والحنابلة لا يظهر نجس العين بالغسل ولا بالاستحالة، إلا الخمر إذا تحللت بنفسها. (المعني ج ١ ص ٧٢)، (ومعني المحتاج ج ١ ص ٨١)، (والمجموع ج ٢ ص ٥٣٠).

(٤) في ز، ط، ق (العين والاسم) بدل (الاسم والعين) والمعنى واحد.

(٥) في ز، أ، ق زيادة (تظهر) وهي زيادة توضح بعض الغموض في الأسلوب وتبين الحكم المراد.

(٦) في ز (تغيرت صفته) بدل (تغير وصفه) والمعنى واحد.

(٧) في ز، أ، ك، ط (نجاسته) بدل (النجاسة) والمعنى واحد.

(٨) في ط زيادة (فيبقى حكمه) ولا أثر لها في المعنى.

(٩) في ك (يظهر) بدل (فيظهر) واللفظة الثانية هي الصواب؛ لافتراءها مائفاً، ومدون الفاء لا يستقيم المعنى.

وقال محمد: لا يظهر بهذا^(١).

له: أنه بدون المعصر لا تزول النجاسة عنه^(٢)، فيبقى فيه ضرورة.

لأبي يوسف: أن التجفيف [له]^(٣) أثر في استخراج النجاسة^(٤)، كالمعصر، فيظهر بالثلاث، إذ لا طريق سواه. وصورة الخلاف: الحنطة إذا تنجست بمائع^(٥) نجس^(٦).

(١) مي ز، ط، ق زيادة (أبداً) وهي زيادة من شأنها تأكيد الحكم.

انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٧. وقال: وما قاله محمد أنيس، وما قاله أبو يوسف أوسع. وانظر فتح القدير ج ١ ص ١٨٥ وعلى هامشه العناية شرح الهداية والنباية ج ١ ص ٧٥٣.

وعند المالكية اللحم الذي طبخ بالنجاسة لا يقبل الطهارة؛ كذلك الزيتون المملح بالنجاسة، والبيض المسلوق بالنجاسة، والفخار الذي تنجس بنجاسة نافذة (أي كثرة الدخول في أجزاء الفخار) لا يقبل الطهارة. (انظر الشرح الصغير بهامش بلغة السالك ج ١ ص ٢٢، شرح الخرشي ج ١ ص ٩٦).

وعند الشافعية اللحم إذا طبخ بماء نجس صار باطنه وظاهره نجس. ولكنه يظهر بالفسل والمعصر كاليساط في قول وفي قول: آخر يغلي مرة أخرى بماء طهور. ولو أحصى حديدة ثم صب عليها شئاً، أو غسلها فيه فشرته، ثم غسلت بالماء طهور؛ لأن الطهارات كلها إنما جعلت على ما يظهر فيه، وليس على الأجواف، وإذا غسل السكين التي سقيت ماء نجس ثم غسلها؛ طهر ظاهرها دون باطنها، ويجوز استعمالها في الأشياء الرطبة واللبسة ولكن لا تصح الصلاة مع حملها. (المجموع ج ٢، ص ٥٥٣). وعند الحنابلة: إذا تنجس المعجن ونحوه فلا سبيل إلى تطهيره؛ لأنه لا يمكن غسله، وكذلك المسم أو شيء من المحبوب إذا تقع في شيء نجس حتى ابتل وانتفخ، ولو غسل مرازا؛ لأنه لا ينفي من النجاسة وإن غسل. (انظر المغني ج ١ ص ٣٨).

(٢) في ز (عليه) بدل (عنه) والثانية الصواب؛ لأن المعنى لا يستقيم مع (عليه). وفي ح زيادة (إلا بالمعصر فيطهر عنه) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٣) (له) سقطت من الأصل. والمعنى لا يستقيم بدونها وفي ك، ز، ط، أ (أن للتجفيف أثراً) بدل (أن التجفيف له أثر) والمعنى واحد.

(٤) في ز زيادة (النجاسة منه) وهي تعطي المعنى وضوحاً أكثر.

(٥) في ش (بماء) بدل (بمائع) والأفضل الثانية؛ لأن المائع يشمل الماء وغيره.

(٦) في ق، ز، ك، ط، ح زيادة (نجس أصابها، الخشبة، الحديد، والخزف الجديد، والسكين إذا موه بماء نجس، والحصير إذا تنجس) وهي زيادة من شأنها توضيح الحكم وإدخال الأمور التي تشترك في هذه المسألة وتنبني عليها.

واللحم إذا على بالماء النجس كذلك^(١).

١٢٣- قال (أبويوسف): إذا صَلَّى على مُصَلَّى مِيطْن، على باطنه^(٢) نجاسة فقام على الطَّهارة الظاهرة - فصلاته فاسدة - ذكره في الأمالي.
قال محمد. صلاته صحيحة^(٣) - ذكره في النوادر^(٤).
له: أنه [لا يستعمل النجاسة]^(٥)؛ لأنها على البطانة لا على^(٦) الظهارة.
لأبي يوسف: أنه ثوب واحد معنًى وعرْقاً، فصار مستعملًا بأكمله^(٧).
وقيل قول أبي يوسف في المَضْرُوب^(٨)، وقول محمد في غير المَضْرُوب، فلا^(٩) خلاف في الحاصل.

-
- (١) قوله (واللحم إذا على بالماء النجس كذلك) سقطت من ث، والإثبات أفضل؛ لأن اللحم يدخل تحت هذا الحكم.
- (٢) في ز، ك (بطانت) بدل (باطنه) والمعنى واحد. وفي ق، أ (باطنه عليه نجاسة) بدل (على باطنه نجاسة) والمعنى واحد.
- (٣) في ك، ق، أ (جائزة) بدل (صحيحة) والتعبير الثاني أدق؛ لأن الأمر يتعلق بالصحة والبطالان، لا بالجواز والتحريم.
- (٤) انظر بدائع الصنائع وقال فيها: ومن المشايخ من وفق بين الروايتين، فقال: جواب محمد فيما إذا كان مغيطاً غير مضروب فيكون بمنزلة ثوبين، والأعلى منهما طاهر، وجواب أبي يوسف فيما إذا كان مغيطاً مضروباً، فيكون بمنزلة ثوب واحد ظاهره طاهر، وباطنه نجس. ومنهم من حقق فيه الاختلاف فقال: على قول محمد يجوز كيفما كان. وعلى قول أبي يوسف لا يجوز كيفما كان. وعلى هذا يكون الخلاف فيما إذا صلى على حجر أو على باب أو بساط غليظ، أو على مكعب ظاهره طاهر، وباطنه نجس؛ يجوز عند محمد، وبه كان يفتي أبو بكر الإسكافي، وعند أبي يوسف لا يجوز، وبه كان يفتي الشيخ أبو حفص الكبير. (حد ١ ص ٣٦٤)، (وانظر المبسوط ج ٢ ص ١٣٧، ١٣٨).
- (٥) سقط من الأصل. والإثبات هو الصحيح، لأن المعنى لا يستقيم بدون.
- (٦) في ز، ط (دون) بدل (لا على) ويؤيدان معنى واحداً.
- (٧) في ط، أ (لكله) وفي ح (كله) بدل (بكله) وإذا كان (مستعملاً) اسم فاعل فاللمعة الأولى والثانية أصح، وإذا كان (مستعملاً) اسم مفعول فالذي يتناسب اللفظة الثانية.
- (٨) المضروب: قال في لسان العرب: البساط مضروب إذا كان مغيطاً: ج ١ ص ٥٥١.
- (٩) في ز (ولا) بدل (فلا)، والثانية هي الصحيح؛ لاقترانها بالفاء الدالة على ترجيح الكلام على ما قبله، والموضع يقتضيه؛ لأنه يبين نتيجة الحاصلة على ما سبق.

١٢٤- قال (أبيوسف): إذا شرع في صلاة، وهو ينوي فرضاً، ونفلًا جميعاً^(١)، كان عن^(٢) الفرض.

وقال محمد: لا تعتبر هذه الصلاة أصلاً - ذكر الاختلاف^(٣)، في الجامع الكبير^(٤).

له: أنه لا يمكن أن يكون عنهما جميعاً، للتنافي، ولا عن أحدهما عتياً، لأنه ما عتيت، ولا بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر؛ لأنه لا يتجزأ، فيبطل الوصفان جميعاً. فيبطل أصل الصلاة، لما مر^(٥) من أصل محمد^(٦) لأبي يوسف: أنهما تعارضا، فالأقوى أولى.

١٢٥- قال (أبيوسف): إذا قاء مرأزا، قليلاً، قليلاً، بحيث لو جمع يملأ الفم^(٧)، إن اتحد المجلس جمع^(٨)، وإلا فلا.

وقال محمد: إن اتحد السبب - وهو الغثيان^(٩) - يجمع^(١٠)، وإلا فلا^(١١).

-
- (١) (جميعاً) سقطت من ز، وإثباتها يؤكد المعنى.
 - (٢) في ز (من) وفي ح (على) بدل (عن) والصواب (عن)؛ لأن المعنى يستقيم بها.
 - (٣) في ح (ذكره) بدل (ذكر الاختلاف) والمعنى واحد: إلا أن الثانية أكثر تفصيلاً.
 - (٤) لم أجد هذا في الجامع الكبير، ولا في المبسوط، ولكن قد يكون في أحد شروح الجامع الكبير، وقد ذكر هذا الخلاف في فتح القدير ج ١ ص ٢٣٣. وأما في البناية فإنه قال: والجمع بين الفرائض والنوافل في تحريمه واحدة لا يحرز، ولم يذكر الخلاف ج ٢ ص ٨٢.
 - (٥) في ط، ح، ق، أ زيادة (قد) ولا تأثير لها في المعنى.
 - (٦) انظر المسألة (٨٩).
 - (٧) في ر، أ (يبلغ ملء الفم) وفي ح (بلغ ملء الفم) وفي ك (يصير ملء الفم) بدل (يملأ الفم) وجميع العبارات تؤدي إلى المعنى المراد.
 - (٨) في ز، ط، أ (يجمع) بدل (جمع) والمعنى واحد.
 - (٩) الغثيان خبث النفس... قال بعضهم هو تحلب الفم فربما كن منه القيء وهو الغثيان (لسان العرب ج ١٥ ص ١١٦).
 - (١٠) في ش، ك (يجمع) بدل (يجمع). والثالثة هي الصواب، إذ المعنى لا يستقيم مع الأولى.
 - (١١) في ز (إن اتحد السبب يجمع، وإلا فلا، واتحاد السبب هو الغثيان) بدل (إن اتحد السبب وهو الغثيان يجمع، وإلا فلا) والمعنى واحد. انظر فتح القدير ج ١ ص ٤٠. والسبب ج ١ ص ٢١٣. وبنائع الصنائع ج ١ ص ١٣٩. وقال فيها: وقول محمد أشهر؛ لأن اعتبار المجلس اعتبار المكان، واعتبار الغثيان اعتبار السبب، والوجود يضاف إلى السبب لا إلى المكان. ج ١ ص ١٤٠. والخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية.

له: أن الغثيان الأول إذا سكن فالظاهر أن الثاني غيره^(١)، فلا يكون منعًا لأبي يوسف: أن لاتحاد المجلس أثرًا في جمع^(٢) المتفرقات^(٣) في الجملة، فيؤثر هنا - احتياطًا - وفي هذا جواب عما قاله.

١٢٦- قال (أبيوسف): إذا سقط^(٤) سيئه، فأعادها إلى مكانها؛ جازت الصلاة^(٥) معه. ولا يجوز له^(٦) أن يفعل ذلك بسن^(٧) غيره.

قال^(٨): وبينهما فرق لا يحضرني. وقيل في الفرق: أن سئله اتصلت بمكانها، فصارت كأنها لم تزل. ولا كذلك سن^(٩) غيره؛ لأن وصلها بغير مكانها تحقيق^(١٠) الإزالة. وما أبين من الحي فهو ميت.

وقال محمد: لا يجوز في سن نفسه أيضًا، إذا زاد^(١١) عن قدر الدرهم.

له: أن الوصل على وجه لا يقبل الزوال، ولا ينقطع - لا يتحقق فكان هذا لمجرد^(١٢) وضع النجاسة.

ولأبي يوسف: ما قلنا أنه وضع في مكانه^(١٣). فجعل^(١٤) كأنه لم يزل، وإن

-
- (١) في ز (غير الأول) بدل (غيره)، والأفضل اللفظة الأولى؛ لأنها أوضح في بيان المقصود.
- (٢) في ز (اجتماع) بدل (جمع) والمعنى واحد.
- (٣) مثل: الأقوال المتفرقة في السكاح، والبيع، وسائر العقود مع اتحاد المجلس، وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة تعدد بتعدد المجلس وتحد باتحاده.
- (٤) في ش، ك (سقطت) وفي أ (أسقط) بدل (سقط) والمعنى واحد.
- (٥) في ز (صلاته) بدل (الصلاة) والمعنى واحد.
- (٦) في ح، أ زيادة (وقال محمد: لا يجوز له) وهي زيادة مطلوبة لتوضيح رأي محمد من رأي أبي يوسف.
- (٧) في ز (في سن) بدل (بسن) والمعنى واحد.
- (٨) أي المؤلف.
- (٩) في ز زيادة (في سن) ولا أثر لها في المعنى.
- (١٠) في ك (لتحقيق) بدل (تحقيق) والثانية أفضل؛ لأن المعنى لا يستقيم مع زيادة لام التعليل.
- (١١) في ش، ز (زادت) بدل (زاد) ويجوز تذكير السن وتأنيثه.
- (١٢) في ش، ز، ك، ط (مجرد) بدل (لمجرد)، الأولى أفضل، لأن الموضع ليس لتعليل إنما للإخبار عن أن هذا العمل يكون وضع نجاسة فقط.
- (١٣) في ز (مكانها) بدل (مكانه) والثانية أفضل لمناسبة السياق.
- (١٤) في ز (فجعل) بدل (فجعل) والمعنى واحد.

كان يقبل الزوال، كالمرة الأولى^(١).

١٢٧- قال (أبيوسف): إذا قال: لله على أن أصلي ركعتين بغير طهارة؛ لزم تركعتان بطهارة.

وقال محمد: لا يلزمه شيء^(٢).

له: أنه ذكر في آخر كلامه ما تبين أنه لم يلتزم^(٣) شيئاً؛ لأن الصلاة بغير طهارة، غير مشروعة^(٤). فقد التزم بما ليس^(٥) بمشروع، فصار كما لو قال في آخره^(٦): إن شاء الله تعالى.

لأبي يوسف: إن قوله: لله عليّ أن أصلي ركعتين، نذر صحيح، فتلزم الصلاة بالطهارة، إذ هي^(٧) المشروع، فصار^(٨) كأنه قال: لله علي أن أصلي ركعتين بطهارة، ثم قال: بغير طهارة. ولو قال ذلك كان رجوعاً ونفيًا [لما]^(٩) أثبت، فهذا كذلك.

(١) انظر فتح القدير ج ١ ص ١٨٦ وقال: وما ذكر من التصحيح في إعادة السن الساقطة بين سنة، وسن غيره الأصح عنده، وأنه لا يمنع مطلقاً؛ لأن السن ليست بنجسة؛ لأنها عظم، أو عصب.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ٢١٢ والمبسوط ج ١ ص ٢٠٩، والأصل فيه أن عند أبي يوسف إذا نذر أن يصلي مع المخالفة كأن يكون عارياً، فإنه يلزمه ما سئى، ولكن الكلام الزائد لغوه، أما عند زفر لا يلزمه شيء من ذلك؛ لأن هذا ليس بقربة، وعند محمد إذا سعى ما لا يجوز الصلاة معه بحال كالصلاة بغير طهارة لا يلزمه شيء، وإذا سعى ما يجوز أداء الصلاة معه في بعض الأحوال كالصلاة بغير قراءة تلزمه.

(٣) في ك (يلزم) بدل (يلتزم) والثانية هي الصحيح؛ لأنها توافق السياق.

(٤) في ز، ك (مشروع) بدل (مشروعة) والثانية هي الصحيح؛ لأنها تعود على الصلاة وهي لفظ مؤنث.

(٥) في ز، ح، ق، أ (ماليس) بدل (بما ليس) والمعنى يستقيم مع اللفظة الأولى.

(٦) في ز (آخر كلامه) بدل (آخره) ويؤيدان معنى واحداً إلا أن الأولى أفضل لأنها أكثر توضيحاً وتخصيلاً.

(٧) في ش، ز، ط (إذ هو) وفي ك (وهو) بدل (إذ هي) والأفضل ما في الأصل لأن المقصود به الصلاة، وهي لفظ مؤنث.

(٨) في ز، ط (فيصير) بدل (فصار) والمعنى واحد.

(٩) سقط من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونه.

١٢٨- قال (أبيوسف): جنب اغتسل، وبقي على جسمه لُفعة^(١)، لم يصيبها^(٢) الماء، فتيمم للجنباء ثم أحدث تيمم للحدث، ثم وجد ماءً يكفيه^(٣) للموصوء وحده، أو اللمعة وحدها، ولا يكفي لهما - قال في نوادر الصلاة: بطل تيمم حدثه^(٤). وقيل هو قول أبي يوسف، وذكر^(٥) في الزيادات: بطل^(٦) تيممه لهما جميعاً، فيغسل اللمعة، وتيمم للحدث، ثم يصلي، وقيل هو قول محمد.

له: أنه قدر على الماء في كل واحد منهما. فصار كجماعة من التيممين وجدوا ماءً يكفي لواحد^(٧) منهم؛ يبطل تيمم الكل^(٨) كذا هذا^(٩).

- (١) اللُفعة: السواد حول حلمة الثدي خلقته، وقيل اللمعة البقعة من السواد خاصة، وقيل: كل لون خالف لونها. (انظر لسان العرب ص ٨ ص ٣٢٥).
- (٢) في ح، أ (يصلها) بدل (يصيبها) والمعنى واحد.
- (٣) في ز (يكفي) بدل (يكفيه) ويؤيدان معنى واحداً.
- (٤) في نية السخ (بطل تيمم غسله لا تيمم حدثه) بدل (بطل تيمم حدثه) والصواب ما في الأصل قال في المبسوط «وإن كان أي الماء يكفي لكل واحد منهما على الأفراد. غسل به اللمعة لتزول به الجنباء، فإن حكمها أغلظ من الحدث؛ حتى يمنع الجنب من القراءة دون المحدث ثم يتيمم للحدث» ج ١ ص ١٢٤.
- (٥) في ش (وذكره) بدل (وذكر) وزيادة الهاء في اللفظة الأولى لا فائدة لها، لأن المعنى يختلف معها.
- (٦) في ز (أنه يبطل) بدل (بطل) ويؤيدان إلى معنى واحد، إلا أن الأولى أفضل؛ لأنها أكثر توضيحاً للمعنى.
- (٧) في ق (واحداً) بدل (الواحد) والمعنى واحد.
- (٨) في ش (تيممهم) بدل (تيمم الكل) والمعنى واحد.
- (٩) قال في المبسوط: المسألة على أوجه: إن كان الماء الذي وجده يكفي للعبة والوضوء غسل اللعبة ليخرج من الجنباء ثم يتوضأ؛ لأنه محدث معه ما يوصته، وإن كان لا يكفي لواحد منها يتيمم للحدث، وتيممه للجنباء باق، ولكنه يستعمل ذلك الماء في اللمعة لتقليل الجنباء، وإن كان يكفي للعبة دون الوضوء؛ غسل به اللمعة ليخرج من الجنباء، ثم يتيمم للحدث، وإن كان يكفي للوضوء دون اللمعة توضأ به، وتيممه للجنباء باق، وإن كان يكفي لكل واحد منهما على الأفراد غسل به اللمعة؛ لتزول به الجنباء، فإن حكمها أغلظ من الحدث حتى يمنع الجنب من القراءة دون المحدث، ثم يتيمم للحدث فإن بدأ بالتيمم للحدث أجزاء في رواية كتاب الصلاة، ولم يجزئه في رواية الريادات، وقيل: ما ذكر في

لأبي يوسف: أن هذا الماء مستحق الصرف إلى اللعنة، فصار كالعدم في حق الحدث، كمنسحق الصرف بإزالة^(١) العطش. فإن لم يكن تيمم للحدث قبل وجود هذا الماء، ثم وجده^(٢)؛ فتييمم - قبل غسل اللعنة - للحدث - يجوز عند أبي يوسف^(٣)؛ لأنه مستحق الصرف إلى اللعنة. وعبد محمد: لا، لما ذكرنا.

١٢٩- قال (أبيوسف): السجدة تتم بوضع الرأس.

وقال محمد: برفع الرأس^(٤).

له: أن تمام الشيء بانتهاه، وآخره، وانتهاء السجدة بالرفع.

لأبي يوسف: أن السجود هو التطامن^(٥) والتطأطؤ^(٦) وذلك يتم بالوضع، فلا يتوقف^(٧) على الرفع.

ومرة الاختلاف^(٨) فيمن صلى الظهر خمساً، ولم يقعد في الرابعة قدر التشهد. وقيد الخامسة بالسجدة. فأحدث في هذا السجود حدثاً سابقاً^(٩)

الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى. ج ١ ص ١٢٤، والأص ج ١، ص ١٢٧.

(١) في ز، ق (الإزالة) بدل (إزالة) والمعنى واحد.

(٢) (ثم وجده) سقطت من ز، ش، ك، ط والإثبات أفضل؛ لإعطاء المعنى زيادة وشرح

(٣) في ق (فإن لم يكن تيمم للحدث عند أبي يوسف قبل وجود هذا الماء ثم وجد، فتييمم قبل غسل اللعنة للحدث. يجوز للحدث؛ لأنه مستحق ... بدل (فإن لم يكن ... إلى ... لأنه مستحق ... والمعنى واحد.

(٤) انظر البدائع ج ١ ص ٤٧٥.

(٥) (لتطامن) سقطت من ش، ز، ط والإثبات هو الأفضل؛ لأن السجود فيه معنى التطامن وهو الخضوع لله. قال في لسان العرب: سجد يسجد سجوداً وضع جبهته بالأرض ... ومنه سجود الصلاة وهو وضع الجبهة على الأرض. ولا خضوع أعظم منه. (انظر لسان العرب ج ٣ ص ٢٠٥).

(٦) (التطأطؤ) سقطت من ك. والأفضل الإثبات لإيضاح المعنى.

(٧) في ز، ك، أ (يقف) بدل (يتوقف) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٨) في ش، ز، ك، ط زيادة (نظير) وهي زيادة من شأنها توضيح المعنى.

(٩) (سابقاً) سقطت من ح، والإثبات أفضل للتفريق بين الحدث السابق والحدث المتعمد؛ لأن الحكم يتغير إذ لا يجوز البناء مع الحدث المتعمد.

أمكن^(١) إصلاح صلاته عند محمد: بأن يذهب ويتوصأ، ويبني وينم الغرض.

وعند أبي يوسف: لا يمكنه؛ لأنه بمجرد وضع رأسه^(٢) فسد فرضه^(٣).

١٣٠. قال (أبيوسف): إذا فاتته أربع^(٤) قبل الظهر قضاها^(٥) بعدها في الوقت، وقدمها على الركعتين.

وقال محمد: يقدم الركعتين عليها^(٦).

له: أن السنة الأولى فاتت عن وقتها فلا يجوز تفويت الثانية عن محلها، لأنها شرعت متصلة^(٧).

لأبي يوسف: أن الواجب تقديم الأربع على الظهر. والركعتين جميعاً، فإن عجز عن تقديمها على الظهر؛ قدر على تقديمها^(٨) على الركعتين.

١٣١. قال (أبيوسف): إذا صلى الظهر خمساً - ساهياً - وقد قعد في الرابعة، فافتدى به إنسان في هذه الحالة^(٩)، أو في السادسة؛ بصير شارعاً في هذا الشفع.

(١) في، أ، ط، ح، ق (أمكنه) بدل (أمكن) والمعنى واحد. إلا أن إضافة الضمير الدال على المصلى أفضل وأقوى في توضيح المعنى.

(٢) في ز، ط (الرأس) بدل (رأسه) والمعنى واحد.

(٣) في ز، ط، ح (فسدت صلاته) بدل (فسد فرضه)، والمعنى واحد. انظر البدائع ج ١ ص ٤٧٥. وهذا بناء على أنه عند محمد: بفساد أصل الفرضية تبطل التحريمه، وعند أبي يوسف وأبي حنيفة: لا تبطل التحريمه، ويجوز أن يضيف إليها ركعة أخرى وتعتبر الست له نقلاً. وانظر أيضاً (الأصل ج ١ ص ٢٤٠). وانظر البدائع ج ١ ص ٤٥٧.

(٤) في ش (الأربع) بدل (أربع) والأفضل الأولى وهي معرفة؛ لأنها السنة قبل الظهر، وفي زيادة (سنة الأربع) وهي زيادة مطلوبة حيث توضح المقصود بالأربع.

(٥) في ش، ك (قضى) بدل (قضاها) والأنسب للمعنى اللفظة الثانية.

(٦) لم أجد هذا الخلاف ولكن لا خلاف بين الحنفية في أن جميع السن ماعدا ركعتي الفجر لا تقضى، سواء فاتت وحدها أو مع الفريضة. انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٢٤.

(٧) في ق، ط، أ زيادة (بالفرض) وهي زيادة موضحة للمعنى.

(٨) قوله (على الظهر قدر على تقديمها) سقطت من ق والإتيان هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يستقيم معها.

(٩) في د (في السادسة) بدل (في هذه الحالة) والمعنى لا يستقيم مع اللفظة الأولى، لأنها

وقال محمد: يصير^(١) شارعاً في ست ركعات^(٢). بناء على أصل وهو أن تحريمه الفرض: هل بقيت؟

عند أبي يوسف: لم تبق؛ لأنه شرع في النفل وهو ضد الفرض.
وعند محمد: بقي؛ لأنه لا مخالفة^(٣) في الأصل، وإنما يخالفه في الوصف^(٤).

فلو أفسدها^(٥) المقتدي على نفسه، يلزمه قضاء ركعتين عند أبي يوسف، وعند محمد: لا يلزمه [شيء]^(٦).

له: أنه غير مضمون بالقضاء في حق الإمام؛ لأنه ظانٌّ فيه، فلو جعل

تكرور، ولا معنى لتكرارها.

(١) (يصير) سقطت من ح والإثبات أصل لا اكتمال المعنى.

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٧٣، ويبنى على هذه المسألة أيضاً في رأي أبي يوسف مآراه مشايخ بلغ من أن اقتداء البالغين بالصبيان في التطوعات جائز. وتكون الصلاة مضمونة في حق المقتدي، وإن لم تكن مضمونة في حق الإمام. هذا لأن المقتدي بالإمام في الزيادة من السادسة أو الخامسة يعتبر متفلاً، ولو قعد الإمام يجب على المقتدي أن يقضي ركعتين، ولا يجب على الإمام. بينما عند محمد يصير المقتدي شارعاً في ست ركعات؛ لأن التحريم لم تبطل عنده، ولو أفسدها المقتدي لا يجب عليه القضاء كما لا يجب على الإمام؛ لأن الثلاثة الأصحاب اتفقوا على أنه لو أفسدها الإمام لا قضاء عليه. (انظر البدائع ج ١ ص ٤٧٤).

(٣) في ش، ز، ك، ط (يخالفه) بدل (مخالفة) والمعنى واحد إلا أن الذي يتناسب مع ما بعدها هو الأولى، فيصير تقدير الكلام (لا يخالفه في الأصل وإنما يخالفه في الوصف).

(٤) لأن أبا يوسف يرى أن التحريم انقطعت في الفرض بالانتقال إلى النفل ولذلك سجود السهو عند أبي يوسف عن النفس المتمكن في النفل؛ لأنه دخل فيه على وجه مخالف للسنة. وعند محمد: سجود السهو للنقص الذي يمكن في الفرض؛ ولذلك عنده التحريم باقية؛ لأنها اشتملت على وصف الصلاة وأصلها، وحين الانتقال انقطع الوصف فقط، ولم ينقطع الأصل فبقيت التحريم. (انظر البدائع ج ١ ص ٣٧٣، وانظر الأصل ج ١ ص ٢١٣، ٢٤١ والمبسوط ج ١ ص ٢٢٧).

(٥) في ش، ك (أفسد هذا) بدل (أفسدها) والمعنى يتناسب مع الثانية.

(٦) (شيء) سقطت من ز، والإثبات أفضل لتأكيد المعنى، وفي ك زيادة (قضاء شيء) وهي زيادة تؤكد وتفصل المعنى أيضاً.

مضمونًا بالقضاء في حق المقتدي ؛ كان هذا اقتداء مفترض بمتنفل^(١) ، وأنه لا يجوز .

ولأبي يوسف : أنه مضمون بالقضاء في حق الإمام في نفسه^(٢) . إلا أنه سقط انقضاء عنه لعذر^(٣) ، وهو الشروع بطريق الظن^(٤) ، ولم يوجد هذا العذر^(٥) في حق المقتدي ، فيكون^(٦) مضمونًا بالقضاء على^(٧) الإمام ، فيما يرجع إلى المقتدي ؛ فلا يكون اقتداء مفترض بمتنفل^(٨) .

١٣٢- قال (أبيوسف) : إذا انكشفت عورته في الصلاة فسترها من غير لبث - جازت صلاته بالإجماع ؛ لأن كثير الانكشاف في قليل المدة عفو ، كقليل الانكشاف في كثير المدة ، وإن أدى ركنًا مع الانكشاف ، ثم ستر فسدت صلاته بالإجماع ، [وإن]^(٩) لم يؤد شيئًا لكنه مكث مقدار ما يمكنه أداء ركن ، ثم ستره فعند أبي يوسف تفسد صلاته^(١٠) .
وعند محمد : لا تفسد^(١١) .

- (١) في ك (المفترض بالمتنفل) بدل (مفترض بمتنفل) والمعنى واحد.
- (٢) في ز زيادة (فيبقى مضمونًا في حق نفسه) والمعنى لا يستقيم بدون هذه الزيادة.
- (٣) في ش (بعذر) بدل (لملر) والمعنى واحد. عند الحنفية يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض ولكن لا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل ، خلافاً للشافعي فإنه يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل عنه (انظر المسوط ج ١ ص ١٣٦) .
- (٤) قوله (وهو الشروع بطريق الظن) سقطت من ز ، ش ، ك ، ط ، والإثبات أفضل لتوضيح سبب العذر.
- (٥) في ك ، ش ، ز (ولا عذر) بدل (ولم يوجد هذا العذر) والمعنى واحد.
- (٦) في ز ، ك ، ط ، ح ، ق ، أ (فيبقى) بدل (فيكون) والأنسب للمعنى الأولى.
- (٧) في ق (في حق) بدل (على) والمعنى واحد.
- (٨) في ز (المفترض بالمتنفل) بدل (مفترض بمتنفل) والمعنى واحد.
- (٩) سقط ما بين القوسين من الأصل. والمعنى لا يتم بدونه.
- (١٠) (صلاته) سقطت من أ ، ش ، ك ، ط ، ق. الإثبات أفضل لإيضاح المعنى.
- (١١) (تفسد) سقطت من أ ، ز ، ح ، ق والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

قال في بدائع الصنائع : ومنها انكشاف العورة في خلال الصلاة إذا كان كثيرًا يفسد الصلاة ؛ لأن استرارها من شرائط الحواجز ، فكان انكشافها في الصلاة مفسدًا ، إلا أنه سقط اعتبار هذا الشرط في القليل عدنا خلافاً للشافعي للضرورة ، كما في قليل النحاسة ؛ لعدم إمكان التحرز . . . ج ٢ ص ٦٦٦ وقال في تبیین الحقائق : «والانكشاف الكثير في

له: أنه لم يؤد شيئاً من الصلاة مع الانكشاف، وهو المفسد^(١).

ولأبي يوسف: أن هذا كشف العورة في الصلاة من غير عذر، فيوجب فساد^(٢) الصلاة.

وعلى هذا إذا رَحِمَهُ الناس، فوقع في صف [النساء]^(٣) أوقام في موضع النجاسة^(٤)، أو أصاب ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم، فهو على هذه الوجوه الثلاثة.

١٣٣- قال (أبيوسف): إذا قرأ آية السجدة في ركعة، ثم قرأها في الركعة الثانية، ففي قول أبي يوسف الآخر^(٥): يكفيه سجدة واحدة - وهو القياس^(٦) - وفي قوله الأول - وهو قول محمد - وهو الاستحسان - نجب عليه مسجدتان^(٧).

الزمن القليل لا يمنع الجوار حتى لو انكشفت عورته كلها وغطاها في الحال لا تفسد صلاته. والقليل مقدار بما لا يؤدي فيه الركن... ج ١ ص ٩٦.

ولم أجد من دوى هذا الخلاف بين محمد وأبي يوسف، وعند الحنابلة إذا انكشفت عن غير عمد فسترها في الحال من غير تطاول الزمان لم تبطل؛ لأنه يسير من الزمان، وأشبه السير في العذر. (المعني ج ١ ص ٥٨٠).

- (١) في ز زيادة (للصلاة) وهي توضيح المعنى.
- (٢) في ش (تفسد به) بدل (فيوجب فساد) والمعنى واحد.
- (٣) في الأصل (الناس) وهو وهم من الناسخ إذا المعنى لا يستقيم معها.
- (٤) في ك، ط (نجس) بدل (النجاسة) ويؤيدان إلى معنى واحد، على غَذِ صفة للأولى، أو مضاعفاً إليه للثانية.
- (٥) في ح (الأخير) بدل (الأخر) والصواب الآخر (انظر الجامع الكبير ص ١٠) وذكر في بدائع الصنائع (الأخير).
- (٦) انظر الأصل ج ١ ص ٣٢٢ قال: لأن السنة جاءت أنه إذا سمع سجدة واحدة مراراً في مقعد واحد، ومقام واحد أجزاء من ذلك سجدة. حدثنا أبو سليمان قال حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا جعفر بن يعلى بن مرة التقي، عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يعلمهم القرآن فيقرأون السجدة عليه مراراً، فلا يسجد لها إلا مرة واحدة.
- (٧) انظر الجامع الكبير ص ١٠، والمبسوط ج ٢ ص ١٣. وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٨٢، ٤٨٣ وقال فيها: «وهذه من المسائل الثلاث التي رجع فيها أبو يوسف عن الاستحسان إلى القياس: إحداها: هذه المسألة، والثانية أن الرهن بمهر المثل لا يكون رهناً بالمتعة قياساً، وهو قول أبي يوسف الأخير. وفي الاستحسان يكون رهناً، وهو قول

له: أن القراءة الحاصلة في الركعتين لا يمكن القول باتحادهما^(١)، لانا لو جعلنا^(٢) ذلك لأحلينا إحدى الركعتين عن القراءة، فبقيت القراءة متعددة، فتعدد السجدة^(٣) ضرورة.

لأبي يوسف: أن المكان، والمجلس واحد، فتتحد القراءة في حق السجدة، كما لو قرأ^(٤) في ركعة^(٥) مرتين.

قوله: تخلص إحدى الركعتين عن القراءة، قلنا: لا جرم جعلناها متعددة^(٦) في حق جواز الصلاة، فلا ضرورة إلى جعلها كذلك في حق السجدة، كما لو قرأ في ركعة مرتين^(٧).

١٣٤- قال (أبيوسف): إذا ماتت المرأة، ولا مال لها، فكفنها على الزوج. وقال محمد: ليس ذلك عليه^(٨).

له: أن الزوج صار أجنبيًا عنها بالموت، فصار^(٩) كسائر الأجانب. لأبي يوسف: أنها لو تركت مالا، ورثه الزوج، فإذا تركت مؤنة^(١٠).

أبي يوسف الأول، وهو قول محمد. والثانية: أن العبد إذا جنى جنابة فيما دون النفس، فاختار الولي الفداء، ثم مات المجني عليه؛ الفياس أن يخير المولى ثانياً وهو قول أبي يوسف الأخير. وفي الاستحسان لا يخير، وقول أبي يوسف الأول وهو قول محمد لا يخير^(٨).

- (١) في ز (باتحادهما) يدل (باتحادها) والثانية هي الصواب؛ لأن القراءة لفظ مفرد.
- (٢) في ك، ط، ش (فعلنا) يدل (جعلنا) ويؤيدان معنى واحداً.
- (٣) في ش (فتعدد بالسجدة) يدل (فتعدد السجدة) والثانية هي الأنسب؛ لأن المعنى لا يستقيم مع الأول. وفي ز، ح (فتعدد السجدة) وفي ق (فتعددت السجدة) والمعنى واحد.
- (٤) في ز (قرأها) يدل (قرأ) والأفضل الأولى، لاشتمالها على الضمير الدال على السجدة.
- (٥) في ك، ط زيادة (ركعة واحدة) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٦) في ز ك (جعلناه متعدداً) يدل (جعلناها متعددة) ، والثانية هي الصواب لاشتمالها على الضمير الدال على المؤنث الذي يعني القراءة والسجدة.
- (٧) (كما لو قرأ في ركعة مرتين) سقطت من ز، ك، ط، ح، أ والإثبات أفضل لإيضاح المعنى المراد.

(٨) انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٧٧١.

(٩) (صار) سقطت من ز، ط، وسقطها لا يؤثر في المعنى.

(١٠) المراد بالمؤنة هنا الحاجة إلى السقفة. يقال: ماته بمونه مؤناً، إذا احتمل مؤنثه وقام

وحاجة؛ غرمها^(١)؛ ليكون الخراج بالضمان.
 ذكر هذا الاختلاف خلف بن أيوب^(٢)، سماعًا عليهما^(٣).
 ١٣٥- قال (أبو يوسف): المجروح إذا أوصى بوصية، ثم مات؛ غسل^(٤).
 وقال محمد: لا يغسل^(٥).
 له: أن الوصية أمر يحتاج إليها^(٦) بعد الموت، فكان من أمور الآخرة، فلا
 يعد من مرافق الحياة، فلا يبطل حكم الشهادة^(٧).
 لأبي يوسف: أنه ارتفع^(٨) بحياته في الجملة بتنفيذ تصرفه، فكان^(٩) كالأكمل،
 والبيع وغيرهما^(١٠).
 وقيل: قول أبي يوسف في الوصية بشيء من أمور الدنيا. ومحمد لا
 يخالفه^(١١).
 وقول^(١٢) محمد في الوصية بشيء من أمور الآخرة، وهو لا

بكتافته. ومان الرجل أهله يبرهم موتًا ومؤونة؛ كفاهم وأنق عليهم وعالهم. (لسان العرب
 ج ١٣ ص ٤٢٥).

- (١) في ش، ز، ك، ق زيادة (غرمها الزوج) وهي زيادة موضحة للمعنى.
- (٢) خلف بن أيوب من أصحاب زفر، وتفقه على أبي يوسف، ثم كان من أصحاب محمد،
 وصحب إبراهيم بن أدهم، وأخذ عنه الزهد وعن الصيمري. ت ٢٠٥ هـ (الفوائد البهية) ص
 ٧١.
- (٣) في ش، ز، ط، ق (عنهما) بدل (عليهما) والمعنى واحد.
- (٤) في ش (يغسل) بدل (غسل) والمعنى واحد.
- (٥) انظر بدائع الصائغ ج ٢ ص ٨٠١، والبيان ج ٢ ص ١٠٦٢.
- (٦) في ك، ح، ق، أ (إليه) بدل (إليها) والصواب أن يقول: (إليه)؛ لأن الضمير هنا يعود
 على أمر لأنه أقرب مذكور في هذه الجملة.
- (٧) لا يبطل بقاء الميت شهيدًا.
- (٨) الارتفاق: هو أن ينتفع بشيء من مرافق الحياة كالأكمل وغيره. (انظر لسان العرب ج ١٠
 ص ١٢٠)، والقاموس المحيط ج ٣ ص ٢٣٦، ومعجم لغة الفقهاء ص ٥٢.
- (٩) في ز، ط (فصار) بدل (نكان) ويؤديان معنى واحدًا.
- (١٠) في ك (وغير ذلك) بدل (وغيرهما) والمعنى واحد.
- (١١) في ز، ك، ح، ق زيادة (لا يخالفه فيه) وهي زيادة لا تؤثر في المعنى.
- (١٢) (وقول) سقطت من ش والمعنى لا يستقيم بدونها.

بخالفه^(١) فيه، فلا خلاف في الحاصل^(٢).

١٣٦- قال (أبو يوسف): ولو لم يعمل عملاً، ومات بعد تمام يوم وليلة، غُسل؛ لأنه ارتقى بحياة^(٣) مدة معتبرة، فإن كان أقل من ذلك^(٤)، إن^(٥) عاش أكثر النهار يغسل^(٦).

وقال محمد: إذا كان أقل من يوم وليلة لم يغسل.

له: أن هذا قليل: ولا يخلو كل شهيد عن مثله.

لأبي يوسف: أن للأكثر^(٧) حكم الكل، فصار كما لو عاش يوماً وليلة. والله أعلم.

(١) في ز (لا يخالف) بدل (لا يخالفه) والأنسب للمعنى الثانية؛ لأنها تشتمل على الضمير الموضح للمعنى الدال على أبي يوسف.

(٢) انظر المصادر السابقة وفتح القدير ج ٢ ص ١٠٩. وقال في البائع: وذكر في الزيادات أنه إن أوصى بمثل وصية سعد بن معاذ فليس بارتثات، والصلاة ارتثات؛ لأنها من أحكام الدنيا. ج ٢ ص ٨٠١. وانظر تبين الحقائق ج ١ ص ٢٤٩.

(٣) في ح، ق، أ (بحياته) بدل (بحياة) والأفضل الثاني؛ لأن المقام مقام الإطلاق، إذ المقصود أن الشهيد صاحب حياة بعد الحادثة، ففقد أحد شروط الشهادة.

(٤) في ق (من يوم وليلة) بدل (من ذلك) والأولى تفسر الثانية.

(٥) في ز (بأن) بدل (أن) ويؤيدان معنى واحداً.

(٦) في ز زيادة (أيضاً) وهي للتأكيد.

هنا إذا لم ينقل من المعركة، أما إذا نقل من المعركة ففي ظاهر الرواية يغسل؛ لأنه صار مرتثاً، حتى لو لم يمكث هذه المدة، ماعداً من جُرَّ خوفاً من أن تطأ الخيول. انظر الأصول ج ١ ص ٤٠٣، المبسوط ج ٢ ص ٤٩.

وروي في هذا عدة أقوال: في قول أبي ويوسف: إذا بقي وقت صلاة كامل، حتى صارت الصلاة ديناً في ذمته، وهو يعقل؛ فهو مرتث، وروي عن محمد أنه إن بقي يوماً كاملاً فهو مرتث. وقيل: إن بقي ليلة كاملة، أو يوماً كاملاً غُسل، وقيل: إن بقي يوماً وليلة غُسل، وإلا فلا؛ لأن ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها، وقيل: إن كان لا يغسل، لا يغسل حتى لو زاد على يوم وليلة، أو نقل من المعركة. (انظر البائع ج ٢ ص ٨٠١، تبين الحقائق ص ٢٤٩) والارتثات: أن يأكل أو يشرب، أو ينام، أو يداوى، أو ينقل من المعركة حياً؛ لأنه نال بعض مرافق الحياة. (البناء ج ٢ ص ١٠٦٠).

(٧) في ر (الأكثر) بدل (الأكثر)، والأفضل الأكثر؛ لأن الأكبر عادة يكون للحجم، أما الزمن فيميز بالأكثر.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حدة

١٣٧- قال (أبو حنيفة): في رواية الحسن^(١) عنه: الماء المستعمل في الغسل، والوضوء، نحس نجاسة غليظة.
وقال أبو يوسف: [وهي]^(٢) رواية عنه: ^(٣) أنه نجس نجاسة خفيفة.
وقال محمد وهي رواية عنه^(٤) -: أنه طاهر غير طهور^(٥). فوجه قول^(٦) أبي حنيفة، ووجه قول محمد: ما ذكرنا في باب^(٨) محمد^(٩).

-
- (١) أي الحسن بن زياد (انظر البدائع ج ١ ص ٢٢٨).
 - (٢) سقط من الأصل، وفي أ، ز، ق (وهو) بدل (وهي) والصواب الإثبات، واللفظة الأولى أفضل؛ لأنها تدل على مؤنث وهي الرواية.
 - (٣) في ز (عن أبي حنيفة) بدل (عنه) والأولى تفسر الثانية.
 - (٤) في ز زيادة (أنه في المسل والوضوء) وهي تزيد المعنى وضوحاً.
 - (٥) في ح (وهو رواية عن أبي حنيفة) وفي أ (وهو روايته عن أبي حنيفة) بدل (وهو رواية عنه) والأفضل الثانية؛ لأنها توضح أن هذه الرواية رواها محمد عن أبي حنيفة بينما العبارات الأخرى مبهمة.
 - (٦) في ز (قال محمد: إنه طاهر غير طهور، وهو رواية عن أبي حنيفة) بدل (قال محمد: وهو رواية عنه أنه طاهر غير طهور) والمعنى واحد.
 - (٧) (وجه قول) سقطت من ز، ط، والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
 - (٨) (باب) سقطت من ز، ط والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
 - (٩) قوله (وجه قول محمد: ما ذكرنا في باب محمد) سقطت من ط والإثبات أنصّل لتعصير المعنى. انظر المسألة (٨٣). في ظاهر الرواية: الماء المستعمل لا يحوز التوضوء، وله يذكر تفصيل الخلاف. انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٢٨، والساية شرح الهداية ج ١ ص ٣٥٠ وما بعدها، ونتج القدير ج ١ ص ٧٨).
- وأحد الروايتين عن مالك، وظاهر مذهب الشافعية والحنابلة أن الماء المستعمل حار غير مُطَهَّر، وفي رواية عن أحمد أنه طاهر ومطهر وبهذا القول قال الحسن البصري وعندهما والنخعي، والزهري، ومكحول، والظاهرية، وهي الرواية الثانية عن الإمام مالك. والقول

ولأبي يوسف: أن نجاسته مجتهد فيها؛ [فيخفف حكمه^(١)]، كيول^(٢) ما يؤكل لحمة. وجواب أبي حنيفة: أن ما أزيل إليه من الحدث^(٣) - وهو الجنابة - قليله مانع جواز الصلاة في المحل الأول، فكذا في الثاني.

١٣٨- قال (أبوحنيفة): يول ما يؤكل لحمة، لا يحل شربه بحال.

وقال أبو يوسف: يحل شربه للتداوي، لا غير^(٤).

وقال محمد: يحل شربه مطلقاً.

فأبو حنيفة مر على أصله أنه نجس، ومحمد مر على أصله أنه طاهر. وأبو يوسف أباح شربه^(٥)، مع أنه نجس لضرورة التداوي بالحدث^(٦)، وجواب

الثاني للإمام الشافعي، واحتج القائلون بالطهارة والطهورة بأن النبي ﷺ اغتسل من الحنأة فرأى لمة لم يصبها الماء فعصر شعره عليها. رواه أحمد وابن ماجة. وقوله تعالى: ﴿وَأَرْكَبُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ مَاءً طَهُورًا﴾ الفرقان ٤٨، والقول لما ينكره من الفعل.

واحتج القائلون بالطهارة بحدث جابر رضي الله عنه قال: «مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يهوداني، فوجداني قد أغمي عليّ فتوضأ النبي ﷺ ثم صب وضوءه عليّ فأفقت». رواه البخاري ومسلم، وقد استدلوا بخروجه عن الطهورة مارواه مسلم من قول النبي ﷺ: «لا يقتل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب»، فلو لا أنه يؤدي إلى المنع؛ لم ينه عنه، ولأنه أزيل به مانع من الصلاة، فلم يجز استعماله في طهارة أخرى. (انظر شرح الخرشني ج ١ ص ٧٤، ٧٥، والمجموع ج ١ ص ٢٠٢ وما بعدها والمغني ج ١ ص ١٨ وما بعدها).

(١) في الأصل (فيخفف حكمه) والصواب ما أثبتناه؛ لدلالته على مؤنث وهي النجاسة.

(٢) في ز (كحك بول) بدل (كيول) ويؤيدان معنى واحداً.

(٣) سقط من ح قوله (من الحدث) وفي ز (أن هذا ماء أزيل إليه) وتركيب الجملة ليس سليماً؛ لأن الجملة بهذا التركيب لا معنى لها. والتركيب السليم هو: (أنه ماء أزيل به ما يمنع جواز الصلاة فأشبه الماء الذي غسلت به النجاسة الحقيقية، لأن ما غسلت به النجاسة لحقيقية قليله مانع جواز الصلاة، فكذا في الجنابة الماء المستعمل في إزالتها قليله مانع جواز الصلاة). انظر مخطوطة: حصر الدلائل وقصر المسائل، نسخة الإسكندرية، والطر الباية ج ١ ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٤) (لا غير) سقطت من ز، والأفضل إثباتها لتأكيد المعنى المراد.

(٥) في ز زيادة (للتداوي) وهي زيادة لا فائدة لها.

(٦) (على الحديث) سقطت من ش، والإثبات أولى لاكتمال المعنى. وفي ط، أ، ح (مر في الحديث) بدل (على الحديث) والمعنى واحد. المقصود به حديث العريين، وقد مر في

أبي حنيفة على الحديث^(١) مر في باب محمد^(٢).
 ١٣٩- قال (أبو حنيفة): النجاسة المستجسدة^(٣) إذا أصابت الخف، ونحوه،
 نجفت، فازالها بالحث - طهرت^(٤). وفي الرطب لا يطهر إلا بالغسل.
 وقال أبو يوسف: يطهر [في الرطب]^(٥) إذ مسح بالتراب وبالع وحث.
 وقال محمد: لا يطهر فيهما جميعاً^(٦) إلا بالغسل^(٧).
 لمحمد: أن هذه [عين]^(٨) تنجس بإصابة النجاسة، فلا يطهر إلا بالغسل.
 كما في غير المستجسدة الرطبة^(٩)، وكما إذا^(١٠) أصاب الثوب والبدن.
 لأبي يوسف: قوله - عليه السلام - في ذلك الحديث: «فإن^(١١) كان بهما
 أذى، فليمسحهما على الأرض، فإن الأرض لهما طهور^(١٢)»، من غير فصل
 بين الرطب واليابس.

-
- باب محمد المسألة (٨٤) وعلى هذا فإن أبا يوسف يستثني من قوله بنجاسة بول ما يؤكل
 لحمه؛ حاجة التداوي .
- (١) أي حديث العرنيين، وقد سبق تحريمه في المسألة (٨٤) .
- (٢) انظر لمسألة (٨٤) .
- (٣) المستجسدة مأخوذة من الجسد، أي لتي لها جُزْم كالروث والفُزَّة والدم، والمعنى عد
 الحنثية. انظر البناية ج ١ ص ٧١٤.
- (٤) في ز، ق، أ (طهر) بدل (طهرت) والخف لفظ مذكر والذي يوافقه هو (طهر) .
- (٥) في الأصل (الرطب) والمعنى لا يستقيم معه.
- (٦) (جميعاً) سقطت من ك، والأفضل إثباتها لتأكيد المعنى.
- (٧) انظر الأصل ج ١ ص ٣٧، ص ٦٢، والبناية ج ١ ص ٧١٤، وانظر الجامع الصغير ص
 ٦٠، ٦١، وفتح القدير ج ١ ص ١٧١.
- (٨) في الأصل (غير) بدل (عين) والمعنى لا يستقيم بما في الأصل.
- (٩) في ق، ط، ك، ح، أ (كما في غير المستجسدة، وكالمستجسدة الرطبة) بدل (كما في غير
 المستجسدة الرطبة)، والمارة الأولى أكمل من الثانية.
- (١٠) في بقية النسخ (لو) بدل (إذا) والمعنى واحد.
- (١١) في ز زيادة (إذا أراد أحدكم الدخول إلى المسجد فليقبل نعليه فإذا كان بهما أذى) .
- (١٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ج ١ ص ١٧٥، باب الصلاة في النمل، حديث رقم ٦٥٠
 بلفظ: «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليظفر، فإن رأى في نعليه غلظاً، أو أذى فليمسحه،
 وليقبل فيهما». والإمام أحمد في مسنده ج ٣ ص ١٠٤ أبواب اجتناب النجاسة، باب

ولأن التراب اليابس يجذب الرطوبة^(١)، فصار كالذي خُفَّ و خُثَّ .
 لأبي حنيفة: أن الجلد شيء صلب، لا يتشرب^(٢) كثير^(٣) النجاسة، وتبقى
 الرطوبة على طاهره . فإذا جفت النجاسة، عادت الرطوبة إلى جرمها فنزول
 بزواله، ولا كذلك الرطب^(٤)، والشوب^(٥)، والبدن؛ لأن في الشوب تخلخلًا
 تدخلها النجاسة وفي البدن حرارة تجذب الرطوبات، وما رواه أبو يوسف من
 الحديث المراد منه اليابس دون الرطب .

١٤٠ . قال (أبو حنيفة): جنب انغمس في البئر يطلب^(٦) الدلو، ولم ينو الاغتسال؛
 الماء نجس^(٧) والرجل طاهر^(٨) . وقيل على قوله: الماء نجس، والرجل
 نجس^(٩)، لخروجه من النجس^(٩)، والأول أصح^(١٠) .

ما جاء في الصلاة في النعل حديث رقم ٤٠٠ من الفتح الرباني بلفظ: «إذا جاء أحدكم
 المسجد، فليقلب نعله فليتنظر فيهما، فإن رأى فيهما شيئًا فليمسحه بالأرض ثم ليضل
 فيهما» .

وعبد الرزاق في مصنفه ج ١ ص ٢٨٨ . بلفظ: «فليتنظر نعله، فإن كان بهما قذر
 فليلكهما بالأرض» .

وابن ماجة في كتاب الطهارة، باب الأرض يطهر بعضها بعضًا، ج ١ ص ١٧٧ . بلفظ:
 «انفصا الطريق النجسة، فقال ۞ : الأرض يطهر بعضها بعضًا» .

والبيزار والطبراني في الأوسط بلفظ: «فإن رأى فيهما شيئًا فليمسحهما ثم يصلي فيهما»
 مجمع الروائد ج ٢ ص ٥٥ باب الصلاة في النعلين .

- (١) في ز، ك، ط، ح، ق، أ (الرطوبات) بدل (الرطوبة) والمعنى واحد .
- (٢) في ز زيادة (لا يتشرب منه) وفي ش، ط (لا يتشرب فيه) ولا أثر لها في المعنى .
- (٣) (كتيف) بدل (كثير) وتؤيدان معنى واحدًا، إلا أن (كتيف) أفضل من (كثير) ؛ لأن الكتيف
 هو اللين، والتليظ لا يشربه الجلد .
- (٤) (الرطب) سقط من ز، ط، ك ووجودها لا معنى له . إلا إذا كان هناك إكمال للمعارة مثل
 (الرطب مع التراب والبدن) .
- (٥) في ق زيادة (وأما) والمعنى لا يستقيم معها .
- (٦) في ز، ك، ق، أ (الطلب) بدل (يطلب) ، والمعنى واحد .
- (٧) في ش (النجس) بدل (نجس) والصواب الثانية، لأن آل التعريف هنا لا معنى لها .
- (٨) في ك، ط، أ زيادة (أيضًا) وهي تؤكد المعنى المراد .
- (٩) في ز (لخروج المراه من الماء لنجس) بدل (لخروجه من الماء المحس) والمعنى واحد .
- (١٠) في ظاهر الرواية قال: قلت أرايت رجلاً جنبًا دخل بئرًا يطلب دلوًا له فيها، فأمس فيها،

وقد أبو يوسف: الرجل جنب، والماء نجس، وفي رواية عنه: الماء بحاله^(١) والرجل بحاله أيضًا^(٢).

وقال محمد: الماء طاهر وطهور^(٣)، والرجل طاهر^(٤).

لمحمد: أن الماء لا قى بدنه وهو مطهر، فيطهر^(٥)، ولا يتنجس الماء، لأن نيه التقرب عنده شرط لصيرورة الماء مستعملًا، ولم يوجد.

لابي يوسف: أن صب الماء شرط لإزالة الحدث عنده، ولم يوجد، ففي جنبًا، والماء نجس على الرواية الأولى؛ لأنه لا قى نجسًا، وهو البدن. وعلى الرواية الثانية: طاهر؛ لأنه لا يعمل^(٦) في البدن شيئًا، فلا يتغير حكمه.

وهو غير طاهر غير أنه ليس في رجليه، ولا في حسده ولا في يده قدر قلم بذلك فيها، هل يفسد الماء؟ قال: لا، وقال أبو يوسف: ولو أن جنبًا دخل بثرًا ليخرج دلرًا منها فانغمس في الماء، لا يفسد الماء، ولا يجزيه من الغسل، وقال محمد: لا يفسد الماء ويجزيه من الغسل.

وقال أبو يوسف في الإملاء: يفسد جنب البثر إن اغتسل فيه، أو لم يغتسل، أو انغمس لإخراج الدلو. (انظر الأصل ج ١ ص ٨٣، ٨٤). وقوله الأول أصح؛ لأنه أكثر مناسبة لأصل أبي حنيفة وهو أن الماء المستعمل طاهر على رواية محمد عنه. (انظر الباب ج ١ ص ٢٣) وكونه أسهل للمسلمين.

(١) في ك، ط، أ زيادة (أيضًا) وهي مؤكدة للمعنى.

(٢) (والرجل بحاله أيضًا)، سقطت من ز، ش، ك، ط، أ والإثبات هو الصحيح، لاكتمال الرواية عنه. (انظر الناية ج ١ ص ٣٥٦).

(٣) (وطهور) سقطت من ط، ك، والإثبات هو الصحيح؛ لأن عند محمد: الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر وغير طهور، ولا يكون غير طهور عنده إلا بنية الفرية، فإذا انغمس في البثر وهو جنب طهر؛ لأنه لا يشترط الصب كما هو رأي أبي يوسف، ولم توجد نية الفرية، ففي الماء على حاله. (انظر الناية ج ١ ص ٣٥٦، وفتح القدير ج ١ ص ٨١).

(٤) وهذه المسألة تسمى (جحط) الجيم تعني نجاسة كل واحد من الرجل والماء؛ لأنهما نجسان، والحاء من بقاء حال كل واحد على ماكان، والطاء عن طهارة كل واحد منهما وترتيب هذه الحروف على ترتيب العلماء الثلاثة. وقد يقال: (نحط) بالنون مكان النجيم (انظر الكفاية مع فتح القدير ج ١ ص ٨٠ والبنية ج ١ ص ٣٥٨ ٣٥٩).

(٥) في ط (فيطهره) بدل (فيطهر) والمعنى واحد.

(٦) في ز، ط، ح، ق، أ (لم يعمل) بدل (لا يعمل) وتؤيدان إلى معنى واحد، ولكن الأولى

لأبي حنيفة: أن الماء مطهر بذاته، فإذا أصاب البدن طهر^(١)، وإنما يتنحس^(٢) بمد مزايته عن البدن، ولا^(٣) يوجب نجاسة البدن.

١٤١- قال (أبوحنيفة): إذا أراد نزع الخف، فبداه، ثم بدا له^(٤)، فتركه؛ إن انتهى طرف^(٥) القدم إلى موضع الساق^(٦)، ثم أعاده؛ بطل مسحه؛ لأن ما فوق الكعب ليس بمحل للمسح، فإن^(٧) بقي من ظهر القدم في مقدم الحف شيء يعتبر فيه العقب، إن زال العقب عن موضعه؛ بطل المسح وإلا فلا. وقال أبو يوسف: ما لم يخرج أكثر ظهري^(٨) القدم إلى موضع الساق لا يبطل.

وقال محمد: إن بقي من ظهر القدم، وأصابها في مقدم الخف قدر ما يكفي للمسح - بقي المسح^(٩).

تعني هذه الواقعة فقط، والثانية تعني جميع الوقائع المشبهة.

- (١) في ز، ط (يطهره) بدل (طهر) والمعنى واحد.
- (٢) في ز زيادة (الماء) وهي زيادة تمصل وتوضح المعنى.
- (٣) في ز، ك، ط (فلا) بدل (ولا) والأولى أفضل؛ لأن الغاء تربط سن الممتنعين وهو المقصود.
- (٤) في ز زيادة (له أمر) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٥) في ر، ك، ط، ق (ظهر) بدل (طرف)، وظهر هو المناسب للمعنى؛ لأنه لا يمكن أن ينتهي طرف القدم والعقب لا يزال في الخف.
- (٦) أي موضع الساق من الخف.
- (٧) في ش، ز (وإن) بدل (فإن) والمعنى واحد.
- (٨) في ز (الأكثر من ظهر) بدل (أكثر ظهر) والمعنى واحد.
- (٩) في ش زيادة (وإلا فلا) وهي تكملة للحكم. انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٠٨، والبناية ج ١ ص ٥٩٠، ٥٩١، وفتح القدير ج ١ ص ١٣٦. وذكر فيه أن قول أبي يوسف هو الصحيح وروي عن أبي يوسف في الإملاء: يبطل المسح بخروج نصفه. وقال في العسوط: إذا بدا للماسح أن يخلع خفيه، فنزع القدم من الخف غير أنه في الساق، فقد انتفض مسحه؛ لأن موضع المسح فارق مكانه، فكانه ظهر رجله، وهذا لأن ساق الخف غير معتبر حتى لو لبس خفًا لا ساق له؛ جاز له المسح إذا كان الكعب مستوًا، فتكون الرجل في ساق الخف وظهوره في الحكم سواء، وإن نزع بعض القدم عن مكانه، فالمروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الإملاء أنه إذا نزع أكثر العقب انتفض مسحه، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن نزع من ظهر القدم قدر ثلاثة أصابع انتفض مسحه؛ وعن محمد رحمه الله تعالى قال: إن بقي من ظهر القدم مقدار

له: أن المعتز محل^(١) المسح فإذا بقي بقدر ذلك؛ بقي المسح.
 لأبي يوسف: إن قليل القدم قد تخرج من الخف لسمته، فلا يمكن التحرز
 عنه، فيسقط اعتباره، فيعتبر أكثر القدم.
 لأبي حنيفة: أن المسح إنما يجوز إذا كان موضع الغسل في الخف، وإذا^(٢) خرج
 العقب عن موضعه، لم يبق^(٣) كل محل الغسل في الخف، فلا يجوز^(٤)،
 وفي هذا^(٥) جواب عما قالاه.

١٤٢- قال (أبو حنيفة): المتيمم إذا وجد في الصلاة نبيذ التمر؛ يقطعها، ويتوضأ
 به، ويستقبل^(٦).

وقال أبو يوسف: يمضي فيها ولا يعيدها بعد ذلك.
 وقال محمد: يمضي فيها، ثم يتوضأ بنبيذ التمر، ويعيدها^(٧)، وهذا بناء على
 أن نبيذ التمر طهور عند أبي حنيفة، حتى أن عادم الماء إذا وجد نبيذ التمر
 يتوضأ به عنده.
 قال^(٨) - في الجامع الصغير^(٩): ولا يتيمم معه (أي لا يلزمه) وقال في كتاب

الثلاثة أصابع؛ لم ينتفض مسحه؛ لأنه لو كان بعض رجله مقطوعاً، وقد بقي من ظهر
 القدم مقدار ثلاثة أصابع، فليس عليه الخف؛ جاز له أن يمسح فهذا قياسه. (ج ١ ص
 ١٠٤، ١٠٥).

- (١) في ز (موضع) بدل (محل) والمعنى واحد.
- (٢) في ز (فإذا) بدل (وإذا) وهنا معانها واحد.
- (٣) في ح (خرج) بدل (لم يبق) والمعنى واحد.
- (٤) (فلا يجوز) سقط من ز، ك والإثبات أفضل لاكتمال الحكم والمعنى.
- (٥) في ش، ق (وفي) بدل (وفي هذا) والمعنى واحد.
- (٦) في ر، ش زيادة (يستقبل الصلاة ويعيدها) وهذه الزيادة تفصل الحكم.
- (٧) هنا إذا وجده في الصلاة، أما إذا وجده بعد الفراغ من الصلاة؛ إن كان بعد خروج الوقت
 فليس عليه إعادة ما صلى بالتيمم بلا خلاف، وإن كان في الوقت فأبى لا بعيد عد عامة
 العلماء وقال مالك يمد. (انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢١٣).
- (٨) في ش زيادة (قال محمد) وهي زيادة لا تأثير لها؛ لأنه من المعروف أن الكنايب (الجامع
 الصغير، والصلاة) لمحمد ابن الحسن، إلا أن الرأي لأبي حنيفة.
- (٩) انظر الجامع الصغير ص ٥٥.

الصلاة^(١): أحب إلي أن يتيمم معه^(٢)، وعند أبي يوسف: ليس بطهور أصلاً، فيتيمم، ولا يتوضأ به.

وعند محمد: طهور بالشك، فيجمع بينه^(٣) وبين التيمم^(٤) وروى نوح بن أبي مريم^(٥) عن أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف. وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف مثل قول محمد.

لمحمد: أن التوضوء بنبذ التمر عرف بحديث ليلة الجن^(٦)، ولا يعرف التاريخ بينه وبين آية التيمم، فكان مشكلاً، فيجمع بينهما - احتياطاً - ولهذا لم يُجزَّ قطع الصلاة في المسألة الأولى. بل أمر^(٧) بالمضي، والإعادة بالتيمم^(٨).

(١) انظر كتاب الصلاة الورقة ١٢ مخطوطة المدرسة الأحمدية.

(٢) في ح (عده) بدل (معه) والصواب الثانية؛ لأن المعنى لا يستقيم مع الأولى.

(٣) في ش (بين الوضوء) بدل (بينه) والأولى تسر الثانية.

(٤) انظر المبسوط ج ١ ص ٨٨، والأصل ج ١ ص ١٠٢، ص ١٢٨.

(٥) نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي الشهير بالجامع؛ لأنه كان حاملاً للعلوم أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث من الحجاج بن أرطاة وغيره والتفسير عن الكلبي وغيره، والمغازي عن إسحاق، قيل إنه وضاع في الحديث، توفي سنة ١٧٣ هـ (الدرر البهية ص ٢٢١).

(٦) رواه أبو داود بلفظ: «قال له ليلة الجن: ما في إداوتك؟ قال نبذ. قال: ثمرة طيبة، وماء طهور». كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبذ، حديث رقم ٨٤، ج ١ ص ٢١.

ورواه الترمذي بلفظ: «ما في إداوتك؟ فقلت نبذ، فقال: ثمرة طيبة، وماء طهور، قال: فتوضأ منه». أبواب الطهارة، باب ماجاء في الوضوء بالنبذ رقم ٨٨، ج ١ ص ١٤٧. وابن ماجه بلفظ: «قال له: ليلة الجن: عندك طهور؟ قال: لا إلا شيء من نبذ في إداوة، قال: ثمرة طيبة، وماء طهور فتوضأ». كتاب الطهارة، وستنها، حديث رقم ٢٨٤، باب الوضوء بالنبذ ج ١ ص ١٣٥.

وإن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: «قال له ليلة الجن: عندك طهور؟ قال: لا إلا شيء من نبذ في إداوة، فقال: ثمرة طيبة وماء طهور». كتاب الطهارة في الوضوء ج ١ ص ٢٥. ورواه أبو يعلى: بلفظ: «قال: النبذ وضوء لمن لم يجد غيره». (مجمع الزوائد) - الوضوء بالنبذ ج ١ ص ٢١٥، وقال الهيثمي، رجاله ثقات.

(٧) في ش (يلزمه) وفي ز (يلزم) بدل (أمر) والألفاظ الثلاثة تؤدي إلى معنى واحد.

(٨) في ز، في (والإعادة بنبذ التمر)، وفي ش (والإعادة بالوضوء)، وفي ك (والإعادة بعد

لأبي يوسف: أن هذا ليس بماء مطلقاً، فلا يجوز التوضوء به كسائر الأنذر؛
 لأبي حنيفة: حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - ليلة الجن، فإنه عليه
 السلام - قال: «ثمره طيبة، وما طهور»^(١)، وأخذ^(٢) وتوضأ به.
 ١٤٣- قال (أبوحنيفة): لا يجوز أداء الجمعة في موضعين في مصر واحد.
 وعند أبي يوسف: أنه يجوز في موضعين، ثم رجع عن هذا وقال: لا
 يجوز، إلا أن تكون بلدة فيها نهر كبير، كبغداد^(٣) فتصير كمصرين.
 وقال محمد: يجوز في مواضع^(٤).
 لمحمد: أن المصر الواحد قد تتباعد أطرافه، فيحتاج إلى إقامة الجمعة في
 كل طرف، كمصرين.

ذلك)، وفي ط (والإعادة بالنبذ كما قالوا جميعاً في وجود سؤر الحمار، أو الشروع في
 التيمم)، والصواب هو (الإعادة بالوضوء بنبذ الثمر) كما في المسألة الأولى، وهي أن
 التيمم إذا وحده في الصلاة نبذ الثمر بمضي فيها، ثم يترشأ بنبذ الثمر ويعيدها عند
 محمد.

- (١) سبق تخريجه في هذه المسألة.
- (٢) (وأخذ) سقطت من ش، ك، ط وإبانتها وعدمه سواء، لأن المعنى لا يتغير.
- (٣) «ي، ز» ط زيادة (وغيره) وفي ق زيادة (وغيرها) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٤) قال في نواصر الصلاة: واختلفت لروايات في إقامة الجمعة في موضعين في مصر واحد،
 فالصحيح من قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أنه يجوز إقامة الجمعة في مصر
 واحد في موضعين، أو أكثر من ذلك، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان:
 في إحدى الروايتين تجوز في موضعين، ولا تجوز في أكثر من ذلك، وفي الرواية الأخرى
 لا يجوز إقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين إلا أن يكون في وسط المصر نهر عظيم
 كما هو بغداد فحينئذ يكون كل جانب في حكم مصر على حدة... المبسوط ج ٢ ص
 ١٢٠.

وعند المالكية لا تصح الجمعة في موضعين في المصر، إلا إذا كان هناك خشية الفتنه
 بين القوم إذا اجتمعوا في مسجد، وكذلك الضيق.
 وعند الشافعية: لا تجوز جمعتان في بلد لا يعسر الاجتماع فيه...
 وعند الحنابلة: إذا كان البلد كبيراً يحتاج إلى جوامع، فصلاة الجمعة في جميعها
 جائزة، فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز أكثر من واحد. وإذا حصل الفتنه ماثلين، لم يجر
 الثالث * (انظر بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٦٧، والمجموع ج ٤ ص ٤٠٥)
 وما بعدها. المغني ج ١ ص ٣٣٤، ٣٣٥.

لأبي يوسف: أن الحاجة تندفع بأدائها في موضعين، فلا ضرورة إلى أكثر من ذلك.

لأبي حنيفة: أنها سميت جمعة لاستدعاتها الجماعات إلى نفسها، فلا يجوز التفريق، وفي إقامتها في موضعين تفريق.

١٤٤- قال (أبو حنيفة): الجمعة على أهل المصر^(١)، وعلى أهل كل قرية يُجَبَّى خارجها مع خراج أهل البلدة.

وعن أبي يوسف: أن كل قرية كانت داخل السور فعليهم الجمعة، وأهل الخارج لا جمعة^(٢) عليهم.

وعن^(٣) محمد: أن كل قرية يسمع أهلها أذان الجمعة فعليهم شهودها، فأما من لا يسمع، فلا جمعة عليه^(٤).

لمحمد: قوله - عليه السلام - «الجمعة على من سمع النداء»^(٥).

لأبي يوسف أن من كان داخل السور فهو من أهل البلدة^(٦).

ومن كان خارج السور^(٧)، فليس من أهل المصر. والمصر شرط.

(١) (الجمعة على أهل المصر) سقطت من ز، والإثبات أفضل؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٢) في ش، (فلا جمعة) بدل (لا جمعة) والثانية أفضل؛ لأن الفاء في الأول لا معنى لها.

(٣) في ز (وعند) بدل (وعن) والمعنى واحد.

(٤) في ز، ط (عليهم) بدل (عليه) والأفضل عليه؛ لأن سياق الكلام دال على المفرد وليس الجمع.

وقال في المبسوط: «في ظاهر الرواية لا تجب الجمعة إلا على من سكن المصر والأرياف المتصلة بالمصر، وعن أبي يوسف رحمه الله: أن كل من سمع النداء من أهل القرى القريبة من المصر فعليه أن يشهدا، وهو قول الشافعي رحمه الله: لظاهر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْلُوا بِهِنَّ لَعَلَّهُنَّ يُرْمَيْنَ بِهِنَّ إِلَى الْبُيُوتِ﴾ الآية. وقال مالك رضي الله عنه من سكن من المصر على ثلاثة أميال أو دونها فعليه أن يشهدا» (المبسوط ج ٢ ص ٢٣). وانظر الأصل ج ١ ص ٣٦٦. وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٦١، والبيان ج ٢ ص ٧٨٦.

(٥) رواه أبو داود: كتاب الصلاة، باب من تجب عليه الجمعة، حديث رقم ١٠٥٦ بلفظ: «الجمعة على كل من سمع النداء».

(٦) في ز، ط (المصر) بدل (البلدة) والمعنى واحد. وفي ش، ز، ط، أ زيادة (معى) وهي زيادة ليست صحيحة؛ لأن من كان داخل السورة من أهل البلدة حكماً وليس معنى.

(٧) في (ومن كان خارج) وفي ح، أ (من كان خارجه) وفي ق (من كان خارج المصر) بدل

لأبي حنيفة. أن كل قرية بُجِبِي خراجها مع^(١) البلدة فهو نبع المصر، فيثبت الحكم بعلة التبعية به^(٢).

١٤٥- قال (أبوحنيفة): فيما روى الحسن بن زياد عنه: يُسَمَّى المصلي في الركعة الأولى، لاغير. وروى أبو يوسف عنه^(٣): يسمي في كل ركعة - وهو قول أبي يوسف.

وقال محمد: إذا خَافَتْ، يسمي في كل ركعة. وبين^(٤) الفاتحة والسورة، وإذا جهر ترك^(٥).

لمحمد: أن التحرز عن الجمع بين الجهر والمخافته^(٦) واجب. وذلك فيما قلته^(٧).

لأبي يوسف: أن كل ركعة لها قراءة على حدة، فيجب افتتاحها بتسمية على حدة.

(ومن كان خارج السور) وما في الأصل أفضل لأنه أكثر تفصيلاً، وأنسب في المقام.

(١) في ش، ط، ق زيادة (مع خراج) وإثباتها أو إسقاطها لا يؤثر في المعنى.

(٢) (به) سقطت من ز، ح، والإثبات أولى لإيضاح المعنى. وفي ط (فيه بعلة التبعية) بدل (بعلة التبعية) به والمعنى واحد.

(٣) في ط (أنه) بدل (عنه) والصواب (عه) ؛ لأنها تناسب المعنى.

(٤) في ش (بين) بدون الواو، والواو ضرورية هنا؛ لأن عدم وجودها يعني أن التسمية فقط، بين الفاتحة والسورة وهو غير صحيح إذ التسمية قبل قراءة الفاتحة. (انظر المبسوط ج ١ ص ١٥، والبيان ج ٢ ص ١٤٢).

(٥) قال في البناية: «وفي قنية الفتاوى: والأحسن أن يأتي بها في أول كل ركعة عند أصحابنا جميعاً لا اختلاف فيه، ولا تختلف الرواية عنهم، ومن قال مرة فقد غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً، عرفه من تأمل كتب أصحابنا، لكن الخلاف في الوجوب، فعندهما على رواية المعلّى عن أبي حنيفة: أنها تجب في الثانية كوجوبها في الأولى، ورواية الحسن عنه: أنها لا تجب إلا عند افتتاح الصلاة، وإن قرأها في غيره فحسن، والصحيح أنها تجب في كل ركعة، حتى لو سها عنها قبل الفاتحة تجب سجدة السهو.

وفي المسحّس: وأما وجوبها خارج الصلاة، فالصحيح أنها تجب، وأجمع الفراد أنه يقرأها أول الفاتحة، وكذا في سائر السور، إلا عند غيره وأبي عمرو (ج ٢ ص ١٦٢). (والكفاية شرح الهداية مع فتح القدير ج ١ ص ٢٥٣) (انظر البناية أيضاً ج ٢ ص ١٦٣)، (وانظر تبين الحقائق ج ١ ص ١١٢).

(٦) في ش (والمخافة) بدل (والمخافته) والمعنى لا يستقيم مع الأولى إذ هو وهم المسح.

(٧) في ز (قلته) بدل (قلته) والمعنى واحد.

لأبي حنيفة: أن حالة [الصلاة]^(١) جامعة القرآن^(٢)، فكان افتتاحها واحدا^(٣)، فتكفي^(٤) تسمية واحدة.

(١) (الصلاة) سقطت من الأصل، والمعنى لا يتم بدونها.

(٢) في ح، أ (للقرآن) بدل (القرآن) والمعنى واحد.

(٣) في ح (واحدة) بدل (واحدًا) والصواب الثانية؛ لأنها تدل على مذكر وهو (افتتاحها).

(٤) في ز، ط (فيكفيه) وفي ش (فيكفيها) بدل (فتكفي) وجميعها تؤدي إلى معنى واحد.

باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

١٤٦- قال (زفر): إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، قام الإمام والقوم، وإذا قال ثانياً، كَبَّرُوا^(١).

وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر مر في باب أبي يوسف^(٢).

له: أن المؤذن أمين الشرع، فيجب تصديقه^(٣) وذلك فيما قلنا.

ولنا: ما مر في باب أبي يوسف^(٤).

١٤٧- قال (زفر): المرفقان، والكعبان^(٥) لا يدخلان في وظيفة الوضوء - وهو

قول الشافعي -.

وعندنا: يدخلان^(٦).

(١) انظر المبسوط ج ١ ص ٣٩.

(٢) انظر المسألة (٤٦).

(٣) في زيادة (تصديقه بالفعل، وفي التأخير تكذيب) وهي زيادة تعطي المعنى المقصود وضوحاً وبيّناً أكثر.

(٤) في المسألة (٤٦).

(٥) في ش (الكعب والمرفق) وفي ط (المراقق والكعبان) بدل (المرفقان والكعبان)، والأفضل الثالثة؛ لأنها توافق الواجب وهو غسل اليدين وفي كل يد مرفق وكعب، فهما كعبان ومرفقان.

(٦) في ش، ط (يدخل) بدل (يدخلان) والصحيح الثانية؛ لأنها تدل على متى.

انظر المبسوط ج ١ ص ٦، ٧، والكتاب مع شرحه للباب ج ١ ص ٦ وهي مسألة العناية هل تدخل تحت المتبى، فزفر يرى أن الغاية (وهي الحمد) لا تدخل في المتبى (أي المحدود). أما عند الأصحاب الثلاثة: الغاية قد تكون لإسقاط ما وراءها كما في الوضوء، وقد تكون للإثبات كما في الصيام وذلك لمد الحكم إليها (أي الغاية). (انظر البناية ج ١ ص ١٠٧). والمرفق هو مجتمع طرف الساعد والعضد، والكعب هو المعظم الثاني. عند مفصل القدم، والثاني معاه المرتفع عند ملتقى الساق والقدم. (انظر البناية ج ١ ص ٩٥، ١٠٩). والمشهور عند المالكية دخول المرفقين في الغسل، وقيل: أن عمل

المراقف للاحتياط على قاعدة مالا يتوصل للواجب إلا به فهو واجب (انظر الخريفي ج ١ ص ١٦٣) . وعند الشافعية يجب إدخال المرفقين في الغسل إلا أن بعض الشافعية قالوا بعدم دخولها رواية عن زفر وأبي بكر بن داود، واستدل القائلون بعدم الدخول بالآية ﴿وَلْيَبْسُغُوا بِأَيْدِيهِمْ﴾ (التكليف) ونسروا إلى ما قاله الميرد، والرجاج وغيرهم: بأنها للعاية وأنه الأصح الأشهر من كونها للمعينة (أي بمعنى مع) .

وقد رد القائلون بالدخول بأنها إن كانت للمعينة فدخل المرفق ظاهراً، وإن كانت للعاية، فالحمد يدخل إذا كان التحديد شاملاً للحد والمحدد كقولنا: قطعت أصابعه من الخنصر إلى المصيبة، أو بعثك هذه الأشجار من الشجرة هذه إلى هذه، فإن الأصابع، والشجرتين داخلتان في القطع وبيع بلا شك؛ لشمول اللفظ، ويكون المراد بالتحديد في مثل هذا إخراج ما وراء الحد، على بقاء الحد داخلًا. فكذا هنا اسم اليد شامل من أطراف الأصابع إلى الإبط، ففائدة التحديد بالمراقف مع بقاء المرفق . ومما يستدل به أيضًا حديث أبي هريرة: أنه توضأ فغسل يديه حتى شرع في العضدين، وغسل رجله حتى أشرع في الساقين، ثم قال: «عكدا وأبى رسول الله ﷺ بنوضاً رواه مسلم، فمن هذا يثبت خسه المرفقين (انظر المجموع ج ١ ص ٤١٩، ٤٢٠) .

والصحيح من المذهب عند الحنابلة أنهما داخلان في الوضوء، لأن إلى قد تستعمل بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (هود: ٢٥) ونوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرْ أَتَدْعُونَ إِلًا مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (النساء: ٢)، وكذلك استدلوا بحديث جابر: «أنه ﷺ إذا توضأ أدار الماء إلى مرفقيه» وقال النووي عن هذا الحديث رواه البيهقي وهو ضعيف. انظر المجموع ج ١ ص ٤١٩، والإنصاف ج ١ ص ١٥٧ والمغني ج ١ ص ١٢٢. رواه الدارقطني، في كتاب الطهارة، باب وضوء رسول الله ﷺ حديث رقم ١٥، ج ١ ص ٨٣. والبيهقي كتاب الطهارة، باب إدخال المرفقين في الوضوء، ج ١ ص ٥٦ وهو حديث ضعيف. (انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٤٢، والمجموع ج ١ ص ٤١٩) .

(١) البقرة. آية (١٨٧) .

(٢) في الأصل (الجابر) وهو وهم من السامع؛ لأن اسمه جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غصم بن كعب بن صليحة الأنصاري السلمي. أحد المكثرين عن النبي ﷺ كان آخر أصحاب الرسول ﷺ مؤثراً بالمدينة، وقيل: إن آخرهم وفاة بالمدينة سهل بن سعد توفي سنة ٨٧هـ وقيل: ٧٤هـ، وقيل: ٧٣هـ، وقيل: ٧٧هـ وعمره ٩٤ سنة. (انظر الإسناء ج ٢)

مرفقيه^(١)، وأما الآية فدليلنا ؛ لأن هذه غاية للإسقاط، لا للإثبات^(٢)؛ لأنه لو اقتصر على قوله «وأيدىكم» تناول^(٣) الأيدي إلى الإبط^(٤)؛ لأن اليد اسم لهذه الحمل^(٥)؛ فبقي المرفق داخلًا تحت صدر^(٦) الكلام، بخلاف الليل في باب الصوم؛ لأنه غاية للإثبات^(٧)؛ لأنه لو^(٨) اقتصر على قوله: ﴿يَتَزَوَّدُ﴾ تناول^(٩) صوم ساعة، فلا تدخل الغاية في الإثبات.

١٤٨- قال (زفر): إذا مسح رأسه بأصبع واحدة، ومدها حتى صارت^(١٠) كتلات^(١١) أصابع - جاز. وعندنا: لا يجوز^(١٢).

١ من ٢١٣ .

(١) رواء الدارقطني، كتاب الطهارة باب وضوء رسول الله ﷺ ، حديث رقم ١٥، ص ٨٣ وقال الدارقطني: ابن عقيل ليس يقوى. والبيهقي، كتاب الطهارة، باب إدخال المرفقين في الوضوء، ج ١ ص ٥٦.

(٢) في ش، ط (لا الإثبات) وفي ز (لا غاية الإثبات) بدل (لا للإثبات) وجميع هذه الألفاظ تؤدي إلى المعنى المراد.

(٣) في ز (تناول) بدل (تناول) والمعنى واحد؛ لأن وجود اللام وعدمها لا يؤثر في المعنى.

(٤) في ش، ز، ق، ط، ح، أ (الآباط) بدل (الإبط) والأفضل: (الآباط) ؛ لأنها توافق سياق الكلام السابق لها.

(٥) في ش، ز زيادة (فإذا قال: إلى المرفق، فقد أسقط ما وراء المرفق فبقي المرفق ...) وهي زيادة تعطي المعنى زيادة في الوضوح.

(٦) في ط زيادة (هذا الكلام) ولا تأثير لها في المعنى.

(٧) في ط (الإثبات) بدل (لإثبات) ويؤيدان معنى واحدًا.

(٨) في ط (بدليل أنه) بدل (لأنه) والمعنى واحد.

(٩) في ز (تناول) بدل (يتناول) ويؤيدان معنى واحدًا.

(١٠) في ز، ح، أ (صارت) بدل (صار) ، ويجوز تدكيرها وتأنيسها. (لسان العرب ج ٨ ص ١٩٢).

(١١) في ش، ط، ح، أ (كتلات) بدل (كتلة) ، وتجزؤ اللفظتان. الأولى مع صارت، والثانية مع صار.

(١٢) انظر الأصل ج ١ ص ٤٣ ، وكتاب الصلاة الورقة رقم (٧) . وانظر بدائع الصائغ ج ١ ص ٨٩. وعلى هذا الخلاف أيضًا إذا مسح رأسه بثلاثة أصابع مصوبة، غير مفردة ولا موضوعة، فإنه لا يجوز بالاتفاق؛ لأنه لم يأت بالقدر المفروض؛ أما إذا مروها وهي

بناء على الأصل^(١)، وهو أن الماء المستعمل هل هو طهور؟
 عندنا: ليس يطهور، فإذا وضع الأصبع صار مستعملًا قبل المد.
 فالمسح^(٢) بعده بماء غير طهور.
 وعنده: هو الطهور^(٣) فيجوز المسح به.
 له: أنه طاهر؛ لأنه لا نجاسة في الأعضاء حقيقية، فإذا كان طاهرًا، كان
 طهورًا، كالذي غسل به ثوب طاهر.
 لنا: ما مر في باب محمد^(٤).

١٤٩- قال (زفر): روث ما يؤكل لحمه نجس نحاسة خفيفة، وروث ما لا يؤكل
 لحمه نجس نجاسة غليظة عنده. وعندنا: لا فرق بين مأكول اللحم، وغير
 مأكول اللحم^(٥)، غير [أن بين]^(٦) الثلاثة اختلاف من وجه آخر، على ما
 مر في باب أبي حنيفة^(٧).
 له: أن حل الأكل له أثر في خفة النجاسة، كما في الأبوال.

مصوبة حتى بلغ القدر المفروض؛ فإنه لا يجزئ عند الثلاثة، وعند زفر يجوز. وفي وصح
 الثلاثة فقط وعدم مدحها خلاف. في رواية الأصل جاز؛ لأنه أتى بالقدر المفروض. أما في
 رواية الكرخي والطحاوي: بأن المقدار الواجب مسحه من الرأس مقدار الناصية، فإنه لا
 يجزئ، لأنه لم يستوف مقدار الناصية.

انظر البدائع ج ١ ص ٨٩، الكتاب مع اللباب ج ١ ص ٦، والناية ج ١ ص ١١١
 وما بعدها.

- (١) في ز، ط، ح، أ (أصل) بدل (الأصل) والأولى أفضل؛ لأن التنكير أفضل من التعريف،
 لأن تعريفه جاء بعده، ولو قلنا يجوز التعريف هنا، لا داعي إلى ذكره هنا.
- (٢) في ز (والمسح) بدل (فالمسح) ويجوز استعمال اللفظتين.
- (٣) في ش، أ (هو طهور) وفي ز (طهور) بدل (هو الطهور)، والاكتفاء الثلاثة تؤدي إلى
 معنى واحد.

(٤) انظر المسألة (٨٣).

- (٥) في ز (لا فرق بينهما) بدل (لا فرق بين مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم) والتميم واحد
 إلا أن الثانية أفضل للتفصيل.

(٦) في الأصل (غير علماء بين العلمائنا) وهذا وهم من السسخ. وفي ز، ح، زيادة (سب
 علمائنا الثلاثة) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٧) انظر المسألة رقم (٦) وانظر المسوط ج ١ ص ٦١

لنا: ما مر في باب أبي حنيفة.

- ١٥٠- قال (زفر): النجاسة الخارجة من غير [السيلين]^(١) قليلها وكثيرها حدث، فلا يشترط السيلان^(٢) ولا ملء القم في القيء.
- وعندنا: ما لم يسيل، ولم يكن^(٣) ملء القم؛ لا ينتقض الوضوء^(٤).

(١) في الأصل (سيلين) وهو خطأ إملائي.

(٢) في ط زيادة (عنده) ولا تأثير لها في المعنى. والسيلان هو أن يسيل عن رأس الجرح.

(انظر الأصل ج ١ ص ٥٧).

(٣) في ز (وما لم يكن) بدل (ولم يكن) واللفظان تؤيدان معنى واحدًا.

(٤) في ز (لا ينتقض وضوءه) في ق (لم ينتقض) بدل (لا ينتقض الوضوء) والألفاظ تؤدي إلى معنى واحد. انظر الأصل ج ١ ص ٥٧، ٥٦ والمسبوط ج ١ ص ٧٤، ٧٥. وعند المالكية والشافعية لا ينتقض الوضوء بخروج الدم والقيء، واحتج المالكية بأن الأصل أن يحمل الخاص على خصوصه حتى يدل الدليل على غير ذلك، ولم يصح عندهم دليل ينقض الوضوء بهذه الأشياء.

أما الشافعية فيبحثون بحديث جابر «أن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ حرسا المسلمين ليلة في عروة ذات الرقاع، فقام أحدهما يصلي، فجاء رجل من الكفار فرسه يسهم فوضعه فيه، فزعه ثم رماه بأثره، ثم رجع وسجد، ودماؤه تحرى» رواه أبو داود في سننه بإسناد حسن، وقال النووي: أحسن ما اعتقده في المسألة أن الأصل أن لا تنقض حتى يثبت بالشرح، ولم يثبت، والقياس يمنع في الباب؛ لأن علة النقض غير معقولة (انظر المجموع ج ١ ص ٥٥، ٥٦، ورسالة المجتهد ونهاية المقتصد، ج ١ ص ٣٠).

وأما الحنابلة فعندهم: يشترط كونه كثيرًا فاحشًا لكي ينتقض الوضوء، والمباحش ما فحش في النفس، وكل جسم له حالته في ذلك، فإن كان نحيفًا يقياس الفاحش على جسمه، وكذلك إن كان صغيرًا يقياس بالنسبة لجسمه. واستدلوا على القيء بما رواه أبو الدرداء: «أن النبي ﷺ قال فتوضأ، فقلت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك، فقال ثوبان: صدق أنا صبيت له وضوءه» رواه الأثرم والترمذي وقال الترمذي: هذا أصح شيء في الباب. وقال النووي هذا الحديث ضعيف مصطرب، قاله البيهقي وغيره من الحفاظ. واستدلوا على أن الدم الكثير ينتقض الوضوء بقوله ﷺ «ليس للوضوء من القطرة والقطرتين». رواه الدارقطني بإسناده. كتاب الطهارة باب الوضوء من الخارج من السد كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه رقم ٢٨، ٢٩، ج ١ ص ١٥٧ وإسناده ضعيف (انظر ج ١ ص ٢٣). انظر (الإيضاح ج ١ ص ١٩٧، والمغني ج ١ ص ١٨٥. المجموع ج ٢ ص ٥٦).

له: قوله - عليه السلام - «الْقُلُسُ»^(١) عَذْتُه^(٢) - من غير فصل - ولأن الخارج من غير السيلين - إذا كان حدثاً - يستوي فيه القليل والكثير كالحارج من السيلين^(٣).

لنا: قوله - عليه السلام -: «ليس في القطرة، والقطرتين من الدم وضوء، حتى يكون سائلاً»^(٤).

وقال في الخبر الذي عُدَّ الْأَخْدَاتُ: «أو دسعة تملأ الفم»^(٥). والمعنى: أن الحدث هو الخارج^(٦) النجس، والخروج من القي.

(١) القُلُسُ هو أن يبلغ الطعام إلى الحلق ملء الحلق أو دونه ثم يرجع إلى الحوف. وقيل: هو القي، وقيل: هو الغذف بالطعام وغيره، وقيل هو ما يخرج إلى الفم من الطعام والشراب، والجمع أفلاس، وقال الليث: القُلُسُ ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه، وليس بقي، فإذا غلب فهو القي. (لسان العرب ج ٢ ص ١٧٩).

(٢) رواه ابن أبي شبة في مصنفه بلفظ: «في القُلُس وضوء» كتاب الطهارة، باب في القُلُس في الرضوء ج ١ ص ٤٠. وابن ماجه بلفظ: «من أصابه قي أو وعاف، أو قُلُس، أو مذني فليتنصرف، وليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم». كتاب إقامة الصلاة، باب ماجاء في البناء في الصلاة ج ١ ص ٣٨٥. ورواه الدارقطني عن سوار بن مصعب، عن زيد بن علي عن أبيه عن جده، قال. قال رسول الله ﷺ: «الْقُلُسُ حدث» قال الدارقطني: سوار متروك، ولم يروه عن زيد غيره، كتاب الطهارة، باب الرضوء من الخارج من البدن كالرعاف، والقيء والحجامة وسجوه رقم (٢٠) ج ١ ص ١٥٥، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ١٣٧. وانظر مصنف عبد الرزاق ج ١ ص ١٢٤ ومصنف ابن أبي شبة ج ١ ص ١٣٧.

وفي الجامع الصغير للسيوطي: «الْقُلُس حدث» قال: رواه الدارقطني. ج ٢ ص ٨٩.

(٣) من مسألة (١٤٣) إلى ها سقط من ك.

(٤) هي زيادة (والقيء ملء الفم). ولم أجد هذه الزيادة والحديث رواه الدارقطني بنفس اللفظ عن أبي هريرة حديث رقم ٢٨، ٢٩ ج ١ ص ١٥٧.

(٥) هذا أثر روى عن علي رضي الله عنه، وقد جعله الرمخشري حديثاً عن النبي ﷺ وقال: «العين» فلم يثبت هذا عن علي رضي الله عنه وضعف الطرق التي وردت به (انظر الباقية ج ١ ص ٢١١). والدسعة: الدفعة الواحدة من القيء وهي من: دسج البحيرة دسجته دسجاً إذا نزعها من كرشه، وألقاها إلى فيه ودسج الرجل يدسج دسجاً. فاء. (انظر لسان العرب ج ٨ ص ٨٤).

(٦) هي ز (اسم للخارج) بدل (هو الخارج) والمعنى واحد.

لا يجب^(١) إلا ملء الفم؛ لأن الفم له حكم الظاهر من وجه، وحكم الباطن من وجه، لما عرف، فاعتبرناه باطنًا في حق^(٢) القيء القليل، فلا^(٣) يتحقق الخروج. وظاهرًا في حق الكثير حتى يتحقق الخروج. وفي غير القيء لا يحصل^(٤) إلا بالسيلان؛ لأن هذا^(٥) يكون ظهورًا، لا خروجًا، بخلاف السيلين. وما روى من الحديث محمول على ملء الفم، بدليل ما ذكرنا.

١٥١- قال (زفر): إذا لبس الجرموقين^(٦) على الخفين، ومسح عليهما، ثم نزع إحدى^(٧) الجرموقين؛ بَطَلَتْ تَشْخُهُ على تلك^(٨) الرَّجُل، فيمسح على الخف الآخر^(٩) الذي ظهر، ولا يمسح على الجرموق الآخر. وعنتنا: يعيد المسح على الجرموق الآخر^(١٠). وله: أنه لو مسح في الابتداء على إحدى^(١١) الجرموقين، ثم إحدى^(١٢)

(١) في ق، ر، ط، ح (والخروج في القيء لا يحصل) بدل (والخروج من القيء لا يجب) والمعنى واحد.

(٢) (حق) سقطت من ز، ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

(٣) في ش (لا) بدل (فلا) والثانية هي الصحيحة؛ لأن وجود الفاء مطلوب لبيان أن هذا الكلام مرتبط بما قبله.

(٤) في ش، ط (لا يتحقق الخروج) بدل (لا يحصل) والأولى تفسر معنى الثانية.

(٥) في ك، ط، ق (لأنه بدونه) وفي ح (ويبدونه) بدل (لأن هذا) والأولى والثانية أكثر دقة من الثالثة؛ لأن الصمير هنا قال على السيلان عالتعبير (بهذا) يدل على (عدم السيلان)، فالأقرب إلى المعنى والأسهل هو التعبيرين الأول والثاني.

(٦) في ش، ز (الجرموق) بدل (الجرموقين) والصواب الثانية؛ لأنها تناسب ما بعدها وهو الحنبن. والجرموق هو خف صغير يلبس فوق الخف. (انظر لسان العرب ج ١ ص ٣٥).

(٧) في ز، ك، ط، ح، أ (أحد) بدل (إحدى) والأفضل الأولى؛ لأنها تدل على المذكور وهو الجرموق.

(٨) في ز، ط، ك (ذلك) بدل (تلك) والصواب الثانية، لأن تلك إشارة للمؤنث، والرجل لفظ مؤنث.

(٩) (الآخر) سقط من ز، ك، ط، ق ولا تأثير لوجودها أو إسقاطها.

(١٠) انظر (المبسوط ج ١ ص ١٠٣، والأصل ج ١ ص ٨٤، ٩٥، وبدائع الصانع ج ١ ص ١٠٤).

(١١) انظر الفقرة (٢).

(١٢) في ز، ك، ح، (أحد) بدل (إحدى) والأولى أفضل؛ لأنها تدل على مذكر، وفي ق زيادة

الخفين^(١١)، يجوز، ففي حالة البقاء أولى.

لنا: أن الجرموقين على الخفين بمنزلة الخفين على الرجلين. ولو نزع إحدى^(١٢) الخفين بطل مسحه على الخف الآخر، كذا^(١٣) هذا.

١٥٢- قال (زفر): إذا لبس خفيه على طهارة العذر^(١٤)، من سيلان الدم، وبحوه، فله أن يمسح عليها تمام المدة، وهو^(١٥) يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليها للمسافر.

وعندنا: يمسح في الوقت، وليس له ذلك بعد خروج الوقت^(١٦).

له: أن هذه طهارة كاملة في حقه حتى^(١٧) جازت صلاته، فكان اللبس على طهارة مطلقة^(١٨)، قصار كالصحيح.

لنا: أن المسح^(١٩) شرع مانعاً لثبوت^(٢٠)

(على إحدى) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(١) قوله (ثم إحدى الخفين) سقط من ط، والإثبات أولى لاكتمال المعنى.

(٢) في ز، ك، ح (أحد) بدل (إحدى) والأفضل الأولى لما سبق.

(٣) في ز (مكنأ) بدل (كذا) والمعنى واحد.

(٤) طهارة العذر وهي طهارة من به حدث لا ينقطع، كمن به سلس البول أو المستحاضة، (انظر الأصل ج ١ ص ١٠٣، والبدائع ج ١ ص ٩٩).

(٥) في ش (وهي) بدل (وهو)، والأفضل الأولى؛ لأنها تدل على المدة والمدة لفظ مؤنث.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ١٠٢، ١٠٣. والبسوط ج ١ ص ١٠٥ وبدائع الصنائع ج ١ ص ٩٩، وقال في البدائع: ويبان ذلك أن صاحب العذر إذا توضأ وليس خفه، فهذا على أربعة

أوجه، إما إن كان الدم منقطعاً وقت الوضوء واللبس، وإما إن كان سائلاً في الحالين

جميعاً، وإما إن كان منقطعاً وقت الوضوء سائلاً وقت اللبس. وإما كان سائلاً وقت الوضوء

منقطعاً وقت اللبس، فإن كان منقطعاً في الحالين فحكمه حكم الأصحاء؛ لأن سيلان

وجد عقيب اللبس، فكان اللبس على طهارة كاملة، فتمنع الخف سرايه الحدث ربي النفس

مادامت المدة باقية. وأما في الفصول الثلاثة فإنه يمسح مادام الوقت باقياً. فإذا حرح

الوقت؛ نزع خفيه وغسل رجليه عند أصحاننا الثلاثة. وعند زفر ليستكمل مدة المسح

كالصحيح. (ح ١ ص ٩٩).

(٧) (حتى) سقطت من (ح) والإثبات أفضل؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونه.

(٨) في ك (كاملة) بدل (مطلقة) والثانية أصل؛ لأنها أنسب في المقام.

(٩) في ك (الخف) بدل (المسح)، والثالثة أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.

(١٠) في ز (سراية ثبوت) وفي ق، ط، ك، ح، أ (ثبوت) بدل (ثبوت) والأساليب الثلاثة تؤذي

الحدث في الرجل^(١)، لا دافعاً، وههنا يصير دافعاً؛ لأن طهارته ضرورية، سقط^(٢) اعتبار الحدث في الوقت، فإذا خرج الوقت ظهر حكم الحدث من ذلك الوقت. فيظهر أن اللس حصل على غير طهارة، فلا يجوز المسح. ١٥٣- قال (زفر): الأرض إذا أصابها نجاسة، ثم جُفَّت وذُهب^(٣) أثرها، لا يحكم بطهارتها.

وعندنا: يحكم بطهارتها^(٤).

له: أن هذا عين تنجس^(٥)، فلا يطهر^(٦) بالجفاف كالثوب وغيره.

لنا: قوله: عليه السلام: «ذكاة الأرض يسها»^(٧).

إلى معنى واحد .

- (١) في ح زيادة (في الوقت) ومن شأن هذه الزيادة توضيح المعنى.
- (٢) في ز، ط (يسقط) ، وفي ق (فسقط) بدل (سقط) والصواب (فسقط) لوجود الفاء التي تربط الكلام الأول بالثاني.
- (٣) في ط (تظهر) بدل (وذبح) والموافق للمعنى اللفظة الثانية؛ لأننا لو قلنا (تظهر) معنى هذا أننا حكمنا بطهارتها.
- (٤) (بطهارتها) سقطت من ز، والإثبات أفضل ليكون المراد واضحاً، وفي ق، ط، ح، أ (تظهر) بدل (يحكم بطهارتها) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ١ ص ٢٥٥، والنباتة ج ١ ص ٧٢٨. وفتح القدير ج ١ ص ١٧٤، ١٧٥.
- (٥) في ز (تنجست) بدل (تنجس) ، والثانية هي الأفضل، لأنها تناسب (هنا) ، ولو كان (هذه) لكانت الأولى هي الأنسب. وعين يجوز تذكرها وتأنيهاً، لأنها نكرة.
- (٦) في ز (فلا يحكم بطهارتها) بدل (فلا يطهر) والمعنى واحد.
- (٧) قال العيني: هذا الحديث لم يرفعه أحد عن النبي ﷺ وإنما هو مروى عن أبي جعفر محمد بن علي (بن الحنفية) .

أخرجه ابن أبي شبة في مصنفه عن ابن الحنفية بلفظ: «إذا جفت الأرض فقد ذكت» كتاب الطهارات، باب من قال إذ كانت جافة فهو ذكاتها. ج ١ ص ٥٧٠ وروى عبدالرازق في مصنفه عن أبي قلابة قال: جفوف الأرض طهورها، وقال العيني أيضاً: قال صاحب الدراية هذا الحديث لم يوجد في كتب الحديث، وقد ذكر بعض المشايخ هذا الحديث أثر عن عائشة رضي الله عنها. (الباية ج ١ ص ٧٢٩، وفتح القدير ج ١ ص ١٧٤) .

وفي بعض الكتب ومنها المبسوط قال: (ذكاتها) بدل (ذكاتها) والصواب هو ذكاتها، قال في اللسان: «ذكاة الأرض يسها» يريد طهارتها من النجاسة، جعل يسها من النجاسة الرطبة في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الإحلال، لأن الذبح يطهرها ويحل أكلها. ج ١٤

ولأن بعضها تزيله الشمس، والريح وبعضها تنشرها^(١) الأرض، فلا يبقى على ظاهرها^(٢) الأرض إلا القليل، وذلك^(٣) عفو. بخلاف الثوب؛ لأن^(٤) كلها باقية فيه^(٥).

١٥٤- قال (زفر)^(٦): إذا تيمم ثم ارتد؛ بطل تيممه، حتى لو أسلم لم يُصل^(٧) به عنده^(٨).
وعندنا: لا يبطل^(٩).

له: أن الردة لو قارنت التيمم منعت صحته^(١٠)، فإذا طرأت عليه تبطل، والجامع^(١١) أنه عبادة، فلا^(١٢) يجمع الكفر.

لنا: أن التيمم قد صح حال وجوده، فبعد ذلك [الباقى صفة]^(١٣) كونه طاهرًا والكفر لا ينافيه، كما لو توضأ ثم ارتد - والعياذ بالله^(١٤) - وأما إذا

ص ٢٨٨.

(١) في ش، ط (تنشره) بدل (تنشرها)، والثانية أصح؛ لأن الضمير في تنشر يعود إلى النجاسة.

(٢) (ظاهر) سقط من ز، ط، ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

(٣) في ش (وهو) بدل (وذلت) وتؤديان معنى واحدًا.

(٤) في ز زيادة (لأن النجاسة) وهي زيادة تعطي المعنى وضوحًا أكثر.

(٥) (فيه) سقطت من أ، والإثبات أفضل، لأنها تؤكد بقاء النجاسة في الثوب لا في غيره.

(٦) في ز زيادة (المسلم إذا) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٧) في ز (لا يصلي) بدل (لم يصل) وتؤديان معنى واحدًا.

(٨) في ز (حتى لو أسلم وصلى به لا يجوز) بدل (حتى لو أسلم لم يصل به عنده) والمعنى واحد.

(٩) في ز زيادة (وتحوز صلاته) وهي زيادة فيها تفصيل للحكم. وفي ك (لم يبطل) بدل (لا يبطل) والمعنى واحد.

انظر الجامع الصغير ص ٥٦، المبسوط ج ١ ص ١١٧، بدائع الصانع ج ١ ص ١٩٨.
(١٠) في ر (تمنع صحة التيمم) وفي ك (تمنع صحته)، وفي أ، ح (مع صحته) بدل (سعت صحته) والمعنى واحد، إلا أن ما في ز أكثر وضوحًا؛ لأنه ذكر التيمم ولم يصغره.

(١١) في ز زيادة (بينهما) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.

(١٢) في ز (لا) بدل (فلا) والثانية أفضل لوجود الفاء التي تربط بين المصين.

(١٣) في الأصل (لباقى في صفة) وهو وهم من الناسخ.

(١٤) (والعياذ بالله) سقطت من ش، ولا يؤثر في المعنى.

قارنته الردة، إنما لم يصح؛ لأن التبة من شرطه، ولم توجد.

١٥٥- قال (زفر): المقتدي إذا كان متوضعا والإمام متيمما، فرأى المتوضي^(١) ماء^(٢)، لا تفسد صلاته عند زفر^(٣).

وعندنا تفسد صلاته^(٤).

له: أن التيمم إنما يبطل برؤية المتيمم الماء، لا برؤية غيره، والإمام لم ير الماء، والمقتدي الذي يراه^(٥) ليس بتيمم.

لنا: أن الإمام صار واجدا للماء فيما يرجع^(٦) إلى المقتدي، فيبطل تيمم الإمام^(٧) فيما يرجع إليه، ففسدت صلاته فيما يرجع إليه^(٨) فتفسد^(٩) صلاته؛ لأنه بناء على صلاته^(١٠).

١٥٦- قال (زفر): إذا عدم الماء المطلق، ووجد سؤر الحمار، وأمر بالجمع بين

التوضوء به، وبين التيمم، فبدأ بالتيمم - لا يجزيه.

ولنا: يجزيه^(١١).

(١) في ز، ط (المقتدي) بدل (المتوضي) والمعنى واحد.

(٢) في ز، ط، ح، أ زيادة (في صلاته ماء) وهي زيادة مفصلة للمعنى.

(٣) (عند زفر) سقطت من ز، ح، ك، ط، وإثباتها وعنده سواء لأن الباب لزفر.

انظر الأصل ج ١ ص ١٢٠، والمبسوط ج ١ ص ١٢٠. إلا أن التيمم يؤم المتوضئين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأما في قول محمد: لا يؤم المتيمم المتوضئين. (المبسوط ج ١ ص ١١١)، (انظر البناية ج ٢ ص ٣٤٨).

(٤) في ز، ش، ط (صلاة المقتدي) بدل (صلاته) والمعنى واحد، إلا أن الأولى توضح المقصود من الضمير.

(٥) في ك (والمقتدي رآه هو ليس) بدل (والمقتدي الذي يراه ليس)، والثانية أفضل، لأنها أصح تركيها من الأولى وفي ط، ح (رآه) بدل (يراه) والمعنى واحد.

(٦) في ز (في حق ما يرجع) بدل (فيما يرجع) والمعنى واحد.

(٧) في ش (تيمم الإمام) بدل (تيممه) والمعنى واحد.

(٨) قوله (ففسدت صلاته فيما يرجع إليه) سقط من ك، ق، والإثبات أفضل لاكمال المعنى.

(٩) في ز، ق (ففسدت) بدل (تفسد) والمعنى واحد.

(١٠) في ز (لأنها بناء عليها)، وفي ط، ش، ك، (لأنه بناء عليه) بدل (لأنه بناء على صلاته). والأدق ما في ز، لأنها تشتمل على الضمائر المناسبة للمقام.

(١١) في ش (يجوز). وعندنا: لا يجوز) بدل (لا يجزيه وعندنا: يجزيه) والصواب هو الثانية؛

له: أنه تيمم وعنده ماء متواجد ليتوضأ به، فيبطل^(١) كما لو وجد ماء مطلقاً، فلا بد من استعماله ليصير عادماً للماء.

لنا: أن الغرض من الجمع حصول الطهارة بيقين، وقد وجد؛ لأن سور الحمار إن كان طاهراً، أو طهوراً^(٢)، فالتيمم بعده أو قبله، وقع^(٣) ضائفاً. وإن لم يكن طهوراً فالتيمم قبله أو بعده، وقع^(٣) معتبراً. فكيفما كان حصلت الطهارة بيقين؛ فيجوز.

١٥٧. قال (زفر): القهقهة بعد التشهد: قبل السلام، لاتنقض الوضوء - قياساً -
وعندنا: تنقض - استحساناً^(٤).

له: أن القهقهة عرفت حدثاً بالنص^(٥). بخلاف القياس في موضع

لأن رأي زفر هو عدم الإجزاء، ورأي الثلاثة الأصحاب هو الإجزاء في مثل هذه الحالة (انظر المسوط ج ١ ص ١١٦، والبنية ج ١ ص ٤٦١، فتح القدير وحواشيه ج ١ ص ١٠٢).

(١) هي ز، ح، ط، أ (أن التيمم وعنده ماء، وهو مأمور بالتوضوء به، فهو باطل) بدل (أنه تيمم وعنده ماء متواجد ليتوضأ به فيبطل) وفي ش (أنه تيمم وعنده ماء أمر بالتوضوء به، فيكون تيممه باطلاً) وما في الأصل أفضل، لأنه أسهل عبارة وأقل تكلفاً في إيضاح المعنى.

(٢) في ش، ز، ط، أ (وطهوراً) بدل (أو طهوراً)، والأفضل الأولى؛ لأن الطاهر ليس من الضروري أن يكون طهوراً، ولكن من الضروري أن يكون الطهور طاهراً حتى يجوز الوضوء به.

(٣) في ز (يكون) بدل (وقع) والمعنى واحد.

(٤) ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة، لأن الصلاة تكتمل بانتهاء التشهد عند الحنفية. (انظر بدائع الصائغ ج ٢ ص ٥١٨) وانظر المسألة رقم (١٠) وانظر تبيين الحقائق ج ١ ص ١٤٨. وانظر البنية ج ٢ ص ٣٩٩ وفتح القدير وحواشيه ج ١ ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(٥) يقصد مارواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «يشتم رسول الله ﷺ يصلي بالناس إذا دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد، وكان في بصره ضرر، فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة» رواه الطبراني، وله روايات أخرى. وجميع هذه الروايات فيها كلام عند أهل الحديث أوردوا المعنى رحمه الله في البنية (انظر ج ١ ص ٢٢٧، ٢٣٤).

أوجبت^(١) فساد الصلاة. وهذه لا توجب^(٢) فساد الصلاة^(٣)، فلا تلحق ما ورد الشرع فيه^(٤).

لنا: أن الفقهية جعلت^(٥) حدثًا لمصادفتها حرمة الصلاة^(٦). وهذه وقعت في حرمة الصلاة. وقوله: لم توجب فساد الصلاة، قلنا: لا بل أوجبت فساد الجزء الذي لا قته^(٧)، إلا أنه لم يظهر في فساد^(٨) ما بقي؛ لأنه لا حاجة إلى البناء عليه، بخلاف ما إذا حصل في أثناء الصلاة^(٩)، لأنه [يحتاج]^(١٠) بناء على ذلك^(١١).

١٥٨- قال (زفر): إذا نذر أن يصلي ركعة، لا يلزمه شيء، وإذا نذر أن يصلي ثلاث ركعات: يلزمه شفع^(١٢) واحد. وإذا نذر أن يصلي ركعتين بغير قراءة، لم يلزمه شيء.

(١) في ز، ك، ط (أوجب) بدل (أوجبت) والصواب الثانية؛ لأنها تدل على الفقهية، وهي لفظ مؤنث.

(٢) في ش، ك (وهنا لم توجب)، وفي ز (وفي هذه الحالة لا توجب) بدل (وهذه لا توجب) والمعنى واحد.

(٣) في ز زيادة (فلا تكون نافضة للوضوء) وهي زيادة موضحة للمعنى.

(٤) في أ، ح (فلا يلحق بها إلا ما ورد الشرع فيه) بدل (فلا تلحق بما ورد الشرع فيه) وانعارتان صاحبكتان؛ لأن المقصود بالأولى الفقهية قبل التشهد، والمقصود بالثانية الفقهية بعد التشهد، فهما تدلان على معنى واحد.

(٥) في ز (جعلت) بدل (عرفت) والمعنى واحد.

(٦) في ز (لكونها مصادفة حرمة الصلاة) بدل (لمصادفتها حرمة الصلاة). والمعنى واحد.

(٧) في ح (لاقته) بدل (لاقتة) والصواب الثانية؛ لأنها تدل على الفقهية وهي لفظ مؤنث.

(٨) في ز، ك (لا يظهر في حق فساد) بدل (لم يظهر في فساد) والمعنى واحد.

(٩) قوله (بخلاف ما إذا حصل في أثناء الصلاة) سقط من ش، والأفضل إثباتها لنعصبل المعنى.

(١٠) في الأصل (لا يحتاج) وهو وهم من الناسخ؛ لأنه أثناء الصلاة يحتاج إلى البناء. أما بعد التشهد لا يحتاج إلى البناء. انظر (تبيين الحقائق ج ١ ص ١٤٨، والثانية ج ٢ ص ٣٩٩).

(١١) في ش (إلى البناء إلى ذلك الجزء)، وفي ق، ط، ز، ك (إلى البناء على ذلك الجزء) وفي ح، أ (إلى البناء على ذلك) بدل (بناء على ذلك) والمبارة الثانية والثالثة أفضل. لأيهما أقرب للمعنى وأسهل في التعبير.

(١٢) في ز (ركعتان) بدل (شفع واحد) والمعنى واحد.

وعندنا: في الفصل الأول يلزمه^(١) ركعتان. وفي الثاني يلزمه^(٢) أربع ركعات^(٣). وفي الفصل الثالث يلزمه ركعتان بقراءة^(٤).

له أنه التزم مالم يس بقربة^(٥)؛ لأن الركعة الواحدة^(٦) والصلاة بغير قراءة ليست بقربة، فلا يلزمه شيء.

لنا: أن التزم ببعض مالا يتجزأ، فكان التزاماً للكل، كإيقاع بعض مالا يتجزأ، إيقاعاً للكل، كالطلاق ونحوه.

ولأن الصلاة عبادة في نفسها، والركعة الواحدة صلاة، إلا أنه لا صحة لها بدون القراءة^(٧)، وبدون ضم ركعة أخرى^(٨) إليها، والتزام الشيء التزام بمالا صحة له إلا به. كالتزام الصلاة، التزام للوضوء.

١٥٩- قال (زفر): الإمام^(٩) إذا سبقه الحدث، وحلّفه رجال ونساء، فأنصرف ليتوضأ، واستخلف امرأة - صح^(١٠) في حق النساء .
وعندنا. لا يصح^(١١)، وتفسد^(١٢) صلاة الكل^(١٣).

(١) يلزمه سقطت من ز والأفضل إثباتها لتعطي المعنى زيادة وضوح.

(٢) يلزمه سقطت من ش والأفضل إثباتها لتعطي المعنى زيادة وضوح.

(٣) ركعات سقطت من ح والأفضل إثباتها لتزيد من وضوح المعنى.

(٤) انظر البناية ج ٢ ص ٥٥٥، ٥٥٦.

(٥) في ش، ط زيادة (لا تكون صلاة) ولا تأثير لها في المعنى.

(٦) بدون القراءة سقطت من ش، والإثبات هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٧) في ز (الركعة الأخرى) بدل (ركعة أخرى) والتكثير والتعريف هنا لا يغير المعنى.

(٨) في ط زيادة (الرجل الإمام) ولا أثر لها في المعنى.

(٩) في ك، ط زيادة (صح ذلك) ولا أثر لها في تغيير المعنى. وفي ز (حاز الاستخلاص) بدل (صح) وما في ز أوضح وأكثر تفصيلاً.

(١٠) (لا يصح) سقطت من ط، ح، ق، أ، ز، ش والأفضل إثباتها لزيادة وضوح المعنى.

(١١) في ز، ش (سدت) بدل (تفسد) والمعنى واحد.

(١٢) في ش (صلاته) بدل (صلاة الكل) والصحيح الثانية، لأن التي قدست هي صلاة الإمام

والرجال، والنساء وليس الإمام فقط. انظر الأصل ج ١ ص ١٨٥، والمبسوط ج ١ ص

١٨٠، ١٨١، وانظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩٢، وملاحظ أن عند زفر: صلاة المقدم

أيضا حائزة، والفساد فقط في حق الرجال. (المصدر السابق).

له: أن الحاجة^(١) في حق القوم، دون الإمام^(٢)، لأنه^(٣) كالمفرد^(٤)، لأنه يمكنه أن يتوضأ ويبنى من غير إمام^(٥). والمرأة تصلح إمامًا في حقهن^(٦). فصح^(٧) في حقهن^(٨).

لنا: أنه متى استخلف المرأة^(٩)، صار مقتديًا بها، فبطلت^(١٠) صلاته، وإذا فسدت صلاته، فسدت^(١١) صلاة الكل ضرورة. كما إذا أحدث متعمدًا في هذه الحالة^(١٢).

١٦٠- قال (زفر): إمامة المعذور لغير المعذور، جائزة^(١٣) كإمامة العاري للابس^(١٤)، والأمي للقاري، والجريح للصحيح^(١٥).

-
- (١) في ز زيادة (للإمام) وفي ق، ط، ح، أ زيادة (إلى الإمام) وهي زيادة مطلوبة؛ لأنه توضح المعنى المراد.
- (٢) في ز (أن الإمام لا يحتاج إلى الاستخلاف في حق نفسه) بدل (أن الحاجة في حق القوم، دون الإمام) ، والعبارتان تؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٣) في ز زيادة (لأنه صار) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.
- (٤) في أ (مفرد) بدل (كالمفرد) والمعنى واحد.
- (٥) في ز زيادة (وإنما يحتاج إلى الاستخلاف لإصلاح صلاة القوم) ، وهي زيادة توضح المعنى، ولا تؤثر في تغييره.
- (٦) في ز (في حق النساء) بدل (في حقهن) والمعنى واحد. وفي ق (إمامًا للنساء) بدل (إمامًا في حقهن) والمعنى واحد.
- (٧) في ز زيادة (فصح الاستخلاف) وهي زيادة توضح المعنى.
- (٨) في ز (في حق النساء) بدل (في حقهن) والمعنى واحد.
- (٩) في ز (أن باستخلاف) بدل (أنه متى استخلف المرأة) والثانية أفضل؛ لأنها أكثر تفصيلًا للمعنى.
- (١٠) في ش (فسدت) ، وفي ز (تفسد) بدل (فبطلت) والمعنى واحد.
- (١١) في ز (تفسد) بدل (فسدت) والمعنى واحد.
- (١٢) لأن الإمام إذا أحدث متعمدًا فلا يصح معه الاستخلاف بل تفسد صلاة الإمام. وبالتالي تفسد صلاة الكل. (بدائع الصانع ج ٢ ص ٥٨٩) .
- (١٣) (جائزة) سقطت من ش، والإثبات هو الصحيح، لبيان الحكم في مثل هذه الحالة.
- (١٤) في ز (اللابسين) بدل (اللابس) والمعنى واحد.
- (١٥) أبرد هذا المثلثة احترازًا عن صلاة المأموم قائمًا، وإمامه قاعدًا، فإنه يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد لا يجوز. لأن محمد يرى أن الإمام صاحب عذر، ولذلك

وعندنا: لا يجوز^(١).

له: أن صلاة الإمام جائزة في حق نفسه، فصح اقتداء غيره به فيها^(٢) كإمامة المقيم للمتوضي. والماسح للغسل.

لنا: أن الاقتداء متابعة، وبناء في حق الأركان وقد انعقدت الأركان في حق الأمي - حقيقة - وفي حق^(٣) العاري والجريح - حكمًا لفقد شرطه، فلا يتحقق الساء والمتابعة. بخلاف ما إذا استشهد^(٤)؛ لأنه ثمة قام المخلف مقام الأصل، فيتحقق البناء. وعلى هذا البناء بعد فوت العذر: جائز عند زفر.

وعندنا: لا يجوز؛ لأنه فيه بناء آخر صلاته على أولها، فصار كبناء غيره صلاته على صلاته.

١٦١- قال (زفر): نية إمامة النساء ليست بشرط لصحة اقتدائهن به.

وعندنا: هي^(٥) شرط^(٦).

يصح اقتداء من حاله مثل حاله، وأما غير المعذور فلا يصح واستدل أبو حنيفة وأبو يوسف حديث مرض موته ﷺ (انظر المبسوط ج ١ ص ٢١٤).

(١) انظر الأصل ج ١ ص ١٨٥، ١٨٦، والمبسوط ج ١ ص ١٨١، مع ملاحظة أن الأمي حينما يؤم القارئ والأميين فيه خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، فأبو حنيفة يقول: صلاتهم كلهم فاسدة، والصاحبان يقولان: الإمام والأميين صلاتهم تامة، والقارئان تفسد صلاتهم، أما بقية الأعداء فإنه لا يجوز عددهم جميعًا، لأن لبس الإمام لا يكون لبسًا للمقتدين، والركوع والسجود من الإمام لا ينوب عن المقتدي ووضوء الإمام لا يكون وضوءًا للمقتدي، فهو يكون غير قادر على إزالة هذا العذر بتقديم من لا عذر له. (المبسوط ج ١ ص ١٨١) وانظر الخلاف في المبسوط ج ١ ص ٢١٤، ٢١٥. وانظر البناية ج ٢ ص ٣٤٥، ٣٥٤. وانظر فتح القدير ج ١ ص ٣١٨، ٣٢٣.

(٢) في ز (أن صلاة الإمام جائزة بالإجماع، فكذا صلاة المقتدي؛ لأنه بناء عليه) بدل (أن صلاة الإمام جائزة في حق نفسه، فصح اقتداء غيره به فيها) والعبارة الأولى تفسر العبارة الثانية.

(٣) (حق) سقط من ز، والإثبات أفضل ليناسب ما قلناه من كلام.

(٤) في ز، ق، أ (ما استشهد) بدل (ما إذا استشهد) والصواب الأولى؛ لأن الكلام لا معنى له بوجود (إذا)، وزفر استشهد بإمامة المقيم للمتوضي، والماسح للغسل وهذا رد لهذه الحجة.

(٥) (هي) سقطت من ش ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ١٩١، والبناية ج ٢ ص ٣٣٨، وفتح القدير وحواشيه ج ١ ص ٣١٤.

له: إن الذي يحتاج إلى نية^(١) المقتدي^(٢) دون الإمام، لأنه كالمفرد في حق نفسه، ولهذا لا يشترط نية إمامة الرجال^(٣).

لنا: أن الإمام باقتداء المرأة به يلزمه حكم، وهو فساد الصلاة^(٤)، لمحاذاتها إياه، فلا يلزمه إلا بالتزامه، وذلك بنية الإمامة^(٥)، ليكون الخراج بالضمآن^(٦)، بخلاف الرجل^(٧)، لأنه لا يلزمه باقتدائه شيء^(٨).

١٦٢- قال (زفر): مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة شرط. حتى^(٩) لو بدأ اللاحق بما فيه [الإمام]^(١٠) قبل أداء ما فات، لا يجوز.

(١) في ك، ق، ط، أ (النية) بدل (نية) واللفظان يؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) في ش، ز زيادة (هو المقتدي) ولا تأثير لها في المعنى.

(٣) في ط زيادة (ولهذا) يصبح اقتداؤها في صلاة الحسنة والعبد وصلاة الجنائز، وإن لم ينو الإمام إمامتها، ولم أجد هذا في مصادر الحنفية.

(٤) في ش، ك، (صلاته) بدل (الصلاة) والمعنى واحد.

(٥) في ط (الإمام) بدل (الإمامة) والصواب الثائية؛ لأنها تناسب المعنى المراد وهو نية إمامة المرأة ينو عليه فساد صلاة الإمام إذا صلت المرأة محاذيه له.

(٦) (ليكون الخراج بالضمآن) سقطت من ش، ز، ط، والأفضل إثباتها لتوضيح الحكم وتفصيله. وهذه قاعدة فقهية، ومماها: أن الحاصل من الشيء إذا كان منفصلاً عنه غير متولد منه، مثل كسب العبد، وسكن الدار، وأجرة الدابة تكون بالضمآن أي بمقابلة دخوله في ضمان من سلم له خراجه، فما لم يدخل في ضمانه يسلم له خراجه. وهي مبينة على قوله ﷺ: «الخراج بالضمآن». رواه الترمذي وأبو هارون، والنسائي، وأحمد والحاكم. والمقصود به هنا في هذه المسألة أن فساد صلاة الإمام بمحاذاة المرأة له مرتبط بالنية. (انظر المصنف في أصول العقده ص ٢٢٥، وشرح القواعد المفهية ص ٣٦١، والأشبه والظائر لابن نجيم ص ١٥١).

(٧) في ز، ش (الرجال) بدل (الرجل) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٨) في ط زيادة (ويخالف صلاة الحائز): اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا يصح اقتداؤها من غير نية، وقال بعضهم: يصح؛ لأن المرأة لا تقدر على إحرازها بين الصلاة وحدها، ولا بجماعة النساء، فكان قصدتها من الاقتداء إحراز الفضيحة لا إفساد الصلاة بخلاف غيرها من الصلوات، ولم أجد هذا في مصادر الحنفية.

(٩) في ز زيادة (حتى أنه) ولا تأثير لها في المعنى.

(١٠) سقط من الأصل، والصواب الإثبات لاكتمال العبارة.

وعندنا: ليس بشرط^(١).

له: أن السجود قبل الركوع^(٢) لا يعتبر، لأنه تغير الترتيب المشروع^(٣)،
فهذا كذلك^(٤).

لنا: أن المأخوذ عليه^(٥) تكميل الصلاة بأركانها دون ترتيبها. ولهذا لا يجوز
أن ينلو آية [السجدة]^(٦) في الركعة الأولى، ثم يسجد لها في الأخرى^(٧).
بخلاف السجود قبل الركوع، لأنها شرعت^(٨) على وجه يكون وجودها
بالقيام، ثم بالركوع، ثم بالسجود، فإذا لم يحصل على هذا الوجه، لم يكن
الموجود صلاة. أما ههنا كل ركعة صلاة على حدة. إلا أنها تتكرر بالثانية،
والثالثة فتوجد صلاة كاملة بدون الترتيب^(٩).

١٦٣. قال (زفر): إذا شرع في صلاة، أو صوم^(١٠)، على ظن أنه عليه، ثم تبين

(١) انظر (المبسوط ج ١ ص ١٨٨، والبيان ج ٢ ص ١٠٧ وقطع القدير ج ١ ص ٢٤١).

(٢) في زيادة (أن الصلاة واجب مرتباً، فوجب أن يأتي مرتباً، ولهذا لو سجد قبل الركوع لا
يعتبر)، وهي زيادة تعطي المعنى وضوحاً.

(٣) في ط (المشروط) بدل (المشروع) والثانية أفضل؛ لأن الله سبحانه قد شرع الدين ولم
يشطه الدين، قال تعالى ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ آية ١٣: الشورى.

(٤) في ك (فكذا هذا) بدل (فهذا كذلك) والمعنى واحد.

(٥) أي المطلوب منه.

(٦) سقط من الأصل، ط، ح، أ والإتيان أفضل. لتفصيل الحكم؛ لأنه قد يقرأ آية ليس فيها
سجدة فلا يسجد.

(٧) في ز (أن المأخوذ عليه تكميل الصلاة بأركانها، دون ترتيبها، ولهذا لو قرأ آية السجدة في
الركعة الأولى سجد لها في الركعة الثانية) بدل (أن المأخوذ عليه ... إلى ... ثم يسجد
لها في الأخرى) والمعنى واحد.

(٨) في ك، ط، ح، ق، أ (لأن الركعة) بدل (لأنها) والأولى أوضح؛ لأنها ذكرت الحراد
صراحه، بدل الضمير.

(٩) في ز (لأن الركعة لا تتم إلا بتقديم القيام على الركوع، والركوع على السجدة) لأنها
شرعت على هذا الوجه، إلا أنها تتكرر بالثانية والثالثة، فيشترط تكميلها، إلا الترتيب فيها
بدل (لأنها شرعت ... إلى ... بدون الترتيب) والمعنى واحد إلا أن عبارة الأصل أكثر
تصيحاً ووضوحاً.

(١٠) في ز (صوم أو صلاة) بدل (صلاة أو صوم) وتقديم الصلاة على الصوم أفضل.

أنه ليس عليه فقطعه، فعليه القضاء^(١).
وعندنا: لا قضاء عليه^(٢).
له: أنه بعد التنين بقي^(٣) في نفل صحيح، والنفل مضمون شرعاً^(٤). والنفل مضمون بالشروع عندنا.
لنا: أنه شرع مسقطاً لا موجباً، وقد عرف توضيحه^(٥) في موضعه^(٦).
١٦٤- قال (زفر): إذا شرع في صلاة النفل عند الطلوع أو الزوال، أو المغرب^(٧)، ثم قطعها - لا قضاء عليه.
وعندنا: عليه القضاء^(٨).
له: أنه منهي عنه، ولا^(٩) يلزمه بالشروع، كصوم يوم العيد، وأيام التشريق.
لنا: أنه قَطَعَ عبادةً صحيحة، فيلزمه قضاؤها قياساً على الصلاة في سائر الأوقات، بخلاف صوم يوم العيد^(١٠)؛ لأن المنهي عنه صوم وكل [جزء]^(١١) من أجزاء الإمساك يسمى صوماً. ف^(١٢) لجزء الذي شرع فيه لاقاه النهي؛ فيفسد. فلا يلزمه إتمامه ولا قضاؤه بالقطع.

-
- (١) في ز زيادة (وهو رواية الطحاوي عن أبي حنيفة) ، ولم أجدها في مختصر الطحاوي، وكررت هذه الزيادة في بدائع الصنائع (ج ٢ ص ١٠٣٥) .
(٢) انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٣٣، ص ١٠٣٥.
(٣) في ش (يمضي) بدل (بقي) ، والأنسب للمعنى اللفظة الثانية.
(٤) (والنفل مضمون شرعاً) سقط من ز، ك، ح، ق، أ وإثباتها لا معنى له؛ لأن النفل مضمون بالشروع عند الحنيفة. (انظر المبسوط ج ١ ص ١٥٩) .
(٥) في ق ز، ك، ط، ح (تحقيقه) وفي ش (تمامه) بدل (توضيحه) والمعنى واحد.
(٦) مختلف الأصحاب الورقة (١٣) .
(٧) في ق، ز، ك، ط، ح، أ (أو الغروب) بدل (أو المغرب) واللفظتان تزديان معنى واحداً.
(٨) انظر (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٣٠، ٩٨٠، تبين الحقائق ج ١ ص ٣٤٤، ٣٤٧) .
(٩) في ز، ش، ك، ح، أ (فلا) بدل (ولا) والأفضل الأولى لوجود الغاء التي تربط بين الجملتين.
(١٠) (العيد) سقط من ش، والأفضل الإتيان لتكتمل المدرة. وفي ك، ق، ط زيادة (وأيام التشريق) وهي زيادة لا معنى لها؛ لأن صوم أيام التشريق مكروه، وليس بسهي عنه.
(١١) (جزء) سقطت من الأصل، ط، والأفضل إثباتها لتوضيح المعنى.
(١٢) (المنهي عنه صوم وكل جزء من أجزاء الإمساك يسمى صوماً) سقطت من ر، والأفضل

وهنا النهي يتناول الصلاة، والافتتاح ليس^(١) بصلاة مالم ينته إلى السجود. وحين افتتح لم يلاقه النهي؛ فلم يفسد^(٢).

١٦٥. قال (زفر): إذا قرأ آية السجدة عند طلوع الشمس^(٣)، فلم يسجد للحال، حتى كان^(٤) وقت الزوال، أو وقت الغروب، فسجد لها - لم يجوز عند زفر. وعندنا: يجوز^(٥).

له: أنه لما لم يسجد حتى فات الوقت المكروه^(٦)؛ لزمه الأداء في وقت غير مكروه، فصار في ذمته^(٧) كاملاً، والكامل لا يتأدى بالناقص^(٨).
لنا: أنه أداها كما وجبت^(٩)؛ لأن بمضي الوقت لا ينقلب الواجب شيئاً آخر^(١٠). وعلى هذا إذا تلاها وهو راكب فلم يسجد لها بالإيماء حتى نزل، ثم ركب، فأوماً بها^(١١)، - لا يجوز عند زفر^(١٢).
وعندنا: يجوز لما ذكرنا^(١٣).

إبائها لإعطاء المعنى مزيداً من التفصيل والوضوح.

(١) في ش، ك، ح، (ليست بدل (ليس) والأفضل الثانية؛ لدلالاتها على لفظ مذكر، وهو الافتتاح.

(٢) في ز (فلا يكون منهياً عنه) بدل (وحين افتتح لم يلاقه النهي، فلم يفسد) والثانية أكثر تفصيلاً للمعنى.

(٣) في ز، ط (الطلوع) بدل (طلوع الشمس) والثانية أوضح من الأولى.

(٤) في ز (دخل) بدل (كان) والمعنى واحد.

(٥) انظر المسوط ج ٢ ص ١٣٣ (نوادير الصلاة)، بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٩٢.

(٦) (المكروه) سقطت من ك، والإثبات هو الصحيح، لتخصيص الوقت المقصود.

(٧) في ز (أنه إذا خرج الوقت المكروه صار شيئاً في ذمته) وفي ك (صار في نفسه شيئاً في ذمته) بدل (أنه لما لم يسجد حتى... إلى... فصار في ذمته)، وما في الأصل أفضل لزيادة التفصيل الذي يعطي المعنى وضوحاً أكثر.

(٨) والمراد بالناقص هنا هو الوقت المكروه، أو المنهي عنه. (انظر المصادر السابقة).

(٩) في ح، أ (أدى كما كان) بدل (أداها كما وجبت) ومعنى العبارتين واحد.

(١٠) في ز زيادة (فبقي كما كان، والناقص يتأدى بالناقص) وفيها تفصيل للمعنى والحكم.

(١١) في ز، ط (لها) بدل (بها)، ويؤيدان معنى واحداً.

(١٢) في ز، أ (لم يجوز عنده) بدل (لا يجوز عند زفر) والمعنى واحد.

(١٣) انظر المسوط ج ٢ ص ١٣٤ (نوادير الصلاة)، بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٩١.

١٦٦- قال (زفر): الإمام إذا ترك القعدة، الأولى في ذوات الأربع ناسياً، وخلفه لاحق نائم، فانتبه، أو سبقه الحدث، فذهب، وتوضأ، ثم جاء وقد سبقه الإمام بركعات يقعد اللاحق في موضع القعود. وعندها: لا يقعد^(١).

له: أن القعود واجب، وإن ترك^(٢) الإمام، كالمسبوق. لنا: أن اللاحق كان^(٣) خلف الإمام، ولهذا لا يقرأ فيما يقضي، ولا يسجد للسهو. فيجب عليه متابعة الإمام، وفي الإتيان بالقعدة مع ترك الإمام: مخالفته، فلا يجوز كما لو كان معه [حقيقة^(٤)] - حين تركه الإمام^(٥)، بخلاف المسبوق؛ لأنه كالمتفرد، ولهذا يقرأ ويسجد للسهو. ١٦٧- قال (زفر): المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس في الصلاة، أوماً بقلبه. وعندها: يؤخر الصلاة إلى أن يقدر^(٦).

-
- (١) قال في المبسوط في نوازل الصلاة: فرجل افتتح الصلاة مع الإمام، فقام خلفه حتى فرغ الإمام، ثم اتشه، وقد كان الإمام ترك سجدة من الركعة الأولى فمضاهها في الثانية، ولم يقعد في الثانية مقدار التشهد ساهياً، ثم علم الرجل كيف صنع الإمام قال: يتيمه ويصلي بغير قراءة؛ لأنه قد أدرك أول الصلاة مع الإمام والنزم الاقتداء به، فكان هو مقتدياً بالإمام فيما يأتي به، وليس على المقتدي قراءة، ويسجد في موضعها من الركعة الأولى؛ لأن الإمام قضى تلك السجدة، فالتحقت بمحلها، وصار كأنه أداها في موضعها، ولا يقعد مقدار التشهد في الركعة الثانية عندها. وقال زفر رحمه الله: يقعد؛ لأن الإمام لما استتم قائماً إنمالم يعد إلى القعود لما فيه من ترك الفريضة لأداء السنة، وذلك المعنى غير موحود في حق هذا الرجل... ج ٢ ص ٩٩، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٤٦٥.
- (٢) في ز، ك، ط، ح، ق أ (فلا يترك بترك الإمام) بدل (وإن ترك الإمام) والعبارة الأولى أفضل، لأنها أوضح، وتدل على المعنى بسهولة ويسر، والقعود الأول واجب عنه الحنفية، وقال الطحاوي، والكرخي: هو سنة. (انظر تبين الحقائق ج ١ ص ١٠٦).
- (٣) في ك، ح، أ (كانه) بدل (كان) والأولى أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى ههنا.
- (٤) (حقيقة) سقطت من الأصل، ك، ح، ق، أ. الإتيان أفضل لتأكيد المعنى المراد من العبارة.
- (٥) (الإمام) سقطت من ش، ز، ك، والإتيان أفضل لتوضيح المعنى.
- (٦) قال في البدائع: «ولو عجز عن الإيماء وهو تحريك الرأس. فلا شيء عليه عندها، وقال زفر: يومئ بالحاجين أولاً فإن عجز فبالعيتين، فإن عجز فبقبله، وقال الحسن بن زياد يومئ بعينيه، وبجانبه، ولا يرمي بقلبه...» وقال: «فإن مات من ذلك المرض لقي

له: أن القلب يقام به فرض من فرائض^(١) الصلاة بكل حال - وهو النية والإخلاص - فيجوز أن يقام به سائر الفرائض عند المحذور^(٢).

لنا: أن الصلاة عبادة، تتعلق بهذه الأعضاء شرعاً، والصلاة، بالقلب نوع آخر^(٣)، فلا يجوز شرعه ابتداءً بالرأي^(٤).

١٦٨- قال (زفر): إذا اقتدى بالإمام [وهو] راعى فقام الإمام، وركع المفندي

الله تعالى ولا شيء عليه؛ لأنه لم يدرك وقت القضاء، وأما إذا برأ وصح، فإن كان المتروك صلاة يوم وليلة، أو أقل فعليه القضاء بالإجماع وإن كان أكثر من ذلك فقال بعض مشايخنا: يلزمه القضاء أيضاً لأن ذلك لا يمحزه عن فهم الخطأ، مرجعت عليه الصلاة، نبواخذ بقضائهم، بخلاف الأعضاء، لأنه يمحزه عن فهم الخطأ فينبغي الوجوب عليه، والصحيح أنه لا يلزمه القضاء؛ لأن الفوائت دخلت في حد التكرار، وقد فأت لا بتضييع القدرة بقصد فلو وجب عليه قضاؤها لوقع في المخرج ١٠٠٠ (انظر بدائع الصانع ج ١ ص ٣١٨، ٣١٩، وانظر البناية ج ٢ ص ٦٩٥ وما بعدها وفتح القدير ج ١ ص ٤٥٩) وذكر في فتح القدير قول آخر عن أبي يوسف مثل قول زفر. وعده المالكية إذا قدر على التيمم مع إيماء ولو بطرف، وجبت الصلاة بما قدر عليه، وسقط عنه غير مقدوره، ولا يؤخر الصلاة عن وقتها بما قدر عليه، مادام المكلف في عقله. (انظر حاشية الصاري على الشرح الصغير ج ١ ص ١٢٣، والخروشي على مختصر خليل ج ١ ص ٢٩٩). وعند الشافعية والحنابلة تصح الصلاة إذا أدامها مع إجراء الإمكان على القلب، إذا لم يستطع إلا هذا، واستدل الحنابلة بقوله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَتَمَعًا﴾ البقرة ٢٨٦ وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْقُرْآنِ حَرَجًا﴾ الحج: ٧٨ (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٧١، المفني ج ١ ص ١٤٩ المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ١٨٦ وما بعدها).

(١) في ز (ركن من أركان) بدل (فرض من فرائض)، والصحيح أنها شرط من شروط صحة الصلاة.

(٢) في ز زيادة (فيكون محلاً للباقي عند المحذور) وهي زيادة فيها تفصيل للحكم.

(٣) في ز زيادة (لم يرد الشرع به) وفيها زيادة إيضاح للمعنى.

(٤) في ز (إثباته بالقياس) بدل (شرعه ابتداءً بالرأي) والمعنى واحد.

(٥) في الأصل (نهر) وهو وهم من الناسخ؛ لأن الكلام لا يستقيم معها، انظر الجامع الصغير، وشرحه النافع الكبير ص ٦٨، والبناية ج ٢ ص ٦١٧. وفتح القدير ج ١ ص ٤٢٠.

وعند المالكية تترك الركعة مع الإمام بانحاء المأموم في أول ركعة له مع الإمام قبل أن يعتدل الإمام من ركوعه ولو حال رفعه وإن لم يطمئن المأموم إلا بعد اعتدال الإمام. انظر (بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٤٣).

بعده، فقد أدرك ثلث الركعة .

وعندنا: لم يدرك^(١) .

له: أنه إذا شرع معه حالة الركوع، فقد أدركه وأداه أيضًا - وإن تأخر عنه - فيجوز، كما لو^(٢) أدركه، في القيام^(٣)، ولم يركع^(٤) حتى ركع^(٥)، وركع^(٦) بعده^(٧) .

لنا: إن إدراك الركعة يقف على الموافقة في القيام إما من وجه، أو من كل وجه، ولم يوجد؛ لأنه لم يدركه في حالة القيام، ولم يتابعه في الركوع حتى

وعند الشافعية إذا أدرك المأموم الإمام راكمًا أدرك الركعة، بشرط أن يطمئن قبل ارتدع الإمام عن أقل الركوع، ولو شك في إدراك حد الإجزاء لم تحتسب ركعته لخر: «من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صليبه فقد أدركها» رواه الدارقطني عن أبي هريرة في كتاب الصلاة، باب من أدرك الإمام قبل إقامة صليبه، فقد أدرك الصلاة، ج ١ ص ٣٤٧ وصححه ابن حبان. (مغني المحتاج ج ١ ص ٢٦١) . وعند الحابلة يدرك المأموم الركعة مع الإمام إذا أدرك قدر ما يجزى، في الركوع لحديث، أبي هريرة قال: «إذا أدركتم الإمام في السجود فاسجدوا ولا تعملوها شيئًا، ومن أدرك الركوع فقد أدرك الصلاة» رواه أبو داود، كتاب الصلاة باب في الرجل يدرك الإمام ساجدًا كيف يصنع ج ١ ص حديث رقم ٨٩٣ ج ١ ص ٢٣٦. (المغني ج ١ ص ٥٠٤، انكافي لابن قدامة ج ١ ص ٢٣٢، الإصناف ج ٢ ص ٢٢٣) .

(١) في ز (رحل انتهى إلى الإمام في الركوع، فكبر، وقام حتى رفع الإمام رأسه من الركوع، وركع المقتدي بعده، يصير مدركًا لتلك الركعة. وعندنا: لا يصير مدركًا) بدل (إذا اتدى بالإمام ... إلى ... لم يدرك) ومعنى العبارتين واحد.

(٢) في ز (أدرك فيما له حكم القيام، فصار كما لو .. بدل (أدرك إذا شرع معه حالة الركوع فقد أدركه وأداه أيضًا وإن تأخر عنه فيجوز، كما لو ..) وتؤيدان نفس المعنى إلا أن العبارة الأولى مختصرة جدًا.

(٣) في ز زيادة (في حقيقة القيام) ولا تأثير لها في المعنى.

(٤) في ك زيادة (يركع معه) ولا تأثير لها في المعنى.

(٥) في ر (يركع) بدل (ركع)، والثانية أفضل، لأن سياق الكلام يدل على الماضي.

(٦) في ش، ط، ز، ك (لم ركع) بدل (وركع بعده)، ومعناها واحد، إلا أن العطف (ثم) هنا أبلغ؛ لأنها تدل على الترتيب.

(٧) في ز زيادة (يصير مدركًا، فكذا هذا) وهي زيادة فيها زيادة إضاح للمعنى.

تكون متسعة في القيام من كل^(١) وجه، بخلاف ما ذكر من الركوع^(٢)، لأنه أدركه في القيام^(٣) - حقيقة - وتابعة فيه^(٤).

١٦٩. قال (زفر): المقيم^(٥) إذا سافر في آخر الوقت - في فوات الأربع - إن بقي فيه ركعتان^(٦)، فعليه صلاة السفر^(٧). وإن بقي أقل من ذلك فعليه صلاة الإقامة^(٨).

وعندنا: العبرة للجزء الأخير^(٩) من الوقت في السفر، والإقامة، والحبس، والظهر، ونحو ذلك^(١٠).

(١) (كل) سقطت من ك، ق، أ، والإثبات أفضل لاكتمال الحكم؛ لأن حكم المتابعة في القيام لا يتحقق إلا بالمتابعة في القيام من كل وجه.

(٢) (من الركوع) سقط من ش، ولا يغير سقوطه المعنى. وفي ح، ك، أ، ق (المثال) بدل (الركوع) ويؤيدان معنى واحداً.

(٣) في ط (أدرك القيام) بدل (أدركه في القيام) ويؤيدان معنى واحداً.

(٤) في ز (لنا: أن الاقتداء متابعة ومطابقة، وأنه لم يتابع الإمام في حقيقة القيام، ولم يتابعه فيما له حكم القيام، وهو الركوع، فلا يصير مدركاً، بخلاف ما لو أدرك في حقيقة القيام، لأنه وجدت المتابعة، والمطابقة في حقيقة القيام) بدل (لنا: إن أدرك .. إلى ..) وتابعه فيه) والأولى تفسر الثانية.

(٥) (المقيم) سقط من ط، والإثبات أفضل لتوضيح المعنى.

(٦) في ر (إن بقي في آخر الوقت مقدار ما يمكنه أن يصلي ركعتين) وفي ط (إن بقي من الوقت مقدار ما يسع فيه ركعتين) بدل (إن بقي فيه ركعتان)، وما في ز ط، أنصل؛ لأنه أكثر تفصيلاً.

(٧) في ط، ح زيادة (ركعتان)، ولا تأثير لها في المعنى.

(٨) في ز (فعليه صلاة المقيم أربع ركعات)، وفي ط، ك، ح، ق زيادة (الإقامة أربع ركعات) بدل (صلاة الإقامة) والمعنى واحد.

(٩) في ز (المعتبر الجزء الآخر) بدل (السرة للجزء الأخير) والمعنى واحد.

(١٠) (ونحو ذلك) سقطت من ش وسقوطها لا يؤثر في المعنى. انظر الأصل ج ١ ص ٢٦٨. وبدائع الصنائع ج ١ ص ٢٩٣ وما بعدها. وهذا مبني على أصل مختلف بين المحتبة وهو أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت بمقدار التحريم، فإذا بقي من الوقت مقدار التحريم يجب الفرض، على الحائض إذا طهرت، ويتغير الأداء إذا كان مسافراً ثم أقام، أو مقيماً ثم سافر، وهو قول المحققين من الأصحاب وعلى قول زفر أن العرس لا يجب إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي فيه الفرض. (بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٩٣) وما يجب تشبه له أنه في حق الحائض يتعلق بالوجوب بمقدار التحريم إذا طهرت، إذا كانت أيامها عشرًا.

له. إن الوقت جعل سبباً ليؤدى فيه، فإذا أخر عن^(١) الوقت، وبقي مقدار ما يسع للركعتين^(٢) أمكن أداء ركعتين فيه^(٣). فجعل سبباً لتغيير فرضه^(٤). وإن لم يبق مقدار ذلك، كان السبب أول الوقت. وهو كان مقيماً حينئذ^(٥).
لذا: أن الوقت سبب للوجوب^(٦)، ثم^(٧) الوجوب قد يكون للقضاء، وقد يكون للأداء. فأمكن تعليقه بآخر جزء منه. وإن لم^(٨) يسع للأداء^(٩). ولهذا لوقام^(١٠) المسافر في آخر جزء^(١١) منه، فعليه أربع ركعات - بالإجماع - وإن لم يسع للأداء^(١٢)، ولهذا قال زفر^(١٣) في المرأة إذا حاضت في آخر الوقت، ولم يبق ما يسع لفرض الوقت: لم تسقط عنها الصلاة^(١٤)، وتقصيها إذا طهرت.

أما كانت دون العشرة فلا تجب عليها الصلاة إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما تغسل فيه، والفرق بين ذلك أنه إذا كانت أيامها دون العشرة لا يحكم بخروجها من الحيض بمجرد انقطاع الدم ما لم تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة كامل فتصير تلك الصلاة ديناً عليها. وأما إذا كانت أيامها عشرة فبمجرد الانقطاع يحكم بخروجها عن الحيض. (البدائع ج ١ ص ٢٩٤).

- (١) في ز، ق زيادة (أول الوقت) وإثبات هذه الزيادة، وعدمه لا يؤثر في المعنى.
- (٢) في ز (ما يمكنه أن يصلي فيه ركعتين) بدل (ما يسع للركعتين) وتؤيدان إلى معنى واحد. وفي ك (الركعتان) وفي ق (ركعتين) بدل (للركعتين) والألفاظ الثلاثة تؤدي معنى واحداً.
- (٣) (أمكن أداء ركعتين فيه) سقط من ز. وسقوطه من ز لا يؤثر في المعنى؛ لأن العبارة السابقة أغنت عنه.
- (٤) في ط، ز، ك (فتغيير فرضه) بدل (فجعل سبباً لتغيير فرضه) والمعنى واحد.
- (٥) في ز (أول الوقت) بدل (حينئذ) والأولى تفسر معنى الثانية.
- (٦) في ش (الوجوب) بدل (للوَجوب) ولا يتغير المعنى باستعمال الأولى.
- (٧) في ش (والوجوب) بدل (ثم الوجوب) والمعنى واحد.
- (٨) في ق (ولم يسع) بدل (وإن لم يسع) والثانية هي الصواب لاستقامة المعنى بها.
- (٩) في ز (وإن لم يمكنه الأداء في هذه الحالة) بدل (وإن لم يسع للأداء) والمعنى واحد.
- (١٠) في ق (أقام) بدل (قام) والأفضل الأولى؛ لأن الإقامة غير القيام، وههنا المقصود به أداء من الإقامة.

- (١١) (جزء) سقط من ز، وإثبات هو الصحيح، لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
- (١٢) في ز (فيه الأداء) بدل (لأداء) والمعنى واحد.
- (١٣) في ط (وعلى هذا) بدل (ولهذا)، واللفظتان تؤيدان إلى معنى واحد.
- (١٤) في ز (الفرص) بدل (الصلاة) والمعنى واحد. ولفظة (الصلاة) سقطت من ط، وسقوطه

١٧٠- قال (زفر): مراعاة الترتيب شهراً في الفوائد، شرط عند زفر.

وعندنا: إذا صارت الفوائد ستاً، سقط الترتيب. ولا نص عنه في الزيادة.
فإن شرط [ذلك]^(١) إلى سَنة - كما قاله ابن أبي ليلى^(٢). وفي جميع العمر - كما قال بشر^(٣).

فلمعموم النصوص^(٤) الواردة^(٥) في إيجاب الترتيب^(٦) من غير فصل، وإن قصره على شهر^(٧).

له^(٨): أن مادون الشهر قليل؛ لأنه عاجل، ولهذا لا يجوز جعله أجلاً في

قد لا يؤثر في المعنى ولكن الأفضل الإثبات لإيضاح المراد من العبارة التي تسبقها.

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل والمعنى لا يستقيم بدون.

(٢) هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري الكوفي، الفقيه قاضي الكوفة، روى له الأربعة في سنتهم إلا أنه شغل بالقضاء قضاء حفظه، توفي سنة ١٤٨هـ (انظر اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٦).

(٣) هو بشر بن عياث المريسي المعتزلي، أدرك مجلس أبي حنيفة ولا زم أبا يوسف، وأخذ عنه، وبيع حتى صار من أخص أصحابه، وكان أبو يوسف يذمه، ويعرض عنه مات سنة ٢٢٨هـ، وله تصانيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف الفوائد البهية ص ٥٤. (انظر بدائع الصالحات ج ١ ص ٣٧٩، حاشية الشلبي ج ١ ص ١٨٧).

(٤) في ز (وجه ذلك عموم النص) بدل (فلمعموم النص)، والأولى هي الأفضل؛ لأن المعنى يستقيم بها.

(٥) في ط (النص الوارد) بدل (النصوص الواردة) والأفضل الثانية؛ لأن الوارد نصوص وليس نص. (انظر البداية ج ٢ ص ٦٣١ وما بعدها).

(٦) في ز، ط زيادة (مطلقاً)، وهي زيادة مؤكدة للمعنى.

(٧) (وإن قصره على شهر) سقط من ز، ق والأفضل الإثبات لإيضاح رواية بشر أنها في جميع العمر وإن قصره زفر على شهر.

انظر الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٨٢، وانظر البداية ج ٢ ص ٦٣٣ وما بعدها. وفتح القدير ج ١ ص ٤٢٤، وما بعدها. إلا أنه لم يشر إلى رأى زفر في هذه المصادر وقد أشار إليه، وإلى آراء بشر وابن أبي ليلى الشيخ الشلبي في حاشيته على تبیین الحفاظ. ج ١ ص ١٨٧، كما أشار إليه في البدائع ج ١ ص ٣٧٩. إلا أنه في البدائع لم يذكر رأى ابن أبي ليلى.

(٨) في ز (وجه قول زفر) بدل (له) ويؤيدان معنى واحد.

السُّلَم^(١)، وما وراء الشهر كثير، فيعتبر مسقطاً للترتيب.
لنا: أن الفوائت إذا تكررت، وصارت سناً، ففي الأمر بالبداية بها خوف فوت
الوقتيّة [عن وقتها]^(٢)، وإنما ألزمناه مراعاة الترتيب حفظاً للوقتيّة في وقتها،
ولا يجوز إثباتها على وجه يؤدي إلى تفويتها^(٣).

١٧١- قال (زفر): إذا صلى الظهر بغير طهارة، ثم صلى العصر بطهارة - وهو
ذاكر لذلك - ثم قضى الظهر ولم يقض العصر، فصلى المغرب - وهو ذاكر
لذلك - لايجوز المغرب.

وعندنا: يجوز^(٤).

له: أنه صلاها وعليه^(٥) العصر، وتذكرُ الفائتة يمنع حواز الوقتيّة^(٦).
لنا: أن المانع من جواز الوقتيّة الفائتة^(٧) بيقين، وهذه فائتة بالاجتهاد؛ لأن
عند الشافعي: جائز، وليست بفائتة، والشرع ورد بالمنع من جواز الوقتيّة

(١) في ز زيادة (باب السلم) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.

(٢) (عن وقتها) سقطت من الأصل، كه، ط، ح، أ والأفضل الإتيان ليكتمل المعنى المراد.

(٣) في ز (وصارت سناً، لا يمكنه مراعاة الترتيب في الفوائت إلا بتفويت الوقتيّة عن وقتها،
وذلك لا يجوز) بدل (وصارت سناً ففي الأمر ... إلى ... يؤدي إلى تفويتها)
والعبارتان تؤيدان معنى واحداً. إلا أن عبارة الأصل فيها تفصيل أكثر.

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ٢٨٣. والمبسوط ج ١ ص ٢٤٥، إلا أنه لم يشر فيهما إلى رأي
زفر في هذه المسألة إلا أنه أشار في الميسر إلى وجود هذا الخلاف من غير ذكر
للمخالف فقال: «فإن أعاد الظهر وحدها، ثم صلى المغرب وهو يظن أن العصر له جائز،
قال يحزته المغرب، ويعيد العصر فقط، لأن ظنه هذا استند إلى خلاف معتبر بين العلماء،
فكان دليلاً شرعياً. وحاصل الفرق: أن فساد الصلاة بترك الطهارة فساد قوي مجمع عليه،
فيظهر أثره فيما يؤدي بعده، فأما فساد العصر بسبب تذكر الترتيب، فساد ضعيف مختلف
فيه، فلا يتعدى حكمه إلى صلاة أخرى». المبسوط ج ١ ص ٢٤٥. وذكر الخلاف بين
الثلاثة وزفر في (البدائع ج ١ ص ٣٧٧، ٣٧٨).

(٥) في ز (أنه صلى المغرب مع العلم بترك الفائتة وهو العصر) بدل (أنه صلاها وعليه العصر)
والعبارة الأولى أوضح.

(٦) في ز زيادة (فلا يجوز)، ومن شأنها إيضاح المعنى.

(٧) في ز، في زيادة (تذكر الفائتة) من شأنها توضيح المعنى.

مع الصوص المفتضية [للجواز ^(١)] عند الفاتنة بيقين، ولم توجد.

١٧٢. قال (زفر): إذا أسلم الحربي بدار ^(٢) الحرب، ولم يعلم بفرضية الصلاة والركاة، ونحوها ^(٣)، حتى مضى زمان، ثم علم به - فعمله أداؤها ^(٤).
وعندنا: لا يلزمه ذلك ^(٥).

له: أن الجهل بالشرائع لا يمنع وجوبها، كما لو أسلم في دار الإسلام، ولم يعلم بالشرائع.

لنا: أن الشرائع لا تلزم ^(٦) إلا بالسمع، ولم يوجد. بخلاف دار الإسلام؛ لأنها دار علم وشيوع ^(٧) الأحكام، فأقيم ^(٨) مقام حقيقة العلم.

١٧٣. قال (زفر): الغزاة إذا حاصروا ^(٩) بلدة، أو حصنًا - إن كان بالمسلمين شوكة، ونووا الإقامة خمسة عشر يومًا؛ صاروا مقيمين.
وعندنا: لا يصيرون مقيمين ^(١٠).

له: أنه وجدت نية الإقامة في محلها، فتعتبر ^(١١).

لنا: أن حالهم يخالف ^(١٢) عزيمتهم ^(١٣)؛ لأنهم بحالة لو اجتمع الكفار

-
- (١) في الأصل (جواب) وهو وهم من الناسخ؛ لأن المعنى لا يستقيم بها.
- (٢) في ز، ك، ط (في دار) بدل (بدار) والمعنى واحد.
- (٣) في ز (ولم يعلم بالشرائع) بدل (بفرضية الصلاة والزكاة ونحوها) والمبارة الثانية تفسر معنى العبارة الأولى.
- (٤) في ز (القضاء) بدل (أداؤها) والأولى أدق، لأن الأداء، يكون في الوقت، والقضاء للقاتل.
- (٥) في ز (القضاء) بدل (ذلك) والأولى تبين المراد من الثانية. انظر المبسوط ج ١ ص ٢٤٥.
- وبدائع الصنائع ج ١ ص ٣٧٨، والأصل ج ١ ص ٤٨٥.
- (٦) في ز (تلزمه) بدل (تلزم) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٧) في ط زيادة (ومعند شيوع) ولا معنى لهذه الزيادة.
- (٨) في ط (قائم) بدل (فأقيم)، والثانية أنسب للمعنى هنا، حيث لا يستقيم مع الأولى.
- (٩) في ز (حاصروا) بدل (حاصروا) واللفظتان معناهما واحد. (انظر لسان العرب ج ٤ ص ١٩٣).
- (١٠) (انظر الأصل ج ١ ص ٩٨، والمبسوط ج ١ ص ٢٤٩، والنباية ج ١ ص ٧٦٢، وفتح
- الغدير ج ٢ ص ١١، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٩٨).
- (١١) في ز (قصور مقيمين) بدل (قمتين) والأولى تفسر معنى الثانية.
- (١٢) في ش (مبطل) بدل (يخالف) وتؤديان معنى واحدًا.
- (١٣) في أ (لنيتهم) بدل (عزيمتهم) والمعنى واحد.

لأزعجهم عن هذا المكان، فلا يقدرون على الإقامة. وروي^(١) عن أبي يوسف أنه فُصل الجواب، فقال: لو كانوا خارج مصر لا يصيرون مقيمين، ولو فتحوا البلدة وحاصروا الحصن؛ صاروا مقيمين.

١٧٤- قال (زفر): المسافر اللاحق^(٢) إذا نوى الإقامة في حال أداء مسافته أو إذا^(٣) أحدث، فدخل مصره للوضوء - صار^(٤) مقيماً، ويتم صلاته أربعاً^(٥).
وعندنا: ينمها صلاة السفر^(٦).

له: أنه لو جعل كأنه منفرداً^(٧).

(١) في ز زيادة (وقد روي) ولا أثر لها في تغير المعنى.

(٢) في ز زيادة (اللاحق المقتدي بالمسافر) وهي زيادة مطلوبة للتفريق بين الاقتداء بالمسافر وغيره. لأنه إذا اقتدى بالمسافر ثم أحدث وذهب ليتوضأ كأنه خلف الإمام، لذلك هو لا يقرأ، ولا يسجد لسهو، وعند فراغ الإمام يستحكم الفرض ولذلك لا يبقى الفرض محتملاً للتعبير في حق الإمام، فكذا لا يبقى الفرض محتملاً في حق اللاحق، أما إذا كان مقتدياً بغير المسافر فإن الإمام قد صلى أربعاً، ولم يقصر، ولذلك يتغير الحكم. (انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٩٩، ٣٠٠. والمبسوط ج ١ ص ٢٤٣).

(٣) (إذا) سقطت من ش، ز، ك، ح، ق، أ ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

(٤) في ق (وصار مقيماً يتم ...) وفي ط (حتى صار مقيماً يتم) بدل (صار مقيماً ويتم) وما في الأصل هو الأفضل لأنه ينتزع من خلالهما الحكم الذي بني عليه إتمام الصلاة أربعاً. وهو الإقامة. وحكم الإقامة هنا ينشأ بنية الإقامة أثناء أدائه ما فاتته، وعند الحدث إذا بني على صلاته. ولأن (صار) هنا فعل جراب الشرط، فلا يقترب بواو العطف، أو حتى.

(٥) في ز (ويتم صلاة المقيمين) بدل (ويتم صلاته أربعاً) والمعنى واحد.

(٦) في ش (المسافر) وفي ز (المسافرين) بدل (السفر) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ١ ص ٢٥٢، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٢٩٩. والبنية ج ٢ ص ٧٧١ وما بعدها. وهما فرق بين اللاحق والمدرَك من جهة، والمسبوق من جهة، فاللاحق هو من نام أو سبقه الحدث فذهب وتوضأ، والمدرَك هو من دخل في صلاة الإمام بعد تكبيرة الإحرام، ولم يقته أي ركعة. أما المسبوق فهو من سبقه الإمام بركعة أو أكثر، وذلك لأن نية المسبوق في قضاء ما عليه للإقامة أو دخوله في مصره؛ يلزمه الإتمام؛ لأن المسبوق فيما بقي كالمفرد؛ ونية المفرد الإقامة يغير فرضه في الوقت، فكل ذلك نية المسبوق؛ لأن المسبوق أصل بنفسه. (المبسوط ج ١ ص ٢٥٢).

(٧) في ح، أ (أنه جعل كأنه منفرداً) بدل (أنه لو جعل كأنه منفرداً) والثانية أفصل؛ لأنها، تناسب سياق الكلام بعدها: (وإن جعل ...) وفي ز (كالمفرد) بدل (كأنه منفرداً) والمعنى واحد.

[فحكم] ^(١) المفرد هذا. وإن جعل كأنه خلف الإمام فحكمه هذا أيضًا ^(٢).
لنا: أن ما يأتي به اللاحق بعد فراغ الإمام، قضاء عما لزمه مع الإمام
والقضاء لا يتغير بالسفر والإقامة، كمن خرج وقته، وهو مسافر، فقام ^(٣) إلى
قضاء ما عليه ^(٤) وهو مقيم ^(٥)؛ قضى ^(٦)، كما لزمه ^(٧). فلو أفسدها ^(٨)
ثم افتتحها؛ أتمها أربعمًا؛ لأنه مقيم، والوقت قائم ^(٩). وعلى هذا إذا افتتح
المسافر العصر، فغربت الشمس، ثم نوى الإقامة؛ أتمها أربعمًا - عند زفر.
وعندنا: يتمها ركعتين. والمدار على ^(١٠) القضاء أنه لا يتغير.
١٧٥. قال (زفر) إذا ركع المقتدي قبل إمامه ^(١١)،

-
- (١) في الأصل (وحكم) وجواب الشرط جملة أسمية، فيجب اقترانها بالفاء.
(٢) في ز (أنه لا يخلو إما أن يكون مفردًا، أو مقتديًا، وكينما كان إذا نوى الإقامة صحت نيته بدل (أنه لو جعل) ... إلى ... فحكمه هذا أيضًا) والعبارات تفسر كل منهما الأخرى.
(٣) في ز (ثم قام)، وفي ك، ط، (فأقام) بدل (فقام) والأولى والثالثة تؤيدان إلى المعنى المراد، أما الثانية فإنها لاتناسب المعنى؛ لأن الإقامة غير القيام.
(٤) (إلى قضاء ما عليه) سقطت من ش، ك، ط، والمعنى لا يستقيم بدونها.
(٥) (وهو مقيم) سقطت من ش، ز، ك، ط، والإثبات أفضل لاكمال المعنى.
(٦) في ز، ك، ط زيادة (قضى ما عليه) وهي زيادة تعطي المعنى وضوحًا.
(٧) في ش، ك (لزمه)، وفي ح (لما لزمه) بدل (كما لزمه) والثالثة هي التي تناسب سياق المعنى، ويستقيم معها، وفي ز زيادة (فكلًا هنا) وفيها تفصيل أكثر.
(٨) في ز زيادة (على نفسه) ولا أثر لها في المعنى.
(٩) في ز (ثم افتتحها بعد ذلك يتم صلاة المقيمين مادام الوقت باقيا، لأنه مقيم، والوقت قائم) بدل (ثم افتتحها أتمها أربعمًا، لأنه مقيم، والوقت قائم)، والعبارة الأولى تفسر لثانية.
(١٠) في ز (لما ذكرنا أن القضاء ...) بدل (والمدار على القضاء ...) ومعناها واحد.
(١١) في ز (إمامه) بدل (الإمام) والمعنى واحد، انظر الجامع الصغير وشرحه السافع الكبير ص ٦٧. والبنية ج ٢ ص ٦١٩، وفتح القدير وحواشيه ج ١ ص ٤٢١. وعبد الشامية إذ ركع قبل الإمام فلم يرفع حتى ركع الإمام لم تبطل صلاته سواء كان عمدًا أو سهواً، لأنه مخالف بيرة ويستحب له أن يعود إلى القيام، ويركع مع الإمام. (المجموع ج ٤ ص ١١٨).
وعبد المالكية إذا سبق الإمام بفعل الركن عمدًا، كان يركع ويوقع من الركوع قبل ركوع

ولحقه الإمام قبل قيامه^(١)؛ لم يحز^(٢) - عند زفر^(٣) .
وعندنا: يجوز^(٤) .

له: أن ابتداء الركوع وقع فاسدًا، حتى لو قام قبل أن يلحقه الإمام^(٥) .
والبناء^(٦) على الفاسد فاسد.

لنا: أنه شاركه في بعض الركوع، وشرط الاقتداء: الموافقة في جزء من
الركن^(٧)، فصار كما لو ركع معه، وقام قبله.

١٧٦- قال (زفر): إذا شرع متغلاً مقتدياً [بالمفترض]^(٨)، ثم أسدده المقتدي
على^(٩) نفسه، ثم اقتدى به في ذلك الفرض، ونوى قضاء ما لزمه

الإمام، أو ينحى للركوع قبل ركوع الإمام أو يفعل الرفع بعد انحائه الإمام عمدًا، أو ينحى
بعد انحائه الإمام، ويرفع قبل رفعه فيهما، ولم يأخذ فرضه معه فيهما أي لم يطمئن فإن
كان سهوًا أمر الراجع أن يعود إلى الركوع إنه علم أنه سوف يدرك الإمام، أما إذا خفف
قبل الإمام لركوع أو سجود، فإنه لا يعود إذا كان قد اطمان مع الإمام بل ثبت حتى يأتيه
الإمام، لأن الخفض ليس مقصودًا في نفسه . (انظر شرح الخرخشي ج ٢ ص ١٢) .

وعند الحنابلة من ركع أو سجد قبل إمامه فعليه أن يرفع ليأتي به بعده، فإن لم يفعل
عمدًا؛ بطلت صلاته، فإن ركع ورفع قبل ركوع وإمامه عمدًا، فهناك روايتان. إحداهما:
تبطل، لأنه سبقه بركن كامل وهو معظم الركعة كما سبقه بالسلام وأيضًا لله في
ذلك، والثانية: لا تبطل؛ لأنه سبقه بركن واحد. وأصح الروايتين أنه لا يعتد بتلك الركعة.
(انظر المقنع ج ١ ص ٢٠٠، الروايتين والوجهين ج ١ ص ١٦٩) .

(١) في ز (فأدركه الإمام في الركوع) بدل (ولحقه الإمام قبل قيامه) ومعناها واحد. وفي ط
(تمامه) بدل (قيامه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) في ش (لا يجوز) وفي ك (لا يعتد به) بدل (لم يحز) ومعناها واحد.

(٣) عند زفر سقطت من ز، ق ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

(٤) في ك (يعتد) بدل (يجوز) والأولى ناقصة، وكان الأفضل أن تكون (يعتد به) لتؤدي نفس
المعنى مع اللفظ الثاني.

(٥) في ك زيادة (لا يعتد)، وفي أ، ط، ح زيادة (لا يعتد به) وهي زيادة تكمل المعنى
المراد، إلا أن زيادة ك ناقصة.

(٦) في ك زيادة (وأن بالمخالفة قد تفسد، والبناء على الفاسد فاسد) ولا أثر لها في المعنى .

(٧) في ط زيادة (وقد وجد) وهي زيادة تؤكد وتوضح المعنى المراد.

(٨) في الأصل (بالفرض) ولا يستقيم المراد بهذا.

(٩) في الأصل جاءت كلمة (موافقته) بين (على) و (نفسه) وثباتها بخلاف المعنى.

بالإفساد^(١) - لم يكن قضاء، بل كان ابتداء^(٢).

وعندنا: يجوز، ويكون قضاء.

له^(٣): أنه لما لزمه بالشروع فقد تغاير الفرضان^(٤)، وأنه بمنع صحة الاقتداء، فصا كما لو شرع في نفل وحده، ثم أفسده، ثم اقتدى بمفترض بنوى قضاء ذلك، وكما لو اقتدى بهذا بعد فراغه، وشروعه في فرض آخر بنوى قضاء ذلك^(٥).

لنا: إنه التزم بالشروع الأول لهذه^(٦) الصلاة، والذي يأتي به قضاء [عين]^(٧) هذه الصلاة. بخلاف ما استشهد به^(٨)؛ لأنه غير ما التزم^(٩)

(١) في ك زيادة (بالشروع) ولا معنى لهذه الزيادة، إلا إذا كانت بدلاً عن الإفساد، لأنه إذا شرع في الطوع لزمه بالشروع إذا أفسده.

(٢) في ز، ط، ق، ك زيادة (ابتداءً نفل) وهي زيادة توضح لحكم، والأصل في المسألة أن اقتداء المفترض بالمفترض فرضاً آخر لا يجوز عند الحنفية، وكذلك عند الحنفية الثالثة تحب بالشروع إذا أفسدها المتمتع ولذلك نصيب فرضاً عليه، فزفر هنا يرى أنه حينما أفسد شروعه الأول، وجب عليه قضاء صلاة مكانها، وقد شرع ثانياً ليقتضي مع الإمام شيئاً واحداً عليه، والإمام مفترض فأصبح هذا اقتداء مفترض بمفترض فرضاً آخر وهو لا يصح عندهم. والثلاثة الأصحاب يرون أنه يصلي نفس الصلاة، ولذلك لا تزال نافلة في حقه، ولذلك لم يصر هذا اقتداء مفترض بمفترض فرضاً آخر، وإسما اقتداء متمثل بمفترض

(انظر تبين الحقائق ج ١ ص ١٤٢، واللباب في شرح الكتاب ج ١ ص ٨٣، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٣٩٨، والبيان ج ٢ ص ٥٥٦، وفتح القدير ج ١ ص ٣٩٦).

(٣) في ز زيادة (أن الإفساد صار فرضاً عليه، فكان هذا اقتداء المفترض بالمفترض. مع تعابر الوصفين؛ لأنه لما لزمه بالشروع...) وهي زيادة من شأنها توضيح المعنى أكثر.

(٤) في ز (الوصفان) بدل (الفرضان) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٥) في ط (بقضاء عين ما فاته مع الإمام) بدل (قضاء ذلك)، والأولى تنصر الثانية.

(٦) في ك، ح، ق، أ (هذه) وفي ط (في هذه) بدل (لهذه) والأولى أفضل؛ لأن وجود حرمي الجرم في اللفظتين الثانية والثالثة يؤدي إلى إخلال العبارة.

(٧) في الأصل (عن) وسياق الكلام يدل على أنه يقتضي نفس الصلاة، ولا يقتضي صلاة عن صلاة؛ لأنه لا يزال إمامه في نفس الصلاة، بخلاف ما انتهى إمامه، وشرع في صلاة أخرى.

(٨) (به) سقطت من ز، ط، ش، ك، ح، والإثبات أفضل، لأنها تعطي المعنى وصوره أكثر.

(٩) في ز (لأن ذلك ليس قضاء عين ما فاته مع الإمام) بدل (لأنه غير ما التزم) والأولى تنصر

١٧٧- قال (زفر): الحائض إذا طهرت، فليس للزوج أن يطأها ما لم تغتسل - وهو قول الشافعي - .

وعندنا: إذا كانت أيامها عشرة^(١)، فله ذلك^(٢) إذا^(٣) انقطع دمها على العشرة، وإن كان دون العشرة فله ذلك إذا مضى عليها بعد الانقطاع وقت الصلاة كاملاً^(٤).

له: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٥) بالتشديد، والأطهار^(٦): الاغتسال^(٧).

لنا: القراءة بالتخفيف (حتى يَطْهُرْنَ) أي: يخرجن من الحيض، فصارن قراءتان^(٨).

معنى الثانية.

- (١) في ش (أيام حيضها عشرة) في ز (حيصها عشرة أيام) بدل (أيامها عشرة) والمعنى واحد.
- (٢) في ز، ش، ك، ط (أن يقربها) بدل (ذلك) والأولى توضيح معنى الثانية.
- (٣) في ك، ط (كما) بدل (إذا) والأنسب للمعنى (إذا) .
- (٤) في ح، ش، ز، ك، ط، ق، أ (صلاة كامل) بدل (الصلاة كاملاً) والتكبير أفضل، لأن الصلاة المقصودة ليست معينة لكي تعرف. انظر الأصل ج ١ ص ٣٣١، ٥١١، والمسوط ج ٢ ص ١٦ ويدائع الصانع ج ١ ص ٢٩٥، والبنية ج ١ ص ٦٥٣، وتبع الفدير ج ١ ص ١٥١.

وعبد المالكية والشافعية والحائض، لا يحل وطؤها حتى تغتسل سواء كانت أيامها عشرة أو أقل، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ • فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَنْزَلْتُمْ إِلَهُنَّ﴾ (البقرة ٢٢٢) . فقولته تعالى: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بدل على انقطاع الدم. وقوله ﴿تَطَهَّرْنَ﴾ بدل على الاغتسال، كذلك صيغة التفعّل في قوله (تطهرون) تدل على ما يكون من فعل المكلفين، لا على ما يكون من فعل غيرهم. انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٥٠ والمجموع ج ٢ ص ٣٤٦، ٣٤٨، والمعنى ج ١ ص ٣٣٨.

(٥) سورة البقرة آية (٢٢٢) .

(٦) في ك (والطهيرة) بدل (والأطهار) والمعنى واحد.

(٧) في ز (والطهيرة هو الاغتسال) بدل (والأطهار: الاغتسال) والمعنى واحد.

(٨) في ز، ش، ك، ط، ق (القراءتان) بدل (قراءتان) والذي يناسب سياق اللفظ والمعنى هو اللفظ الأول، لأننا لو قلنا بالتكثير فإن هذا يعني أنها خير لصار، والمقام هنا ليس للإحراز. بل للإعتداف، والقراءة بالتشديد هي قراءة أبي بكر وحزمة والكسائي (كتاب الاتباع في القراءات السبع لابن الدمشقي ج ٢ ص ٦٠٨) .

كآبتين فيجب العمل بهما^(١) فيحمل عنده الاغتسال، وعندنا. الاغتطاع^(٢).
أو نقول :- وهو الصحيح^(٣) - نعمل^(٤) بقراءة التشديد فيما إذا كانت أيامها^(٥)
دون العشرة ولم يمض عليها وقت صلاة كامل، عملاً بالقراءتين^(٦)، وعملاً
بقراءة التخفيف [فيما إذا كانت أيامها عشرة]^(٧).

١٧٨- قال (زفر): طهارة المستحاضة، ومن بمعناها، تبطل عند دخول الوقت.
وبين علمائنا الثلاثة اختلاف آخر^(٨) قد^(٩) ذكرناه^(١٠) في باب أبي
يوسف^(١١).

-
- (١) في ش (فجعل بها) بدل (فيجب العمل بها) ومعنى العبارتين واحد. إلا أن الثانية أكثر
تخصيلاً للمراد.
- (٢) في ك، أ (عند الاغتسال، وعند الانقطاع) بدل (عنده الاغتسال وعندنا: الانقطاع).
والأولى هي الصحيح؛ لأن المعنى يستقيم بها، ولأن تركيب العبارة الثانية مضطرب، ولا
يؤدي إلى المعنى المقصود.
- (٣) قوله (فيحمل عنده الاغتسال، وعندنا: الانقطاع، أو نقول، وهو الصحيح) سقط من ز
والإثبات أفضل لزيادة التفصيل في الاحتجاج.
- (٤) في ز (فعملنا) بدل (نعمل) ومافي ز يناسب سياق الكلام في ز، وما في الأصل يناسب
سياق الكلام في الأصل وبقية النسخ.
- (٥) في ز (عادتها) بدل (أيامها) وتؤيدان إلى معنى واحد. وهو مدة الحيض.
- (٦) في ك، ط، ق، أ زيادة (جميعاً) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٧) في ز (ونعمل بقراءة التخفيف فيما إذا كانت عاداتها عشرة لتكون عملاً بالمقرأتين بقدر
الإمكان) بدل (وعملنا بقراءة التخفيف فيما إذا كانت أيامها عشر) ومعناها واحد. والعبارة
لثانية سقطت من الأصل، ك، ط، ح، أ، والإثبات هو الصحيح لكلمة الحجة الرد على
قول زفر.
- (٨) في أ زيادة (من وجه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٩) (قد) سقطت من ز، ك، ولا تأثير لسقوطها في تغيير المعنى.
- (١٠) وفي أ (فذكرناه) بدل (قد ذكرناه) والثانية أنبأ ههنا. والأولى فيها تصحيح، وسهر من
النسخ.
- (١١) انظر المسألة (٧٣) والجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٥٤. والجامع الكبير ص ٩٩
والأصل ج ١ ص ٣٣٥.

قال في شرح الجامع الصغير: وأصل هذا أن طهارتها تنتفض عند خروج الوقت عند
أبي حنيفة ومحمد، وعند زفر بدخول الوقت، وعند أبي يوسف بأبهما كد، والصحيح ما

له: أن طهارة المستحاضة مقدرة لوقت^(١) الصلاة، ولو قلنا: انتقاضها^(٢) بالخروج، تزداد المدة^(٣) على وقت الصلاة. وجوابه ما مر في باب أبي يوسف. وتظهر^(٤) ثمة الاختلاف في موضعين: أحدهما: ما مر في باب أبي يوسف، وهو مع قول^(٥) أبي يوسف في تلك الصرة.

والثاني: إذا تروأ في وقت الفجر، ثم طلعت الشمس، تنتقض طهارتها^(٦)، لوجود الخروج، وعنده: لا^(٧)، لعدم الدخول. ١٧٩- قال (زفر): إذا قالت المرأة: لله على أن أصلي ركعتين غداً، أو أصوم غداً، فحاضت في الغد - لم يلزمها شيء^(٨). وعندنا: يلزمها قضاء ذلك إذا طهرت^(٩).

قاله أبو حنيفة ومحمد؛ لأن الشرع أسقط اعتبار السيلان في الوقت باعتبار الحاجة، وخروج الوقت يدل على الحاجة (المصدر السابق) (وانظر البناية ج ١ ص ٦٨١)، وما بعدها. والذي يجدر التنويه إليه هنا أن الجمهور أوجبوا على المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، ماعدا المالكية الذين يستحبون لها ذلك، ولا يوجبونه عليها. (انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٥٢، والمغني ج ١ ص ٣٤٠، وما بعدها، والمجموع ج ٢ ص ٤٩٢ وما بعدها).

- (١) في ق، أ (وقت) بدل (الوقت) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٢) في ز، ك، ط، أ (أنه) تنتقض طهارتها بالخروج، لا بالدخول) وفي ق (ولو قلنا انتقاضها بالخروج لا بالدخول) بدل (ولو قلنا: انتقاضها بالخروج) والأولى والثانية أفضل؛ لأنها أكثر تفصيلاً وتوصيحاً من الثالثة.
- (٣) في ق زيادة (المدة المقدرة) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.
- (٤) (وتظهر) سقطت من أ، والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
- (٥) في ز، ق (وقوله مع أبي يوسف) وفي ط، أ (وهو قوله مع قول أبي يوسف) بدل (وهو مع قول أبي يوسف) وتؤدي كلها إلى معنى واحد.
- (٦) في ش، ز، ح زيادة (عندنا) وهي توضح المعنى أكثر.
- (٧) في ز زيادة (لا) تنتقض هذه الرقابة تزيد المعنى وضوحاً.
- (٨) في ز، ش (لا يلزمه) بدل (لم يلزمها شيء) والثانية هي الصواب؛ لأنها تدل على مؤث، وسياق الكلام دال على مؤث.
- (٩) والقول بالإيجاب هنا هو قول أبي يوسف فقط، بينما لم ينص على قول أبو حنيفة ومحمد. انظر فتح القدير ج ٢ ص ٣٠١، وحاشية الشيخ الشلبي على تبين الحقائق ج ١ ص ٣٤٦.

له: أن صوم يوم الحيض، والصلاة فيه غير^(١) مشروع والنذر بغير المشروع - باطل، كما لو قالت: لله على أن أصوم يوم حيضي^(٢).

لنا: أنها أضافت النذر في^(٣) يوم مطلق، غير مقرون بما يمنع صحة النذر^(٤)، فيصح نذرها، واعتراض^(٥) الحيض يمنع الأداء، أما لا يمنع الرجوب، كالحيض في رمضان. بخلاف ما إذا قالت: لله على أن أصوم يوم حيضي؛ لأنها أضافت النذر إلى غير المشروع^(٦).

١٨٠- قال (زفر): من لا يفترض عليه الجمعة^(٧)، إذا صلى الظهر في منزله، ثم شهد الجمعة، ففرضه الظهر الذي أداه^(٨).

وعندنا: فرضه الجمعة^(٩).

له: أن المأمور^(١٠) في حقه الظهر، دون الجمعة. فإنه لا يكلف إقامتها^(١١)، فكان فرضه الظهر^(١٢).

(١) في ز، ك (ليس) بدل (غير) والأبلغ استخدام اللفظ الثاني هنا، وفي ق، ط، ح، أ (ليس مشروع) بدل (غير مشروع) ومعناها واحد.

(٢) (كما لو قالت لله على أن أصوم يوم حيضي) سقط من، ز، ش، ك، ط والإتيان أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز، ح، أ (إلى) بدل (في) والأفضل (إلى)؛ لأن الإضافة تكون في العادة إلى الشيء، لا في الشيء.

(٤) في ز زيادة (ومطلق اليوم محل للنذر) وفيها زيادة إيضاح وتفصيل للحكم.

(٥) في ز (إلا أن اعتراض) بدل (واعترض) والمعنى واحد.

(٦) في ز زيادة (نصاً) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.

(٧) في ز (من لا جمعة عليه) بدل (من لا يفترض عليه الجمعة) والمعنى واحد، مثل المسافر والمريض.

(٨) في ز زيادة (عنده) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٩) نظر الأصل ج ١ ص ٣٥٦، والمبسوط ج ٢ ص ٣٢، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٥٨.

(١٠) في ك، ط، ح، أ زيادة (المأمور به) وتؤدي هذه الزيادة إلى استقامة المعنى.

(١١) في ط (بإقامتها) بدل (إقامتها) ومعناها واحد.

(١٢) في ز (أن الفرص الأصلي في حق كل شخص، ما هو مكلف به، وهو مكلف بأداء الظهر، فكان الفرص الأصلي هو الظهر) بدل (أن المأمور في حقه ... إلى ... فكان فرضه الظهر) ومعناها واحد.

لنا: أن الجمعة فرض كل^(١) واحد^(٢)، إلا أنه لم يؤمر بالأداء، لمجزءه عن شهودها^(٣)، فإذا شهدها^(٤)، وأدى فقد قدر عليها^(٥)، فكان فرضه الجمعة - من الابتداء^(٦) -

١٨١- قال (زفر): الحر الصحيح، المقيم، إذا صلى الظهر [يوم الجمعة]^(٧) في أول الوقت؛ لا يجوز. فإذا فاتته الجمعة أعادها^(٨).
وعندنا: يجوز ظهره^(٩).

له: أن الجمعة هي^(١٠) الأصل، والظهر خلف^(١١) عنه. فلا يجوز تقديم

(١) في ز، ق، ط، ح زيادة (على ك)، ولا تأثير لها في المعنى.

(٢) في ق، ط، ح، أ (أحد) بدل (واحد) ومعناها واحد.

(٣) في ز (الشهود) بدل (شهودها) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) في ز ك (شهد) بدل (شهدها)، والثانية أفضل؛ لاشتغالها على الصمير الدال على صلاة الجمعة، وهذا يؤدي إلى وصوح المعنى.

(٥) في ز (تين أنه لم يكن عاجزاً) بدل (فقد قدر عليها) والمبارتان تفسر كل منهما الأخرى.

(٦) في ز (ابتداء) بدل (من الابتداء) والمعنى واحد.

(٧) سقط من الأصل، ز، ك، ط، ح، أ، ق، والصواب إثباتها؛ لأن الحكم هذا مرتبط بيوم الجمعة، وفي غير الجمعة لا.

انظر الأصل ج ١ ص ٣٥٩، والمبسوط ج ٢ ص ٣٢، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٥٤. وهذا مبني على أن الفرض الأصلي هو الظهر في حق المعذور وغير المعذور عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ولكن غير المعذور مأمور بإسقاطه حتماً بأداء الجمعة. والمعذور مأمور بإسقاطه على سبيل الرخصة، فإذا أدى المعذور الجمعة سقط عنه الظهر، وتنفع الجمعة فرضاً، وعن محمد قولان: في قول: الجمعة هو الفرض، وله أن يسقطه بالظهر على سبيل الرخصة. وفي قول: الفرض أحدهما غير عين، ويتعين ذلك بتعيينه بالفعل، فأيهما فعل تبين أنه الفرض، وأما زفر فيرى أن فرض الوقت هو الجمعة والظهر بدل عنهما. (البدائع ج ٢ ص ٦٥٥، والمبسوط ج ٢ ص ٣٢) وانظر المسألة (١٠٤).

(٨) في ز (حتى إذا خرج وقت الجمعة أعادها) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٩) (ظهره) سقط من ش، ولا يؤثر في تغيير المعنى.

(١٠) في ز، ش، ك، ط (هو) بدل (هي) والأنسب اللفظة الأولى، لأنها توافق سياق الكلام بعدها: (عه).

(١١) في ز (كالخلف) بدل (خلف) والثانية أفضل، لأن الحقيقة أن الظهر خلف عن الجمعة حقيقة عند زفر وليس مثل الخلف، فوجود الكاف يغير المعنى.

الخلف على الأصل^(١)؛ عند العجز عن الأصل^(٢).

لنا: أن الظاهر فرض^(٣) كل يوم، إلا أنه أُمِرَ بإسقاط هذا الفرض عن نفسه بأداء^(٤)، فإن أداها سقط، وإلا فلا يسقط إلا بأدائه، وقد وجد^(٥).

١٨٢- قال (زفر): الجماعة إذا انفروا عن الإمام في الجمعة قبل أن يقعد قدر التشهد؛ تبطل الجمعة، فيصلي الظهر.

وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر، على ما مر^(٦) في باب أبي حنيفة^(٧).

له: أن الجماعة شرط الجمعة، فيكون شرطاً في كلها كالإمام، والشرائط الأخر^(٨).

وجوابه ما مر في باب أبي حنيفة.

(١) على الأصل) سقط من ك، والأفضل الإثبات لاكتمال المعنى.

(٢) (عند العجز عن الأصل) سقط من ش، والإثبات هو الصحيح لاكتمال المعنى. وفي ز (كالخلف عنه)، فقد أتى بالحلف قبل العجز عن الأصل، فلا يجوز) وفي ط (قل العجز عن الأصل) وفي ح، ق، أ (عند عدم العجز عن الأصل) بدل (عند العجز عن الأصل) والصواب الأولى والثانية والثالثة. أما الرابعة وهي عبارة الأصل فغير مناسبة للمعنى ههنا؛ لأنه عند العجز عن الأصل يجوز تقديم الخلف عليه عند الحنفية.

(٣) في ز (أن الفرض الأصلي هو الظهر في كل يوم) يدل (أن الظهر فرض كل يوم). والمعنى واحد.

(٤) في ط، ح، أ، ق زيادة (بأداء الجمعة) وهي زيادة مطلوبة لاكتمال المعنى المراد من العبارة.

(٥) (يسقط إلا بأدائه وقد وجد) سقط من ش، ك، ط، والإثبات فيه تفصيل للمعنى، ولذلك فهو أفضل. وفي ز (إلا أن الشرع أمر بتقصها بأداء الجمعة في هذا اليوم، فإذا لم توجد الجمعة، لم يوجب الناقص، فيبقى الظهر صحيحاً كما كان) بدل (إلا أنه أمر بإسقاط . إلى ... وقد وجد) والمبارتان توديان إلى المعنى المراد.

(٦) في ش (على ما ذكرنا) وفي ز (ذكرناه) بدل (على ما مر) والمعنى واحد.

(٧) انظر لمسانة (٣٦).

(٨) في ش (كسائر الشرائط) بدل (كالإمام، والشرائط الأخر) ومعناها واحد.

١٨٣- قال (زفر): إذا مات الزوج، ثم ارتدت امرأته^(١)، فلها^(٢) غسله؛ وكذلك لو حدث مصاهرة .
وعندنا: ليس لها^(٣) غسله^(٤).

وبمثلها لو كان الزوجان مجوسيين، فأسلم الزوج، ولم تسلم هي^(٥) حتى مات الزوج، ثم أسلمت، أو كانت معتدة^(٦) عن وطء شبيهة^(٧)، وانقضت عدتها بعد موته، فإن كان^(٨) الزوج وطئ أختها بشبهة، وكان^(٩) لا يحل له وطء امرأته حتى تحيض أختها الموطوءة ثلاث حيض، فانقضت حيضتها الثالثة^(١٠) بعد موته، فليس لها غسله عنده .
وعندنا: له^(١١) ذلك^(١٢).

والحاصل أن المعتبر في حق^(١٣) الغسل^(١٤)، حالة الغسل، لاحالة الموت^(١٥).

-
- (١) (امرأته) سقطت من طء، والإثبات أفضل لاكتمال سياق المعنى.
 - (٢) في ز (يحل لها) بدل (فلها) والمعنى واحد.
 - (٣) في ز (لا يحل لها) بدل (ليس لها) والمعنى واحد.
 - (٤) والأصل في هذا أن المرأة لها أن تغسل زوجها عند الثلاثة وزفر أيضًا. وانظر في تفصيل ذلك المصنوع ج ٢ ص ٦٩، وما بعدها، وانظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٦١، وما بعدها.
 - (٥) في ز (المرأة) بدل (هي) والأولى تفسر معنى الثانية.
 - (٦) في ط (تعتد) بدل (معتدة) والمعنى واحد.
 - (٧) في ق، ز، ش، ط (وشبهة) بدل (شبهة) ويؤيدان إلى معنى واحد.
 - (٨) في ز، ش، ط، ق (أو كان) بدل (فإن كان) والصواب الثانية؛ لأن هذه الجملة بعد كان تفصل معنى الجملة التي قبلها، واستعمال (أو) يدل على أن هذه مسألة أخرى. وليست كذلك بل هي مسألة واحدة وهي الوطء بالشبهة.
 - (٩) في ز (حتى) بدل (وكان) واللفظتان يؤيدان إلى معنى واحد.
 - (١٠) في ش (حيضها الثلاث) بدل (حيضتها الثالثة) وتؤيدان إلى معنى واحد.
 - (١١) في ك، ط، أ، ق (لها) بدل (له) والأولى هي الصواب، لأن المقصود هو المرأة.
 - (١٢) في ق (غسله) بدل (ذلك) والأولى تبين المراد من الثانية.
 - (١٣) في ز (حالة)، وفي ق، ط، أ (حل) بدل (حق) والثانية والثالثة تؤيدان إلى معنى واحد.
 - (١٤) والأوضح اللفظة الثانية. لأن مدار الكلام حول حل الفل من عدمه.
 - (١٥) في ق زيادة (الأهلية) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.
 - (١٥) في ز زيادة (عند علمائنا الثلاثة) وهذه الزيادة تزيد المعنى وضوحًا.

وعنده : حالة الموت^(١).

له : أن استحقات الغسل يثبت بالموت ، فتعتبر أهلية [الغسل]^(٢) عند الموت كالإرث .

لنا : أن أهلية الفعل^(٣) تشترط عند الفعل^(٤) ، لا قبله كما في الاستمتاع^(٥)

١٨٤ - قال (زفر) : إذا مات وله أم ولد ، عتقت بموته ، ولزمتها^(٦) العدة^(٧) . وحل لها غسله - وهو قول أبي حنيفة الأول - وفي قوله الآخر^(٨) ، وقول أبي يوسف^(٩) : ليس لها غسله^(١٠) .

له : أنها معتدة منه^(١١) ، فيحل لها غسله ، كالمنكوحه ، (والمعتدة)^(١٢) من نكاح .

لنا : أن هذه عدة الوطء ، لآعدة النكاح ، فلا يوجب حل الغسل ، كالعدة^(١٣) من نكاح فاسد .

(١) (وعنده : حالة الموت) سقطت من ك ، والأفضل الإثبات لاكمال الحكم في هذه المسألة .

(٢) سقط من مابين القوسين من الأصل .

(٣) في ز ، ق (الغسل) بدل (الفعل) والثانية أفضل ؛ لأنها تعم الغسل وغيره من الأفعال المتعلقة بأحكام الشريعة .

(٤) في ز ، ق (الغسل) بدل (الفعل) (انظر الفقرة السابقة) .

(٥) في ط (كما إذا ارتدت المرأة ، لم تبق أهلاً للاستمتاع) بدل (كما في الاستمتاع) والعبارة الأولى تفسر العبارة الثانية .

(٦) في ك ، ح (ولزمتها) بدل (ولزمتها) والصواب الثانية ، لأنها تدل على المؤنت ، وسباق الكلام هنا المقصود به أم الولد .

(٧) المراد به ها العدة كاملة وهي ثلاث حيض ؛ لأنها أصبحت حرة .

(٨) في ق (الآخر) بدل (الآخر) ، والمنصوص عليه في المبسوط والبدائع (الآخر) وليس (الآخر) . (انظر المبسوط ج ٢ ص ٧١ ، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٦٣) .

(٩) في ز ، ط ، ح ، ق زيادة (ومحمد) ، ولم أجد لمحمد وأبنا هنا ، بل النص على أبي يوسف فقط .

(١٠) انظر المبسوط ج ٢ ص ٧١ ، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٦٣ .

(١١) (منه) سقطت من ش ، والإثبات هو الصواب ، لأن سقوطها يؤدي إلى الإبهام هل هي معتدة منه ؟ أم من غيره ؟ .

(١٢) لم الأصل (المفيدة) ، والمفظة فيها تصحيف إذا المناسب للمعنى هنا هو (المعتدة)

(١٣) في ق (كالمعتدة) بدل (كالعدة) وتؤيدان إلى معنى واحد .

١٨٥- قال (زفر): إذا كبر الإمام في صلاة الجنازة خمساً، تابعه المقتدي في الخامسة^(١).

وعندنا: لا يتابعة^(٢).

له: أن التزم متابعة الإمام فيما يفعل، فيلزمه متابعتة^(٣)، كما في تكبيرات العيد إذا زاد على معتقد المقتدي.

لسنا: أن هذا خلط^(٤) بيقين؛ لأنه منسوخ بإجماع الصحابة على الأربع، ولا متابعة في الخطأ بيقين. بخلاف تكبيرات العيد؛ لأنها مجتهد فيها، لا اختلاف الصحابة فيها، ثم إذا لم يتابعه كيف يفعل^(٥)؟ عن أبي حنيفة روايثان، في رواية: يسكت، ويسلم مع تسليمه^(٦). وفي رواية: ليفطع للحال، تحقيقاً للمخالفة.

(١) في ز (في ذلك) بدل (في الخامسة) والثانية أوضح؛ لأنها تصرح بالمراد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢ ص ٦٤. والنهاية ج ٢ ص ٩٩٥، وفتح القدير ج ٢ ص ٨٧.

(٣) (متابعته) سقطت من ز، ك، ط. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى بها.

(٤) في ق، ز، ح، أ (خطأ) بدل (خلط) والمراد منها واحد.

(٥) في ز، ك، زيادة (وعندنا: كيف يفعل) وإثباتها أفضل، لبيان أن هذه الأقوال أو الأحكام للثلاثة، دون غيرهم من الفقهاء فقد جمع عمر رضي الله عنه الصحابة حينما اختلفوا في عدد التكبيرات. وقال لهم: إنكم اختلفتم فمن يأتي بعدكم أشد اختلافاً، فانظروا آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ على جنازة فخذوه بذلك، فوجدوه صلى على امرأة كبر عليها أربعا.

و ابن أبي ليلى يقول بخمس تكبيرات، وهذه رواية عن أبي يوسف، وكان يرى التكبير الأولى للافتتاح. (انظر المبسوط ج ٢ ص ٦٣، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٨٠، ٧٨١). والحديث رواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم السخمي، وفي هذا الحديث انقطاع بين إبراهيم وعمر بن الخطاب. ورواه الإمام أحمد موصولاً قال حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عامر بن شقيق عن أبي وائل بلقيظ: «جمع عمر الناس فاستشارهم في التكبير وقال بعضهم أربعا. فجمع عمر على أربع كأطول صلاة. انظر فتح القدير ج ٢ ص ٨٦.

(٦) في ش (معه) بدل (مع تسليمه) والمعنى واحد، وفي ز (معه بتسليمه) بدل (مع تسليمه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

باب قول الشافعي على خلاف قول علمائنا

١٨٦. قال (الشافعي): السنة في الاستنجاء^(١) بالأحجار التليث^(٢) بكل حال.

وعندنا: إذا كفاه مادونها^(٣)، أو كان حجر^(٤) له ثلاثة أحرف فمصح بكل حرف مرة، يكتفى^(٥) به^(٦).

(١) قال الأزهري: قال شمر: هو مأخوذ من نجوت الشجر، وأنجيتها إذا قطعنها، كأنه يفعل الأذى عنه، وقال ابن قتيبة: وهو مأخوذ من البجوة: وهي ما يرتفع عن الأرض، وكذا الرجل إذا أراد قضاء الحاجة تستر بنجوة. قال الأزهري: قول شمر أصح والله أعلم (انظر المجموع ج ١ ص ٧٦). وتهذيب اللغة للأزهري ج ١١ ص ١٩٨.

(٢) في ش، ح (الثلاث) وفي ق (الثلاثة) بدل (التليث) وجميع الألفاظ تؤدي إلى نفس المعنى، إلا أن الثالثة أوضح مع الاختصار الموجود هنا.

(٣) في ز، ك، ط (مادون ذلك) بدل (مادونها) والمعنى: واحد. وفي ز زيادة (يكتفى به) وهي زيادة لا تأثير لها في المعنى؛ لأنها بعدها كلام معطوف عليها، وبعدها الحكم المني عليها وهو قوله (يكتفى به) في آخر الحملة.

(٤) في ز (أو استنجى بحجر) بدل (أو كان حجرًا) والمعنى واحد.

(٥) في ش (يكتفى) بدل (يكتفى) والمعنى لا يستقيم إلا مع اللفظ الثاني.

(٦) في ز زيادة (عندنا: خلافًا له) وهي زيادة تبين رأي الحنفية من رأي الشافعية.

انظر مختصر الطحاوي ص ١٨، وانظر الكتاب للقدوري وشرحه للباب ج ١ ص ٥٤، وقال القدوري: «والاستنجاء سنة يحزيه فيها الحجر، وما يقوم مقامه، يمسحه حتى ينقيه، وليس فيه عدد مسنون، وغسله بالماء أفضل، فإن تجاوزت النجاسة مخرجها لم يجر فيه إلا الماء» (المصدر السابق). وكونه سنة مؤكدة عند الحنفية؛ لأنها نجاسة قليلة لا تصل إلى قدر الدرهم، والنجاسة القليلة عمو عندهم، وقال العمري في الاستنجاء ليس بواجب مطلقاً، بل نارة يكون واجباً ونارة يكون مرفصاً ونارة يكون سنة، ونارة يكون مستحباً ونارة بدعة. أما الواجب فهو ما إذا كانت النجاسة مقدار الدرهم، وأما المرفص فهي ما إذا كانت النجاسة، أكثر من قدر الدرهم. وأما السنة فهي ما إذا كانت النجاسة أقل من الدرهم . . ٨. انظر البناية ج ١ ص ٧٦١. وفتح القدير ج ١ ص ١٨٧.

وعند المالكية يجب الاستبراء والاستنجاء وهو إزالة النجاسة من محل البر. والمعتض.

له: قوله - ﷺ - لابن مسعود^(١) ليلة الجن: «إيتني بثلاثة أحجار استنجي بها»^(٢).

(انظر الشرح الصنبر على هامش حاشية الصاري ج ١ ص ٣٥). وكذلك عند الشافعية والحنابلة الاستنجاء واجب. (انظر مغني المحتاج ج ١ ص ٤٢، والأم ج ١ ص ٢٢ والمغني ج ١ ص ١٥٠).

أما التثليث في الاستنجاء بالحجارة فعند الشافعية والحنابلة تجب الثلاثة الأحجار مع الإنقاء؛ لأنه لو استعمل ثلاثة الأحجار ولم ينق فإنه لا يجزئه الثلاثة الأحجار، واستدلوا بحديث أبي هريرة قال: قال: رسول الله ﷺ «إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها بغائط، ولا يول، وليستنج بثلاثة أحجار، ونهى عن الروث والرمة، وأن يستنجي الرجل بيمينه». قال النووي حديث صحيح رواه الشافعي في مسنده، وغيره بإسناد صحيح، ورواه أبو داود، والنسائي وابن ماجه في سننهم بأسناد صحيحة بيمينه، (المجموع ج ١ ص ٩٨) واستدلوا أيضًا بحديث «نهانا رسول الله ﷺ أن يستنجي أحدهما بأقل من ثلاثة أحجار» رواه مسلم، وسأ روي عن عائشة أيضًا أن النبي ﷺ قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار. يستطيب بهم، فإنها تجزئ عنه». رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني، وقال الدارقطني إسناده صحيح.

انظر المجموع ج ١ ص ٩٨، والبنية ج ١ ص ٧٦٦، والأم ج ١ ص ٢٢ ومغني المحتاج ج ١ ص ٤٥، والمغني ج ١ ص ١٥١، والمالكية والحنفية اشترطوا الإنقاء فقط ولو بحجر واحد. واستدلوا بحديث ابن مسعود السابق أنه أتى له بحجرين وروته، واستدلوا بحديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعًا: «من استجمر فليوتر» وفي لفظ لمسلم: «من استجمر فليستجمر وترًا» واستدلوا أيضًا بما رواه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا» وأخرجه أيضًا أحمد في مسنده، والبيهقي في سننه، وابن حبان في صحيحه. (انظر النية ج ١ ص ٧٦٦ وانظر شرح الخرزني ج ١ ص ١٥١).

(١) هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي حليف بني زهرة أحد السابقين الأولين، وهاجر الهجريين، وشهد بذرا والمشهد بعدها، ولازم النبي ﷺ وأول من سحر بالقرآن بمكة، قيل مات قتل عمر بن الخطاب وقيل ٣٢، ٣٣ وقيل مات بالكوفة (انظر الإصابة ج ١ ص ٣٦٨).

(٢) رواه البخاري بلفظ: «فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين، والنمس الثالث، فلم أجده، فأخذت روثه فأتيت بها، فأخذ الحجرتين، وألقى الروث، وقال: هذا وكس كتاب الوضوء، باب لا يستنجي بروت، حديث رقم ١٥٦، ج ١ ص ٢٥٦، وكذلك بلفظ آخر برقم ٣٨٦٠ ج ٢ ص ١٧١. ورواه الترمذي بلفظ: «خرج النبي ﷺ لحاجته، فقال: التمس لي ثلاثة أحجار، قال: فأتيت به حجرتين وروث، فأخذ الحجرتين، وألقى الروث،

لنا آخر هذا الحديث، وهو أنه^(١) أي^(٢) بحجرين، وروثة، ثم النبي - ﷺ -
أخذ الحجرين^(٣) واستنحى بهما^(٤)، ورمى بالروث^(٥) ولم يطلب ثالثاً^(٦)،
لأن^(٧) الغرض هو الانتقاء، والتطهير وإذا حصل بما دون الثلاث^(٨)، يكتفى
به.

١٨٧- قال (الشافعي): السنة في المضمضة والاستنشاق، بأن^(٩) يأخذ كفاً من
الماء^(١٠) فيتمضمض ببعضها، ويستنشق بالعض، بفعل ثالثاً، وثالثاً كذلك.
وعندنا: يتمضمض أولاً ثلاثاً بثلاث مياه^(١١)، ثم يستنشق كذلك^(١٢) ثلاثاً^(١٣).

وقال: إنها ركس « أبواب الطهارة، ما جاء في الاستنجاء بالحجرين حديث رقم ١٧، ج
١ ص ٢٥. والنسائي: بلفظ: «وأمر أن آتبه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين والتمست
الثالث، فلم أجده، فأخذت بروثة فأتيت بهن النبي - ﷺ - فأخذ الحجرين وألقى الروثة
وقال: هذه ركس » كتاب الطهارة. باب الرخصة في الاستطابة بحجرين ج ١ ص ٣٩،
٤٠، وابن ماجة بلفظ: «إيتني بثلاثة أحجار، فأتيت بحجرين وروثة فأخذ الحجرين، وألقى
الروثة، وقال: هي ركس » كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث.
حديث رقم ٣١٤ ج ١ ص ١١٤.

- (١) في ش ز، ك (فإنه) بدل (وهو أنه) ومعناها واحد. وفي ط، ز، ك زيادة (فإنه) روى عن
ابن مسعود رضي الله عنه أنه ... ولا تأثير لها في المعنى.
- (٢) في ك، ط (أنه) بدل (أي) والأولى تتناسب مع الزيادة فيكون الفص مبنياً للمعلوم ومع
عدم الزيادة يكون الفعل مبنياً للمجهول.
- (٣) في ز، ش، ط زيادة (وروث) ولم أجد هذه الزيادة الروايات التي عثرت عليها.
- (٤) في ز، ش (فاستنحى بالحجرين) بدل (واستنحى بهما) والمعنى واحد.
- (٥) في ح، أ (بالروثة) بدل (بالروث) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٦) في ز (الثالث) بدل (ثالثاً) والمعنى واحد.
- (٧) في ك، ط، أ (ولأن) بدل (لأن) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٨) في ز، ك، ق (الثلاث) بدل (الثلاث) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٩) في أ، ش، ز، ك، ط (أن) بدل (بأن) والأولى أفضل؛ لأن المعنى يستقيم بها.
- (١٠) في ك (ماء) بدل (الماء) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (١١) (ثلاثاً بثلاث مياه) سقطت من ك، ط، والإثبات أفضل لزيادة التصحيح.
- (١٢) (كذلك) سقطت من ش، ك، ط، وسقوطها لا يؤثر فيه تغيير المعنى.
- (١٣) في ر (السنة في المضمضة و الاستنشاق أي يأخذ لكل واحد منها ماء على حدة) بدل
(يتمضمض أولاً بثلاث مياه، ثم يستنشق كذلك ثلاثاً) والثانية أفضل؛ لأنها أكثر تعصيلاً من
الأولى، انظر الأم ج ١ ص ٢٤، والمبسوط ج ١ ص ٦، واللباب شرح الكتاب ج ١ ص

٩، وبدائع الصنائع ج ١ ص ١٢٩.

وقال في المجموع: اتفق نص الشافعي والأصحاب على أن سنتها (أي المضمضة والاستنشاق) تحصل بالجمع والفصل... اختلف نصح، واختيار الأصحاب في الأنف من الكيبتين، فمن في الأم ومختصر المزني أن الجمع أفضل، وعده المالكية الأفضل أن يفعل كلًا من هاتين السنتين بثلاث غرفات بأن يتمضمض بثلاث، ثم يستنشق بثلاث، (انظر الشرح الصغير على حاشية الصاوي ج ١ ص ٤٣، والخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ١٣٤). وراي الحنبلة مثل راي الإمام الشافعي: وهو أنه يتمضمض ويستنشق بغرفة واحدة. (المعنى ج ١ ص ١٢١).

- (١) في ك، ق زيادة (عن عبدالله)، والعبارة لا تستقيم مع هذه الزيادة وهو عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف الأنصاري المازني اختلف في شهوده بدرًا، وقال ابن عبدالبر: شهد أحدًا وغيرها، ولم يشهد بدرًا وروى عن النبي ﷺ حديث الوضوء، وعده "حديث"، شارك وحشيًا في قتل مسيلة، قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ. (الإصابة ج ٢ ص ٣١٢)
- (٢) في ز (رسول الله) بدل (النبي) ومعناها واحد.
- (٣) في ك، ط، أ (واستنشق) بدل (فاستنشق)، والوارد في الروايات التي عثرت عليها (واستنشق).

- (٤) رواه البخاري بلفظ: "ثم غسل أو مضمض واستنشق من كف واحدة". كتاب الوضوء، باب من مضمض واستنشق من غُرْفَةٍ واحدة، حديث رقم (١٩)، ج ١ ص ٢٩٧.
- ومسلم بلفظ: "تمضمض واستنشق من كف واحدة...". كتاب الطهارة باب في وضوء النبي ﷺ حديث رقم ١٨، ج ١ ص ٢١٠، وأبو داود بلفظ: "فاغتفر بيده اليمنى، فتمضمض واستنشق" كتاب الطهارة باب الوضوء مرتين حديث رقم ١٣٧ ج ١ ص ٣٤. ولفظ: "تمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه" حديث رقم ١١١. ولفظ: "ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد" حديث رقم ١١٣. والترمذي بلفظ: "رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد، وقمل ذلك ثلاثًا" أبواب الطهارة باب المصممة والاستنشاق من كف واحد. حديث رقم ٢٨، ج ١ ص ٤١، ٤٢.
- والنسائي بلفظ: "ثم مضمض واستنشق ثلاثًا من الكف الذي يأخذ به الماء". كتاب الطهارة، باب عن غسل الوجه (ج ١ ص ٦٨).
- وابن ماجة بلفظ: "تمضمض واستنشق من كف واحد" باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، حديث رقم ٤٥٥، ج ١ ص ١٤٢.
- وابن خزيمة بلفظ: "رأيت النبي ﷺ توضأ فغرف غرفة فمضمض واستنشق". الحديث ج ١ ص ٧٧ حديث ١٤٨.

لنا: أنهم^(١) عضوان منفردان، فيفردان بالماء، والترتيب. كما في سائر^(٢) الأعضاء^(٣).

وما رواه محمود على أنه استعمل فيهما كلاً واحداً، من كفيه^(٤).

١٨٨- قال (الشافعي): المضمضة والاستنشاق سستان في الوضوء والجنب^(٥).

وعندنا: سستان في الوضوء، قرضان في الجنب^(٦).

له - قوله - عليه السلام: «عشر من الفطرة (أي من السنة) وذكر فيها^(٧) المضمضة، الاستنشاق»^(٨).

(١) في ز (أن هذا) بدل (أنهما) والثانية أفضل؛ لأن المعنى لا يستقيم مع الأولى.

(٢) في ك (كسائر) بدل (كما في سائر) وتؤديان معنى واحداً.

(٣) في ز، ط (فوجب أن يأخذ لكل واحد منهما ماء على حدة كسائر الأعضاء) بدل (فيفردان بالماء والترتيب كما في سائر الأعضاء) والعبارتان تؤديان إلى معنى واحد.

(٤) (من كفيه) مقطعة من ش، ز، ك، ط، والإتيان أفضل لاكمال المعنى.

(٥) في ز (الجنب) بدل (الجنب) والمعنى واحد. وفي ك، ق، أ ز زيادة (حقيقاً) ولا تأثير فيها في تغيير المعنى.

(٦) في ك (الغسل) بدل (الجنب) والمعنى واحد. انظر الأصل ج ١ ص ٤١. والمبوط ج ١ ص ٦٢ والأم ج ١ ص ٢٤ ومختصر الطحاوي ص ١٨ ومغني المحتاج ج ١ ص ٥٧ ودرأي المالكية مثل الشافعية في كونهما سستان في الوضوء والغسل. (انظر لمعة السالك ج ١ ص ٤٣، وص ٥٧. وشرح الخرخشي ج ١ ص ١٣٣).

والمشهور في المذهب عند الحنابلة أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارة جميعاً؛ لأن الفم والأنف من الوجه، وروي عن أحمد رواية أخرى وهي أن الاستنشاق وحده هو الواجب، وروي عن أحمد رواية أخرى أيضاً أنها واجبان في الكبرى، مستونان في الصغرى. (انظر المغني ج ١ ص ١١٩).

(٧) في ك (منهما) بدل (فيها) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٨) رواه مسلم بلفظ: «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية والسواك، واستنشاق الماء... إلى قوله... ونسيت الماشرة إلا أن تكون المضمضة». لتحديث كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة حديث رقم ٥٦ ج ١ ص ٢٢٣.

وأبو داود بلفظ: «عشرة من الفطرة...» وذكر الاستنشاق بالماء. قال مصعب: فوسيت الماشرة إلا أن تكون المضمضة، حديث رقم ٥٣. ولفظ «إته من الفطرة المضمضة والاستنشاق» وحديث رقم ٥٤. كتاب الطهارة، باب السواك من الفطرة ج ١ ص ١٤ والترمذي بلفظ: «عشر من الفطرة». وذكر منها الاستنشاق. قال مصعب: «ونسيت الماشرة»

لنا: ما روى ابن عباس، وجابر، عن النبي - عليه السلام - أنه قال: «إنهم فرضان في الجنابة، نفلان^(١) في الوضوء»^(٢). ولقوله^(٣) - عليه السلام -: «تحت كل شعرة جنابة، ألا قبلوا الشعر، وأنقوا البشرة»^(٤). وداخل العم بشرة، وداخل الأنف شعرات^(٥)، ولأن الأنف والفم^(٦) لهما^(٧) حكم الظاهر

إلا أن تكون المضمضة. كتاب الأدب، باب ما جاء في تقليص الأطافر حديث رقم ٢٧٥٧ ح ٥ ص ٩١، ٩٢، والنسائي بلفظ: «عشرة من القطرة وذكر منها الاستنشق. قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة» ولفظ: «عشرة من القطرة» (السنة): السواك وقص الشارب، والمضمضة، والاستنشاق الحديث، كتاب الزينة ح ٨ ص ١٦٦، ١٢٧، ١٢٨. وابن ماجه بلفظ الترمذي حديث رقم ٢٩٣، ولفظ: «من القطرة المضمضة والاستنشاق...» الحديث رقم ٢٩٤، كتاب الطهارة، باب المطرة ج ١ ص ١٠٧.

(١) في ز (ونفلان) بدل (نفلان) والمعنى واحد.
(٢) لم أجد هذا الحديث عن رسول الله ﷺ وإنما نسب في المبسوط، وفي البناية عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «هما فرضان في الجنابة ستان في الوضوء». (انظر المبسوط ح ١ ص ٦٢، والبناية ج ١ ص ١٥١ والبارقطيني، كتاب الطهارة، باب ماروي في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة حديث رقم ٥، ٦، ٧، ٨، ج ١ ص ١١٥، ١١٦).

(٣) في ش، ز (وقوله) بدل (ولقوله) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(٤) رواه أبوداود بلفظ: «إن تحت كل شعرة جنابة فافسلوا الشعر وأنقوا البشرة». حديث رقم ٢٤٨ كتاب الطهارة باب العسل من الحنابة ح ١ ص ٦٤.
والترمذي بلفظ: «تحت كل شعرة جنابة، فافسلوا الشعر وأنقوا البشرة». حديث رقم ١٠٦ أبواب الطهارة، باب ماجاء إن تحت كل شعرة جنابة ج ١ ص ١٧٨.
وابن ماجه بلفظ أبي داود، كتب الطهارة، باب تحت كل شعرة جنابة حديث رقم ٥٩٧ ج ١ ص ١٩٦.
والبيهقي في السنن بلفظ الترمذي، ولفظ: «كل شعرة جنابة، قبلوا الشعر، وأنقوا البشرة». كتاب الطهارة، باب تحليل أصول الشعر وباب فرض الغسل، ج ١ ص ١٧٥، ١٧٩.

(٥) في ز (وياطن الأنف شعرة) وفي ش، ك (وداخل الأنف شعرة وياطن الفم بشرة) وفي ط (وداخل الأنف شعرة) بدل (وداخل الأنف شعرات) ومناهما واحد.
وفي ز زيادة (يجب إيصال الماء إليها) وفيها زيادة تفصيل لمحكم.
(٦) في ز، ح، ك، (الفم والأنف) بدل (الأنف والفم)، ومعتاهما واحد.
(٧) في ز، ك زيادة (حكمان) ولا تأثير لهذه الزيادة.

من وجه، وحكم الباطن من وجه، لما ذكرنا^(١) في مسألة القية القليل^(٢)، واعتبرناهما ظاهرين في حق الجنابة، باطنين في حق الوضوء^(٣)، عملاً بالاثنتين جميعاً^(٤).

وما رواه محمود على الوضوء^(٥) على ما ذكرنا^(٦).

١٨٩- قال (الشافعي): النية شرط صحة^(٧) الوضوء.

وعندنا: ليس^(٨) شرط^(٩).

له: قوله - عليه السلام -: «لا عمل^(١٠) إلا بالنية»^(١١).

-
- (١) في ز (على ما مر) وفي ش (كما مر) بدل (لما ذكرنا) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٢) في ز (في باب زفر) بدل (في مسألة القية القليل) والأفضل الجمع بينهما. (انظر المسألة ١٥٠).
- (٣) في ك، ط (الحديث) بدل (الوضوء) والثانية أفضل لأن المراد بالجنابة هنا هو الغسل والذي يقابله الوضوء.
- (٤) في ز، ش، ح، ك، ط، ق (بالشبهين) وفي أ (بالستين) بدل (بالاثنتين) والألفاظ الثلاثة تؤدي إلى المعنى المراد.
- (٥) في ز، ط (حالة الحدث) بدل (على الوضوء)، والأفضل الثانية؛ لأن الحدث يشمل الغسل والوضوء، وهو هنا يريد الوضوء.
- (٦) قوله (وما رواه محمود على الوضوء على ما ذكرنا) سقط من ش، ك والأفضل الإثبات ليكتمل الرد. وفي ح، أ، ق (بدليل ما ذكرنا) بدل (على ما ذكرنا) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٧) في ز، أ (الصحة) بدل (صحة) واللفظتان تؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٨) في ح، ق، أ (ليست) بدل (ليس)، والأولى أفضل، لأنها تدل على النية وهي لفظ مؤنث.
- (٩) انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٢٥، ومغني المحتاج ج ١ ص ٤٧، والمجموع ج ١ ص ٣٥٤. وعند المالكية النية من فرائض الوضوء، وذلك عند ابتداء الوضوء. (انظر الشرح الصغير للدردير على هامش حاشية الصاوي ج ١ ص ٤٢).
- وعند الحنابلة النية شرط من شروط صحة الوضوء والغسل حتى ولو كانا مستحيين. انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٧، والمغني ج ١ ص ١١٠.
- (١٠) في ز زيادة (لا عمل لمن لا نية له، لا عمل... ولم أجده هذه الزيادة).
- (١١) رواه البحاري يلفظ «إنما الأعمال بالنية» الحديث، كتاب الإيمان، باب النية في الإيمان. ومسلم بنفس اللفظ. كتاب الإمارة، باب قوله: «إنما الأعمال بالنية» ج ٣ ص ٩٥١٥.

وقوله: «الأعمال بالنية»^(١)، ولأن هذه طهارة حكمية، فلا تصح^(٢) إلا بالنية، كالتيجم.

لنا: أن الله تعالى أمر بغسل هذه الأعضاء الأربعة^(٣)، عند القيام إلى الصلاة، ولم يشترط النية^(٤)، فلو اشترطناها لزدنا على النص^(٥). وذلك لا يجوز^(٦)، لأنه نسخ لوصف الإطلاق^(٧).

وأما الحديث^(٨): لا ظاهر له، لأنه نفى العمل بدون النية، وأثبت عند النية. وحقيقة العمل لا تقف على النية، فيحمل على نفي الفضيلة والكمال^(٩).

حديث رقم ١٥٥.

والترسلي بنفس اللفظ، كتاب فضائل الجهاد، باب مجاء فيمن يقاتل ربه وللدنيا. رقم ١٦٤٧، ج ٤ ص ٤. والنسائي بنفس اللفظ، كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء. ح ١ ص ٥٨، ٥٩. والإمام أحمد بنفس اللفظ، كتاب الطهارة باب في النية والتسمية عند الوضوء. بقم ٢٣٤، ج ٢ ص ١٧ من الفتح الرباني.

وبين حزيمة بنفس اللفظ، جماع أبواب الوضوء وسننه، حديث رقم ١٠٩ ج ١ ص ٧٣.

(١) رواه البخاري بلفظ: «إنما الأعمال بالنية» الحديث. باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم ١١ ج ١ ص ٨. وأبو داود بنفس اللفظ، كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات، حديث رقم ٢٢٠١، ج ٢ ص ٢٦٢.

والبيهقي بنفس اللفظ، في كتاب الطهارة، باب النية في الطهارة الحكمية ج ١ ص ٤١. ورواه أيضاً ابن حبان، والدارقطني.

(٢) في ش (فلا يشترط) بدل (فلا تصح) والثانية أنسب للمعنى هنا.

(٣) (الأربعة) سقطت من ش، ز، ح، ط، أ ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

(٤) (النية) سقطت من ح، والأفضل إثباتها لاكتمال المعنى.

(٥) في ز (ولو اشترطنا النية، كان ذلك زيادة على النص) وفي ك (لو شرطنا هنا لزدنا على النص) بدل (فلو اشترطناها لزدنا على النص) والمباريات تؤدي إلى معنى واحد.

(٦) في ش (كان متناقضاً، وأنه لا يجوز) بدل (وذلك لا يجوز) والمباريات تؤديان إلى معنى واحد.

(٧) (لوصف الإطلاق) سقطت من ك، ط، ش، ز والإثبات أفضل لإيضاح الشبهة المسوخ.

(٨) في ز زيادة (قلنا)، وهي زيادة توضح أن هذا هو قول ورد من الجماعة.

(٩) في ط، ك، ش زيادة (فيمد هذا إما أن يحمل على نفي الجواز، أو على نفي المضنية

وأما التيمم قلنا: أن^(١) النية ليست^(٢) بشرط فيه^(٣).

ولكنه إذا تيمم في غير حالة إرادة^(٤) الصلاة لا يجوز؛ لأن التراب ما جعل طهوراً إلا في حالة مخصوصة، وهي حالة إرادة^(٥) الصلاة. فإذا لم يرد به^(٦) الصلاة لا يكون طهوراً.

١٩٠. قال (الشافعي): الترتيب شرط صحة الوضوء.

وعندنا: ليس بشرط^(٧).

له: قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ۖ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٨). أمر^(٩) بعمل الوجه عقيب القيام إلى الصلاة بحرف الفاء، وأنه للوصل^(١٠)، وهذا يمنع تخلل عضو آخر بينهما، ولأن الله تعالى ذكر هذه الأعضاء مرتباً^(١١).

والكمال، ولا وجه إلى الأول، لأنه يخلف النص، فحمل على نفي الفصيلة وزاد في ش (والكمال)، وهي زيادة فيها تفصيل يؤدي إلى إضاح المعنى واكتماله.

(١) (أن) سقطت من ز، ك، ق، أ، وسقطوا لا يؤثر في تغيير المعنى.

(٢) في ش زيادة (ثمة ليس) وهي زيادة تؤكد المعنى وتخصص المراد بالنية وعدم اشتراطها هنا، إلا أن استخدام (ليس) عبر مناسب هنا، لأن النية لفظ مؤث.

(٣) في ك (فيها) بدل (فيه) والصواب الثانية؛ لأنها تدل على التيمم وهو لفظ مذكر.

(٤) (إرادة) سقطت من ش، ك، ط. والإثبات أفضل؛ لأن التيمم يكون في حالة نية الصلاة. وليس في حالة الصلاة، ولذلك التيمم قبل الصلاة، لا في أثناءها.

(٥) (سقطت من ش، ك، ط والإثبات أفضل؛ لأنها توضح المراد من التيمم شرط كونه طهوراً إذا أراد به الصلاة. وفي ز (فإذا لم توجد منه إرادته الصلاة) بدل (فإذا لم يرد به الصلاة) والعبارتان معناهما واحد.

(٦) انظر المبسوط ج ١ ص ٥٥، والكتاب للقدوري وشرحه للباب ج ١ ص ١١ والنباية ج ١ ص ١٨٢، ١٨٣، والأم ج ١ ص ٣٠، منى المحتاج ج ١ ص ٥٤، وعند المالكية الترتيب في الوضوء سنة. انظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ١ ص ٤٤، وشرح المحرشي ج ١ ص ١٣٦. وعند الحنابلة الترتيب فرض في الوضوء. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٦).

(٧) في ز زيادة ﴿يَتَّبِعُهَا الْوَيْسَ مَا مَنَوا إِذَا...﴾ وهي مطلوبة لمعرفة بداية الآية. والآية في سورة المائدة: آية ٦.

(٨) في ش، ز، ك، ط زيادة (الله تعالى أمر) ولا تأثير لها في المعنى.

(٩) يعني أنها للترتيب بلا فصل. (تعليل في ك).

(١٠) في ش، ز (مرتبة) بدل (مرتبة). الأولى أفضل؛ لأن لفظ الأعضاء مؤث.

فيجب غسلها مرتباً.

لنا: أن الله تعالى أمر بغسل هذه الأعضاء، وذكرها^(١) بحرف الواو، والواو^(٢) للجمع المطلق، دون الترتيب، فالحمل على الترتيب، تقييد للنص^(٣).

قوله: ذكر الوجه عقيب القيام إلى الصلاة^(٤)، قلنا: غُيِّبَ^(٥) كل هذه الأعضاء القيام إلى الصلاة^(٦) بحرف الفاء؛ لأنه عطف البعض على البعض بحرف الواو، وأنه للجمع المطلق. فصار كأنه قال: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا هذه الأعضاء.

١٩١- قال (الشافعي): الفرض في مسح الرأس مقدار ثلاث شعرات. وعننا: مقدار^(٧) ثلاث أصابع^(٨).

-
- (١) في ش زيادة (معطوفاً) وفي ط زيادة (معطوفاً) وهي زيادة توضيح المعنى، إلا أن زيادة ط أفضل، لأنها تدل على لفظ مؤنث وهو الأعضاء.
- (٢) في ش (وأنه) بدل (الواو) واللفظتان تؤيدان إلى معنى واحد، إلا أن الثانية تصرح بالمراد، أما الأولى فالذي يدل على المراد هو الضمير.
- (٣) في ز، ك (النص) بدل (للنص) والثانية أفضل، لأن تركيب العبارة معها يكون صحيحاً.
- (٤) في ز، ك (ذكر الوجه بحرف الفاء) وفي ط (ذكر غسل الوجه بحرف الفاء) بدل (ذكر الوجه عقيب القيام إلى الصلاة) وجميع هذه العبارات ناقصة والعبارة الأكمل ما في أ وهي (ذكر الوجه عقيب القيام إلى الصلاة بحرف الفاء).
- (٥) في ز، ش، ط، أ (أعقب) بدل (عقب) ومعناهما واحد. (انظر لسان العرب ج ١ ص ٦١٣).
- (٦) قوله (قلنا عقب كل هذه الأعضاء القيام إلى الصلاة) سقطت من ق بوهم من الناسخ.
- (٧) (مقدار) سقطت من ش، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.
- (٨) في ز، ش زيادة (أصابع اليد) وهي زيادة موضحة للمراد. انظر الأصل ج ١ ص ٤٢. (انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٨٨، وقال فيه: وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قدره بالغ وهو قول زفر وذكر الكرخي والطحاوي عن أصحابنا مقدار الناصبة. (واتنظر مختصر الطحاوي ص ١٨). والمسألة (١٤٨).

وأما قول الشافعي مقدار ثلاث شعرات فهو ليس قول الشافعي، وإنما هو قول أبي العباس بن الماص، وقول الشافعي والذي قطع به جمهور الشافعية أن مسح الرأس لا

له: أن المأمور به ليس هو مسح^(١) [الرأس]^(٢)، بل المسح بالرأس^(٣)،
وهذا القدر يسمى ما مسحاً بالرأس، كقوله^(٤). مسحت يدي بالحداد إذا
مسح^(٥) شيئاً منه، وإن قلَّ.

لنا: أن المسح فعل مقصود، فالأمر به، أمر باستعمال آلة^(٦) ضرورية،
والآلة^(٧) المذكورة اقتضاء، والاقتضاء، لا عمومة^(٨) له، فقدر^(٩) بقدر ما
تتدفع به الضرورة، وهو الأدنى. وثلاث أصابع اليد أدنى الآلة، لأنه^(١٠)
يقوم مقام كل اليد^(١١)؛ لأنه أكثر اليد، إلا أنه دون كله، فيصير مأموراً

بقتدر وجوبه بشيء، بل يكفي فيه ما يمكن، حتى لو مسح بعض شعرة واحدة أجزأ.
انظر الأم ج ١ ص ٢٦ ومغني المحتاج ج ١ ص ٥٣، والمجموع ج ١ ص ٤٣٠.
والمشهور من مذهب المالكية الفرض هو مسح جميع الرأس، وهناك قول آخر عدمه وهو
أن من ترك ثلث الرأس جاز مسحه. (انظر بلغة السالك، والشرح الصغير ج ١ ص ٤٠،
والخريشي ج ١ ص ١٢٤، وبداية المجتهد ج ١ ص ١١). الصحيح من المذهب عند
الحنابلة أنه يجب مسح جميع الرأس، وعليه جماهير الأصحاب من الحنابلة. (انظر
الإصناف ج ١ ص ١٦١، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٦، والمغني ج ١ ص ١٢٦).

- (١) في ز زيادة (مسح كل الرأس) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
- (٣) في ش (مسحاً بالرأس) بدل (المسح بالرأس) والثانية هي الصواب؛ لأنها خير إن مرفوع،
وليس بمصوب.

- (٤) في ز (كقولك) بدل (كقوله) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٥) في ز، ق (مسحت) بدل (مسح) واللفظة الأولى تناسب اللفظة (كقولك)، واللفظة الثانية
تناسب اللفظة (كقوله).

- (٦) في ز (الآلة) بدل (آلة) والثانية أفضل، إذ المقصود آلة المسح السابق ذكره.
- (٧) في ز، ح، ط، ك، أ زيادة (والآلة هي اليد فصارت الآلة المذكورة) وهي زيادة توضح
المعنى المراد.

- (٨) في ز، ك، ط، (والمقتضي لا عموم له) وفي ق، ح (والاقتضاء لا عموم له) بدل
(والاقتضاء لا عمومة له) والعبارة جميعها تزدي إلى المعنى المراد.

- (٩) في ط، ش، ز، ك (فيثبت) بدل (فيقدر) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (١٠) في ز (إلا أنه) بدل (لأنه) والثانية هي الصواب، لأن المعنى لا يستقيم مع الأولى.

- (١١) في ق (مقام كله) بدل (مقام كل اليد) والثانية أفضل، لأن فيها تفصيلاً للمعنى المراد، ومن
قوله (وهو الأدنى، وثلاث أصابع اليد أدنى الآلة؛ لأنه يقوم كل اليد) سقط من ك.
والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

باستعمال هذا القدر ضرورة.

١٩٢- قال (الشافعي): السنة في مسح الرأس التثليث.

وعندنا: الاستيعاب، دون التثليث^(١).

له: ماوري عن عبدالله بن [أبي]^(٢) أوفى أن النبي - ﷺ - توضأ، ومسح برأسه ثلاثاً^(٣). ولأن هذا أحد^(٤) أعضاء الوضوء، فيجب^(٥) أن يسن تثليثه^(٦). كسائر الأعضاء.

(١) في ظاهر الرواية السنة الاستيعاب دون التثليث، وروى الحسن عن أبي حنيفة في شرح المحرر لابن شعاع أن السنة أن يسمح ثلاثاً يأخذ لكل مرة، مائة جديداً. انظر المبسوط ج ١ ص ٧، وذكر في البدائع رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه يسمح ثلاث مرات بماء واحد. (البدائع ج ١ ص ١٣٢. وانظر البناية ج ١ ص ١٨١).

وانظر الأم ج ١ ص ٢٦، ومنه المحتاج ج ١ ص ٥٩، والمجموع ج ١ ص ٤٦١. وعند المالكية يكره تكرار المسح في العضو الممسوح، سواء أكان المسح أصلياً أو بديلاً (انظر بلغه السالك مع الشرح الصغير ج ١ ص ٤٦، ٤٧). والصحيح من مذهب الحابلة أنه لا يستحب تكرار مسح الرأس. انظر الإنصاف ج ١ ص ١٦٣، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٤.

(٢) سقط من الأصل، والصواب إثباتها لأن اسمه الصحيح هو عبدالله بن أبي أوفى، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي سعيد بن وقاعة بن ثعلبة، له ولأبيه صحبة. وشهد الحديثية، وروى أحاديث شهيرة، نزل الكوفة وكان آخر من مات بها من الصحابة مات سنة ٨٠هـ (الإصابة ج ٢ ص ٢٧٩، ٢٨٠).

(٣) رواه أبو داود كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ ج ١ ص ٢٧ بلفظ: «رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً، ثم قال. رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا... الحديث. والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة بلفظ: «توضأ رسول الله ﷺ... إلى قوله... مسح برأسه ثلاثاً الحديث. ورجاله رجال الصحيح، انظر مجمع الزوائد. باب ما جاء في الوضوء ج ١ ص ٢.

وليبني بلفظ: «رأيت عثمان توضأ فغسل... إلى قوله... مسح برأسه ثلاثاً... الحديث. كتاب الطهارة، باب التكرار في مسح الرأس. ج ١ ص ٦٢.

والآثار لأبي يوسف بلفظ: عن علي رضي الله عنه... إلى قوله... مسح برأسه ثلاثاً... الحديث رقم ٤ ج ١ ص ٢.

(٤) في ز (احدى) بدل (أحد) والثانية هي الصواب؛ لأنها تناسب اسم الإشارة المذكور (هذا).

(٥) في ز، ط (فوجب) بدل (فيجب) ومعناها واحد.

(٦) في ش، ط (بتثليث وظفته) وفي ز، ك، (فبه تثليث وظفته) بدل (تثليث) وجميع التراكم

لنا: ماروي عن عثمان وعلي، وجماعة من الصحابة، أن النبي - ﷺ -
توضأ ومسح برأسه مرة واحدة^(١)، ولأن هذا مسح فوجب ألا يسن تثليثه^(٢)،
كالتييم^(٣)، والمسح على الخفين.

وفقه أن التثليث يشبه الغسل فيعود إلى [موضوعه بالتقصير]^(٤). وحديث
عبدالله بن أبي أوفى محمول على ما إذا أقبل بيده وأدير^(٥)، تحقيقاً
للاستيعاب، فظن الرازي أنه مسح ثلاثاً.

١٩٣- قال (الشافعي): ويأخذ لمسح الأذنين ماءً جديداً.

وعندنا: يمسحها^(٦) بالماء الذي أخذ^(٧) لمسح الرأس^(٨).

تؤدي إلى معنى واحد.

(١) رواه أبو داود بلفظ: «أتانا علي رضي الله عنه وقد صلى فدها بطهور... إلى قوله... ثم جعل يده في الإماء، فمسح برأسه مرة واحدة... الحديث رقم ١١١. ولفظ: «مسح برأسه واحدة» حديث رقم ١١٥. كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبي ﷺ ج ١ ص ٢٧، ٢٨ والترمذي بلفظ: «قالت مسح رأسه، ومسح ما أقبل منه وما أدير، وصغبه وأذنيه مرة واحدة» أبواب الطهارة، باب ماجاء أن مسح الرأس مرة واحدة حديث ٣٤١، ج ١ ص ٤٩. والنسائي بلفظ: «توضأ فغسل يديه... إلى قوله... ومسح برأسه وأذنيه مرة» الحديث. كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين ج ١ ص ٧٣. وابن ماجه بلفظ: «مسح برأسه مرة» حديث رقم ٤٣٦، بلفظ «توضأ فمسح برأسه مرة» حديث رقم ٤٣٧، كتاب الطهارة، باب ماجاء في مسح الرأس ج ١ ص ١٥٠. والبيهقي بلفظ: «ومسح برأسه مرة» كتاب الطهارة، ج ١ ص ٦٣.

(٢) في ش، ز، ك (بتثليته) وفي ك (فيه التثليث) بدل (تثليته) وتؤدي هذه الألفاظ إلى معنى واحد.

(٣) في ش، ز، ك (قياساً على التيمم) بدل (كالتييم)، وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) في الأصل (إلى موضعه بالنص) والمعنى لا يستقيم معها، لأن العبارة فيها تصحيف وومع من التأنيخ.

(٥) في ش (ثم أدير) بدل (وأدير) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٦) في ر، ح، ق، أ (يمسحهما) بدل (يمسحها) والأولى أفضل؛ لأنها مشى وتدل على الأذنين.

(٧) في ش، ك، ق، ط (أحذه) بدل (أخذ) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٨) انظر الأصل ج ١ ص ٤٤، والمسوط ج ١ ص ٦٤، والبنية ج ١ ص ١٥٦. ولأم ج ١ ص ٢٦ ومعنى المحتاح ج ١ ص ٦٠، والمجموع ج ١ ص ٤٤١. والسنة عند المالكية تجديد الماء للأذنين، فإذا مسحهما من غير تجديد أتى بسنة المسح، وترك السنة الأخرى

له: ما روي عن النبي - ﷺ - أنه أخذ للأذنين^(١). ماءً جديداً^(٢)، ولأن الأذن عضو على حدة، ولهذا لا يجوز أن يكمل به فرض مسح الرأس، فيفرد بالماء كسائر الأعضاء.

لنا: ما روي عن ابن عباس، أن النبي - عليه السلام - اغترف غرفة من ماء، فمسح بها رأسه وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما^(٣).

ولقولهم - ﷺ - «الأذنان من الرأس»^(٤) والمراد منه بيان الحكم، لا الحقيقة

وهي التحديد. (شرح الخروشي ج ١ ص ١٣٥).

وعند المناجاة في الصحيح من المذهب يستحب أخذ ماء جديد لمسح الأذنين وعلى اعتبار أن الأذنين من الرأس، وهو الصحيح من المذهب، وإذا اعتبرنا الأذنين عصىين مستقلين وهي رواية عن الإمام أحمد فيجب لهما ماء جديد. (انظر الإنصاف ج ١ ص ١٣٥).

(١) في ز (لمسح الأذنين) بدل (للأذنين) واللفظة الأولى تفسر اللفظة الثانية.

(٢) رواه البيهقي بلفظ: «توضاً فأخذ لأذنيه ماء خلافاً للماء الذي أخذ لرأسه... الحديث، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين بماء جديد. ج ١ ص ٦٥. وهو حديث حسن. وقال البيهقي: إسناده صحيح. (المجموع ج ١ ص ٤٤٢).

(٣) رواه الترمذي بلفظ: «أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما». أبواب الطهارة، باب ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما. حديث رقم ٣٦، ج ١ ص ٥٢ وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي: بلفظ: «توضاً رسول الله ﷺ فغرف... إلى قوله... ثم غرف غرفة ففعل يده اليسرى، ثم مسح برأسه، وأذنيه باطنهما وباطنهما، وظاهرهما... الحديث. كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس، ج ١ ص ٧٤. وابن خزيمة بلفظ: «وغرف غرفة فمسح برأسه، وباطن أذنيه وظاهرهما، أدخل أصبعه فيهما... الحديث. حديث رقم ١٤٨ ج ١ ص ٧٧.

وابن ماجة بلفظ: «توضاً فمسح برأسه وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما» كتاب الطهارة، باب ما جاء في مسح الأذنين، حديث ٤٤٢، ج ١ ص ١٥١. والبيهقي، بلفظ: «ثم مسح برأسه، فأدخل أصبعه السبائتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وباطنهما باطن أذنيه... الحديث كتاب الطهارة، وباب كراهية الريادة على الثلاث ج ١ ص ٧٩ والحاكم في المستدرک بلفظ: «ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما» كتاب الطهارة ج ١ ص ١٤٩.

(٤) رواه الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، بلفظ: «توضاً النبي ﷺ ففعل وجهه... إلى قوله... وقال: «الأذنان من الرأس» حديث رقم ٣٧ ج ١ ص ٥٣. وأبو داود بنفسه لفظ الترمذي.

ولا حكم سوى ما ذكرنا، فيحمل عليه، ولأنهما تبع للرأس^(١) حقيقة، فيتبعانه في حق الماء. وما روى من الحديث قلنا: يحتمل أنه أخذ لهما ماء جديداً، إلا أنه^(٢) لم يبق على يده بَلَّةٌ، وبه نقول. وإثم لم يحز تكميل مسح^(٣) الرأس به؛ لأن [فريضته]^(٤) ثبتت^(٥) بكتاب الله تعالى، ويكون الأذنين من الرأس ثبت بخير الواحد، فصار بمنزلة التوجه إلى الحطيم^(٦) في

وابن ماجة بلفظ: «قال رسول الله ﷺ: الأذنان من الرأس» كتاب الطهارة، باب الأذنان من الرأس حديث رقم ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥. ج ١ ص ١٥٢. ورواه الطبراني في الأوسط بنفس اللفظ. (انظر مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٣٤، باب في الأذنين) وأيضاً أخرجه الدارقطني بنفس اللفظ، مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر، كتاب الطهارة، باب ما روي من قول النبي ﷺ: الأذنان من الرأس، وعن ابن عباس أيضاً. ج ١ ص ٩٧، ٢٠٧. قال العمري: «أكثر الشراح لم يتعرضوا لهذا الحديث من جهة التخريج والتصحيح». وقال الترمذي وأبو داود قال قتيبة: قال حماد: لا أرى هذا من قول النبي ﷺ أَر من قول أبي أمامة راوي الحديث أي حديث الأذنين وقال الترمذي: حديث ليس بذلك القام، ورواه الدارقطني. في سننه، وقال رفعه وهم. وحديث ابن ماجة وثقه رواية وقواه المنذري وابن دقيق العيد. وهناك روايات أخرى عن ابن عباس وأبي هريرة، وأبي موسى، وأنس وعائشة عن الدارقطني (وفي هذه الروايات كلام) انظر البناية ج ١ ص ١٥٧، ١٥٨. وستن الدارقطني، كتاب الطهارة، ج ١ ص ٩٧.

(١) في ط، ش، ح، ك، ق أ ز زيادة (لرأس) لقيامها بالرأس حقيقة) وهي زيادة تمصل وتوضح المعنى المراد أكثر.

(٢) في ش، أ (لأنه) بدل (إلا أنه) ، والأولى أنسب للمعنى ها، إذ تبين سبب أخذه لماء جديد.

(٣) في ز، ش، ك، ق زيادة (فرض مسح الرأس) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.

(٤) في الأصل فريضة. والمعنى لا يستقيم بها.

(٥) في ش (أثبتت) بدل (ثبتت) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) الحطيم بالفتح، ثم بالكسر: بمكة، قال مالك بن أنس: هو ما بين المقام إلى الباب، وقال ابن جريج: هو ما بين الركن والمقام وزمزم، والحجر، وقال ابن حبيب: هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام، حيث يتحطم الساس للدعاء. وقال ابن عباس: الحطيم الجدار، بمعنى جدار الكعبة، وقال أبو منصور: حجر مكة يقال له الحصم مما يلي الميزاب، وسعي حطيمًا، لأن البيت رُبُوع، وترك محطوماً.

والمؤلف هنا يقصد أن يصلي المصلّي داخل الحطيم وهو الحجر مستنداً إلى الكعبة، على اعتبار أن الحجر من الكعبة، والصلاة داخل الكعبة جائزة سواء كانت فرضاً أو غلاً عند العتفة. (انظر بدائع الصانغ ج ١ ص ٣١٧ وما بعدها) .

الصلاة، مستدبراً الكعبة.

١٩٤. قال (الشافعي): من الفرجين بباطن الكف^(١) حَدَّثَ عنده^(٢).

وعندنا: ليس يحدث^(٣).

له: ما روت^(٤) بُسْرَةُ بنت صفوان^(٥)، عن النبي - ﷺ - أنه قال:

«مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلَيْتَوْضَأُ»^(٦)، ولأن من الفرج بغير

(١) في ك (الكفين) بدل (الكف) والثانية أفضل؛ لأنه مع اللفظة الأولى قد يفهم منها أن الحدث فقط إذا كان المَسَّ بالكفين مثلاً.

انظر الأصل ج ١ ص ٤٦، المبسوط ج ١ ص ٦٦، والبناء ج ١ ص ٢٢٦، وماعدها، فتح القدير ج ١ ص ٤٩، والأم ج ١ ص ١٩، مغني المحتاج ج ١ ص ٣٥، والمجموع ج ٢ ص ٣٤، وللمالكية عدة أقوال في هذا فأوجبوا الوضوء من مس الذكر مع اللذة، ومع عذمتها؛ لا، وفي رواية أو جوه مع المس بباطن الكف، وفي رواية عدهم إذا كان عمدًا وجب الوضوء، وإذا كان سهوًا لم يجب، والمذهب الذي استقر عند المالكية، عند أهل المغرب من أصحاب مالك أن الوضوء من مس الذكر سنة لا واجب، (انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٣٤، شرح الخرشني ج ١ ص ١٥٥، بلفظه الصالح ج ١ ص ٥٠، ٥١).

وعبد الحسيلة مَسَّ الذكر باليد سواء كان بباطن الكف، وظهرها، وحرفها ينقض الوضوء، ما عدا المس بالظفر، واستدلوا بحديث (بسرة بنت صفوان) وغيره. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦٦، ٦٧).

(٢) عنده سقطت من ش، ز، ك وسقط لها وإتاتها لا يغير المعنى.

(٣) في ش (وعندنا: لا) بدل (وعندنا: ليس يحدث) والثانية أفضل: لأنها تفصل.

(٤) في ك (ماروي) بدل (ماروت) والصحيح الثانية؛ لأنها تدل على المؤنث.

(٥) بسرة بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل، وقيل بنت صفوان بن أمية من بني مالك بن كنانة. وقال ابن الأثير: الأول أصح (الإصابة في معرفة الصحابة ج ٤ ص ٢٥٢).

(٦) رواه ابن ماجة بنفس اللفظ، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر حديث رقم ٢٨١ ورواه بلفظ: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» حديث رقم ٤٧٩، ج ١ ص ١٦١. كما رواه بنفس اللفظ أحمد والبرار والطبراني في الكبير.

وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٤٤، كتاب الطهارة، باب يمين من فرجه). ورواه الترمذي وصححه، ورواه الحاكم وصححه، ورواه ابن ماجة، وابن خزيمة وابن الجارود، والبيهقي، والدارقطني: بلفظ: «من أتقى إلى فرجه يمينه» وليس دونهما حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاة. (انظر البنابة ج ١ ص ٢٣٦).

حائل^(١) سبب لخروج البليل، فأقيم مقام حقيقة الخروج - احتياطاً.
لنا: ما روى قيس بن طلق بن علي^(٢) أن النبي - ﷺ - قال لمن سأله أبتوسا منه^(٣) قال: «لا ما هو إلا بضمة منك»^(٤)، ولأن الحدث هو الخارج النجس، ولم يوجد.
وحدث بُسْرَةُ رَفَّة يحيى بن معين^(٥)، ولو ثبت فمحمول^(٦) على غسل اليد إذا مس، وقد عرف، ولم يستنج بالماء^(٧).
وقوله: أنه سبب لخروج النجاسة قلنا: ليس بسبب ظاهر، بل هو محتمل

و ٢٤٢، وستن الدارقطني، ج ١ ص ١٤٧.

- (١) ي ح (بشير بل) بدل (بشير حائل) والمعنى يستقيم مع اللفظة الثابتة فقط.
- (٢) هو قيس بن طلق بن علي الحنفي البجلي تابعي مشهور، واختلف في كونه صحابياً، وقال ابن حجر: كون قيس تابعياً أشهر من أن يخفى على آحاد أهل الحديث: (الإصابة ج ٣ ص ٢٨٤).
- (٣) في ش (أبتوساً) بدل (أبتوساً) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٤) رواه أبو داود والترمذي والنسائي، وابن ماجه، ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي: هذا أحسن شيء في الباب، ورواه البيهقي عن ابن عباس، ورواه الحاكم عن أم سلمة، وعن سعد بن أبي وقاص، ورواه ابن مندة عن الصمان بن بشير. وقال العمري: وهذه الأحاديث كلها لا تخلو عن علة، والحدث الذي عليه العمدة هو حديث طلق، وحدث طلق له أربع طرق أصحها عداهل السنن عن ملازم بن عمرو عن عبدالله بن زيد عن قيس بن طلق عن أبيه. (انظر البناية ج ١ ص ٢٤٣).
- ورواه ابن ماجه بلفظ: «سئل عن مس الذكر، فقال ليس فيه وضوء، إنما هو منك» كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك ج ١ ص ١٦٣ حديث ٤٨٣، وهذا هو الطريق الثاني من طرق هذا الحديث وفيه محمد بن سابر وهو ضعيف. والبناية ج ١ ص ٢٤٣ ورواه الطبراني في الكبير بلفظ: «حكيت جسدي وأنا في الصلاة فأضيت إلى ذكرى... إلى أن قال... إنما هو بضمة منك» (مجمع الزوائد) - ج ١ ص ٢٤٤. باب فيمن مس فرجه).
- (٥) يحيى بن معين بن حرون الخطاطي مولاهم أبوزكريا البغدادي ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، توفي سنة ٢٢٣ بالمدينة (انظر تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٥٨).
- (٦) في ش (محمول) وفي ك (مهر محمول) بدل (محمول) والمعنى واحد.
- (٧) في ق (إذا مسه ولم يستنج بالماء. وقد عرف) وفي ز، ش، ك، ط (إنما مسه) ولم يكن استنجى بالماء وقد عرف) بدل (إذا مس، وقد عرف، ولم يستنج بالماء) والأولى وثلاثية أسلم في التركيب.

ولئن كان سبباً فالسبب إنما يقوم^(١) مقام المُسَبَّب إذا تعذر الوقوف على حقيقة^(٢) المسبب، وذلك في حالة النوم، والغفلة، وهذه حالة بقطة^(٣). فأمكن الوقوف على حقيقة الخروج^(٤).

١٩٥- قال (الشافعي): سَلَّ المرأة بشهوة^(٥)، وبغير شهوة^(٦) حدث.

وعندنا: ليس بحدث، [ما لم يخرج المذي]^(٧).

(١) في ز، ق، ط، أ (يقام) بدل (يقوم) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) (حقيقة) سقطت من ك، والإثبات أفضل لتأكيد المعنى.

(٣) في ز، ك، ط (حالة البقطة) وفي ش (مسألة يقطة) بدل (حالة بقطة) والمعنى واحد.

(٤) في ز (المسب) بدل (الخروج) والمطعان نفس إحداهما الأخرى.

(٥) في ش زيادة (مطلقاً) ولا تأثير لها في المعنى.

(٦) في ز (وغير) بدل (وبغير) والثابت أفضل، لأن المعنى يستقيم بها.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ، والإثبات أفضل لزيادة تفصيل الحكم.

قل في الأصل: قلت أرايت رجلاً توضعاً ثم قيل امرأته من شهوة أو لمسها لشهوة، أو لمس فرجها لشهوة هل يقض ذلك وضوءه؟ قال: لا، قلت: فإن يشرها لشهوة، وليس بينهما ثوب، وانتشر لها؟ قال: أما هذا فينقض وضوءه وعليه أن يعيد الوضوء. هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لا وضوء عليه حتى يخرج منه مذي أو غير ذلك. (ج ١ ص ٤٧، ٤٨) (وانظر الميسوط ج ١ ص ٦٧، ٦٨). وانظر (التياب ج ١ ص ٢٤٤) (وفتح القدير ج ١ ص ٤٨، ٤٩). (وانظر الأم ج ١ ص ١٥، ١٦) (ومغنى المحتاج ج ١ ص ٣٤، إلا أنه استثنى فيه المحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة) وسواء كان اللامس هو الرجل أو المرأة فإن وضوء اللامس منهما ينتقض أما الملموس ففيه قولان أحدهما ينتقض والثاني: لا ينتقض (انظر المجموع ج ٢ ص ٢٣ وما بعدها).

وعند المالكية ينتقض إذا كان اللمس بقصد اللذة، أو كان بغير قصد اللذة، ولكنه وجدها، وأما إذا كانت اللذة منتفية مع قصدتها فإن اللبس في هذه الحالة لا ينقض الوضوء، واللمس عند المالكية أن يتلاقى الجسم بآخر على أي وجه كان، حتى ولو كان لثقل الشعر وإذا كانا متصلين وحتى لو كان اللبس من فوق حائل خفيف، أما إذا كان الحائل ثخيناً فإنه إن حصل مع اللبس ضم أو قبض؛ نقض؛ وإلا فلا. وهذه الأحكام تشمل اللامس، أما الملموس إن وحد لذة نقض وضوءه لا ممتاً. انظر شرح الخرشي ج ١ ص ١٥٥، وانظر الشرح الصغير للردبر ج ١ ص ٥١، إلا أنه ذكر: أنه إذا قصد اللذة باللمس وإن لم تحصل له لذة، فإنها تنقض الوضوء. وذلك بخلاف ما سبق من كلام الخرشي.

وعند الحنابلة: لمس الذكر أو الأنثى لآخره يشهوة يقض الوضوء، وذلك حمداً من

له: قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَسْمَنَّ الْأُنثَىٰ وَلَمْ يُجِدْ لَهَا مَاءً فَتَيْمَمُوا﴾^(١). وحقيقة المس^(٢) باليد؛ ولأنه سبب لخروج الحدث^(٣)، فأقيم مقامه على ما مر^(٤). لنا: ما روي عن^(٥) عائشة - رضي الله عنها - عن^(٦) النبي - ﷺ - «كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٧). وفي رواية: «كَانَ يُقْبَلُ بِمَعْصُ نِسَائِهِ،

الآية وخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «فقدت النبي ﷺ ليلة من الفرائض، فالتصمت، فوقعت يدي على بطن قدمي، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، والحديث الذي رواه البخاري، ومسلم: عن عائشة: «كنت أنام بين يدي الرسول ﷺ رجلا في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي». متفق عليه ويقاس عليه من لمراة للرجل، هذا إذا كان للمس بغير حائل، أما إذا كان للمس بحائل لم ينقض، لأنه لم يلمس البشرة، ولا ينقض لمس لشعر والسن والظفر. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦٨، والإنصاف ج ١ ص ٢١١، ٢١٥).

(١) في ر، ح، ك سقط: «فلم تجدوا ماء فتيمموا» ولا يؤثر سقوطه، في المعنى لأن محل الشاهد موجود. (النساء: ٤٣ والمائدة: ٦).

(٢) في ق، ط، أ (اللمس) بدل (المس) والأولى أفضل، لأنها الواردة في الآية والتي يستدل بها. وإن كان اللفظان يؤيدان إلى معنى واحد.

(٣) في ش (المذي) بدل (الحدث) والثانية أفضل؛ لأنها أشمل فقد يكون الخارج مذيًا، وقد يكون غيره.

(٤) في ش (لما مر) بدل (على ما مر) والمعنى واحد. والمراد به ما مر في المسألة السابقة (١٩٤).

(٥) في ش، ز، ك (حديث عائشة) وفي ق (ماروت عائشة) بدل (ماروي عن عائشة) والألفاظ الثلاثة تؤيد إلى معنى واحد.

(٦) في ز، ح، ق، ط (أن) بدل (عن) والأولى أفضل؛ لأن سياق الكلام يستقيم معها.

(٧) (كان يقبل وهو صائم) سقط من ش، ز، ط، والإثبات أفضل لغلبة الحجة. رواه أبو داود عن عائشة بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنْ كَانَ أَمْلِكُ لِزَيْهِ» وبالألفاظ أخرى.

(كتاب الصوم باب القلة للمصائم حديث رقم ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢ ح ٢ ص ٣١١).

ورواه الترمذي عن عائشة بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ»، قال الترمذي: وفي الباب عن عمر ابن الخطاب وحفصة، وأبي سعيد، وأم سلمة، وابن عباس، وأنس، وأبي هريرة. قال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن صحيح، كتاب الصوم باب ما جاء في القلة للمصائم، رقم ٧٢٧ ج ٣ ص ٩٧. ودرواه ابن ماجه أيضا في كتاب الصيام، باب ما جاء في القلة للمصائم ج ١ ص ٥٣٧.

وكان^(١) يخرج إلى الصلاة، ولم يتوضأ^(٢)، وقال: «إن القبلة لا تنقض الوضوء، ولا تنظر الصائم - يا حميراء - إن في ديننا لسمعة»^(٣) والمعنى ما مر في المسألة المتقدمة. وأما الآية قلنا: المراد من اللمس^(٤): الوقوع.

حديث رقم ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ومسلم، كتاب الصيام باب في القبلة للصائم، عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، ويباشر وهو صائم، ولكنه أملككم لإزيه». والبخاري بلفظ مسلم، وبإلفاظ أخرى عن عائشة، كتاب الصوم باب المباشرة للصائم، وباب القبلة للصائم ج ٣ ص ٣٩.

- (١) في ز، ط (ثم) بدل (وكان) والذي في الروايات (ثم) .
(٢) رواه أبو داود عن عائشة: «أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ». قال أبو داود: وهو مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة. ويلفظ عن عروة عن عائشة قالت: «قبل امرأة من نساء ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ». كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة حديث رقم ١٧٨، ١٧٩، ج ١ ص ٤٥، ٤٦.

والترمذي عن عروة عن عائشة: «أن النبي ﷺ قبل بعض نساء ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ... الحديث أبواب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة رقم ٨٦، قال الترمذي: وليس يصح عن السبي ﷺ في هذا الباب شيء. ج ١ ص ١٣٣ وما بعدها.

ورواه ابن ماجة كتاب الطهارة، وسنها باب الوضوء من القبلة عن عروة عن عائشة برقم ٥٠٢، وعن زينب السهمية، عن عائشة برقم ٥٠٣، ج ١ ص ١٦٨.

ورواه النسائي عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي ﷺ «كان يقبل بعض أزواجه، ثم يصلي ولا يتوضأ». قال أبو عبد الرحمن: ليس في هذا الباب أحسن من هذا الحديث، وإن كان مرسلًا. لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة. كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من القبلة ج ١ ص ١٠٤. ورواه الدارقطني موصولًا عن إبراهيم التيمي عن أبيه، كتاب الطهارة باب صفة ما ينقض الوضوء، وما روي في الملاسة والقبلة ج ١ ص ١٤١. وروى الدارقطني أحاديث عدة بهذا المعنى في الباب نفسه. وقال في الدراية: وأخرج البراء من طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء، عن عائشة مثل هذا المرفوع، ورجاله ثقات (ج ١ ص ٤٥).

- (٣) هنا الحديث سقط من ش، ز، ط، قال في الدراية: «ولم أجده هكذا...» ج ١ ص ٤٧، وقال في نصب الراية: «رواه إسحاق بن راهويه في مسنده». ولم يعلق عليه. نصب الراية ج ١ ص ٧٣. والصواب أن كل حديث ورد فيه (الحميراء) ضعيف إلا حديث أخرجه الحاكم. (انظر سنن ابن ماجة ج ٢ ص ٨٢٧).

- (٤) في ش (المس) بدل (اللمس) والثانية أفضل، لأنها هي الواردة في الآية.

مجازاً - والتيمم المذكور هو التيمم للجنبية - كذا^(١) نقل عن أئمة التفسير -
والجواب عن المعنى ما مر.

١٩٦- قال (الشافعي): الخارج النجس^(٢) من غير السيلين، لا ينقض الوضوء -
قل أو كثر.

وعندنا: ينقض الوضوء إذا سال. وفي القىء إذا كان ملء الفم^(٣).

له: ما روى أنس^(٤) عن النبي ﷺ - أنه احتجم واقتصر على غسل
موضع المحاجم^(٥)، ولم يتوضأ. وروى عنه

(١) في ش زيادة (الذي) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ح زيادة (من النجس) وهي زيادة لا معنى لها.

(٣) في ش (وعندنا: حدث إذا سال أو ملأ الفم) بدل (وعندنا: ينقض الوضوء) إلى
ملء الفم) والمبارتان معناهما واحد.

نظر الأصل ج ١ ص من ٥٦ - ٦٥، والمبسوط ج ١ ص ٧٦، والبناء ج ١ ص ١٩٧
وامبعدها. وانظر الأم ج ١ ص ١٨، وسفني المحتاج ج ١ ص ٣٢، والمجموع ج ٢ ص
٥٥، ومابعدها.

وعد المالك لا ينقض الخارج من غير السيلين الوضوء إلا إذا خرج بول أو غائط أو
ريح من تحت المعدة فإنه ينقض بشرط اتساده المخرجين. (الشرح الصغير على هامش
السالك ج ١ ص ٥٠، وشرح الخوشي ج ١ ص ١٥٤).

وعد الحنابلة إذا كان الخارج من غير السيلين بولاً، أو غائطاً نقض الوضوء قليلها،
سواء كان السيلان مفتوحين أو مسدودين أو سوا الخارج من فوق المعدة، أو من تحتها.
أما إذا كان الخارج من غير السيلين غير البول والغائط، فإنه لا ينقض إلا الكثير، وهو ما
فحش في النفس. (انظر الإيضاح ج ١ ص ١٩٧، ص ١٩٨، وشرح منتهى الإرادات ج ١
ص ٦٥، ٦٦).

(٤) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حوام الأنصاري الخزرجي، حادم رسول
الله ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ مات بالبصرة سنة ٩٠، وقيل ٩٢،
وقيل ٩٣ وعمره مائة وثلاث. (الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٧١).

(٥) في ر (ماروي أن النبي) بدل (ماروي أنس عن النبي)، وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) قوله (واقتصر على غسل المحاجم) سقطت من ش، ز، ح، أ، ط والإثبات أفضل، لأنه
تكمل المعنى. والحديث رواه الدارقطني عن أنس بلفظ: «أن النبي ﷺ احتجم وصلى -
ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه». كتاب الطهارة باب الوضوء من الخارج من
البدن كالرعاف والقيء ج ١ ص ١٥٧، وإسناده ضعيف. (انظر الدراية ج ١ ص ٣٢).
والبيهقي عن أنس بلفظ: «احتجم رسول الله ﷺ فصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على

أيضاً^(١): أنه قاء، ولم يتوضأ^(٢)؛ لأن^(٣) القليل ليس بحدث، فكذا الكثير، كالدمع وغيره، والجامع أن غسل غير موضع النجاسة غير معقول^(٤)، فيقتصر على مورد الشرع.

لنا: قوله - ﷺ - لثلك المستحاضة: «توضئي وضلي - وإن فطر^(٥) على الحصى^(٦) - فإن ذلك دم عزقي انفجر^(٧)»، وكلمة (إن) للتعليل. وقوله

غسل محلحاجة كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ج ١ ص ١٤١.

قال النووي: واحتج أصحابنا بحدث أنس المذكور في الكتاب، لكنه ضعيف صفه الدارقطني والبيهقي وأجود منه حديث جابر: أن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ حرصا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع، فقام أحدهما يصلي، فجاء رجل من الكفار فرماه بهم، فوضعه فيه، فنزعه ثم رماه بآخر، ثم رجع وسجد ودعاؤه تجري. رواه أبوداود في سننه، كتاب الطهارة باب الوضوء من الدم برقم ١٩٨ ج ١ ص ٥٠، وأسنده حسن (انظر المجموع ج ٢ ص ٥٥).

- (١) (أيضاً) سقطت من ش، ز، ط، وسقطها لا يؤثر في تغيير المعنى.
- (٢) في ز (لم يتوضأ) بدل (ولم يتوضأ) وتؤيد إلى المعنى المراد.
- قال المعيني: «هذا الحديث غريب لا ذكر له كتب الحديث» (البناية ج ١ ص ١٩٨).
- وقال ابن حجر في الدرر: حديث «أن النبي ﷺ قاء فلم يتوضأ»، لم أحده. ج ١ ص ٣٠.

(٣) في ح، ق، أ (ولأن) بدل (لأن) والأولى أفضل؛ لأنه هنا يستأنف كلاماً جديداً يحتاج به، والواو هنا للاستئناف.

- (٤) في ز زيادة (لمعنى) وهي زيادة لا تأثير لها.
- (٥) في ز، ح، ق زيادة (فطر الدم).
- (٦) قوله (وإن فطر على الحصى) سقط من ش.
- (٧) أخرجه الترمذي عن عائشة: قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ﷺ: «إني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك عرق... الحديث»

وقال الترمذي: حديث عائشة: (جاءت فاطمة) حديث حسن صحيح. أبواب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة. رقم ١٢٥. ج ١ ص ٢١٧.

والنسائي عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت حبيش أنها كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: «إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف، فلتسكن عن الصلاة فإنما كان الآخر فتوضئي، فإنما هو عرق» كتاب الطهارة باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ج

- يَنْتَظِرُ -: «ليس في الفطرة، والقطرونين من الدم وضوء حتى يكون سائلاً»^(١). وفي حديث علي - رضي الله عنه - «أو دسعة تملأ الفم»^(٢). وهذا لا يعرف قياساً، فالظاهر أنه قاله سماعاً. والمعنى أن هذا خارج [نجس]^(٣) من الأدمي، فيؤثر في تنجس^(٤) الأعضاء الأربعة حكماً. إذ هو من لوازمه^(٥) في الخارج من السبيلين، ولا فرق بينهما إلا من حيث المخرج. وما روى من الحديثين: أما الأول^(٦) لم يتوضأ للحال بسبب الحمامة. وعندنا: الوضوء يجب بسبب القيام إلى الصلاة عند إرادة الصلاة. والحديث الثاني: محمول على القيء أقل من ملء الفم. ولأن كل واحد منهما حكاية حال، لا عموم له، فيحمل على ما ذكرناه توفيقاً بين الأحاديث^(٧). وقوله: القليل ليس يحدث، قلنا: لأنه ليس بسائل، فلا يكون خارجاً. والكثير خارج وسائل^(٨).

١ ص ١٢٣.

- والدارقطني كتاب الحيض حديث رقم ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩. ج ١ ص ٢١٢.
ورواه أحمد والبيهقي، والطحاوي، وابن حبان (الدراية ج ١ ص ٨٨).
(١) رواه الدارقطني بإسناد ضعيف انظر المسألة (١٥٠).
(٢) قال العيني: هذا غريب لم يثبت عن علي رضي الله عنه (البنية ج ١ ص ٢١١) وقال: في الدراية: ... لم أجده. وفي الباب عن أبي هريرة رفعه: «ويعاد الوضوء من سبغ البول، والدم السائل، والقيء، ومن دسعة تملأ الفم، وتوم المضطجع، وفهقة الرجل في الصلاة، وغروج الدم» أخرجه البيهقي وإسناده واه جداً. (ج ١ ص ٢٣).
(٣) في الأصل (النجس)، وهو وهم من السابغ، لأنها صفة لنكرة والصفة تتبع الموصوف في التعريف والتكثير.
(٤) في ز، ق (تنجس) بدل (تنجس) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(٥) في ح (أن هو من لوازم) بدل (إذ هو من لوازمه) وما في ح لا معنى له.
(٦) في ش، ز، ح، أ، ق، ط زيادة (أما الأول صحته أنه ...) وهي زيادة تعطي المعنى وضوحاً، وتكمل معنى العبارة.
(٧) من قوله: (ولأن كل واحد منهما ...) إلى ... بين الأحاديث سقط من ش، ز، ط، والإثبات أفضل لمعرفة تمام الحجة.
(٨) في ز، ح، ط، أ (سائل وخارج) بدل (خارج وسائل) والمص واحد.
وفي ق (سائل يكون خارجاً) بدل (خارج وسائل)، العبارة الثابتة أفضل، لأن المص لا يستقيم مع الأولى.

١٩٧. قال (الشافعي): القهقهة في صلاة لها ركوع وسجود ليس^(١) بحدث^(٢).
وهو القياس^(٣) -
وعندنا: هو حدث^(٤).

له: أن الحدث: هو الخارج النجس، ولم يوجد، ولهذا لم يكن حدثاً في صلاة الجنابة، وسجدة التلاوة، وخارج الصلاة.
لنا: ما روي أن النبي - عليه السلام - كان يصلي بأصحابه فدخل رجل، وفي بصره سوء، فوقع في حُفِيرَةٍ في المسجد^(٥). فضحك

(١) في ز، ح، ق، ط (ليست) بدل (ليس) والأولى أفضل؛ لأنها تدل على القهقهة. ونظ
الفهية مؤنث.

(٢) في ز زيادة (عنده) ولا أثر لهذه الزيادة في المعنى.

(٣) (وهو القياس) سقطت من ز، ط والأفضل إثباتها لإيضاح مصدر الاستدلال.

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ٥٧، ٥٩، ١٧٠، ١٧٢، مع ملاحظة أن القهقهة عند الحنفية لا تنقص إلا إذا كانت في الصلاة، ولا بد أن تصدر القهقهة، وهذا يعني أن الضحك بدون القهقهة لا ينقص الوضوء. (المصدر السابق، والمبسوط ج ١ ص ٧٧، ٧٨ الناية ج ١ ص ٢٢٧). والمحموع ج ٢ ص ٦١. وعند المالكية والحنابلة وهو رأي الجمهور الضحك لا يقض الوضوء؛ لأن الحديث الذي استدلوا به مرسل، وهو مخالف للأصول. وهو أن يكون الشيء لا ينقص الطهارة في الصلاة ولا ينقصها في غير الصلاة. (بدلية المجتهد ج ١ ص ٣٥، والمغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٧٧، ١٧٨).

(٥) في ط زيادة (موقع في بئر عليها خصفة، وفي رواية أنه وقع في حفيرة...) ولم أجد هذه الزيادة في الروايات لهذا الحديث.

رواه الطبراني في المعجم الكبير عن أبي موسى بلفظ: «بينما النبي ﷺ يصلي بالناس، إذ دخل وجعل فتردي في حفرة كانت في المسجد، وكان في بصره ضرر، فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة». (مجمع الزوائد، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الضحك ج ١ ص ٢٤٦)
ورواه الدارقطني من طرق كثيرة، كتاب الطهارة باب أحاديث القهقهة في الصلاة، وعللها من ١٠٠-١ ج ١ ص ١٦١ - ١٦٤.

ورواه البيهقي، كتاب الطهارة باب ترك الوضوء من القهقهة ج ١ ص ١٤٦، ١٤٧.
والمصنف لابن أبي شيبة: كتاب الصلاة ج ١ ص ٣٨٨. قال ابن حجر في الدرر
وأشهر شيء في الباب حديث أبي العالية، وقد روي عنه عن النبي ﷺ مرسلًا. وقال
البيهقي: مراسيل أبي العالية ليست بشيء، كان لا يبالى بمن أخذ حديثه. وفان
الدارقطني: اتفق أبو العالية وتابعهم عليه ابن أبي الدنيا، فأرسله، فهو لا خمسة نقد

القوم^(١)، فلما فرع النبي - ﷺ - من صلاته أمرهم بإعادة الوضوء، والصلاة وتركها لقياس لهذا الخبر^(٢). ولا نص في صلاة الجنائز، وسجدة التلاوة، وخارج الصلاة، فعملنا فيها بالقياس^(٣).

١٩٨- قال (الشافعي): النوم حدث في سائر أركان الصلاة^(٤)، إلا في حالة القعود^(٥)، فإن له فيه قولان.

وعندنا: النوم في حالة^(٦) الصلاة ليس يحدث على أي هيئة كان^(٧). ونوم المتمكن خارج الصلاة كذلك. ونوم المتورك^(٨) والمضطجع حدث^(٩).

ردوه عن قتادة، عن أبي العالية مرسلاً ... (انظر الدراية ج ١ ص ٣٥، والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١٤٦، وسنن الدارقطني ج ١ ص ١٦٤).

- (١) في ش، ز، ط زيادة (بعض القوم) وهي زيادة مطلوبة لأن القوم جميعهم لم يضحكوا.
 - (٢) في ش، ط (بهذا الأثر) وفي ز (بهذا الأمر) وفي ق (بهذا الخبر) بدل (لهذا، الخير)، واللفظان الثالثة والرابعة، أدق في التعبير، وأوضح.
 - (٣) في ش، ط، ز (والأثر ورد في الصلاة المعهودة فبقيت سجدة التلاوة، وصلاة الحارة على أصل القياس) إلا أن في ز (الأمر) بدل (الأثر) بدل (ولا نص في صلاة الجنائز، وسجدة التلاوة، وخارج الصلاة، فعملنا فيها بالقياس) ومعنى العبارة واحد.
 - (٤) في ش، ط (وفي سائر الأحوال) وفي أ (سائر الصلوات) بدل (سائر أركان الصلاة) والأولى أفضل، لأنها أدق في تحديد المراد، فالحكم هنا عام، وليس في الصلاة فقط، وحالة القعود أيضاً ليست في حالة الصلاة فقط. (انظر المجموع ج ٢ ص ١٢).
 - (٥) في ش، ز زيادة (القعود في الصلاة) وهي زيادة لا معنى لها، وهي غير صحيحة.
 - (٦) (حالة) سقطت من ق، ولا يؤثر في المعنى.
 - (٧) في ش (كانت) بدل (كان)، والثانية أفضل؛ لأنها تدل على مذكر.
 - (٨) في ش، ز، ط (المتكى) بدل (المتورك) ومعناها واحد.
 - (٩) في ح زيادة (في الصلاة وخارج الصلاة حدث بالإجماع) وفيها تفعيل للمعنى المراد. انظر الأصل ج ١ ص ٥٨، والميسوط ج ١ ص ٧٨، والبناء ج ١ ص ٢١٨ وما بعدها. وانظر الأم ج ١ ص ١٢-١٤. ومعنى المحتاج ج ١ ص ٢٣، ٢٤. والنوم حدث عند الشافعية في الصلاة وغير الصلاة، إلا إذا وجد النوم منه وهو قاعد، ومحل الحدث متمكن من الأرض، فإن البويطي قال: ينتقض وضوؤه، أما المنصوص عليه في كتب الشافعية أنه لا ينتقض وضوءه في هذه الحالة.
- والقولان اللذان نص المؤلف على أنهما للشافعي هي في حالة النوم راکعاً، أو ساجداً، أو قائماً في الصلاة، فإن في قوله الحديدي: ينتقض، وفي قوله القديم: لا ينتقض، أم هي

له: حديث صفوان بن عَسَّال المرادي^(١): «أن النبي - عليه السلام - أمرنا بأن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها، إذا كنا في سفر^(٢)، إلا من جنبته، ولكن من غائط، أو بول، أو نوم^(٣)».

الفرد فإن الوضوء لا ينتقض سواء كان في الصلاة أو في غيرها. (المجموع ج ٢ ص ١٢ - ١٥).

وعند المالكية إذا كان اليوم ثقیلاً يجب منه الوضوء على كل حال، وأما غير الثقیل فيجب الوضوء في الاضطجاع، والسجود، ولا يجب في القيام والجلوس. وهذه طريقة عبدالحق، وأما طريقة اللخمي: المعتبر صفة النوم، ولا عورة بهينة النائم من اضطجاع أو قيام أو غيرها، فمتى كان ثقیلاً نقض بغض النظر عن حالته، وإذا كان خفيفاً لا ينتقض على أي حال. ورجح الصاوي طريقة اللخمي، لأنها هي الأشهر - حاشية الصاوي ج ١ ص ٥١. وانظر شرح الخروشي ج ١ ص ١٥٤.

وعند الحنابلة: ينقض النوم إذا كان ثقیلاً: حتى من الجالس فإنه إن رأى رؤيا فهو كثير ينقض الوضوء، وفي رواية لا ينقض مع الحلوس، وكذلك النوم اليسير واقفاً، أما إذا كان النوم اليسير من المحتبي والمضطجع والمتكبي والمستند فإنه ينقض، وإن كان يسيراً (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦٦).

(١) صفوان بن عسال المرادي من بني زاهر بن عامر بن عوسان بن مراد. كوفي له صحة مشهورة، روي عن النبي ﷺ أحاديث، وغرا معه اثنتي عشرة غزوة، وروى عنه عبدالله ابن مسعود مع جلالة قدرة. (انظر تحريد أسماء الصحابة ج ١ ص ٢٦٦، والإصابة ج ٢ ص ١٨٩).

(٢) في ح، ط، أ (سقراً) بدل (في سفر).

(٣) رواه الترمذي، أبواب الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم عن معمر بن عسال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سقراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنبته، ولكن من غائط، وبول، ونوم...» رقم ٩٦ قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح ج ١ ص ١٥٩، ١٦٠.

والنسائي بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين... الحديث: كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ج ١ ص ٨٣، ٨٤ حديث رقم ١٢٧، وابن خزيمة بلفظ: فأمرنا أن ننزع خفافنا ثلاثة أيام يعني في السفر. إلا من جنبته. ولكن من غائط وبول ونوم، كتاب الطهارة في باب ذكر الدليل على أن الرحصة في المسح على الخفين إنما هي الحدث الذي يوجب الوضوء، دون الجنابة التي توجب المسح» حديث رقم ١٩٦ ج ١ ص ٩٨، وهو حديث حسن (انظر تلخيص الحبر ج ١ ص ١٦٦).

وقال - عليه السلام - : «العينان وكاء الشَّه، ومن نام فليوضأ»^(١).
 أمرنا بالوضوء، وهو ذهاب وكاء الشَّه^(٢)، والمعنى أن النوم سبب لخروج
 الحدث بواسطة ذهاب وكاء الشَّه فصار كالنوم، متوركا، ومضطجعا^(٣).
 لنا: ما روى بن عباس، عن النبي - ﷺ - أنه قال: «ليس على من نام
 قائما، أو راكعا، أو ساجدا، أو قاعدا، وضوء»^(٤)، إنما الوضوء على من نام
 مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله»^(٥).

- (١) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم رقم ٢٠٣، ج ١ ص ٥٢
 والإمام أحمد في مسنده الفتح الرباني ج ٢ ص ٨٣، كتاب الطهارة أبواب نواقض
 الوضوء، وابن ماجة، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، حديث رقم ٤٧٧ ج ١ ص
 ١٦١، والدارمي، كتاب الصلاة والطهارة باب الوضوء من النوم ج ١ ص ١٨٤. والبيهقي،
 كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم ج ١ ص ١٨٠ قال في تلخيص الحبير: قال ابن
 أبي حاتم: سألت أبي عن هذين الحديثين أي أن هذا الحديث روي عن علي ومعاوية
 فقال: ليسا بتقويين وقال أحمد: حديث علي أثبت من حديث معاوية في هذا الباب.
 وحسن المنذري، وابن الصلاح، والنووي حديث علي. (تلخيص الحبير ج ١ ص ١٢٧).
 (٢) في ح، ق، ش، ط زيادة (وتب) على العلة وهي ذهاب وكاء له، والمعنى: أن النوم
 لخروج الحدث بواسطة ذهاب وكاء له بدل (أمرنا بالوضوء، ... إلى ... وكاء له)
 والأولى أفضل؛ لأن فيها زيادة تفصيل للمعنى.
 (٣) في ز، ش (أو مضطجعا) بدل (ومضطجعا) والأولى أفضل، لأن العطف (بأو) يدل على
 التخيير، والعطف بالواو دليل الجمع، وهذا المعنى يدل على التخيير.
 (٤) (وضوء) سقطت من ش، ز، وإثباتها أفضل؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
 (٥) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم حديث رقم ٢٠٢ عن ابن عباس
 .. ج ١ ص ٥٢. والترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من النوم حديث
 رقم ٧٧، عن ابن عباس، ج ١ ص ١١١. والنسائي كتاب الأذان، باب يُذكر المؤذنين الأئمة
 بالصلاة، عن ابن عباس حديث رقم ٦٨٦ ج ٢ ص ٣٠، والإمام أحمد في مسنده (الفتح
 للرباني) كتاب الطهارة، أبواب نواقض الوضوء حديث رقم ٣٦٨، ج ٢ ص ٨١، ٨٢.
 والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة باب ما ورد في نوم الساجد، ج ١ ص ١٢١.
 ومصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب من قال ليس على من نام ساجدا، أو
 قاعدا وضوء. ج ١ ص ١٣٢.
 والدارقطني كتاب الطهارة، باب فيما روي فيمن نام قاعدا أو قائما أو مضطجعا، وما
 يلزم من الطهارة في ذلك ج ١ ص ١٥٩. قال الدارقطني: تفرد به أبو خالد الدالامي عن
 قتادة، ولا يصح. (انظر الدراية ج ١ ص ٣٣).

وعن حذيفة بن [اليمان]^(١): بينا [أنا]^(٢) في المسجد، إذ رقدت، فإذا أنا برجل وضع يده على كتفي، فالتفت فإذا أنا برسول الله - عليه السلام - فقلت: «يا رسول الله هل عليّ في هذا وضوء؟ فقال: لا حتى تضع جنبك»^(٣). والمعنى [فيه]^(٤)، وهو أن [عين]^(٥) النوم ليس بحدث؛ لأنه ليس بخارج نجس، إلا أن^(٦) يكون سبباً للحدث عند استرخاء المفاصل بزوال^(٧) المسكة^(٨) على^(٩) الأرض، أما مع قيام المسكة، لا يكون سبباً لخروج الحدث^(١٠)، فلا يوجد نقض الوضوء، بخلاف المتورك، والمضطجع؛ لأنه زایل المسكة، وما روى من الحديث^(١١) محمول على النوم المضطجع^(١٢)؛ لما ذكرنا^(١٣). والجواب عن المعنى مامر^(١٤).

- (١) في الأصل (اليمني). وهو حذيفة بن اليمان، اسم أبيه حسل ويقال حسيل بن جابر... وقيل: اليمان لقب جدّهم جرّوة بن الحارث؛ لأنه أصاب دمًا في قومه فهرب إلى المدينة، وحالف بني عبد الأشهل. فسماه قومه اليمان، توفي سنة ٣٦ هـ. (تجريد أسماء الصحابة للذهبي ج ١ ص ١٢٥، الإصابة ج ١ ص ٣١٨).
- (٢) في الأصل (أن) وهو وهم من الناسخ.
- (٣) في ق زيادة (على الأرض). أخرجه البيهقي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء عن حذيفة ج ١ ص ١٢٠، وقال السيوطي: تفرد به بحر بن كثير السقاء، وهو ضعيف لا يحتج بروايته. ورواه ابن عدي أيضًا: (النظر نصب الزاوية ج ١ ص ٤٥ والدارية ج ١ ص ٢٣).
- (٤) (فيه) سقطت من الأصل، ح، ط، أ والأفضل الإثبات، لأن المراد به (المعنى في الحديث) ولذلك عطف الصير الدال على المعنى (هو) والواو على العبارة السابقة لها.
- (٥) في الأصل (غير) والمعنى لا يستقيم معها.
- (٦) في أ (أنه) بدل (أن) والذي يناسب المعنى (أنه) لاشتغاله على الصير الدال على النوم.
- (٧) في ز، ح، ط، أ (وزوال) بدل (بزوال) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٨) في ح (المسكة) بدل (المسكة) والثانية هي الأفضل؛ لأنها تؤدي إلى المعنى المراد.
- (٩) في ح، أ، ق (عن) بدل (على) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (١٠) (سبباً لخروج الحدث) سقطت من ش، والمعنى لا يكتمل بدونها.
- (١١) في ز، ح، ط، أ (الحديثين) بدل (الحديث) والصراب الأولى؛ لأن الشاعبة استندوا بالحديثين الواردين في حجتهم.
- (١٢) في ط (مضطجعًا) بدل (المضطجع) وتؤيدان إلى المعنى واحد.
- (١٣) في ش (لما مر) بدل (لما ذكرنا) والمعنى واحد.
- (١٤) (الجواب عن المعنى مامر) سقطت من ز، والإثبات أفضل؛ لأن هذه الجملة تكمل الحجة.

١٩٩- قال (الشافعي): صاحب العذر يتوضأ لكل فرض^(١)، وله أن يصلي ما شاء من الفرائض^(٢) والنوافل بذلك الوضوء^(٣) عند الشافعي^(٤).
وعندنا: يتوضأ لوقت كل صلاة، ويصلي^(٥) من الفرائض والنوافل ما شاء في الوقت^(٦).
له: قوله: عليه السلام - «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^(٧).

- (١) في ش، ز زيادة (صلاة فرض) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
(٢) (الفرائض) سقطت من ش، ط، أ، ز والصواب إسقاطها؛ لأن عند الشافعية صاحب العذر لا يصلي بطهارة واحدة أكثر من فرض سواء كان الفرض مؤدى أو مقضياً، أما النوافل له أن يصلي به ما شاء (انظر المجموع ج ٢ ص ٤٩٠).
(٣) في ط (بتلك الوضوء) بدل (بذلك الوضوء) والصواب الثانية؛ لأنها إشارة لعذر، والوضوء لفظ مذكر.
(٤) (عند الشافعي) سقطت من ش، ز، أ، ولا يؤثر سقوطها في المعنى.
(٥) في ش زيادة (ويصلي به) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
(٦) في ح (وعندنا: له أن يصلي ما شاء في الوقت) بدل (يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلي من الفرائض والنوافل ما شاء في الوقت) والثانية أكثر تفصيلاً للمعنى.
انظر الأصل ج ١ ص ٦٦، ١١٦، ٣٣٥، والمبسوط ج ١ ص ٨٣، ٨٤، والبناء ج ١ ص ٦٧٢، وما بعدها. وانظر مغني المحتاج ج ١ ص ١١١، ١١٢، والمجموع للنووي ج ٢ ص ٤٩٠. وعند الإمام مالك الأفضل أن تتوضأ المستحاضة ومن به سلس البول لكل صلاة، ولكنه غير واجب. (المدونة ج ١ ص ١١، بلغة السالك مع الشرح الصغير ج ١ ص ٥٠).

- وعد الحنابلة صاحب العذر يتوضأ لوقت كل صلاة، ويصلي ما شاء من الصلوات، أما الفروض، فقد اختلفوا منهم من قال لا يجمع بين فرضين، ومنهم من قال: له أن يصلي بثلاث لطهارة ما شاء من الوقت والفرائض. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، والمغنى ج ١ ص ٣١٢ وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦٥).
(٧) رواه أبو داود: «عن عائشة قالت: استحضت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ: اغتسلي لكل صلاة» وساق الحديث. قال أبو داود: ورواه عبد الصمد عن سليمان قال: «توضي لكل صلاة» كتاب الطهارة، باب من روى أن المستحاضة تتنفل لكل صلاة، ح ١ ص ٧٨، حديث رقم ٢٩٢.
والترمذي بلفظ: «ثم تتنفل وتوضأ عند كل صلاة، وتصوم وتصلي» أبواب الطهارة باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة حديث رقم ١٢٦، ح ١ ص ٢٢٠، و«سن ماجة بلفظ: «توضي لكل صلاة وإن فطر الدم على الحصى» رقم ٦٢٤، ولفظ «ثم تتنفل

والمعنى^(١) وهو أن هذه طهارة ضرورية، لكون الحدث مقارناً له^(٢)، فنعذر بقدر الضرورة، وإذا أدى الفرض زالت الضرورة^(٣)، على ما عليه الأصل: أن في كل وقت فرض واحد، إلا أن النوافل تبع للفرض، فيطهر في حق النوافل أيضاً.

لنا: قوله عليه السلام -: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة»^(٤) والمعنى

وتوضأ لكل صلاة وتصوم وتصلّي، رقم ٦٢٥. كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة ج ١ ص ٢٠٤.

والدارمي: عن عائشة بلفظ: «اغتسلت ثم توضأت عند كل صلاة وصلت». وعن عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال في المستحاضة: «... وتوضأت عند كل صلاة». كتاب الصلاة والطهارة، باب في غسل المستحاضة ج ١ ص ١٩٧. ومالك في الموطأ بلفظ: «... تغتسل من طهر إلى طهر وتوضأ لكل صلاة...» حديث رقم ١٣٥. ولفظ: «ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلًا واحدًا»، ثم توضأ بعد ذلك لكل صلاة، حديث رقم ١٣٦، كتاب الطهارة باب المستحاضة ج ١ ص ٥٢.

وعبد الرزاق في مصنفه بلفظ: «ثم تغتسل غسلًا واحدًا»، ثم توضأ لكل صلاة، كتاب الطهارة، باب المستحاضة، حديث رقم ١١٧٠، ج ١ ص ٣٠٤.

وإن أبي شيبة بلفظ «قالت: جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ﷺ إني امرأة استحاض . . إلى قوله . . وتوضئي لكل صلاة» ولفظ: «أمر المستحاضة إذا مضت أيام أقرانها أن تغتسل وتوضأ لكل صلاة وتصلّي». كتاب الطهارة باب المستحاضة كيف تصنع ج ١ ص ١٢٥، ١٢٦.

(١) في ز زيادة (والمعنى فيه) وإثباتها أفضل لاستقامة العارة؛ لأن الواو هنا للاستئناف، فلا بد أن يتم الكلام، ولا يتم إلا بـ (فيه).

(٢) في ش، ط (لها) بدل (له) والصواب الأولى؛ لأنها تدل على مؤنث، والطهارة لفظ مؤنث.

(٣) من قوله (كان يقل نساء) من مسألة ١٩٥، إلى هنا سقط من ك.

(٤) قال البيهقي: «قال بعضهم: هذا حديث غريب يعني بلفظ: لوقت كل (صلاة) : قلت: ليس كذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم طلاعه عليه أن يكون غريباً، بل دوى هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش وتوضئي لوقت كل صلاة ذكره ابن قدامة في المعنى، ورواه الإمام أبو حنيفة هكذا. «المستحاضة تتوضأ لوقت لكل صلاة» ذكره السرخي في المبسوط.

وروى أبو عبد الله بن بطه بإسناده عن حمزة بن حشيش: «أنه عليه الصلاة والسلام: أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة، والغسل يعني عن الوضوء، فيطلى الاشتراك لكل صلاة» البداية ج ١ ص ٦٧٧. وقال ابن حجر: «لم أجده هكذا» الدرر ج ١ ص ٨٩.

أن الشرع أسقط اعتبار الحدث في حقه باعتبار الحاجة إلى أداء الصلاة، ولا يمكن اعتبار حالة الأداء باعتبار ذاته؛ لأن [أحوال]^(١) الناس مختلفة في ذلك. ولأن الشرع أطلق له أداء الصلاة على وجه يستوعب كل الوقت، فأقيم وقت شروع الصلاة وقت^(٢) الأداء حقيقة. وماروى من الحديث المراد منه وقت الصلاة كما^(٣) يقال: أنك وقت^(٤) الظهر، أي وقت صلاة^(٥) الظهر؛ لأن اللام تستعار للوقت، ألا ترى إلى قوله^(٦) - عليه السلام - «إن للصلاة أولاً وآخرًا، أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني»^(٧) - أي لوقت الصلاة^(٨).

حملناه على هذا توفيقاً بين الحديثين بقدر الإمكان^(٩).

٢٠٠. قال (الشافعي): المعنى طاهر.

وقال الزيلعي: غريب جداً. (نصب الراية ج ١ ص ٢٠٤).

- (١) في الأصل (اعتبار) ولا يستقيم المعنى بهذا.
- (٢) في ح، أ زيادة (مقام الوقت) والإثبات أفضل، لأن العارة تكمل، والمعنى ينضج.
- (٣) (كما) سقطت من ش، ز، ولا يؤثر في تغيير المعنى.
- (٤) (وقت) سقطت من ق، والأفضل الإثبات؛ لأن بدونها قد يفهم أنه ليس وقت صلاة الظهر، بل زمن الظهر. وفي ش زيادة (وقت صلاة) وهي زيادة تؤكد المعنى.
- (٥) في ز، ش سقطت (صلاة) وهنا العبارتان حلت كل منهما مكان الأخرى في ز، ش، فتكون العبارة (أنك وقت صلاة الظهر، أي ... وقت الظهر) بدل (أنك وقت الظهر، أي: وقت صلاة الظهر)، والعبارتان معناهما واحد.
- (٦) في ق زيادة (إلى قوله تعالى: «أتم الصلاة للولوك الشمس» (الاسراء: ٧٨) (أي لوقت دلوها) وقوله ...) والإثبات أفضل، لزيادة الاستدلال، والاستدلال بالقرآن أقوى.
- (٧) رواه الترمذي بلفظ: «إن للصلاة أولاً وآخرًا». إلى قوله ... فإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس أبواب الصلاة، ما جاء في مواقيت الصلاة: حديث رقم ١٥٩ ج ١ ص ٢٨٣، ٢٨٤ والإمام أحمد بنسب الملعط، في كتاب الصلاة.
- (٨) جامع أوقات الصلاة حديث رقم ٩٢، الفتح الرباني ج ٤ ص ٢١٢.
- (٩) من قوله (لأن اللام تستعار للوقت ... إلى ... لوقت الصلاة) سقط من ز، ش، ط، والأفضل الإثبات؛ لأن فيها زيادة إيضاح المعنى.
- (٩) (بقدر الإمكان) سقط من ز، ش، ك، ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

وعندنا: نحس^(١).

له: قول عائشة: «كنت أفرك المني من^(٢) ثوب النبي^(٣) - عليه السلام - وهو يصلي فيه^(٤). ولو كان نجسًا لمنع الشروع فيها، ولأن هذا أحد أضلي الأدمي، فيكون طاهرًا. إذ الآخر وهو التراب طاهر^(٥)».

(١) انظر المبسوط ج ١ ص ٨١، والنبأ ج ١ ص ٧٢٠ وما بعدهما. تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٧٦. وانظر الأم ج ١ ص ٥٥، ومغنى المحتاج ج ١ ص ٨٠. والمجموع ج ٢ ص ٥٠٨.

وعند المالكية مني الأدمي وغير مأكول اللحم نجس (انظر شرح الخريفي ج ١ ص ٩٢، وحاشية الصاوي والشرح الصغير ج ١ ص ٢١).

والصحيح من مذهب الحنابلة أن مني الأدمي طاهر لا يجب فيه غسل، ولا فرك (الإيضاح ج ١ ص ٣٤٠)، (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠٣).

(٢) في ز، ش، ط (عن) بدل (من) والوارد في الأحاديث (من).

(٣) في ك (رسول الله) بدل (النبي). والوارد في الأحاديث (رسول الله).

(٤) رواه مسلم بلفظ: «لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركًا، فيصل في فيه» ولفظ: «كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ» في كتاب الطهارة، باب حكم المني ج ١ ص ١٦٤، ١٦٥.

وأبو داود بلفظ: «لقد رأيتني وأنا أفركه من ثوب رسول الله ﷺ» حديث رقم ٣٧١.

ويلفظ: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ» فيصل في فيه. حديث رقم ٣٧٢.

كتاب الطهارة، باب المني يصيب الثوب ج ١ ص ١٠١، ١٠٢ والترمذي: بلفظ

«ربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ بأصبعي» حديث رقم ١١٦. أبواب الطهارة، باب ما جاء في المني يصيب الثوب ج ١ ص ١٩٨، ١٩٩.

والنسائي بلفظ: «كنت أفرك الجنابة - وفي رواية أخرى - المني من ثوب رسول الله ﷺ» كتاب الطهارة، باب فرك المني من الثوب ج ١ ص ١٥٦.

وابن ماجه بلفظ: «ربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ بيدي» رقم ٥٣٧، ولفظ «إنما كان يكفي أن يفركه بأصبعه...» حديث رقم ٥٣٨، كتاب الطهارة باب في فرك المني من الثوب، ج ١ ص ١٧٩.

وابن أبي شبة بلفظ: «إنما كان يكفي أن يفركه بأصبعه» كتاب الطهارة، باب من قال يجزيك أن تمره من ثوبك ج ١ ص ٨٤.

وعبد الرزاق في مصنفه بلفظ: «لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ» كتاب الصلاة، باب الثوب يصيب المني ج ١ ص ٣٦٨.

(٥) في ز (كأصل آخره وهو التراب) وفي ك، ط، ح (كالأحر وهو التراب) بدل (إذ الآخر

لنا: قوله - ﷺ - لعمار بن ياسر^(١) حين رآه^(٢) يغسل ثوبه من النجاسة: «مَنْخَانُكَ ودموع عينيك، والماء الذي في رِكَوَتِكَ^(٣) إلا سواء، وإنما يغسل الثوب من خمس: من البول، والغائط، والدم، والقُحج^(٤)، والمنى^(٥)». والمعنى أن الواجب بخروجه أكبر الطهارتين - وهو الغسل - فدل على النجاسة^(٦)؛ لأن إيجاب الطهارة لا يعقل إلا في محل النجاسة. وما روى من الحديث معناه: وهو يصلي فيه بعد ذلك، لا في تلك الحالة. كما يقال: كنت أعيط الثوب، وهو يلبس، وكنت أخبز وهو يأكل. حملناه على هذا عملاً بما روي.
قوله: هذا أحد أصلي الآدمي، قلنا: هذه عارضة^(٧) على الأصل. فجاز أن يتجنب به، كالعلة.

٢٠١. قال (الشافعي): خروج المنى كيفما كان^(٨) يوجب الاغتسال

وهو التراب طاهر) وجميع العبارات تؤدي إلى معنى واحد.

(١) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة من بني ثعلبة بن عوف حليف بني مخزوم، وأمه سمية، مولاة لهم، هاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها، ثم شهد البعثة، استعمله عمر على الكوفة، قتل سنة سبع وثلاثين مع علي في معركة صفين وعمره ٩٣ سنة. (الإصابة ج ٢ ص ٥١٢).

(٢) (رأه) سقطت من ز، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٣) الرِّكَوَةُ إناء صغير من حله يشرب فيه الماء. (النهاية ج ١ ص ٢٦٦)

(٤) في ط (القيء) بدل (القُحج). والوارد في الرواية القيء.

(٥) روى الدارقطني عن عمار رضي الله عنه - قال: مر بي رسول الله ﷺ وأنا أسقي راحلة لي في ركوة، إذا انتخمت، فأصابني نخاسني ثوبي، فأقبلت أغسلها فقال يا عمار ما تخافك، ولا دموعك إلا بمنزلة الماء الذي في رِكَوَتِكَ، إنما يغسل الثوب من خمس: من البول، والغائط، والمنى، والدم، والقيء. والطبراني (معجم الزوائد وجمع الفوائد) ج ١ ص ٢٨٣، كتاب الطهارة باب ما يغسل من النجاسة ومدار طرق هذا الحديث على ثلث بن حمادة وهو ضعيف جداً. وقال البيهقي: «هذا حديث باطل». (انظر البناية ج ١ ص ٧٢٦).

(٦) في ك (نجاسة) بدل (النجاسة) والأولى أفضل؛ لأنها أبسر في توضيح المراد، وتدل على المعنى بوضوح لا تشتملها على الضمير الدال على المنى.

(٧) في ز، ك، ط زيادة (حالة عارضة) وهي زيادة تجعل المعنى أكثر وضوحاً.

(٨) في ز، ش، ك، ط (خروج المنى لا عن شهوة، سقوط، أو خوف أو حمل أو سعي)، بدل (خروج المنى كيفما كان) والعبارة الثانية أفضل؛ لأنها أعم وأشمل.

لقوله^(١) عليه السلام - «الماء من الماء»^(٢) وقوله - عليه السلام: «وفي المني الغسل»^(٣)، ولأن الغسل يتعلق بالمني، ولكونه خارجاً نجساً، إذ الخارج من السبيلين عندي: لا عبرة بالشهوة فيه، كدم الحيض.

وعندنا: خروجه بشهوة يوجب الغسل، فأما إذا خرج من غير شهوة، سقط، أو حمل، أو سعي، أو خوف، فهو حدث، يوجب الوضوء. لا غير^(٤)، لما روي عن أم سلمة أنها سألت النبي - عليه السلام - عن المرأة

(١) في ش، ز، ك، ق، ط ترتيب الفترات كالترتيب المتبع عادة وهو إيراد قول الشافعي ثم قول الحنفي ثم حجة الشافعي ثم حجة الحنفي.

(٢) رواه مسلم بلفظ: «إنما الماء من الماء» كتاب الحيض، وباب إنما الماء من الماء، حديث رقم ٨١٢٨، ج ١ ص ٢٦٩. وأبو داود بلفظ: «الماء من الماء»، كتاب الطهارة، باب في الإكسال، حديث رقم ١٢١٧، ج ١.

والترمذي بلفظ: «إنما الماء من الماء في الاحتلام»، حديث رقم ١١٢، أبواب الطهارة باب ما جاء أن الماء من الماء ج ١ ص ١٨٣، ١٨٦ والسائي بلفظ: «الماء من الماء» كتاب الطهارة، باب الذي يحتلم ولا يرى الماء ج ١.

وابن ماجة بلفظ النسائي كتاب الطهارة، باب الماء من الماء، حديث رقم ٦٠٧، ج ١ ص ١٩٩. والدارمي بلفظ النسائي، كتاب الطهارة باب الماء من الماء، ج ١ ص ٩٤. والإمام أحمد في مسنده بلفظ: مسلم، رقم ٤١٨ ولفظ: النسائي، رقم ٤١٩ (الفتح الرباني) كتاب الطهارة، أبواب الغسل من الجنابة وموجباته، باب حجة من قال لا يجب الغسل إلا بتزول المني.

(٣) رواه الترمذي بلفظ: «من المذي الوضوء، ومن المني الغسل» أبواب الطهارة، باب ما جاء في لم يمت والمذي، ج ١ ص ١٩٣.

وابن ماجة بلفظ: «سئل رسول الله ﷺ عن المذي فقال: فيه الوضوء، وفي المني الغسل» كتاب الطهارة، وباب الوضوء من المذي حديث ٥٠٤ ج ١ ص ١٦٨. والإمام أحمد بلفظ: «وأما المني ففيه الغسل، وأما المذي ففيه الوضوء». (المتن الرباني) كتاب الطهارة، أبواب نواقض الوضوء، باب الوضوء من المذي والدورة، ود الاستحاضة ج ٢ ص ٧٦.

(٤) انظر المبسوط ج ١ ص ٦٧، بدائع الصنائع ج ١ ص ١٩١، وما بعدها والبيان ج ١ ص ٢٦٦، وما بعدها. وفتح القدير ج ١ ص ٥٣. وانظر الأم ج ١ ص ٣٧، ومغني المحتاج ج ١ ص ٧٠، والمجموع ج ٢ ص ١٣٢، ما بعدها. وعند المالكية إن كان الخروج في البقعة يشترط اللذة لوجوب الغسل، أما إذا كان الخروج في النوم فيجب الغسل حتى لو لم يجد لذة. (انظر الشرح الصغير على هامش بلغة السالك ج ١ ص ٥٧، شرح الحرشي ج ١ ص

ترى في منامها مثلما يرى الرجل، فقال: «أتجد لذة لذلك؟ فقالت نعم. قال: فلنتفصل»^(١)، علق الاغتسال باللذة، ولأن هذا ليس مني حقيقة، بل شبه المني؛ لأن المني هو الماء الذي تدفقه الشهوة، فإذا انعدمت الشهوة، لا يكون منياً، فكان في معنى البول. وقد^(٢) خرج الجواب عن الحديث الأول^(٣).

أما الحديث الثاني^(٤) محمول على خروج الماء^(٥) عن شهوة، بدليل ما

١٦٢ وما بعده.

وعند الحائلة أيضاً يجب أن يكون خروج المني الدافق بلذة، وإذا خرج لغير ذلك لم يوجب الغسل. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٧٤، ٧٥ والإنصاف ج ١ ص ٢٢٧، ٢٢٨).

(١) رواه بن أبي شبيب بألفاظ كثيرة منها: «قالت يا رسول الله المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل أيجب عليها الغسل؟ قال: هل تجد شهوة؟ قالت: لعله. قال: هل تجد بلاء؟ قالت: لعله. قال: فلنتفصل». الحديث (ج ١ ص ٨٠ كتاب الطهارة باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل). وقد رواه أصحاب السنن، ولكن بدون قوله (أتجد لذة لذلك) فرواه البخاري، كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة حديث، ٢٨٢، ج ١ ص ٣٨٨، ومسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ج ١ ص ١٧١. وأبو داود كتاب الطهارة، باب في المرأة ترى ما يرى الرجل، حديث رقم ٢٣٧. والترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل ج ١ ص ٢٠٩.

وابن ماجه، كتاب الطهارة، باب في المرأة ترى في منامها الرجل حديث ٦٠٠-٦٠٢، ج ١ ص ١٩٧. والدارمي، كتاب الصلاة والطهارة، باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل حديث رقم ٧٦٨ - ٧٧٠ ج ١ ص ١٦٠، ومالك (تنوير الحوالك) ج ١ ص ٧٠، ٧١، كتاب الطهارة باب غسل المرأة إذا رأته مثل ما يرى الرجل.

(٢) في ش (فقد) بدل (وقد) والثانية أفصل؛ لأن العطف بالفاء هنا لا معنى له، والواو ليست للعطف بل للاستئناف. وهو ما يستأنف كلاماً جديداً.

(٣) في ش، ز (الثاني) بدل (الأول). والصواب الثاني بدليل أنه تكلم عن المني، والكلام الذي بعده عن الماء. والحديث الثاني هو: «في المني الغسل» والحديث الأول: «الماء من الماء».

(٤) في ش، ز (الأول) بدل (الثاني) والصواب (الأول) انظر المقرة السابقة.

(٥) في ق، ط (المني) بدل (الماء) والأفضل الثانية؛ لأنه هنا يتحدث عن (الماء) وإن كان يعني المني. ولكن الحديث ذكر (الماء).

ذكرنا^(١)، وإذا خرج عن شهوة فهو اقتضاء الشهوة، فأشبهه الوطء^(٢).
 ٢٠٢- قال (الشافعي): الماء إذا ورد^(٣) على النجاسة لم ينجس^(٤) عنده. وإنما
 ينجس^(٥) إذا وقعت فيه النجاسة^(٦).
 وعندنا: ينجس^(٧) على الحالين^(٨).

- (١) في ش (ذكرناه) بدل (ذكرنا) والمعنى واحد.
 (٢) في قوله (وإذا خرج عن شهوة فهو اقتضاء الشهوة، فأشبهه الوطء) سقطت من ش، ز.
 والأفضل إثباتها؛ لأن فيها زيادة تفصيل للجهة.
 (٣) في ح (الوارد) بدل (إذا ورد) والمعنى واحد.
 (٤) في ش، ز (لا يتنجس) وفي ك، ط (لم يتنجس) بدل (لم ينجس) والمعنى واحد.
 (٥) في ز، ش، ك، ط (دائماً يتنجس) وفي ح (والماء ينجس) بدل (وإنما ينجس) والمعنى واحد.

(٦) الأصل عند الحنفية أن الماء الجاري إذا وقعت فيه النجاسة يجوز الوضوء منه إذا لم ير لها أثر، والأثر هو الطعم أو اللون أو الرائحة. ولذلك قال العيني: «وفي الكبرى ماء الثلج جرى على طريق فيه نجاسة إن لم ير أثراً لها فيه يتوضأ؛ لأنه جاري» الناية ج ١ ص ٣٢٨، ٣٢٩. وقال في التحفة: فإن كان جارياً: إن كانت النجاسة غير مرئية فإنه لا ينحس مالم يتغير طعمه أو لونه، أو ريحه، ويتوضأ منه كيف شاء من الموضع الذي وقع فيه النجس أو من الطرف الآخر؛ لأن الماء طاهر في الأصل فلا يحكم بشجاعته بالشك. وإن كانت النجاسة مرئية مثل الجيفة ونحوها فإذا كان النهر كبيراً فإنه لا يتوضأ من أسفل الجانب الذي فيه الجيفة، ولكن يتوضأ من الجانب الآخر لأنه متيقن بوصول النجاسة إلى الموضع الذي يتوضأ فيه. وإذا كان النهر صغيراً بحيث لا يجري بالجيفة بل يجري الماء عليها: إذا كان يجري عليها جميع الماء فإنه لا يجوز التوضوء به من أسفل الجيفة؛ لأنه تحس جميع الماء، والنجس لا يطهر بالجريان وإن كان يجري عليها بعض الماء: فإن كان أكثر الماء يجري عليها فهو نجس. وإن كان يجري عليها أقل الماء فهو طاهر؛ لأن المرة للغالب وإن كان يجري عليها النصف، يجوز التوضوء به في الحكم، ولكن الأحوط أن لا يتوضأ به. (تحفة الفقهاء ج ١ ص ٥٥، ٥٦). وقال في المحموم: وإن كانت النجاسة وافتة والماء يجري عليها فأن ما بعدها وما قبلها طاهر، وما يجري عليها: إن كان قلتيْن فهو طاهر، وإن كان دونهما نجس. ج ١ ص ١٩٥.

وعند المالكية ورود الماء على النجاسة كورود النجاسة على الماء. (انظر الخرخشي، ج ١ ص ٨٠، ٨١).

- (٧) في ز، ش، ك، ط (يتنجس) بدل (ينجس) والمعنى واحد.
 (٨) في ر، ك (في الحالين) بدل (على الحالين) وسقطت من ش، ح، أ والمعنى واحد:

له: أنه^(١) إذا ورد على النجاسة فهو الغالب، ويصير بمنزلة الماء الجاري، ولا كذلك إذا وقعت فيه النجاسة.

لنا: أن المؤثر في نجاسة الماء اختلاط النجاسة به، وههنا^(٢) لا يختلف^(٣)، وأما الجاري^(٤) سقط حكم نجاسته^(٥) بخلاف القياس ٢٠٣. قال (الشافعي): الإثناء إذا ولغ فيه الكلب، لا يطهر إلا بالفسل سبع مرات. وعندنا: يطهر بالفسل ثلاثاً^(٦).

له: قوله - عليه السلام -: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدمكم فاعملوه سبأ»^(٧).

والإثبات أفضل، لأن فيه زيادة توضيح للحكم.

- (١) في ك، ط (أن الماء) بدل (أنه) والأولى تمس معنى الثانية.
- (٢) في ز، ك، ط (وهذا) وفي ح، أ (وهنا) بدل (وههنا) والألفاظ الثلاثة تؤدي إلى معنى واحد.
- (٣) في ق (قد اختلط) بدل (لا يختلف) واللفظتان تؤديان إلى المعنى المراد.
- (٤) في ش زيادة (ههناك) ولا أثر لها في تغيير المعنى. وفي أ، ك، زيادة (الماء الجاري) وهي توضيح المعنى.
- (٥) في ش، ك (النجاسة) بدل (نجاسته) والأنسب للعبارة إذا كانت فيه الزيادة كما في ش (ههناك) اللفظة الأولى، أما إذا لم تكن هناك زيادة فالأنسب للعبارة اللفظة الثانية.
- (٦) في ق (ثلاث مرات) بدل (ثلاثاً) والمعنى واحد.
- انظر المبسوط ج ١ ص ١١٨، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٥٥، والنهاية ج ١ ص ٤٣١ وما بعدها، وفتح القدير ج ١ ص ٩٥، والملاحظ هنا أن أبا حنيفة لا يشترط العدد، بل يشترط إزالة النجاسة فمضى زالت لو بمرة كفى. البداية ج ١ ص ٤٣٦، وانظر الأم ج ١ ص ٦، مني المحتاج ج ١ ص ٧٨، المجموع ج ٢ ص ٥٣١ وما بعدها.
- وعند المالكية سؤر كل حيوان غير الخنزير طاهر في الماء وغيره، ومن أهل المدينة من المالكية حماسة تلعب إلى نجاسة الكلب كله في سؤره وفي عينه كالخنزير، أما مذهب الإمام مالك فالكلب طاهر، ولكنه لا يجب لأحد أن يتوضأ من الماء الذي يبلغ فيه الكلب، وهو يجد ماء غيره، ولكن يفسل الإناء منه سبأً تعقيداً. (انظر الكافي للقرطبي النعري ج ١ ص ١٥٨، ١٦١، وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٦، والشرح الصغير ج ١ ص ٣٢. وعند الحنابلة تفسل نجاسة الكلب سبأً إحداهن بالتراب. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٩٧، ٩٨، والإنصاف ج ١ ص ٣١٠).
- (٧) رواه بنفس اللفظ النسائي، في كتاب المياه، باب سؤر الكلب، ح ١ ص ١٧٦، ١٧٧.

لنا: قوله - عليه السلام - «يُغَسَّلُ الْإِنَاءُ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ ثَلَاثًا وَمِنْ وَلَوْغِ
 الْهَرَّةِ مَرَّةً»^(١)؛ ولأن لعبة لا يكون أنجس من بوله، وذلك يطهر بالثلاث،
 فهذا كذلك^(٢). وما وري من الحديث مداره على أبي هريرة، وهو يقول^(٣)
 بالفصل^(٤) ثلاثاً، ولأنه خبر غريب ورد مخالفاً للقياس، فَيُرَدُّ أو يُحْتَمَلُ على
 الزُّجْرِ عن اقتناء الكلب^(٥) في الابتداء.

والإمام أحمد في مسنده، كتاب الطهارة باب فيما حاء في سؤر الكلب حديث رقم ٣٢، ج ١ ص ٢١٩، الفتح الرباني). وابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها، باب غسل الإناء من
 ولوغ الكلب حديث رقم ٣٦٣، ٣٦٤ ن ج ١ ص ١٣٠. ورواه البخاري بلفظ: «إذا شرب
 الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً» كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر
 الإنسان، حديث رقم ١٧٢، ج ١ ص ٢٧٤. ومسلم بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم
 فليغسله، ثم يغسله سبع مرار». وفي رواية أخرى: «أولاهن بالتراب» كتاب الطهارة، باب
 حكم ولوغ الكلب ج ١ ص ١٦١، وأبو داود بلفظ: «مهور أحدكم إذا ولغ فيه الكلب سبع
 مرات» الحديث كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب حديث رقم ٧١، ٧٣، ٧٤ ج ١
 ص ١٩، والنسائي بلفظ: «يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات». الحديث
 أبواب الطهارة باب ماجاء في سؤر الكلب، حديث رقم ٩١ ج ١ ص ١٥١.

والشافعي في مسنده بلفظ: «إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» كتاب
 الوضوء، ج ١ ص ٨٢٧، وبروايات أخرى. ومالك في الموطأ، بلفظ: «إذا شرب الكلب
 في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» باب جامع الوضوء، ج ١ ص ٥٥.

(١) (ومن ولوغ الهرة مرة) سقط من ز، ك، ط ولم أجدها في الأحاديث التي عثرت عليها.
 والحديث رواه الذارقطني موقوفاً على أبي هريرة قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فأهرقه،
 ثم اغسله ثلاث مرات». كتاب الطهارة باب سؤر الكلب، ج ١ ص ٦٦، ورواه الطحاوي
 عن أبي هريرة موقوفاً: في الإناء يلغ فيه الكلب أو الهرة قال: «يغسل ثلاث مرات»
 كتاب الطهارة باب سؤر الكلب، ج ١ ص ٢٣. ورواه عبدالرزاق في مصنفه بلفظ: «سألت
 الزهري عن الكلب يلغ في الإناء قال يغسل ثلاث مرات» باب الكلب يلغ في الإناء،
 حديث رقم ٣٣٦، ج ١ ص ٩٦، ٩٧، ٩٨. ورواه موقوفاً ابن عدي في الكامل بسند فيه
 الحسين بن علي الكرابيسي وقال: لم يرفعه غير الكرابيسي، والكرابيسي لم أجده حديثاً
 منكراً غير هذا. (انظر فتح القدير ج ١ ص ٩٥).

- (٢) في ح زيادة (يطهر كذلك) وهي زيادة توضح المعنى.
 (٣) في ش زيادة (كان يقول) ولا تأثير لها في المعنى.
 (٤) في ق زيادة (يطهر بالفصل) وهي زيادة توضح المعنى.
 (٥) في ش، ك، ق، ط، (الكلاب) بدل (الكلب) والمعنى واحد.

٢٠٤. قال (الشافعي): النجاسة إذا لم تكن مريئة، تطهر بالغسل مرة واحدة. وعندنا: لا تطهر إلا بالغسل ثلاثاً^(١).

له. أن الماء ليس بمطهر^(٢) - عقلاً^(٣) - لأنه إذا استعمل في المحل حاورته النجاسة، فنجس^(٤). وكذا الثاني، والثالث - على ما عرف - وإنما عرف بمطهر^(٥) شرعاً بنسبته طهوراً بالنص، فإذا وجد استعمال [الطهور]^(٦) مرة، يعمل عمله من^(٧) الطهارة، وصار^(٨) كالنجاسة الحكيمة.

لنا: قوله - عليه السلام - : «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده»^(٩).

(١) المسوط ج ١ ص ٩٣، والبنابة ج ١ ص ٧٥٢، وفتح القدير ج ١ ص ١٨٥، ومغنى المحتاج ج ١ ص ٨٥. والمذهب عند الحنابلة إذا خفي موضع النجاسة يلزمه غسل ما ينقص به إزالتها، هذا المذبي الذي يكفي الظن في غسله. (الإتصاف ج ١ ص ٣٢٢). وعند المالكية: إذا تحقق إصابة النجاسة للثوب وشك في إزالتها وجب غسله؛ لأن نجاسة متيقنة، فلا يرتفع حكمها إلا بيقين. ويكون الغسل حتى يغيب على الظن زوال النجاسة. (شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ١ ص ٤٩، ٥٠، ٥١)

(٢) في ش (غير طهور) بدل (ليس بمطهر) ومعناها واحد.

(٣) في ك (أصلاً) بدل (عقلاً) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) في ز ك، ط، (فتنحس) بدل (فينجس) والمعنى واحد.

(٥) في ز، ق، ح، ك، أ (مطهراً) بدل (بمطهر) والمعنى واحد.

(٦) سقط من الأصل والإتيان أفضل لاكتمال المعنى.

(٧) في ش، ك، ط (من) بدل (منه) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٨) (وصار) سقطت من ش والإتيان أفضل لإيضاح المعنى.

(٩) رواه البخاري بلفظ: «وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده». كتاب الوضوء، باب الاستجمار ونزاً، حديث رقم ١٦٢، ج ١ ص ٢٦٣. ومسلم بلفظ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده». وبالمعنى أخرى، كتاب الطهارة، باب كراعاة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، حديث رقم ٨٧، ٨٨، ج ١ ص ٢٣٣. وأبو داود بلفظ: «إذا قام أحدكم في الليل فلا يغمس يده... الحديث كتاب الطهارة باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، حديث ١٠٣، ١٠٥، ج ١ ص ٢٥، ٢٦، والترمذي بلفظ: «إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده... الحديث، أبواب الطهارة» باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من

والمعنى وهو^(١) أن الماء مطهر، لكونه مزيلًا عقلاً - على ما عرف - والمرء
الواحدة لا تؤثر في الإزالة، والكثير منه مؤثر^(٢). فقدّرنا ذلك^(٣) بالثلاث،
لأنه أدنى الكثير، فصار^(٤) كالنجاسة المرتبة، بخلاف الحدث؛ لأنه
ليس^(٥) بنجاسة حقيقة، لكن الشرع أحقّه بها، ليرجع^(٦) في ثبوته
[وزواله]^(٧) إلى الشرع.

٢٠٥- قال (الشافعي): سؤر سباع الوحش، ظاهر.
وعندنا: نجس^(٨).

منامه حديث رقم ٢٤. والشافعي: بلفظ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى
يغسلها ثلاثاً» الحديث. كتاب الطهارة، تأويل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ﴾ ج ١ ص ٧١٦. وابن ماجه بلفظ: «إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده
في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري فيم باتت يده». كتاب
الطهارة باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها. حديث
رقم ٣٩٣، ج ١ ص ١٣٨، ١٣٩. والإمام أحمد في مسنده ولفظ: «إذا استيقظ أحدكم
من الليل فلا يدخل يده في الإناء». (الفتح الرباني) باب في استحباب غسل اليدين قبل
المضمضة وتأكيده لنوم الليل، ج ٢ ص ٢٣ حديث رقم ٢٤٠.

ومسند الشافعي: بلفظ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى
يغسلها ثلاثاً...» الحديث. باب ما خرج من كتاب الوضوء، ج ١ ص ١٠.

- (١) (وهو) سقطت من ش، ز، ك، ط، ولا يؤثر سقوطها في المعنى.
 - (٢) في ز (يؤثر) بدل (مؤثر) ويؤيدان إلى معنى واحد.
 - (٣) (ذلك) سقطت من ح والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
 - (٤) في ش، ز (وصار) بدل (فصار) والعطف بالغاء هنا أفضل؛ لأن الماء هنا تربط بين
المضين.
 - (٥) في ز، ش، ط (لأنها ليست) بدل (لأنه ليس)، والأفضل الثانية؛ لأنها تدل على الحدث
وهو لفظ مذكر.
 - (٦) في ش، ز، ح، ق، أ (فيرجع) بدل (ليرجع) ومعناها واحد.
 - (٧) في الأصل (فزواله) والمعنى لا يستقيم بها. وفي ش (بزواله وثبوته) بدل (في ثبوته وزواله)
والمعنى واحد.
 - (٨) انظر الأصل ج ١ ص ٣١. المبسوط ج ١ ص ٤٨، ٤٩. والنهاية ج ١ ص ٤٣٩. انظر الأم
ج ١ ص ٥، والمجموع ج ١ ص ٢٢٥ وما بعدها.
- والمالكية تقدم أن مذهبهم طهارة سؤر كل حيوان في المسألة (٢٠٣) وعند الحنبلة سؤر
السباع من البهائم وجوارح الطير والغفل والحمائر الأهلي نصي إذا لم يجد غيره فيجمع

له: ماروي عن النبي - ﷺ -: أنه سئل عن الحياض التي في العلوات^(١) [وما ينوبها من السباع]^(٢). فقال: «لها ما حملت في بطونها، وما أبقت نفوسنا شراب وطهور»^(٣)، والمعنى أن هذا حيوان يطهر جلده بالدباغ، فيكون سوره طاهرًا، كالشاة، والحمار^(٤). والجامع أن طهارة الجلد تدل على أن عينه ليس بنجس. فلا يكون لحمه نجسًا، واللحاف متولد من اللحم. لنا: أن لحافه نجس؛ لأن لحمة نجس، بدليل حُرْمَةِ أكله مع كونه صالحًا للغذاء، من غير استحقاق [للكرامة]^(٥) والاحترام، فإذا كان لحافه نجسًا، وقد امتزج بالماء؛ أوجب نجاسته، وماروي من الحديث: ورد في الحياض الكبيرة والمياه الكثيرة^(٦).

٢٠٦. قال (الشافعي): جِزْؤُ ما يؤكل لحمه من الطيور نجس.

وتركه. (الإيضاح ج ١ ص ٣٤٢، المغني ج ١ ص ٤٨).

(١) العلوات جمع، مفردة فلاة وهي المفازة. والفلاة أيضا الفجر من الأرض، لأنها غلبت عن كل خير، أي قطعت، وعزلت وقيل: هي التي لا ماء فيها. (انظر لسان العرب ج ١٥، ١٦٤).

(٢) ما بين القوسين ورد في الأصل بعد لفظة (نجس) وهو وهم من الناسخ.

(٣) رواه ابن ماجة بلفظ: «سئل عن الحياض ... إلى قوله ... فقال: لها ما حملت في بطونها، ولنا ماء خَبَرٌ طهور» في كتاب الطهارة وسننها، باب الحياض، حديث رقم ٥١٩ ج ١ ص ١٧٣. وعبدالرزاق في مصنفه بلفظ: «لها ما حملت في بطونها ولنا ما بقي من شراب وطهور». كتاب الطهارة، باب الماء ترده الكلاب والسباع ج ١ ص ٧٦، ٧٧ حديث رقم ٢٥٣، ورواه الإمام مالك: بلفظ: «أن عمر بن الخطاب خرج وركب فيه عمرو بن العاص. فقال عمرو بن العاص: يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع؟ فقال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض لا نخبرنا، فإننا ترد على السباع، وترد علينا، في كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء ج ١ ص ٤٦ (توير الحواك).

قال النووي: هذا الأثر أي رواية مالك إسناده صحيح إلى يعنى بن عبدالرحمن لكنه مرسل منقطع، فإن يحيى وإن كان ثقة لم يترك عمر، بل ولد في خلافة عثمان. (المجموع ج ١ ص ٢٢٦).

(٤) (لحمار) سقطت من ك، والإثبات أفضل لتوضيح المعنى.

(٥) في الأصل (لكرامته) والمعنى لا يستقيم بها. وفي ط (لا استحقاقه الكرامة، ولا احترام).

بدل (من غير استحقاق للكرامة والاحترام) والمبارتان متناعما واحد.

(٦) في ك (الماء الكثير) بدل (المياه الكثيرة) والمعنى واحد.

وعندنا: طاهر، إلا خرّ الدجاجة^(١)، والبط والأوز^(٢).

له: أنه يستحيل إلى تنّ، وفساد، فأشبه [خرّ]^(٣) غير مأثور اللحم.

لنا: إجماع الناس على إمساك الحمامات في المساجد مع الأمر بتطهير المساجد. وقوله: استحال إلى خبيث، قلنا: لا تنن فيه، وفساده بمنزلة فساد^(٤) النخامة وخشها^(٥). وذلك لا يدل على النخامة^(٦).

٢٠٧- قال (الشافعي): موت ما ليس له دم سائل في الماء القليل، يفسده.

(١) في ط، أ (الدجاج) يدل (الدجاجة). ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) (الأوز) سقطت من ش، ك، ط. ولم أجد نصّاً على الأوز، ولكنه يشبه البط. انظر الجامع الصغير ص ٥٨، ٥٩، ٦٠ والأصل ج ١ ص ٣٠، ٣١، والمبسوط ج ١ ص ٥٦، ٥٧ واستدل الحنفية على ذلك بأن ابن مسعود رضي الله عنه خرّث عليه حمامة، فمسحه بأصبعه، وابن عمر رضي الله عنهما ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة، وصلى ولم يمسح. (مصنف بن أبي شيبة ج ١ ص ١١٧): ويحدث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ شكر الحمامة وقال: أنها أوكّت على باب الغار حتى سلّثت، فجازاها الله تعالى بأن جعل المساجد مأواها، ثم إن عند أبي حنيفة وأبي يوسف: خرّ ما لا يؤكل لحمة من الطيور؛ تجوز الصلاة معه وإن كان أكثر من قدر الدرهم، وعند محمد: لا يجوز؛ لأنه بمنزلة خرّه ما لا يؤكل لحمة من السباع. وسبب استثناء خرّه الدجاج أنه أشبه الأشياء بالغيرة لورثا ورائحة، فكان نجسا نجاسة غليظة. (انظر المبسوط ج ١ ص ٥٦، ٥٧ والبيان ج ١ ص ٧٤٦، وما بعدها، وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦٠، والمجموع ج ٢ ص ٥٠٥، والأم ج ١ ص ٥). وعند المالكية: خرّ ما يؤكل لحمة طاهر، إلا إذا كان مما يستعمل التجاسات بالمشاهدات أكلاً أو شرباً. (انظر بلغة السالك مع الشرح الصغير ج ١ ص ٢١، وشرح الخرشني ج ١ ص ٨٥، ٨٦).

وعند الحنابلة: بول ما يؤكل لحمة، وقيؤه، وروثه طاهر. ومالا يؤكل لحمة - حتى ولو كان طاهراً - بوله، وروثه نجسان. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٣٩، ٣٤٠. وشرح سمي الإردادات ج ١ ص ١٨ وما بعدها).

(٣) سقط من الأصل، ز، ح، ك، أ. والأفضل إثباتها لاكتمال المعنى.

(٤) (فساد) سقطت من ح. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٥) في ك (وخبثه) بدل (وخبيثها) والثانية هي العوَاب؛ لأنها تدل على مؤثث والنخامة لغة مؤثث.

(٦) في ش، ز، ح، أ، ط، ك، ق مسألة بعد هذه المسألة وهي قال (الشافعي) في الماء المستعمل: أحد قوليه كقول محمد، والآخر كقول زفر. وقد مر في بابيهما. (انظر المائتين ٨٣، ١٤٨).

وعندنا: لا يفسده^(١).

له: أنه نجس وقع في الماء القليل^(٢)، ودليل نجاسته كونه ميتة - وحرمة الانتفاع به.

لنا: قوله - عليه السلام -: «موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يفسده»^(٣)، ولأن الموت ليس بمنجس لذاته، بدليل أن المذكي ليس بنجس

(١) نظر لأصل ج ١ ص ٢٨، ٢٩، والمسبوط ج ١ ص ٥١ والبنابة ج ١ ص ٣٧٥ وما بعدها، وعند الشافعية في هذا قولان: الأول وهو ما أورده المصنف أنها كغيرها من الميتات؛ لأنها حيوانات لا تؤكل بعد موتها، وليس لأنها حرام كالحيوانات التي لها نفس سائلة. والثاني: أنه لا يفسد الماء وحتى لو كان الماء أقل من الفلتين، فإن الصحيح من المذهب أنه لا ينجس الماء بموت ما لا نفس له سائلة فيه، وأما إذا كثر هذا الحيوان الذي ليس له نفس سائلة بحيث تغير الماء ففيها وجهان أيضاً، الأصح منهما أنه ينجسه، سواء كان الماء المتغير به قليلاً أو كثيراً. (انظر المجموع ج ١ ص ١٧٨، ١٨١، والأم ج ١ ص ٥، ومعني المحتاج ج ١ ص ٢٣).

وعند المالكية: إذا لم يغير الماء وقوع وموت ما ليس له دم سائل فلا ينجسه أما إذا تغير فإنه ينجس. (انظر الخرشي ج ١ ص ٧٩، ٨٨، وبلغة السالك ج ١ ص ١٧، ١٨، الكافي للقرطبي النمرى ج ١ ص ١٥٧، ١٥٨).

وعند الحنابلة: ميتة ما لا دم لها سائل طاهرة، إذا كانت متولدة من طاهر، أما إذا تولدت من نجس فهي نجسة، وما مات فيه من هذه الأشياء لا ينجس على الصحيح من المذهب. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٣٨، وشرح المنتهى ج ١ ص ١٠١ والمغني ج ١ ص ٤٤).

(٢) في أ سقط قوله (القليل) والأفضل إثباتها؛ لأن في السقوط إطلاق الماء وعدم اشتراط الكثرة أو القلة ومدار الخلاف هو على الماء القليل.

(٣) لم أجد بهذا اللفظ، وقد يكون المؤلف رواه بالمعنى، وهناك حديث بمعناه: عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «يا سلمان كل طعام وشرب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات فهو حلال أكله وشربه، ووضوءه». رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دم، ج ١ ص ٣٧. قال الدارقطني: لم يرد، عن غير سعيد بن أبي سعيد الزبدي وهو ضعيف. ورواه ابن عدي في الكامل وأعله بسعيد هذا. وقال: هو شيخ مجهول وحديثه غير محفوظ (انظر التلابة ج ١ ص ٣٣٧).

وروي في المصنف لابن أبي شيبة نحوه عن إبراهيم، في كتاب الطهارات، باب في الخنفساء، والذباب يقع في الإناء ج ١ ص ٥٩، وكذلك في مصنف عبد الرزاق كتاب الطهارة باب الجمل وأشباهه ج ١ ص ٢٩٥، ٢٩٦.

وقد حله الموت، وإنما كان المنجس ما فيه^(١) من الدماء والرطوبات السائلة^(٢)، وهذا ليس فيه^(٣) دم، ورطوبة سائلة^(٤)، وأما حرمة^(٥) الانتفاع به لعدم صلاحية الغذاء، لا للنجاسة^(٦).

٢٠٨- قال (الشافعي): الشعر، والصوف، والريش، والعظم والقرن، والظلف، والخف، والحافر^(٧)، والعصب من الشاة الميتة - نجس^(٨).

(١) في ز (منجسًا لما كان فيه) وفي ش، ط (منجسًا لما فيه) بدل (لمنجس ما فيه)

وجميع العبارات تؤدي إلى معنى واحد.

(٢) في ش (السائلة) بدل (السائلة) والمعنى واحد.

(٣) في ك، ط، (له) بدل (فيه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) (سائلة) سقطت من ح، أ، والأفضل الإثبات لإيضاح المعنى.

(٥) في ك (وإنما حرمة) بدل (وأما حرمة) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) في ش (النجاسة) بدل (للنجاسة)، وتؤيدان إلى معنى واحد. وفي ط (لعدم صلاحية للغذاء، لا للنجاسة) بدل (لعدم صلاحية الغذاء لا للنجاسة) والأولى أسلم في التركيب.

(٧) في ز، ك، ق، ط، أ سقط (الخف والحافر) وفي ح، سقط (الحافر) وفي ط زيادة (الزغب) والريادة والإثبات مطلوبان؛ فإن الحكم بعم الميتة المأكولة اللحم، وإنما ذكر الشاة هنا، وأراد جميع مأكول اللحم.

(٨) (عد الشافعي) زيادة في الأصل، ولا معنى لها إذ الساب باب الشافعي.

انظر الأصل ج ١ ص ٢٠٧، ٢٠٨، والمبسوط ج ١ ص ٢٠٢، ٢٠٣. والبناء ج ١ ص ٣٥٨ وما بعدها. والكتاب وشرحه اللباب ج ١ ص ٢٤.

وانظر المجموع ج ١ ص ٢٨٩، وما بعدها. وهناك خلاف في شعر الميتة غير الآدمي والمذنب الصحيح أنه نجس. وهذا الخلاف فيما سوى الكلب والخنزير، والمتولد من أحدهما. (المصدر السابق) والام ج ١ ص ٩.

وعند المالكية كل ما انفصل من الميتة مما كانت تحل فيها الحياة أو انفصل من الحي مما تحله الحياة فهو نجس، كاللحم، والعصب، والقرن، والظلف، والحافر، والسن، والناثب فهو أيضًا نجس. أما ما لا تحل الحياة فيه فلا يجس، كالشعر وزغب الريش، طاهر. انظر الشرح الصغير على هامش بلمة السالك ج ١ ص ١٨-٢٠ وشرح الحرشي ج ١ ص ٨٣.

وعند الحنابلة: العظم والقرن، والظفر والعصب، أو الحافر من الميتة نجس، أما الصوف، والشعر والريش والوبر من الميتة فهو طاهر إذا كان طاهرًا في حال الحياة. انظر الإنصاف ج ١ ص ٩٢. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٧). (والمغني ج ١ ص ٧٢ وما بعدها).

وعندنا: طاهر^(١).

له: قوله تعالى: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةَ وَالَّذِمَّ﴾^(٢) وهذه ميتة. وقوله - عليه السلام - «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»^(٣). وفي رواية «لا تنتفعوا من الميتة بشيء»^(٤). والمعنى أنه جزء نام^(٥)، فينجس بالموت، كاللحم.

لنا: قوله - عليه السلام - «لا بأس بجلد الميتة إذا دبغ، وبشعرها إذا غسل»^(٦)، ولأن الموت ليس بمنجس باعتبار ذاته^(٧) - لما مر^(٨) - بل

(١) في ز، ك (هي طاهرة) بدل (طاهر)، والثانية أفضل؛ لأنها تناسب ما قبلها من الكلام.

(٢) المائدة آية: (٣).

(٣) رواه نفس اللفظ الترمذي: في كتاب الناس، باب ماحاه في جلود الميتة إذا دبغت، حديث رقم ١٧٢٩، ج ٤، ٢٢٢. وأبو داود، في كتاب اللبس، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة حديث ٤١٢٨ ج ٤ ص ٦٧، والنسائي: كتاب الفزع والعيرة، باب ما يدبغ به جلود الميتة ج ٧ ص ١٧٤، ١٧٥. والإمام أحمد في المسند في كتاب الطهارة، باب في عدم جواز الانتفاع من الميتة بإهاب ولا عصب. (الفتح الرباني ج ١ ص ٢٣٦) حديث رقم ٦٢، والطبري في تهذيب الآثار، مسند ابن عباس السفر الثاني، حديث رقم ١٢٢٣ - ١٢٢٦ ص ٨٢٥، ٨٢٦. ورواه الطبراني وأبو داود، والنسائي بلفظ: «لا تستمتعوا من الميتة...» الطبراني في الأوسط، مجموع الزوائد باب الغرض من جلود الميتة والانتفاع بها إذا دبغت ج ١ ص ١٢٨. وأبو داود والنسائي في المصادر السابقة.

(٤) رواه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنتفعوا من الميتة بشيء» (انظر البناية ج ١ ص ٣٦٤) وانظر تهذيب الآثار مسند ابن عباس السفر الثاني ص ٨٢٤ حديث رقم ١٢٢٠، ١٢٢٧.

(٥) في ز، ح، ك، ق، آ زيادة (نام بحياة الأصل) وهذه الزيادة تفصل المعنى وتزيده وضوحاً.

(٦) أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة باب الدباغ ج ١ ص ٤٧. عن أم سلمة رضي الله عنها تقول: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ولا بأس بصوفها وشعرها وفرونها إذا غسل بالماء» وفي هذا الحديث أبو يوسف بن أبي شعيري، قال الدارقطني: «متروك الحديث» انظر البناية ج ١ ص ٣٦٣. وقال النووي: صميف باتفاق المحاط (المجموع ج ١ ص ٢٩٢).

(٧) في ز، ك، ط، (لذاته) بدل (باعتبار ذاته) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٨) في المسألة السابقة رقم ٢٠٧.

المنجس^(١) هي^(٢) الرطوبات، والدماء السيالة^(٣) ولا رطوبة في هذه الأشياء، وأما الآية فالمراد منه^(٤) تحريم الأكل، وكذا المراد من الحديث النهي عن الانتفاع بالأكل وقد قال^(٥) في حديث آخر: «إنما حرم من الميتة أكلها»^(٦).

٢٠٩- قال (الشافعي): جلد الكلب^(٧) لا يطهر بالدباغ.

وعندنا: يطهر^(٨).

(١) في ح (النجاسة) بدل (المنجس) والثانية أفضل؛ لأنها تناسب ما قبلها، ولأن المقصود به هنا المؤثر والمؤثر يعبر عنه باسم الماعل.

(٢) في ك، ط (هو) بدل (هي) والثانية أفضل؛ لأنها تدل على مؤنث وهو لفظ (الرطوبات).
(٣) في ش، ق (السائلة) بدل (السيالة)، وتؤيدان إلى معنى واحد، إلا أن الثانية تدل على كثرة السيلان.

(٤) في ش (منها) بدل (منه) والأولى هي الصواب؛ لأن الآية لفظ مؤنث.

(٥) في ز، ك، ط (فقال) بدل (فقد قال) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) رواه البخاري، كتاب الذبائح، باب جلود الميتة ج ٧ ص ١٤٤، وكذلك في كتاب الركاة، والبيوع، واللباس، ومسلم، في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، حديث رقم ١٠٠، ١٠١، ج ١ ص ٢٧٦.

وأو داود في كتاب اللباس، باب في أحب الميتة ج ٤ ص ٦٥. ورواه أيضًا مالك في الموطأ، والدارمي، والدارقطني.

(٧) في ش، ز، ك، ق، ط (الميتة) بدل (الكلب) والصحيح الثانية؛ لأن الجلود النجسة بعد الموت تطهر بالدباغ عند الشافعية، إلا الكلب والخنزير. (المجموع ج ١ ص ٢٦٨).

(٨) اطر الأصل ج ١ ص ٢٠٨، المسبوط ج ١ ص ٢٠٢، ٢٠٣. وقال الحسن بن زياد: لا يطهر جلد الكلب وإن دبح. (البيان ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦٨)، واستثنى الحنفية جلد الخنزير لأنه نجس العين عندهم، أما الكلب ففيه خلاف، قال الميني: اختلفت الروايات في كون الكلب نجس العين، ففي المبسوط: الصحيح من المذهب عندنا عين الكلب نجسة، وقال بعض مشايخنا: ليس بنجس العين، قال في البدائع: وهو رواية الحسن. وفي الذخيرة ذكر القدوري في تجريده أنه نجس العين عند أبي يوسف ومحمد. وفي العيون: روى ابن سماعة عن أبي يوسف - رحمه الله - لا خير في جلد الكلب والذئب وإن دينا، ولا تحلها الذكاة. (البيان ج ١ ص ٣٦٧).

وانظر الكتاب وشرحه الباب ج ١ ص ٢٤.

وانظر المجموع ج ١ ص ٢٦٧، وفيه: أن كل حيوان نجس بالموت يطهر جده بالدباغ، ما عدا الكلب والخنزير فإن جلدتهما لا يطهر بالدباغ؛ لأن الدباغ كالحياة، ثم

له: قوله: - عليه السلام -: «لا تنتفعوا من الميتة^(١) بإهاب ولا عصب^(٢)»، ولأنه لو كان طاهرًا^(٣)، بالموت تنتجس ذاته كاللحم، فصار كجلد الخنزير.

لنا: قوله - عليه السلام -: «إيما إهاب دبق فقد طهر»^(٤). ولأن عين الموت

الحياة لا تدفع الجاسة عن الكلب والخنزير، (وانظر الأم ج ١ ص ٩، مغني المحتاج ج ١ ص ٨٢). وعند المالكية: جلد الميتة نجس ولو دبق، فلا يصلى عليه، والحديث: «إيما إهاب...» محمول على الطهارة اللغوية لا الشرعية، وبعض المذهب حمله على الطهارة الشرعية. ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبوغ؛ يجوز استعماله في غير المائعات، والحبوب وغيرها، ويجوز أيضًا استعماله في الماء المطلق؛ لأنه طهر لا يفسره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه واستثنوا من ذلك جلد الخنزير، فلا يجوز استعماله لا في مائع ولا غيره^(٥). حتى وإن دبق. (الشرح الصغير على هامش بلغة السالك ج ١ ص ٢٠، شرح الخرشي ج ١ ص ٨٩، ٩٠).

وعند الحنابلة، يباح دبق جلد الحيوان الذي كان طاهرًا في حياته سواء كان مأكولًا كالشاة أو غير مأكول كالهرة، ويباح استعماله بعد الدباغ في اليباس، ولا يظهر الجلد بالدبق. ومن هذا نعلم أن جلد الكلب والخنزير وغيرهما من الحيوانات النجسة لا يطهر بالدباغ عندهم. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٦، ٢٧. الإنصاف ج ١ ص ٨٧٦).

(١) في (بالميتة) بدل (من الميتة)، والصواب الثانية؛ لأنها هي الواردة في الروايات.

(٢) انظر المسألة رقم (٢٠٨).

(٣) (لو كان طاهرًا) سقط من ز، ك، ق، ط (والإجابات أفضل؛ لأن فيها زيادة تفصيل لحكم).

(٤) ورواه بهذا اللفظ الترمذي، في كتاب اللباس، باب في إهاب جلود الميتة إذا دبغت. حديث رقم ١٧٢٨، ج ٤ ص ١٧٣، والنسائي كتاب الفروع، باب جلود الميتة ج ٧ ص ١٧٣. والمسند للإمام أحمد (الفتح الرباني)، كتاب الطهارة، باب في تطهير إهاب الميتة بالدباغ، حديث رقم ٤٩ ج ١ ص ٢٣٠. ومسند الإمام الشافعي: باب ما خرج من كتاب الوضوء ج ١ ص ١٠، ورواه مسلم بلفظ: «إذا دبح الإهاب فقد طهر»، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ. حديث رقم ١٠٥، ج ١ ص ٢٧٧. ورواه أبو داود بلفظ مسلم، كتاب اللباس، باب في إهاب الميتة حديث رقم ٤١٢٣، ج ٤ ص ٦٦. ورواه أيضًا مالك بلفظ مسلم، كتاب الصيد، باب ما جاء في جلود الميتة ج ٢ ص ٤٤. (لسان العرب ج ١ ص ٢١٧).

ليس بنجس^(١)، بل النجاسة^(٢) بالوطبات والدماء، وقد زالت بالدباغ، وما روى من الحديث، قلنا: الإهاب اسم لما يدينغ، وبه نقول، والجواب عن المعنى ما مر^(٣).

٢١٠- قال (الشافعي): لا يجوز بيع الميتة، وجلد الكلب بعد دباغهما^(٤).

وعندنا: يجوز.

بناء على أنه لا يظهر بالدباغ عنده. وعندنا: يظهر.

٢١١- قال (الشافعي): الطير إذا مات، وخرج منه بيض لم يشتد قشرة لم يؤكل.

وعندنا: يؤكل^(٥).

(١) في ز، ح، ق، أ (بنجس) بدل (نجس) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٢) في ح، أ (النجاسات) بدل (النجاسة) والمعنى واحد.

(٣) في المسألة السابقة (٢٠٨) .

(٤) مي، ط، ز، ح، ك، ق (جلد الميتة بعد دباغها) بدل (جلد الميتة، وجلد الكلب بعد دباغها) والثاني أفضل، وإن لم تكن دقيقة في التعبير؛ لأن الخلاف فقط في الكلب وليس في الميتة بناء على المسألة السابقة (٢٠٩) .

(٥) انظر فتح القدير ج ١ ص ٨٤، والباية ج ١ ص ٣٧٧. وسبب جواز أكله عند الحمية، لأن مالا تحله الحياة من أجزاء الأحياء محكوم بطهارته بعد موت ما هو جزء منه، كاشعر والريش، والمنقار، والعظم، والعصب، والحافر، والظلف، واللبن، والبيض الضعيف القشرة، والأنفحة، إلا أن في الأنفحة واللبن خلاف، فقال أبو حنيفة: ليسا بمشتجسين وقال أبو يوسف ومحمد: متنجسان لمجاورتها الفشاء النجس. فإن كانت الأنفحة جسيمة، تطهر بال غسل، وإلا تلعز طهرها. (المصنفين السابقين) .

وعند الشافعية: إذا لم يتصلب قشر البيض في جوف الميتة من الطيور فإنه نجس، كما ينجس اللبن في ضرع الناقة أو الشاة الميتة، لأنه ملاق للنجاسة، كما لو وضع اللبن في إناء نجس. أما البيضة فإذا تصلب قشرها فإنه لا ينجس كما لو وقعت في النجاسة. وفيه حكى المارودي، والرويني والشافعي وآخرون أن هناك ثلاث روايات في البيضة أصحها إن تصلبت فهي طاهرة، وإلا فنجسة. والرواية الثانية: طاهرة مطلقاً، والرواية الثالثة: نجسة مطلقاً. (انظر المجموع ج ١ ص ٢٩٩، ٣٠٠) .

وعند المالكية إذا خرج البص من الحي تصلب أم لا، فهو طاهر من أي نوع من الطيور. وأما إذا خرج من الميتة يطر: إذا كانت الميتة طاهرة ولا تحتاج إلى ذكاة كالنساح

له: أنه بمنزلة سائر الرطوبات فيه، وهي نجسة^(١)، وكذا هذا^(٢).

لنا: أن هذه بيضة الطير^(٣) مأكول اللحم، فتؤكل، كما إذا خرجت من حياضها، أو بعد ممانها، بعد ما [اشتد]^(٤) قشرها.

والمعنى^(٥): أنه لا حياة فيه، فلا يعتبر بموت غيره^(٦)، وعلى هذا اللبن من ضرع الميته، والأشعة الميته - مائتًا كان، أو جامدًا - لا يؤكل عند الشافعي، وعندنا يؤكل إلا أن في الأشعة اختلاف بين أصحابنا: عند أبي حنيفة: يؤكل ما ثَمًا كان، أو جامدًا. وعند أبي يوسف ومحمد: إن كان حاميًا يؤكل بعد أن يغسل وإن كان مائتًا لا يؤكل^(٧).

٢١٢ - قال (الشافعي): المصلي إذا سبقه الحدث، لم يجز له أن يتوضأ، ويبني

فيبيضة طاهر، أما إذا كان يفتر إلى ذكاة فيحتمل أن يكون نجسًا، كالجنين الذي لم يذكي إن لم يتم حلقه، ولم ينبت شعره ويحتمل أن يكون طاهرًا كطهارة ما خرج من ميته، ولكن ما خرج من الميته لا يؤكل إلا بذكاة وهو الرأي المتمين. (انظر شرح الخرشبي، ج ١ ص ٨٥).

ومذهب الحنابلة في بيض الميته كمذهب الشافعي بشرط أن تكون الميته من الطير المأكول، أما لبن الميته وألفتها فهي نجسة. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٩٢، ٩٤ و شرح مستمسك الإرادات ج ١ ص ٢٨)

- (١) في ش (نفس) بدل (نجسة) والثانيه أفضل، لأنها تدل على مؤنث وهو (الرطوبات).
- (٢) في ز، ح، ق، أ (فكلًا هذا) وفي ط (فكذلك هذا) بدل (و كذا هذا) والمعنى واحد. وسقطت من ك والإثبات أفضل، لأنها تعطي المعنى أكثر وضوحًا.
- (٣) في ش، ز، ح، ك، ق، أ (طير) بدل (الطير)، والأولى أفضل، لأنها تكبره والتكبر أفضل للسياق هنا.
- (٤) في الأصل (اشتدت) وهو لا يناسب ما بعده، وفي ز (اشتد القشر) بدل (اشتد قشرها) والمعنى واحد.
- (٥) في ك، زيادة (فيه) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٦) في ش، ز، ح، ط (فلا يغير حاله بموت غيره) بدل (فلا يعتبر بموت غيره) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٧) من قوله (وعلى هذا اللبن ... إلى ... و إن كان مائتًا لا يؤكل) سقط من ش. ز، ح، ك، ق، أ، والإثبات أفضل لإيضاحها ما يشمله المحكم غير البيض الذي لم يشتد.

عليها^(١) - قياساً ..

وعندنا: له ذلك استحساناً^(٢).

له: أنه زال شرط جواز الصلاة، وهي الطهارة؛ ولأنه^(٣) يحتاج إلى المشي، والوضوء - وهو عمل كثير - فأشبه الحدث [العمدة]^(٤) والاحتلام.
لنا: قوله - عليه السلام -: «من قام أو رجع في صلاته، فليصرف، وليتوضأ، وليبني على صلاته، مالم يتكلم»^(٥). وعن أبي بكر، وعثمان

(١) في ز، ط (على صلاته) بدل (عليها) والأولى تفسر الثانية.

(٢) انظر المبسوط ج ١ ص ١٦٩، ١٧٠، وفتح القدير ج ١ ص ٣٣٠، والبنية ج ٢ ص ٣٧٧ وما بعدها، والأصل ج ١ ص ١٦٨. وعند الشافعية فيه قولان، في القديم لا تطل صلاته بل يتصرف ويتوضأ ويبني على صلاته، وفي الجديد: تبطل صلاته؛ لأنه حدث تبطل الطهارة به، فأبطل صلاته كالحدث العمدة، والصحيح من المذهب هو الثاني. (انظر المجموع ج ٤ ص ٤، ٥).

وعند المالكية إذا سقه الحدث بطلت صلاته. (انظر الكافي للنمري ج ١ ص ٢١٤، والخروشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٤٩) ويندب له البناء في حالة الرعاف فقط. (الخروشي ح، ١ ص ٢٤٢)، وفيه للحنابلة رأبان: الأول: تبطل صلاته ويلزمه استنساها. والثاني: أنه يتوضأ ويبني على صلاته، والرأي الأول هو الصحيح لما روى أبو داود والأثرم قوله ﷺ: «إذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف وليعد صلاته». وغيره من الآثار (المعنى ج ٢ ص ١٠٣).

(٣) في ش (وأنه) بدل (ولأنه) والثانية أفضل؛ لأن المعنى يستقيم معها.

(٤) في الأصل (للمعدة) وهو وهم من الناسخ؛ لأن المعنى لا يستقيم معها.

(٥) رواه ابن ماجه، عن ابن مليكة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه فيه أو رعاف، أو قلص أو مذي، فليصرف وليتوضأ، ثم ليبني على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم». كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء على الصلاة ج ١ ص ٣٨٥. قال ابن حجر: وفي إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن غير الشافيين ضعيفه (الدراية ج ١ ص ٣٩١). ورواه الدارقطني بنفس اللفظ مرسلًا عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقال الدارقطني: وأما حديث ابن جريج عن النبي عن ابن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء. (كتاب الطهارة باب الوضوء من الخارج من البدن، ج ١ ص ١٥٥)؛ لأن ابن أبي مليكة لم يلق عائشة رضي الله عنها، وصححه البريلمي في نصب الرأية ج ١ ص ٣٨٠ وقال النووي: حديث عائشة ضعيف اتفق الحفاظ على ضعفه. ورواه البيهقي بنفس اللفظ، كتاب الصلاة باب من قال يبني من سقه الحدث على ما مضى من صلاته، ج ٢، ص ٢٥٥.

وعلى، وابن عمر، وسلمان^(١) - رضي الله عنهم - أنهم قالوا مثل مذهبننا، فتركنا^(٢) القياس به، بخلاف العمد، والاحتلام؛ لأن الشرع ورد في [الحدث]^(٣) السابق، وذلك^(٤) ليس في معناه.

٢١٣- قال (الشافعي): النجاسة القليلة في البدن، أو الثوب، تمنع جواز الصلاة، إلا ما تأخذه،^(٥) العين، ولا يمكن^(٦) التحرز عنه كالذئبان^(٧) النجسة [يقعن]^(٨) على الثياب، ودم البراغيث.

وعندنا: مالم يجاوز قدر الدرهم، لا يمنع [جواز الصلاة]^(٩)

- (١) في ش (وابن عمر، وسلمان، وعلى) بدل (وعلى، وابن عمر وسلمان)، والثاني أفضل؛ لأنها ترتب الصحابة حسب الأسبقية في الإسلام والفضل، رواه مرفقاً على أبي بكر وعمر وعثمان، وعلى وابن عمر وابن مسعود، وسلمان، ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في الذي يقي. أو يعرف في الصلاة، ج ٢ ص ١٩٤، ١٩٥. والمراد بسلمان: سلمان الفارسي أبو عبد الله، يقال له: سلمان بن الإسلام، وسلمان الخير، أصله من رام هرمز، وقيل من أصبهان وقصه إسلامه مشهورة. أول مشاهدته الخندق وشهد ما بعدهما، وفتح العراق، ت ٣٢ أو ٣٣ للهجرة قبل وفاة ابن مسعود. (انظر الإصابة في معرفة الصحابة ج ٢ ص ٦٢، وفتح القدير ج ١ ص ٣٣٠).
- (٢) في ش، ز، (وتركتنا) بدل (فتركنا)، والثاني أفضل لوجود الفاء التي تدل على سب تركهم القياس.

- (٣) في الأصل (الحديث) وهو وهم من الناسخ؛ لأن المعنى لا يستقيم معه.
- (٤) في ز (وذلك) وفي ش (وهذا) بدل (وذلك)، وتؤدي إلى معنى واحد.
- (٥) في ش، ز (مالا تأخذه) بدل (ماتأخذه) والأولى أفضل لأنها هي التي تناسب المعنى المراد هاهنا لأن ما تأخذه العين يمكن التحرز منه.

- (٦) في ز (ولا يمكنه) بدل (ولا يمكن) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٧) في ز (كالذئبان) بدل (كالذئبان) وسياق الكلام يناسبه اللفظة الثانية
- (٨) في الأصل (نقعن) وهو وهم من الناسخ، وفي أ (نقعن) بدل (يقعن) والمعنى واحد.
- (٩) سقط ما بين القوسين من الأصل، ز ح، ك، ق، ط، أ والإتيان أولى لتفصيل المعنى انظر الأصل ج ١ ص ٦٠، والمبسوط ج ١ ص ٦٠، ٦١، والنشأة ج ١ ص ٧٣٣، وما بعدها، وفتح القدير ج ١ ص ١٧٧، ١٧٨، وقرق الشافعي في النجاسة القليلة بين الدم، وغير الدم، فأما غير الدم فإن كان قدراً يدركه الطرف، لم يحف عنه؛ لأنه لا يثبث الاحتراز منه، وإن كان لا يدركه الطرف ففيه ثلاث طرق أحدها: أنه بمعنى عه، والثاني لا بمعنى عه؛ لأنه نجاسة لا يثبث الاحتراز منها، والطريق الثالث على قولين: أحدهما: بمعنى عه،

له . قوله تعالى : ﴿ زَيَّاتَكَ فَطَوِّرْ ۖ ﴾^(١) - مطلقاً - ولأن مبنى الصلاة^(٢) على التعظيم، وكمال التعظيم بالطهارة من كل^(٣) وجه . وذلك بإزالة القليل من النجاسة، وكثيرها، ولأن القليل من النجاسة الحكمية - وهو الحدث - تمنع، فالحقيقية^(٤) أولى ؛ لأنها أقوى .

لنا : قول عمر - رضي الله عنه - : «إذا كانت النجاسة مثل ظفري^(٥)، لم تمنع^(٦) جواز الصلاة^(٧) وظفريه، كان قريباً من كف أحدنا، وفي خسر النعال^(٨) : أن النبي - عليه السلام - لم يستقبل الصلاة^(٩) . ولأن في التحرر

والثاني لا يعنى وأما الدعاء فإن كان دم نمل أو براغيث وما أشبهها فإنه يعنى عن قليله، لأنه لا يمكن الاحتراز منه، وفي كثيره وجهان. وإن كان دم غيرها من الحيوانات فغني ثلاث أقوال: الأول يعنى عن قليله وهو القدر الذي يتعافاه الناس عادة، والثاني لا يعنى عن قليله ولا عن كثيره . والثالث: يعنى عن ما دون الكف، ولا يعنى عن الكف، وقال النووي: الأول أصح. (انظر المجموع ج ٣ ص ١٢٧، ١٢٨) .

وعند المالكية والحنابلة قليل النجاسة وكثيرها سواء، إلا الدم فإن قليله معمر عنه. (انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٦٩) (وشرح الخرشي ج ١ ص ٢٣٩) .

(وانظر الإنصاف ج ١ ص ٣٢٥ وما بعدها، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠١ وما بعدها) .

(١) آية : ٤ : المائدة .

(٢) في ش (الصلاة تبنى) بدل (مبنى الصلاة) ولمعنى واحد.

(٣) (كل) سقطت من ح، وإثبات أفضل ؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٤) في ك (الحقيقة) بدل (الحقيقية) والثانية أفضل لاستقامة المعنى معها.

(٥) في، ش، ز، ح، ك، ق، أ زيادة (هذا) .

(٦) في ك (لا تمنع) بدل (لم تمنع) والمعنى واحد.

(٧) لم أجده سوى في كتب لفقه مثل المبسوط ج ١ ص ٦٠ .

(٨) في ز، ك، أ زيادة (خلع العال) وهذه الزيادة من شأنها إيضاح المراد.

(٩) روى الزوار والطبراني في الأوسط والكبير بلفظ : حدثنا أبو حمزة حدثنا إبراهيم، عن علفنة عن عبد الله قال : «خلع رسول الله ﷺ ثيابه فخلع من خلفه، فقال : ما حملكم أن خلعتم ثيابكم؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا قال : إن جبريل أخبرني أن فيهما قلداً فخلعتهما . . . الحديث قال الهيثمي : قال الزوار : لا نعلم رواء هكذا إلا أبو حمزة، وأبو حمزة هو يمين الأعرور ضعيف . (كشف الأستار عن زوائد الزوار كتاب الصلاة، باب الصلاة في الخفين والنعلين ج ١ ص ٢٩٠) . (مجمع الزوائد ومسح القوائد كتاب الصلاة، باب الصلاة بالنعلين ج ٢ ص ٥٥، ٥٦) .

عن القليل حرج، والحرج مدفوع، وفي هذا جواب عما قاله. وإما [الحدث]^(١) فلأنه لا يتجزأ، ولا حرج في تكليف إزالة كله^(٢).

٢١٤- قال (الشافعي): الأرض إذا تنجست^(٣)، ثم جفت لا تطهر عنده. وهو قول زفر^(٤).

وعندنا: تطهر.

وقد مر في باب زفر^(٥).

٢١٥- قال (الشافعي): الحيض هو الدم المبيض، الأسود.

وعندنا: ما سوى البياض الخالص حيض^(٦).

له: قوله - عليه السلام -: «دم الحيض عيب أسود»^(٧) محتدم^(٨).

(١) في الأصل (الحدث) بدل (الحدث) والثانية هي الصحيح؛ لأنها تناسب الرد على حجة الشافعي في أن القليل من الحدث يمنع جواز الصلاة.

(٢) في ح، أ (إزالته كله) وفي ك (إزالته الكل) بدل (إزالة كله) وتؤدي هذه الألفاظ إلى معنى واحد.

(٣) في ز (إذا تنجست الأرض) بدل (الأرض إذا تنجست) والمعنى واحد.

(٤) في ز (وعند زفر) بدل (وهو قول زفر)، والمعنى واحد.

(٥) انظر المسألة (١٥٣).

(٦) انظر المبسوط ج ٣ ص ١٥٠-١٥١، والنباية ج ١ ص ٦٢٣، ٦٢٨، وفتح القدير، ج ١ ص ١٤٤.

وهناك خلاف بين أبي حنيفة ومحمد من جهة، وأبي يوسف من جهة في الكدرة، فهما يريان أن الكدرة من الحيض، سواء تقدمت الدم أو تأخرت عنه أما أبو يوسف فهو يرى أن الكدرة لا تكون من الحيض إلا بعد الدم. (المصادر السابقة) وانظر الأم ج ١ ص ٦١، والمجموع ج ٢ ص ٣٧٥ وما بعدها، مع ملاحظة أن الشافعية لا يقصدون بالأسود.

السواد الحالك، وإنما ما تملوه حمرة مجسدة كأنها سواد بسبب تراكم الحمرة، (المصدر السابق) وعند المالكية: الحيض هو دم أو صفوه، أو كدرة بشرط خروجه سمس، بغير انقباض أو ولادة، أو جرح، أو علة، أو غيره، سواء كان في أيام حيضها أو في غيرها. (شرح الخرش ج ١ ص ٢٠٣، وبلغه السالك ج ١ ص ٧٣).

وعند الحنابلة الصفرة والكدرة في أيام الحيض من الحيض. وإذا وجدت الصفرة والكدرة بعد زمن الحيض فليستا بحيض. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٧٦) (والصحيح ح ١ ص ٣٣٢).

(٧) في ز، ط (أسود عيب) بدل (عيب أسود).

(٨) لم أر الشافعية استدلوا بهذا الحديث، وإما وجد هنا في كتب الحنفية. قال المي: وذكر

لنا: قون عائشه: «لا؛ حتى ترين القصة البيضاء»^(١)، وهذا^(٢) مما لا يعرف قياشاً، فالظاهر أنها قالت سمعاً^(٣) وما روى من الحديث قلنا: ليس فيه نفي لغيره^(٤).

٢١٦- قال (الشافعي): دم الحامل حيض.

وعندنا: ليس بحيض^(٥).

الشافعية في صفة الأسود أنه محتدم وليس له أصل. (انظر البناية ج ١ ص ٦٤) والمحتدم: هو الدم إذا اشتدت حمرة حتى يسود. (لسان العرب ج ١٢ ص ١١٨).

وإنما استدلت الشافعية بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إني أستحاض أفادع الصلاة؟ فقال ﷺ: «إن دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك، فأسكي من الصلاة، وإن كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق». رواه أبو داود كتاب الطهارة، باب من قال إذا أتت الحيضة تدع الصلاة ج ١ ص ٧٥، حديث رقم ٢٨٦. والنسائي، كتاب الطهارة باب الفرق بين دم الحيض، والاستحاضة ج ١ ص ١٨٥.

والحاكم في مستدركه، كتاب الحيض، باب أحكام الاستحاضة، ج ١ ص ١٧٤، والبيهقي في سننه، كتاب الحيض، باب المستحاضة إذا كانت مميزة ج ١ ص ٣٢٥، وأيضاً رواه الإمام أحمد في مستده. قال النووي: حديث فاطمة رضي الله عنها صحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم بلفظه هنا بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة، وأصله في البخاري ومسلم بنحو هذا اللفظ. (المجموع ج ٢ ص ٣٧٦).

(١) رواه البخاري، في كتاب الحيض، باب إقبال المحيض وإدباره بلفظ: «وكن نساء يمعن إلى عائشه بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة، فتقول: «لا تمجلن حتى ترين القصة البيضاء». تريد بذلك الطهر من الحيضة ج ١ ص ٤٢٠.

والإمام مالك في الموطاء بلفظ: «لا تمجلن حتى ترين القصة البيضاء». باب طهر الحائض (تنوير الحوالك ج ١ ص ٧٨). ورواه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه.

(٢) في ش (وهو) يدل (وهذا) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٣) في ك زيادة (سمعت من رسول الله ﷺ) وهي زيادة تفسر ما سبقها من المعنى.

(٤) في ز، ك، ط (غيره) يدل (لغيره) ومعناها واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٣ ص ١٤٩. وفتح القدير ج ١ ص ١٦٥، والبناية ج ١ ص ٦٩١، وعند الشافعية فيه قولان: أحدهما حيض؛ لأنه دم لا يسهه الرضاع، فلا يسهه الحمل، كالنفاس. والثاني: أنه دم قساذ؛ لأنه لو كان حيضاً، لحرم الطلاق وتعلق به انقضاء العدة، والأصح الأول، (انظر المجموع ج ١ ص ٣٦١ وما بعدها. ومغنى المحتاج ج ١ ص ١١٨، ١١٩).

ومذهب المالكية مثل مذهب الشافعية (انظر الخروشي ج ١ ص ٢٠٥) والشرح الصغير ج

له: أنه دم رحم^(١) خرج في وقت معتاد، فكان حيضاً، كالحائض. لنا: قوله - عليه السلام -: «ألا لا توطأ الحبالى حتى يضمن»^(٢)، ولا الحبالى حتى يستبرئين^(٣) بحبضة^(٤). جعل الحيض علامة فراغ الرحم فلأنه^(٥) لا يتصور مع الشغل؛ ولأن الحيض عبارة عن دم الرحم، وهذا ليس دم الرحم؛ لأن فم الرحم قد انسد بالولد.

٢١٧- قال (الشافعي): أدنى مدة الحيض يوم وليلة.

وعندنا: ثلاثة أيام ولياليها.

وأكثره خمسة عشر يوماً عنده. وعندنا: عشرة أيام^(٦).

١ ص ٧٤.

ومذهب الحنابلة مثل مذهب الحنفية في كون الحامل لا تحيض، والدم الذي تراه هو دم فساد. (المعنى ج ١ ص ٣٦١، والإنصاف ج ١ ص ٣٥٧).

(١) في ز، ك، ط، (الرحم) بدل (رحم) والمعنى واحد.

(٢) في ك، ط زياده (يضمن حملهن).

(٣) في ز (يستبرأ) بدل (يستبرئ) والثانية أصح إملاً.

(٤) رواه أبو داود في كتاب النكاح، باب في وطء السبايا، بلفظ: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حبضة» رقم ٢١٥٧. ويلفظ: «حتى يستبرئها بحبضة» رقم ٢١٥٨، ٢١٥٩. ورواه الدارمي بنفس اللفظ كتاب النكاح، باب في استبراء الأمة. ج ٢ ص ٩٢، حديث ٢٣٠٠ والبيهقي في سننه باللفظ السابق، كتاب العدد باب استبراء من ملك الأمة ج ٢ ص ٤٤٩.

(٥) في ش، ز، ح، أ، ق، ط (فدل أنه) بدل (فلأنه) والمعنى يستقيم مع الأولى.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ٤٥٨، والمبسوط ج ٣ ص ١٤٧، ١٤٨. والنهاية ج ١ ص ٦١٤ وما بعدها. وفتح القدير ج ١ ص ١٤٣. وانظر الأم ج ١ ص ٦٤، والمجموع ج ٢ ص ٣٥٢ وما بعدها، ومغني المحتاج ج ١ ص ١٠٩.

وعند المالكية أقل الحيض دفعة واحدة في العبادة، أي يجب عليها الفسل بالدفعة، ويطلق صرمها، وتقضي ذلك اليوم، وأما في العدة، والاستبراء فلا بعد حيضاً إلا ما استمر يوماً أو بعض يوم، وأكثره خمسة عشر يوماً. (انظر بلفظ السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٧٣، ١٧٤، والكاظمي للنعري ج ١ ص ١٨٥، والخرشي ج ١ ص ٢٠٤).

ورأي الحنابلة كاشافهم في كون أقله يوم، وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً. (الإنصاف ج ١ ص ٣٥٨، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠٨، والمعنى ج ١ ص ٣٠٨).

له: في الأقل^(١) قوله - عليه السلام -: «دعي الصلاة يوم قرئك»^(٢)،^(٣) من غير فصل بين القليل والكثير.
لنا: ما روى أبو إمامه الباهلي^(٤) عن النبي - عليه السلام - أنه قال: «أقل الحيض، الجارية»^(٥) البكر، والثيب ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام^(٦)، وماروى^(٧) ليس فيه تقدير يوم^(٨)، وليلة، بل فيه بيان أنها لا تصلي في وقت الحيض، وبه نقول.

-
- (١) في ز (الأول) بدل (الأقل) والثاني أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
(٢) في ز، ك، ق، ط (أيام أقرائك) بدل (يوم قرئك).
(٣) رواه البخاري عن فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي تحيضن فيها». كتاب الحيض ج ١ ص ٤٢٥. حديث رقم ٣٢٥.
ومسلم بلفظ: «تمكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي وصلي». كتاب الحيض، باب المستحاضة، وعسلها، وصلاتها، حديث رقم ٦٥، ٦٦، ج ١ ص ٦٤.
وأبو داود بلفظ: «فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها»، كتاب الطهارة باب المرأة تستحاض .. ج ١ ص ٧٢، ٧٣ حديث رقم ٢٨١.
والنسائي: بلفظ: «ترك الصلاة قدر أقرائها وحيضها، وتغتسل وتصلي». ويلفظ: «إذا أتاك قرؤك فلا تصلي، وإذا مر قرؤك فلتنظري»، كتاب الحيض والاستحاضة، باب ذكر الأقراد، ج ١ ص ١٨٣، ١٨٤. وابن ماجه بلفظ: «إذا أتى قرؤك فلا تصلي» رقم ٦٢٠.
و بلفظ: «دعي قدر الأيام والليالي التي كنت تحيضن». رقم ٦٢٣، ويلفظ: «دع الصلاة أيام أقرائها» حديث رقم ٦٢٥. كتاب الطهارة، باب مجاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها.
ورواه أحمد في كتاب الحيض والنفاس، باب المستحاضة تبني على عاداتها ج ٢ ص ١٧٢ حديث رقم ٣٩ (الفتح الرائي).
والسفي: بلفظ: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي» ويلفظ: «إن أتاك قرؤك فلا تصلي ..» باب المعتاده لا تميز بين الدمين، ج ١ ص ٣٣١، ٣٣٢.
(٤) هو صدي (بالضم) بن عجلان بن الحارث، ويقال: ابن وهب، ويقال: ابن عمر بن وهب بن عريب بن وهب بن رياح الباهلي (أبو إمامه) روى عن النبي ﷺ وغيره من الصحابة مات سنة ٨٦ هـ. (الإصابة ج ٢ ص ١٨٢).
(٥) في ز، أ (للجارية) بدل (الجارية).
(٦) سبق تخريجه في المسألة (٧٦).
(٧) في ش زياده (من الحديث) وهي تعطي المعنى وضوحاً أكثر.
(٨) في ح، ك، ط، أ (يوم) بدل (يوم) وتؤيدان إلى معنى واحد.

له. في الأكثر^(١): أن الشهر في حق الآيسة، والصغيرة أقيم مقام حيض وطهر^(٢). فيقسم^(٣) عليها نصفين.

لنا: حديث أبي أمامه على ما روينا^(٤).

٢١٨- قال (الشافعي): أكثر^(٥) النفاس ستون يوماً.

وعتدنا: أربعون يوماً^(٦).

له: أنا أجمعنا على^(٧) أكثر النفاس: أربعة أمثال أكثر الحيض. وبهذا^(٨)

قلتم بأن أكثره أربعون يوماً. وقد ذكرنا أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً^(٩) فيكون أربعة أمثال [أكثر الحيض]^(١٠) ستين - ضرورة ..

(١) في ك (الكثير) بدل (الأكثر) والثانية أفضل؛ لأنها تناسب المعنى المراد.

(٢) في ك (الحيض والطهر) بدل (حيض وطهر) والتكثير أفضل؛ لأنه يفهم منه أن في العادة أن حيضاً وطهراً خلال الدورة الواحدة يستغرق شهراً وهو مراد المؤلف.

(٣) في، ش، ز، ك، أ (فيقسم) بدل (فيقسم) والمعنى واحد.

(٤) في ز، ح (مارويتا) بدل (مارويتاه) والمعنى واحد. وفي ك زيده (من الحديث) ولا معنى لهذه الريادة.

(٥) في ز (أكبر) بدل (أكثر) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.

(٦) (يوماً) سقطت من ز، ك، والإثبات أفضل لإعطاء المعنى وضوحاً أكثر.

انظر المبسوط، ج ٣ ص ٢١٠، ٢١١. البناءة ج ١ ص ٦٩٧. وفتح القدير ج ١ ص

٨٦٦، تبيين الحقائق ج ١ ص ٦٨. وانظر المجموع ج ٢ ص ٢٧٧، ٢٧٨، ومغني

المحتج، ج ١ ص ١١٩. والمشهور من مذهب المالكية أن أكثره ستون متصلاً أو مقطوعاً.

(بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ٧٦، والخرشي ج ١ ص ٢١٠)، وروي عن

مالك أنه مردود إلى حرف النساء. انظر الكافي للنعماني ج ١ ص ١٨٦.

وعند الحنابلة أكثره أربعون يوماً. (الإصناف ج ١ ص ٣٨٣، شرح منتهى الإرادات ج

١ ص ١١٦).

(٧) في ك، أ زيادة (أن) والإثبات أفضل؛ لأنها تؤكد المعنى، وفي ط (أن) بدل (عنى)

والأفضل إثبات الحرفين لاستقامة المعنى.

(٨) في ز، ح، ق، أ (ولهذا) بدل (وبهذا) والأولى أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.

(٩) (يوماً) سقطت من ز، ك. انظر فقره (٦).

(١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يتم إلا بها.

وفي ق، ز، ح، ك، أ (أمثاله) بدل (أمثال أكثر الحيض) والثانية أفضل؛ لأنها أدق في

التعبير عن المراد.

لنا: ماروي عن ابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وأم سلمة^(١)، وأم حبيبة^(٢)، عن النبي - عليه السلام - مثل مذهبتنا، بألفاظ مختلفة^(٣).
وقوله: بأن^(٤) النفاس أربعة أمثال الحيض، قلنا: لا يعرف^(٥) بالقياس، فأتبعنا النص، فيهما جميعاً.

(١) أم سلمة هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية القرشية أم المؤمنين، ماتت سنة ٦١ للهجرة، (الإصابة ج ٤ ص ٤٦٠).

(٢) أم حبيبة: رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية، زوج رسول الله ﷺ تزوجها عبيد الله بن جحش، وأحببت منه حبيبته، وهاجرت هي وزوجها إلى الحبشة، ثم أرتدت زوجها عن الإسلام، ثم تزوجها رسول الله ﷺ توفيت سنة ٢٤ للهجرة. (انظر الإصابة ج ٤ ص ٣٠٧).

(٣) حديث أم سلمة أخرجه أبو داود، في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وقت النساء. حديث رقم ٣١١، ٣١٢ ج ١ ص ٨٣. والترمذي أبواب الطهارة، باب ما جاء في كم تمكث النساء؟. حديث رقم ١٣٩ ج ٢٥٦، وقال الترمذي هذا الحديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة الأزدية عن أم سلمة. وابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النساء كم تجلس؟ حديث رقم ٦٤٨، ج ١ ص ٢١٣، والدارقطني، كتاب الحيض حديث رقم ٧٦ ج ١ ص ٢٢١. والحاكم، كتاب الطهارة، باب لا تقضي النفاس والحائض صلاة أيام الحيض. ج ١ ص ١٧٥. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، ولا أعرف في معناه غير هذا. والبيهقي، كتاب الحيض، باب النفاس ج ١ ص ٣٤١. وأما حديث ابن عمر فلم أجده، ووجدته عن عبد الله بن عمرو، ولعل المؤلف أخطأ في نسبة هذا الحديث إلى ابن عمر، وعن عبد الله بن عمرو. رواه الحاكم، كتاب الطهارة باب وقت النفاس أربعين يوماً ج ١ ص ٧٦، والدارقطني كتاب الحيض حديث رقم ٧٢ ج ١ ص ٢٢١. وفي سننه عمرو بن الحصين وابن علاق. وقال الدارقطني: «عمرو بن الحصين، وابن علاق ضعيفان متروكان وهما في سننه».

وهو عائشة رواه الدارقطني، كتاب الحيض، حديث رقم ٧١ و ٧٩ ج ١ ص ٢٢٠، ٢٢٢. وفي سننه عطاء بن عجلان. قال الدارقطني: «عطاء متروك الحديث»، وعن أبي هريرة رواه ابن عدي في الكامل، وفيه العلاء بن كثير، وهو ضعيف، (النهاية ج ١ ص ٦٩٩). ورواه الدارقطني موقوفاً عن: عمرو، وعلي، وعائذ بن عمرو، ورواه مرفوعاً عن أنس و عثمان بن أبي العاص، (كتاب الحيض، حديث رقم ٦٦ ج ١ ص ٢٢٠ وما بعدها)، ولم أجده عن أم حبيبة.

(٤) في ق، ط (أن بدل (بأن) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٥) في ز، ش، ط زيادة (هذا لا يعرف) وهذه الزيادة توضح المعنى أكثر.

٢١٩- قال (الشافعي): العبدأة إذا رأت دمًا، واستمر بها ذلك^(١)، له فيه ثلاثة أقوال^(٢):

أحدهما: أن حيضها يوم وليلة؛ لأنه أقل، وهو متيقن^(٣). والثاني^(٤): أن حيضها سبعة؛ لأن الغالب هو الوسط. الثالث^(٥): أن حيضها يصير كحيض^(٦) نساء عشيرتها. وهذا بعيد؛ لأن ذلك يختلف باختلاف الأغذية والطائع^(٧).

وعندنا العشرة من أولها حيض^(٨)؛ لأنها دخلت في الحيض، فلا تخرج بالشك^(٩).

- (١) في ش (الدم) بدل (ذلك) والأولى تنسر الثاني.
 - (٢) في ش، ز، ط (أقاول) بدل (أقوال) وتؤديان إلى المعنى المراد.
 - (٣) في ك زيادة (فلا يزداد بالشك) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 - (٤) في ش، ز، ك، ط (وثانيها) بدل (والثاني) والمعنى واحد.
 - (٥) في ش، ز، ك، ط (وثالثها) بدل (والثالث) والمعنى واحد.
 - (٦) في ك، ق (يعتبر بحيض) بدل (يصير كحيض) ومعناها واحد.
 - (٧) في ش، ز، ط (الطباع) بدل (الطبايع) ومعناها واحد؛ لأن مفرد الطباع طبع، ومفرد طبايع: طبيعة، ومعناها واحد. (انظر لسان العرب ج ٧ ص ٢٢٢).
 - (٨) (حيض) سقطت من ح والإثبات أفضل؛ لأنها توضح المراد.
 - (٩) ص في الأصل على أن هذا الرأي لأبي حنيفة، ولم يذكر رأي صاحبه في ذلك. فقال في الأصل: «وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء، ولم تحض فرأت الدم أول ما رآته، فمد بها الدم ثلاثة أشهر، فإن أبا حنيفة قال في ذلك: حيضها من أول ما رأت الدم عشرة أيام، فإذا مضت اعتسلت وتوضأت لكل وقت صلاة، وصلت عشرين يومًا، فإذا مضت عشرون يومًا تركت الصلاة عشرة أيام، ثم اغتسلت». (ج ١ ص ١٦٠) (وانظر المبسوط ج ٣ ص ١٦٢، والبنية ج ١ ص ٦٦٩، ٦٧١، وفتح القدير ج ١ ص ١٥٨).
- وعند الشافعية المبتدأة إما غير مميزة، وإما مميزة، فأما المبتدأة غير المميزة إذا بدأ بها الدم وتعدى الخمسة عشر ودمها على صفة واحدة فيها قولان:
- الأول: تحيض أقل الحيض؛ لأنه يقين، وما يزداد مشکوك فيه. والثاني: ترد إلى غالب عادة النساء وهو ست أو سبع، لقوله ﷺ لحمنة بنت جحش: «تحيض في علم الله ستة أيام، أو سبعة أيام كما تحيض النساء...». روى الترمذي وأبو داود وغيرهما. وقال الترمذي: حديث حسن، وفي العادة التي ترد إليها قولان: أحدهما: إلى غالب عادة النساء والثاني: إلى عادة نساء أهل بلدها وقومها. وإن كانت مميزة وعبر الدم خمسة عشر يومًا ودمها في بعض الأيام بصفة دم الحيض وهو المحتدم الغني الذي يغرب إلى السود.

٢٢٠. قال (الشافعي): إذا ظهرت الحائض في وقت العصر، فعل عليها قضاء الظهر، والعصر جميعاً. ولو^(١) ظهرت في وقت العشاء فعل عليها^(٢) قضاء^(٣) المغرب والعشاء جميعاً.

وعندنا: في الفصل الأول: عليها قضاء العصر^(٤)، وفي الثاني^(٥): عليها^(٦) قضاء العشاء لا غير^(٧). بناء على أصل وهو أن وقت الظهر، والعصر عند واحد، وهو ما بعد الزوال إلى المغرب^(٨). ووقت المغرب والعشاء واحد، وهو ما بعد الغروب إلى ثلثي^(٩) الليل، ولهذا جَوَزَ الجمع بين الظهر

وفي بعضها أحمر عشرق أو أصفر، فإن حيضها أيام السواد بشرطين: الأول: ألا يتقصر الأسود عن يوم وليلة، والثاني، ألا يزيد الأسود على أكثر من خمسة عشر يوماً. (انظر مغني المحتاج ج ١ ص ١١٣، ١١٤، والمجموع ج ١ ص ٣٧١ وما بعدها). وعند المالكية: خمسة عشر يوماً، وما زاد على ذلك فهو دم علة. (انظر الخرشي ج ١ ص ٢٠١، والشرح الصغير على هامش بلغة السالك ج ١ ص ٧٤، والكافي للنمري ج ١ ص ١٨٧). وعند الحنابلة يوم وليلة وهو الصحيح من المذهب، وهناك روايات ثلاث أخر وهي، أي الثانيه تجلس غالب الحيض، والثالثة: تجلس إلى عادة نساها، والرابعة: تجلس إلى أكثر الحيض. ثم إذا جلست إذا زاد الدم على يوم وليلة فتغسل عقب اليوم والليلة، ثم تتوضأ لكل صلاة، وتصل، وتصوم، وإذا انقطع الدم لأكثر الحيض فما دون اغتسلت غسلًا ثانيًا عند انقطاعه، وصفت مثل ذلك في الشهر الثاني والثالث فإذا كانت متساوية أيام الدم في الثلاثة الأشهر صار ذلك عادة، وعلمنا أن ذلك حيض، فيجب عليها قضاء ما صامت من الفرض خلال تلك الأيام. (انظر المغني، ج ١ ص ٤٢٧، والإنصاف، ج ١ ص ٣٥٩، ٣٦١، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٠٩).

- (١) في ز، ك، ق، ط، أ (وإذا) بدل (ولو)، والمعنى واحد.
- (٢) في ش (عليها) بدل (فعلها) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٣) (قضاء) سقطت من ك، والأفضل الإتيان بإعطاء المعنى زيادة ووضح.
- (٤) في، ز، ك، ق، ط زيادة (لا غير) وهذه الزيادة تزيد المعنى وضوحاً.
- (٥) في ش، ك زيادة (الفصل الثاني) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
- (٦) (عليها) سقطت من ك، ق، والإتيان أفضل لإيضاح المعنى المراد.
- (٧) انظر المجموع ج ٣ ص ٦٠، ٦١.
- (٨) في ز، ق، ط، أ (الغروب) بدل (المغرب) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٩) في ز، ش، ك، ط (ثلث) بدل (ثلثي) والصحيح عند الشافعية أن هناك وقت اختيار وهو إلى ثلث الليل، ووقت جواز إلى طلوع الفجر الثاني. (انظر المجموع ج ٣ ص ٢٨).

والعصر في وقت أحدهما. وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما، معذر المطر، والسفر^(١).

وعندنا: لكل صلاة وقت على حدة.

له: أنا أجمعنا على جواز الصلاة^(٢) بعرفة، والمزدلفة^(٣)، وذلك يدل على اتحاد الوقت^(٤).

لنا: الأحاديث المشهورة في بيان المواقيت، ولا يعارض بما ذكرت^(٥) من الاجتهاد. ثم نقول: الجمع بعرفة، ومزدلفة تعين ورود^(٦) الشرع به لحاجة مخصوصة، ولهذا لم يتعد مورد الشرع، فلا يجوز للمنفرد، ولا لعير المحرم.

٢٢١- قال (الشافعي): إذا حاضت المرأة بعد ما مضى من الوقت ما يسع^(٧) فرضه، لم يسقط عنها قضاؤه.

وعندنا: إذا حاضت في الوقت، سقط عنها فرضه^(٨)، وإن بقي شيء قليل^(٩).

(١) (نظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٦١، ٣٦٢ وانظر المجموع ج ٤ ص ٢٢٥). والصحيح من مذهب الشافعية أن وقت الظهر من زوال الشمس، وآخر وقته إذا صار ظل الشيء مثله، وأول وقت العصر من بلوغ ظل كل شيء مثله إلى بلوغ ظل كل شيء مثليه، والمغرب من غروب الشمس إلى غياب الشفق الأحمر، وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل وهو المشهور في المذهب، وقيل: إلى نصفه. (انظر المجموع ج ٣ ص ١٩ وما بعدها)

وأما اشتراك الظهر والعصر في وقت ما بعد بلوغ ظل كل شيء مثله إلى غروب الشمس هو قول عطاء، وعائس. (انظر المجموع ج ٣ ص ٢٢).

(٢) في ك، ق، ط (الجمع) بدل (الصلاة) والصحيح الأولي؛ لأن المعنى يستقيم بها.

(٣) في ز، ك، ط (ومزدلفة) بدل (والمزدلفة) والمعنى واحد.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) في ش، ز، ك، ق، أ (ذكر) بدل (ذكرت) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٦) في، ز، ك (تغيير ورد الشرع به) وفي ش (تغيير ماورد الشرع به) وفي ق (تعين ورود الشرع به) بدل (تعين ورود الشرع) والعبارة جميعها تؤدي إلى المعنى المراد.

(٧) في ش، ح، ق، ك، ط، أ زيادة (فيه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٨) في ز (فرضها) بدل (فرضه) والصواب الثانية؛ لأنها تدل على الوقت، والوقت نعت مدرك

(٩) انظر الأصل ج ١ ص ٣٣٠، والمجموع ج ٤ ص ٢٢٢، ٢٢٣. وهذا قول الشافعي

بناء على أصل [وهو]^(١) أن الوجوب عنده:

[بأول الوقت، وعندنا: بآخر الوقت]^(٢).

له: أن الخطاب متوجه في أول^(٣) الوقت، ولهذا لو أذني يقع فرضاً، فلا يسقط باعتراض الحيض بعد الوجوب كما إذا حاضت بعد الوقت.

لنا: أن تأكيد الوجوب في حق من لم يؤد في أول الوقت [في آخر الوقت] بدليل أنه لا يأنم بالترك في أول الوقت^(٤) ولهذا لو أدى في آخر الوقت، كان مؤدياً، لا قاضياً، فإذا اعترض الحيض في وقت الوجوب، يمنع [الوجوب]^(٥) كما إذا استوعب الوقت.

٢٢٢- قال (الشافعي): الحائض إذا انقطع دمها^(٦)، للعشرة^(٧)، لم يقربها

وللشافعية فيه قولان: أحدهما: يجب الصلاة على الحائض، والآخر لا صلاة عليها، ولكن جمهور الشافعية على أن الصلاة واجبة عليها، ولذلك نقضها. (المجموع ج ٤ ص ٢٢٣).

(١) سقط من الأصل، ح، ز، ك، ش، أ. والأفضل إثباتها لاستقامة العبارة.

(٢) انظر فتح القدير ج ٢ ص ١٨، ١٩. والبنية ج ٢ ص ٧٧٧. والمجموع ج ٣ ص ٤٤ وما بعدها. وقال في بدائع الصنائع: «وعند المحققين من أصحابنا، لا تجب في أول الوقت على التمين، وإنما تجب في جزء من الوقت غير معين، وإنما التمين إلى المصلي من حيث الفعل، حتى أنه إذا شرع في أول الوقت يجب ذلك الوقت، وكذا إذا شرع في وسطه أو آخره، ومتى لم يعين بالفعل حتى بقي من الوقت مقدار ما يصلي فيه أيضاً وهو مقيم، يجب عليه تعيين ذلك الوقت للأداء فعلاً. (ج ١ ص ٢٩١). وقال في المجموع: «فهذه الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسماً ويستقر الوجوب بإمكان فعلها، وبه قال مالك وأحمد، وداود، وأكثر العلماء، نقله المارودي عن أكثر الفقهاء» ج ٣ ص ٤٤.

(٣) سقط من الأصل، وهو وهم من السامع لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٤) سقط من الأصل وهو وهم من السامع حيث خلط بين (أول الوقت) الأولى (وأول الوقت) الثانية.

(٥) سقط من الأصل، أ، ح والأفضل إثباتها لإيضاح المعنى.

(٦) في ز، زيادة (عنها دمها) ولا أثر لها في تعبير المعنى.

(٧) في ز (بعشرة) بدل (للعشرة)، وسقطت من ش، ح، ك، ط، أ. والصحيح إثباتها: لأن عند الحنفية إذا انقطع دمها لأقل من العشرة لا يجوز له أن يقربها ما لم تغسل. (انظر البنية ج ١ ص ٦٥١).

(٨) في ز (لا) بدل (لم) وتؤيدان إلى معنى واحد.

- الروح مالم تغتسل . عند زفر والشافعي .
وعندنا : له أن يَقْرَبَهَا . وقد مر في باب زفر^(١) .
٢٢٣ . قال (الشافعي) : لا يجوز التيمم بغير التراب عنده^(٢) .
وعندنا : يجوز بكل جزء من^(٣) أجزاء الأرض^(٤) .
له^(٥) : قوله تعالى : ﴿فَتَتِمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٦) - أي تَرَابًا مِنْسَنًا قاله ابن عباس -^(٧) .

- (١) انظر المسألة رقم (١٧٧) .
(٢) عنده) سقطت من ز ، ح ، ك ، ق ، ط ، أ . ولا يؤثر سقوطها في المعنى .
(٣) قوله (جزء من) سقط من ش ، ز ، ط ، وسقوطها لا يؤثر في تغيير المعنى .
(٤) في ش ، ز ، ط ، ك ، زيادة (والحيحج من الجانبين م مر في باب أبي يوسف) ، وهذه الزيادة لا محل لها ؛ لأنه أوضح الححيحج من الجانبين ، ولكنها مختصرة . (انظر المسألة ٥٣) ، وانظر الأصل ج ١ ص ١٠٤ ، والمبسوط ج ١ ص ١٠٨ ، والبنية ج ١ ص ٥٠٦ والبلدائع ج ١ ص ١٩٩ ، إلا أن هناك خلافاً بين أبي حنيفة ومحمد من جهة ، وأبي يوسف من جهة أخرى ، حيث أن أبا يوسف يرى جوزه فقط بالتراب والرمل في رواية ، وفي رواية أخرى : لا يجوز إلا بالتراب خاصة .
وقد قل الإمام الشافعي رحمه الله : أن كل ما وقع عليه اسم صعيد لم تخالطه نجاسة فهو صعيد طيب ... ولا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار . (انظر الأم ج ١ ص ٥٠ ، وزاد في معنى المحتاج بأنه يجوز التيمم بالرمل الذي خالطه غبار . (معنى المحتاج ج ١ ص ٩٦ ، المجموع ج ٢ ص ٢١٥ ، ٢١٧) .
وعند المالكية يجوز التيمم بكل طاهر صعد على وجه الأرض من أجزائها كالتراب والحجر والرمل ، والجص الذي لم يطبخ ، والمعدن الذي لم يقل من محله . (انظر الشرح الصغير على حاشية بلغة السالك ج ١ ص ٦٩ ، وشرح الخروشي ج ١ ص ١٩٢ ، ١٩٣) .
وعند الحنابلة لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق باليد ، وهناك رواية أنه يجوز بالرمل إذا كان فيه غبار والسبخة أيضاً إذا كان لها غبار لقوله تعالى : ﴿فَتَتِمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ انظر الإصناف ج ١ ص ٢٨٤ ، والمعنى ج ١ ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٥) من هنا إلى آخر المسألة سقطت من ز ، ك ، ط ، ش ، وسقوطها في هذه النسخ نظراً للزيادة السابقة .
(٦) النسب : ٤٣ ، المائدة : ٦ .
(٧) قال ابن كثير : وقال ابن عباس : أطيب الصعيد تراب الحوث . رواه ابن أبي حاتم ، ورفعه ابن مردويه في تفسيره . (تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٢٨٠) .

لنا: الصعيذ: وجه الأرض بالإجماع من أهل اللغة، والطيب الطاهر لغة ظاهرة^(١).

٢٢٤- قال (الشافعي): الاستيعاب^(٢) في التيمم شرط.

وعندنا ليس بشرط^(٣).

له: أنه في باب الوضوء شرط^(٤)، فكذا التيمم^(٥). والجامع أن الحدث لا يتجزأ، فقليله يمنع، ككثيره^(٦).

(١) في ش (في طاهر اللغة) بدل (لغة ظاهرة) والأولى تفسر معنى الثانية، وفي ق زيادة (والحيح من الجانبين مر في باب أبي يوسف). وهي زيادة توضح مكان ورود المسألة قبل هذا.

(٢) الاستيعاب: الإيصال في كل شيء، وكذلك الإيعاب، من أوعب، والثلاثي، وعب، ومر الاستئصال والاستقصاء، في كل شيء. (لسان العرب ج ١ ص ٨٠٠، والنباتة ج ١ ص ٥٠٠).

(٣) قال الكشافاني: «وأما استيعاب العضوين بالتيمم، فهل هو من تمام الركعتين؟ لم يذكره في الأصل نصاً، لكنه ذكر ما يدل عليه، فإنه قال: إذا ترك ظاهر كفيه لم يجزه، ونص الكرخي أنه إذا ترك شيئاً من مواضع التيمم، قليلاً أو كثيراً، لا يجوز، وذكر الحسن في المجرد عن أبي حنيفة أنه إذا يمس الأكثر جاز». انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٨٤ والنباتة ج ١ ص ٥٠٠.

وقال الشافعي في الأم: «فإن ترك شيئاً من هذا لم يمر عليه التراب قل أو كثر، كد عليه أن ييممه، وإن صلى قبل أن ييممه أعاد الصلاة». (ج ١ ص ٤٩، مغني المحتاج ج ١ ص ٩٩، والمجموع ج ٢ ص ٢١٣). وعند المالكية يجب تعميم مسح الوجه واليدين إلى الكوعين، وأما من الكوعين إلى المرفقين سنة. (انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٦٩، شرح الخرخشي ج ١ ص ١٩١).

وعند الحنابلة أيضاً يجب استيعاب مسح الوجه والكفين مما يأتي عليه الماء منهما، ويسقط المضمضة الاستنشاق. (انظر المغني ج ١ ص ٥٤، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٩٢).

(٤) في ز، ش (أنه شرط في باب الوضوء) بدل (أنه في باب الوضوء شرط) والمعنى واحد. وفي ك (أنه يشترط في باب الوضوء).

(٥) في ز، زيادة (في التيمم) وفي ك زيادة (في باب التيمم) ولا أثر لها في المعنى.

(٦) سقط قوله (له): أنه في باب ... إلى ... ككثيره) سقط من ح. والصحيح الإنشائ

لمعرفة حجة الإمام الشافعي).

لنا. أن في اشتراط الاستيعاب في التيمم، حرج؛ لأن التراب لا يصل إلى كل موضع منه إلا^(١) بتكلف^(٢)، والحرج مدفوع شرعاً^(٣) بخلاف الوضوء. لأن الماء يصل إلى كل موضع من غير تكلف.

٢٢٥- قال (الشافعي): يتيمم لكل فرض.

وعندنا: يصلي يتيمم واحد ماشاء من الفرائض والنوافل مالم يحدث أو يجد الماء^(٤).

له: أن هذه طهارة ضرورية، فلا تبقى لفرضين، كطهارة المستحاضة.

لنا: قوله - عليه السلام -: «التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج مالم يحدث، أو يجد الماء»^(٥).

(١) (إلا) سقطت من ح، وهو وهم من الناسخ؛ لأن المعنى لا يتم إلا بها.

(٢) كي (بالتكلف) بدل (بتكلف) والثانية أفضل؛ لأنها تؤدي إلى المعنى المراد، وهو الصعوبة في توصيل التراب إلى جميع الأجزاء.

(٣) (شرعاً) سقطت من ز، ك، ط، والإتيان أفضل لإيضاح المعنى.

(٤) في (مالم يجد الماء أو يحدث) بدل (مالم يحدث أو يجد الماء) انظر الأصل ج ١ ص ١٠٦، والمبسوط ج ١ ص ١١٣، والبيان ج ١ ص ٣٣٥، وفتح القدير ج ١ ص ١٢١.

وانظر الأم ج ١ ص ٤٧ حيث قال: «وإذا نوى التيمم لينتظر لصلاة مكتوبة صلى بعدها النوافل وقرأ في المصحف، وصلى على الجنائز، وسجد سجود القرآن وسجود الشكر، فإذا حضرت مكتوبة غيرها ولم يحدث، لم يكن له أن يصلها إلا بأن يطلب لها الماء بعد الوقت، فإذا لم يجد استأنف نية يجوز له بها التيمم لها». وانظر مغني المحتاج ج ١ ص ١٠٣، والمجموع ج ٢ ص ٢٩٦، ٢٩٧.

وعند المالكية: لا يجوز فرضان يتيمم واحد، وإن قصد بهذا التيمم. انظر شرح الخروشي ج ١ ص ١٨٨، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ٦٦.

وعند الحنابلة: إذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقتها، وصلى به فوائت إن كانت عليه، والشطر، إلى أن يخرج الوقت أو يدخل وقت، فإذا خرج الوقت أو دخل الوقت، بطل التيمم، ولذلك لا يجوز أن يصلى بالتيمم الواحد صلاتين في وقتين. وكذلك يجوز له أن يجمع بين الصلاتين إذا كانت في وقت واحد.

(انظر الإنصاف ج ١ ص ٢٩٤ وما بعدها، والمعني ج ١ ص ٢٦٢، وما بعدها).

(٥) رواه أبو داود بلفظ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، ولو إلى عشر سنين فإذا وجد الماء

والتيمم بلفظ: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين» فإذا

وهذا^(١) نص في الباب^(٢).

٢٢٦- قال (الشافعي): لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت^(٣)، لما ذكرنا^(٤).

[وعندنا^(٥): يجوز، لما روينا^(٦).

٢٢٧- قال (الشافعي): طلب الماء شرط لجواز التيمم في السفر، فيطلب من كل جانب غلوة^(٧).

وعندنا: ليس بشرط^(٨).

وجد الماء ... أبواب الطهارة، باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، حديث رقم ١٢٤، ج ١ ص ٢١٢، وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي بلفظ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين»، كتاب الغسل والتيمم، باب الصلوات تيمم واحد ج ١ ص ١٧١

والإمام أحمد بلفظ: «إن الصعيد الطيب طهور ما لم يجد الماء ولو إلى عشر حجج، فإذا وجد الماء ... (المنح الرباني) كتاب التيمم، باب الرخصة في الجماع، والتيمم لعدم الماء. ويعلان التيمم لوجوده، حديث رقم ١٧، ج ٢ ص ١٩٤.

والبيهقي بلفظ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين». ج ١ ص ٢١٢ كتاب الطهارة، باب التيمم بالصعيد الطيب، ص ٢٢٠ بنفس اللفظ، والحاكم بلفظ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم لو إلى عشر سنين ... الحديث في كتاب الطهارة، باب عدم الغسل للجنب من شدة البرد ج ١ ص ١٧٦، ١٧٧.

ورواه الزار والطبراني في الأوسط، (مجمع الزوائد، كتاب الطهارة، باب في التيمم ج ١ ص ٢٦١).

(١) في ك (وهو) بدل (وهذا) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) (في الباب) سقط من ز، ك، ط. والإتيان أفضل لاكتمال المعنى.

(٣) في ز، ك، ط (التيمم قبل دخول الوقت لا يجوز) بدل (لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت) والمعنى واحد.

(٤) أي لما ذكر الشافعي من الحجّة. في المسألة السابقة.

(٥) (وعندنا) سقطت من الأصل وهو وهم من الناسخ.

(٦) أي من الحديث في المسألة السابقة.

(٧) الغلوة قدر رمية بهم. وقد تسعمل الغلوة في سباق الخيل والغلوة. الغاية مقدار رمية. (لسان العرب ج ١٥ ص ١٣٢).

(٨) انظر الأصل ج ١ ص ١١٠. قال في المبسوط: «قال أبو يوسف رحمه الله في الإملاء: سألت أبا حنيفة رضي الله عنه عن المسافر لا يجد الماء أبطله عن يمين الطريق، وعمر

له: أن عدم الماء شرط لجواز التيمم، فلا^(١) يتحقق العدم إذا لم يُطْلَب^(٢).

لنا: أن الشرط أن لا يجد الماء، وهو غير واجد، وإن لم يطلب.

٢٢٨. قال (الشافعي): إذا تيمم في المصمر لخوف فوت^(٣) صلاة^(٤) الجنازة، وصلاة العيد - لم يجز. وعرفنا: يجوز^(٥).

يساره؟ قال: إن طمع في ذلك فليقل، ولا يبعد فيضرب بأصحابه إن انتظروه، أو ينعمه إن انقطع عنهم، ولا يطيب ذلك إلا أن يخبر بماء، فيطيله الغلوة، ونحوها؛ لأن الطلب إنما يلزم به إذا كان على رجاء من وجوده، فإن لم يكن على رجاء منه فلا فائدة في الطلب. ج ١ ص ١١٥، وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٨٥، ١٨٦، والبنية ج ١ ص ٥٥. ومن هذا تعلم أن عند الحنفية لا بد من طلب الماء مقدار الغلوة، ولكن لا تبلغ مقدار الميل عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند محمد: يبلغ الميل. (المصادر السابقة).

وانظر الأم ج ١ ص ٤٦، ومغني المحتاج ج ١ ص ٨٨، والمجموع ج ٢ ص ٢٥١ - ٢٥٣. وعند المالكية يجب طلب الماء لكل صلاة طلباً لا يشق عليه، وإذا كان دون الميلين، أما إذا كان مسافة ميلين، أو أكثر فلا يلزمه طلبه حتى ولو كان طلبه لا يشق عليه، (نظر الشرح الصغير وبلغة السالك ج ١ ص ٦٧، والخرشي ج ١ ص ١٨٩، ١٩٠). وعند الحنابلة يلزمه طلبه في رحله، وما قرب منه عند كل صلاة، ولا أثر للطلب قبل وقت الصلاة، والطلب يكون بالنظر أمامه ووراءه، وعن يمينه، وشماله ماحرت العادة بالسعي إليه. فإن كان سائراً طلبه أمامه، فإن رأى حضرة، أو ما يدل على ماء، قصده واسترأه. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٢٧١، ٢٧٥، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٨٨، والمغني ج ١ ص ٢٣١، ٢٣٧).

- (١) في ش، ز، ط (ولا) بدل (فلا) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٢) في ش، ز، ك، ط (يطلعه) بدل (يطلب) ويؤديان إلى معنى واحد.
- (٣) (فوت) سقطت من ق، والمعنى لا يكتمل إلا بها.
- (٤) (صلاة) سقطت من ك، والأفضل الإثبات ليكون المعنى نائماً.
- (٥) انظر الأصل ج ١ ص ١١٦، ١١١، ١٨٨، ٢٢٦. والمبسوط ج ١ ص ١١٨، وبدائع الصنائع ج ١ ص ١١٥، والبنية ج ١ ص ٥٣٨ - ٥٤٠.

وهذا قول أبي حنيفة، أما قول أبي يوسف ومحمد فإنه لا يتيمم؛ لأن اللاحق يصلح بعد فراغ الإمام، فلا يخاف الفوت، أما أبو حنيفة فإنه يرى أن الخوف باق؛ لأنه يوم رحمة. وهذا الخلاف فيما إذا كان قد شرع في صلاة العيد مع الإمام وهو متروك، أما إذا شرع في صلاة العيد بالتيمم، فإنه يتيمم ويبنى إذا أحدث في صلاته باتفاق الثلاثة.

بناء على^(١) أنهما يُقَضَّيان عنده، فلم يتحقق خوف الفوت أصلاً. وعندنا: لا يُقَضَّيان؛ لأنهما ما شرعنا إلا بجماعة، وإمام، وليس في وسعه تحصيلها وروي عن ابن عمر^(٢): أنه قال: «إذا فُجِّأتك جنازة تخشى فواتها، وأنت [على] غير وضوء فتيمم لها»^(٣).

٢٢٩- قال (الشافعي): التيمم إذا وجد الماء في خلال الصلاة^(٤)، مضى عليها^(٥).

وعندنا: يتوضأ ويستقبل^(٦).

له: أن حرمة الصلاة مانعة من التوضي، فصار عادماً للماء حكماً، كما لو

(المصادر السابقة) وانظر المسألة (١١).

وانظر معنى المحتاج ج ١ ص ٣٦١.

وعند المالكية: إذا تعينت الجنازة وذلك بأن لم يوجد متوضي يصلي عليها، ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل على الماء، فإنه يجوز للصحيح المقيم أن يتيمم، وكذلك إذا خشي موت وقت الغرض في الفروض الخمسة إلا الجمعة. (الخرشي ج ١ ص ١٨٤، وبلغة السالك ج ١ ص ٦٥، ٦٦)، وعند الحنابلة لا يجوز التيمم للحاضر الصحيح مع وجود الماء لخوف فوت جنازة إذا اشتغل بالوضوء، ولا لخوف فوت الغرض، (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٨٩، والمغنى ج ١ ص ٢٦٦، ٢٦٧).

(١) في ك زيادة (أصل) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ز، ط، ك (عن عمر) بدل (ابن عمر) والصحيح أنه عن ابن عمر.

(٣) (على) سقطت من الأصل، والإثبات هو الصحيح، لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس، في كتاب الجنائز باب في الرجل يخاف أن تفوت الصلاة على الجنازة، وهو غير متوضي، ج ٣ ص ٣٥٥.

قال ابن حجر: «أخرجه ابن عدي في الكامل وابن أبي شيبة والطحاوي. وقال ابن عدي الصواب أنه موقوف». الدراية ج ١ ص ٦٩، ورواه الدارقطني عن ابن عمر موقوفاً: «أنه أتى بجنازة، وهو على غير وضوء فتيمم، ثم صلى عليها». كتاب التيمم، باب الوضوء والتيمم من آنية المشركين، حديث رقم ٥ ج ١ ص ٢٠٢.

(٥) في ز (صلاته) بدل (الصلاة) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٦) في ح، ك، أ (لها) بدل (عليها) وتؤديان إلى معنى المراد.

(٧) في ز، ط (توضأ واستقبل) بدل (يتوضأ ويستقبل) وتؤديان إلى معنى واحد. وفي ف، ش، ط، زيادة (الصلاة)، وهي زيادة توضح المعنى.

عند الحنفية فرق بين أن يجد الماء قبل أن يقدم قدر التشهد، وأن يقدم قدر التشهد وله

وجد الماء بزيادة دائق على ثمن مثله^(١)، بل أولى؛ لأن حرمة الصلاة مانعة من الترضي^(٢).

لنا: أنه فات شرط جواز الصلاة، وهي الطهارة؛ لأن التيمم يجعل طهارة عند عدم الماء، وقد وجد الماء حقيقة. وقوله: حرمة الصلاة مانعة، قلنا: بلى لو بقيت. وهنا بطلت، على ماسر.

٢٣٠. قال (الشافعي): المريض، إنما يباح له التيمم إذا خاف على نفسه، أو ذهاب^(٣) طرفه لو ترضاً.

وعندنا: إذا خاف زيادة المرض، أو امتداده، فله ذلك^(٤).

يسلم بعد، فإذا كانت رؤيته للماء قبل أن يقعد قدر التشهد؛ عليه أن يتوضأ ويستقبل الصلاة، أما إذا كانت بعد حلوله قدر التشهد، وقبل السلام؛ صلاته فاسدة، ويستقبل الصلاة في قول أبي حنيفة، وعند صاحبيه صلاته تامة، بناء على أن الخروج بعد التشهد يصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة، وعندهما: ليس بفرض. انظر المسألة (١٠). والأصل ج ١ ص ١٠٥، ١٠٩. وانظر الأم ج ١ ص ٤٨، ومغني المحتاج ج ١ ص ١٠٢. وقال في معنى المحتاج. «والأصح إن تطلّعها ليتوضأ أفضل من إتمامها، فرضاً كانت الصلاة، أو نفلًا» وانظر المجموع ج ٢ ص ٣١٤، ٣١٥. وعند المالكية: لا يبطل التيمم إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة ويحرم قطعها تعليلًا للمأضي منها. ولا يستحب له الإعادة. (انظر الخرشني ج ١ ص ١٩٦، والشرح الصغير مع بلغة السالك ج ١ ص ٧٠).

وعند الحنابلة تبطل الصلاة برؤية الماء فيها؛ لأن طهارته تبطل بوجود الماء، فلذلك تبطل صلاته ببطلان طهارته. وروي عن الإمام أحمد أنه يمضي فيها إلا أنه رجع عن هذا القول. (انظر الإصناف ج ١ ص ٢٩٨، والمغني ج ١ ص ٢٦٨، ٢٦٩).

(١) في ح (ثمن) بدل (ثمن مثله) وتؤيدان إلى المعنى المراد. وفي ق، ط (المثل) بدل (مثله) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) في ش، ز، ك، ق (لأن حرمة الصلاة فوق حرمة دائق) بدل (لأن حرمة الصلاة مانعة من الترضي) والأولى أفضل؛ لأنها أنسب لما قبلها من الكلام.

(٣) في ش، ز، ك زيادة (ذهاب نفسه) ولا عاقله لهذه الزيادة.

(٤) انظر المبسوط ج ١ ص ١١٢، والباية ج ١ ص ٤٨٨، وفتح القدير ج ١ ص ١٠٩، والصحيح عند الشافعية أنه يجوز لمن خاف إبطاء البرء أو زيادة المرض أن يتيمم، وذلك لأنه لا يجب شراه الماء بزيادة يسيرة لدفع الضرر، والضرر هنا أشد وكذلك يجوز الغطر، وترك القيام في الصلاة بهذا المرض ودونه فهنا أولى، وللشافعية قول آخر وهو قول الشافعي الجديد. وهو أنه لا يجوز التيمم لهذه الشيء. (انظر معنى المحتاج ج ١ ص ٩٣).

له قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ﴾^(١) قال ابن عباس: «هو المجلوم»^(٢) ونحوه»^(٣). وذلك يخاف التلف على نفسه، أو تلف الطرف^(٤).
لنا: إطلاق النص، وأنه^(٥) يتناول كل مرض، فلا^(٦) يجوز تقييده بقول الصحابي.

٢٣١- قال (الشافعي): التيمم في اليد إلى الرسغ - في قوله القديم -.
وعندنا: إلى المرفق^(٧).

والمجموع ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٩٦) وعند المالكية: إذا خاف باستعماله الماء مرصاً كنزلة، أو حمى أو خاف زيادة المرض أو تأخر برئه، فإنه يتيمم بشرط أن يستند في خوفه إلى سبب، كتجربة في نفسه أو غيره من مقارب له في المزاج، أو خبر صادق بالطب. (انظر شرح الخورشي ج ١ ص ١٨٦، والشرح الصغير مع بليغة السالك ج ١ ص ٦٤). وللحائطة قولان: الصحيح منها أنه يباح له التيمم إذا خاف زيادة المرض أو تباطؤه البرء، أو صرر في البدن، أو بقاء شين. والقرول الآخر: هو أنه لا يباح له التيمم إلا إذا خاف الفتور، أي النفس أو الطرف. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٢٦٥، والمعني ج ١ ص ٢٥٨، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٨٦).

(١) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٢) في أ (المجدور) بدل (المجلوم). والثانية هي الصواب لما ورد في مصادر الحنفية.

(٣) روى الدارقطني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ﴾ أَرَّ عَنْ سَفَرٍ. قال: «إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله، أو الفروج، أو الجندري فيجنب، فيخاف أن يموت إن اغتسل، يتيمم» كتاب الطهارة، باب التيمم، حديث رقم ٩، ج ١ ص ١٧٧، وانظر أيضاً تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢١٦.

(٤) في ش، ق، ز، ك، ط (يخاف تلف النفس، أو الطرف) بدل (يخاف التلف على نفسه، أو تلف الطرف) ومعناها واحد.

(٥) في ز، ك (لأنه) بدل (وأنه) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هما.

(٦) في ش، ر، ط، أ (ولا) بدل (فلا) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٧) في ز (المراقن) بدل (المرفق) والمعنى واحد. وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١٨٢، والباية ج ١ ص ٤٩٥، ٤٩٦ وفتح القدير ج ١ ص ١١٠ وقد روى الحسن عن أبي حنيفة رواية أخرى أنه إلى الرسغ. والمذهب المشهور عند الشافعية أن التيمم ضربتان: صرية للوجه، وضربة لليدين مع المرفقين. وهناك قول قديم حكاه أبو ثور عن الإمام الشافعي أنه يكفي مسح الوجه والكفين. (انظر الأم ج ١ ص ٤٩، والمجموع ج ٢ ص ٢١٣). وعند المالكية الواجب إلى الكوعين، والسنة إلى المرفقين. (انظر المحرشي ج ١ ص ١٩١، ١٩٤، الشرح الصغير وبلغة السالك ج ١ ص ٦٩).

له: أن اسم اليد مطلقاً^(١) تناول^(٢) هذا القدر، بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ
يَدَيْهِمَا﴾^(٣). ثم هذا^(٤) واجب من الرسخ، كذا هذا^(٥).

لنا: حديث عمار، فإن النبي - عليه السلام - قال له حين كان ينمشك في
التراب^(٦): «يكفيك»^(٧) أن تضع كفك على الأرض فتمسح بهما وجهك،
ثم تيمهما فتمسح بهما يديك إلى المرفقين^(٨).

وكذلك عند الحائبة إلى الكفين لحديث عمار رضي الله عنه: «ثم مسح الشمال على
اليمنى. وطاره كفبه، ووجهه، ثمغ عليه. (المفتي ج ١ ص ٢٤٥، ٢٤٤، وشرح منتهى
الإرادات ج ١ ص ٩٢) انظر المسألة (٣٦٥).

- (١) (مطلقاً) سقطت من ك، والصواب إثباتها؛ لأن المعنى المراد لا يظهر بدونها.
- (٢) في ز (يتناول) بدل (تناول) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٣) سورة المائدة: ٣٨.
- (٤) في ز، ح، ك، ق، أ (هو) بدل (هذا) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٥) في ك (هنا) بدل (هذا) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٦) «حين كان يمسحك في التراب» سقطت من ك، والأفضل الإتيان ببيان سبب ورود الحديث.
- (٧) في ق، ط زيادة (كان يكفيك).

- (٨) رواه البخاري عن عمار بلفظ: «إنما كان يكفيك أن تضع هكذا، فضرِب بكفه ضربة
على الأرض، ثم نفّضها، ثم مسح بهما كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه، ثم مسح
بهما وجهه...» كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، حديث رقم ٣٤٧، ج ١ ص
٤٧٥، ٤٧٦.

وسلم عن عمار بلفظ: «إنما كان يكفيك أن تضرب يديك الأرض، ثم تنفخ ثم مسح
بهما وجهك وكفك...» كتاب الحيض، باب التيمم ج ١ ص ٢٨١ حديث رقم ١١٢.
١١٣. ورواه أنوداود عن عمار بلفظ البخاري وسلم، وفي لفظ آخر قال: «إلى المرفقين»
كتاب الطهارة، باب التيمم حديث رقم ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ج ١ ص ٨٧، ٨٨. والنسائي
عن عمار بلفظ: «إنما يكفيك هكذا وضرب النبي ﷺ بيديه إلى الأرض، ثم نفخ فيهما
فمسح بهما وجهه وكفيه»، شك سلمه. وقال: «لا أدري إلى المرفقين أو إلى الكعبين».
كتاب الطهارة، باب التيمم في السفر ج ١ ص ١٠٧. وروي عن ابن عمر أنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين» رواه الحاكم
والدارقطني وروي عن جابر أن النبي ﷺ قال: «ضربتان للوجه وضربة للغارمين إلى
المرفقين» رواه الحاكم وقال: إسناده صحيح. وحديث عائشة أن النبي ﷺ قال م:

والمعنى وهو^(١) أن اسم اليد عند الإطلاق يتناول هذه الجارحة إلى الإبط، ولهذا فُهِتْ^(٢) الصحابة التيمم إلى الإبط^(٣). إلا أن مادون^(٤) المرفق سقط، لأن التيمم خلف عن الوضوء، وذلك^(٥) ساقط في الوضوء، فكذلك^(٦) في الخلف. وأما قطع يد السارق إلى الرسغ عرف بفعل النبي - عليه السلام - لا باللفظ.

٢٣٢- قال (الشافعي): إذا كان أكثر بدنه مجروحاً، وأجنب^(٧)؛ تيمم للجراح، وغسل الصَّخَّاح.

وعندنا: يقتصر على التيمم، وإن كان الأكثر صحيحاً عندنا: غسلها ولا يتيمم، وعنده: يتيمم^(٨).

التيمم: «ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين» رواه البزار في مسنده. (انظر لثاية ج ١ ص ١٩٤).

- (١) (وهو) سقطت من ز، ح، أ، ط ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.
- (٢) في ك (فهم) يدل (فهمت) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٣) في، ز، ط (الآباط) بدل (الإبط) والمعنى واحد.
- (٤) في، ش، ط (ماوراء) بدل (مادون) والصواب الأولى لأن الإبط وراء المرفق، وليس دون المرفق، والذي دون المرفق هو الذراع وهو لا يسقط في التيمم عند الحنفية.
- (٥) في ز (وذلك) بدل (وذاك) ومعناها واحد.
- (٦) في ك، ق، أ (فكلنا) بدل (فكذلك) والمعنى واحد.
- (٧) في ط (فأجنب) بدل (وأجنب) والمعنى واحد.
- (٨) انظر الأصل ج ١ ص ١٢٤، وبدائع الصنائع ج ١ ص ١٩٤، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ١ ص ٤٥.

وعند الشافعية الجريح يلزمه غسل الصحيح والتيمم من الجريح، بلا فصل بين كونه الجراحة أكثر، أو الصحيح أكثر، (المجموع ج ٢ ص ٢٩١ ٢٩٦)، (والأم ج ١ ص ١٩).
وعند المالكية إذا كثرت الجراح في جسده وهو جنب تيمم وترك استعمال الماء وكذلك المحدث إذا كثرت الجراح في مواضع الوضوء، أما إذا كانت جراحة بسيطة وأجنب يسل ماصح من جسده ويمسح على العصائب والجبائر. (شرح الخرشني ج ١ ص ٢٠١، الكافي ج ١ ص ١٨١).

ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية في أن الجريح يتيمم ويغسل الصحيح. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٢٧١، وشرح منتهى الإرادات ص ٨٧، ٨٨، المحفني ج ١ ص ٢٥٨).

له: أنه قدر على استعمال الطهور في هذا القدر، فيجب^(١).
لنا: أن الجمع بين الأصل، والبدل^(٢) ممتنع، فيعتبر الأكثر.
٢٣٣. قال (الشافعي): إذا كان معه^(٣) ماء قليل، لا يكفي لوضوءه^(٤) غسل
[بذلك]^(٥)، ثم تيمم.
وعندنا: [يكفي]^(٦) بالتيمم^(٧).

له: أن جواز التيمم مشروط بعدم ماء^(٨)، مُكْرَهاً، لقوله [نعالي]^(٩). «يَتِمُّ
يَعْدُوا مَاءً»^(١٠)، فيتناول كل جره من أجزاء الماء، ولأنه قدر على استعمال
الطهور في البعض، فيجب إزالة الحدث عن ذلك البعض، كما إذا وحد

-
- (١) في ش، ط زيادة (عليه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
(٢) في ك (البدل والأصل) بدل (الأصل والبدل) والمعنى واحد. والمراد بالأصل: الوضوء،
والبدل: التيمم هنا.
(٣) في ش (له) بدل (معه) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.
(٤) في ش (للوضوء به) بدل (لوضوءه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
(٥) في الأصل (ذلك) وهذا لا يناسب السياق، إذ الضمير عائد إلى الماء، والماء ينسل به، ولا
ينسل.
(٦) في الأصل (يكفي) وهي لا تناسب سياق الكلام.
(٧) انظر الأصل ج ١ ص ١١٠، ١١١، المبسوط ج ١ ص ١١٣، ١١٤. تبين الحقائق شرح
كنز الدقائق ج ١ ص ٤١. وانظر المجموع ج ٢ ص ٢٧١، وما بعدها، والأم ج ١ ص
٤٩. وللشافعية في هذا قولان: الأول: ليس عليه أن ينسل شيئاً من أعضائه، بل يتيمم.
والثاني: عليه أن ينسل بما معه من الماء بعض أعضائه ويستحب أن يبدأ بأعضاء الوضوء.
ثم يتيمم بعد ذلك، والقول الأول هو القديم، والثاني هو القول الجديد للإمام الشافعي
(المصادر السابقة). وقول المالكية موافق لقول الحنفية (انظر شرح الحرشي ج ١ ص
١٨٦، والشرح الصغير ولفظه السالك ج ١ ص ٦٢). وقول الحابلة موافق لقول الشافعية
في أنه يلزمه استعماله، والتيمم للباقي. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٢٧٣، والتمحيص ج ١ ص
٢٣٧، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٨٨).
(٨) في ش، ح، ط (الماء) بدل (ماء) والثانية أفضل؛ لأن المراد هنا التكبير وليس التعريف
كما في الآية.
(٩) سقطت من الأصل، ز، ح، أ والإنبات أفضل لتمحيد الله سبحانه.
(١٠) سورة الساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

بعض ما يستر عورته^(١).

لنا: أنه عدم الماء الذي يفيد الطهارة المحللة للصلاة فيباح له التيمم، كما إذا كان عنده^(٢) ماء نجس، أو يحتاج إليه لعطشه، وهذا لأن الغسل بالماء ما كان واجباً^(٣) لبعينه^(٤)، من لحاجة^(٥) أداء الصلاة. فإذا لم يُفَيْدْ^(٦) غسل هذا القدر إباحة أداء الصلاة؛ صار كالعدم، وه تبيين أن المراد بقوله: «فلم تجدوا ماء» أي: ماء محللاً للصلاة؛ لأن الآية سبقت له، وإتماماً^(٧) المحلل للصلاة ماء مقدور ولم يوجد، بخلاف الثوب؛ لأنه ليس معه شيء آخر يستره، أما ههنا التيمم يُطَهَّرُ^(٨).

٢٣٤- قال (الشافعي): الباغي لا [يَتَرَحَّصُ]^(٩) برخص المسافرين من القصر والإنظار، واستكمال مدة مسح المسافر، وتناول الميتة عند الْمُخَصَّةِ^(١٠).
وعندنا: يترخص^(١١).

-
- (١) في ز، ش، ك، ط (إذا وجد ثوباً يستر بعض عورته) بدل (إذا وجد بعض ما يستر عورته) والثانية أكثر دقة في المعنى؛ لأنه قد يجد غير الثوب لستر عورته كورق، أو جلد طاهر.
- (٢) في ك (معه) بدل (عنده) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٣) في ز، ط (ماوجب) بدل (ماكان واجباً) ومعهما واحد.
- (٤) في ج (بعينه) بدل (لبعينه) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (٥) في ق، ش، ز، ك، ط (الإباحة) بدل (الحاجة) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٦) في الأصل (يقدر) وهو وهم من التامض؛ لأن المعنى لا يستقيم بها.
- (٧) في ز، ط (الماء) بدل (وإنما) والجملة تستقيم بأى من اللفظتين.
- (٨) في ز، ش، ح، ك، ق، أ (يطهره) بدل (يطهر) والأولى أفضل لاشتغالها على الضمير الدال على فائد الماء الكافي للوضوء.
- (٩) في الأصل (لا يترخص) وهذا قد يؤدي إلى الإيهام.
- (١٠) أى الجرع، (لسان العرب ج ٧ ص ٣٠).

- (١١) في ز (مرخص) وفي ط (يرخص) بدل (يترخص) والثالثة أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى. انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٨٧، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢١٦. وانظر مني المحتاج ج ١ ص ٢٦٨، ١٠٦، والمجموع ج ٢ ص ٣٠٨.
- وعند المالكية: لا يترخص المسافر في سفر المعصية برخص المسافرين، ولكن إذا كانت هناك رخصة لا تختص بالسفر كالمسح على الخفين، للمسافر سفر المعصية لا يترخص بها، (انظر شرح الخرشني، ج ١ ص ١٨٤، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ٦٣، ٦٤).

له: قوله تعالى^(١): ﴿فَمَنْ أَشْطَرُّ عَصَىٰ كِبَاحٍ • وَلَا عَادٍ • فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢)
ولأن الرخصة^(٣) ثبتت بطريق الكرامة، فلا يستحقها العاصي .

لنا: أن النصوص المقتضية بجواز^(٤) المسح ثلاثة أيام - في حق المسافرين، وإباحة أكل الميتة^(٥)، والقصر، والإفطار - مطلقة. ولأنه مسلم، وبه صار أهلاً لكل كرامة فلا يبطل بعصيانته، دل على أن المقيم العاصي يسمح يوم وليلة. كالمقيم المطيع^(٦) فكذا المسافرين. وأما الآية التي تلاها^(٧) فقد جاء في التفسير: غير باغ أى غير طالب لذلك، وهو بجهد الحلال، ولا عادٍ: أى متعمدٌ حد الحاجة.

٢٣٥- قال (الشافعي): إذا غسل المحدث رحليه أولاً، ولبس خفيه، ثم غسل ما بقي من أعضائه قبل أن يحدث، ثم أحدث؛ لا^(٨) يمسح على خفيه.

وعند الحنابلة: القصر والجمع، والفطر والمسح ثلاثاً، والصلاة على الرحلة تطوعاً لا تباح للمسافر سفر المعصية، كالإباق، وقطع الطريق وتجارة الخمر والمحرمات؛ وذلك لأن الآية أباحت الأكل من الميتة، والأكل في نهار رمضان لمن لم يكن عادياً، ولا باغياً، ولأن الترخيص للإعانة على تحصيل الهدف المراد المباح، ولو أجزى هنا لأدى إلى الإعانة على المحرم، والشرع لا يمكن أن يمين على المحرم، أما التيمم فللمسافر سفر المعصية أن يتيمم إذا فقد الماء؛ لأن الصلاة واجبة لاتسقط، وهناك قولان في الإعادة عليه: الأول أنه واجب، والثاني: أنه لا يلزمه الإعادة، ورجح ابن قدامة: عدم الرأيه الإعادة: (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٨٥، والمغني ج ٢ ص ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣).

(١) في ك، ط، زيادة (قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَشْطَرُّ عَصَىٰ كِبَاحٍ • وَلَا عَادٍ • فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ الآية المائدة: ٣ وهذه الآية من شأنها زيادة الحجة.

(٢) البقرة: ١٧٣.

(٣) في ح، ك، ق، ط، أ زيادة (هذه الرخصة) وهي زيادة تخصص الرخصة المطلوبة، وهي التيمم عند عدم الماء.

(٤) في ك، ق، ط، أ (الحواز) بدل (بجواز) والأنسب لسياق الكلام اللفظة الأولى.

(٥) في ط، ك، ش، ح سقط قوله (وإباحة أكل الميتة) والإثبات أفضل لاكتمال المعنى، و (أكل الميتة) سقط من ز، والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٦) في ك (كالمطيع المقيم) بدل (كالمقيم المطيع) والمعنى واحد.

(٧) (التي تلاها) سقط من ق،، والإثبات أفضل لتخصيص الآية المفصولة.

(٨) في ش (لم) بدل (لا) وتؤيدان إلى معنى واحد.

وعندنا: يمسح^(١). ولو^(٢) توصاً على الترتيب، لكن لما غسل اليمنى^(٣) لبس حمة الأيمن، ولما غسل اليسرى^(٤) لبس خفه الأيسر، لا يمسح إذا أحدث عنده. وعندنا: يمسح^(٥).

له: أن في الفصل الأول: الوضوء غير صحيح؛ لفوات الترتيب^(٦) وفي الفصل^(٧) الثاني: أن شرط المسح لبس الخف على طهارة كاملة، وحين لبس الخف الأول لم تكن طهارته كاملة.

لنا: أن في الفصل الأول صَحَّت الطهارة؛ لأن الترتيب ليس بشرط - على ما مر - وفي الفصل الثاني قوله - عليه السلام -^(٨): «إذا لبست الخفين، والقدمان طاهران، فامسح عليهما»^(٩)، ولأن النصوص المقتضية لحواجز

(١) نظر الأصل ج ١ ص ٨٩، والمبسوط ج ١ ص ٩٩، وبدائع الصنائع ج ١ ص ١٠٠ والبناء ج ١ ص ٥٦٤.

وانظر الأم ج ١ ص ٣٣، مني المحتاج ج ١ ص ٦٥، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٦. وعند المالكية من نكس وضوءه فغسل رجله أولاً، ثم لبس الخفين، ثم أكمل الوضوء، أو لم ينكس ولكنه حينما غسل رجله الأولى أدخل فيها الخف قبل أن يعمل الأخرى فإنه لا يمسح عليهما. (انظر الحرشي ج ١ ص ١٨٠).

وعند الحنابلة من شرط المسح على الخفين أن يلبسهما على طهارة كاملة. فإذا لبسهما قل أن يكتمل الوضوء، لا يمسح عليهما، وكذلك إذا غسل إحدى الرجلين، ثم أدخلهما، ثم غسل الأخرى لا يصح المسح. (انظر الإنصاف ج ١ ص ١٧١، ١٧٢، والمعني ج ١ ص ٢٨٢).

(٢) في ش زيادة (وكذلك لو) ولا أثر لها في المعنى.

(٣) في ز، ق، ط زيادة (رجله اليمنى) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٤) في ز، ك، ط زيادة (رجله اليسرى) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ١ ص ٩٩، والبدائع ج ١ ص ١٠٠.

(٦) في ز (لم تصح الطهارة لأن الترتيب شرط على مامر) بدل (الوضوء غير صحيح لغوات الترتيب) و معناهما واحد.

(٧) (الفصل) سقطت من ك ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.

(٨) في ز، ح، ك، ق، ط، أ زيادة (للمتبرة بن شمة).

(٩) رواه الدارقطني عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال: قلت 'يا رسول الله أيمسح أحدكم على خفيه، قال: نعم إذا أدخلهما وهما طاهران' كتاب الطهارة: باب الرحب في مسح على الخفين. حديث رقم ١٧ ج ١ ص ١٩٧. ورواه البيهقي بسقط الدارقطني عن عمر بن الخطاب موقوفاً. وعن علي مرفوعاً: «يمسح على خفيه إذا أدخلهما وقدماه طاهرتان»

المسح على الخف مطلقاً. والمعنى أن الحف جعل مانعاً سرية حكم الحدث إلى الرجل، فاحتيج إلى كمال الطهارة للرجلين^(١) عند الحدث. لا عند اللبس.

٢٣٦. قال (الشافعي): إذا لبس الجرموقين^(٢) على الخفين، لم يمسح عليهما. في أحد قوله^(٣).

وعندنا: إذا لم يمسح على الخفين حتى لبس الجرموقين؛ له المسح عليهما^(٤).

كتاب الطهارة باب رخصة المسح لمن لبس الخفين على طهارة. ح ١ ص ٢٨٢.

(١) في ك (طهارة الرجلين) بدل (الطهارة للرجلين) ومعناها واحد.

(٢) الحرموق يضم الجيم والميم ما يلبس فوق الخف، وساقه أنصر من الخف، وهو معرب، قال النووي: «هو شيء يشبه الخف فيه اتساع، يلبس فوق الخف في البلاد الباردة، والفقهاء يطلقون أنه الخف فوق الخف؛ لأن الحكم يتعلق بخف فوق خف سواء كان فيه اتساع أو لم يكن» وقد يطلق عليه الموق كما في الحديث عن بلال وعن أنس الواردين في هذه المسألة.

(انظر المجموع ج ١ ص ٥٣١، والبناء ج ١ ص ٥٩٣، ولسان العرب ج ١٠، ص

٣٤٩، ٣٥٠).

(٣) (في أحد قوله) سقط من ز، والأفضل الإتيان لإيضاح أن هناك قولاً آخر للشافعي.

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ٩٢، ٩٣، والمسوط ج ١ ص ١٠٢، والبدائع ج ١ ص ١٠٣، والبناء ج ١ ص ٥٩٣.

وللإمام الشافعي في ذلك قولان. في القديم يجوز المسح عليه؛ لأنه خف صحيح يمكن متابعة المشي عليه فأشبهه المنفرد. وفي الجديد لا يجوز؛ لأن الحاجة لا تدعو إلى له في الغالب. والأصح عند الشافعية أنه لا يجوز المسح على الجرموق.

(انظر المجموع ج ١ ص ٥٣١، ٥٣٢، الأم ج ١ ص ٢٤، مغني المحتاج ج ١ ص ٦٦). وعند المالكية يجوز المسح على الجرموقين، من غير فصل بين كونها على الخفين أو ليسا على الخفين، وعدّها بعض المالكية من الجوارب، وعدّها بعضهم ثملين غليظين لا ساق لهما. ويجوز عند المالكية أن يمسح خفّاً على خف أو جورباً على خف، أو خفاً على لثافت، أو خفّاً على جورب، وهذا يدل على جواز المسح على الحرموق (انظر الخرشي ج ١ ص ١٧٨، الكافي ج ١ ص ١٧٨).

وعند الحنابلة يجوز المسح على الجرموقين فوق الخفين إذا لم يُخْبِث. (انظر المغني ج ١ ص ٢٨٤، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦، والإنصاف ج ١ ص ١٧٠). (أي إذا لبس خفين ثم أحدث، ثم لبس فوثهما خفين، أو جرموقين ثم يمسح المسح عليهما)

للشافعي^(١): أن الخف بدل الرجل، والبذل لا يكون له بدل.
لنا: ما وري عن ابن عمر^(٢): أنه فعل ذلك^(٣). وروي أنه رأى النبي - ﷺ -
فعل ذلك^(٤). ولأنه بمنزلة خف ذي طاقين^(٥).
٢٣٧- قال (الشافعي): قليل الخرق في المسح^(٦)، يمنع جواز المسح في قوله
الجديد - وقال في القديم: إذا أمكن فيه المشي جاز^(٧).

-
- (١) في ش، ز، ك، ق (له) بدل (للشافعي) وتؤيدان معنى واحداً.
(٢) في ش، ز (عن عمر) بدل (ابن عمر) والصواب أنها عن عمر (انظر المبسوط ج ١ ص ١٠٢).
(٣) في ط، ش زيادة (في الأسفار) ولا أثر لها في المعنى. ولم أجده عن ابن عمر ورواه
البيهقي، كتاب الطهارة باب المسح على الجرموقين عن بلال، وعن أنس. ج ١ ص
٢٨٨، ٢٨٩.
(٤) رواه ابن حزمه عن النبي ﷺ أنه مسح على الجرموقين، كتاب الطهارة، باب الرخصة
في المسح على الجرموقين ج ١ ص ٩٥. وأحمد في مسنده (الفتح الرباني ج ٢ ص ٦٠).
والحاكم في المستدرک ج ١ ص ١٧٠، كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة
والموئيق، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، ورواه أبو داود عن بلال، كتاب الطهارة،
باب المسح على الخفين، عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل
بلالاً عن وضوء رسول الله ﷺ فقال: كان يحرج يقضي حاجته، فأتى به بالماء،
فيتوضأ، ويمسح على عمامته وموئيقه ج ١ ص ٣٩ قلت: وهو لفظ البيهقي والحاكم.
(٥) في ز، ح، ك، ط، أ زيادة (ويلبس فوق الخف في الأسفار فيحتاج إلى المسح عليه.
وقوله يعتبر بدلاً عن الخف قلنا: نعم إذا مسح على الخفين، ثم لبس الجرموقين، أما إذا
لم يمسح على الخف صار بدلاً عن الرجل، كخف ذي طاقين). وهي زيادة فيها تفصيل
للمعنى، وتؤدي إلى كمال الحجة ووضوحها.
(٦) في ك (في الخف) بدل (في المسح) والأفضل الثانية؛ لأن المسح لا يكون على الخف
وحده، فقد يكون على الحورب، أو الجرموق.
(٧) في ط، ز، ش، سقط (في قوله الجديد وقال في القديم إذا أمكن المشي فيه جاز)
والإثبات أنفضل لزيادة تفصيل المعنى.
انظر الأصل ج ١ ص ٩٠، والمبسوط ج ١ ص ١٠٠، والبدائع ج ١ ص ١٠٤،
والبناية ج ١ ص ٥٨١. والأصح من مذهب الشافعية أنه لا يجوز حتى لو كان يمكن مساحه
المشي عليه. (المجموع ج ١ ص ٥٢٢، ٥٢٣).
وعند المالكية لا يمنع الخرق، ما لم يبلغ ثلث القدم، لا ثلث جميع الخف سواء ظهر
منه القدم، أم لا، كان من أعلاه أو أسفله. (انظر شرح الخرشبي ج ١ ص ١٨٠، ١٨٢).

وعندنا: لا يمنع حتى يكون^(١) قدر ثلاثة أصابع الرجل^(٢).

له: أن الظاهر - وإن قلَّ - سرى الحدث إليه، فيسري إلى الباقي، لأن لا يتجزأ.

لنا: أن النبي - عليه السلام - أمر بالمسح على الخف^(٣) - من غير تقييد - وخفاف الناس^(٤) لا تخلو عن قليل خرق في المادة، خصوصاً خفاف الفقراء. ولأن هذه الرحصة ثبتت دفعاً للحرج. وفي النزاع واللبس^(٥) عادة يقع مع الخرق القليل، فيقع الحرج في نزعه.

٢٣٨- قال (الشافعي): المقيم إذا بدأ المسح على الخف، ثم سافر قبل تمام يوم وليلة؛ لم يمسخ [بعد]^(٦) تمام يوم وليلة عنده^(٧).
وعندنا: أنه^(٨) كما يتم المسافر^(٩).

وعند الحابلة إذا ظهر من محل الفرض شيء لم يجز المسح وإن كان يسيراً؛ لأنه أصبح غير ساتر للقدم، فلم يجز المسح عليه.

(انظر الإيضاف ج ١ ص ١٨١، ١٨٢، والمعنى ج ١ ص ٢٩٦).

(١) في ز زيادة (لا يكون) وهي وهم من الناسخ؛ لأن المعنى يختل بها.

(٢) (الرجل) سقطت من ز، ك، ق، ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.

(٣) في ز، ش (بالخف) بدل (على الخف) والثانية أفضل؛ لأنه سبب للمعنى والاستقامة العبارة. وفي ط (الخفين) بدل (الخف) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٤) في ط، ز، ك (المسافرين) بدل (الناس) والثانية أفضل؛ لأنها أعم وأشمل.

(٥) في ك زيادة (والخف) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٦) سقط من الأصل. والمعنى لا يستقيم بدونه.

(٧) (عدد) سقطت من ش، ط، ق، ز، ح، ك، أ، ولا أثر لها في المعنى.

(٨) في ش (أنهما) بدل (أنه) والثانية أفضل؛ لأنها تدل على لفظ مذكر وهو (المسح).

(٩) هناك فرق عند الحنفية بين ما إذا استكمل يوماً ليلة، ومن أن يسافر قل أن يستكمل يوماً وليلة، ففي الأولى انتفص مسحه، وفي الثانية له أن يصلى بذلك المسح إلى أن يستكمل ثلاثة أيام ولياليها من الساعة التي أحدث فيها وهو مقيم.

الأصل ج ١ ص ٩٦، والمبسوط ج ١ ص ١٠٣، ١٠٤، وانظر مدائع الصانع ج ١

ص ٩٨، ٩٩، والثانية ج ١ ص ٥٩١.

وعند الشافعية: إذا مسح بعد الحدث على خفيه في الحضر ثم سافر مسافة نهر. أو مسح بعد الحدث في السفر ثم أقام لا يستوفي مدة السفر تعليقاً للحضر

له أنه شرع فيه^(١) بحكم الإقامة، وهو مفقود بقدر^(٢) معلوم، فلا يتعب بالسر^(٣)، كمن^(٤) افتتح الصلاة في سفينة في مصر فسارت^(٥)، وخرجت من العمران، لم يتمها ركعتين.

لنا: قوله - عليه السلام - «يمسح المقيم يومًا وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها»^(٦).

(مغني المحتاج ج ١ ص ٦٤، ٦٥، والأم ج ١ ص ٣٥، والمجموع ج ١ ص ٥١٤) وذكر في المجموع أيضًا أنه لو ليس وأحدث في الحضر ثم سافر قبل خروج الوقت لم أن يمسح مسح المسافرين، أما إذا أحدث في الحضر وسافر بعد خروج الوقت ففيه قولان الأول: يتم مسح مقيم، والثاني: يتم مسح مسافر. (المجموع ج ١ ص ٥١٣، ٥١٤).

وعند الحنابلة: إذا أحدث، وسافر قبل المسح، أتم مسح مسافر، أما إذا مسح أقل من مسح المقيم وهو يوم وليلة ثم سافر؛ لم يكن له المسح أكثر من يوم وليلة، وكذلك الصافر إذا مسح في سفره، ثم أقام قبل مضي ثلاثة أيام ولياليها فإنه يتم مسح المقيم به بقي من مسحه شيء. (انظر الإنصاف ج ١ ص ١٧٩، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٩، والمغني ج ١ ص ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣) وعبد المالكية ليس للمسح مدة معينة سواء كان مسافرًا أو في الحضر، ولذلك لا فرق بين أن يمسح في الحضر ثم يسافر، أو يسافر ويمسح في الحضر. (الخرشي ج ١ ص ١٨٣، الكافي ج ١ ص ١٧٦، والمدونة ج ١ ص ٤١).

- (١) في ش، ز (فيها) بدل (فيه) والثانية أفضل؛ لأنها تدل على لفظ مذكر وهو المسح
- (٢) في ش، ز، ك، ط (بمقدار) بدل (بقدر) وتؤيدان معنى واحدًا.
- (٣) في ز، ك، ق، أ (يسفره) بدل (بالسفر) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٤) في ش (كما لو) بدل (كمن) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٥) في ك (ثم سارت) وفي ق (فسارت) بدل (فسارت) والأولى والثالثة تؤيدان إلى المعنى الرماد، أما الثانية فلا تصح؛ لأنها تدل على لفظ مؤنث وهو السفينة.
- (٦) رواء أبو داود، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح عن خزيمة بن ثابت بلفظ: «المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة» حديث رقم ١٥٧ ج ١ ص ٤٠، والترمذي عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ: بلفظ: أنه سئل عن المسح على الخفين فقال: «للمسافر ثلاثة، وللمقيم يوم». أبواب الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم. وقال الترمذي: هذا الحديث حسن صحيح. ج ١ ص ١٥٨. ورواه ابن ماجه بالعدا أخرى عن علي وعن خزيمة بن ثابت، وعن أبي هريرة، وعن عبد الرحمن بن أبي بكر، في كتاب الطهارة وسننها، باب ماجاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر ج ١ ص ٨٣، برقم ٥٢٢، ٥٥٣ - ٥٥٦.

وهو في هذه ^(١) الحالة مسافر، فيتم ثلاثة أيام ولياليها ^(٢). والمعنى أنه لو شرع فيه، وهو مسافر، ثم أقام؛ يُتِمُّه كما يُتِمُّه المقيم، فكأنما إذا شرع ^(٣) فيه وهو مقيم، ثم سافر - أتمه كما يتم المسافر، بخلاف ما استشهد ^(٤)؛ لأن تلك الصورة صلاة ^(٥) واحدة، وهذا ^(٦) مسحات متعددة.

٢٣٩. قال (الشافعي): في الأذان ترجيع، وهو أن يأتي بالشهادتين أولاً مخففة، ثم يجهر بهما.
وعندنا: لا ترجيع فيه ^(٧).

والدارقطني عن عمر برقم ٩، وعن عوف بن مالك الأشجعي برقم ١٨، كتاب الطهارة، باب الرخصة في المسح على الخفين ج ١ ص ١٩٥، ١٩٧. وابن أبي شيبة بالفاظ عدة، كتاب الطهارة، باب في المسح على الخفين ج ١ ص ١٧٥، وما بعدها رواه أيضاً البرار والطبراني (مجمع الروائد كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين، ج ١ ص ٢٥٨).

- (١) في ح (وفي هذه) بدل (وهو في هذه) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (٢) (ولياليها) سقطت من ك، ق، أ. و (أيام ولياليها) سقطت من ح، والأفضل الإتيان؛ لأن المعنى لا يكتمل إلا بهذه الألفاظ.
- (٣) في ز، ش، ط، ك (فإذا شرع) بدل (فكأنما إذا شرع) والثانية أفضل؛ لأن العبارة تستقيم بها.
- (٤) في ش زيادة (المسألة) وفي ط، ق، ح، ك، أ زيادة (به) والزيادة الأولى لا معنى لها. والثانية توضح المعنى المراد أكثر.
- (٥) في ز (تلك الصلاة) وفي ح (تلك صلاة) بدل (تلك الصورة صلاة) والأخيرة أفضل؛ لأنها أبسر في إيضاح المراد.
- (٦) في ز، ح، ق، ط، أ (هذه) بدل (هذا) والأولى أفضل؛ لأنها تدل على لفظ مؤنث وهي (مسحات).
- (٧) في ش، ط (في الأذان) بدل (فيه) والأولى تفسر الثانية. وفي ك (فيها) بدل (فيه) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.

انظر المبسوط ج ١ ص ١٢٨، والبنية ج ٢ ص ٩، فتح القدير ج ١ ص ٢١١، والمجموع ج ٣ ص ٩٠، والأم ج ١ ص ٨٤.
وعند المالكية يسن للمؤذن أن يرجع بأعلى صوته بالشهادتين أولاً، ويكون صوته في الترجيع مساوياً لصوته في التكبير؛ لمحل أهل المدينة ولأمر النبي ﷺ بأبى محدودة. والحكمة من ذلك إغاظة الكفار. (انظر الخري ج ١ ص ٢٢٩).
وعند الحنابلة الترجيع وعدمه سواء؛ لأن الأمرين كليهما قد ضاع عن النبي ﷺ، فإذا رجع في الأذان لا بأس بذلك. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٤١٤، والمص ج ١ ص ٤٥٥).

له: حديث أبي مَحْذُورَةَ^(١) أنه قال: «أمرني رسول الله - ﷺ - بالأذان يوم الفتح، وأمرني^(٢) أن أَرْجِعَ فيها»^(٣).

لنا: أنه ليس في حديث النازل من السماء^(٤)، ولا في حديث بلال، وسائر الأخبار^(٥) - ترجيع. وحديث^(٦) أبي محذورة، فقد روي عن النبي - ﷺ - [أمره]^(٧) بالأذان ففعل واستحى^(٨) من الكفار فحفض - صوته بالشهادتين،

شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٢٦ .

(١) أبو محذورة هو أوس، ويقال سمرة بن معبر بن ربيعة بن معبر بن سعد بن صحيح. واختلف في اسمه الأول. لم يهاجر أبو محذورة بل أقام بمكة إلى أن مات سنة ٥٩هـ. وقيل ٧٩هـ. (الإصابة ج ٤ ص ١٧٦) .

(٢) في ز، (فأمرني) بدل (وأمرني) .

(٣) رواه أبوداود عن أبي محذورة من طرق عدة، في كتاب الصلاة، باب الأذان، حديث رقم ٥٠٠، ٥٠٣، ج ١ ص ١٣٦ - ١٣٨، والترمذي أبواب الصلاة، باب ما جاء في الترجيع في الأذان، حديث رقم ١٩١، ج ١ ص ٣٦٦. وقال الترمذي: حديث أبي محذورة في الأذان حديث صحيح، وقد روي عنه من غير وجه. والنسائي، في كتاب الأذان، باب خفض الصوت والترجيع في الأذان عن أبي محذورة، كتاب الأذان باب الترجيع في الأذان حديث رقم ٧٠٨، ٧٠٩، ج ١ ص ٢٣٤، ٢٣٥. والشافعي في الأم عن مسلم بن خالد عن ابن جريح ج ١ ص ٨٤. والبيهقي عن الشافعي عن مسلم عن خالد بن جريح، كتاب الصلاة، باب الترجيع عن الأذان ج ١ ص ٣٩٣.

والدارقطني من عدة طرق كتاب الصلاة، باب ذكر أذان أبي محذورة، واختلف الروايات فيه ج ١ ص ٢٢٣ وما بعدها.

(٤) في ك، زيادة (ترجيع) وهي تعطي المعنى زيادة وضوح.

(٥) في ش، ط (ولا في غيره من الأخبار) بدل (وسائر الأخبار) وتؤيدان إلى معنى واحد. رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب بدء الأذان، وباب كيف الأذان؟ حديث رقم ٤٩٨ - ٥٠٧، ج ١ ص ١٣٤ وما بعدها.

والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان. وقال الترمذي: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح ج ١ ص ٣٥٨. وابن ماجه في كتاب الأذان، باب بدء الأذان رقم ٧٠٦، ٧٠٧.

(٦) في ش (فأما حديث) بدل (وحديث) وتؤيدان إلى معنى واحد. في ط، سقط (حديث) والأفضل الإتيان لاستقامة العبارة.

(٧) في الأصل (فأمره) بدل (أمره) ولا تتقيم العبارة مع ما في الأصل.

(٨) في ز (واستحى) بدل (واستحى) ويؤيدان معنى واحداً.

فأمره النبي - ﷺ^(١) - بإعادتها جهراً.

٢٤ - قال (الشافعي): الإقامة فرادى، فرادى.

وعندنا: مثنى مثنى^(٢).

له: رواية^(٣) أبي محذورة، عن النبي - عليه السلام - أنه قال: «الأذان مثنى مثنى، والإقامة فرادى فرادى».

لنا: أن المراد^(٤) في حديث النازل من السماء. وحديث بلال، وحديث أبي

(١) قوله (النبي ﷺ) سقط من ز، والأفضل الإنبات، لإيضاح المعنى وتمجيد رسول الله ﷺ.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ١٢٩. المسروط ج ١ ص ١٢٩. وبدائع الصنائع ج ١ ص ٤٠٦، وانظر الأم ج ١ ص ٨٥ والمجموع ج ٣ ص ٩٢. وعبد المالكية الإقامة مفردة إلا التكير فإنه مثنى. (انظر شرح الخرخشي ج ١ ص ٢٣٦. والشرح الصغير مع بلمة السالك ج ١ ص ٨٨. وتقول الحنابلة مثل المالكية والشافعية، إلا أنه إن ثنى في الإقامة فلا بأس. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٤١٣، ومنتهى الإرادات ج ١ ص ١٢٦، والمغني ج ١ ص ٤٠٦).

(٣) في ك (ماروى) بدل (رواية) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) في ز، ك، ط (المروى) بدل (المراد) وتؤيدان إلى معنى واحد. وفي ش (المؤدى) بدل (المراد) وتؤيدان إلى المعنى المراد. رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب بدء الأذان عن أس قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة، إلا الإقامة، ج ١ ص ١٥٧. ومسلم بلفظ البخاري عن أنس بن مالك، كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة. حديث رقم ٢ - ٥ ج ١ ص ٢٨٦. وأبو داود بنفس لفظ البخاري، حديث رقم ٥٠٨، وبلغظ آخر عن ابن عمر قال: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة. غير أنه يقول، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة. فإذا سمعنا الإقامة توضأنا ثم خرجنا إلى الصلاة» حديث رقم ٥١٠، كتاب الصلاة، باب في الإقامة. ج ١ ص ١٤١. وابن ماجه عن أنس بلفظ البخاري رقم ٧٢٩، ٧٣٠. وعن عمار بن سعد، «إن أذان بلال كان مثنى مثنى، وإقامته مفردة» حديث رقم ٧٣١، وعن أبي رافع قال: «رأيت بلالاً يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ مثنى مثنى، ويقسم واحدة». حدث رقم ٧٣٢، كتاب الأذان باب إفراد الإقامة ج ١ ص ٢٤١، والنسائي عن ابن عمر قال: «كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى، والإقامة مرة مرة، إلا أنك إذا قلت قد قامت الصلاة قالها مرتين... الحديث. كتاب الأذان، باب كيف الإقامة حديث رقم ٦٦٨ ج ٢ ص ٢٠.

محذورة - في الرواية المشهورة - ما قلناه^(١).
وتأويل ماروي عن رسول الله - ﷺ^(٢) -: الجمع بين الكلمتين في الإقامة،
دون الأذان.

٢٤١- قال (الشافعي): لا تنويب في صلاة الفجر.

وعندنا: فيه تنويب. وهو قوله. (الصلاة خير من النوم) مرتين^(٣)، بعد
الصلاة والفلاح^(٤). وقيل هو النداء^(٥) بالصلاة^(٦)، والفلاح مرتين بعد^(٧)
الأذان بزمان^(٨).

-
- (١) في ش، ك (ما قلناه) بدل (ماقلنا) وتؤيدان معنى واحدًا.
(٢) قوله (عن رسول الله عليه السلام) سقط من ز، ك، والأفضل الإتيان لإعطاء المعنى وضوحًا أكثر.
(٣) (مرتين) سقطت من ش، ز، ك، والإتيان أفضل؛ لأن أفاظ الأذان متى كما مر.
(٤) (بعد الصلاة والفلاح) سقطت من ز، ك، والأفضل إسقاطها؛ لأن هناك حلقًا في كون رقتها بعد الأذان قبل الإقامة، أو بعد فلاح أذان الفجر، فقد ذكر في المبسوط، وفي البدائع، وفي البناية أنه بعد الأذان، وذكر في الحاشية أن مكاهه بعد الفلاح في أذان الفجر. (انظر المبسوط ج ١ ص ١٢٩، بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٠٦، البناية ج ٢ ص ٣٣ وحاشية بن عابدين ج ١ ص ٣٨٨).
(٥) في ش، ط (وقد قيل النداء) بدل (وقيل هو النداء)، والثانية أفضل؛ لأنها أيسر في التركيب وأصح.
(٦) في ك (في الصلاة) بدل (بالصلاة) والثانية هي الصواب؛ لأن المعنى يستقيم بها.
(٧) في ك (بين) بدل (بعد) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
(٨) انظر الأصل ج ١ ص ١٢٩، ١٣٠، المبسوط ج ١ ص ١٣٠ بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٠٦، ٤٠٧، البناية ج ٢ ص ٣٣ حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٨٨. وللشأنية في هذا وجهان الصحيح منها أنه مستون وهو قول الشافعي القديم، أما القول الجديد فهو مكرره. فإنه قال في الأم: «ولا أحب في الصحيح ولا في غيرها» (انظر الأم ج ١ ص ١٨٥ والمجموع ج ٣ ص ٩١).

وعند المالكية: في أذان الصبح تنويب بعد قوله: حي على الفلاح. (وهو الصلاة خير من النوم مرتين). الخرخشي ج ١ ص ٢٢٩، الكافي للشمرى ج ١ ص ١٩٧، الشرح الصغير مع بلفظ السالك ج ١ ص ٨٦). وكذلك عند الحنابلة يستحب التنويب في أذان الصبح وهو (الصلاة خير من النوم) بعد الحيعة. لقوله ﷺ لأبي محذورة: «فإذا كان أذان الفجر فقل: الصلاة خير من النوم مرتين». رواه أحمد وأبو داود) انظر شرح منتهى الإرادات

له: اعتبار الفجر بسائر الصلوات.

لنا: قول (١) بلال: «أمرني رسول الله - عليه السلام - أن أتؤب في صلاة الفجر، ونهاني أن أتؤب في صلاة العشاء» (٢)، ولأن وقت الفجر وقت نوم وغفلة، [فاحتج] (٣) إلى زيادة الإعلام (٤) بخلاف سائر الصلوات.

٢٤٢. قال (الشافعي): إذا أذن الرجل (٥)، وأقام (٦) غيره، إن غاب الأول جاز، ولم يكره. وإن كان حاصراً، وتلحقه الوحشة بذلك يكره أيضاً (٧) عنده. وعندنا: لا يكره (٨).

له: أن النبي - ﷺ - بعث بلالاً في حاجة له في سفر، وأمر عبدالله بن زيد بن الحارث الصدائي (٩) بالأذان، فحضر بلال وأراد أن يقيم، فقال النبي - ﷺ - «إن أخاك الصدائي هو الذي أذن، فهو الذي [يقيم]» (١٠)، (١١).

ج ١ ص ١٢٦، ١٢٧، الإنصاف ج ١ ص ٤١٣، المغني ج ١ ص ٤٠٧.

(١) في ش، ق، ط (حديث) بدل (قول) ويؤديان المعنى المراد.

(٢) في ك (في غيرها) بدل (في صلاة العشاء) سبق تخريج الحديث في المسألة ٥٧

(٣) في الأصل (فاحتج) وهو خطأ من السامع.

(٤) في ز (إعلام) بدل (الإعلام) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٥) في ز، ق (رجل) بدل (الرجل) وتؤديان معنى واحداً.

(٦) في ش، ز، ح، أ (أقام) بدل (وأقام) وتؤديان معنى واحداً.

(٧) (أيضاً) سقطت من ش، ز، ح، ك. ولا يؤثر سقوطها في المعنى.

(٨) انظر الأصل ج ١ ص ١٣١، والمبسوط ج ١ ص ١٣٢. والأم ج ١ ص ٨٦، والمجموع

ج ٣ ص ١١٦، ١١٧. وعبد المالكية يندب أن يكون المؤذن هو الذي يقيم (الخرشي ج

١ ص ٢٣٥، وبلغه السالك والشرح الصغير ج ١ ص ٨٨). والمستحب أيضاً عند

الحابلة أن يكون المقيم هو المؤذن. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٤١٨، شرح منتهى

الإرادات ج ١ ص ١٢٦، ١٢٨، المغني ج ١ ص ٤١٥).

(٩) الصواب أنه زياد بن الحارث الصدائي بضم الصاد، وقيل زياد ابن الحارث، قال الجاهلي:

والحارث أصبح. له حديث طويل في قصة إسلامه، وفيه: من أذن فهو يقيم. أخرجه أحمد

بطوله، وأخرجه أصحاب السنن، وفي إسناده الإفريقي، قال: ابن السكن في إسناده نظر

وله طريق أخرى من طريق المبارك بن فضالة عن عبدالغفار بن ميسرة عن الصدائي ولم

يسمه. (انظر الإصابة ج ١ ص ٥٧٧).

(١٠) في الأصل (أقيم) والمعنى لا يستقيم معها.

(١١) (وله أبو داود بلفظ: «أله سمع زياد بن الحرث الصدائي ..» إلى قوله: «إن أخا صدأ هو

لنا أن النبي^(١) - ﷺ - قال لعبدالله^(٢) ابن زيد الأنصاري صاحب رؤيا الأذان: «ألقه على بلال^(٣) ففعل. وأذن يلال، فقال لعبدالله: أقم أنت^(٤)، وما روى قلنا: إن عبدالله، كان حديث عهد^(٥) بالإسلام وكانت^(٦) تلحف الوحشة بذلك، وبه نقول^(٧).

٢٤٣- قال (الشافعي): أداء الصلاة في أول أوقاتها^(٨) أفضل.

وعندنا: التنوير بالفجر أفضل؛ والإبراد بالظهر في الصيف أفضل^(٩)، وتأخير العصر في كل فصل أفضل، وتعجيل المغرب بكل حال أفضل، وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أفضل^(١٠).

أذن، ومن أذن فهو يقيم « كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذن، ويقوم آخر حديث رقم ٥٤٤ ج ١ ص ١٤٢، والطبراني في الكبير بلفظ: «إنما يقيم من أذن» مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣ باب من أذن فهو يقيم عن ابن عمر.

ومسند ابن عمر بلفظ: «من أذن فهو أحق أن يقيم» حديث رقم ٢٥ ص ٢٧.

(١) في ش (أن رسول الله) بدل (أن النبي) والمعنى واحد.

(٢) في ز (لعمد) بدل (لعمد الله) وهو وهم من الناسخ في ز، لأن الصواب هو عبدالله بن زيد وليس عبد بن زيد.

(٣) في ش، ط (لقه يلالاً، فإنه أئدى صوتاً منك) بدل (ألقه على بلال).

(٤) رواه أبو داود عن عبدالله بن زيد... فقال: «ألقه على بلال، فآلقه عليه، فأذن يلال»، كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذن ويقوم آخر حديث رقم ٥١٢، ج ١ ص ١٤١. وأحمد في مسنده، عن عبدالله بن زيد بلفظ: «... فآلقه، فأذن، قال فأراد أن يقيم فقلت: يا رسول الله إن رأيت، أريد أن أقيم. قال: فأقم أنت، فأقام هو وأذن يلال». أبواب الصلاة، باب في الفصل بين الأذان والإقامة، ومن أذن فهو يقيم، حديث رقم ٢٩٥ ج ٣ ص ٤١، (الفتح الرباني).

(٥) في ش (جديد العهد) وفي ح، ك (جديد العهد) بدل (حديث العهد) بدل (حديث عهد) وتؤدي هذه العبارات إلى المعنى المراد.

(٦) في ز، ط (وكان) بدل (وكانت) وإذا اعتبرنا الضمير دالاً على الصداق فالأولى أن فصل، وإذا كان دالاً على الوحشة فالثانية أفضل، والوجهان جائزان.

(٧) (وبه نقول) سقطت من ز، ش، ك، ط، والإتيان أفضل لتأكيد المراد.

(٨) في ش، ز (الوقت) بدل (أوقاتها) والمعنى واحد.

(٩) في ز، ك، ط (أفضل في الصيف) بدل (في الصيف أفضل)، والمعنى واحد.

(١٠) انظر الأصل ج ١ ص ١٤٦، ١٥٠، والمبسوط ج ١ ص ١٤٥، وما بعدهما، والتبائع ح

له . قوله تعالى : ﴿سَابِقُوا إِلَى مَعْرِقَةٍ﴾^(١) وقوله تعالى . ﴿وَسَابِقُوا إِلَى مَعْرِقَةٍ
مِّن رَّرِّكُمْ﴾^(٢) وقوله - ﷺ :- «أول الوقت رضوان الله ، وآخر الوقت
عفو الله»^(٣) [٤] ، ولأن فيما قلناه ، مبادرة ومسارة^(٥) إلى امتثال أوامر الله
تعالى ، فكان أولى .

لنا : في الفجر ، قوله - عليه السلام^(٦) :- «أسفروا بالفجر فإنه
أعظم للأجر»^(٧) ، وفي الظهر قوله - عليه السلام :- «أبدروا بالظهر فإن شدة

١ ص ٣٥٥ ، وما بعدها . والبناء ج ١ ص ٨١٣ ، وما بعدها .

والشافعية عندهم الأفضل التقديم فيما سوى الظهر والعشاء . الظهر إذا كان هناك شدة
حر لحديث : « إذا اشتد الحر فأبدوا بالصلاة . . . » وأما العشاء ففيها قولان في التقديم :
تقديمها أفضل ، وفي الثاني : التأخير أفضل . انظر الأم ج ١ ص ٧٢ ، والمجموع ج ٣ ص
٤٨ وما بعدها .

وعند المالكية تقديم الصلوات أفضل في حق المنفرد ، أو الجماعات التي لا تنتظر
غيرها ، ولكن من غير مبادرة جدًا ؛ لأن ذلك فعل الخوارج ، ولقوله تعالى ﴿حَيَّطُوا عَلَى
الْكَسْبِ وَالْكَسْبِ أَتَوْشُونَ﴾ البقرة : ٢٣٨ . ومن المحافظة عليها الإتيان بها في أول وقتها
والأفضل للجماعات المنتظرة غيرها تقديم الظهر والمغرب والعشاء ، والصبح ، والجمعة
كالمنفرد ، وتأخير الظهر إلى ربيع القامة . (الخرشي ج ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، بلغه
السالك ج ١ ص ٧٩) .

وعند الحنابلة الأفضل تقديم الصلوات في أول الوقت ماعدا العشاء فتأخيرها أفضل ، أما
الظهر فـالأفضل تقديمها إلا في شدة الحر والقيم لمن يصلي جماعة . (انظر الإنصاف ج ١
ص ٤٣٠ ، وما بعدها ، وشرح المنتهى ج ١ ص ١٣٦ ، والمغني ج ١ ص ٣٨٨) .

(١) سورة الحديد : آية ٢١ ، وفي زه ك «سابقوا» فقط . والآية كلها سقطت من ش ، ح ، ط .
والأفضل الإتيان لإعطاء الحجة قوة .

(٢) آل عمران : ١٣٣ .

(٣) عابن القوسين سقط من الأصل ، ح ، أ ، ك والصواب الإتيان ؛ لأن نص الحديث كذلك .

(٤) رواه الترمذي عن ابن عمر ، ولذا رققني عن ابن عمر وخرير بن عبدالله وأبي محذورة ،
وأسانيد الجميع ضعيفة جدًا . (انظر بلوغ المرام لابن حجر ص ٣٥ ، حديث ١٨٤ ،
والمجموع للنووي ج ٣ ص ٥٨ ، وإرواء الغليل ج ١ ص ٢٨٧) .

(٥) في ك (ومساعدة) بدل (ومسارة) والثانية أفضل ؛ لأنها تناسب المعنى أكثر من الأولى .

(٦) في ش (قوله عليه السلام في الفجر) بدل (في الفجر قوله عليه السلام) والمعنى واحد .

(٧) في ش (فإنه) بدل (فإنه) .

(٨) رواه أبوداود بلفظ : «صبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم» حديث رقم ٤٢٤ . كتاب
الصلاة ، باب في وقت الصبح ج ١ ص ١١٥ . وابن ماجة بلفظ : «صبحوا بالصبح ، وله

الحر من فيح جهنم^(١). وفي العصر قول عبدالله بن رافع^(٢): «أمرنا رسول الله - ﷺ - بتأخير العصر^(٣). وفي المغرب قوله - عليه السلام -: «لن^(٤) تزال أنتي تبخير مالم يؤخر المغرب إلى اشتباك النجوم^(٥)». وفي العشاء قوله - عليه السلام -: «لولا سقم السقيم، وضعف الضعيف، لأخزئت العشاء إلى ثلث الليل^(٦)».

أعظم للأجر، أو لأجركم «كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الصبح، ج ١ ص ٢٢١. حديث رقم ٦٧٢، والطحاوي في معاني الآثار بلفظ: «أسفروا بالفجر فكلما أسفروتم فهو أعظم للأجر. أو قال: لأجوركم».

ورواه الزائر والطبراني في الكبير بلفظ: «أسفر بالفجر فإنه أعظم للأجر» مجمع الزوائد ج ١ ص ٣١٥.

(١) رواه البخاري بلفظ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم». كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر. ج ٢ ص ١٥. ومسلم بهذا اللفظ وبلفظ: «إن هذا الحر من فيح جهنم فأبردوا بالصلاة»، كتاب الصلاة باب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة، حديث رقم ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ج ١ ص ٤٣٠، ٤٣١.

وابن ماجة بلفظ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة...». الحديث. كتاب الصلاة، باب لإبراد بالظهر في شدة الحر حديث رقم ٦٧٧. ج ١ ص ٢٢٢. ورواه أحمد والطبراني بلفظ: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم». (مجمع الزوائد ج ١ ص ٣٠٦). عبدالله بن رافع بن سويد بن حرام بن الهيثم بن ظفر الأنصاري الطفري، شهد أحداً (انظر الإصابة ج ٢ ص ٣٠٤).

(٢) لم أحده بهذا اللفظ عن عبدالله بن رافع، وإنما وجدته عن رافع بن خديج. ولعل المؤلف، أو الناسخ سها، وكتب عبدالله بن رافع ابن خديج. رواه الدارقطني والطبراني في الكبير. (مجمع الروائد ومنيع الفوائد ج ١ ص ٣٠٧) باب وقت العصر.

(٤) في ش، ز (لا) بدل (لن).

(٥) سبق تخريجه في المسألة (١٥).

(٦) رواه ابن ماجة عن أبي سعيد بلفظ: «لولا الضعيف والسقيم أحببت أن أؤخر هذه الصلاة إلى شطر الليل» كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العشاء حديث رقم ٦٩٣، ج ١ ص ٢٢٦.

ورواه بنفس لفظ ابن ماجة ابن خزيمة في صحيحه، ج ١ ص ١٧٧ حديث رقم ٢٤٥ عن أبي سعيد الخدري، كتاب الصلاة، باب استحباب تأخير صلاة العشاء. ورواه الضحاوي في الكبير عن ابن عباس بلفظ: «لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأخرت صلاة العشاء»

وأما الآيات ^(١) قلنا: المسابقة، والمسارعة تحصل بالتهيؤ لها. أما الحديث، فقد قال - عليه السلام ^(٢): «وآخره» ^(٣) عفو الله (أي فضل الله)، قال تعالى ^(٤): «وَيَسْأَلُكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَنِيُّ» ^(٥) (أي الفضل).
 ٢٤٤- قال (الشافعي): يجوز تكرار الجماعات ^(٦) بكل ^(٧) مسجد بأذان وإقامة.
 وعندنا: [كل] ^(٨) مسجد له إمام معلوم ^(٩)، وقوم معلومون ^(١٠)، فلا يباح لهم تكرار الجماعة ^(١١).

(مجمع الزوائد ج ١ ص ٣١٣).

- (١) في ش، ط، (وأما الآية) بدل (وأما الآيات) والثانية أفضل؛ لأن الشافعي احتج بآيتين وليس آية واحدة.
- (٢) زيادة (في آخر الحديث) في ط، وهي زيادة توضح المعنى.
- (٣) في ق، ش، ك (آخر الوقت) وفي ز (أختر الوقت) بدل (آخره).
- (٤) في ز زيادة (قال الله تعالى) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٥) سورة البقرة ٢١٩.
- (٦) في ش، ز، ق، أ (الجماعة) بدل (الجماعات). وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٧) في ك، ق (في كل) بدل (بكل) ومناهما واحد.
- (٨) في الأصل (لكل) والمباراة لاستقيم بهذا؛ لأن (له) تغنى عن اللام في (لكل).
- (٩) (معلوم) سقطت من ك، والأفضل الإثبات لاكتمال المعنى. وأيضاً في ك زيادة (ومؤذن) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (١٠) في ش (معلوم) بدل (معلومين) والصواب الثانية؛ لأنها تدل على الجمع.
- (١١) في ش (التكرار للجماعة) بدل (تكرار الجماعة) والمعنى واحد.

انظر الأصل ج ١ ص ١٣٤، ١٣٥، وانظر المبسوط ج ١ ص ١٣٥، ١٣٦ والبدائع ج ١ ص ٤١٨. وهناك رواية عن أبي يوسف: أنه إنما يكره إذا كانت الجماعة الثانية كثيرة. فأما إذا كانوا ثلاثة أو أربعة فقاموا في زاوية من زوايا المسجد وصلوا بجماعة، لا يكره، وروي عن محمد أن الكراهية تحصل إذا كانت الجماعة الثانية على سبيل النداء والاجتماع، فإذا لم يكن كذلك، فلا كراهية. (انظر المصادر السابقة). وانظر المجموع ج ٣ ص ٨١. وعند المالكية يكره للجماعة أن يجمعوا في مسجد أو ما قام مقام المسجد من أي مكان له إمام راتب بعد صلاة إمام، حتى هو إذن؛ لأن تكثير الجماعة أفضل ليصلي المصلي مع مغمود له، فإذا علم الناس بعدم جواز الجمع مرتين تاهبوا للجماعة الأولى خوفاً من فوات فضيلة الجماعة. وأما إسم المسجد الراتب له أن يجمع ثانياً في مسجده إذا جمع غيره من مؤذن أو غيره بخير إقنه. والأفضل لهم إن فاتتهم الجماعة أن يخرجوا ليدركوا الجماعة مع مسجده له إمام

له: أن الفريق الثاني في حق وجوب الصلاة والجماعة كالفرق الأول. فكان لهم الجماعة كالفرق الأول^(١)، كما إذا صلى غير أهل المسجد^(٢) وكما في مسجد الشوارع^(٣).

ولنا: ما روي عن النبي - ﷺ - أنه كان خرج^(٤) ليصلح بين الأنصار، فرجع وقد صلى أهل المسجد^(٥)، فدخل بعض حُجَرِ نساءه وجمع أهله وصلى بهم^(٦). ولو جاز^(٧) الجماعة الثانية لما اختار الجماعة في البيت على

راتب آخر. أو يصلون جماعة في مسجد لإمام راتب له. (شرح الخريشي ج ٢ ص ٣٠). وعند الحنابلة لا يكره إعادة الجماعة في المسجد، ولا الأذان والإقامة لها. بل يستحب لمن حصروا وهم جماعة أن يصلوا بجماعة. (انظر المغني ج ٢ ص ١٨٠، والإتصاف ج ١ ص ٤٢٣).

(١) قوله (فكان لهم الجماعة كالفرق الأول) سقط من ش والإسناد أفضل؛ لأنه يؤدي إلى إيضاح العراد.

(٢) في ش (كما إذا صلى فيه بغير أهل المسجد) بدل (كما إذا صلى غير أهل المسجد) والجملة الثانية أنفع؛ لأنها أسلم في التركيب. وفي ز زيادة (هذا المسجد) ولا تأثير لها في المعنى.

(٣) في ش، ط (وإذا كان المسجد على شوارع الطريق) بدل (وكما في مسجد الشوارع) والثانية أفضل؛ لأنها أصح في التركيب والمعنى. وفي ح، أ (مساجد الشوارع) بدل (مسجد الشوارع) والأفضل الأولى لأن الشوارع لها مساحد. والشارع له مسجد، فالجمع يناسب الجمع، والمفرد يناسب المفرد، وفي ك زيادة (الشوارع) ولا أثر لها في تغير المعنى.

(٤) في ق زيادة (قد خرج).

(٥) في ش، ط (وقد صلى الناس بجماعة) بدل (وقد صلى أهل المسجد) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) رواه الطبراني في الكبير، وفي الأوسط عن أبي يكرة أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا، فعاد إلى منزله فجمع أهله، فصلى بهم. وقال الهيثمي: ورجاله ثقات. (كتاب الصلاة، باب فيمن جاء إلى المسجد فوجد الناس قد صلوا).

وروي ابن أبي شيبة عن الحسن قال: «كان أصحاب محمد ﷺ إذا دخلوا المسجد، وقد ضلّ فيهم صلوا فراوى». (كتاب الصلاة، باب من قال يصلون فراوى ولا يجمعون ج ٢ ص ٣٢٣).

(٧) في ش، ز، ك، ق، ط (جائزت) بدل (جاز) والأولى هي الصواب؛ لأنها تدل على مؤث وهو لفظ (الجماعة).

الجماعة في المسجد، ولأن تجويزه؛ تقليل الجماعة وأنه مكروه، بخلاف ما إذا أقام غير أهل المسجد الجماعة؛ لأن حقهم لا يبطل بفعل^(١) غيرهم، بخلاف مسجد الشوارع؛ لأن كل الناس في ذلك سواء^(٢).

٢٤٥- قال (الشافعي): وقت المغرب غير معتد.

وعندنا: معتد إلى [غيبوبة]^(٣) الشفق^(٤).

له: أن جبريل^(٥) أقام^(٦) بالنبي - عليه السلام - المغرب في الليلتين

(١) في ش، ط (إقامة) بدل (بفعل) والأولى تفسر معنى الثانية.

(٢) في ش، ك، ط (فيه سواء) بدل (في ذلك سواء) ومعناها واحد. وفي ز (فيهما سواء) بدل (في ذلك سواء) والثانية أفضل، لأن الكلام حول (مسجد الشوارع) ولكن لو قال: (مساجد الشوارع) فالأولى أفضل، لأن الأنسب للمسجد (فيه)، والآنسب للمساجد (فيها).

(٣) في الأصل (غوبه) وهو وهم من الناس.

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ١٤٥، والمبسوط ج ١ ص ١٤٤، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٣٥٣، والناجدة ج ١ ص ٨٠١ وما بعدها. وانظر الأم ج ١ ص ٧٣، والمجموع ج ٣ ص ٢٩ وما بعدها.

وللشافعية في هذا رأيان: في الجديد: لها وقت واحد، وفي القديم لها وقتان. ورجح النووي القديم مستنداً بحديث عبدالله ابن عمرو بن العاص، قال رسول الله ﷺ: «وقت المغرب مالم يغيب الشفق»، وفي رواية: «مالم يسقط نور الشفق» رواه مسلم. وغيره من الأحاديث التي رواها مسلم أيضاً. قال النووي: «فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تفتتت القول به جزئاً، لأن الشافعي نص عليه في القديم كما فعله أبو ثور، وعلق الشافعي القول به في الإملاء على ثبوت الحديث، وقد ثبت الحديث، بل أحاديث... انظر المجموع ج ٣ ص ٣١.

وعند المالكية المشهور في المذهب أن وقت المغرب يقدر بعد غروب الشمس بقدر ثلاث ركعات بعد تحصيل شروطها من طهارة حدث، وخبث، وستر عورة. (انظر شرح الخريجي ج ١ ص ٢١٣، وبلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ٧٨).

وعند الحنابلة وقت المغرب من مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر، وهذا يعني أن لها وقتين على الصحيح من المذهب، والأفضل تسجيلها إلا في ليلة جمع. انظر الإنصاف ج ١ ص ٤٣٤، المغني ص ٣٨١، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٣٤.

(٥) في زيادة (صلوات الله عليه) والأفضل الإثبات تكريماً لجبريل.

(٦) في ش (أم) بدل (أقام) والأفضل الثانية؛ لأن معها تستقيم العبارة.

جميعاً^(١)، في ساعة واحدة، وفي سائر الصلوات، يَبَيِّنُ أول الوقت، وآخر الوقت^(٢)، فلو كان وقت المغرب ممتداً لفعل ذلك.

لنا: قوله - ﷺ - في بيان المواقيت: «وَأول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وآخره حين يغيب الشفق»^(٣). وما روى من حديث جبريل فذلك دليل^(٤) الاستحباب، وبه نقول^(٥).

٢٤٦- قال (الشافعي): يجوز الجمع بين الظهر والعصر، في وقت أحدهما^(٦)، وبين المغرب والعشاء^(٧) في وقت أحدهما^(٨)، بعذر السفر والمطر، فإن شاء عجل الثانية فأداها في وقت الأول^(٩)، وإن شاء أخر الأولى فأداها في وقت الثاني^(١٠). وفي قوله الجديد: لا يجوز إلا في [وقت]^(١١) الأولى من الصلاتين^(١٢).

(١) في ر (قام المغرب بالنبي ﷺ في الليلتين جميعاً) بدل (أقام بالنبي ﷺ المغرب في الليلتين جميعاً) ومعناها واحد.

(٢) في ك (آخره) بدل (وآخر الوقت) وتؤيدان إلى معنى واحد. والحديث سبق تخريجه (نظر المسألة رقم: ١٤).

(٣) يقول العيني: هنا الحديث بهذه العبارة لم يذكره أحد، ولكن بمعناه رواه مسلم من حديث عبدالله بن عمرو بن الماص رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث وفيه: « وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس مالم يسقط الشفق» وفي رواية: «مالم يغيب الشفق». ولمسلم أيضاً من حديث أبي موسى رضي الله عنه: «أن سائلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة ... الحديث. وفيه: « فأقام المغرب حين وقعت الشمس»، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق» ولمسلم أيضاً من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ... إلى ... ووقت صلاة المغرب مالم يغيب الشفق». (نظر البناية ج ١ ص ٨٠٣).

(٤) في ش (دلالة على) بدل (دليل) والمعنى واحد.

(٥) (وبه نقول) سقط من ش، ك، ط، ز ن وإثباتها أفضل لتفصيل الحكم.

(٦) في ق، أ (إحداهما) بدل (أحدهما) واللفظان يؤيدان إلى المعنى والمراد.

(٧) في ز (العشاء والمغرب) بدل (المغرب والعشاء) ومعناها واحد.

(٨) في ز (أحدهما) بدل (إحداهما) واللفظتان يؤيدان إلى المعنى المراد.

(٩) في، ق (لأولى) بدل (الأول) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(١٠) في ش، ز، ك، ق، ط (الثانية) بدل (الثاني) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(١١) في الأصل (الوقت) وهي لا تناسب المارة.

(١٢) من قوله (وفي قوله الجديد ... إلى ... من الصلاتين) سقطت من ش، ز، ك، ط

وعندنا: تفسد (٤).

والإثبات أفضل لبيان تفاصيل الحكم.

- (١) في ش (بحال ما) بدل (بحال من هذه الأحوال) ومعناها واحد.
(٢) في ش (مر) بدل (مرت) والثانية أفضل؛ لأنها تدل على لفظ مؤنث وهو (المائة).
وفي ز، ك زيادة (هذه) ولا أثر لها في تغيير المعنى. والصحيح أنه لم تمر هذه المائة قل هذا.

(٣) انظر الأصل ج ١ ص ١٤٧، والمبسوط ج ١ ص ١٤٩، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٣٦٠. وحجة الحنفية في ذلك أن تأخير الصلاة عن وقتها من الكبائر. وقوله تعالى: ﴿حَنِيفًا عَلَى الْكَسْبِ وَالْكَسْبِ وَالْكَسْبِ﴾ (القره آيه ٢٣٨) أي في موافقتها. وقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ (النساء ١٠٣، أي فرضاً مؤثماً). وعن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: أن النبي ﷺ قال: «من جمع بين صلاتين في وقت واحد، فقد أتى باباً من الكبائر».

وعن عمر رضي الله عنه قال: «إن من أكبر الكبائر الجمع بين الصلاتين» ولذا لا يجوز الجمع بين العشاء والفجر، أو الفجر والظهر؛ لأن كل صلاة منهما مختصة بوقت مخصوص عليه شرعاً. وأما النصوص التي احتج بها المخالفون فإن الجمع يكون فعلاً لا وقتاً وبه تقول الحنفية. وذلك أنه يصلى الظهر في آخر الوقت ثم يمكث مدة حتى يدخل وقت العصر فيصلي. وكذلك المغرب مع العشاء. المبسوط ج ١ ص ١٤٩، والبدائع ج ١ ص ٣٦٠، ٣٦١. واحتج الشافعية على جواز الجمع بحديث ابن عمر: «كان رسول الله ﷺ إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء» وحديث أنس: «أن النبي ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر»، رواهما البخاري ومسلم. انظر المجموع ج ٤ ص ٢٢٥، وما بعده.
الأم ج ١ ص ٧٦، ٧٩. وأجاز المالكية والحنابلة الجمع بين الصلاتين واحتجوا بفسحجة الشافعية. (انظر الخرشني ج ٢ ص ٦٧، بلغه السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٦٤، والإنصاف ج ٢ ص ٣٣٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٨٠، المغني ج ٢ ص ٢٧١).

- (٤) وعند الحنفية تفسد بشروط وهي: (١) أن تكون المحاذاة بين الرجل والمرأة فلتفسد صلاة الصبي أو المعتوه. (٢) أن تكون المرأة المحاذية مشتهة. (٣) أن تكون المرأة عاقلة. (٤) أن لا يكون بينهما حائل. (٥) أن تكون الصلاة ذات ركوع وسجود (٦) أن تكون

له: أن المحاذاة لا توجب فساد^(١) صلاة المرأة فلا توجب فساد^(٢) صلاة الرجل، والمعنى: أن فساد الصلاة بترك أركانها، أو بوجود ما ينقضها^(٣). ولم يوجد من الرجل ذلك^(٤).

لنا: أن الرجل أخطأ مكانه للصلاة^(٥)، فتنفس صلاته كما إذا تقدم على إمامه^(٦)، ودليل ذلك أن مكانه أمام المرأة، قال - عليه السلام -: «أخروهن من حيث أخروهن لله^(٧)»^(٨). جعل تأخر^(٩) المرأة فرضاً على الرجل، فإذا خالف الأمر، لم يقدّم مقامه^(١٠). وصلاته المرأة إنما لا^(١١) تنفس؛ لأن التأخير واجب على الرجل، لا عليها.

٢٤٨- قال (الشافعي): إذا دعا في صلاته بما يشبه كلام الناس، بأن دعا إنساناً^(١٢)

المحاذاة في ركن كامل. (٧) أن يكون في هذا الركن نوى إمامتها. (٨) أن يكون الإمام نوى إمامتها ومن معه واقتدت به من أول صلاته. (٩) أن تكون الصلاة مشتركة بمعنى: تحريمه وأداء (١٠) حد المحاذاة أن يكون عضواً منها يحاذي عضواً من الرجل. (انظر الأصل ج ١ ص ١٨٦، ٤٣٣، والمبسوط ج ١ ص ١٨٣، والبدائع ج ١ ص ٦١٧، ومايعدها) (وانظر الأم ج ١ ص ١٧٢، والمجموع ج ٣ ص ٣١٤) ورأي المالكية والحنابلة كراي الشافعية في عدم بطلان الصلاة بمحاذاة المرأة إلا أن الكراهية واردة. (انظر الخروشي ج ٢ ص ٢٩، وبلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٤٨، والمعني ج ٢ ص ٢٠٤، والإنصاف ج ٢ ص ٢٨).

- (١) في ق (تفسد) بدل (توجب فساد) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٢) في ز، ك (فكيف توجب فساد) وفي ش (فكيف تفسد) بدل (فلا توجب فساد) والأساليب الثلاثة تؤدي إلى المعنى المراد.
- (٣) في ش (ما يأنهيا) بدل (ما ينقضها) ومعناها واحد.
- (٤) في ش، ز، ح، ط، أ زيادة (شيء من ذلك) وهذه الزيادة لا تؤثر في تغيير المعنى.
- (٥) في ق، ط (في الصلاة) بدل (للصلاة) والمعنى واحد.
- (٦) في ش، ز، ط (الإمام) بدل (إمامه) والمعنى واحد.
- (٧) في ش، ز زيادة (تعالى).
- (٨) رواه عبد الرزاق موقوفاً على ابن عباس.
- (٩) في ش، ز، ح، ط (تأخير) بدل (تأخر) والأولى أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (١٠) في ز زيادة (تفسد صلاته). وهي زيادة تفصل الحكم.
- (١١) في ز، ط، أ (لم) بدل (لا) وتؤديان إلى المعنى المراد.
- (١٢) في ز، ك، ط (الإنسان) بدل (إنساناً) وتؤديان إلى معنى واحد.

باسمه، أو قال^(١): اللَّهُمَّ زوجني فلانة، أو اكسني^(٢) ثوباً، أو أعطني درهمًا^(٣)؛ لانتقصد صلاته.
وعندنا: تفسد^(٤).

له: أن النبي - ﷺ - كان يقول في قنوت الوتر: «اللَّهُمَّ ائج الوليد بن الوليد، والمستضعفين بمكة، اللَّهُمَّ أشد»^(٥) وطأنك على مضر واجعل سنتهم كسني يوسف^(٦).

لنا: أن هذا من جنس كلام الناس، وقد^(٧) قال - ﷺ -: «إن صلاتنا هذه، لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(٨). وما روى كان من قبل نسخ

- (١) قوله (بأن دعا إنساناً باسمه أو قال) سقط من ش، والإثبات هو الصحيح لاكتمال العبارة.
- (٢) في ك (أو البسي) بدل (أو اكسني) ومعناها واحد.
- (٣) في ز زيادة (ونحوهما) وفي ك زيادة (وغير ذلك)، وفي ط زيادة (وغيره) وهي زيادة مطلوبة لإيضاح أن الحكم لا يقتصر على ما ذكر المؤلف.
- (٤) انظر الأصل ج ١ ص ٢٠٢، المبسوط ج ١ ص ١٩٨، البناية ج ٢ ص ٦١٢، والبناية ج ١ ص ٢٤٦ وانظر المجموع ج ٣ ص ٤١٦، ٤١٧، ج ٤ ص ١٤، ومعني المحتاج ج ١ ص ١٩٧.
- ورأي المالكية كراي الشافعية في جواز الدعاء بما يحب المصلي حتى ولو كان للدنيا وقول الحنابلة كقول الحنفية في ذلك على الصحيح من المذهب. (انظر الخرشني ج ١ ص ٢٩٠، وبلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٣ والإينصاف ج ٢ ص ٨١، والمعني ج ١ ص ٥٤٨).

(٥) في ح (وأشد) بدل (أشد).

- (٦) رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب دعاء النبي ﷺ اجعلها عليهم سنين كسني يوسف عن أبي هريرة ج ٢ ص ٣٣، ومسلم عن أبي هريرة، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بالمسلمين نازلة، حديث رقم ٢٩٥، ٢٩٥ ج ١ ص ٤٦٦، ٣٦٥، وأبو داود عن أبي هريرة في كتاب الصلاة باب القنوت في الصلوات ج ٢ ص ٦٨ حديث رقم ١٤٤٢ ج ١ ص ٣٩٤. والسنن، باب القنوت في صلاة الصبح كتاب الصلاة حديث رقم ١٠٧٣، ١٠٧٤، عن أبي هريرة ج ٢ ص ٢٠١.

(٧) (قد) سقطت من ش، ط، ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.

- (٨) في ك، ط زيادة (الحديث) وهي زيادة مطلوبة لبيان أن للحديث بقة.
- رواه مسلم، في كتاب الصلاة، باب نسخ الكلام في الصلاة، عن معاوية بن الحكم برواية طويلة، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب تسميت العاطس في الصلاة حديث رقم

الكلام^(١) في الصلاة

٢٤٩. قال (الشافعي): إمامة الصبي للبالغين تجوز كيفما كان.

وعندنا: لا يجوز. بناء على أن اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز.
وعندنا^(٢): صلاة الصبي نفل غير مضمون، بالقضاء^(٣)، وعنده: يجوز كيفما كان، على ما يأتي بعد هذا - إن شاء الله^(٤).

٩٣٠، ح ١ ص ٢٤٤ عن معاوية بن الحكم السلمي. والسائي عن معاوية بن الحكم، كتاب الصلاة باب كلام في الصلاة حديث رقم ١٢١٨ ج ٣ ص ١٤.

(١) في ح (كان قيل نسخ هذا الكلام) بد (كان من قبل نسخ الكلام) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(٢) في ز، ك (لا يجوز عندنا) وفي ك زيادة (وعنده يجوز) بدل (لا يجوز وعندنا) وكلا الأسلوبين يؤيدان إلى المعنى المراد، والزيادة في ك تؤدي إلى إيضاح الحكم وتفصيله، لأنه يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل عند الشافعي، ولا يجوز عند الحنفي، (انظر المبسوط ج ١ ص ١٣٦، ص ١٨٠).

(٣) وفي ش، ق زيادة (وصلاة البالغ مضمون بالقضاء، أو هو فرض) وفي ح، ز، أ زيادة (وصلاة البالغين فرض، أو هو مضمون بالقضاء) وهي زيادة توضح المعنى وتفضل الحكم.
(٤) في ش، ز، ح، ق، ط، أ زيادة (نعمالي) وهي مطلوبة لأن فيها تعجيد الله سبحانه انظر المسألة (٢٧٦). (انظر الأصل ج ١ ص ١٨٤، المبسوط ج ١ ص ١٨٠، بدائع الصنن ج ١ ص ٤٢٧، والنباية ج ١ ص ٣٢٨). وذكر بعض الحنفية ومنهم محمد بن مقاتل الرزقي أنه يجوز الاقتداء به في التراويح والسنن المطلقة إلا أن الصحيح كما ذكر السرخسي، لا يجوز. (انظر النباية ج ٢ ص ٣٣٠ والمبسوط ج ١ ص ١٨٠).

وعند الشافعي تصح إمامة الصبي إذا كان مميزاً في غير الجمعة، وفي صلاة الجمعة قولان أصحهما: أنه تصح إمامته في الجمعة، مستنلين بقول عمرو بن سلمة رضي الله عنه: «أمنت على عهد رسول الله ﷺ وأنا غلام ابن سبع سنين». ورواه البخاري في صحيحه. (انظر المجموع ج ٤ ص ١٢٩، ١٣٠، والألم ج ١ ص ١٦٦). وعند المالكية تبطل صلاة من اقتدى بصبي في الفرض، أما في التتمل فيجوز؛ لأن الصبي لا يؤمن أن يصلي بغير طهارة؛ لأنه لا حرج عليه في ذلك.

(انظر شرح الخروشي ج ٢ ص ٢٥، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٤٧)
والصحيح من المذهب عند الحنابلة أن إمامة الصبي في الفرض لا تصح، أما في السفل فالصحيح في المذهب أنها تصح واحتج الحنابلة بقول ابن مسعود رضي الله عنه: «لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الخفوة». وقول ابن عباس. «لا يؤم الغلام حتى يعتلم» رواهما الأثرم. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٢٦٦، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٢٦، والمغني ج ١ ص ٢٢٨).

٢٥٠. قال (الشافعي): الوتر ركعة واحدة - في قول - وثلاث^(١) بقعدة واحدة - في قول - وثلاث بتسليمتين - في قول - .
وعندنا: ثلاث ركعات بقعدتين، وتسليمة^(٢).
له - قوله - ﷺ - «صلاة الليل مثنى، مثنى فإن خشيت الصبح»^(٣) فأوتر بركعة^(٤).

(١) في ز، ك زيادة (ثلاث ركعات) وهذه الزيادة توضح المرد.
(٢) في ش زيادة (واحدة) ولا أثر لها في المعنى، وفي ز، ك سقط قوله (بقعدة وتسليمة) ولإتيان أفضل لمعرفة تفاصيل الحكم. انظر المسوط ج ١ ص ١٦٤، البدائع ج ١ ص ٦٨٨، والشاية ج ٢ ص ٤٦٨.
وعند الشافعية أقل الوتر ركعة، وأقل الكمال، ثلاث ركعات وأكثره فيه روايتان: في رواية إحدى عشرة ركعة. وفي رواية ثلاث عشرة ركعة، وفي الإثنتا ثلاث ركعات أقوال: الصحيح منها أن الأفضل أن يصليها مفصلة بسلامين، لكثرة الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك. والثاني: الوصل بتسليمة واحدة أفضل. ولكل: إن كان سفرًا فالوصل أفضل، وإن كان إمامًا فالوصل أفضل، والرابع عكس الثالث. (انظر المجموع ج ٣ ص ٤٦٥ وما بعدها). . والام ج ١ ص ١٤٠، ١٤١. وعند المالكية يستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام، ويكره وصله مع الشفع ويكره أيضًا الوتر بركعة لا شفع قبلها، سواء كان صحيحًا أم مسافرًا، ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية في كون أن أقله ركعة، وأكثره إحدى عشرة ركعة، وفي قول: ثلاث عشرة ركعة، وأدنى الكمال ثلاث بسلام بعد كل ركعتين. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ١٧٠، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٢٦. والمغني ج ٢ ص ١٥١).

(٣) في ك (الموت) بدل (الصبح).
(٤) روى البخاري عن عبد الله بن شمر قال: إن رجلاً قال: يا رسول الله كيف صلاة الليل؟ قال: «مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة». كتاب الصلاة، باب كيف كانت صلاة النبي ﷺ؟ وكم كان الذي يصلي من الليل؟ ج ٢ ص ٦٤. ومسلم عن ابن عمر ونعمة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت أحدكم الصبح صلى ركعة فوتر له ما قد صلى».
كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى. والوتر ركعة من آخر الليل. حديث رقم ١٤٧، ١٤٦ ج ١ ص ٥٠٦، ٥١٧. والترمذي عن ابن عمر: أصوات الصلاة، باب مجاهد في الوتر بركعة، حديث رقم ٤٦١، ج ٢ ص ٣٢٥.
وأبو داود عن ابن عمر أيضًا، كتاب الصلاة، باب كم الوتر؟ حديث رقم ١٤٢١، ج ٢ ص ٦٢. والسنائي عن ابن عمر، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كم الوتر؟ وب

لنا: ما يرى محمد بن كعب القرضي^(١)، أن النسي - ﷺ - نهى عن البتراء^(٢). وهو أن يوتر الرجل بركعة [واحدة]^(٣). وعن الحسن البصري قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ركعات^(٤). وماروى: كان فتى^(٥).

٢٥١- قال (الشافعي): القنوت في الوتر، بعد الركوع، في النصف الأخير من شهر رمضان، وفي الفجر بعد الركوع عنده^(٦).
وعندنا: قبل الركوع في السنة كلها^(٧).

كيف الوتر بواحدة؟ حديث رقم ١٦٨٩-١٦٩٦ ج ٢ ص ٢٣٢ ٢٣٤. وابن ماجه عن عمر، كتاب الصلاة، باب ماجه في الوتر بركعة. حديث رقم ١١٧٤-١١٧٧. ج ١ ص ٣٧١، ٣٧٢. والدارمي عن ابن عمر أيضاً، كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل ج ١ ص ٣٤٠.
(١) محمد بن كعب القرضي من التابعين. قال قتبيبه: بلغني أنه ولد في حياة النبي ﷺ. (تجريد أسماء الصحابة ج ٢ ص ٦١).

(٢) لم أحده بهذا الإسناد ورواه ابن ماجه عن المطلب بن عبدالله قال: سأل ابن عمر رجل فقال: كيف أوتر؟ قال: أوتر بواحدة. قال: إني أخشى أن يقول الناس: البتراء، فقال: سنة الله ورسوله. يريد هذه سنة الله ورسوله. قال في التعليق: قال في الزوائد رجال إسناده ثقات، إلا أنه منقطع.

وقال البخاري: لا أعرف للمطلب سماعاً من أحد من الصحابة. (كتاب إقامة الصلاة، باب ماجه في الوتر ركعة حديث رقم ١١٧٦، ج ١ ص ٧٧٢).

وقال النووي في الخلاصة: حديث محمد بن كعب في النهي عن البتراء مرسل ضعيف. (كشف الخفاء للعجلوني، ج ١ ص ٢٨٠، حديث رقم ٨٧٧).

وقال ابن حجر: وفي الباب حديث النهي عن البتراء أخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريق عمر بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد وفي إسناده عثمان بن محمد بن ربيعة، وهو ضعيف. (الدراية ج ١ ص ١٩٢).

(٣) سقط من الأصل، ز، ح، أ والأفضل الإتيان لإيضاح المعنى أكثر.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يوتر بثلاث أو أكثر بلفظ: «أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن» ج ٢ ص ٢٩٤.

(٥) في ش، ز، ك، ف، ط (ثم نسخ) بدل (ففسخ) والمعنى واحد.

(٦) من قوله (في النصف الأخير ... إلى ... بمذركوع عنده) سقط من ش، ز، ط، ك والإتيان أفضل لاكمال الحكم ومعرفة تفاصيله.

(٧) (في السنة كلها) سقطت من ش، ز، ك. والإتيان أفضل لمعرفة تفاصيل الحكم. وفي ح

له: ما روى أنس بن مالك: أن النبي - ﷺ - دعا في (١) صلاة الفجر، وقت (٢) بعد الركوع (٣).

لنا: ما روى عن ابن مسعود أنه قال: «بُعث عند رسول الله - ﷺ -

(في جميع السنة كلها) بدل (في السنة كلها) والمعنى واحد.

نظر الأصل ج ١ ص ٢٥٤، ٢٩٠، المسبوط ج ١ ص ١٦٥، ١٦٦، والدائع ج ٢ ص ٦٩١، والبنية ج ٢ ص ٥٠٣، ٥٢٠، وقول الحنفية هنا ناقص إذ أنه من الأولى أن يذكر المؤلف أن هذا في صلاة الوتر فقط، أما في الفجر فلا يقتضيه عندهم في أي من أيام السنة، وحكم القنوت في الوتر عند أبي حنيفة واجب، أما عند صاحبيه فهو سنة. (المصادر السابقة).

وعند الشافعية لا يقتضيه الوتر إلا في النصف الأخير من شهر رمضان، أما الفجر فإنه يسن له أن يقتضيه طول العام. ومحل الوتر بعد القيام من الركوع من الركعة الثانية في الفجر وركعة الوتر من صلاة الوتر. (معني المحتاج ج ١ ص ١٦٦، وانظر الأم ج ١ ص ١٤٣، والمجموع ج ٣ ص ٤٣٦، ٤٦٦). ولا يقتضيه عند المالكية في الوتر في أي من السنة، وأما في الفجر فإنه يستحب له على المشهور من المذهب، وموقعه قبل الركوع؛ لأنه أرفق بالمسروق، وفيه عدم الفصل بين ركعتي الصلاة وهما الركوع والسجود.

(انظر بداية المجتهد ج ١ ص ١١٣، ١٧٣، وشرح الخرشني ج ١ ص ٢٨٢، الشرح الصغير ج ١ ص ١١٣).

وعند الحنابلة يقتضيه في جميع السنة في الوتر، ومحلّه بعد الركوع وإن قنت قبل الركوع؛ جاز ويكره القنوت في الفجر، وفي رواية لا يجوز إلا أن تنزل بالمسلمين نازلة. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ١٧١، ١٧٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٢٦، ٢٢٨، والمغنى ج ٢ ص ١٥٢، ١٥٤).

(١) في ك، ز، ح، أ (صلى صلاة الفجر) بدل (دعا في صلاة الفجر).

(٢) في ش (مفتت) بدل (وقنت)، والصواب (وقنت) لأن فعل القنوت مصاحب لصلاة الوتر، وهو ما يؤيده معنى الواو؛ لأن معناها مطلق الجمع، بخلاف الفاء التي تفيد حدوث القنوت بعد صلاة الوتر؛ لأنها للتعقيب.

(٣) رواء البخاري، كتاب الصلاة، باب القنوت قبل الركوع وبعده، ج ٢ ص ٣٢، والسائي كتاب التلطيق، باب القنوت بعد الركوع، وباب القنوت في صلاة الصبح حديث رقم ١٠٧٠-١٠٧٣. ج ٢ ص ٢٠١.

وابن ماجه: عن أنس بن مالك أنه: مثل عن القنوت في صلاة الصبح فقال: «كنا نقنت قبل الركوع وبعده». كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده ج ١ ص ٣٧٤ والدارمي، كتاب الصلاة، باب القنوت بعد الركوع ج ١ ص ٣٧٣. والبيهقي، كتاب الصلاة باب الدليل عليه أنه يقتضيه بعد الركوع ج ١ ص ٢٠٦.

[أراقب^(١) صلاته بالليل، فأوتر بثلاث، وقتت قبل الركوع وأرسلت والنتي في الليلة القابلة فرأت كذلك^(٢)، وما رواه منسوخ بهذا.

٢٥٢- قال (الشافعي): يقتت في صلاة الفجر.

وعندنا: لا يقتت فيها^(٣).

له: ما روى أنس بن مالك^(٤): «أن النبي - ﷺ - لم يزل يقتت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا»^(٥).

لنا: ما روى أنس [بن مالك]^(٦) أنه قال: «قتت رسول الله - عليه السلام - [في صلاة الفجر]^(٧) شهرًا^(٨). فتعارضت الروايتان^(٩) فتساقطا^(١٠). فبقي ما

(١) في الأصل: (إذا قنت) وهو وهم من الساسخ إذا المعنى لا يستقيم معها. وفي ق (لأراقب) بدل (أراقب) وفي رواية البيهقي (لاظر كيف يقتت).

(٢) رواه البيهقي، كتاب الصلاة، باب من قال يقتت قبل الركوع ج ٣ ص ٤١. وقال البيهقي: مداره على إبان بن أبي عيَّاش وإبان متروك.

(٣) في ز، ق، ط (لا قنتت فيها) بدل (لا يقتت فيها) وتؤيدان إلى المعنى المراد، وكلمة (فيها) سقطت من ش، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى. (انظر المسألة السابقة، والمصادر السابقة).

(٤) في ز، ح، ك (ابن مالك) سقط. والإثبات أفضل لإكمال الاسم.

(٥) رواه البيهقي في كتاب الصلاة، باب الدليل على أنه لم يترك أصل القنوت في صلاة الصبح، ج ٢ ص ٢٠١، عن أنس بن مالك، والدارقطني، في كتاب الوتر، باب صفة القنوت وبيان مواضعه. حديث رقم ٩-١٢، ج ٢ ص ٣٩ عن أنس مالك، قال في تلخيص الحبير: «فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت، فلا يقوم بمثل هذا حجة». ح ١ ص ٢٦٢.

(٦) سقط من الأصل، ك، ق والأفضل الإثبات لإكمال الاسم.

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل، ح، والصواب الإثبات لما ورد في الروايات، وفي ز (في الفجر) وفي ك (شهرًا في صلاة الفجر). بدل (في صلاة الفجر شهرًا) وفي ق (شهرًا ثم تركه).

(٨) رواه البخاري، في كتاب الصلاة، باب القنوت قبل الركوع وبعده. ج ٢ ص ٣٢. وأبو داود كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلاة عن أنس بن مالك بلفظ: «أن النبي ﷺ قنت شهرًا ثم تركه» ج ٢ ص ٤٠٦.

(٩) في ش، ز، ك، ط (روايتان) بدل (الروايتان) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(١٠) في ح، ط (فتساقطتا) بدل (فتساقطا) والأولى أفضل، لأن لفظ الروايتين مؤنث وهي تناسبها.

روي أن النبي - ﷺ - قنت شهراً يدعو على رجلي و ذكوان، ثم ترى^(١) ولا^(٢) معارض لهذا^(٣).

٢٥٣- قال (الشافعي): إذا صلى بالتحري إلى جهة، ثم ظهر أنه استدبر القبلة - لايجوز -
وعندنا: يجوز^(٤).

(١) رواه الدارقطني، في كتاب الوتر، باب صفة القنوت وبيان مواضعه حديث رقم ١٠-١١ ح ٢ ص ٣٩. رواه البخاري عن أنس قال: « قنت النبي ﷺ شهراً يدعو على رجلي وذكوان »، كتاب الصلاة، باب القنوت قبل الركوع وبعده ج ٢ ص ٣٢. ورواه السائي عن أنس بلفظ: « أن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركه » كتاب التطبيق، باب ترك القنوت، حديث رقم ١٠٧٩ ج ٢ ص ٢٠٣.

كما رواه بعض أصحاب السنن بألفاظ أخرى (انظر جامع الأصول ج ٥ ص ٣٨٤) ورعل وذكوان حيان من بني سليم، اعترضوا سبعين رجلاً بعثهم النبي ﷺ لحاجة يقال لهم القراء وذلك عند يثر معونه، فقتلوه ثم ندعاهم عليهم رسول الله ﷺ شهراً، ومن هذه الواقعة بدأ القنوت. (انظر سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٠٧ و جامع الأصول ج ٥ ص ٣٨٤).

(٢) في ز، ك، ط (بلا) بدل (ولا) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) (لهد) سقطت من ز، ك. والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ٢٢٠، والمبسوط ج ١ ص ٢١٥، البداية ج ٢ ص ٨٩، ٨٨. وتبيين الحقائق ج ١ ص ١٠٢، هذا بعد الانتهاء من الصلاة، وأما إذا ظهر في أثناء الصلاة فإنه يتحول ويبنى. (المصادر السابقة).

عند الشافعي: إذا ظهر الخطأ في الجهة فله ثلاث أحوال:

الحال الأول: قبل الشروع، يعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها بعد ظهور الخطأ.

الحال الثاني: أن يظهر الخطأ أثناء الصلاة، وهو شريان: الأول أن يظل الخطأ ويظهر الصواب مقترناً به. والثاني: أن لا يظهر الصواب مع الخطأ.

وفي الأول قولان: الأول: ينحرف جهة الصواب ويبني وهو القول الصحيح. والثاني تبطل صلاته. والضرب الثاني: أن لا يظهر الصواب مع الخطأ، فإن لم يستطع معرفة الصواب بالاجتهاد من قرب بطلت صلاته. وإن قدر على الصواب عن قرب هل ينحرف ويبني أو يستأنف؟ الصحيح في المذهب أنه يجب الاستئناف؛ لأنه مضى جزء من صلاته إلى غير قبلة محسوبة. (الأم ج ١ ص ٩٢، ٩٦، مفتى المحتاج ج ١ ص ١٤٧ والمجموع ج ٣ ص ١٩٠، وما بعدها).

وعند المالكية إذا تبين له أنه أخطأ في استقبال القبلة وهو في الصلاة يطرئ كد أعمى، أو بصيراً ولكن انحرفه قليل، فإنهما يستقلان القبلة ويبنيان على صلاتهما، أم إذا

له: أنه مأمور بالاستقبال^(١)، وقد استدير.
لنا: قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قَعَمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٢) (أى: قبله [الله]^(٣)).

والآية نزلت في حق المصلي بالتحري. والمعنى: أنه مأمور بالصلاة إلى جهة الكعبة عنده [أى عبد المصلي]^(٤) إذ ليس في وسعه سواه في هذه الحالة، وقد أتى به فيجوز، كما إذا تيمن، أو تيسر^(٥).

٢٥٤- قال (الشافعي): لا يكره قضاء الفوائت عند طلوع الشمس ورواها وغروبها.

وعندنا: يكره^(٦).

كن بصيراً منحرناً انحرافاً كبيراً فإنه يقطع على المشهور في المذهب. ويتبدى بإقامة. أما إذا كان بعد الفراغ فالأعمى، والبصير المنحرف انحرافاً يسيراً لا يعيدان الصلاة.
أما إذا كان بصيراً منحرناً كثيراً يستحب له أن يعيد الصلاة مادام في الوقت. (الخرشي ج ١ ص ٢٦٠، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١١ ص ١٠٢).

وعند الحنبلة إذا بان له الخطأ يبين وهو في صلاة يستدير إلى جهة الكعبة، ويبنى على ما مضى من الصلاة؛ لأن ما مضى منها كان صحيحاً، فيجوز البناء عليه. وإذا بان له الخطأ بعد اجتهاده بعد الانتهاء من الصلاة لا يعيد الصلاة، لما روى عامر بن ربيعة عن أبيه قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فنزل: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قَعَمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾». رواه ابن ماجه، والترمذي وقال حديث حسن.

أما البصير في الحضر والأعمى الذي صلى بلا دليل فإنهما يعيدان صلاتهما إن أخطأ أحدهما القبلة: (انظر الإنصاف ج ٢ ص ١٧. والمغني ج ١ ص ٤٤٩ وما بعدهما).

(١) في ش (استقبال القبلة) بدل (بالاستقبال). والأولى تفصل معنى الثانية.

(٢) سورة البقرة: ١١٥.

(٣) سقط من الأصل والإثبات هو الصحيح لاكمال المعنى.

(٤) سقط من الأصل، ح، ك، ق، ط، أ. والأفضل الإثبات لإيضاح المقصود بالفسير في قوله (عده).

(٥) في ز، ش، ح، ط، أ (تيمن أو تيسر) بدل (تيمن أو تيسر) والأولى أبلغ.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ١٥٠، والمبسوط ج ١ ص ١٥١، والنباتة ج ١ ص ٨٣٢، والأم ج ١ ص ١٤٧ وما بعدها، ومغني المحتاج ج ١ ص ١٢٩. والمجموع ج ٤ ص ٦٨ وما بعدها).

والمالكه يرون أن المكتوبات يجوز إيقاعها في كل وقت. (انظر الكافي لابن عذالر ج

له: عدم قوله - ﷺ -: «من نام عن صلاة، أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»^(١).

لنا: حديث عقبه بن عامر الجهني^(٢): «ثلاث ساعات نهانا رسول الله - ﷺ - أن نصلي فيها، وأن نقبر^(٣) موتانا: إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع، وإذا قام قائم^(٤) الظهيرة حتى تزول الشمس^(٥)، وإذا تَضَيَّفَت الشمس^(٦) للغروب حتى تغرب^(٧)»، فصار هذا تخصيصًا لذلك العام.

١ ص ١٩٥، ٢٢٣، والخرشي ج ١ ص ٢٢٢.

واحتسابه برون أيضًا قضاء الفوائت في هذه الأوقات الثلاثة، للحديث الذي أورده المصنف هنا، (انظر شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٤٣، والمعنى ج ٣ ص ١٠٧).

(١) رواه البخاري عن أنس عن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك». كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ج ١ ص ١٤٤. ومسلم عن أبي قتادة برواية مطولة، كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها. ورواه الترمذي عن أبي قتادة بلفظ: «ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة؟ فقال: إنه. ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة فإذا نسي أحدكم صلاة، أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها». برقم ١٧٧، وعن أنس بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها». برقم ١٧٨، أبواب الصلاة، باب ما جاء في النوم عن الصلاة. وباب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة. ج ١ ص ٣٣٤. والنسائي عن أنس، وعن أبي قتادة، كتاب المواقيت باب فيمن نسي صلاة، وباب فيمن نام عن صلاة حديث ٦١٣ - ٦١٦ ج ١ ص ٢٩٣، ٢٩٤، وابن ماجه عن أنس وأبي هريرة وبني قتادة، كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة، أو نسيها ٦٩٥-٦٩٨ ج ١ ص ٢٢٧.

(٢) في ك زيادة (أنه قال) وإثباتها يعطي المعنى زياده وضوح. هو عقبه بن عامر بن عيسى بن عمر بن عدي الجهني، الصحابي المشهور شهد الفتح، وشهد صفين مع معاوية. روى كثيرًا عن النبي ﷺ. مات في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين. (الإصابة ج ٢ ص ٤٨٩).

(٣) في ك، ق زيادة (فيها).

(٤) في ك (قامت قيام) وفي ط (قامت قائنة) بدل (قام قائم).

(٥) (الشمس) سقطت من الأصل، ح، ك، أ.

(٦) (الشمس) سقطت من ك، ق.

(٧) رواه مسلم عن عقبه بن عامر الجهني بلفظ: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو نقبر موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة، حتى تعمل الشمس للغروب حتى تغرب» كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، حديث رقم ٢٩٣، ج ١ ص ٦٥٨.

٢٥٥- قال (الشافعي): كل نفل له سبب كسنة العجر، وركعتي الطواف، والتحية بعد أداء العجر، والمصر - لا يكره^(١)، وإنما يكره ابتداء النفل^(٢).

والسائل عن عدالة الصنابحي، وعن عقبه بن عامر الجهني حديث رقم ٥٥٩، ٥٦٠ ج ١ ص ٢٧٥، كتاب الصلاة، باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها. والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس، وعند غروبها، حديث رقم ٣-١، وعن عقبه بن عامر الجهني، ج ٣ ص ٣٣٩. وابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت، ولا يدفن، عن عقبه بن عامر الجهني حديث رقم ١٥١٩ ج ١ ص ٤٨٦.

(١) في ز، ش، ط (لا يكره بعد أداء العجر والمصر) بدل (بعد أداء العجر والمصر لا يكره) والمعنى واحد.

(٢) في ز، ك (النوافل) بدل (النفل) والمعنى واحد.

الصحيح أنه عند الحنفية يجوز قضاء الفوات وأداء الفرائض في هذين الوقتين. وكذلك ركعتي العجر، والجنائز، والسجدة، يجوز أدائهما في هاتين الساعتين، أما ركعتي الطواف وركعتي تحية المسجد وغيرها من النوافل فلا يجوز ابتداء النفل فيهما، أو قضاؤهما في هذين الوقتين. (انظر الأصل ج ١ ص ١٥٨، ٤٣٠. والميسوط ج ١ ص ١٥٣، والبنية ج ١ ص ٨٤٨). وعند الشافعية لا يكره أداء الصلاة التي لها سبب متقدم عليها، كالقائنة أو النافلة على القول الصحيح من مذهب الشافعية بأنه يسن قضاء النوافل والمننورة وصلاة الجنائز، والشكر والكسوف، والطواف، وركعتي الوضوء. في الأوقات الخمسة، وليس فقط بعد أداء العجر والمصر. لما روى البخاري ومسلم: «من نسي صلاة، أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها». وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ صلى ركعتين فلما انصرف، قال: «يا بنت أبي أمية: سألت عن الركعتين بعد العصر، فهما هتان ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم، فشغلوني عن اللتين بعد الظهر، فهما هتان الركعتان بعد العصر» رواه البخاري ومسلم. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «صلاتان لم يكن النبي ﷺ يدهما سراً ولا علانية: ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر»، رواه البخاري ومسلم، وغيرها من الأحاديث. ورد الشافعية على أحاديث النهي عن الصلاة في هذه الأوقات بأنها عامة. وهذه خاصة، والخاص مقدم على العام. (انظر الأم ج ١ ص ١٢٩، مغني المحتاج ج ١ ص ١٤٧ وما بعدها، المجموع ج ٤ ص ٦٨ وما بعدها) ورد الحنفية على احتجاج الشافعية بحديث (من نام عن صلاة... إلخ) هنا الحديث مخصوص بحديث عقبه بن عامر: (ثلاث أوقات... انظر البنية ج ١ ص ٨٤٠) وعند المالكية تكره صلاة النفل المقابل للمصلوات الخمس بعد طلوع الفجر، وبعد أداء فرض العصر إلا ركعتي العجر، والورد قبل الفجر لتائم عنه، فإذا صلى فرض العجر، ولم يؤد سنته أو الورد فات الورد، ويؤخر سنة العجر إلى وقت حل النعلة، ويشئ من

له . ما روى قيس^(١) : أنه صلى بعد الفجر ركعتين ، فقال له النبي ﷺ : « ما هذا ؟ » قال^(٢) ركعتا الفجر كنت لم أركعهما ، فسكت النبي ﷺ .^(٣)

ذلك الجائزة ، وسجود التلاوة ، فإنهما يفعلان بعد الفجر قبل الإسفار ، وبعد العصر قبل الإصرار ، ولا يفعلان عند طلوع الشمس ، وعند غروبها . (انظر الخرخشي ، ج ١ ص ٢٢٤ ، بلغة السالك ، والشرح الصغير ج ١ ص ١٣٨ ، الكافي ج ١ ص ٢٧٦) .

وعند الحنابلة يجوز قضاء الفرائض والفوائت في جميع الأوقات الخمسة ، وركعتي الطواف أيضاً ، وأما الجنائز فإنه يجوز في الوقتين فقط أي بعد الفجر والعصر ، وإن خيف عليها في الأوقات القصيرة يجوز أدائها فيها . ولا تجوز النافلة التي لها سبب كسجود التلاوة في غير صلاة شكر ، وصلاة الكسوف ، وقضاء سنة راتبة ، وتحية المسجد ، وعقب الرضوء ، وصلاة الاستخارة إلا تحية المسجد وقت الخطبة . لحديث أبي سعيد مرفوعاً ، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة رواه أبو داود . (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٤٢ وما بعدها ، والمغني ج ٢ ص ١٠٧ وما بعدها) .

(١) في ز ، ط (ماروي عن قيس) بدل (ماروي قيس) والمعنى واحد . قيس بن قهد (بالفاف) الأنصاري ، له صحبه ، شهد بدرًا ، وقيل أن اسمه قيس بن عمرو ، وقهد لقب لعمرو ، وقيل أنه والد خولة بنت قيس امرأة حمزة بن عبدالمطلب . (الإصابة ج ٣ ص ٢٥٧) .

(٢) في ز (فقال) بدل (قال) .

(٣) رواه الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر ، يصليهما بعد صلاة الفجر ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن حده قيس ، حديث رقم ٤٢٢ ج ٢ ص ١٨٤ .

قال الترمذي : وإسناد هذا الحديث ليس ستمثل ، وقال الترمذي أيضاً : وروى بعضهم هذا الحديث عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم : « أن النبي ﷺ خرج فرأى قيساً ، وهذا أصبح من حديث عبد العزيز عن سعد بن سعيد .

ورواه أبو داود عن قيس بن عمرو قال : رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين ، فقال رسول الله : « صلاة الصبح ركعتان » . فقال الرجل : إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن ؟ فسكت رسول الله ﷺ . كتاب الصلاة ، باب من فاتته أي ركعتا الفجر متى يقضيها ؟ حديث رقم ١١٥٤ ج ١ ص ٣٦٥ . والحاكم . كتاب الصلاة ، باب قضاء سنة الفجر بعد الفرض ، وقد الحاكم صحيح عن شرطهما ج ١ ص ٢٧٥ . والبيهقي ، كتاب الصلاة . باب من أجاز قضاءهما بعد الفراغ من العريضة ج ١ ص ٤٨٣ . قال النووي : متن الحديث ضعيف وفي إسناده انقطاع وضعف . (المجموع ج ٤ ص ٦٨) .

لنا: ماروي عن أبي سعيد الخدري^(١)، عن النبي - ﷺ - أنه قال: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس»^(٢). وعن عمر: أنه طاف بالبيت سبعا بعد الفجر، ولم يُصلّ حتى خرج إلى ذي طوى، ثم صلى ركعتين الطواف بعد ما ارتفعت الشمس^(٣). وما روى من الحديث، قلنا: السكوت عن البيان^(٤). لا يدل على التقرير^(٥).

٢٥٦- قال^(٦) (الشافعي): لا يكره الغل في هذه الساعات الثلاث^(٧) بمكة. وعندهنا: يكره^(٨).

(١) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبحر الأنصاري، الخزرجي، أبو سعيد الخدري، استصغر في أحد، واستشهد أبوه فيها، وغزا هو ما بعدها، روى الكثير عن رسول الله ﷺ مات سنة ٧٤هـ، وقيل ٦٤ وقيل ٦٣، وقيل ٦٥هـ، (الإصابة ج ٢ ص ٣٥).

(٢) رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري، كتاب الصلاة، باب لا يتحرى الصلاة بعد غروب الشمس ج ١ ص ١٥٢، ورواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس». كتاب الصلاة، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها حديث ٢٨٥، ج ١ ص ٥٦٦، ورواه أبو داود عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون فيهم عمر بن الخطاب، وأرضاهم عندي عمر، أن نبي الله ﷺ قال: «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس» كتاب الصلاة، باب الصلاة بعد العصر، حديث رقم ١٢٧٦، ج ٢ ص ٢٤. ورواه البخاري، كتاب الحج باب الطواف بعد الصبح والعصر ج ٢ ص ١٩٠.

(٣) ورواه البيهقي، كتاب الحج، باب من ركع ركعتي الطواف حيث كان. ج ١ ص ٩١.

(٤) في ش، ط، زيادة (البيان في الحال) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٥) في ح (تقريره) بدل (التقرير) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ تقدمت هذه المسألة على المسألة ٢٥٥.

(٧) في ك (الثلاثة) بدل (الثلاث) والثانية هي الصواب؛ لأن التمييز يخالف المعدود في التذكير والثاني إذا كان من ثلاثة إلى تسعة.

(٨) انظر المبسوط، ج ١ ص ١٥١، والبيان ج ١ ص ٨٣٧ وما بعدها وفتح القدير ج ١ ص ٢٠٤. وانظر الأم ج ١ ص ١٤٩، ومغني المحتاج ج ١ ص ١٣٠، والمحجوع ج ٤ ص ٧٢ وما بعدها.

وللشافعية قول آخر، وهو أنها تكره لعموم الأخبار، وحملت الصلاة المذكورة في هذا الحديث على ركعتي الطواف، إلا أن السوي استبعد هذا الرأي، وهل الاستثناء خاص

له: قوله - ﷺ -: «يا بني حيد منافع لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت، وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار»^(١). وروى أبو ذر^(٢) النهي عن الصلاة في هذا الأوقات مقرونًا بقوله: «إلا بمكة»^(٣).
لنا: ما روينا [من حديث]^(٤) عقبة ابن عامر^(٥). وحديث أبي ذر غريب، لا

للمسجد الحرام؟ أم حرم مكة كلها أم في بلد مكة؟ فيه أنوال الصحيح منها أنه البلد وجميع الحرم الذي حوالها. (انظر مغني المحتاج ج ١ ص ١٣٠، والمجموع ج ١ ص ٧٣).

والمالكية يرون أن من طاف بعد صلاة الصبح أو صلاة العصر يؤخر ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس أو تغرب، وعلى هذا فيكره النفل في ساعات النهي بمكة. (انظر الكافي لأن عدل ج ١ ص ١٩٦).

وعند الحنابلة لا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في أوقات النهي ما عدا ركعتي الطواف. (انظر المغني ج ٢ ص ١٢٢).

(١) رواه الترمذي عن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني حيد منافع، لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار». قال الترمذي: حديث جبير حديث حسن صحيح. أبواب الصلاة: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح لمن يطوف ج ٣ ص ٢١١، حديث رقم ٨٦٨.

وأبو داود عن جبير بن مطعم، كتاب المناسك، باب الطواف بعد العصر، حديث رقم ١٨٩٤، ج ٢ ص ١٨٠. والنسائي عن جبير بن مطعم، كتاب المواقيت، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، حديث رقم ٥٨٥، ج ١ ص ٢٨٤. وابن ماجه عن جبير بن مطعم، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت. حديث رقم ١٢٥٤ ج ١ ص ٣٩٨. والدارقطني في كتاب الصلاة، باب جواز النافلة عند البيت في جميع الأزمان من حديث رقم ٥١- عن جبير بن مطعم ج ١ ص ٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) هو جندب بن جنادة بن سكين الغفاري، كان عالمًا يوازي في علمه ابن مسعود، توفي بالوفدة سنة ٣١هـ. (انظر الإصابة ج ٤ ص ٦٢، ٦٤).

(٣) روه الدارقطني عن أبي ذر بلفظ: «لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة، إلا بمكة إلا بمكة» حديث رقم ٦ كتاب الصلاة باب جواز النافلة عند البيت في جميع الأزمان. ج ١ ص ٤٢٥. والبيهقي، كتاب الصلاة، باب ذكر البيان أن هذا مخصوص ببعض الأمكنة دون بعض. ج ٢ ص ٤٦١.

(٤) (من حديث) سقطت من الأصل، والإثبات هو الصواب لاكتمال المبراة.

(٥) في ز، ق، ط، ك زيادة (و أنه عام) وهي زيادة تفصل المعنى. والحديث سبق تخريجه في المسألة ٢٥٤.

يجوز الزيادة به على الحديث المشهور، والحديث الآخر قلنا: الشرع نهى^(١) عن الصلاة في هذه الأوقات، لا بنو^(٢) عبدمتاف. [يعنى الناهي هو الشارع، لا هم]^(٣).

٢٥٧- قال (الشافعي): مراعاة الترتيب في الفوائت ليس بشرط لصحة الأداء.

وعندنا: هو^(٤) شرط^(٥).

له: ما روى ابن عباس عن النبي - ﷺ - أنه قال: « من نسي صلاة فذكرها، وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتلي هو فيها^(٦)، فإذا فرغ منها فليقض التلي ذكرها^(٧)، ولأن^(٨) الترتيب في الأداء كان كترتيب الأوقات، فإذا

(١) في ز (نهانا) بدل (نهى) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٢) في ق (لا لبني) بدل (لابن) والصواب الثانية؛ لأن مع الأولى فيه إخلال بالمعنى.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل، ز، ح، ك، ق، أ، وإثباتها يوضح المعنى.

(٤) (هو) سقطت من ش، ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.

(٥) وعند الحنفية يسقط الترتيب بثلاثة أشياء، وهي: النسيان والثاني: ضيق الوقت، والثالث: كثرة الفوائت. وحد الكثرة أن نصير الفوائت ستاً. وعند زفر تلزمه مراعاة الترتيب شهراً، (انظر مسألة ١٧٠). وانظر الجامع الصغير ج ١ ص ٨٢، والمبسوط ج ١ ص ١٥٤، والبناء ج ٢ ص ٦٢٢ وما بعدها. وعند الشافعية الترتيب مستحب، ولو صلى من غير ترتيب جاز. (انظر المجموع ج ٣ ص ٦٦، مغني المحتاج ج ١ ص ١٢٧، ١٢٨).

وعند المالكية إذا كانت الفوائت يسيرة، فإنه يجب الترتيب. حتى لو ذكرها في صلاة سواء كان إماماً، أو مأموماً، حتى ولو في صلاة الجمعة. يؤمر بقلمها واليسيرة قيل: أربع صلوات. وقيل: أكثرها خمس صلوات. وقال بعض المالكية: إن خشى فوت صلاة وتنبه بدأ بها، أما إذا كانت الفوائت كثيرة ن فإن الترتيب يجب وجوب سة مع الذكر، ويسقط مع النسيان، ولا يعيدها لو خالف أو نكس حتى ولو كان عامداً. ولم تنس عليه الصلاة الذي ذكر فيها الفوائت. (انظر شرح الخرشي ج ١ ص ٣٠١، الكافي لابن عبدالمبر ج ١ ص ٢٢٤). وعند الحنابلة يجب الترتيب، ثلث الفوائت أم كثرت، ويسقط الترتيب إذا خشى فوت الحاضرة، أو نسي الترتيب. (الإتصاف ج ١ ص ٤٤٣ وما بعدها، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٣٨).

(٦) في ش (بها) بدل (فيها).

(٧) رواه الدارقطني بنفس اللفظ عن ابن عباس. كتاب الصلاة باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى، حديث رقم ١ ج ١ ص ٤٢١، وقال الدارقطني: عمر ابن أبي عمر مجهول. واليهي، كتاب الصلاة، باب من ذكر صلاة وهو في أخرى، ج ٢ ص ٢٢٢.

(٨) في ز (وكذلك لأن) بدل (ولأن) ومعناها واحد.

فانت^(١) الأوقات؟ بقي الإيجاب مرسلاً، كصوم رمضان.

لنا: حديث ابن عمر، عن النبي - ﷺ - أنه قال: «من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل التي هو فيها، ثم ليقتضي التي^(٢) ذكرها؛ ثم ليعد التي صلى [مع الإمام]»^(٣).

ولقوله - عليه السلام - : «من نام عن صلاة، أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»^(٤).

جعل وقت التذكر، وقتاً للفائتة، فلا يبقى وقتاً للوقتية؛ لأنه لا يسع لهما جميعاً.

وأما ماروي، فهو غريب، وما روينا، فهو^(٥) مشهور، فيترجح على ما روى. أو محمول على أنه يتمها نافلة، بدليل ما روينا^(٦)، أنه قال: «ليعد^(٧) التي صلى»^(٨).

٢٥٨- قال (الشافعي): كلام الناسي، والخطائي، والمكروه، إذا قل لا يفسد صلاته.

وعندنا: يفسد^(٩).

(١) في ش (مات) (فانت) والصواب الثانية؛ لأنها دالة على لفظ مؤنت وهو الأوقات.

(٢) في ح (الذي) بدل (التي) والصواب الثاني؛ لأن لفظ الصلاة لفظ مؤنت.

(٣) الحديث رواه الدارقطني عن ابن عمر قال: إذا نسي أحدكم ... الحديث. كتاب الصلاة

باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى حديث رقم ٢ - ١ ص ٤٢١.

ورواه البيهقي مرفوعاً، وموقوفاً عن ابن عمر، كتاب الصلاة باب من ذكر صلاة وهو في أخرى. وقال البيهقي: تفرد أبو إبراهيم الترمذاني برواية هذا الحديث مرفوعاً، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفاً. (ج ٢ ص ٢٢١، ٢٢٢). وقوله (مع الإمام) سقط من الأصل، ح، ك، أ.

(٤) سبق تخريجه في المسألة (٢٥٣).

(٥) (فهو) سقطت من ز، ح، ولا يؤثر في المعنى.

(٦) في ح، أ (روينا) بدل (روينا) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٧) في ح، أ زيادة (ثم ليعد).

(٨) من قوله (أو محمول على أنه ... إلى ... التي صلى) سقط من ط، د، ش، ك والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٩) في ح، ق، ط، أ زيادة (يقصد صلاته) وهي زيادة تعطي المعنى تفصيلاً ووضوحاً. انظر

له - قوله - ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١). ولأن معاوية بن الحكم السلمي^(٢) تكلم في صلاته، فلم يأمره النبي - عليه السلام^(٣) - بإعادة الصلاة - والمعنى أن الكلام ليس ينافي

الجامع الصغير ج ١ ص ٧١، ٧١، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٠٤، والسنابة ج ٢ ص ٤٠٥ وما بعدها، وبين علماء الحنفية خلاف في النسخ والأين والبكاء من الوجد أو ذكر الجنة والنار. (انظر المسألة ٤٤، الجامع الصغير ص ٧٠، ٧١)، (وانظر الأم ج ١ ص ١٢٣، ١٢٤، معنى المحتاج ج ١ ص ١٩٤، والمجموع ج ٤ ص ١٦، ١٥) واستدل الشافعية أيضا بحديث ذي الدين الذي رواه البخاري ومسلم.

وعند المالكية يعذر الناسي في الكلام ويسجد للسهر، أما الأئيب والبكاء إذا كان لوجع أو خشوع فلا سجود للسهر، ولا يبطل الصلاة لأنه وقع منه غلبة. (أي مكروه). (انظر الخري ج ١ ص ٣٢٥، والكافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٤٣).

وعند الحنابلة فيه تفصيل: أما بالنسبة للنسيان ففيه نوعان الأول: أن ينسى أنه في صلاة، ففي رواية لا تبطل صلاته، وفي أخرى تبطل، والنوع الثاني: أن ينظر أن صلاته قد تمت فيتكلم ففيه أربع روايات الرواية الأولى: إذا كان الكلام من أمر الصلاة لا تبطل وإذا كان من غير أمر الصلاة فإنها تبطل. والرواية الثانية: أنها تبطل بكل حالة، والرواية الثالثة: أن الصلاة لا تبطل بكل حال بالكلام في تلك الحال. والرواية الرابعة: إن كان المتكلم إماما وتكلم لمصلحة الصلاة؛ لم تفسد صلاته، وإن تكلم غيره فسدت. أما المغلوب فهو على ثلاث أوجه: الأول: أن تخرج الحروف من غير اختياره، أو يبيكي ولا يقدر على رده، فلا تفسد في هذه الحالة. الثاني: أن ينام فيتكلم فيحتمل عدم الفساد. الثالث: أن يكره على الكلام فلا تعدد. (انظر الإنصاف ج ١ ص ١٣٣ وما بعدها والمغني ج ٢ ص ٤٥ وما بعدها).

(١) رواه ابن ماجه عن ابي ذر الثماري بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه» وفي إسناده أبي بكر الهذلي وهو ضعيف، حديث رقم ٢٠٤٣، وعن ابن عباس بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». وإسناده صحيح إن سلم من الانقطاع. حديث رقم ٢٠٤، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره ج ١ ص ٦٠٩. ورواه الحاكم عن ابن عباس بلفظ: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجه كتاب الصلاة، باب ثلاث جدهن جد وهرلهن جد. الكاچ، والطلاق، والرجعة ج ٢ ص ١٩٨.

(٢) معاوية بن الحكم السلمي. كان يسكن بئر سليم، وينزل المدينة، قال البخاري: له صفة ويعد في أهل الحجاز، وروى عن النبي ﷺ حديثا. (انظر الإصابة ج ٣ ص ٤٣٢، سبق تخريج الحديث في المسألة ٢٤٨).

(٣) (النبي عليه السلام) سقط من ز، ش، ك، والإثبات أفضل لمعرفة المراد من الصبر في (بأمره).

الصلاة^(١)، بدليل أنه إذا سلم على ظن أنه أتم صلاته^(٢)، لا يضره^(٣)، بل هو محظور^(٤) والحظر يزول بهذه [الأعداء]^(٥).

لنا: قول - ﷺ -: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، وإنما هي التسبيح، والتحميد والتمجيد...»^(٦) الحديث وقوله - ﷺ - في حديث البناء - «الم يتركلم»^(٧). وقوله - ﷺ - «فإذا تكلم فليستقبل الصلاة»^(٨)،^(٩). والمعنى أن الصلاة لا تجامع كلام^(١٠) العمد، [ولا]^(١١) تجامع كلام الباسي، قياساً على الحدث. وما روي من الحديث الأول المراد^(١٢) منه رفع الإثم، وأما حديث معاوية، قلنا: لما نبهه على فساد الصلاة، فقد أمره بالقضاء^(١٣).

- (١) في ز، ك (يمناف للصلاة) بدل (ينافي الصلاة) ومعناها واحد.
- (٢) في ق (الصلاة) بدل (صلاته) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٣) في ز، ك (لا تفسد صلاته) بدل (لا يضره) والأولى تفسر معنى الثانية.
- (٤) في ق، ز زيادة (محظور الصلاة) ولا تأثير لها في تبديل المعنى.
- (٥) سقط من الأصل، والإثبات أفضل لإيضاح المراد من اسم الإشارة.
- (٦) من قوله (وإنما هي التسبيح والتحميد والتمجيد) سقط من ز، ش، ك، ط والإثبات أفضل لاستكمال الحديث، سبق تحريج الحديث في المسألة (٢٤٨).
- (٧) في ز، ك زيادة (أو يحدث) وهي زيادة غير صحيحة وليست في الحديث. رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب ماجاء في البناء على الصلاة، عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه فيء أو عاف، أو قلس، فليصرف، فليتوضأ. ثم ليبين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم» حديث رقم ١٢٢١ ج ١ ص ٣٨٥، والدارقطني عن عائشة، وابن أبي جرير عن أبيه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من الخارج من البدن. من حديث ١١-١٩ ج ١ ص ١٥٣-١٥٥.
- (٨) (الصلاة) سقطت من ش، ز، ك، ط.
- (٩) رواه الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ومن عاف في صلاته، كيف يختلف؟ عن أبي هريرة، حديث رقم ٣ ج ٢ ص ٤٣.
- (١٠) في ز، ح، أ (الكلام) بدل (كلام) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (١١) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
- (١٢) في ش زيادة (قلنا: المراد) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (١٣) في ش زيادة (أمره النبي عليه السلام بالقضاء) وهي زيادة توضح المراد بالصحيح. في قوله (أمره).

وقوله: الكلام ليس ينافي الصلاة^(١) قلنا: بل^(٢) هو، منافي لحديث^(٣) معاوية بن الحكم^(٤).

٢٥٩- قال (الشافعي): لا يجوز افتتاح الصلاة، إلا بقوله: الله أكبر، أو^(٥) الله أكبر. وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر، وقد ذكرناه^(٦) في باب أبي يوسف.

٢٦٠- قال (الشافعي): التحريمة من أجزاء الصلاة، وإحرام المحم كذلك، حتى لا يجوز الإحرام بالحج^(٧) قبل أشهر المحم عنده، كما لا تجوز أفعاله. وعندنا: ليست من أجزاء الصلاة، ولا الإحرام من نفس الحج^(٨).

-
- (١) في ز، ك (ليس بمناف للصلاة) بدل (ليس ينافي الصلاة) والمعنى واحد.
- (٢) في ش، ز، ك، أ زيادة (لايل) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٣) في ز (بعديث) بدل (لحديث) ويؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٤) في ك زيادة (السلبي) وهي زيادة صحيحة.
- (٥) (أو) سقطت من ز، ح، ك، ط والإثبات هو الصحيح للفصل بين التكبيرتين، ويبان أن كل واحدة قائمة بذاتها.
- (٦) في ش (كما م) بدل (وقد ذكرنا) وتؤيدان إلى معنى واحد وفي ز زياد (بحججها من الجانبين) وفي ك (الحجج من الجانبين) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.
- انظر المسألة ٤٥، والمجموع ج ٣ ص ٢٣٣، وما بعدها، الأم ج ١ ص ١٠٠، مغني المحتاج ج ١ ص ١٥١.
- (٧) في ش (الحج بالإحرام) بدل (الإحرام بالحج) والثانية هي الصواب؛ لأنها أصح في التركيب.
- (٨) عند الحنفية التحريمة شرط وليس بركن، وأما عند الشافعية فهي ركن من أركان الصلاة وكلا المذهبين يريان أن الصلاة لا تصح إلا بها، وفائدة الخلاف هنا تظهر في الأشياء التالية:

- ١- لو كبر وفي يده نجاسة، ثم ألقاها في أثناء التكبير.
 - ٢- إذا شرع في التكبير قبل ظهور زوال الشمس، ثم ظهر الزوال قبل فراغها.
 - ٣- جواز النفل بتحريمة الفرض إذا كانت شرطاً، وعدم الجواز إذا كانت ركناً.
 - ٤- إذا اكتشفت عورته فسترها بمعل يسير بعد الفراغ من تكبيرة الإحرام.
- (انظر المبسوط ج ١ ص ١١، وفتح القدير وحواشيه ج ١ ص ٢٤٣، تبين الحقائق ج ١ ص ١٠٣، البناية ج ٢ ص ١٠٩ وما بعدها. وانظر مغني المحتاج ج ١ ص ١٥١، والمجموع ص ٢٢٢ وما بعدها).

له: أن التحريمه متصله بسائر أركان الصلاة، ويشترط لها سائر شرائط الصلاة، من الطهارة^(١)، وغير ذلك^(٢) فكانت من نفس الصلاة.
لنا: قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّ﴾^(٣)، والفاء للمتعقب، والمعطف^(٤) والمعطوف غير المعطوف عليه، والمتعقب للشيء غيره، وقوله يشترط لها سائر شرائط الصلاة. قلنا: ليس كذلك، بل يشترط وجود هذه الشرائط، لما يتصل بها من أركان الصلاة، لالشرط التحريمه لنفس الصلاة^(٥).

٢٦١- قال (الشافعي): يقول المصلي، بعد التكبير الأول: إني^(١) وجهت وجهي [للذي فطر السموات والأرض ..]^(٢)، إلى [آخره]^(٣). إن صلاتي ونسكي، ومحياي ومماتي^(٤).. إلى آخره.
وعند أبي يوسف: بعد الشاء^(٥)، قبل القراءة.
وعندهما: لا يزيد على الشاء.

وعند المالكية والحنابلة تكبيرة الإحرام وكن من أركان الصلاة. (انظر الخرخشي ج ١ ص ٢٦٤، سلعة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٠٤. شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٥٥، والمغني ج ١ ص ٤٦١).

- (١) في ش، ز، ط زيادة (والنية واستقل القبلة) وهي زيادة تعطي المعنى المراد زيادة في الوضوح.
- (٢) في ح (وغيرها) بدل (وغير ذلك) والمعنى واحد.
- (٣) الأعلى: ١٥.
- (٤) (المعطف) سقطت من ق والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
- (٥) في ز، ش، ح، ك، ق، ط، أ (لا لنفس التحريمه) بدل (لالشرط التحريمه لنفس الصلاة) ويؤيدان إلى معنى واحد.
- (٦) (إني) سقطت من ز، وهو الصواب؛ لأنها لا توجد في الأحاديث المروية، (انظر المجموع ج ٣ ص ٢٥١ وما بعدها).
- (٧) ما بين القوسين سقط من الأصل، ح، ق، أ، والإثبات أفضل زيادة للإيضاح.
- (٨) في الأصل (آخر) بدون الهاء والأفضل إثباتها، لأن المتعارف ذلك.
- (٩) (ومماتي) سقطت من ز والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
- (١٠) المراد بالشاء (سبحانك اللهم وبحمدك وتعالى جددك ولا إله غيرك) (انظر الساية ج ٢ ص ١٣٤). وغيرها من مصادر الحنفية.

- وقد مر^(١) في باب أبي يوسف^(٢).
 ٢٦٢- قال (الشافعي): قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض^(٣).
 وعندنا: الفرض مطلق القراءة^(٤).
 له: قوله - ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٥).

- (١) في ش (وقد مرت هذه المسألة) وفي ط، ز (وقد مرت المسألة) بدل (وقد مر) وجميعها تؤدي إلى المعنى المراد.
- (٢) انظر المسألة (٤٧). وانظر المجموع ج ٣ ص ٢٥٠ وما بعدها.
- (٣) في ش زيادة (على سبيل التبيين) وهي زيادة تفصيل المعنى أكثر وذلك؛ لأن الفاتحة تتعين في كل ركعة من الصلاة.
- (٤) لصحيح أن عند الحنفية قراءة الفاتحة واجب من واجبات الصلاة، وإنما الخلاف في كونها ركناً من أركان الصلاة. فإذا تركها عامداً فقد أساء، وإن تركها ساهياً يلزمه سجود السهو. وذلك لأن الفاتحة ثبت بخير الواحد، وخير الواحد يوجب العمل، دون العلم، ولذلك صارت الفاتحة بخير الواحد واجبة. أما الركن عند الحنفية فهو القراءة بلا تعيين، وتكفي في ركعتين فقط من كل صلاة.
- (انظر الأصل ج ١ ص ٤، والمبروط ج ١ ص ١٨، ١٩. وبدائع الصنائع ج ١ ص ٤٣٣، ٣٢٥، والنباية ج ٢ ص ١٦٤ وما بعدها).
- وعند الشافعية الفاتحة فرض على المصلي في كل ركعة، حتى لو ترك من الفاتحة حرفاً واحداً ناسياً أو ساهياً لم يمتد بتلك الركعة، إلا ركعة السبوق؛ لأن الإمام قد تحملها عنه (انظر الأم ج ١ ص ١٠٧، مفتي المحتاج ج ١ ص ١٥٦، المجموع ج ٣ ص ٢١٦، وما بعدها).
- وعند المالكية قراءة الفاتحة ركن من أركانها لا تصح الصلاة إلا بها، وهل تجب في كل ركعة؟ هناك رواية أنها تجب في ثلاث ركعات من الرباعية على الأقل، والمشهور في المذهب أنها ركن في كل ركعة من الصلاة، سواء كانت نافلة أم فريضة لا يجزي عنها غيرها. (انظر الخرشبي ج ١ ص ٢٩٦، والكافي ج ١ ص ٢٠١، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٠٦).
- وعند الحنابلة قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة، ولو ترك ترتيب الفاتحة، أو تشديده منها يلزمه استئنافها. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤٩، ١١٢، شرح المتهى ج ١ ص ١٧٨، ص ٢٠٥ المغني ج ١ ص ٤٨٥).
- (٥) رواه البخاري عن عبادة بن الصامت، كتاب الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، ج ١ ص ١٩٢.
- ومسلم كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم ٣٤ ج ١

و «لا صلاة إلا بأَمِ القرآن»^(١). وغير^(٢) ذلك من الأخبار، وكل ركعة صلاة [على حدة]^(٣).

لنا قوله تعالى: ﴿تَقْرَأُوا مَا يَتَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٤) والمراد منه حالة الصلاة، والتقييد بالفاتحة^(٥) نسخ، وأنه لا يجوز^(٦) بالخبر^(٧) الواحد. فحملناه على المفضلة والكمال.

٢٦٣. قال (الشافعي): يجهر بالتسمية في صلاة يجهر فيها بالقراءة^(٨).

ص ٢٩٥. وابن ماجة عن عباد بن الصامت كتاب إقامة الصلاة، باب القراءة خلف الإمام حديث رقم ٨٣٧ ج ١ ص ٢٧٣.

والنسائي عن عباد بن الصامت، كتاب الافتتاح، باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة. حديث رقم ٩١٠، ٩١١، ج ١ ص ١٣٧.

وأبو داود عن عباد بن الصامت: كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب. حديث رقم ٨٢٢، ٨٢٣ ج ١ ص ٢١٧. وغيرهم من أصحاب السنن.

(١) «روى مسلم عن أبي هريرة بلفظ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج (ثلاثاً)» كتاب الصلاة. باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. حديث رقم ٤١، ج ١ ص ٢٩٧.

وأبو داود عن أبي هريرة بلفظ مسلم، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، حديث رقم ٨٢١، ج ١ ص ٢١٦.

وابن ماجة بلفظ مسلم عن أبي هريرة، كتاب إقامة الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، حديث رقم ٨٣٨، ج ١ ص ٢٧٣.

والدارقطني بلفظ مسلم، ويلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن». عن عباد بن الصامت كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة أم الكتاب ج ١ ص ٣٢٢.

(٢) في ش، ق، ط (إلى غير ذلك) بدل (وغير ذلك) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) سقط من الأصل، ز، ح، ك، ق، أ. والإنبات أفضل لإيضاح المعنى أكثر.

(٤) المزمّل: ٢٠.

(٥) في ق (بفاتحة الكتاب) بدل (الفاتحة) ومعناها واحد.

(٦) في ك (ملا يجوز) بدل (وأنه لا يجوز) والمعنى واحد.

(٧) في ز، ط (بخسر) بدل (بالخير) والأولى أفضل؛ لأنها أصح في الدلالة على المراد.

(٨) في ش (القراءة) بدل (بالقراءة) والثانية هي الصواب لعدم استقامة المعنى مع الأولى،

وقوله (فيها) سقطت من ح والصواب الإنبات لعدم استقامة المعنى إلا بها، وفي ط (هي

صلاة الجهر) بدل (في صلاة يجهر فيها بالقراءة) وتؤيدان إلى معنى واحد.

وعندنا: يخافت بها في سائر الصلوات^(١).
له: ما روي عن علي. أن النبي - ﷺ - كان يجهر بها في الصلاة^(٢).
لنا: قول ابن مسعود^(٣): «ما جهر رسول الله^(٤) - ﷺ - بالتسمية في صلاة مكتوبة قط، ولا أبويكر، ولا عمه^(٥)».

-
- (١) في ز زيادة (التي يجهر فيها بالقراءة) وهي زيادة مفصلة للمعنى المراد.
- (٢) انظر الأصل ج ١ ص ٣ والمبسوط ج ١ ص ١٦، ١٥، والنباية ج ١ ص ١١٨ وما بعدها وانظر المجموع ج ٣ ص ٢٧٤ وما بعدها، ومغني المحتاج ج ١ ص ١٥٧. وعند المالكية لا يجهر بها؛ لأنها ليست مطلوبة، بل يكره الإتيان بها في الفرض. (انظر الخرشي ح ١ ص ٢٨٩، والمدونة ج ١ ص ٦٤). ويرى الحنابلة بأنه لا يصح الجهر بالتسمية بل يُسرُّ بها. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤٨، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٧٧). والحديث رواه الدارقطني عن علي بن أبي طالب، وعمار و ابن عباس وابن عمر وغيرهم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة سم لله الرحمن الرحيم في الصلاة من حديث رقم ٤٠٠-٤٠١، ج ١ ص ٣١٣٣٠٢.
- ورواه الحاكم عن أنس، كتاب الصلاة، حديث الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، ج ١ ص ٢٣٣.
- والنسائي عن أبي هريرة، حديث رقم ١٠٥ كتاب الافتتاح، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ج ٢ ص ١٣٤.
- والبيهقي، كتاب الصلاة، باب افتتاح القراءة في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم، والجهر بها إذا جهر بالفتحة عن أنس وأبي هريرة، وعمر الخطاب وغيرهم ج ٢ ص ٤٦ وما بعدها.
- (٣) في ك (ابن عباس) بدل (ابن مسعود).
- (٤) في ز، ك (النبي) بدل (رسول الله).
- (٥) رواه مسلم عن أنس بن مالك قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحد منهم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة. حديث رقم ٥٠ ج ١ ص ٢٩٩.
- ورواه أيضًا ابن خزيمة عن أنس بلفظ مسلم، كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن أنس أراد بقوله: «لم أسمع أحدًا منهم... أي لم أسمع أحدًا منهم يقرأ جهراً»... حديث رقم ٣٩٧، وبالعناوين الأخرى ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٨ ج ١ ص ٢٤٩، ٢٥٠.
- ورواه البيهقي عن أنس بلفظ مسلم، وبالعناوين الأخرى كتاب الصلاة، باب من قال: لا يجهر بها أي البسملة ج ٢ ص ٥٠.
- ورواه النسائي عن أنس بلفظ مسلم، وبلفظ آخر، وعن عبدالله ابن مغفل بلفظ.

ولأنه ذكر اسم الله تعالى؛ يقدم^(١) على القراءة على وجه التبرك، لا على وجه قراءة القرآن^(٢)، فيخافت بها، كالتعوذ^(٣)، وما روى من الحديث محمول على حالة الاتفاق، دون القصد. كما روى أن النبي - ﷺ - كان يسمعهم أحياناً^(٤) في صلاة الظهر، والعصر، الآية والآيتين^(٥).
 ٢٦٤. قال (الشافعي): يجهر بالتأمين في صلاة الجهر^(٦).
 وعندنا: يخافت به^(٧).

«صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر، وخلف عمر، رضي الله عنهم، فما سمعت أحداً منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم». كتاب الافتتاح، باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، حديث رقم ٩٠٦-٩٠٨ ج ٢ ص ١٣٥.

ورواه الترمذي عن عبدالله بن مغفل، أبواب الصلاة، باب ما جاء في ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، ج ٢ ص ١٢ وقال الترمذي: حديث عبدالله بن مغفل حديث حسن.

وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح القراءة، حديث رقم ٨١٥، ج ١ ص ٢٦٧. عن عبدالله بن المنصور.

وأما رواية ابن مسعود فلم أجدها، وقد قال ابن حجر في الدراية: وروى أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة بسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر؛ ج ١ ص ١٣٢.

- (١) في ز (يتقدم) وفي ك (مقدماً) بدل (يتقدم) وتودي إلى معنى واحد.
- (٢) في ش (القراءة) بدل (قراءة القرآن) والثانية أفضل؛ لأنها أوضح في بيان المراد.
- (٣) في ش، ط (قياساً على التعوذ) بدل (كالتعوذ) والمعنى واحد.
- (٤) (أحياناً) سقطت من ز، ك والإتيان هو الصحيح لكيلا يفهم أن إسماعه لهم الآية والآيتين كان مستمراً.

(٥) واه البخاري عن أبي قتادة بلفظ: «كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين في الظهر والعصر بماتعة الكتاب وسورة سورة ويسمنا الآية أحياناً». كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر وباب القراءة في العصر، باب إذا سمع الإمام الآية. ج ١ ص ١٩٣، ١٩٧.

- (٦) في ح (الجهر) بدل (الجهر) والثانية هي الصواب؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (٧) وفي ق (يجهر بها بالقراءة) بدل (الجهر) والأول تفسر معنى الثانية.

انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٤٦، والبيان ج ٢ ص ١٦٩. وانظر المبسوط ج ١ ص ٣٢ وضع القدير ج ١ ص ٢٥٧.

وانظر منى الصحاح ج ١ ص ١٦١، والمجموع ج ٣ ص ٣٠٠ وما بعدها. وعبد الملكية يتدب الجهر بالتأمين للمأموم دون الإمام. (انظر الخرشني ج ١ ص ٢٨٢).

له: ما روي عن وائل بن حُجر^(١)، أن النبي - ﷺ - قال: «آمين» ومد بها صوته^(٢).

لنا: ما روي عن عمر وعلي وابن مسعود، أنهم قالوا مثل مذهبتنا^(٣)، والمعنى أن هذا دعاء، والسنة في الدعاء^(٤) الإخفاء، لقوله - ﷺ - : «خير الدعاء الخفي»^(٥) وما روى [من]^(٦) الحديث رده النخعي^(٧). فقال: «سمع وائل، ولم يسمع عبدالله؟»^(٨). أي كان وائل قدم وأفتا.

(١) هو وائل بن حجر، بضم الحاء وسكون الحيم بن ربيعة بن يعمر كان أبوه من أقبال اليمن وفد على رسول الله واستقطعه أرضاً، فأقطعه إياها، نزل الكوفة، وروى عن النبي ﷺ مات في آخر خلافة معاوية. (الإصابة ج ٣ ص ٦٢٨).

(٢) رواه أبو داود عن وائل بن حجر، كتاب الصلاة، باب التأمين وراه الإمام، بلفظ: «قال آمين ووقع بها صوته» حديث رقم ٩٣٢، ج ١ ص ٢٤٦.

والترمذي عن وائل بن حجر، بلفظ: «قال: آمين ومد بها صوته» أبواب الصلاة. باب ماجاء في التأمين. حديث رقم ٢٤٨، وقال الترمذي حديث حسن، ج ٢ ص ٢٧. والذوقطي، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها. عن وائل بن حجر، وابن عمر، وأبي هريرة، حديث ٧-١ ج ١ ص ٣٣٢-٣٣٥.

قال ابن حجر في التلخيص: وسنده صحيح، وصححه الدارقطني وأعله بن القطان بحجر بن عنبس وأنه لا يعرف، وأخطأ في ذلك بل هو ثقة معروف، قيل له صحبه، ووثقه يحيى بن معين ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) رواه الطحاوي كتاب صلاة، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، ج ١ ص ٢٠٣، ٢٠٤، وأبو يوسف في لأثار حديث رقم ١٠٦، ص ٢٢١.

(٤) في ز، ش، ك، ط (فيه) بذلك (في الدعاء) والأولى أفضل إذ لا حاجة إلى الإضمار لقرب من يعود الضمير إليه.

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده عن سعد بن أبي مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الذكر الخفي، وخير الرزق ما يكفي» (الفتح الرياني) ج ٣ ص ٤٢ حديث رقم ١٤٧٧.

(٦) في الأصل (عن) وهو وهم من الناسخ.

(٧) إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة النخعي، كان فقيهاً محدثاً نقيباً، عابداً، ورعاً، توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة سنة ٩٦ هـ، وعمره ٤٩ وقيل نيف وخمسون. طبقات ابن سعد ج ٦ ص ٢٧٠، ٢٨٤.

(٨) رواه أبو يوسف في الآثار. حديث رقم ١٠٥، ص ٢١، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة. والمراد بواثل هو وائل بن حجر ابن سعد.

وعبدالله بن مسعود^(١) كان معه دائماً، فهو أعلم به، ولو ثبت فهو محمول على الوفاق^(٢) دون القصد.

٢٦٥- قال (الشافعي): يضع يديه في القيام على الصدر. وعندنا: تحت السرة^(٣).

له - قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾^(٤). قال علي^(٥) - رضي الله عنه -: «أى تضع^(٦) يديك على النحر^(٧)».

(١) (ابن مسعود) سقط من ش، ز، ط وإثباتها أفضل لمعرفة المقصود بعبدالله، لأنهم كثيرون.

(٢) في ش (سبيل الاتفاق) وفي ك، ط، ق (الاتفاق) بدل (الوفاق) والمعنى واحد. وقال في البداية: إذا تمارضت الأخيار والآثار يعمل بالأصل، والأصل في الدعاء الإخفاء كما ذكرنا أو يحمل ما فيه على أنه وقع اتفاقاً، وعلى التعليم. أو على أصل الأمر. (ج ١ ص ١٧٣) والمراد بالوفاق أو الاتفاق أن رواية الخفض يراد بها عدم القرع العنيف، ورواية الجهر بمعنى قولها في زير الصوت وذيله. (فتح القدير ج ١ ص ٢٥٧).

(٣) انظر المبسوط ج ١ ص ٢٣، ٢٤، تبيين الحقائق ج ١ ص ١٠٧ والبيان ج ٢ ص ١٢٠ وما بعدها.

واحتج الشافعية على قولهم أيضاً بما رواه بن خزيمة في صحيحه عن وائل بن حجر قال: «صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» انظر المجموع ج ٣ ص ٢٣٨. مفتي المحتاج ج ١ ص ٥٨١.

والمشهور من مذهب المالكية أنه يندب للمصلي إرسال يديه إلى جنبه. من حين يكبر للإحرام. ويكره القبض في الفروض. (شرح الخروشي ج ١ ص ٢٨٦).

وقال ابن عبدالبير: «وضع اليمنى منهما على اليسرى أو إرسالها كل ذلك سنة» مادل على أنه عند متأخري المالكية على سواء السدل أو الوضع. (انظر الكافي لابن عبدالبير ج ١ ص ٢٠٦).

والمنع عند الحنابلة أن يجعلهما تحت سرتة. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٧٦، والإنصاف ج ١ ص ٤٦).

(٤) الكوثر: ٢.

(٥) في ش (عمر) بدل (علي). ولم أجد من رواه عن عمر.

(٦) في ش، ز، ك، (وضع) بدل (تضع).

(٧) في ش، ز، ك (نحر) بدل (النحر).

رواه الدارقطني، كتاب الصلاة، باب في أخذ الشمال باليمين في الصلاة، حديث رقم ٦، ج ١ ص ٢٨٥، وقال ابن كثير: بروى هذا عن علي ولا يصح. . ج ٨ ص ٥٢٣.

ولأن السنة في حق النساء هذا^(١)، فكذا في حق الرجال. لأن الأصل عدم المخالفة.

لنا: ما روي عن أنس^(٢)، عن النبي - عليه السلام - أنه قال: «من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرّة في الصلاة»^(٣)، ولأن هذا أقرب إلى التعظيم، بخلاف النساء؛ لأن مبنى حالهن^(٤)، وأمورهن على الستر، وهذا أسترلن، وأما الآية قال أهل التفسير^(٥): المراد من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ﴾ صلاة العيد. ومن قوله^(٦): ﴿وَأَحْزَرَ﴾ نحر الجزور^(٧).

ورواه البيهقي عن علي وعن ابن عباس في كتاب الصلاة، باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة سنة، ج ٢ ص ٣١.

- (١) في ش، ح (مكنّا) بدل (هذا) وتؤديان إلى معنى واحد.
(٢) في ش زيادة (أنس بن مالك) والصواب أن هذا الحديث روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم يرد عن رسول الله ﷺ. (انظر البناية ج ٢ ص ١٣١).
(٣) في ز، ق زيادة (أن من).

(٤) رواه ابوداود عن علي موقوفاً، وعن أبي هريرة أيضاً موقوفاً كتاب الصلاة، باب وضع اليمين على اليسرى في الصلاة، حديث رقم ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨ ج ١ ص ٢٠١. والبيهقي عن علي، وأبي هريرة موقوفاً، كتاب الصلاة، باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة سنة ج ٢ ص ٣١، ٣٢. والدارقطني أيضاً عن علي وأبي هريرة موقوفاً، كتاب الصلاة باب في أخذ الشمال باليمين في الصلاة. ج ١ ص ٢٨٤ حديث رقم ٥، ٩، ١٠. والحديث في سننه عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي، قال ابوداود: وفيه سمعت أحمد يضعف عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي، وقال البيهقي: عبدالرحمن بن إسحاق متروك. وقال ابن حجر: إسناده ضعيف. (انظر الدراية ج ١ ص ١٢٨).

- (٥) (حالهن و...) مقطعت من ش، ز، ك. والإتيان أفضل لإيضاح المعنى.
(٦) في ش (قلنا: أهل التفسير قالوا:) بدل (قال أهل التفسير:) وتؤديان إلى معنى واحد.
(٧) في ز (المراد منه) بدل (المراد من قوله تعالى)، والثانية تفسر معنى الأولى.
(٨) في (وقوله) بدل (ومن قوله) والأفضل الثانية؛ لأنها أنسب لسياق العبارة.
(٩) هذا قول من أقوال المفسرين، وهناك أقوال أخرى حصرها ابن الجوزي في خمسة وهي:

أولاً: الذبح يوم النحر رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وبه قال: عطاء ومحامد والجمهور.
والثاني: وضع اليمنى على اليسرى عند النحر.

٢٦٦. قال (الشافعي): يرفع يديه^(١) عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع. وعندنا: لا يرفع^(٢).

له: ماروي عن ابن عمر، عن النبي - ﷺ - أنه كان يرفع يديه إذا ركب، وإذا رفع رأسه من الركوع^(٣).

لنا: ماروي عن جابر بن سمرة^(٤) أنه قال: «كنا نرفع أيدينا عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع، فخرج إلينا رسول الله - ﷺ - وقال: «مالي

والثالث: رفع اليدين بالتكبير إلى النحر.

والرابع: صل لله وانحر لله، لأن هناك من ينحر لغير الله، ويصلي لغير الله.

والخامس: استقبال القبلة بالنحر.

انظر زاد المسير ج ٩، ص ٢٤٩، ٢٥٠ وانظر القرطبي ج ٢٠ ص ٢١٨ وما بعدهما. وتفسير ابن كثير ج ٨ ص ٥٢٤.

(١) في ش زيادة (يديه المصلي) ولا أثر لها في المعنى.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ١٦٤. والمبسوط ج ١ ص ١٤. والنباية ج ١ ص ٢١٦ وانظر مفني

المحتاج ج ١ ص ١٦٥، والأم ج ١ ص ١٠٢، والمجموع ج ٣ ص ٢٤٢.

وعند الإمام مالك روايتان الأولى: رواية ابن القاسم عنه وهي كالرواية عن أبي حنيفة وأصحابه، والرواية الثانية عن مالك أنها سنة (أي الرفع عند الإحرام)، وعند الركوع ورفع الرأس منه. (انظر بداية المجتهد ج ١ ص ١١٤). ومذهب الحنابلة في ذلك كمذهب الشافعية. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٥٩، والمغني ج ١ ص ٤٩٧، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٨٣).

(٣) زيادة في ط (يرفع يديه) وهي زيادة تؤدي إلى إيضاح المعنى، رواه البخاري، كتاب

الصلاة، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركب، وإذا رفع، عن الزهري عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع، ويقول: سمع الله لمن حمده، ولا يفعل ذلك في السجود. ورواه أيضاً في باب إلى أين يرفع يديه؟ (ج ١ ص ١٨٧، ١٨٨). ورواه مسلم، في كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين حديث رقم ٢١-٢٥ ج ١ ص ٢٩٢، ٢٩٣. وأبو داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، ج ١ ص ١٩٢ حديث رقم ٧٢٢.

(٤) هو جابر بن سمرة بن جندب بن حجر العامري السوائي، أمه خالدة بنت أبي رقاد، له ولأبيه صحبه، توفي سنة ٧٤ هـ (الإصابة ج ١ ص ٢١٢).

أراكم رافعي أيديكم، كأنها أذنان خيل شمس^(١) فأزوا في الصلاة^(٢).
 وروى نافع عن ابن عمر، موقوفًا عليه^(٣)، ومرفوعًا إلى رسول الله
 - ﷺ -: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرات
 الأعياد^(٤)، وتكبيرة القنوت، وذكر أربعة في الحج، وهي عند استلام
 الحجر، والصفاء^(٥)، والمروة، ويعرفات^(٦) وجمع [مزدلفه]^(٧)
 وبالمقامين^(٨)، عند الجمرتين^(٩). وما روى: كان ثم انتسخ^(١٠) بما
 رويناه^(١١).

-
- (١) زيادة في ط (استكنوا في الصلاة، وفي رواية قاروا) .
 (٢) والحديث رواه الإمام مسلم في كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن
 الإشارة باليد ورفعها عند السلام . حديث رقم ١١٩، ج ١ ص ٣٢٢. وأبو داود عن
 جابر بن سمرة في كتاب الصلاة، باب في السلام، ج ١ ص ٢٦٢ حديث رقم ١٠٠.
 والسنائي، كتاب السهو، باب السلام بالأيدي في الصلاة، حديث رقم ١١٨٤، ١١٨٥ ج
 ٣ ص ٤.
 (٣) زيادة (السلام) في الأصل، وهو وهم من الناسخ.
 (٤) في ز، ك (العيد) بدل (الأعياد) .
 (٥) زيادة في ز (وعلى الصفاء) والإثبات هو الصحيح.
 (٦) في ز (وعرفات) بدل (ويعرفات) .
 (٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، ز، ح، أ، ك، ق، ط وهي تفسر معنى (جمع) .
 (٨) في ش، ط، ك (وعند المقامين) بدل (وبالمقامين) .
 (٩) رواه البيهقي، كتاب الحج، باب رفع اليدين إذا رأى البيت ج ٥ ص ٧٣ مرفوعًا عن
 ابن عمر. وابن عباس، وموقوفًا عن ابن عمر. والبخاري، (كشف الاستار عن زوائد
 البزار) كتاب الصلاة، باب رفع اليدين عن ابن عباس، وابن عمر مرفوعًا ج ١ ص
 ٢٥١. والطبراني (معجم الزوائد) كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، عن
 ابن عباس وابن عمر مرفوعًا ج ١ ص ١٠٣. كلها بلفظ (ترفع الأيدي في سبع مواطن
 ...) الحديث، قال البزار: رواه جماعة فوقه، وابن أبي ليلى ليس بالحافظ، إنما
 قال ترفع الأيدي، ولم يقل: لا ترفع إلا في هذه المواضع. وقال الهيثمي: وفيه ابن
 أبي ليلى، وهو سيء الحفظ. وقال: وابن أبي ليلى هذا غير قوى في الحديث. وانظر
 أيضًا الدرابة ج ١ ص ١٤٨.
 (١٠) في ش (فنسخ) بدل (ثم انتسخ) والمعنى واحد.
 (١١) في، ز، ش، ح، ك (بما روينا) بدل (بما روينا) والمعنى واحد.

٢٦٧. قال (الشافعي): إذا أراد أن يقوم إلى الثانية، والرابعة، جلس جلسة خفيفة.

ثم يقوم^(١)

وعندنا: يكره ذلك^(٢).

له: ما روى أبو حميد الساعدي^(٣): «أن النبي - ﷺ - كان يجلس جلسة خفيفة، ثم يقوم»^(٤).

لنا: ما روى أن النبي - ﷺ - وأصحابه، نحو^(٥): علي وعبدالله بن مسعود

(١) في زه، ش، ك، ط (ثم قام) بدل (ثم يقوم) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ٧، والمبسوط ج ١ ص ٢٣ وفيه احتج أيضًا بحديث وائل بن حجر أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من السجود إلى الركعة الثانية نهض على صدور قديمه، واحتج في البناية بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة معتمدًا على صدور قديمه، رواه الترمذي. وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن عبدالله بن مسعود، وعلي وابن الزبير وعمر بن الخطاب. (انظر البناية ج ٢ ص ٢١٤).

وللشافعية في هذا قولان، أشهرها هذا. والثاني: أنها لا تسن؛ لخبر وائل بن حجر. (معني المحتاج ج ١ ص ١٧٢)، واحتج في المجموع بحديث مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ يصلي في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدًا. (رواه البخاري)، وبما روى البخاري أيضًا عن أبي هريرة في كتاب السلام، وبحديث أبي حميد الساعدي (انظر المجموع ج ٣ ص ٣٨٦). والصحيح من مذهب الحنابلة أنه يقوم على صدور قديمه معتمدًا على ركبتيه، فلا يجلس جلسة الاستراحة إلا إذا كان ذلك يشق عليه. (الإنصاف ج ٢ ص ٧١، شرح منتهى الإرادات، ج ١ ص ١٨٨).

(٣) هو عبد الرحمن بن سعد، ويقال عبد الرحمن بن عمرو بن سعد وقيل: الحنذر بن سعد بن المنذر، روى عن النبي ﷺ عدة أحاديث، شهد أحدًا وما بعده، وتوفي في آخر خلافة معاوية. (الإصابة ج ٤ ص ٤٦).

(٤) رواه البخاري عن مالك بن الحويرث: أنه رأى النبي ﷺ، فلما كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدًا. كتاب الصلاة، باب من استوى قاعدًا في وتر من صلاته ثم نهض، ج ١ ص ٢٠٨. والبيهقي عن مالك ابن الحويرث، وعن أبي حميد الساعدي، كتاب الصلاة، باب في جلسة الاستراحة ج ٢ ص ١٢٣.

والترمذي عن مالك بن الحويرث الليثي. (أبواب الصلاة). باب ما جاء كيف النهوض من السجود. حديث رقم ٢٨٧، ج ٢ ص ٧٩.

وقال الترمذي: حديث مالك بن الحويرث حديث حسن صحيح.

(٥) في زه، ش، ك، ق زيادة (نحو عمر...) وهي زيادة صحيحة، أخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قل: «كان عمر وعلي وأصحاب النبي ينهضون في الصلاة على صدور أفداسهم».

وعبدالله ابن عمر، كانوا ينهضون على صدور أقدامهم^(١). والمعنى أن القيام من السجود، للانتقال إلى ذكر^(٢) آخر، وهو القيام، فلا يفصل بينهما بالجلوس، كسائر الانتقالات^(٣)، وما روى محمول على حالة الضعف عند الكبير^(٤).

٢٦٨- قال (الشافعي): السنة في القعدة الأولى أن يفتش [رجله]^(٥) اليسرى ويقعد عليها، وينصب اليمنى نصاً، وفي^(٦) الأخيرة أن يتورك وصورته: أن يخرج رجله إلى جانب^(٧) اليمنى^(٨)، ويفضي^(٩) ياليتيه إلى^(١٠) الأرض. وعندنا: في القعدتين جميعاً، كما قاله في الأولى^(١١).

(١) رواه الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء كيف النهوض من السجود، حديث رقم ٢٨٨ ج ٢ ص ٨٠ عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة على صدور قدميه وقبه خالد بن إلياس وهو ضعيف.

ورواه البيهقي عن أبي هريرة بلفظ الترمذي، كتاب الصلاة، باب من قال يرجع على صدور قدميه، وضعفه البيهقي ج ٢ ص ١٢٤. وعن ابن عمر وابن مسعود وابن عباس، وأبي سعيد الخدري. كتاب الصلاة، باب من قال: يرجع على صدور قدميه، ج ٢ ص ١٢٥، ١٢٦، وعن عمر وعلى وابن عمر وابن الزبير رواه ابن أبي شيبه في مصنفه. كتاب الصلاة، باب من كان ينهض على صدور قدميه ج ١ ص ٣٩٤.

(٢) في ش، ق، ط، ك، ح، ز (ركن) بدل (ذكر) والأفضل الأولى؛ لأن القيام ركن، وليس ذكر.

(٣) في ش (الانتقل) بدل (الانتقالات) والأفضل الثانية؛ لأن (سائر) يعربها عن الجمع لا عن المفرد.

(٤) في ش، ز، ك، ط (كبر السن) بدل (الكبر) والمعنى واحد.

(٥) في الأصل (رجليه) وهو وهم من السسخ.

(٦) في ك زيادة (وفي القعدة) وهي زيادة توضح المعنى.

(٧) (أن) سقطت من ش، ز ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى هنا.

(٨) (جانب) سقطت من ز، ش، ك ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.

(٩) في أ (اليمين) بدل (اليمنى) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(١٠) وفي ق (ويقضي) وفي ك (ويلصق) بدل (وينضي) والثانية والثالثة، تؤيدان إلى المعنى المراد.

(١١) في ق (على) بدل (إلى) ويؤيدان إلى المعنى المراد.

(١٢) انظر الأصل ج ١ ص ٧، والميسوط ج ١ ص ٢٤، والبنابة ج ١ ص ٢٢٧. وعند الشافعية في الأخيرة من الفجر، وكل تشهد بمقبه السلام كالمبدين والجمعة. مثل الذي

له: ما روى أبو حميد الساعدي: أن النبي - ﷺ - كان يفعل ذلك^(١).
لنا: أن عائشة حكّت قعود رسول الله كذلك^(٢)، وما رواه^(٣) محمود على
حالة الضعف.

٢٦٩- قال (الشافعي): الشاهد في القعدة الأخيرة، فرض.

يفعله في القعدة الأخيرة من الرباعية أيضًا.

(انظر الأم ج ١ ص ١١٦ مغني المحتاج ج ١ ص ١٧٢، والمجموع ج ١ ص ٣٩٤، ٣٩٥) وعند المالكية يستحب في الجلوس كله بين السجدين، وفي الشهدين أن يفضي (أي يوصل)ورك اليسرى وإليه للأرض، وينصب حانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك الأيمن مرتفعًا عن الأرض ويفضي بإطراف إبهام اليمنى، ويمضى أصابعها للأرض، فتصير رجلاه إلى الجانب الأيمن. وقعوده على طرف الورك الأيسر. (انظر الخرش، ج ١ ص ٢٨٥، وبلغة السالك ج ١ ص ١١٢، ١١٣). وعند الحنابلة يتورك في الشاهد الأخير في الرباعية أو الثلاثية فقط، وصفته أن يقرض رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ويخرجها عن يمينه، ويجعل إتيته على الأرض، وهناك قول آخر أنه ينصب رجله اليمنى ويحمل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ويجعل إتيته على الأرض. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٨٩. وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٩١).

(١) في ق، أ (كذلك) بدل (ذلك) وتؤيدان إلى المعنى المراد. والحديث رواه البخاري عن أبي حميد الساعدي من حديث طريل وفيه: «وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته». كتاب الصلاة، باب سنة الجلوس في الشاهد، ج ١ ص ٢١٠. وأبو داود عن أبي حميد في كتاب الصلاة، باب من ذكر التورك في الرباعية ج ١ ص ٢٥٢، حديث رقم ٩٦٣. والترمذي عن أبي حميد، أبواب الصلاة، باب ما جاء في وصف الصلاة، حديث رقم ٣٠٤، ج ٢ ص ١٠٥، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والنسائي عن أبي حميد. كتاب السهو، باب صفة الجلوس في الركعة التي يفضي فيها الصلاة، حديث رقم ١٢٦٢، ج ٣ ص ٣٤. وابن ماجه عن أبي حميد. كتاب إقامة الصلاة، باب إتمام الصلاة، حديث رقم ١٠٦١، ج ١ ص ٣٣٧.

(٢) رواه الإمام مسلم، كتاب الصلاة، عن عائشة رضي الله عنها، باب ما يجمع صفة الصلاة، حديث رقم ٢٤٠، ج ١ ص ٣٥٧. وأبو داود عن عبدالله بن عمر موقوفًا، وعن وائل بن حجر مرفوعًا، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في الشاهد، ج ١ ص ٢٥١، حديث رقم ٩٥٧ - ٩٥٩. وابن ماجه عن عائشة، كتاب إقامة الصلاة، باب إتمام الصلاة، ج ١ ص ٣٣٨.

(٣) في ز (وماروي) بدل (وما رواه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

وعندنا: ليس بفرض، بل هو واجب^(١).

له: مبالغة النبي - عليه السلام - في تعليمه، وقد^(٢) قالت الصحابة - رضي الله عنهم^(٣): «كان رسول الله - ﷺ - يعلمنا التشهد، كما يعلمنا سورة من القرآن، وكان يأخذ علينا بالواو والألف»^(٤). ولأن النبي - ﷺ - قرأ التشهد، وقال^(٥): «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٦).

لنا: قوله - ﷺ -: «إذا قلت هذا، وفعلت هذا فقد تمت صلاتك»^(٧). حكم بتمامها بالفعل وحده. وما روى من الحديثين والمبالغة محمول على بيان

(١) انظر المبسوط ج ١ ص ٢٩، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٤٣٩، والبنية ج ٢ ص ٢٤٢. وتبيين الحقائق ج ١ ص ١٢٣. وانظر الأم ج ١ ص ٤٠٦. وعند المالكية التشهد في القميتين ستة. (انظر الخروشي ج ١ ص ٢٧٦، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١١٠).

وعند الحنابلة التشهد الأخير ركن من أركان الصلاة لحديث ابن مسعود: «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد: السلام على الله، السلام على فلان، فقال النبي ﷺ: قولوا للتحيات الله، الدارقطني والبيهقي وصحاحه، (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٠٥ والإنصاب ج ٢ ص ١١٣).

(٢) في ش (حتى قالت) بدل (وقد قالت) والمعنى واحد.

(٣) في ش (رضوان الله عليهم) بدل (رضي الله عنهم) والمعنى واحد.

(٤) رواه الإمام مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن... الحديث. كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، حديث رقم ٦٠، ج ١ ص ٣٠٢.

وأبو داود، كتاب الصلاة، باب التشهد عن ابن عباس، حديث رقم ٩٧٣ ج ١ ص ٢٥٦. والنسائي عن ابن عباس، كتاب السهو، باب تعليم التشهد كتعليم السورة من القرآن، حديث رقم ١٢٩٧، ج ٣ ص ٤١ وعن جابر بن عبد الله باب نوع آخر من التشهد حديث رقم ١٢٨١، ج ٣ ص ٤٣، والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التشهد عن ابن عباس حديث رقم ٢٩٠، ج ٢ ص ٨٣. وابن ماجه عن ابن عباس، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهد، حديث رقم ٩٠٠، ج ١ ص ٢٩١.

(٥) في ش (فقال) بدل (وقال) ومثاهما واحد.

(٦) رواه البخاري عن مالك بن الحويرث من حديث طویل في كتاب الصلاة، باب الأذان للشافعي، ج ١ ص ١٦٢، والدارمي أيضًا من حديث مالك بن الحويرث. كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، ج ١ ص ٢٨٦.

(٧) سبق تخريجه في المسألة (١٠).

السنة، كما بالغ في الترغيب في ركعتي الفجر^(١).

٣٧٠. قال (الشافعي): التشهد: قوله التحيات^(٢)، الصلوات الطيبات، المباركات، التامات، الزاكيات^(٣) لله، سلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، سلام^(٤) علينا، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله^(٥).

وعندنا: يقول: التحيات لله^(٦)، والصلوات، والطيبات بوأوين^(٧)، ويقول: السلام عليك أيها النبي^(٨) - بالألف واللام^(٩) -.

(١) في ث (وما روى من الحديث قلنا: محمول على بيان السنة كما بالغ في الفجر) بدل (وما روى من الحديثين ... إلى ... ركعتي الفجر) والثانية أمصل؛ لأنها أكمل من الأولى.

(٢) في ز، ش، ط، ك زيادة (التحيات لله) ولا فائده لهذه الزيادة ولم ترد أيضاً في رواية ابن عباس هكذا.

(٣) في ش، ح، ز، ك، ط (التحيات الصلوات الطيبات الزاكيات التامات المباركات لله ...) بدل (التحيات الصلوات ... إلى ... الزاكيات) والصحيح هو (التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله ...) (انظر الأم ج ١ ص ١١٧).

(٤) في ح (السلام) بدل (سلام) والصحيح الثانية (انظر المصدر السابق).

(٥) في ش، ز، ك (عبده ورسوله) بدل (رسول الله) والصحيح الثانية (انظر المصدر السابق).

(٦) (التحيات لله) سقطت من ك، ط، أ. والإثبات أفضل دفقاً لليس الذي قد يفهم بأن (التحيات لله) ليست من التشهد عند الحنفية. بينما هي من ضمن التشهد عندهم (انظر الأصل ج ١ ص ٩).

(٧) في ز (بالوآوين) بدل (بوآوين) ويؤيدان إلى المعنى المراد.

(٨) في ث (ورحمة الله) زيادة، وهي من تكملة التشهد، وبقية عندهم (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) (انظر المصدر السابق).

(٩) انظر الأصل ج ١ ص ٩، والمبسوط ج ١ ص ٢٧، ٢٨. والبنية ج ٢ ص ٢٣٠ وما بعدها.

وعند الشافعية أكمل التشهد تشهد ابن عباس بكماله، ويقوم مقامه تشهد ابن مسعود، ثم تشهد عمر رضي الله عنهم وأقوله عند الشافعية التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأن

له: أن ما قلناه^(١): تشهد ابن عباس، رواه عن النبي - ﷺ^(٢).
لنا: ما قلناه: تشهد ابن مسعود^(٣)، فرجحناه على تشهد ابن عباس؛ لأن

محمدًا رسول الله. ويرى الشافعية أيضًا أن ذكر السلام بالتحريف أفضل من التكرار لكثرة في الأحاديث، وكلام الشافعي، ولزباده، فيكون أسوًط. (انظر الأم ج ١ ص ١١٧ ومعي المحتاج ج ١ ص ١٧٤، والمجموع ج ٣ ص ٣٩٩ وما بعدها).

وأخذ المالكية بشهد عمر بن الخطاب وهو: «التحيات لله الراكيات لله الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله» رواه مالك في الموطأ وقال العيني هذا إسناد صحيح. (انظر البناء ج ٢ ص ٢٣٤). ولو تشهد بشهد ابن مسعود، أو ابن عباس، أو غيرهما مما ثبت عن النبي ﷺ فلا حرج عليه. (انظر شرح الخريشي ج ١ ص ٢٨٨، الكافي لابن عبدالبير ج ١ ص ٢٠٤).

والخاتبة في هذا كالحنفية في الأخذ بحديث ابن مسعود. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٩٠، والإنصاف ج ٢ ص ٧٧).

- (١) في ز (ما رويتا) يدل (ما قلناه) وتؤديان إلى معنى واحد.
(٢) رواه مسلم عن ابن عباس بلفظ: «فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات، الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله»، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، حديث رقم ٦٠، ج ١ ص ٣٠٢.

وأبو داود عن ابن عباس، كتاب الصلاة، باب التشهد، حديث رقم ٩٧٣ ج ١ ص ٢٥٦. والترمذي، أبواب الصلاة، باب ماجاء في التشهد، حديث رقم ٢٩٠ ج ٢ ص ٨٣، وقال حديث حسن غريب صحيح. وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ماجاء في التشهد، حديث رقم ٩٠٠ ج ١ ص ٢٩١.

والداوقطي عن ابن عباس، كتاب الصلاة، باب صفة الجلوس للتشهد، وبين السجدين حديث رقم ٢، ج ١ ص ٣٥٠ وغيرهم.

- (٣) أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «فإنما صلى أحذكم فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فأتاكم إننا قتلتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله». وكتاب الصلاة، باب التشهد في الآخرة، باب ما يتميز من الدعاء بعد التشهد ج ١ ص ٢١١، ٢١٢.

وأبو داود عن عبد الله بن مسعود، كتاب الصلاة، باب التشهد حديث رقم ٩٦٨ ج ١ ص ٢٥٤.

والترمذي عن عبد الله بن مسعود، كتاب أبواب، باب ماجاء في التشهد، حديث رقم

الناس لما اختلفوا فيه عَلَّمَهُمْ أَبُو بَكْرٍ - رضي الله عنه - بتشهد ابن مسعود على منبر رسول الله ﷺ (١) - ولأن فيما قلنا (٢) زيادة ثناء؛ لأن إِبْرَاهِيمَ العفيف توجب تعدد الثناء، كقوله: بالله، والرحمن الرحيم لا أفعل كذا (٣)، كانت أيماناً، ولو قال: والله الرحمن الرحيم كانت يميناً واحدة

٢٧١. قال (الشافعي): الصلاة على النبي - ﷺ - في القعود (٤)، فرض .
وعندنا: هي سنة (٥).

له: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ (٦) والأمر للوحيب، ولا (٧)
تجب في غير حالة الصلاة - بالإجماع - فتعين في حالة الصلاة.

٢٨٩، ج ٢ ص ٨١. وقال الترمذي: هو أصح حديث روي في التشهد. وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ماجاء في التشهد حديث رقم ٨٩٩، ج ١ ص ٢٩٠.

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في التشهد في لصلاة، كيف هو؟ ج ١ ص ٢٩٢.

(٢) في ش، ح، ك (قلنا) بدل (قلنا) .

(٣) في ز (ذلك) بدل (كذا) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (القعدة لأخيرة) بدل (القعود) والأولى هي الأفضل؛ لأن الصلاة على النبي ﷺ ليست بفرض في القعدة الأولى.

(٥) في ك (ليس بفرض) بدل (هي سنة) والثانية أفضل؛ لأنها أدق في تحديد الحكم؛ لأن إطلاق أنها ليست بفرض قد يعنى أنها واجب بينما الصحيح أنها سنة عند الحنفية (انظر مختصر الطحاوي ص ٢٧) . (وانظر المبسوط ج ١ ص ٢٩، ٣٠، تبين الحقائق ج ١ ص ١٠٨ والبيان ج ٢ ص ٢٤٢، والأم ج ١ ص ١١٧، ومغنى المحتاح ج ١ ص ١٧٥، والمجموع ج ٣ ص ٤١٠ وما بعدها) .

وعند المالكية الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير بأي لفظ كان سنة وقيل هي مندوبة، وأفضلها: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ... الخ. (انظر الشرح الصغير للدردير بحاشية بلغة السالك ج ١ ص ١١١، وشرح الخريجي ج ١ ص ٢٨٨) .

وعند الحنابلة الصلاة على النبي واجبة، وفي رواية عن الإمام أحمد: غير واجبة. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٩١، والسنن ج ١ ص ٥٤١) .

(٦) زيادة في ش (ومسلموا تسليماً) (الأحزاب، ٥٦).

(٧) في ش (ثم لا) بدل (ولا) وتؤديان إلى معنى واحد.

لنا: قوله - عليه السلام -: «إذا قلت هذا وفعلت هذا، فقد [تمت]»^(١) صلاتك»^(٢). و [عن] عمر - وعبدالله بن مسعود - في الصلاة على النبي - عليه السلام - أنها سنة^(٣). وأما الآية^(٤) محمولة^(٥) على النذب، والاستحباب بما روينا^(٦).

٢٧٢- قال (الشافعي): إصابة لفظة السلام، فرض.

وعنتنا: ليست^(٨) بفرض^(٩).

له: قوله - ﷺ -: «تحليلها»^(١٠) التسليم؛ فسر كل^(١١) التحليل بالتسليم.

لنا: ما روي^(١٢) في المسألة الأولى، وما روي عن النبي - ﷺ - أنه صلى

(١) في الأصل (ثم) وهو وهم من النسخ.

(٢) سبق تخريجه في المسألة (١٠).

(٣) سقطت من الأصل وإثباتها أفضل لإيضاح المعنى واستقامة العبارة.

(٤) لم أحده.

(٥) في ز (والآية) بدل (وأما الآية) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) في ح، أ (فمحمول) بدل (محمولة) والثانية أفضل؛ لأنها تدل على لفظ مؤنث وهو (الآية).

(٧) في، ز، ط (لما روينا) بدل (بما روينا) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٨) في ش ك (ليس) بدل (ليست) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٩) انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥١٨، وتبيين الحقائق ج ١ ص ١٢٥، والبناء شرح الهداية ج ٢ ص ٢٦٠.

وانظر الأم ج ١ ص ١٢٢، ومغنى المحتاج ج ١ ص ١٧٧، والمجموع ج ٣ ص ٤١٩. ويرى الشافعية أن أقله أن يقول (السلام عليكم) فلو أدخل بحرف من هذه الأحرف لم يصبح سلامه، (المصادر السابقة).

ورأي المالكية كراي الشافعية في أن السلام فرض، وأنه لا بد من الإتيان بلفظ (السلام عليكم) معرقاً بأن، (انظر الخرشى ج ١ ص ٢٧٣، وبلغه السالك ج ١ ص ١٠٨). ويرى الحنابلة أنها واجبة. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٨٥، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٩٣، والمغني ج ١ ص ٥٥١).

(١٠) في ز، أ (وتحليلها) بدل (تحليلها).

(١١) في ز، ك (كلمة) بدل (كل) وتؤيدان إلى معنى واحد. والحديث سبق تخريجه في المسألة (٤٥).

(١٢) في ق، ز (ماروينا) وفي ك (ما رويناه) بدل (ماروي) والمعنى واحد. والحديث سبق

الظهر خمسة، ولم يرد^(١) أنه أعادها^(٢)، وما روى، قلنا: فيه بيان أن التحليل يقع بالتسليم، وليس في هذا^(٣) نفي غيره^(٤).
 ٢٧٣- قال (الشافعي): يسجد للسهو قبل السلام.
 وعندنا: بعد السلام^(٥).

تخريجه في المسألة رقم (١٠) والمراد به حديث ابن مسعود «إذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلاتك».

(١) في ز، ك، أ (يرو) بدل (يرد) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 (٢) رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها إلى غير القبلة، ج ١ ص ١١١. عن علقمة عن عبدالله قال: صلى النبي ﷺ الظهر خمسة، فقالوا: أزيد في الصلاة، قال: «وماذا؟» قالوا: صليت خمسة فثنى رجله وسجد سجدتين. وأبو داود كتاب الصلاة، باب إذا صلى خمسة، حديث رقم ١٠١٩ ج ١ ص ٢٦٨ عن علقمة، عن عبدالله.

والترمذي أبواب الصلاة، باب ما جاء في سجدي السهو بعد السلام، والكلام. حديث رقم ٣٩٢. ج ٢ ص ٢٣٨، عن علقمة عن عبدالله بن مسعود، والنسائي عن علقمة عن عبدالله كتاب السهو، باب ما يفعل من صلى خمسة، حديث رقم ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٩ ج ٣ ص ٣١ - ٣٣.

(٣) في ز، ك، ط (فيه) بدل (في هذا) والمعنى واحد.
 (٤) زيادة (بيان بقي غيره) في ش، ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 (٥) عند الحنفية بعد السلام ويتشهد فيهما، (انظر الأصل ج ١ ص ٢٥، والمبسوط ج ١ ص ٢١٩، والبنابة ج ٢ ص ٦٤٦. وانظر الأم ج ١ ص ١٣٠، ومغني المحتاج ج ١ ص ٢١٣، والمجموع ج ٤ ص ٦١).

وعند المالكية إذا كان السهو لنقصان؛ سجد قبل السلام، وإن كان السهو لزيادة سجد بعد السلام. (شرح الحارثي، ج ١ ص ٣٠٧، وما بعدها، ولبنة السالك ج ١ ص ١٢٧ وما بعدها والكافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٢٦ وما بعدها).

وعند الحنابلة السجود كله قبل السلام إلا في الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام. وهو السلام عن نقص في الصلاة، أو إذا تحرى الإمام منى مع غالب ظنه. (انظر المغني ج ٢ ص ٢٢). والنصان اللذان يريد هما هو حديث ذو البدين رواه أبو هريرة، وحديث عبدالله بن يحيى. وحاصل الأمر أن أبا حنيفة اعتمد حديث ابن مسعود فقال بالسجود بعد السلام مطلقاً، ومالك اعتمد حديث ابن يحيى وذو البدين وجمع بينهما، والإمام أحمد يرى أن الحديثين لا يحصلان علي الاختلاف ولكن يستعمل كل حديث فيما جاء فيه، والشافعي جمع بين الأحاديث كلها وحمل المجهول إلى المبين.

له: حديث عبدالله بن بحنة^(١)، أن النبي - ﷺ - سجد للسهو قبل السلام^(٢)، والمعنى أنه^(٣) مشروع^(٤) للجبر، فيشترط أن يكون في محل^(٥) التقصان، وهو الصلاة^(٦)، وذلك قبل السلام.
لنا: قوله - ﷺ -: «لكل سهو سجدة بعد السلام»^(٧).

والمن هو حديثي أبي سعيد وعبد الرحمن بن عوف (انظر المجموع ج ٤ ص ٣٦، وفيه المصادر السابقة).

(١) هو عبدالله بن مالك بن القشيب (بكر الغاف) بن جندب بن فضلة بن عبدالله بن رافع الأزدي، ويقال له الأسدي، أمه بحنة بنت الحرث ابن عبدالمطلب، له أحاديث في الصحيح والسنن أسلم قديماً، وكان فاضلاً ناسكاً، مات سنة ٥٦ هـ. (انظر الإصابة ج ٢ ص ٣٦٤).

(٢) رواه البخاري، باب ماجاء في السهو، إذا قام من ركعتي الفريضة، كتاب الصلاة، ج ٢ ص ٨٥ بلفظ: «فلما قضى صلاته سجد سجدة ثم سلم بعد ذلك».
ورواه أبو داود عن عطاء بن يسار، كتاب الصلاة، باب إذا صلى خمناً، حديث رقم ١٠٢٦، ج ١ ص ٢٦٦.

والترمذي عن عبدالله بن بحنة، أبواب الصلاة، باب ماجاء في سجدي السهو قبل التسليم، حديث رقم ٣٩١، ج ٢ ص ٢٣٥، وابن ماجه عن عبدالله بن بحنة، كتاب إقامة الصلاة باب ماجاء فيمن قام من اثنتين ساهياً، حديث رقم ١٢٠٦ ج ١ ص ٣٨١، وعن أبي هيرة في باب ما جاء في سجدي السهو قبل السلام، حديث رقم ١٢١٦، ج ١ ص ٣٨٤.

والنسائي عن عبدالله بن بحنة، كتاب السهو، باب ما يفعل من قام من اثنتين ناسياً.
ولم يشهد، حديث رقم ١٢٢٢، ١٢٢٣ ج ٣ ص ١٩، ٢٠.

(٣) في ز (ولأنه) بدل (والمعنى أنه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) في ك، ط (شرع) بدل (مشروع) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٥) في ز (موضع) بدل (محل) والمعنى واحد.

(٦) في ز زيادة (في الصلاة) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٧) رواه أبو داود عن ثوبان عن النبي - ﷺ - بلفظ: «لكل سهو سجدة بعد ما يسلم» كتاب الصلاة، باب من نسي أن يشهد وهو جالس، ج ١ ص ٢٧٢. حديث رقم ١٠٣٨. وأما ماجه عن ثوبان عن النبي - ﷺ -: «في كل سهو سجدة بعد ما يسلم» كتاب إقامة الصلاة، باب ماجاء فيمن سجدها بعد السلام، حديث رقم ١٢١٩، ج ١ ص ٣٨٥.
والبيهقي، كتاب الصلاة، باب من قال يسجد هما بعد التسليم على الإطلاق، عن ثوبان عن النبي - ﷺ - ج ٢ ص ٣٣٧. قال النووي: حديث طاهر الضعف. (المجموع ج ٤ ص ١٦٣).

ولأن الجبر^(١) إنما يكون^(٢) بغيره، والمغايرة لا تتحقق إلا بعد السلام^(٣)، وما روى من الحديث محمول^(٤) على تقديمها على السلام الذي بعده، توفيقاً بين الأخبار، وقوله: الجبر في محل التقصان، قلنا: بالعود إلى سحود السهو، يعود^(٥) إلى حرمة^(٦) الصلاة، فيقع الجبر في محله^(٧).
 ٢٧٤. قال (الشافعي): إذا سجد على كور العمامة^(٨)؛ لم يجز.
 وعملنا: يجز^(٩).

-
- وقال ابن حجر: وفي إسناده اختلاف. وفي الباب عن ابن مسعود بلفظ: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر الصواب، فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم لسجد سجدتين»، متفق عليه (الدراية ج ١ ص ٢٠٧).
- (١) في (وإنما الجبر) بدل (ولأن الجبر) والثانية أفضل لأنها أنسب لسياق المعنى، وفي آ، ك، ز (جبر الشيء) بدل (الجبر) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٢) في ز (قد يكون) بدل (إنما يكون) والصواب الثانية؛ لأن سياق الكلام يقتضي حصر المعنى في الغير.
- (٣) في ش، ز (إلا بالسلام) بدل (إلا بعد السلام) وتؤيدان إلى معنى واحد.
- (٤) في ش، ز، ك، ط (محمول) بدل (محمول) ومعناها واحد.
- (٥) في ش (يحول) بدل (يعود) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (٦) في ك (تحريمة) بدل (حرمة) والمعنى واحد.
- (٧) (في محله) سقط من ز، ط، ك. والإثبات أفضل لإيضاح المعنى أكثر.
- (٨) في ق (عمامته) بدل (العمامة) والمعنى واحد. والكور هو إدارة العمامة على الرأس هذا قول الليث، وقال النضر: كل دارة من العمامة كور، وكل دور كور. (لسان العرب ج ٥، ص ١٥٥).
- (٩) في ك زيادة (يجوز ويكره) وهي زيادة صحيحة، لأن عند الحنفية يكره السجود على كور العمامة، ولكن لو سجد تجزته. (تبيين الحقائق ج ١ ص ١١٧، وفتح القدير ج ١ ص ٢٦٥، والثانية شرح الهداية ج ٢ ص ٢٠٤).
- (وأنظر الأم ج ١ ص ١١٤، ومغني المحتاج ج ١ ص ١٦٨، والمجموع ج ٣ ص ٣٦٥)، ولكن عند الشافعية إذا سجد على شيء متصل به يجوز إن لم يتحرك بحركته؛ لأنه في حكم المنفصل عنه أما إذا تحرك بحركته فلا يجوز.
- وعبد المالكية يجوز مع الكراهية إن كان الكور خفيفاً، كالطاقية، فإن لم يكن الكور على الجهة ولكنه منع الجهة من وضعا على الأرض لم يكن ساجداً.
- (انظر الخرشي ج ١ ص ٢٩١. وبلغت السالك، والشرح الصغير ج ١ ص ١١٥).
- وعبد الحنابلة يحوز السجود على كور العمامة أو الكُم، أو الذيل. (المغني ج ١ ص ٥١٧).

له: قوله - ﷺ -: «مَكُنْ جِبْهَتَكَ مِنَ (١) الْأَرْضِ حَتَّى تَجِدَ حِجْمَهَا» (٢)،
وهكذا يمنع ذلك.

لنا: ما روى جابر، أن النبي - ﷺ - سجد على كور العمامة (٣). ولأن ركن
[السجدة] (٤) يتأدى بهذا لما ذكرنا في [مسألة] (٥) السجود على الأنف (٦).

قوله: هذا يمنع حجم الأرض (٧)، قلنا: لو منع (٨) لا يجوز.

وعندنا (٩): إنما يجوز إذا وجد حجم الأرض.

٢٧٥- قال (الشافعي): إذا وضع يديه، أو ركبتيه في الصلاة على موضع النجاسة،

(١) في ط (على) بدل (من).

(٢) لم أجد بهذا اللفظ، وإنما روى الترمذي عن أبي حميد الساعدي: «أن النبي ﷺ كان إذا
سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه، ووضع كفيه حلق منكبيه، وقال
الترمذي حديث حسن صحيح، أبواب الصلاة باب ما جاء في السجود على الحصة
والأنف، حديث رقم ٢٧٠، ج ٢ ص ٥٩.

وابن خزيمة أيضاً عن أبي حميد الساعدي، بلفظ الترمذي، كتاب الصلاة، باب إمكان
الجبهة والأنف من الأرض في السجود، حديث رقم ٦٣٧ ج ١ ص ٣٢٢. والبيهقي عن
رفاعة بن رافع في حديث المسيء في صلاته. كتاب الصلاة، باب إمكان الجبهة من
الأرض في السجود ج ٢ ص ١٠٢.

(٣) رواه الطبراني عن عبدالله بن أبي أوفى قال: وأبى رسول الله ﷺ سجد على كور العمامة،
(مجمع الزوائد) كتاب الصلاة، باب السجود، ج ٢ ص ١٢٥.

ورواه البيهقي عن الحسن البصري حكاية عن أصحاب النبي ﷺ كتاب الصلاة، باب
من بسط ثوباً فسجد عليه، ج ٢ ص ١٠٦.

وقال البيهقي: وأما ما روى عن النبي ﷺ من السجود على كور العمامة فلا يثبت شيء.
من ذلك أي مرفوعاً عن النبي ﷺ وقد أخرجه ابن عدى في الكامل عن جابر،
وعبد الرزاق عن أبي هريرة. أبو نعيم عن ابن عباس وتمايم في فوائده عن ابن عمر، وكلها
ضعيفة الإسناد (انظر الدراية ج ١ ص ١٤٥).

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

(٦) انظر المسألة رقم (٣).

(٧) في ك (الأنف) بدل (الأرض)، والصحيح الثانية؛ لأنها هي الواردة في الحديث.

(٨) في ش (أن منع) بدل (لو منع) والمعنى واحد.

(٩) في ق، أ (عندنا) بدل (وعندنا) وكلا التعبيرين جائز ويؤيدان إلى المعنى واحد.

فسدت صلاته.

وعندنا. لاتفسد^(١).

له: أنه استعمل النجاسة في الصلاة فصار كما لو حملها، أو وضع قدميه، أو جبهته عليها^(٢).

لنا: أن وضع اليدين، والركبتين على الأرض في السجود ليس بشرط للجواز، فلا يكون طهارة موضعهما شرطًا كحوالي موضع الصلاة.

٢٧٦- قال (الشافعي): المقتدي غير متصل بصلاته بصلاة الإمام^(٣) بل هو منفرد عنها، وهو متابع للإمام صورة، لا حقيقة.

وعندنا: صلاة المقتدي متعلقة^(٤) بصلاة الإمام صحة وفسادًا^(٥).

(١) انظر المبسوط ج ١ ص ٢٠٤، ٢٠٥، والبنية ج ٢ ص ٢١٣، ج ١ ص ٧٠٦، وفتح القدير ج ١ ص ٢٦٤. وأما قول زفر واختيار الفقيه أبي الليث السمرقندي: أن وضع اليدين والقديمين واجب لقوله ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء». فقد رد الحنفية عليه أن هذا يدل على محل السجدة، لا على أن وضع الجميع لازم، وقال في فتح القدير: «باء على أن لفظ أمرت مستعمل فيما هو أعم من الندب والوجوب وهو معنى طُلب مني ذلك، ثم هو في الجبهة وجوب وفي غيرها معها ندب». (المصدر السابق). وكذلك استدلوا بصحة صلاة المكتوف.

وأما عبد الشافعية ففي وجوب السجود على اليدين والركبتين قولان الأشهر منها: أنه لا يجب، والثاني، يجب لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد...» ورجح النووي القول الثاني؛ لأن الحديث صريح في الأمر بوضعها، والأمر للوجوب على المختار (المجموع ج ٣ ص ٣٦٩. والأم ج ١ ص ١١٤، ومغنى المحتاج ج ١ ص ١١٩) والحديث السابق سبق تخريجه في المسألة (٣).

وعند المالكية وضع اليدين، والركبتين سنة على الصحيح من المذهب. (انظر الخرشي ج ١ ص ٢٧٣).

وعند الحنابلة السجود على الأعضاء السبعة ركن إلا الأنف على إحدى الروايتين. (شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٨٦، والإنصاف ج ١ ص ٦٦، والمغني ج ١ ص ٥١٥).

(٢) (عليها) سقطت من ش، والإتيان أفضل للإيضاح المعنى.

(٣) في ش (صلاة المقتدي، غير متصلة بالإمام) بدل (المقتدي غير متصل بصلاته بصلاة الإمام) والمعنى واحد.

(٤) في ز (متصلة) بدل (متعلقة) والمعنى واحد.

(٥) قوله (بل هو منفرد... إلى... صحة وفسادًا) سقط من ح وهو وهم من الناسخ. لا

له: ما روى أن معاذًا - رضي الله عنه - كان يصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء، ثم يرجع إلى أهله فيصلي بهم، وهي له تطوع، ولهم فريضة^(١). ولأن الإمام، والمقتدي كل واحد منهما يؤدي ما عليه، وليس هذا مما [يتحمله]^(٢) الإنسان [عن]^(٣) غيره، فإن العبادة البدنية لا يجزى فيها^(٤) النيابة. فلم يصح القول فيها بالأصالة، والتبعية.

لنا: قوله - ﷺ -: «الإمام ضامن»^(٥)، معناه أنه ضامن لصلاة القوم،

المعنى لا يتم إلا به. انظر الأصل ج ١ ص ١٨٤، ١٨٥، ١٩٢ والبنية ج ٢ ص ٣٥٦. وما بعدها، وفتح القدير ج ١ ص ٣٢٤ وما بعدها، وتخريج الفروع على الأصول للرنجاني ص ١٠٢. والألم ج ١ ص ١٧١، ١٧٢، ومغني المحتاج ج ١ ص ٢٥٣، والمجموع ج ٤ ص ١٥٠.

ورأي المالكية كراي الحنمية مع الاختلاف في بعض الفروع، فمثلاً ظهور أن الإمام كان جنباً ينظر عند مالك إن كان الإمام عالماً قدست صلاتهم، وإن كان ناسياً لم تقصد. (انظر الخرشى ج ٤ ص ١٩، بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٤، والكافي ج ١ ص ٢١٢، ٢١٣). رأي الحنابلة كراي الشافعية مع الاختلاف في بعض الفروع، فمثلاً لا تجب القراءة على المأموم، يتحملها عنه الإمام، ولا تصح صلاة القائم خلف المومي إلا إمام الحي المرجو زوال علته، ويصلون وراءه جلوساً، وإمامه المحدث والنجس إذا كان يعلم ذلك لا تصح، أما إذا كان يعلم الإمام ويجهله المأموم فقبل إن صلاة المأموم تصح. أما إذا خيلا (أي الإمام والمأموم) حتى انتهت الصلاة صحت صلاة المأموم. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٢٢٨، ٢٦١، ٢٦٧).

(١) رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء الآخرة عن جابر بن عبد الله قال: «كان معاذ يصلي، مع النبي ﷺ ثم يأتي فيؤم قومه ٤٠٠ الحديث. حديث رقم ١٧٨، ج ١ ص ٣٣٩، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب إمامة من يصلي يقوم وقد صلى تلك الصلاة، عن جابر بن عبد الله: «أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء، ثم يأتي قومه فيصلي بهم، تلك الصلاة، ويلفظ. «أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه». حديث رقم ٥٩٩، ٦٠٠، ج ١ ص ١٦٣. والدارمي عن جابر بن عبد الله، كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في العشاء ج ١ ص ٢٩٧.

- (٢) في الأصل (يحمله) وهو لا يتناسب مع المعنى.
- (٣) في ز، ك، ط (الناس) بدل (الإنسان)، والثانية أفضل لأنها أنسب لما بعدها من الكلام... وفي الأصل (من) وهو لا يتناسب المعنى.
- (٤) في ح (فيه) بدل (فيها) والصحيح الثانية؛ لأنها تدل على لفظ مؤث وهو (المبارة).
- (٥) رواه أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن».

فإن كل مصلٍّ ضامنٌ لصلاة نفسه^(١)، ومعنى ضمانه لصلاة القوم: أن صلاتهم صارت ضمن صلاته، صحةً وفسادًا، لأنه لم يضمن صلاتهم في الذمة وجوبًا، ولا أداءً، إلا أنه لا يسقط عنهم بأداء الإمام فكان في ضمن [صلاته]^(٢)، صحةً وفسادًا، ولأن صحة الاقتداء يعتمد بناء صلاة القوم على صلاة الإمام، على سبيل الاتصال، بدليل أنه يلزمه اتباع الإمام، ولو صلى قلبه؛ لم يُجزَّه^(٣)، وإذا صار^(٤) تبعًا له يفسد^(٥) بفساده ضرورة. وما روى من الحديث^(٦)، قلنا: فعل الصحابي في زمن الرسول لا يكون حجة، إلا إذا علم به، وقرره النبي - ﷺ - ولم^(٧) يكن عالمًا به^(٨). أو يحمل على أنه كان جائزًا في ابتداء الإسلام، ثم نسخ^(٩).

ويبتنى على هذا مسائل منها:

اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»، كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، حديث رقم ٥١٧، ٥١٨، ج ١ ص ١٤٣.

والتزمي، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، بلفظ أبي داود عن أبي هريرة، حديث رقم ٢٠٧، وأيضًا عن عائشة، ج ١ ص ٤٠٣، ٤٠٤، وعن عائشة رواه البيهقي أيضًا، ج ١ ص ٤٢٨. وابن ماجة عن سهل بن سعد الساعدي بلفظ: «الإمام ضامن، فإن أحسن فله ولهم...» الحديث كتاب إقامة الصلاة، ج ١ ص ٣١٤، حديث رقم ٩٨١.

- (١) في ك (نفسه) بدل (لصلاة نفسه) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٢) سقطت من الأصل والإثبات هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يتم إلا بها.
- (٣) في ش، ك (لا يجوز) بدل (لم يجزه) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٤) في ز، ك، ط زيادة (وإذا بنى عليه صار ...) ولا تؤثر في تغيير المعنى، وفي ق (صار) بدل (وإذا صار) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (٥) في ز (يفسد) بدل (يفسد) وتؤديان إلى معنى واحد.
- (٦) (من الحديث) سقط من ش، ك، والإثبات أفضل؛ لأنه يؤدي إلى إيضاح المراد.
- (٧) في ز (لم) بدل (ولم) والثانية أفضل؛ لأن الواو هنا تدل على أن هناك محدوف وهو (النبي) فيكون تقدير الكلام (والنبي لم ...).
- (٨) في ش (إلا إذا علم به النبي وقررها، والنبي عليه الصلاة والسلام لم يكن عالمًا) بدل (إلا إذا علم به وقرره النبي عليه السلام ولم يكن عالمًا به) والمبارد تؤديان إلى معنى واحد.
- (٩) في ق زيادة (أو كان يؤدي التطوع ثم صلى القرض)، وفي هذا زيادة في الحجة.

أن الإمام إذا ظهر أنه كان جنباً^(١) لم تفسد صلاة المقتدي، الطاهر عنده.
وعندنا: تفسد^(٢).
ومنها: أن اقتداء القائم بالمومي جائزة^(٣) عنده وعندنا لا يجوز^(٤).
ومنها: أن قراءة الإمام لا تكون قراءة للمقتدي^(٥) عنده، وعندنا: تكون
[قراءة له]^(٦).
ومنها أن المقتدي يقول: سمع الله لمن حمده، ربنا^(٧) لك الحمد، والإمام
كذلك.
وعندنا: يسقط تسميع الإمام عنه التحميد، وعن المقتدي التسميع^(٨).
ومنها: إن اقتدى^(٩) المفترض بالمتنفل، والمفترض^(١٠) فرضاً آخر، جائز^(١١)
عنده، وعندنا: لا يجوز^(١٢).

-
- (١) في ش زيادة (أو محدثاً) ولا أثر لها في تغيير المعنى، إلا أن فيها زيادة تفصيل للمعنى.
(٢) انظر البناية ج ٢ ص ٣٥٩، والمجموع ج ٤ ص ١٣٦.
(٣) في ز، ك (جائز) بدل (جائزة) والأفضل الأولى؛ لأن الاقتداء لفظ مذكر، وهي تدل على
مذكر.
(٤) في ز (وعندنا: لا) بدل (وعندنا: لا يجوز) والثانية أفضل؛ لأنها أكثر توضيحاً من الأولى.
(انظر البناية ج ٢ ص ٣٥٤، والمجموع ج ٤ ص ١٤٤).
(٥) في ز (له) بدل (للمقتدي) والثانية أفضل؛ لأنها تصرح بالمراد.
(٦) سقط من الأصل، ح، أ والأفضل الإثبات لإيضاح المعنى المراد.
انظر البناية ج ٢ ص ٣٦٣، والمجموع ج ٣ ص ٢٩٤.
(٧) في ك زيادة (ويقول ربنا ...) ولا فائدة لهذه الزيادة.
(٨) في ز، ك، ط (وعندنا يسقط تسميع المقتدي بتسميع الإمام) وفي ق (وعندنا يسقط تسميع
المقتدي) بدل (وعندنا: يسقط تسميع الإمام عنه التحميد، وعن المقتدي التسميع) والثالثة
هي الأفضل؛ لأنها أكثر تفصيلاً من العبارتين الأخريين.
انظر البناية ج ٢ ص ٣٦٨، والمجموع ج ٣ ص ٣٦١.
(٩) في ح، ك، أ (أن اقتداء) بدل (إن اقتدى) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(١٠) في ز (وبالمفترض) بدل (والمفترض) والأولى أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا، لاشتمالها
على حرف الباء.
(١١) في ز، ط، ك (جائز) بدل (جائز) والأولى تناس (إن اقتدى) والثانية تناس (إن اقتداء).
(١٢) انظر البناية ج ١ ص ٣٥٥، والمجموع ج ٤ ص ١٥٠.

ومنها: أن الإمام إذا مات في الصلاة، أو جُنَّ، أو أحدث عمدًا، لا تنفس صلاة المقتدي عنده، وعندنا: نقصد^(١).

٢٧٧. قال (الشافعي): إذا صلى ركعة، بغير قراءة، ثم تعلم^(٢) سورة فقرأها فيما بقي من صلاته - جاز^(٣).

وعندنا: يستقبل الصلاة^(٤).

له: أن هذا ابتداء فرض لزمه، وقد أداه كما قدر؛ فيجوز، كالامة إذا أُعِيَتْ فتخمرت من ساعتها في الصلاة.

لنا: أنه قدير على أداء هذه الصلاة بقراءة، فيفسد ما أدى بغير قراءة، وهذا لأن القراءة فرض في حقه، وكان يجب عليه التعليم^(٥)، إلا أنه عذر بتركه باعتبار العجز، وقد زال العجز، فظهر أثر الوجوب، والفريضة^(٦)؛ بخلاف الامة؛ لأن السر لم يكن^(٧) عليها إلا الآن.

٢٧٨. قال (الشافعي): الكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ، والحائض إذا طهرت^(٨) في آخر الوقت؛ لم يلزمهم فرض الوقت^(٩).

وعندنا: يلزمهم.

(١) مي ز، ط سقط قوله (ومنها أن الإمام إذا مات ... إلى ... وعندنا: لا يجوز). انظر تبين الحقائق ج ١ ص ١٤٤، وانظر المجموع ج ١ ص ١٤٠ إلا أنه لو بان الإمام مجنونًا تلزمه الإعادة.

(٢) في ك (علم) بدل (تعلم) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ش (جازت) بدل (جاز) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) الأصل ج ١ ص ١٨٥، والمبسوط ج ١ ص ١٨٢، تبين الحقائق ج ١ ص ١٤٩. والمجموع ج ٣ ص ١٧٣، ٣١١.

(٥) في ش، ز، ح، ك، ط، أ (التعلم) بدل (التعليم) والأولى أنفصل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.

(٦) في ق (فريضة) وفي ط، أ (الفريضة) بدل (الفريضة)، واللفظة الثانية أفضل؛ لأنها أنسب هنا للمعنى.

(٧) في ش، ز، ك، ط زيادة (واحبًا) وهي ق زيادة (فرضًا) وهي زيادة مطلوبة؛ لأنها تؤدي إلى الإيضاح.

(٨) في ش، ط، زيادة (عن حيثها) وهذه الزيادة توضح المعنى.

(٩) في ق زيادة (عنده) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

- بناء على أن الوجوب يتعلق^(١) بأول الوقت عنده .
وعندنا : بآخر^(٢) الوقت على مامر قل^(٣) هذا .
٢٧٩- قال (الشافعي) : انكشاف قليل العورة يمنع جواز الصلاة^(٤) .
وعندنا : لا يمنع .
والكلام^(٥) فيه ، كالكلام في الجاسة القليلة - على مامر^(٦) - .
٢٨٠- قال (الشافعي) : الشرء عورة .
وعندنا : ليست بعورة^(٧) .

-
- (١) في ش ، ك (يتأكد) بدل (يتعلق) ونؤيدان إلى المعنى المراد .
(٢) في ز زيادة (يتعلق بآخر) وهي زيادة توضح المعنى المراد .
(٣) في ز زيادة (مس قبل) ولا أثر لها في تغيير المعنى . وانظر المسألة (١٦٩) .
وهذا بني على أصل أن الواجب ينقسم إلى مضيئ وموَّسع عند الشافعي ، والحنفية أنكروا التوسع في الوجوب . ويرون أن الواجب مختص بآخر الوقت ، وإذا أتى به في أول الوقت كان جارياً مجرى تعجيل الزكاة قبل وقتها . (تخريج الفروع على الأصول ص ٩٠ ، ٩١) .
(٤) في ح ، ق ، ط زيادة (عنده) ولا أثر لها في تغيير المعنى .
(٥) في ز (الكلام) بدون الواو ، وتؤدي نفس المعنى .
(٦) في المسألة رقم ٢١٣ ، وانظر البناية شرح الهداية ج ٢ ص ٦٥ ، والمبسوط ج ١ ص ١٩٧ ، وقدره أبوحنيفة ومحمد بأقل من الربع ، فإذا انكشف ربع العورة يمنع جواز الصلاة عندهما ، أما عند أبي يوسف فإنه يمنع إذا زاد على النصف ، وأما إذا كان مقدار النصف ففيه له قولان . (انظر المسألة ٦٨) ، وانظر المجموع ج ٣ ص ١٥٧ .
وعند الحنابلة إذا انكشف يسير من العورة لا يفحش في النظر ؛ لم تبطل صلاته إذا كان من غير قصد ، وقدر اليسير بما عُذَّ يسيراً في العرف ، وقال بعضهم : اليسير من العورة ما كان على قدر رأس الخنصر . (الإنصاف ج ١ ص ٤٥٦ ، ٤٥٧) .
(٧) انظر تبين الحقائق ج ١ ص ٩٦ ، والبناية ج ٢ ص ٥٩ ، فتح القدير ج ١ ص ٢٢٤ ، والصحيح من مذهب الشافعية أن السرة والركبة ليستا من العورة .
انظر الأم ج ١ ص ٨٩ ، ومغنى المحتاج ج ١ ص ١٨٥ ، والمجموع ج ٣ ص ١٥٨ ، ١٥٩ . وعند المالكية العورة المغلظة هي : السرأتان من الرجل وسترهما خاصة بشرط لصحة الصلاة ، أما العورة المخففة فهي واجبة الشر ، إلا أنها ليست بشرط لصحة الصلاة ، (انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٩٧ - ٩٩) ، والخروشي ج ١ ص ٢٣٦ .

له: أن العورة ما بين السرة والركبة^(١) والاحتياط^(٢) في باب الحرمة^(٣)،
الحاق الحدين بالمحدودين^(٤).

لنا: ما روي أن النبي - ﷺ - كان يقبل سُرة الحسين^(٥)، ولا يظن به^(٦) من
العورة من غيره. بخلاف الركبة؛ لأنها ليست بمغصو على حدة^(٧). بل
بعضها من الفخذ. وبعضها من الساق. والفخذ عورة، فيجب ستر العورة
بتعذر^(٨) التمييز. أما هنا^(٩) السرة عضو على حدة.

٢٨١- قال (الشافعي): العاري يصلي بقيام، وركوع، وسجود، وليس له أن يصلي
قاعاً بالإيماء^(١٠).

وعملنا: يتخير بينهما^(١١).

وعند الحائلة السرة والركبتان ليستا من العورة، قال في المغني: «ولست سرته وركنتاه
من عورته، نص عليه أحمد في مواضع. وهذا قال به مالك والشافعي» (انظر المغني ج ١
ص ٥٧٩)، و (الإيضاح ج ١ ص ٤٥١).

(١) في ش، ز، ك، ط (أن ما بين السرة والركبة عورة) بدل (أن العورة ما بين السرة والركبة)
والمعنى واحد.

(٢) في ز، ك (فالاختياط) بدل (والاحتياط) ويؤيدان إلى معنى واحد.

(٣) في ك (الحرمان) بدل (الحرمة) والمعنى واحد.

(٤) في ز، ك (بالمحدود) بدل (بالمحدودين) والأولى أفضل؛ لأن الحدين لمحدود واحد.

(٥) في ز (الحسن والحسين) وفي ك (الحسين بن علي). رواه الإمام أحمد عن أبي عبيد بن
اسحاق قال: كنت مع الحسن بن علي ولّيتنا أبوهريرة، فقال: أرني أقبل منك حيث رأيت
رسول الله ﷺ يقبل، قال: فقال بقميصه، قال: قبل سرته. (ج ١ ص ٢٥٥، ٤٩٣).

(٦) في ح زيادة (به أنه) ولا تؤدي إلى تغيير المعنى، إلا أن (مس) تكون فعلاً مع الرفع،
ومع عدمها تكون مصدرًا.

(٧) (على حدة) سقطت من ز، والإثبات أفضل؛ لأن بدونها قد يفهم أن الركبة لا تسمى
عضوًا بينما هي عضو، ولكن بعضه من الفخذ وبعضه من الساق، كالأنف في الوجه.

(٨) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (لتعذر) بدل (بتعذر) والأفضل الأولى؛ لأن المعنى يستقيم بها.

(٩) في ز، ح، ك، أ (هنا) بدل (هنا) والمعنى واحد.

(١٠) في ك (بالإيماء) بدل (بالإيماء) والمعنى واحد.

(١١) انظر الأصل ج ١ ص ١٩٣، والمبسوط ج ١ ص ١٨٦، ١٨٧، والسبابة ج ٢ ص ٧٧

وقال بشر المريسي من الحنفية يصلون قيامًا بركوع وسجود. والأفضل عند الحمية الصلاة
بالإيماء من الصلاة بالقيام الركوع والسجود.

له: أن فيما قلت^(١) ترك فرض واحد، وهو الستر، وفي الإيماء ترك فروض^(٢). وهي^(٣) القيام والركوع، والسجود، والأول أولى.
لنا: أنه ابتلى بين بليتين^(٤)، فيختار ما شاء^(٥). وقول^(٦) هذا ترك فرض واحد، وذلك ترك فروض، قلنا: نعم لكن في حق فساد الصلاة فيهما^(٧) سواء^(٨).

٢٨٢- قال (الشافعي): أقل مدة السفر يوم وليلة في قول - وثمانية^(٩) وأربعون ميلاً، وهي ستة عشر فرسخاً - في قول - وستة^(١٠) وأربعون ميلاً، وهي خمسة عشر فرسخاً، وثلاث^(١١) فرسخ - في قول^(١٢).
وعندنا: ثلاثة أيام ولياليها^(١٣).

-
- وانظر الأم ج ١ ص ٩١، والمجموع ج ٣ ص ١٧٢.
وعند المالكية يصلي العاجز عن ستر العورة قائماً؛ لأن عند المالكية خلاف في كون ستر العورة للمكلف شرط أم لا، ولذا قالوا بأن على العاري العاجز عن ستر العورة الصلاة قائماً يركع ويسجد. (انظر الخرخشي ج ٢ ص ٢٤٤، ٢٥٤).
وعند الحنابلة الأفضل أن يصلي جالساً، فإن صلى قائماً يركع ويسجد جاز ذلك. (انظر الإنصاف ج ١ ص ٤٦٤، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٤٤ وما بعدها).
(١) في ش، ز، ح، أ (قلته) بدل (قلت) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(٢) في ز (الفروض) بدل (فروض) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
(٣) في ز (وهو) بدل (وهي) والثانية أفضل، لأنها تدل على لفظ مؤنث وهو (فروض).
(٤) في ز (بين البليتين) وفي ح، ك، ط (بليتين) بدل (بين بليتين) وجميعها تؤدي إلى معنى واحد.
(٥) في ش، ز، ح، أ، ق (أيهما شاء) بدل (ما شاء)، وتؤيدان إلى معنى واحد.
(٦) في ز، ح، ك، ق، أ (وقوله) بدل (وقول) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(٧) في ز (هما) وفي ك، ق (فهما) بدل (فيهما) والأولى والثانية هما الأنصل؛ لأن المعنى يستقيم بهما.
(٨) في ك (على السواء) بدل (سواء) ومعناها واحد.
(٩) في ق (وفي قول ثمانية) بدل (في قول وثمانية) وتؤيدان إلى معنى واحد.
(١٠) في ق (وفي ستة ...) بدل (في قول، وستة ...)، وتؤيدان إلى معنى واحد.
(١١) في ح (وثلاثة) بدل (وثلاث) والثانية هي الصواب؛ لأن المعنى يستقيم بها.
(١٢) (في قول) سقط من ق، وسقطها لا يؤثر مع عبارة ق.
(١٣) انظر الاصل ج ١ ص ٢٦٥، والمبسوط ج ١ ص ٢٣٥. والبنية ج ٢ ص ٧٤١. إلا أن

له: قوله - ﷺ -: «صلاة الظاعن^(١) ركعتان^(٢)» من غير فصل .

أما يوسف قدره بيومين وأكثر اليوم الثالث. والثلاثة الأيام عند الحنفية مقدرة بسير الإبل ومشي الأقدام نهائياً! لأن الليل للاستراحة. وروي عن أبي حنيفة أنه قدره بالمرحاض وهي ثلاث مراحل، وهو قريب من الأول؛ لأن المعتاد في كل يوم من السير مرحلة واحدة. (المصادر السابقة) .

وانظر الأم ج ١ ص ١٨٢، ومغني المحتاج ج ١ ص ٢٦٦. والمجموع ج ٤ ص ١٨٦ وما بعدها) . وقدره الشافعية أيضاً بأربعين ميلاً بأميال بنى أمية، فإن عندهم كل خمسة أميال تساوي ستة أميال هاشمية. والمذهب عند الشافعية: عدم جوار القصر إلا في سفر يبلغ ثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمي: وهي تساوي أربعة برد. كل برء أربعة فراسخ، وكل فرسخ ثلاثة أميال، والميل ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون أصبغاً معتدلة، واحتج الشافعية بأن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد، رواء البيهقي بإسناد صحيح، وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً بصيغة جزم، وبما روي عن ابن عباس أنه سئل: أ أقصر الصلاة إلى عرفة؟ فقال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة، وإلى الطائف. رواء الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح، وروي عن ابن عمر أنه قصر في أربعة برد. رواء مالك في الموطأ بإسناد صحيح. (المصادر السابقة) .

وعند المالكية يقصر المسافر سفرًا طويلاً أربعة برد فأكثر. البرء أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، كل ميل ثلاثة آلاف، وخمسة آلاف ذراع وكل ذراع ستة وثلاثين أصبغاً. وهي باعتبار الزمن مرحلتان أي سير يومين معتدلين، أو يوم وليلة يسير الإبل المنقلة الأحمال. (انظر الخروشي ج ٢ ص ٥٦، ٥٧، وبلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٥٩) .

والملاحظ هنا أن المالكية قدروها بأميال بنى أمية، إذ لا خلاف في الظاهر. وقول الحنابلة كقول الشافعية والمالكية. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٧٥، والإنصاف ج ٢ ص ٣١٨) .

(١) في ش، ز، ك، ط (الظاعن) بدل (صلاة الظاعن)، والظاعن: المسافر، وطعن بطعن بفتح العين أي سار وارتحل. (طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ص ٣٠) .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وقد روى البخاري عن ابن عمر أنه يقول: «صحت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبوابكم، وعمر وعثمان كذلك رضي الله عنهم» . كتاب الصلاة، باب من لم يتطوع في السفر دير الصلاة وقبلها، ج ٢ ص ٥٧.

وابن ماجه عن عمر قال: «صلاة السفر ركعتان، والجمعة ركعتان والعيد ركعتان. تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ». كتاب إقامة الصلاة، باب تقصير الصلاة في السفر حديث رقم ١٠٦٣، ١٠٦٤ ج ١ ص ٢٣٨، وباب ما جاء في التوتر في السفر حديث رقم ١١٩٣، ١١٩٤ ج ١ ص ٣٧٧. والنسائي أيضاً، كتاب تفسير الصلاة، باب ترك التطوع في السفر عن ابن عمر حديث رقم ١٤٥٧ ج ٣ ص ١٢٢، كتاب صلاة العيدين،

وقول ابن عباس: «أنا أخرج إلى الجدة^(١) والطائف، وأتصر الصلاة^(٢)»
ولأن الرخصة تنسب^(٣) على المشقة، ومشقة السفر زائدة على مشقة
الحضر^(٤) وذلك^(٥) يحصل بمسيرة يوم وليلة.

لنا: قوله - ﷺ -: «يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام
وليلتها^(٦)».

باب عدد صلاة العيد عن عمر رضي الله عنه قال: «صلاة الأضحي ركعتان، وصلاة
الفطر ركعتان، وصلاة المسافر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام ليس بقصر على لسان
النبي ﷺ حديث رقم ١٥٦٦ ج ٣ ص ١٨٣. والإمام أحمد في مسنده عن عمر رضي
الله عنه ج ١ ص ٣٧. وفي مواضع أخرى.

(١) جدة: بلد على ساحل بحر اليمن، وهي فريضة مكة، بينهما وبين مكة ثلاث ليال في فريضة
لزمخشري، وقال الحازمي بينهما يوم وليلة. (انظر معجم البلدان ج ١ ص ١١٤)، وهي
لأن على بعد ثمانين كيلاً عن مكة.

(٢) رواه الإمام مالك، كتاب الصلاة، باب ما يجب فيه قصر الصلاة (شرح الزرقاني ج ١ ص
٢٩٩). والبيهقي، كتاب الصلاة باب السفر الذي لا تقصر في مثله الصلاة ج ٣ ص
١٣٧.

(٣) في ش (تنبى) بدل (تنبى) والمعنى واحد.

(٤) في ش، ز، ح، ك، أ (على المشقة الزائدة على مشقة الحضر) بدل (على المشقة ومشقة
السفر زائدة على مشقة الحضر) والثانية أفضل، لأنها أكثر توضيحاً وتفصيلاً.

(٥) في ز، ح (وذلك) بدل (وذلك) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) رواه أبوداود عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ قال: «المسح على الخفين للمسافر ثلاثة
أيام وليلة للمقيم يوم وليلة» كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح، حديث رقم ١٥٧، ج ١
ص ٤٠. والترمذي أيضاً عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ حديث رقم ٩٥، أبواب
الصلاة، باب المسح على الخفين. للمسافر والمقيم ج ١ ص ١٥٨، وقال الترمذي: هذا
حديث حسن صحيح. وابن ماجه عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ برقم ٥٥٣، ٥٥٤،
وشرح بن هاني عن علي رضي الله عنه برقم ٥٥٢. وعن أبي هريرة برقم ٥٥٥. وعن
ابن أبي بكرة، عن أبيه عن النبي ﷺ برقم ٥٥٦، ج ١ ص ١٨٣. كتاب الطهارة، باب
ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، والدارقطني عن عمر موقوفاً، كتاب
الطهارة، باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، والدارقطني عن عمر
موقوفاً، كتاب الطهارة، باب الرخصة في المسح على الخفين، وما فيه ج ١ ص ١٩٤،
حديث رقم ٩، وابن خزيمة عن علي رضي الله عنه كتاب الوضوء باب ذكر توقيت
المسح على الخفين للمقيم والمسافر ج ١ ص ٩٧. وغيرهم.

ثبت هذا الحكم لكل مسافر، ولا يتعمم^(١) إلا بما قلنا. ولأن الرخصة ناه على المشقة الزائدة - كما قال - وذلك يحصل بأن^(٢) يسير من أهله، ويثبت في غير أهله، وذلك إنما يحصل غالبًا بمسيرة ثلاثة أيام. [وما روى^(٣)] قلنا: الظاهر هو المسافر، فلم قلتم بأنه يصير مسافرًا بهذا القدر؟! وقول ابن عباس معارض لقول ابن عمر، فإنه قدره بثلاثة أيام.

٢٨٣- قال (الشافعي): أقل مدة الإقامة أربعة أيام، سوى اليوم الذي دخل، واليوم الذي خرج^(٤).

وعندنا: خمسة عشر يومًا^(٥).

له: ماروي عن عثمان^(٦)، أنه قال: «من أقام أربعًا أتمه^(٧)، ولأن هذه

(١) في زيادة (الحكم) وهي زيادة توضح المعنى.

(٢) في ش (وذلك بأن) يدل (وذلك يحصل بأن) والمعنى واحد.

(٣) سقط من الأصل وهو وهم من الناسخ؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٤) (سوى اليوم الذي دخل، واليوم الذي خرج) سقط من ش، ز، والإتيان هو الصحيح لإكمال تفاصيل الحكم.

(٥) انظر الأصل ج ١ ص ٢٦٦، والمبسوط ص ج ١ ص ٢٣٦، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٢٩٥، والنباية ج ٢ ص ٧٥٧، وما بعدها. وانظر الأم ج ١ ص ١٧٦ وما بعدها، ومعني المحتاج ج ١ ص ٢٦٤، والمجموع ج ٤ ص ١١٥.

وعند المالكية حكم السفر يبطل بنية الإقامة أربعة أيام في أي مكان من بر أو بحر، وهي أربعة أيام صحاح ويلغى يوم دخوله المسبوق بالفتور، ويوم خروجه. أما سخنون فإنه اعتبر عشرين صلاة ومعنى الصحاح أي يدخل قبل الفجر، ويرتحل بعد غروب الرابع. (انظر الخرشى ج ٢ ص ٦٢، وبلغة السالك ج ١ ص ١٦١).

وعند الحنابلة إذا نوى الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاة أتم، هذا في الإنصاف، والمعنى وقال في شرح منتهى الإرادات: إذا نوى الإقامة ببلد أو مفازة أكثر من عشرين صلاة لزمه أن يتم. (انظر المغني ج ١ ص ٨٧، والإنصاف ج ٢ ص ٣٢٩، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٨٧).

(٦) أي عثمان بن عفان.

(٧) لم أحده بهذا اللفظ عن عثمان بن عفان، وإنما روى الطحاوي عن عثمان بن عفان أنه قال: «إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد، وحل وترتحل». شرح معاني الآثار ج ١ ص ٤٢٦. وعن عثمان بن عفان أيضًا رواه البيهقي بلفظ: «من أجمع إقامة أربع أتم الصلاة»، وقال البيهقي لم أجد إسناده، ج ٣ ص ١٤٨. وراه ابن أبي شيبه عن سعيد بن المسيب أنه

العدة قدرت بلا عذر^(١) السفر، وذلك يحصل بالثلاث. لأن^(٢) الإمهال لا بلا عذر^(٣) بالثلاث - أصل في الشرع، إلا أنا اعثرنا الأربع^(٤) سوى يوم الدخول^(٥) والخروج ليكون تاماً.

لنا ما روي عن ابن عمر مثل مذهبتنا^(٦). وهذا مما لا يعرف بالقياس^(٧). فالظاهر السماع^(٨) من النبي - عليه السلام - ولأن السفر مسقط، والإقامة مثبتة، فأشبهه الحيض، والطهر، وأقل الحيض ثلاثة أيام، وأقل الطهر خمسة عشر يوماً^(٩) فكذا^(١٠) هذا.

وأما ما روي عن عثمان^(١١) قلنا: روى عثمان ما يدل على

قال: «إذا أتممت أربعاً فصل أربعاً». ج ٢ ص ٤٥٥ ومالك في الموطأ (شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠) عن سعيد بن المسيب أيضاً. والبيهقي أيضاً عن سعيد بن المسيب ج ٣ ص ١٤٨. ولعل المصنف هنا يشير إلى إتمام عثمان للصلاة بعتى، وخلافه مع ابن مسعود، وقد رواه الشيخان، وأبو داود والنسائي، والترمذي، والإمام مالك في الموطأ، (انظر جامع الأصول ج ٥ ص ٧٠٤ وما بعدها).

- (١) في ح، ق (لا بلا عذر) بدل (بلا عذر) والتعيران جائزان.
- (٢) في ز (ولأن) بدل (لأن) واللفظتان تؤديان إلى معنى واحد.
- (٣) في ز، ك، ط، أ، ح (العذر) بدل (عذر) والمعنى واحد.
- (٤) في ز، ك، ط (الثلاث) بدل (الأربع) والصحيح الثانية؛ لأنها تناسب المعنى.
- (٥) في ش، ز، ك، ط (النزول) بدل (الدخول) ومعناها واحد.
- (٦) رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر، كتاب الصلاة، باب من قال إذا أجمع على إقامة خمس عشرة، أتم، ج ٢ ص ٤٥٥.
- وقال الترمذي: روي عن ابن عمر أنه قال: «من أقام خمسة عشر يوماً أتم الصلاة» ج ٢ ص ٤٣٢.

وروي النسائي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أقام بمكة خمسة عشر يصلي ركعتين. حديث رقم ١٤٥٣ ج ٣ ص ١٢١، كتاب تقصير الصلاة، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة.

- (٧) في ك (قياساً) بدل (بالقياس) والمعنى واحد.
- (٨) في ز (أنه السمع) وفي ط، ش، ك، ق، أ (أنه سماع) وفي ح (أنه سماعاً) بدل (السماع) وجميعها تؤدي إلى معنى واحد.
- (٩) (يوماً) سقطت من ز، والإثبات أفضل لتمييز المراد.
- (١٠) في ز (فكذلك) بدل (فكذا) والمعنى واحد.
- (١١) (عن عثمان) سقطت من ز، والإثبات أفضل لإعطاء المراد وضوحاً أكثر.

خلاف^(١) ذلك، فلا تصح الرواية عنه. وقوله^(٢): هذه المدة قدرت لا بلا عذر السفر، قلنا: بلى ولكن ليس فيه الإقامة^(٣).
 ٢٨٤. قال (الشافعي): القصر رخصة، وإذا^(٤) أتم^(٥) كان الكل فرضاً. ولو فات الوقت يقضيها أربعاً.

وعندنا: هو عزيمة. ولو فات الوقت يقضيها ركعتين^(٦).
 له: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي الْأَرْضِ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ السَّجْدَةِ﴾^(٧). شرع بلفظة: لا جناح، وأنها للإراحة دون الإيجاب^(٨)، وروي عن عائشة^(٩)، عن^(١٠) الشبي - عليه السلام - كان إذا سافر قصر

-
- (١) (خلاف) سقطت من ح، والإثبات هو الصحيح لثلا يتبدل المعنى المراد.
 (٢) في ق (وما روى) بدل (وقوله) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى هنا.
 (٣) في ح، ق، أ (ليس دليل على أن الأربع كافية للإقامة) بدل (ولكن ليس فيه الإقامة) والأولى أفضل، لأنها أكمل وأوضح من الثانية. وقوله (وقوله هذه المدة . . . إلى . . . ليس فيه الإقامة) سقطت من ش، ز، ك، ط والإثبات هو الصحيح للرد على الحجة الثابتة للشافعي.
 (٤) في ز (فإذا) بدل (وإذا) والمعنى واحد.
 (٥) في أ (تم) بدل (أتم) والثانية أفضل؛ لأنها أبلغ في الإيضاح.
 (٦) قوله (ولو فات الوقت يقضيها ركعتين) سقط من ش، ز، ك والإثبات أفضل لتفصيل الحكم.
 انظر الأصل ج ١ ص ٢٧٠، والميسوط ج ١ ص ٢٣٩، وبدائع الصنائع ح ١ ص ٢٨٣. والبنية ج ٢ ص ٢٤٨ وما بعدها. ومغني المحتاج ج ١ ص ٢٧١، والمحموع ج ٤ ص ١٩٨.
 وقول المالكية والحنابلة كقول الشافعية في كونها رخصة، والأفضل القصر وهي سنة مؤكدة عند المالكية في حق الرجال والنساء وإذا أتم المسافر فقد أساء ويعد في الوقت استحياباً. (انظر الكافي لا سن عبد البر ج ١ ص ٢٤٤، والخرشي ج ٢ ص ٥٨، والإنصاف ج ٢ ص ٣٢١، والمغني ج ٢ ص ٢٦٢).
 (٧) النساء آية رقم ١٠١.
 (٨) في ز، ط (لا للإيجاب) بدل (دون الإيجاب) والمعنى واحد.
 (٩) في ش (روت عائشة) بدل (روي عن عائشة) والمعنى واحد.
 (١٠) في ز، ح (أن) بدل (عن) وتؤيدان إلى معنى واحد.

وَأَتَمُّ^(١). والمعنى أن أصل^(٢) الوقت سبب للأربع والسفر سبب للقصر^(٣)،
فيختار أيهما شاء.

لنا: ماروي عن عمر، وعائشة، وغيرهما من الصحابة^(٤): «صلاة المسافر
ركعتان تمام^(٥)، من^(٦) غير قصر على لسان نبيكم^(٧)».

وقال ابن عباس: «إن الله فرض على لسان نبيكم الصلاة، للمقيم أربعا،
وللمسافر ركعتين^(٨)».

وقال الشعبي^(٩): «من أتم الصلاة في السفر فقد غلب عن ملة إبراهيم^(١٠)»
والمعنى أن الآخرين نفل بدليل أنه لو فعلهما أثيب عليهما^(١١)، ولو تركهما
لايأثم، وهذا [حدّ]^(١٢) النوافل. وما روى محمود على أنه قَصُرَ ذوات
الأربع وأتم^(١٣) غيرها. وأما الآية فلا حجة له فيها لأن فيها إباحة القصر
للخائف، وليس فيها حظرة على الآمن، فتوقف على الدليل، وقد

(١) رواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان يقصر في الصلاة، وينم،
ويغتسل، ويصوم» وقال: هذا إسناد صحيح، كتاب الصلاة، باب من ترك القصر في السفر
غير رغبة عن السنة ج ٣ ص ١٤١. وابن أبي شيبه، ج ٢ ص ٤٥٢، وعن عائشة،
والطحاوي ج ١ ص ٤٦٥.

(٢) في ق (الأصل) بدل (أصل) والثانية أفضل؛ لأن المعنى يستقيم بها.

(٣) في ش (القصر) بدل (للقصر) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) في ق زيادة (أنهم قالوا) وهي زيادة توضح المعنى.

(٥) في ز، ش، ك، ط (تام) بدل (تمام) رويت اللفظتان جميعاً.

(٦) سقطت (من) من ش، ح، ك، ط، أ.

(٧) سبق تخريجه في المسألة ٢٨٢.

(٨) رواه ابن ماجة، كتاب الصلاة، باب تقصير الصلاة في السفر حديث رقم ١٠٦٨، ج ١
ص ٣٣٩.

(٩) هو عامر بن شراحيل الشعبي (بفتح لشين) ثقة، مشهور، فقيه فاضل، قال مكحول عنه:
«ما رأيت أفقه منه. توفي وعمره نحو من ثمانين، بعد المائة للهجرة. وهو من الطبقة الثالثة
(انظر تقريب التهذيب ج ١ ص ٣٨٧).

(١٠) لم أجده.

(١١) في ش، ز، ك، ط (عليه) بدل (عليهما) والثانية أفضل لتناسبها مع ضمير المعنى السابق.

(١٢) في الأصل (أحد) والصحيح (حد)؛ لأنها تعريف النوافل، وهو المراد من العبارة.

(١٣) في ح (واتمها) بدل (وأتم) والثانية أنسب للمعنى.

ذكرناه^(١) وإذا ثبت هذا، فمن صلى أربعاً [فالشفع^(٢)] الثاني نفل وترك القعدة على رأس الركعتين مفسد للصلاة؛ لأنها قعدة آخر الصلاة.
٢٨٥- قال (الشافعي): من ترك الصلاة متممداً قُتِلَ عنده^(٣).
وعندنا: لا يُقْتَل^(٤).

له: قوله -ﷺ-: «من ترك الصلاة عمداً فقد كفر^(٥)» وحكم الكفر هو القتل.

- (١) قوله (وأما الآية ...) إلى قوله ... وقد ذكرناه) سقط من ز، ك، ط، والإثبات أفضل بمعرفة الرد على احتجاج الشافعي بالآية.
- (٢) في الأصل (والشفع) ولا يستقيم المعنى بها.
- (٣) (عده) سقطت من ك، ق، ط، أ، ولا يؤثر في تغيير المعنى.
- (٤) انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٢، فمن تركها تكاسلاً فهو فاسق يحبس حتى يصلي، وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم.
- وعند الشافعية إنما يقتل الذي يتركها تكاسلاً حداً لا كفرًا، «ما إذا تركها جاحداً لوجوبها فهو كافر مرتد بإجماع المسلمين، (انظر المجموع ج ٣ ص ١٣-١٥).
- وقول المالكية فتقول الشافعي، (انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٧٩) وعند الحنابلة: سواء تركها حشواً أو تهاوناً وكسلاً فهو كافر، ولذلك يقتل كفرًا لما روى مسلم: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة». ولقوله صلى الله عليه وسلم: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة»، فمن تركها فقد كفر» رواه أحمد وأحمد والنسائي والترمذي، وقال حديث حسن صحيح. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٢١).
- وسبب الخلاف أن الأصل هو أن الحق في المجتهدين الفروعية واحد مُعَيَّن عند الله، وإنما محال الاجتهاد في طلب الأشياء، لأن الأشياء إنما يكون في حق الجاهل بسواطن الأمور، بل إذا تجاذبت الواقعة بين أصليين تلحق بأقربهما شيئاً، وإنما يقع النزاع معه في تعيين الأقرب، والأشبه إلى الأصل المتفق عليه في كل واحدة من الجهتين، ومثار الاختلاف في هذه المسألة هو تردد الصلاة بين مشابهة الإيمان وسائر الأركان، فوجه شبهها أن الرسول ﷺ قرن بها بالإيمان، «الصلاة عماد الدين» ووجه شبهها بسائر الأركان أن الإسلام يتم بدونها إجمالاً.

(انظر تخریج الفروع على الأصول ص ٨١، ٨٢، ٨٣).

- (٥) رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك بلفظ: «من ترك الصلاة متممداً، فقد كفر جهاراً». وقال الهيثمي: رجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود فإنه لم أحد من ترجمه، وقد ذكر ابن حبان في الثقات محمد بن أبي داود السفدادي، فلا أدري هو هذا أم لا؟ (مجمع الزوائد، كتاب الصلاة، باب في ترك الصلاة ج ١ ص ٢٩٥).
- رواه الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بين

لنا: قوله - ﷺ -: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ...» (١)، الحديث. وما رواه محمود على ما إذا (٢) تركها (٣) اعتقادًا، ولا يراها (٤) فَرْضًا.

٢٨٦. قال (الشافعي): الإغماء إذا استوعب وقت الصلاة (٥) - أسقطها.

وعندنا: إذا كان أقل من يوم وليلة لا يسقط (٦).

الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة. كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ج ١ ص ٨٨، حديث رقم ١٣٤.

وأبو داود عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» كتاب السنة، باب في رد الإرجاء. حديث رقم ٤٦٧٨، ج ٤ ص ٢١٩. والترمذي عن جابر أيضًا بلفظ مسلم حديث رقم ٢٦١٩، وبلغف أبي داود حديث رقم ٢٦٢٠، وألفاظ أخرى، كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، ج ٥ ص ١٣. والدارمي، كتاب الصلاة، باب في تارك الصلاة، ج ١ ص ٢٨٠.

(١) في ز، ك، أ زيادة (معاني ثلاث). في ك، ق زيادة (كفر بعد الإسلام، وزنا بعد إحسان، وقتل بغير حق). والحديث رواه البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿النفس بالنفس﴾ ج ٩ ص ٦ عن عبدالله بن مسعود. ومسلم عن عبدالله بن مسعود، كتاب القسامة، باب ما يباح به دم المسلم ج ٣ ص ١٣٠٢.

وأبو داود عن عبدالله، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، ج ٤ ص ١٢٦، حديث رقم ٤٣٥٢.

والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه ج ٤ ص ٤٩.

والنسائي في كتاب تحريم الدم، باب ذكر ما يحل به دم المسلم، حديث رقم ٤٠١٦، ج ٧، ص ٩٠.

والدارمي، كتاب السير، باب لا يحل دم رجل يشهد أن لا إله إلا الله ج ٢ ص ٢١٨. والإمام أحمد في مسنده، ج ١ ص ٦١.

(٢) في ش (على أنها) بدل (على ما إذا) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب.

(٣) في ك (ترك الصلاة) بدل (تركها) والأولى تفصل معنى الثانية.

(٤) في ش، ك (ولم يرها) بدل (ولا يراها) والمعنى واحد. وفي ح (أولا يراها) بدل (ولا يراها) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٥) في ز، ك، أ (صلاة) بدل (الصلاة) والأفضل الأولى؛ لأنها أدق في التعبير عن المعنى العراء وهو وقت (صلاة كامل) أي صلاة من الصلوات الخمس.

(٦) في ق (لا يسقطها) بدل (لا يسقط) والأولى أفضل؛ لأن الصمير يدل على لفظ موث وهو

له: أنه يحجزه عن فهم الخطاب، فيسقط كالجنون.

لنا: ما روي عن عمار بن ياسر^(١) أنه أغمي عليه في أربع صلوات فأفاق فقضاهن^(٢) على الولاة. وعن^(٣) ابن عمر أنه أغمي عليه أكثر من يوم وليلة، فم يقضهن^(٤)، والمعنى أنه قد يقتصر^(٥) كالنوم، وقد يمتد كالجنون، فإذا قصر التحق بالنوم^(٦)، وإذا امتد التحق بالجنون.

الصلاة. انظر الأصل ج ١ ص ٢٢١، والنباية ج ٢ ص ٧٠٤، وانظر المبسوط ج ١ ص ٢١٧. وانظر مغني المحتاج ج ١ ص ١٣١، والأم ج ٣ ص ٧ وما بعدها.
وعند المالكية إذا استوعب وقت الصلاة، وكان ذهاب العقل أو الإغماء بغير معصية فإن ذلك يمسح وجوب القضاء. (انظر الكافي لابن عبد البر ص ٢٣٧).
وعند الحنابلة في الصحيح من المذهب زوال العقل بالإغماء أو السكر أو شرب الدواء لا يسقط الصلاة، لما روي أن عماراً أغمي عليه أياماً لا يصلي ثم استفاق بعد ثلاث فليل. «هل صليت؟ فقال: ما صليت منذ ثلاث، فقال: أعطوني وضوءاً، فتوضأ، ثم صلى تلك الليلة»، ولما روى أبو مجاز: «أن سمرة بن جندب قال: قال: نعم، ولكن ليصلين فيترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثله». قال: قال عمران: زعم، ولكن ليصلين جميعاً». رواهما الأثرم في مسنده. واحتج الحنابلة أيضاً بأن الإغماء لا تطول مدته غالباً، ولا تثبت الولاية على من تلبس به، ويجوز على الأنبياء، ولا يسقط الصوم.
(انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١١٨، والمغني ج ١ ص ٤٠٠، ٤٠١، والإنصاف ج ١ ص ٣٨٩).

- (١) (ابن ياسر) سقط من ز، ط، والإثبات أفضل لإيضاح الاسم المراد، والصحيح أن هذا عن علي، وعن عمار أنه أغمي عليه يوماً وليلة فأفاق فقضاهن. (المبسوط ج ١ ص ٢١٧).
- (٢) في ز (فقضيهن) بدل (فقضاهن) الأولى فيها خطأ إملائي.
- (٣) في ز زيادة (وروى عن) وهذه الزيادة لا تؤثر في تغيير المعنى.
- (٤) رواه الدارقطني عن يزيد مولى عمار: أن عمار بن ياسر أغمي عليه في الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فأفاق نصف الليل فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء. وعن عبدالله بن عمر أنه أغمي عليه يوماً وليلة فلم يقض. (كتاب الصلاة - باب الرجل يغمي عليه، وقد جاء وقت الصلاة هل يقضي أم لا؟ حديث رقم ١، ٣ ج ٢ ص ٨١، ٨٢).
- (٥) وابن أبي شيبة أيضاً عن عمار أنه أغمي عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأفاق في بعض الليل فقضاهن. وعن ابن عمر أنه أغمي عليه يومين فلم يقض. كتاب الصلاة - باب ما يعيد المعنى عليه من الصلاة، ج ٢ ص ٢٦٨، ٢٧٠.
- (٦) في ش، ح، ك، ق، ط، أ (يقصر) بدل (يقتصر)، والأولى أنسب للمعنى.
- (٧) قوله (وقد يمتد كالجنون، فإذا قصر التحق بالنوم) سقط من ش، والإثبات أفضل لزيادة

- ٢٨٧- قال (الشافعي): النفل مثنى مثنى، ليلاً ونهاراً، أفضل^(١).
- له. قوله - عليه السلام -: «صلاة الليل مثنى مثنى، وفي كل ركعتين فسلم»^(٢).
- وبين علمائنا^(٣) اختلاف من وجه آخر^(٤). [والجواب]^(٥) ما مر في باب أبي حنيفة^(٦).
- ٢٨٨- قال (الشافعي): سجدة التلاوة سنة.
- وعندنا: واجبة^(٧).
- له: ما روى زيد^(٨): أن النبي - ﷺ - قرأ سورة النجم، ولم يسجد^(٩).

إيضاح المعنى.

- (١) في ق زيادة (عنده) ولا أثر لها في المعنى.
- (٢) قوله (وفي كل ركعتين فسلم) سقطت من أ، ح والحدِيث سبق تخريجه في المسألة (٢٠).
- (٣) في ح، أ (العلماء) بدل (علمائنا) والثانية تحدد المقصود بالعلماء الذين اختلفوا.
- (٤) في ح، أ زيادة (وفي كل ركعتين فسلم) ولا معنى لها هنا.
- (٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات أفضل؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.
- (٦) وفي ز، ش، ك، ط (قال: النفل مثنى مثنى عنده، نهاراً أو ليلاً. وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر على ما مر في باب أبي حنيفة. له: قوله ﷺ «صلاة الليل مثنى مثنى وفي كل ركعتين فسلم» والحواب ما مر في باب أبي حنيفة) بدل المسألة. ومعنى ما في الأصل وما في ز، ش، ك، ط واحد. انظر المسألة رقم (٢٠).
- (٧) انظر الأصل ج ١ ص ٣١١، والجامع الصغير ص ٧٩ والمسوط ج ٢ ص ٤، والبتانة ح ٢ ص ٧١٦ وهي عند الحنفية واجبة على التالي والسامع سواء قصد أو لم يقصد (المصادر السابقة). (وانظر الأم ج ١ ص ١٣٦. ومغني المحتاج ج ١ ص ٢١٤، المجموع ج ٣ ص ٥٠٨، ٥٠٩) وهي تنسب عند الشافعية للفقاري والمستمع والسامع.
- وعند المالكية والحنابلة تنسب للفقاري والمستمع، دون السامع. (انظر الشرع الصغير ويلغة السالك ج ١ ص ١٤٠، والإنصاف ج ٢ ص ١٩٣).
- (٨) أي زيد بن ثابت.
- (٩) رواه البخاري عن زيد بن ثابت قال: «قرأت على النبي ﷺ والنجم، فلم يسجد فيها» كتاب الصلاة، باب من قرأ السجدة ولم يسجد ج ٢ ص ٥١.
- ومسلم أيضاً عن زيد بن ثابت، كتاب المساجد، باب سجود التلاوة، حديث رقم ١٠٦، ج ١ ص ٤٠٦. والترمذي عن زيد بن ثابت، أبواب الصلاة، باب ما جاء في

وقول عمر: «أنها لم تكتب عليكم»^(١).

لنا: قوله - ﷺ -: «السجدة على من سمعها وعلى من تلاها»^(٢)، ولأن بعض آيات السجدة أمر بالسجود، وبعضها ذم على من ترك^(٣) السجود، وأنه يدل على الوجوب. وما روى، قلنا: الترك في الحال قد يجوز لأعذار، وقوله: لم يكتب عليكم^(٤)، (أى لم تفرض)، وهذا ليس بفرض بل هو واجب.

٢٨٩- قال (الشافعي): إذا قرأ آية السجدة^(٥) على الأرض، وسجد ركبًا، جاز عنده^(٦).

وعندنا: لا يجوز.

لأنها غير واجبة عنده^(٧). وعندنا: واجبة^(٨).

السجدة في النجم، حديث رقم ٥٧٦ ج ٢ ص ٤٦٦. والنسائي عن زيد بن ثابت، كتاب الافتتاح، باب ترك السجود في النجم، حديث رقم ٩٦٠ ج ٢ ص ١٦٠. والإمام أحمد في المسند، ج ٥ ص ١٨٣.

(١) رواه البخاري عن عمر بن الخطاب: «عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة الفتح، حتى إذا جاء السجدة نزل، فسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة الغالبة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس أنا أمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر رضي الله عنه وزاد نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما إن الله لم يفرض السجود إلا أن تشاء». كتاب الصلاة باب من أن الله عز وجل لم يوجب السجود ج ٢ ص ٥٢.

(٢) قال العيني: هذا غريب (البنية ج ٢ ص ٧١٧) وقال ابن حجر في الدراية: لم أحده مرفوعًا ج ١ ص ٢١٠.

وروى البخاري عن عثمان رضي الله عنه قال: «إنما السجدة على من استمعها». كتاب الصلاة، باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود. ج ٢ ص ٥٢. وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال: «إنما السجدة على من سمعها». كتاب الصلاة، باب السجدة على من جلس لها ومن سمعها. ج ٢ ص ٦٢٥.

(٣) في ز، ش، ك (ترك) بدل (من ترك) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) في ح (عليهم) بدل (عليكم) والصواب الثانية؛ لأنها توافق ما ورد في قول عمر.

(٥) آية السجدة) سقطت من ز، ح، أ، ك، ق، ط، وهي توصح المراد بالسجود.

(٦) (عده) سقطت من ك ولا يؤثر في المعنى.

(٧) (عده) سقطت من ح، أ، والإتيان أفضل لمعرفة صاحب القول.

(٨) انظر المبسوط ج ٢ ص ٧، وهناك فرق بين أن يقرأ ماشيًا ثم يركب، وأن يقرأ ركنًا ثم

٢٩٠. قال (الشافعي): لا سجدة في سورة (ص)^(١).

وعندنا فيها سجدة^(٢).

له: أن المذكور في الآية ركوع، [لا]^(٣) سجود^(٤).

لنا: ما روى عن عثمان: أنه سجد فيها في صلاة^(٥)، وسجد الناس معه،

وقال: سجد فيها النبي - ﷺ - وقال: سجدها داود توبة^(٦)، ونحن نسجد^(٧) شكرًا^(٨).

ينزل، ثم يركب ففي الأولى لا يجوز فيها الإيماء عند الحنفية، وفي الثانية يجوز فيها الإيماء، إلا على قول زفر فإنه قال إنه لما نزل وجب عليه أداؤها على الأرض، فكانه تلاها على الأرض. (المصدر السابق، وانظر بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٨٥. وانظر مغني المحتاج ج ١ ص ٢١٩).

(١) في ش (الصاد) بدل (ص) والصراب الثانية.

(٢) انظر المبسوط ج ٢ ص ٦، وتبين الحقائق ج ١ ص ٢٥٥ والنباية ج ١ ص ٧١٤.

وعند الشافعية سجدة سورة (ص) سجدة شكر تستحب في غير الصلاة، وتحرم في الصلاة، وهي عند قوله تعالى: ﴿لَتَسْتَغْفِرَ رَبُّكَ زَكَاةً وَأَقَابًا﴾ آية ٢٤، واستدل الشافعية بما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقرا (ص) فلما مر بالسجدة نشزنا (أي تهيأنا) بالسجود، فلما رأنا قال إنما هي توبة نبي، ولكن قد استعملدتم للسجود فنزل وسجده». رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري. وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «سجدتها نبي الله داود توبة وسجدتنا شكرًا» رواه النسائي. والبيهقي وضعفه. (انظر مغني المحتاج ج ١ ص ٢١٥، والمجموع ج ٢ ص ٩٢).

وعند المالكية فيها سجود (انظر المدونة ج ١ ص ١٠٨، والكافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٦١).

وقول الحنابلة كقول الشافعية (الأنصاف ج ١ ص ١٩٦، والمغني ج ١ ص ٦١٨)، والفرق بين من يرى أنها سجدة تلاوة، ومن يرى أنها سجدة شكر أنه لا يجوز سجودها عند الفريق الثاني في الصلاة، بل تبطل الصلاة بسجودها، وإنما يستحب سجودها خارج الصلاة.

(٣) في الأصل (ولا) والمعنى لا يستقيم معها.

(٤) وفي ق (لا غير) بدل (لا سجود) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٥) مي ح (صلاته) بدل (صلاة) والمعنى واحد.

(٦) (توبه) سقطت من ش.

(٧) في ز (نسجد) بدل (نسجدها) والمعنى واحد.

(٨) في ز زيادة (شكرًا له) وفي ك زيادة (شكر لله تعالى) والمعنى واحد.

٢٩١- قال (الشافعي): في سورة الحج سجستان.

وعندنا: (١) سجدة واحدة (٢).

له: ما روي عن عقبة بن عامر الجهني عن النبي - ﷺ - أنه قال: «فصلت سورة الحج بسجنتين من لم يسجدهما، لم يقرأها» (٣).

رواه الدارقطني عن السائب بن يزيد: «أن عثمان بن عفان قرأ (ص) على المنبر، فنزل فسجد، كتاب الصلاة، باب سجود القرآن حديث رقم ٦ ج ١ ص ٤٠٧، وابن أبي شبة في المصنف كتاب الصلاة، باب من قال في (ص) سجدة وسجد فيها ج ٢ ص ٩. ورواه ابن أبي شبة عن سعيد بن جبيرة أن النبي ﷺ قرأ سورة (ص) وهو على المنبر، فما أتى على السجدة قرأها. ثم نزل فسجد. ج ١ ص ٩. رواه عبد الله بن أحمد عن عثمان بن عفان أنه سجد في (ص). وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. (مجمع الرواة. كتاب الصلاة باب سجود التلاوة ج ٢ ص ٢٨٥). وروى البخاري عن ابن عباس أنه قال: «(ص) ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها» كتاب الصلاة باب سجدة (ص). ج ٢ ص ٥٠. ورواه أيضًا الترمذي عن ابن عباس بلفظ البخاري. أبواب الصلاة باب ما جاء في السجدة في ص. حديث رقم ٥٧٧، ج ٢ ص ٤٦٩.

ورواه النسائي عن ابن عباس بلفظ: «أن النبي ﷺ سجد في (ص) وقال سجدتها داود توبة، ونسجدها شكرًا». ج ٢ ص ١٥٩، كتاب الانتاح، باب سجود القرآن، حديث رقم ٩٥٧ والدارقطني، كتاب الصلاة باب سجود القرآن، حديث رقم ٤٠٣، ج ٢ ص ٤٠٧. قال ابن حجر: أخرجه النسائي ورواه ثقات (الدراية ج ١ ص ٢١١). وأخرجه البيهقي ج ٢ ص ٣١٨، ٣١٩. عن عمر وعثمان موقوفين، وعن ابن عباس مرفوعًا.

(١) في ش، ز، ك، ق (زيادة فيها) ولا تغير هذه الزيادة في المعنى.

(٢) انظر مسألة (٢٥٤).

انظر المبسوط ج ٢ ص ٦، وتبيين الحقائق ج ١ ص ٢٠٥ وانظر الناية ج ٢ ص ٧١٢. انظر مقني المحتاج ج ١ ص ٢١٥. المجموع ج ٣ ص ٥١١، والأم ج ١ ص ١٣٣. وعند المالكية فيها سجدة واحدة وهي أولها في قوله: «ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض...» (الآية ١٨) (انظر المدونة ج ١ ص ١٠٨، الكافي لأن عبد البر ج ١ ص ٢٦١). وقول الحنابلة كقول الشافعية (انظر الإصناف ج ١ ص ١٩٦، والمعني ج ١ ص ٦١٨).

(٣) رواه الترمذي عن عقبة بن عامر بهذا اللفظ، أبواب الصلاة باب ما جاء في السجدة في الحج حديث رقم ٥٧٨، ج ٢ ص ٤٧١. قال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بذلك القوى. إلا أنه قال (فلا يقرأها). ونفس لفظ الترمذي رواه الإمام أحمد، ج ٤ ص ١٥٥، والحاكم أيضًا بلفظ الترمذي وأحمد، كتاب الصلاة، باب (فصلت سورة الحج بسجنتين ج ١ ص ٢٢٩). وأبو داود بلفظ: قلت لرسول الله ﷺ أمي الحج سجستان؟ قال

لنا: ما روي عن البراء بن عازب^(١) عن النبي - ﷺ - أنه عدد سجدة القرآن
وعد فيها سجدة^(٢) واحدة^(٣).

وما رواه به نقول، ولكن^(٤) في الأولى سجدة التلاوة^(٥)، والثانية سجدة
صلاة^(٦)، فإنه قال: «اركعوا واسجدوا»^(٧) جمع بينهما. وهما في الصلاة،
لأن السجود الذي تقدمه الركوع^(٨)، إما يكون في الصلاة لا في غيرها.

٢٩٢- قال (الشافعي): كيفية سجدة التلاوة^(٩) - عنده - أن يقوم، ويكبر ويقرأ

«ثم ومن لم يسجد لهما لا يقرأهما». كتاب الصلاة باب تفريع أبواب السجود ج ٢ ص

٥٨، حديث رقم ١٤٠٢.

والدارقطني بلفظ أبي داود، كتاب الصلاة، باب سجود القرآن حديث رقم ٩، ج ١

ص ٤٠٨.

(١) إسماء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم الأوسي الأنصاري له ولأبيه صحة. شهد
مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة وقبل خمس عشرة، وقال - خرجت مع رسول الله ﷺ
ثمانية عشر سراً، روى عن النبي ﷺ جملة من الأحاديث. مات سنة ٧٧ هـ. (الإصابة ج
١ ص ١٤٢).

(٢) (سجدة) مقطعة من ح، ك، أ ولا يؤثر في تغيير المعنى.

(٣) رواه ابن ماجه عن أبي الدرداء وليس عن البراء. قال. «سجدت مع النبي ﷺ
إحدى عشرة سجدة، ليس فيها من المفصل شيء: الأعراف، والرعد والنحل وبني
إسرائيل، ومريم، والحج، وسجدة الفرقان وسليمان سورة النمل، والسجدة، وفي
ص، وسجدة الحواميم» كتاب إقامة الصلاة، باب عدد سجود القرآن رقم ١٠٥٦ ج ١
ص ٣٣٥.

والذي يظهر لي أن في متن الحديث خطأ مطبعياً. فقد رواه البيهقي عن أبي الدرداء
بلفظ «سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء. الأعراف،
الرعد، والنحل، وبني إسرائيل ومريم والحج وسجدة الفرقان وسليمان بسورة النمل،
والسجدة وص وسجدة الحواميم» كتاب الصلاة (باب من قال في القرآن إحدى عشر
سجدة) ج ٢ ص ٣١٣ والحديث بهذا أسلم وأصوب.

(٤) في ح، ك، أ (لكن) بدل (ولكن) والمعنى واحد.

(٥) في ش، ز، أ (تلاوة) بدل (لتلاوة) والمعنى واحد.

(٦) في ش (صلاتي) وفي ك (الصلاة) بدل (صلاة) والمعنى واحد.

(٧) الحج: (٧٧).

(٨) قوله (الذي تقدمه الركوع) سقط من ز، وإسقاطها يغير المعنى هنا.

(٩) في ك (السجدة) بدل (سجدة التلاوة) والثانية أفضل، لأنها أكثر توضيحاً للمراد؛ لأن هناك

ساجداً، ثم يرفع رأسه ويقعد ويسلم تسليمين^(١).
وعندنا. يسجد سجدة واحدة من غير زيادة^(٢). والصحيح: ما قلناه، لأن
المأثور به ليس إلا السجود وما قاله، لا قدوة^(٣) له فيه^(٤).
٢٩٣- قال (الشافعي): المريض إذا صلى بالإيماء، يصلي على جنبه الأيمن.
وعندنا: يصلي مستلقياً^(٥) على قفاه ورجلاه إلى اليمين^(٦).

سجدة الشكر، وسجود، السهو وسجدة التلاوة، وسجدة الصلاة

- (١) في ش، ك (تسليمتين) بدل (تسليمتين) والمعنى واحد.
- (٢) انظر المبسوط ص ١٠، والبيان ج ٢ ص ٧٣٣. وصفها عبد الحنفية: أن يكبر بدون رفع اليدين ويسجد ثم يكبر ثم يرفع رأسه.
- أما عند الشافعية الأصح أنه لا يستحب القيام، ولم يذكر الإمام الشافعي وجمهور الشافعية القيام، ولم يثبت فيه شيء يعتد مما يحتج به. إلا حديث عن أم سلمة الأزدية قالت: «رأيت عائشة تقرأ في المصحف فإذا مرت بسجدة قامت فسجدت». وهو حديث ضعيف؛ لأن أم سلمة هذه مجهولة. (انظر المجموع ج ٣ ص ٥١٧، ٥١٨، معنى المحتاج ج ١ ص ٢١٦).
- وعند المالكية تكون سجدة التلاوة واحدة بلا تكسيرة لإحرام ويكبر في السهو للسجود والرفع منه، وليس هناك سلام منه، وينحط القائم لها سواء كان في صلاة أو غيرها، ولا يجلس ليأتي بالسجود من جلوس. (انظر الشرح وبلغت السالك ج ١ ص ١٤٠ وشرح الخرخشي ج ١ ص ٣٤٨). وعبد الختابة يكبر إذا سجد، وإذا رفع من السجود، ويجلس ويسلم ولا يشهد. والأفضل أن يكون سجود، عن قيام وإن سجد عن جلوس فحسن. (انظر الإنصاف ج ١ ص ١٩٧، والمغني ج ١ ص ٦٦٦ وما بعدها).
- (٣) في ق (لا قدوة) بدل (لا قدوة)، والأولى فيها تصحيف.
- (٤) في ش (به) بدل (فيه) والثانية أنسب للمعنى واحد.
- (٥) في ك (مستلقياً) بدل (مستلقياً) والثانية أنسب للمعنى.
- (٦) انظر الأصل ج ١ ص ٢١٨، والنهاية ج ٢ ص ٦٩١، وما بعدها. الجامع الصغير ص ٨٣، ٨٤، وانظر معنى المحتاج، ج ١ ص ١٥٥، والمجموع ج ٤ ص ١٨٥، ١٨٦، مع ملاحظة أنه يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة.
- وعند المالكية يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة، وإن لم يقدر فعلى حنه الأيسر ووجهه إلى القبلة، فإن لم يفعل ذلك (وهما متدويبان) جاز له أن يصلي على ظهره ورجلاه إلى اليمين.

له - قوله - ﷺ - لعمران ابن حصين^(١): «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى الْجَنْبِ تَوِمُّهُ إِيمَاءً»^(٢).
والمعنى أن^(٣) فيما قلنا يقع الإيماء^(٤) إلى جهة الكعبة^(٥) وفيما قلنم إلى السماء، فكان ما قلنا^(٦) أولى.

لنا: قوله - ﷺ - لعبدالله بن عمر: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى قَفَاكَ تَوِمُّهُ إِيمَاءً»^(٧). والمعنى أن فيما قلناه: إيماء إلى جهة الكعبة حالاً، ومالاً،

(انظر شرح الخرشي ج ١ ص ٢٩٦، وبلغت السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٢٢).

وعند الحابلة الصحيح من المذهب أن يصلي على جنبه إذا شق عليه الصلاة قاعداً والأفضل أن يكون على جنبه الأيمن، ولكنه ليس بواجب على الصحيح من المذهب، وإن صلى على ظهره مع قدرته على الصلاة على جنبه ففيه روايتان: أحدهما وهي المذهب تصح صلاته. والثانية لا تصح. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٣٠٦، ٣٠٧ وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٧١).

(١) عمرا بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبيد بن حذيفة الخزاعي، بعثه عمر إلى البصرة ليفقه أهلها، مات سنة ٥٢، وقيل ٥٣ هـ. (الإصابة ج ٣ ص ٢٦).

(٢) رواه البخاري عن عمران بن الحصين، ولكن ليس فيه (تومي) إيماء) كتاب الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً، صلى على جنب. ج ٢ ص ٥٩ وأبرداود. وأيضاً ليس فيه (تومي) إيماء)، كتاب الصلاة باب في صلاة القاعد، حديث رقم ٩٥٢، ج ١ ص ٢٥٠. ورواه الترمذي عن عمران بن حصين، وليس فيه (تومي) إيماء) أبواب الصلاة، باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم. حديث رقم ٣٧٢، ج ٢ ص ٢٠٨. وابن ماجة وليس فيه (تومي) إيماء)، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة المريض. حديث رقم ١٢٢٣، ج ١ ص ٣٨٦. وأحمد في مسنده، عن عمران بن حصين وليس فيه (تومي) إيماء) ج ٤ ص ٤٢٦، والدارقطني أيضاً ليس فيه (تومي) إيماء) كتاب الصلاة، باب صلاة المريض لا يستطيع القيام حديث رقم ١-٤، ج ١ ص ٣٨٠، والبيهقي أيضاً مثلهم، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ٢ ص ٣٠٤.

(٣) (أن) سقطت من ز والإثبات أفضل لإعطاء المعنى وضوحاً أكثر.

(٤) في ش، رء ك (إيماءه) بدل (الإيماء) والمعنى واحد.

(٥) في ش، زه ك (على جهة القبلة) وفي ك (على وجه الكعبة) بدل (إلى جهة الكعبة) وتؤدى إلى معنى واحد.

(٦) في ح (قلنا) بدل (قلناه) والمعنى واحد.

(٧) (تومي) إيماء) سقطت من ز. رواه البيهقي مرتوقاً على عبدالله من عمر قال: «يصلّي

خصوصاً إذا رفع رأس^(١) المريض عن الأرض قليلاً.
وفيما قلتم إيماء على^(٢) يسار الكعبة. فما قلناه أولى. والحديث معنى
الجنب^(٣).
قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَجَّهَ وَجْهَهُ﴾^(٤) أى سقطت^(٥). ويفسر^(٦) هذا السقوط،
ما رواه في حديث ابن عمر - رضي الله عنه -
٢٩٤. قال: (الشافعي): الاستنجار^(٧) للأذان والإقامة، وتعليم القرآن، والحج،
ونحوها - يجوز.
وعندنا: لا يجوز^(٨).

-
- المريض مستلقياً على قفاه، تلى قدماء للقبلة. وقال البيهقي: وهذا موقوف وهو محمول
على ما لو عجز عن الصلاة على جنبه. كتاب الصلاة، باب ما يروى في كيفية الصلاة على
الجنب، أو الاستلقاء وفيه نظر. ج ٢ ص ٣٠٨.
- (١) في ش، ك، ط (رأسه) بدل (رأس) والثانية هي الصواب إذا كان الفعل ميتاً للمجهول.
أما إذا كان الفعل ميتاً للمعلوم فالأول أفضل.
- (٢) في ز، ك، أ (إلى) بدل (على) والأولى أنسب للمعنى.
- (٣) في ز، ش، ك، ط (وحديث عمران بن حصين. قلنا: لأن ذلك في مرض لم يستطع أن
يستلقي على قفاه؛ لأن معنى الجنب هو السقوط) بدل (والحديث معنى والجنب) وفي ق
(وحديث عمران بن الحصين قلنا. معنى الجنب هو السقوط) بدل (والحديث معنى
الجنب) والأفضل ما في ز، ش، ك، ط، ق؛ لأنه أكثر تفصيلاً للمعنى. وفي ح، أ زيادة
(وهو السقوط) وهي زيادة توضح المعنى.
- (٤) الحج: ٣٦.
- (٥) في ز زيادة (سقطت جنبوها) وتوضح المعنى.
- (٦) في ز ك (وتفسر) بدل (ويفسر) والثانية أنسب للمعنى هنا.
- (٧) في ز (يجوز الاستنجار للأذان والإقامة وتعليم القرآن والحج ونحوها) بدل (الاستنجار
للأذان ... إلى ... ونحوها لا يجوز) والمعنى واحد.
- (٨) قال في الأصل: قلت: أرايت المؤذن والإمام هل تكرر لهما أن يؤذنا ويؤمنا بأحر معلوم؟
قال: نعم أكره لهما ذلك، ولا ينبغي للقوم أن يعطروهما على ذلك أجراً. قلت: فإن أخذ
على ذلك أجراً معلوماً، فأذن لهم وأم؟ قال: يجزيهم. قلت أرايت إن لم يشارطهم على
شيء معلوم ولكنهم عرفوا حاجته، فكأنوا يجمعون له من السنة شيئاً فيعطونه ذلك؟ قال
هذا: حسن. (انظر الأصل ج ١ ص ١٤٢، والميسوط ج ٥ ص ١٤٠، بدائع الصنائع ج ١
ص ٤١٥ وانظر المجموع ج ٣ ص ١٢١ وما بعدها، والأم ج ١ ص ٨٤).

له: ماروي عن ^(١) النبي - ﷺ: زوج امرأة لرجل ^(٢) بما معه من القرآن ^(٣).
(أي بتعليم ما معه). والمعنى أن هذا استئجار ^(٤) على عمل معلوم، مقدور
التسليم؛ فيجوز ^(٥) كالاستئجار على بناء المساجد، وغيرها ^(٦) من أعمال
الخير ^(٧).

لنا: قوله - ﷺ - لعثمان ابن العاص ^(٨) الثقفي: «لا تأخذ على الأذان أجرًا».

وعند المالكية يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة، أو على أحدهما مع الصلاة
فريضة أو نافلة، سواء كانت الأجرة من بيت المال أو من أحد الناس على المشهور. ويكره
أخذ الأجرة على الإقامة مفردة فرضًا كانت أو نفلًا. وإن وقعت وصحت وحكم بها كالإجارة
على الحج (انظر الخرخشي ج ١ ص ٢٣٦).
وعند الحنابلة يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة لقوله ﷺ لعثمان بن العاص:
«اتخذ مؤذنًا لا يأخذ على أذنه أجرًا».

رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وحسنه الترمذي، فإن لم يوجد متطوع بهما يَزَوِّقُ
الإمام من يقوم بهما من بيت المال للمسلمين أو من مال الفيء. (انظر الإنصاف ج ١ ص
٤٩، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٢٤).

- (١) في ز، ح، ق، ط، أ (أن) بدل (عن) والمعنى واحد.
- (٢) في ك، ط (زوج رجلًا امرأة) بدل (زوج امرأة لرجل) وفي ق (من رجل) بدل (لرجل).
- (٣) رواه البخاري عن سهل بن سعد، فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه،
وباب القراءة عن ظهر قلب، ج ٦ ص ٢٣٦، ٢٣٧ بلفظ: قال: «فقد زوجتكها بما ملك
من القرآن». ومسلم عن سهل بن سعد بلفظ: «إذهب فقد ملكتها بما ملك من القرآن».
كتاب النكاح، باب الصداق وجوز كونه تعليم قرآن، حديث رقم ٧٦. ج ٢ ص ١٠٤١.
وأبو داود عن سهل بن سعد بلفظ البخاري، كتاب النكاح باب في التزويج على العمل يُعْمَلُ.
حديث رقم ٢١١١، وعن أبي هريرة حديث ٢١١٢، ج ٢ ص ٢٣٦.
- والترمذي عن سهل بن سعد. كتاب النكاح، باب ما جاء في مهر، النساء حديث رقم
١١١٤ ج ٣ ص ٦٠٨. وابن ماجه في كتاب النكاح، باب صداق النساء، حديث رقم
١٨٨٩، ج ١ ص ٦٠٨.

والدارمي في كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يكون مهرًا ج ٢ ص ١٤٢.

- (٤) في ز (أن الاستئجار) بدل (أن هذا استئجار) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٥) في ر (يجوز) بدل (فيجوز). والأولى تناسب ماني (ز) والثانية تناسب ما هي الأصل وبقي
النسخ.
- (٦) في ز، ق (المسجد، وغيره) بدل (المساجد وغيرها)، والمعنى واحد.
- (٧) في ح (الحيرات) بدل (الخير) والمعنى واحد.
- (٨) في ز (ابن أبي العاص) بدل (ابن العاص)، وما في ز هو الصواب فهو عثمان بن أبي

ولأن هذا عمل لله تعالى، فلا يصح الاستنجار عليه، كالصوم، والصلاة. والجامع وهو^(١) أن ثواب العمل لله تعالى يحصل للفاعل^(٢) لا لغيره، فكان [أخذ الأجرة]^(٣) على ما^(٤) عمل لنفسه، لا للمستأجر، وما روى من الحديث، قلنا: لا يمكن [العمل]^(٥) بحقيقته؛ لأن عين القرآن لا يصلح مهراً. فحملناه على المجاز. وجعلنا^(٦) حرف الباء مجازاً عن الكلام. يعني^(٧) زوجها لأجل ما معه من القرآن.

العاص بن بشر بن عبد بن دهقان بن عبدالله بن همام الثقفي أبو عبدالله نزير البصرة، أسلم في وفد ثقيف، فاستعمله النبي ﷺ على الطائف، واستعمله عمر على البحرين وعمان سنة ١٥هـ. مات في خلافة معاوية سنة ٥٥هـ وقيل ٥١هـ. (الإصابة ج ٢ ص ٤٦٠).

والحديث رواه أبو داود بلفظ: أن عثمان بن أبي العاص قال يا رسول الله: اجعلني إمام قومي. قال: أنت إمامهم، واقتد بأضعفهم، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذنه أجزاء. كتاب الصلاة، باب أخذ الأجر على التأذين حديث رقم ٥٣١، ج ١ ص ١٤٦.

والترمذي عن عثمان بن أبي العاص قال: إِنْ مِنْ آخِرِ مَا عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ اتَّخِذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذْنِهِ أَجْزَاءً. وقال الترمذي: حديث عثمان حديث حسن صحيح. أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذن أجزاء، ج ١ ص ٤٠٩، الحديث رقم ٢٠٩.

والنسائي أيضاً، كتاب الأذان باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذنه أجزاء، رقم ٦٧٢، ج ٢ ص ٢٣.

وابن ماجه، كتاب الأذان، باب السنة في الأذان، حديث رقم ٧١٤، ج ١ ص ٢٣٦. والإمام أحمد في مسنده، ج ٤، ٢١٧. والحاكم، كتاب الصلاة، باب الأمر باتخاذ المؤذن لا يأخذ على أذنه أجزاء، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه ج ١ ص ١٩٩.

- (١) (وهو) سقطت من ز، ح، أ، ولا يؤثر في المعنى.
- (٢) في ك زيادة لقول تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ سَئِئَةً فَلْيَلْغُغْهَا﴾. فصلت: ٤٦. وهي تزيد المعنى وضوحاً. وفي ز (الفاعل) بدل (الفاعل) والمعنى واحد.
- (٣) في الأصل (الأجرة) والمعنى لا يكتمل بدون لفظ (أخذ) وفي ش (الأخذ للأجرة) بدل (أخذ الأجرة) والمعنى واحد.
- (٤) في ز، ح، ك، أ (عمل) بدل (ما عمل) والمعنى واحد.
- (٥) في الأصل (المبطل) وفي أ (المبطل) وهو وهم من السامع لأن المعنى لا يقيم بهذين اللفظتين.

(٦) في ز (وحملناه) بدل (وحملنا) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى والمجازة.

(٧) في ز (بمعنى) بدل (يعني) وتؤيدان إلى معنى واحد.

٢٩٥- قال (الشافعي): يجوز إقامة الجمعة في غير مصر الجامع^(١).
وعندنا: لا يجوز^(٢).

له: قوله - ﷺ - «الجمعة على من سمع النداء»^(٣).
وروي أن عمر: كتب إلى أبي هريرة جَمْعُوا حيث كنتم^(٤).
لنا: قوله - ﷺ -: «لا جمعة، ولا تشريق إلا في مصر جامع»^(٥)، وما رواه

(١) في ز، ح، ك، ط، أ (المصر الجامع)، في، ش، ق (مصر جامع) بدل (مصر الجامع) والأولى والثانية هي الصواب، لأنهما أصح في التركيب.

(٢) ولو صلوا الجمعة في غير مصر جامع لا تجزيهم صلاتهم، وعليهم أن يعيدوا الظهر، وكذلك المسافرين. (انظر الأصل ج ١ ص ٣٤٦، والمبسوط ج ٢ ص ٢٣، والبيان ج ٢ ص ٧٨٥، وما بعدها).

وعند الشافعية: لا تصح الجمعة إلا في أبنية مجتمعه يستوطنها من تنعقد بهم الجمعة سواء كانت كبيرة ذات أسواق، أو قرية صغيرة، أو الأسراب المتخذة وطناً، وإلا إذا كانت الأبنية متفرقة؛ لم تصح الجمعة؛ لأنها لا تعد قرية، ويرجع من الاجتماع والترقب إلى العرف. أما أهل الخيام فإن كانوا دائمين فيها شتاءً وصيفاً وهي مجتمعة إلى بعضها، ففيه قولان: أحدهما أنه لا تجب عليهم الجمعة، ولا تصح منهم؛ أما إذا كانوا ينتقلون من مكانهم صيفاً أو شتاءً فلا تصح الجمعة منهم إلا خلاف. انظر المجموع ج ٢ ص ٣٢٨، ٣٢٩، ومعني المحتاج ج ١ ص ٢٨٠.

وعند المالكية تحب الجمعة على أهل القرى إذا كانت القرية فيها سوق وجامع وأزقة وعدد تقام به الجمعة، ويمكن الإقامة فيها صيفاً أو شتاءً والدفع عن أنفسهم في الأمور الكثيرة لا النادرة. (انظر الكافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٤٩، والمغربي ج ٢ ص ٧٦).

وعند الحنابلة لا تقام الجمعة إلا بقرية يستوطنها أربعون من أهل وجوبها ولا يجوز إقامتها من غير ذلك. ويجوز إقامتها في الأبنية المتفرقة إذا شملها اسم واحد وليس المصر من شروط الجمعة. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٣٧٨، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٩١ و ٢٩٤).

(٣) سبق تخريجه في المسألة (١٤٤).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة باب من كان يرى الجمعة في القرى وعمرها. ج ٢ ص ١٠٦.

(٥) سبق تخريجه في المسألة رقم (٤٠) وقال في البناية: «رفع هذا الحديث عريب، وإنما وجد موقوفاً عن علي رضي الله عنه، رواه عبدالرزاق والبيهقي» (ج ٢ ص ٧٨٩).

معناه من سمع نداء الجمعة. وبه نقول، ولكن لا جمعة إلا في المصر^(١) عندنا، وأما كتاب عمر كان جواب كتاب^(٢) أبي هريرة من البحرين في استئذانه لإقامة الجمعة بها. فمعناه: جَمَعُوا حيث كنتم من الأمصار، كالبحرين، ونحو ذلك^(٣).

٢٩٦. قال (الشافعي): السلطان ليس بشرط لإقامة الجمعة. وعرفنا: شرط^(٤).

له: . أن عليًا جمع بالصحابة، وعثمان كان محصورًا، وكانت^(٥) الولاية يومئذ لعثمان^(٦).

(١) في ش، ك (مصر جامع) بدل (المصر) والأولى أكثر تفصيلًا من الثانية.

(٢) في ش، ز (جوابًا لكتاب) بدل (جواب كتاب) ومعناها واحد.

(٣) (ونحو ذلك) سقطت من ش، ز، ك، ط ولا يؤثر في تغيير الحكم.

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ٣٦٠، والمبسوط ج ٢ ص ٢٥ وندائع الصنائع ج ٣ ص ٦٦٥ والسنية ج ٢ ص ٧٩٤. هذا إذا كان السلطان أو نائبه حاضرًا، فأما إذا لم يكن حاضرًا بسبب الموت أو القتلة، ولم يحضر وإلى آخر بعد حتى حضرت الجمعة ذكر الكرخي أنه لا بأس أن يجمع الناس على رجل حتى يصلي بهم الجمعة. وهكذا روي عن محمد. ذكره في العيون، لما روي أن عثمان لما حوَّص قدم الناس عليًا رضي الله عنه، فصلى بهم الجمعة. (البدائع ج ٢ ص ٦٦٦، وعيون المسائل ص ٣٤، لأبي الليث السمرقندي تحقيق صلاح الدين الناهي).

وعند الشافعية السنة أن لا تقام الجمعة إلا بإذن السلطان وإن أقيمت بغير إذنه جاز؛ لحديث: «أن عليًا صلى العيد وعثمان رضي الله عنه محصور» وكذلك؛ لأنه فرض لله تعالى، لا يختص بفعله الإمام فلم ينتقل إلى إذنه كسائر العبادات. انظر المجموع ج ٤ ص ٤٠٤. وعند المالكية أيضًا تصح الجمعة بغير سلطان (الكافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٤٩). وعند الحنابلة لا يشترط إذن الإمام كالشافعية والمالكية. (الإنصاف ج ٢ ص ٣٩٨ والمعني ص ٣٣٠).

(٥) في ز، ح (وكان) (وكانت) والأفضل الثانية، لاشتغالها على التاء الدالة على المؤث وهو لفظ (الولاية).

(٦) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين. (الموطأ مع شرح الرزقاقي حديث رقم ٤٣١، ج ١ ص ٣٦٣).

ورواه البيهقي، كتاب الجمعة، باب من تكون خلفه الجمعة من أمير وأمور وغير أمير، حرًا كان، أو عبدًا، ج ٣ ص ٢٢٤. وقال النووي: صحيح رواه مالك في الموطأ،

لنا: قوله - ﷺ - في حديث جابر: أن النبي - ﷺ - قال في خطبته: «فمن تركها في حياتي أو بعد موتي»^(١)، وله إمام عادل أو جائر»^(٢). شرط الإمام أما حديث^(٣) علي، قلنا: علي - رضي الله عنه - فعل ما فعل بأمر عثمان، فكان^(٤) نائباً عنه^(٥).

٢٩٧. قال (الشافعي): الجماعة شرط، وأقلهم أربعون^(٦)، أحرار^(٧) مقيمون. وعنفنا: أقل الجمع ثلاثة. غير أن عند أبي يوسف أثنان سوى الإمام.

في باب صلاة العيد. ورواه الشافعي في الأم بإسناده الصحيح. وروى البيهقي عن الشافعي أن قال به في القديم: (المجموع ج ٤ ص ٤٠١).

- (١) من قوله (أن النبي عليه السلام قال في خطبته: «فمن تركها في حياتي أو بعد موتي»)، سقطت من ز، ح، ك، أ، ق ولإثبات أفضل لوضوح مكان الشاهد.
- (٢) (فلا جمع الله شمله) زيادة في ش، والصواب أن هنا زيادة قبلها (استخفافاً بها أو جحواً لها فلا جمع الله شمله).

رواه ابن ماجة عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله. من حديث طويل: «فمن تركها في حياتي أو بعدى وله إمام عادل أو جائر استخفافاً بها، أو جحوداً لها، فلا جمع الله شمله ولا يبارك له في أمره، ألا لا صلاة له ولا زكاة له، ولا حج له، ولا صوم له، ولا بر له حتى يتوب». كتاب إقامة الصلاة، باب فرض الجمعة، حديث رقم ١٠٨١ وقال في التعليق: إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، وعبد الله ابن محمد المدري. ج ١ ص ٣٤٣، ورواه الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد بن محمد العدوي، ج ١ ص ٣٤٣ رواه الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري وبنفس اللفظ. وقال الهيثمي: وفيه موسى بن عطية الساهلي ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات. مجمع الزوائد، كتاب الصلاة، باب فرض الجمعة ومن لا تحب عليه. ج ٢ ص ١٦٩.

- (٣) (حديث) سقط من ك والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
- (٤) في ح (وكان) يدل (مكان) والثانية أنسب للمعنى هنا.
- (٥) في ز (أما علي رضي الله عنه فكان نائباً عنه) بدل (أما حديث علي رضي الله عنه قلنا: علي رضي الله عنه فعل ما فعل بأمر عثمان، فكان نائباً عنه)، والثانية أفضل؛ لأنها أكثر تفصيلاً للمعنى.

(٦) في ز زيادة (رجالاً) وهي زيادة صحيحة تميز المراد بالأربعين.

(٧) في ش، ز، ط زيادة (كلهم أحرار) وفيها زيادة تفصيل للمحكم.

وعند أبي حنيفة ومحمد: ثلاثة سوى الإمام^(١).

له: حديث أسعد بن زرارة^(٢): أنه أقام بهم أول جمعة بالمدينة، وهم أربعون، كلهم أحرار مقيمون^(٣).

لنا: ما روي: أن الصحابة خرجوا ينظرون إلى العير، ورسول الله - عليه السلام - يخطب فلم^(٤) يبق معه إلا اثنا عشر^(٥) فنزل، وجمع به^(٦). ولأن

(١) هي ق زيادة (وقد مر) وهي زيادة توضح المعنى. إذ المسألة مرت في باب أبي يوسف رقم (٦٩). (انظر الجامع الصغير ج ٢ ص ٦٨٠، والنهاية ج ٢ ص ٨١١ وانظر المجموع ج ٤ ص ٢٣١، الأم ج ١ ص ١٩١).

وعند المالكية يجوز ابتداء الجمعة باثني عشر رجلاً أحراراً متوطنين غير الإمام، باثني لسلامها مع صحة صلاة كل واحد منهم، فلو فسدت صلاة أحدهم بطلت صلاته وصلاتهم. (انظر الخرشبي ج ٣ ص ٧٦، ٧٧ وبلغة السالك ج ٢ ص ١٦٦).

وعند الحنابلة يشترط حل الصحيح من المذهب أربعون، وروي عن أحمد أنها تنعقد بثلاثة. (انظر المغني ج ٢ ص ٣٢٨، الإنصاف ج ٢ ص ٣٧٨).

(٢) أسعد بن زرارة بن عدس بن عبيد الأنصاري الخزرجي، شهد العقبتين يقال أنه أول من تابع ليلة العقبة. مات في حياة النبي ﷺ قبل غزوة بدر. (الإصابة ج ١ ص ٣٤).

(٣) والحديث رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه كعب بن مالك: أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة، ترحم لأسعد بن زرارة، فقلت له: إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة، قال: لأنه أول من جمع بنا في هزم النبي، من حرة بني بياضة في نقيع يقال له: نقيع الخضعات، قلت: كم أنتم يومئذ، قال: أربعون. كتاب الصلاة، باب الجمعة في القرى حديث رقم ١٠٩٦، ج ١ ص ١. ٢٨٠. وابن ماجة أيضاً عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك كتاب إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة ج ١ ص ٣٤٤، ٣٤٤. حديث رقم ١٠٨٢.

ورواه البيهقي عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك في كتاب الجمعة، باب العدد الذي إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة، وقال البيهقي هذا حديث حسن الإسناد صحيح ج ٣ ص ١٧٧. وقال ابن حجر: رجاله ثقات. (الدراية ج ١ ص ٢١٥).

(٤) في ز، ك (ولم) بدل (فلم) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٥) في ز، ك، ق، أ زيادة (رجلاً) وهي زيادة توضح المراد.

(٦) في ك، ق، ط، أ (بهم) بدل (به) والأولى أنسب للمعنى.

رواه البخاري عن جابر بن عبد الله، كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، فصلاة الإمام ومن بقي جاترة. ج ٢ ص ١٦.

الشرط هو الجماعة، فما يقع عليه اسم الجماعة، يكتفى به. وما روى من الحديث، قلنا: ذلك^(١) اتفاقاً، إلا^(٢) أنه كان شرطاً، لا محالة.

٢٩٨- قال (الشافعي): ولا يجمع في مصر واحد، في موضعين؛ لأنها سميت جمعة؛ لأنها حامية الجماعات^(٣). فلا يجوز التفريق.

وقد مر بيان مذهب أصحابنا الثلاثة^(٤)، يحججه^(٥) في أقاويل الثلاثة^(٦).

٢٩٩- قال (الشافعي): يرد السلام في الخطبة، يوم الجمعة. وعملنا: لا يجوز^(٧).

ومسلم في كتاب الجمعة، باب في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجَةً﴾ عن جابر بن عبدالله، حديث رقم ٣٦ ٣٨، ج ٢ ص ٥٩٠.

والترمذي. كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الجمعة، حديث رقم ٣٣١١ ج ٥ ص ٤١٤، والإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبدالله، ج ٣ ص ٣٧٠.

(١) في ز، ك، ق، أ زيادة (وقع ذلك) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) في ك، أ (لا أنه) بدل (لا أنه) والأولى هي الصواب؛ لاستقامة المعنى بها.

(٣) في ز، ك، ط (للجماعات) وفي ش (للجماعة) بدل (الجماعات) وتؤدي إلى معنى واحد.

(٤) (الثلاثة) سقطت من ك، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

(٥) (يحججه) سقطت من ز، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

(٦) في ز زيادة (يحججهم) وفي ك (وحججه)، وهي زيادة مناسبة لما في نسخة (ز) لأنها سقطت من العبارة السابقة في هذه النسخة.

انظر المسألة ١٤٣، وانظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٦٤، وتبيين الحقائق ج ١ ص ٢١٨، والمجموع ج ٤ ص ٤٠٦، والأم ج ١ ص ١٩٢.

وعند المالكية لا تجوز الجمعة من مصر إلا في موضع واحد. (الكافي لأبن عبد البر ج ١ ص ٢٥٢، والخرشي ج ٢ ص ٧٥).

وعند الحنابلة يجوز تعددها: إذا كانت هناك حاجة كأن يكون البلد كبيراً يشق على أهله الاجتماع في مسجد واحد. (انظر الإصناف ج ٢ ص ٤٠٠، والمغني ج ٢ ص ٢٣٤).

(٧) انظر الأصل ج ١ ص ٣٥١، والمبسوط ج ٢ ص ٢٨، ٢٩، والبدائع ج ٢ ص ٦٧٢.

وروى عن أبي يوسف أنه يرد السلام؛ لأن السلام فرض والاستماع سنة. (المبسوط ج ٢ ص ٢٩، والبدائع ج ٢ ص ٦٧٢). وهو في عمومه مكروه عند الحنفية.

وعند المالكية يكره السلام لبقائه على من بالمسجد يوم الجمعة أثناء الخطبة، ولكنه لو سلم يرد بعضهم؛ لأن رد السلام فرض وعملنا بناء على أن هناك قولين عند الشافعية: في تحريم الكلام في أثناء الخطبة أصحهما يستحب الإنصات ولا يجب، ولا يحرم الكلام،

له. أنه واجب فلا يجوز تركه.

لأ: أنه فيه ترك فرض الاستماع، والإنصات.

٣٠٠. قال (الشافعي): يؤدي^(١) سنة الجمعة، في حالة الخطبة.

وعندنا: لا يؤدي^(٢).

له. ما روي أن النبي - ﷺ - كان يخطب فدخل سليلك الخطفاني^(٣)، فأمره أن يصلي ركعتين^(٤).

وإثاني: يحب الإنصات ويحرم الكلام. فعلى القول الأول له أن يرد السلام، وعلى القول الثاني ليس له أن يرد السلام. (انظر المجموع ج ٤ ص ٣٥٢، والأم ج ١ ص ٢٠٣).

وعند المالكية يحرم السلام على القادم أو الجالس، ويحرم السلام ولو بالإشارة في أثناء الخطبة. (انظر الخرشي ج ٢ ص ٨٩ والشرح الصغير ج ١ ص ١٧١).

وعند الحنابلة الصحيح من المذهب أنه يجوز رد السلام. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤١٨، والمغني ج ٢ ص ٢٢٣).

(١) في ز، ط، أ (تؤدي) بدل (يؤدي) والمعنى واحد.

(٢) في ز، ط، أ (تؤدي) بدل (يؤدي) والمعنى واحد.

انظر الأصل ج ١ ص ٣٥٢، والمبسوط ج ٢ ص ٢٩، ويدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٧١. وأما عبدالشافعية فإنه يؤدي تحية المسجد ركعتين ويخففها، ويكره تركهما للحديث الصحيح «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين». متفق عليه أما من كان بالمسجد فليس له أن يبتدئ النافلة، وهو صريح في تحريم ابتداء صلاة النافلة. (المجموع ج ٤ ص ٣٨٣، الأم ج ١ ص ١٩٧).

وعند المالكية يكره ابتداء صلاة بخروج الإمام. (شرح الخرشي ج ٢ ص ٨٧).

وعند الحنابلة إذا دخل والإمام يخطب يصلي ركعتين ويتجاوز فيهما؛ لما روى مسلم «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ويتجاوز فيهما». وما روى جابر قال: «جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس، فقال: : «أوصلت يا فلان؟ قال: لا، قال: ثم فاركع. وفي رواية فصل ركعتين» متفق عليه أما بقية التطوع فإنه ينقطع بجلوس الإمام على المنبر. (انظر المغني ج ٢ ص ٢١٩، ٢٢٠، والإنصاف ج ٢ ص ٤١٥).

(٣) في أ زيادة (إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام)، وهو وهم من السامع.

(٤) في ش (الخطفاني) بدل (الخطفاني) والصواب أنه: سليلك بن عمرو أو ابن هذبه العطفاني. (الإصابة ج ٤ ص ٧٢).

(٥) رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين حفيقتين. عن جابر بن عبد الله. ج ٢ ص ١٥. ومسلم عن جابر بن عبد الله، كتاب الجمعة، باب التحية

- والإمام يخطب، حديث رقم ٥٤ - ٥٩. ج ٢ ص ٥٩٦، ٥٩٧.
- والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الركعتين والإمام يخطب عن جابر بن عبد الله مرقوفاً، حديث رقم ٥١٠، ج ٢ ص ٣٨٤.
- والنسائي عن جابر بن عبد الله، كتاب الجمعة، باب الصلاة لمن جاء والإمام يخطب، حديث رقم ١٤٠٠، ج ٣ ص ١٠٣ وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب، حديث رقم ١١١٢ - ١١١٤، ج ١ ص ٣٥٣. والإمام أحمد في مسند عن جابر بن عبد الله، ج ٣ ص ٢٩٧.
- (١) سبق تخريجه في المسألة (١٦).
- (٢) في ش (هو صلى) بدل (صلى هو) والمعنى واحد.
- (٣) في ك، أ (فصار كأنه في غير حالة الخطبة) بدل (وصار في غير حالة الخطبة) ومعناها واحد.
- (٤) في ش، ز، ح، ك، ق، أ (خطبتي) بدل (خطبة) والأولى أنسب للمعنى.
- (٥) عند الحنفية الجلوس بين الخطبتين سنة؛ لأن الله تعالى أمر بالذكر مطلقاً عن قيد القعدة والقراءة، فلا تجعل شرطاً بخير الواحد؛ لأنه يصير ناسخاً لحكم الكتاب، وخير الواحد لا يصلح ناسخاً للكتاب، ولكن يصلح مكملًا له، فيكون قدر ما يثبت بالكتاب فرضاً، ويكون ما ثبت بخير الواحد سنة عملاً بهما بقدر الإمكان، وروي عن ابن عباس أنه كان يخطب واحدة، فلما ثقل حملها خطبتين، وقعد بينهما وهو دليل على أن القعدة للاستراحة، لا أنها شرط لازم. وحديث ابن عباس قال عنه العيني: غريب. وقال ابن العربي: ضعیف. (انظر الأصل ج ١ ص ٣٤٦، والمبسوط ج ٢ ص ٣٠، البدائع ج ٢ ص ٦٦٩، والنبأ ج ٢ ص ٨٠٢).
- (وانظر المجموع ج ٤ ص ٣٤٣، والأم ص ١٩٤، ١٩٩) والمراد بقوله المتواتر هكذا: الحديث الذي ورد في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يقرأ القرآن ويذكر الناس ثم يجلس ثم يقوم. الحديث، كتاب الجمعة، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة، وما فيها من الجلسة، حديث رقم ٣٣-٣٥، ج ٢ ص ٥٨٩، وغيره من الأحاديث. وعند المالكية الجلسة بين الخطبتين سنة. (انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٦٨، والكاظمي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٥١).

له: إنه المأثور المتواتر، هكذا^(١).

لنا قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ ذِكْرَ اللَّهِ﴾^(٢)، من غير فصل. ولأن عثمان لم يخطب الخطبة الأولى في خلافته إلا: بقوله الحمد لله^(٣)، ولم ينكر عليه أحد.

٣٠٢. قال (الشافعي): إذا خرج وقت الجمعة، والإمام فيها - أتمها أرباعاً. وعندنا: يستقبل الظهر^(٤).

له: إن الجمعة ظهر مقصور بعذر الخطبة، ومشقة السعي، كما في حال السفر، قال عمر، وعائشة: إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة^(٥). وشرط قصرها الوقت، فإذا فات الوقت عادت أرباعاً.

لنا: إن الجمعة غير الظهر اسماً وقدرًا، وشرطًا، فلا تجزئ بتحريمه فرض

وعند الحنابلة أيضًا مستحبة. (انظر المغني ج ٢ ص ٣٠٦، والإنصاف ج ٢ ص ٣٩٧).

(١) (هكذا) سقطت من ز، ح، ك، أ والأفضل إسقاطها مع (إنه). إنسا إذا ثبتت فالأفضل أن تكون (أن) بدل (إنه).

(٢) الجمعة: ٩.

(٣) في أ زيادة (الله)، الحمد لله) والحديث سق الكلام عنه في المسألة (٣٤).

(٤) انظر الأصل ج ١ ص ٣٦٤، والمبسوط ج ٢ ص ٣٣، البدائع ج ٢ ص ٦٨٣ والبناءة ج ٢ ص ٨٠٠.

وعند الشافعية يتم صلاته ظهرًا ولا يخرج منها كما قال الحنفية ثم يصلي ظهرًا. وذلك لأنه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد خروج الوقت فكذا بعد خروجه كالبحر، ويتم الظهر؛ لأنه فرض رد من أربع إلى ركعتين بشرط يختص به، فإذا زال الشرط أتم، كالسافر إذا دخل في الصلاة، ثم قدم قبل أن يتم. (انظر المجموع ج ٤ ص ٣٣٧، والأم ج ١ ص ١٩٤). وعند المالكية لو خرج وقت الجمعة ودخل وقت العصر يصلي الإمام بهم الجمعة مالم تنيب الشمس، وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب. (المدونة ج ١ ص ١٦٠، والخرشي ج ٢ ص ٧٣).

وعند الحنابلة إذا دخل وقت العصر وقد صلوا ركعة أتموا بركعة أخرى وأجزأتهم جمعة، وهل يبنون أو يستقبلون؟ على قياس قول الخرفي، تمدد ويستقبلها ظهرًا، وعلى قول أبي إسحاق بن شاقلا، يتمها ظهرًا، (المغني ج ٢ ص ٣١٨).

(٥) (الخطبة) تكررت في ح وهو وهم من الناسخ. والأثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الرجل تقوته الخطبة ج ٢ ص ١٢٨.

واحد^(١).

٣٠٣. قال (الشافعي): يغسل الميت في ثيابه.

وعندنا: يجرد^(٢).

له: ماروي أن النبي - ﷺ - غسل في قميصه^(٣).

لنا: أن الغسل على الوجه المستون^(٤) لا يتحقق من غير تجريد - عادة -
وماروي، قلنا: النبي - ﷺ - خص بذلك فأنهم أرادوا أن يجردوه،

(١) في، ز، ك، ط، أ (آخر) بدل (واحد) والأولى أنسب للمعنى.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ١١٧، والمبسوط ج ٢ ص ٥٨، والبدائع ج ٢ ص ٧٥٢، والبنية
ج ٢ ص ٩٥١.

وعند الحنفية حينما يجرد يوضع على عورته خرقة؛ لأن غسله يشق إذا كان هناك إزار،
وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يوزر بأزار سابغ كما يفعله في حياته إذا أراد
الافتعال، وفي النوادر: يستر من عورته إلى ركبته، (المصادر السابقة).

وعند الشافعية تنزع ثيابه المخيطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه ويبقى أن
يبقى عليه القميص الذي يغسل فيه إذا كان طاهراً؛ لأنه لا فائدة من نزعه ثم إعادته. (الأم
ج ١ ص ٧٨٠، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٣٠).

وعند الحنابلة يجب ستر عورته إذا كان ابن سبع سنين فأكثر، ويسن للمفاسل أن يجرده،
لأنه أمكن له في تفسيكه، وأصون له من التنجيس ويسن ستره عن العيون، في بيت أو
خيمة، لأنه أستر، ولئلا يستقبل بمورته السماء. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤٨٥، وشرح
منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٧).

(٣) رواه أبو داود عن عبدالله بن الزبير قال: سمعت عائشة تقول: لما أرادوا غسل النبي ﷺ
قالوا: والله ما ندري أنجرد رسول الله من ثيابه كما نجرد موتانا، أم نغسله وعليه ثيابه؟
فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم، حتى مامنهم وجل إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم
مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو: أن اغسلوا النبي ﷺ وعليه ثيابه، فقاموا إلى
رسول الله ﷺ فغسلوه وعليه قميصه يصرون الماء فوق القميص، ويدلكونه بالقميص دون
أيديهم، وكانت عائشة تقول: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت، ما غسله إلا نساءه.
(كتاب الجنائز ب ستر الميت عند غسله، حديث رقم ٣١٤١، ج ٣، ص ١٩٦) والإمام
أحمد بهذا اللفظ (ج ٣ ص ٢٦٧). قال في البنية: قال النووي صحيح. (ج ٢ ص
٩٥١).

(٤) (الوجه المستون) سقطت من ق. و (المستون) سقطت من ح، ك، ط، أ والإثبات أفضل
لإيضاح المعنى وإكتماله.

[فتودرا] ^(١) ألا تجردوا نبيكم ^(٢).

٣٠٤. قال (الشافعي): ويمضمض الميت، ويستشق.
وعندنا: لا ^(٣).

له: إن تمام غسل الأحياء بهما، وهذا الغسل معتبر بغسل الأحياء.
لنا: إن في إدخال الماء في فم الميت، وأنفه ^(٤)، وإخراجه حرج وهو ^(٥)
مدفوع.
٣٠٥. قال (الشافعي): ويسرح الميت، ويقص شاربه ^(٦)، وتقليم أظفاره، ويرال
شعره الذي حقه ^(٧) الإزالة.
وعندنا: لا يفعل شيء من ذلك ^(٨).

-
- (١) في الأصل (فتادرا) وهو وهم إذ المعنى لا يستقيم بها.
(٢) انظر تخريج الحديث السابق. ورواه أيضاً ابن ماجة بسند ضعيف عن بريدة: لأن فيه أبو
بردة، وهو عمر بن يزيد التميمي وهو ضعيف. كتاب الجنائز باب ما جاء في غسل النبي
ﷺ حديث رقم ١٤٦٦، ج ١ ص ٤٧١.
(٣) انظر الأصل ج ١ ص ٤١٨، والمبسوط ج ٢ ص ٥٩، والبدائع ج ٢ ص ٧٥٣، والثانية
ج ٢ ص ٩٥٢. وانظر الأم ج ١ ص ٢٦٥، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٣٣.
وعند المالكية يدب المضمضة والاستنشاق، وذلك بغسل الفم والأنف مع إمالة الرأس
برفق، لنلا يدخل الماء إلى الجوف. (انظر بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٣،
الخرشي ج ٢ ص ١٢٥).
وعند الحنابلة يسن أن يدخل أصبعيه، الإبهام والسبابة، بين الشفتين وعليهما حرقة
مبلولة بماء، فيمسح بهما أسنانه، ويدخلها في منخريه ويتطعمها، ويقوم هذا مقام
المضمضة والاستنشاق. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤٨٨، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٨).
(٤) (وأنفه) سقطت من أ، والإثبات أفضل لاكمال المعنى.
(٥) في ز (فهر) بدل (وهو) والثانية أنسب للعبارة ها.
(٦) في ز (الشارب) بدل (شاربه) والثانية أنسب للعبارة.
(٧) في ز (بحقه) بدل (حقه) والثانية أنسب للمعنى.
(٨) الأصل ج ١ ص ٤١٨، والمبسوط ج ٢ ص ٥٩، البدائع ج ٢ ص ٧٥٤، والسبابة ج ٢
ص ٩٥٩. وانظر الأم ج ١ ص ٢٦٥، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٣٣.
وعند الحنابلة يكره تسريح شعر الميت سوله كان رأسه أو لحيته (انظر الإنصاف ج ٢

له: قوله - ﷺ - : «اصنعوا بموتاكم، كما تصنعون بعروسكم»^(١).

لنا: ماروي أن عائشة أنها^(٢) رأت ميتًا تسرح ناصيته فقالت للمقوم: «هلام [تتصون]^(٣) صاحبكم»^(٤)، وما رواه محمود على التطيب والتطهير دون التفصان. ألا ترى أنه لا يختن، وإن كان سنة في الأحياء^(٥).

٣٠٦. قال (الشافعي): للرجل^(٦) أن يفسل زوجته^(٧) بعد الموت^(٨).
وعندنا: ليس له ذلك^(٩).

ص ٤٩٤، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣٠.

قال العيني: ذكر الرافعي في كتابه، روى أنه عليه السلام، قال: «افعلوا بميتكم ما تفعلونه بعروسكم»، وذكره الغزالي في الوسط أيضًا، ولفظه: «افعلوا بموتاكم ما تفعلونه بأحيائكم»، قلت: قال ابن الصلاح بحث عنه فلم أجد به بشأ، وقال أبو حامد في كتاب السواك: هذا الحديث غير معروف، (النهاية ج ٢ ص ٩٦).

ورواه أبو يوسف في الآثار عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي عن عائشة كتاب الصلاة، باب في غسل الميت وتكفينه، حديث رقم ٣٨٢، ص ٧٨.
وقال في الدراية: أخرجه محمد بن الحسن في الآثار. حدثنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم، أن عائشة: رأت امرأة يكدون رأسها بمشط فقالت: «هلام تتصون ميتكم» وأخرجه عبد الرزاق، عن الثوري، عن حماد وأخرجه أبو عبيد في الغرائب عن هشيم بن نعيمة عن إبراهيم وهو منقطع بين إبراهيم وعائشة. (ج ١ ص ٢٣٠).

(١) في ش (بعروسكم) بدل (بعروسكم).

(٢) (أنها) سقطت من ز، ولا يؤثر في المعنى.

(٣) في الأصل (تتفصون)، والذي في الرواية (تتصون) وهو الصواب لأن معناه (تُترشَّون).

(٤) في ز، ق (ميتكم) بدل (صاحبكم).

(٥) في ش، ز، ك، ط زيادة (في حق الأحياء) وإثباتها أفضل لإيضاح المراد بالمعارة.

(٦) في ز، ش، ك، ط (للزوج) بدل (للرجل) والمعنى واحد.

(٧) في ح، أ (الزوجة) بدل (زوجته) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) (بعد الموت) سقط من ش، ز، ط، والإثبات أفضل لإيضاح المراد من المعارة.

(٩) انظر الأصل ج ١ ص ٤٣٥، والمبسوط ج ٢ ص ٧١، والبدائع ج ٢ ص ٧٦٣، النهاية ج ٢ ص ٩٦١. وانظر الأم ج ١ ص ٢٧٣، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٣٥.

وعند المالكية والحنابلة يجوز للزوجين أن يفسل كل منهما الآخر. (انظر شرح الخريص ج ٢ ص ١١٤، والشرح الصغير ويلفة السالك ج ١ ص ١٨١، والسدونة ج ١ ص ١٨٥، والإنصاف ج ٢ ص ٤٧٨، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٦، ٣٢٧).

له: قوله - ﷺ - لعائشة: «لو مت قبلي لفسلتك، وكفنتك، وصليت عليك»^(١)، ولأن لها أن تغسل الزوج، فكذا له أن يغسلها^(٢).

لنا: إن حل النظر^(٣) والممس تبيها للمقاصد المطلوبة^(٤) من النكاح^(٥). وإنما زالت بالموت، وما رواه محمول على التسبب^(٦)، دون المباشرة. وهذا بخلاف جانبها؛ لأن بعض المقاصد قائم وهو الفراش.

٣٠٧. قال (الشافعي): يجوز إدخال الجنابة في المسجد، والصلاة عليها فيه.

(١) رواه ابن ماجه عن عائشة أن السي ﷺ قال: «ماضرك لو مت قبلي فممت عليك، ففسلتك، وكفنتك، وصليت عليك ودفنتك» كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الرجل امرأته، وغسل المرأة زوجها حديث رقم ١٤٦٥، ج ١ ص ٤٧٠، والإمام أحمد في مسنده، ج ٦ ص ٢٢٨.

والدارمي في المقدمة، باب في وفاة النبي ﷺ ج ١ ص ٣٧. والبيهقي، في كتاب الجنائز، باب الرجل يغسل امرأته إذا ماتت ج ٣ ص ٢٩٦. والدارقطني، كتاب الجنائز، باب التسليم في الجنابة واحدة. والتكبير أربعا وخمسا، وقراءة الفاتحة، حديث رقم ١١، ج ٢ ص ٧٤.

قال في الجوهر النقي: «في سده محمد بن إسحاق تكلموا فيه» وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح: «والحفاظ يَتَوَقَّؤُن ما ينفرد به» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وقال في التعليق الصغرى على الدارقطني، وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد عمن، وبه أعله البيهقي، قال الحافظ: ولم ينفرد به، بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي، وأما ابن الحوزي فقال: «لم يقل غسلتك إلا ابن إسحاق» (ج ٢ ص ٧٤).

(٢) عند الحنفية للمرأة أن تغسل زوجها؛ لأن المرأة مملوكة بالنكاح والزوج مالك فتقى صفة المالكية له حكما؛ لبقاء محل الملك. ولذلك يحل لها غسله، وأما إذا ماتت هي فإنها تكون محرمة عليه، ولهذا يجوز للزوج أن يتزوج بأختها أو أربع غيرها. وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على جواز غسل المرأة زوجها (المبسوط ج ٢ ص ٧٠، ٧١ البناية ج ٢ ص ٩٦١).

(٣) في ز، ش (المس والنظر) بدل (النظر والمس) والمعنى واحد وفي ك، ق (الفصل) بدل (النظر) والثانية هي الصواب؛ لأن المقاصد المطلوبة من النكاح التمتع بالنظر والمس، ولا يتصور التمتع بالفصل.

(٤) في ش (المطلوب) بدل (المطلوبة) والثانية هي الصواب؛ لأنها تناسب الكلمة التي قبلها.

(٥) في ز (بالنكاح) بدل (من النكاح) والثانية أفضل؛ لأنها أسبب للمعنى.

(٦) في ش (التسبب) بدل (التسبب) والمعنى واحد والمقصود به إعداد المنة وجلب من يعمل واحصاء الكفن وغيره.

وعندنا: يكره ذلك^(١).

له: إن عائشة صلت على جنازة سعد بن أبي وقاص في المسجد فأنكر عليها الصحابة، فقالت: «صلى رسول الله^(٢) - ﷺ - على جنازة سهيل بن البيضاء^(٣) في المسجد^(٤)».

(١) انظر المبسوط ج ٢ ص ٦٨، والكتاب وشرحه الباب ج ٢ ص ٣١، والبناءة ج ١ ص ١٠٠٥. وانظر مني المحتاج ج ١ ص ٣٦١.

وعند المالكية يكره إدخال الجنازة إلى المسجد والصلاة عليها فيه إلا إذا ضاق خارج المسجد بأهله، فلا بأس أن يصلي عليها من في المسجد بصلاة الإمام. (انظر الخروشي ج ٢ ص ١٣٧، بلفة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٩، والمدونة ج ١ ص ١٧٧).

وقول الحنابلة كقول الشافعية في جواز إدخالها إلى المسجد، إلا أن يخاف تلوث المسجد بها فإنه يحرم إدخالها. (لإنصاف ج ١ ص ٥٣٨ وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣٨).

(٢) في ش (رسول الله صلى) يدل (صلى رسول الله).

(٣) سهيل بن بيضاء، وهي أمه واسمها دعد، واسم أبيه وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة القرشي. ذكره ابن إسحاق في الدرر، توفي سنة تسع للهجرة (انظر الإصابة ج ٢ ص ٨٥، ٩١).

(٤) رواه مسلم عن عبد الله بن الزبير أن عائشة أمرت أن يمر بجنازة سعد ابن أبي وقاص في المسجد، فتصلي عليه، فأنكر الناس ذلك عليها، فقالت: «ما أسرع ما نسي الناس أما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن البيضاء إلا في المسجد» كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة في المسجد ج ٢ ص ٦٦٨، حديث رقم ٩٩، ١٠١.

وأبو داود عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت: «والله ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد». كتاب الجنائز باب الصلاة على الجنازة في المسجد، حديث رقم ٣١٨٩ ٣١٩٠ ج ٣ ص ٢٠٧، والترمذي عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت: «صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد» كتاب الجنائز باب ما جاء في الصلاة على الميت في المسجد، ج ٣ ص ٣٤٢، حديث رقم ١٠٣٣، وابن ماجة عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد، حديث رقم ١٥١٨ ج ١ ص ٤٨٦.

والنسائي عن عائشة وعبد الله بن الزبير عن عائشة كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة في المسجد، حديث رقم ١٩٦٧، ١٩٦٨، ج ٤ ص ٦٨. والبيهقي، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة في المسجد.

لنا قوله: - ﷺ -: «من صلى على جنازة في مسجد^(١) جماعة^(٢)، فلا شيء له^(٣)». وما روى، قلنا: إنكار الصحابة دليل على الكراهة، وصلاة النبي على جنازة سهيل في المسجد، كانت لعذر^(٤) المطر عند بعضهم، ولعذر الاعتكاف عند الآخرين^(٥).

٣٠٨. قال (الشافعي): السلام في صلاة الجنازة واحدة.

وعندنا: تسليمتان من الجانبين^(٦).

- (١) في ش، (المسجد) بدل (مسجد) والثانية أفضل؛ لأنها أنسب للمعنى.
- (٢) في ش (مسجد الجماعة) بدل (مسجد جماعته)، وفي ق، أ (مسجد جماعة) بدل (مسجد جماعته).
- (٣) رواه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه». وأظن أن هذا وهم من مصحح الكتاب؛ لأن الموافق للمعنى هو (له) بدل (عليه)، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة في المسجد حديث رقم ٣١٩١، ج ٣ ص ٢٠٧. وانظر في التصويب الدراية ج ١ ص ٢٣٤. ورواه ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء». كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد، حديث رقم ١٥١٧ ج ١ ص ٤٨٦. وقال ابن ماجه حديث عائشة أي المتقدم أقوى (أي من هذا الحديث). والبيهقي، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة في المسجد ج ٤ ص ٥٢، وقال البيهقي: وحديث عائشة - رضي الله عنها - أصح منه، وصالح مولى التوأمة. وهو في سند الحديث مختلف في عدالته كاد مالك بن أنس يجرحه. وقال صاحب الجوهر النقي تعليقاً: ذكر صاحب الكمال عن ابن معين أنه قال صالح ثقة حجة، قيل: إن مالكا ترك السمع منه، قال إنما أدركه مالك بعد ما كبر، وخرف، والثوري إنما أدركه بعد ما خرف، فسمع منه أحاديث مكررات، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف، ومن سمع منه قبل أن يختلط قهر ثبت. ج ٤ ص ٥٢.

(٤) في ز، ش، ط (لعذر) بدل (العذر) والمعنى واحد.

(٥) في ز، ح، ك، أ (آخرين) بدل (الآخرين) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٦) انظر الأصل ج ١ ص ٤٢٤، والمبسوط ج ٢ ص ٦٤، والبنية ج ٢ ص ٩٩٢، والمشهور في المذهب عند الشافعية تسليمتان وهو السنة عندهم. ذكره في الأم ج ١ ص ٢٨٣، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٤١، وذكره في الأم على التحجير قال: «يرسم تسليمة

- له: إنه روي في بعض الأخبار كذلك^(١).
لنا: إن المأثور^(٢)، المتوارث^(٣) المشهور ماقلناه^(٤) وما رواه غريب.
٣٠٩- قال: (الشافعي): ترفع الأيدي فيها^(٥).
وعندنا. لا ترفع الأيدي^(٦) إلا هي التكبيرة الأولى^(٧).

- يسمع من يليه، وإن شاء تسليمتين». الأم ج ١ ص ٢٧١.
وعند المالكية تسليمة، (لمعة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٥) وعند الحنابلة
أيضاً تسليمة واحدة، ويجوز أن يسلم ثابته. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٤٠،
والإنصاف ج ٢ ص ٥٢٣، والمغني ج ٢ ص ٤٩١).
(١) رواه الدارقطني، كتاب الجنائز، باب التسليم في الجنائز واحدة والتكبير أربعاً وخمسة،
عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فكبّر عليها أربعاً، وسلم تسليمة
واحدة، حديث رقم ١، ج ٢ ص ٧٢.
والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله، ورواه مرفوعاً على علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وابن عمر وجابر، وأنس ابن مالك، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف. (كتاب
الجنائز، باب ما روي في التحلل من صلاة الجنائز بتسليمة واحدة. ج ٤ ص ٤٣).
(٢) في ز (الموروث) بدل (المأثور) والثانية أفضل؛ لأن الأولى تكرر لمعنى الكلمة التي تليها
وهي (المتوارث) ولا فائدة منه.
(٣) في ح، ط (المتوارث) بدل (المتوارث) ومعناها واحد.
(٤) رواه البيهقي عن عبدالله بن أبي أوفى، وعبدالله بن مسعود كتاب الجنائز باب من قال
يسلم عن يمينه وعن شماله، ج ٤ ص ٤٣. والطبراني في الكبير الأوسط عن أبي موسى
قال: صليت مع رسول الله ﷺ على جنازة، فلم عن يمينه، وعن شماله، وفيه خالد بن
نافع الأشعري، ضعفه أبو زرعة.
والطبراني في الكبير عن عبدالله بن مسعود، قال: «إِذَا كَانَ يَفْعَلُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
تَرَكَهُنَ النَّاسَ، إِحْدَاهُنْ تَسْلِيمُ الْإِمَامِ فِي الْجَنَازَةِ مِثْلَ تَسْلِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَرِجَالَهُ نَقَاتَ،
(مجمع الزوائد كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز، ج ٣ ص ٣٤).
(٥) في ح، ق، أ زيادة (عنده) ولاتأثير لها في تغيير المعنى، والمقصود بالضمير هنا صلاة
الجنائز.
(٦) (الأيدي) سقطت من ز، والأفضل إثباتها لإيضاح المعنى.
(٧) في ش، ز (تكبيرة الافتتاح) بدل (التكبيرة الأولى) والأولى تفسر معنى الثانية.
انظر الأصل ج ١ ص ٤٢٤، والمبسوط ج ٢ ص ٦٤، وبدائع الصنائع ج ٢ ص
٧٨٣، واختار بعض الحنفية من أئمة بلغ رفع اليدين في كل تكبيرة من صلاة الجنائز،
وحجّتهم في ذلك، أن هذه تكبيرات يؤتى بها في قيام مستو، فيرفع اليد عندها، كتكبيرات

له . إن هذه تكبيرات يؤتى بها في^(١) حالة القيام، فترفع الأيدي فيها^(٢) تكبيرة الافتتاح، والعبد^(٣) والقنوت.

لنا: ما روى أن النبي - ﷺ -: كان يرفع^(٤) عند تكبيرة^(٥) الافتتاح^(٦) ثم لا يعود^(٧)، وروي عن النبي^(٨) . - ﷺ - أنه قال: «لا ترفع الأيدي إلا في صبح

العبد، وتكبير القنوت. (نظر الأم ج ١ ص ٢٧١، ٢٨٣).

وعند المالكية يستحب له رفع اليدين في التكبيرة الأولى فقط، كما هو قول الحنفية. (انظر المدونة ج ١ ص ١٦٧، الخرشي، ج ٢ ص ١٢٨، بلمغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٥).

وقول الحنابلة كقول الشافعية في رفع اليدين مع كل تكبيرة من تكبيرات صلاة الجنازة (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣٨).

- (١) (في) سقطت من ز، ولا يؤثر في تغيير المعنى.
- (٢) من قوله (وعدنا: لا ترفع ... إلى ... الأيدي فيها) سقط من ك، وهو وهم من الناسخ حيث اختلط عليه (الأيدي فيها)، في العبارة الأولى مع (الأيدي فيها) في العبارة الثانية.
- (٣) (في) ش، ز ط، زيادة (وتكبيرات العبد) وهي زيادة مطلوبة؛ لأن العبد لها تكبيرات وليس تكبيرة.
- (٤) (في) ش، ز ط، زيادة (يرفع يديه) وهي زيادة توضح المراد من العبارة.
- (٥) (في) ح، ق (للتكبيرة) بدل (عند تكبيرة) والمعنى واحد.
- (٦) (في) ز زيادة (والقنوت) ولا تأثير لها في المعنى.
- (٧) رواه أبو داود من طرق عدة عن البراء بن عازب. في كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، حديث رقم ٧٤٩-٧٥١ ج ١ ص ٢٠٠.
- ورواه الدارقطني عن البراء بن عازب أنه رأى رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى حاذى بهما أذنيه، ثم لم يعد إلى شيء من ذلك حتى فرغ من صلاته.
- كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير، ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه حديث رقم ٢١، ج ١ ص ٢٩٣.
- ورواه البيهقي عن البراء بن عازب، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح. وشكك البيهقي في الزيادة أي قوله: (ثم لا يعود) فقال الحميدي: قلنا لقائل هذا معنى للمحتج بهذا: إنما رواه يزيد، ويزيد يزيد. (ج ٢ ص ٧٦) وقال أبو داود: روى هذا الحديث هشيم، وخالد وابن إدريس عن يزيد، ولم يذكروا: (ثم لا يعود) ج ١ ص ٢٠٠. رواه سفیان عن يزيد، وليس فيه (ثم لا يعود)، وقال سفیان قال لنا بالكوفة بعد: (ثم لا يعود) انظر البيهقي و أبو داود، الصفحات السابقة.
- (٨) (في) ز (أنه) بدل (عن النبي) والمعنى واحد.

موطن^(١) وقد مر قبل هذا^(٢)

٣١٠. قال (الشافعي) : يقرأ فيهما الفاتحة .

وعندنا : لا يقرأ^(٣) .

له : قوله - ﷺ - : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب »^(٤) .

لنا : قول ابن مسعود « لم يوقت في صلاة الجنائز بشي من القرآن وادع^(٥) بما شئت^(٦) » .

(١) انظر تخريج الحديث في مسألة ٢٦٦ .

(٢) في المسألة ٢٦٦ .

(٣) وعد الحنفية لو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء والثناء لم يكره (انظر الأصل ج ١ ص ٤٢٥ ، والبدائع ج ٢ ص ٦٤ ، والبناء ج ٢ ص ٩٨٩) .

وقراءة الفاتحة عند الشافعية ركن من أركان صلاة الجنائز . (انظر الأم ج ١ ص ٢٧٠ ، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٤١) .

وعند المالكية يكره قراءة الفاتحة أو شيء من القرآن ، إلا أن القرافي من المالكية يقرؤها ورعاً وخروجاً من الخلاف . (انظر المدونة ج ١ ص ١٧٤ ، وبلغه السالك ج ١ ص ١٨٥ ، الخري ج ٢ ص ١٣٨) . والحنابلة كالشافعية عدوها من أركان صلاة الجنائز . واستدلوا بالحديث المتقدم ، وبما روي عن أم شريك أنها قالت : « أمرنا النبي ﷺ أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب » رواه ابن حبان ، وبما روي عن ابن عباس أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ، وقال لتعلموا أنه من السنة . والحديث رواه البخاري والترمذي وصححه ، وغيرهم . (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٤١ ، الإنصاف ج ٢ ص ٥٢١ ، ٥٢٤) .

(٤) سبق تخريجه في المسألة (٢٦٢) .

(٥) في ز ، ك ، ط (فادع) بدل (وادع) .

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز عن عبد الله مسعود بلفظ : « لم يوقت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول ، كبير ما كبير الإمام ، وأكثر من طيب للكلام » وقال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ج ٣ ص ٣٢ .

وروي ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي قال : ليس في الجنائز قراءة ، وروي عن عطاء ، وطاوس أنهما كانا ينكران القراءة على الجنائز ، وعن ابن عمر أيضاً أنه كان لا يقرأ في الصلاة على الميت ، ورواه أيضاً ابن أبي شيبة عن عدد آخر من التابعين . (كتاب الجنائز ، باب من قال ليس على الجنائز قراءة ، ج ٣ ص ٢٩٨) .

وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه قال : « قرأت عليها أي الجنائز بفاتحة الكتاب » ج ٣ ص ٢٩٧ .

وما روى ي تناول صلاة مطلقة^(١). ولهذا لو حلف أن لا يصلي
[صلى]^(٢) على جازة^(٣)؛ لم^(٤) يحنث.
٣١١. قال (الشافعي): يجوز أن يصلي على ميت^(٥) واحد مراراً.
وعندنا: لا يجوز^(٦).
له: ما روى أن النبي - ﷺ - صلى على جنازة حمزة سبعين صلاة^(٧).

- (١) في ر، ط زيادة (وهذه ليست بصلاة مطلقة) وهذه الزيادة تعطي المعنى وضوحاً أكثر.
- (٢) سقط ما بين القوسين من الأصل والمعنى لا يتم إلا بها.
- (٣) في ر (الجنازة) بدل (جنازة) ومناهما واحد.
- (٤) في ش، ك (لا) بدل (لم) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٥) (ميت) سقطت من ق. والإثبات أفضل لإيضاح واكتمال العبارة.
- (٦) انظر الأصل ج ١ ص ٤١٧، المبسوط ج ٢ ص ٦٧، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٧٧، والبناء ج ٢ ص ٩٨٦.

وعند الشافعية يندب لمن حضر بعد تمام الصلاة على الميت أن يصلي عليه. ولكن من
صلى عليه لا يسن له إعادة الصلاة مرة أخرى؛ لأن صلاة الجنازة لا يتنفل بها. (معنى
المحتاج ج ١ ص ٣٦١).

وعند المالكية يكره تكرارها جماعة أو أفذاذاً إذا صلى عليها جماعة أولاً، أما إذا صلى
عليها فذاً، أو أفذاذاً فإنه يستحب إعادتها جماعة. (انظر شرح الخروشي وحاشية الشيخ
العدوي ج ٢ ص ١٣٧، ولبقة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٩).

وعند الحنابلة من فاتته الصلاة مع الجماعة يستحب له أن يصلي عليها - على الصحيح
من المذهب - وله أن يصلي على القبر إلى شهر إن فاتته الصلاة، أما من صلى فإنه يكره
في حقه إعادة الصلاة. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٥٣١ - ٥٣٣، شرح منتهى الإرادات ج
١ ص ٣٤٤).

- (٧) رواه الدارقطني عن أبي مالك قال: «كان يجهاد بقتلى أحد تسعة، حمزة عشرهم، فيصلي
عليهم النبي ﷺ ثم يلقون تسعة، ويدعون حمزة ويجهاد تسعة وعشرهم فيصلي
عليهم، فيرفعون التسعة ويدعون حمزة رضي الله عنه»؛ كتاب الجنائز باب الصلاة على
القبر، حديث رقم (٩). وقال في التعليق المعني: الحديث أخرجه أبو داود في مراسمه عن
حصين عن أبي مالك الغفاري أن النبي ﷺ صلى على فتى أحد عشرة عشرة. في كل
عشرة حمزة، حتى صلى عليه سبعين صلاة، وأبو مالك الغفاري اسمه عزون وهو تابعي
روى عن جماعة من الصحابة ووقع يحيى بن معين. ج ٢ ص ٧٨.
- ورواه البيهقي، كتاب الجنائز، باب من زعم أن النبي ﷺ صلى على شهيد أحد،
عن أبي مالك الغفاري. وقال هذا أصح ما في الباب وهو مرسل. أخرجه أبو داود في

لنا: ما روى أن النبي - ﷺ - صلى على جنازة، فحضر عمر فأراد أن يصلي عليها، فنهاه، وقال: «إنا قد صلينا مرة»^(١). وما روى^(٢) فتأويله، أنه صلى على حمزة وتركه^(٣) إلى أن يصلي^(٤) على^(٥) سبعين فريقاً، وكان يدعو له في كل مرة.

٣١٢. قال (الشافعي): ويدخل القبر^(٦) لدفن الميت وتر. وعندنا: لا بأس بأن يدخله شفع، أو وتر^(٧). له: إن الوتر أفضل الأعداد.

المراسيل ورواه بأسانيد أخرى. (ج ٤ ص ١٢).

ورواه الحاكم عن جابر بن عبد الله مطولاً كتاب الجهاد، باب وصية شهادة حمزة ج ٢ ص ١١٩، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال ابن حجر في الدراية وفي التلخيص: وفيه أبو حماد الحنفي وهو متروك. (الدراية ج ١ ص ٢٤٣ وتلخيص الخبير ج ٢ ص ١٢٣).

(١) لم أجده هكذا، وإنما روى عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يصلى على الميت مرتين. وعن الحسن أنه إذا سبق بالجنازة يستغفر لها ويجلس، أو ينصرف. ورواهما ابن أبي شيبة، في مصنفه كتاب الجنائز، باب من كان لا يرى الصلاة عليها إذا دنت وقد صلى عليها. ج ٣ ص ٣٦٢.

(٢) في ز (وما رواه) بدل (وما روى) والمعنى واحد.

(٣) في ز، ح، ق زيادة (موضوعاً) ولاتأثير لها في تغيير المعنى.

(٤) في ز، ح، ط (صلى) بدل (يصلى) والأولى أفضل؛ لأنها تدل على الماضي، وعمل الرسول ﷺ كان في الماضي.

(٥) في، ش (عليها) وفي ق (عليه) بدل (على) وما في الأصل هو الأفضل، لأنه أنسب للعبارة والمعنى هنا.

(٦) في ق زيادة (في القبر) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٧) انظر الأصل ج ١ ص ٣٢١، والبدائع ج ٢ ص ٧٩٥. والبناء ج ٢ ص ١٠٣٢ والمنذوب عند الشافعية أن يكونوا وتر، ولكن لو أدخله شفع فلا يضر ذلك فقد روى ابن حبان أن الدافنين لرسول الله ﷺ ثلاثة وروى أبو داود أنهم كانوا خمسة. (انظر الأم ج ١ ص ٢٨٣، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٥٣).

وعند المالكية لأحد لمن يدخل قبره ولا لمن يحمل نعشه. (الكافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٨٣).

وعند الحنابلة يكون عدد من يدخل القبر على حسب حال الميت وحاجته وما هو أسهل في أمره. (انظر المغني ج ٢ ص ٥٠٣).

فنا: ماوري: أنه دخل قبر رسول الله^(١) - عليه السلام - العباس، وعلي،
والفضل^(٢)، وصالح^(٣) مولى رسول الله - عليه السلام - وهم أربعة^(٤)،
ولأن الدخول للحاجة، وإذا رفعت^(٥) الحاجة بعدد، لا معنى للمزيد عليه.

٣١٣ قال (الشافعي): تجوز الصلاة على ميت غائب.

وعندنا: لا يجوز^(٦).

له: إن النبي - ﷺ - صلى على جنازة النجاشي وقد مات بالحبشة، والنبي

(١) في ز (النبي) بدل (رسول الله) والمعنى واحد.

(٢) في ز، ك، ح، أ (فضل وعلي) بدل (علي والفضل).

هو الفضل بن العباس بن عبدالمطلب ابن عم رسول الله ﷺ أكبر أولاد العباس، غزا
مع رسول الله مكة وحتيًا، وشهد معه حجة الوداع، قبل قتل يوم اليمامة، وقيل
مات بناحية الأردن. وقال البخاري مات في خلافة أبي بكر. (الإصابة ج ٣ ص ٢٠٨).

(٣) هو شقران مولى رسول الله ﷺ يقال: كان اسمه صالح ابن عدي، كان حبشيًا، اعتقه
ﷺ بعد بدر. (الإصابة ج ٢ ص ١٥٣).

(٤) رواه البيهقي عن مسعود بن المسيب بلفظ: «وولي دفنه وإدخاله دون الناس أربعة: علي
والعباس والفضل، وصالح مولى رسول الله ﷺ». الحديث. (كتاب الجنائز، باب
أبعت يدخله قبره الرجال، ج ٤ ص ٥٣).

وروى أبو داود عن عامر قال: غسل رسول الله ﷺ علي والفضل، وأسامة بن زيد،
وهم أدخلوه القبر. قال: «حدثني مرحب، أو ابن أبي مرحب أنهم أدخلوا معهم
عبدالرحمن بن عوف، فلما فرغ علي قال: إنما يلي الرجل أهله». كتاب الجنائز، باب كم
يدخل القبر، حديث رقم ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ج ٣ ص ٢١٣.

ورواه بهذا اللفظ أيضًا البيهقي ج ٤ ص ٥٣.

(٥) في ش (اندفعت) وفي، ز، ك (دفعت) وفي ح (وقعت) بدل (رفعت) وتودي هذه الألفاظ
إلى معنى واحد.

(٦) انظر بلدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٧٨، مغني المحتاج ج ١ ص ٣٤٥.

وعند المالكية تكره الصلاة على الغائب، وردوا الاحتجاج بحديث النجاشي أن ذلك من
خصوصياته ﷺ وذلك؛ لأن الأرض رفعت له، وعلم يوم موته، ونعاه لأصحابه يوم
موته، وخرج بهم فأمهم بالصلاة قبل أن يوارى وأن ذلك لم يفعله أحد بعده. ولم يصل
أحد على النبي ﷺ بعد أن دفن.

انظر المغرني ج ٢ ص ١٤٣، وبلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٩. ونقول
الحنابلة كقول الشافعية (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٤٢).

- ﷺ - بالمدينة^(١).

لنا: إن صلاة الجنازة شرعت على الميت، ولا^(٢) تتحقق الصلاة عليه بدون حضرته. وماروى محمول على أنه دعا له، لاحقية الصلاة.

٣١٤. قال (الشافعي): إذا وجد عضو ميت، أو نصف بدن، بلا رأس أو رأس بلا بدن، صَلَّى عليه^(٣).

وعندنا: لا يُصَلَّى عليه^(٤)؛ لأنه لو صَلَّى عليه، ثم وَجَدَ الباقي يُصَلَّى^(٥)

(١) رواه البخاري عن أبي هريرة، كتاب الجنائز، باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه، ج ٢ ص ٩٢. ومسلم عن أبي هريرة، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، حديث رقم ٦٣، ج ٢ ص ٦٥٧. وأبو داود عن أبي هريرة، كتاب الجنائز، باب في الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك حديث رقم ٣٢٠٤، ج ٣ ص ٣١٢ والترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في صلاته ﷺ على النجاشي، عن عمران بن حصين ج ٣ ص ٣٤٨ حديث رقم ١٠٣٩ والنسائي عن جابر حديث رقم ١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٧٤، وعن أبي هريرة حديث رقم ١٩٧١، ١٩٧٢، وعمران بن الحصين حديث رقم ١٩٧٥ كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على النجاشي عن أبي هريرة حديث رقم ١٥٣٤، وعمران بن الحصين حديث رقم ١٥٣٥، ومُتَّعُ بن جارية الأنصاري حديث رقم ١٥٣٦، وحذيفة بن أسيد حديث رقم ١٥٣٧، وابن عمر حديث رقم ١٥٣٨، ج ١ ص ٤٩٠، ٤٩.

(٢) في ح (فلا) بدل (ولا) وتزدان إلى معنى واحد.

(٣) في ق، زيادة (عنده) ولا تأثير لها.

انظر الأصل ج ١ ص ٤٠٩، والمبسوط ج ٢ ص ٥٤، وبتائع الصنائع ج ٢ ص ٧٥٧، وانظر مغني المحتاج ج ١ ص ٣٤٨، الأم ج ١ ص ٢٦٨.

وعند المالكية لا يصلى إلا على أكثر الجسد، حتى لو وجد نصف جسده، ورأسه لم يصل عليه ولم يغسل. (انظر المدونة ج ١ ص ١٨٠، الخرشى ج ٢ ص ١٤١، ويلمع السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٩٠). وقول الحنابلة كقول الشافعية (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٥٣٦، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٤٣).

(٤) في ق (ولا يصلى عه عندنا) بدل (وعندنا: لا يصلى عليه) والمعنى واحد.

(٥) في ق زيادة (عنده) ولا معنى لهذه الزيادة.

فيؤدي^(١) إلى تكرار صلاة الجنازة، وأنه غير مشروع عندنا^(٢)، لما مر^(٣).
 ٣١٥. قال (الشافعي): لا يُصَلَّى على شهيد^(٤).
 وعندنا: يُصَلَّى عليه^(٥).

له: قول جابر: لم يُصَلِّ النبي - ﷺ - على شهداء أحد^(٦). ولأن هذا من حقوق الأموات وهم أحياء عند ربهم على ما نطق به النص^(٧).
 لنا: ما روى أن النبي - ﷺ - صلى على حمزة سبعين صلاة، على ما بيناه، ومعناه^(٨).

-
- (١) في ق (يؤدي) بدل (فيؤدي) والثانية أنسب للمعنى.
 (٢) في ز، ك، (وأنه جائز عنده، وعندنا لا يجوز) بدل (وأنه غير مشروع عندنا) والأولى أكثر تفصيلاً. (انظر المسألة ٣١١).
 (٣) (لما مر) سقطت من ز، ط والإثبات أفضل لإعطاء الحجة قوة أكبر وفي ح، ك (على مامر) بدل (لما مر) والمعنى واحد، والمراد بها مامر في مسألة (٣١١).
 (٤) في ز، ك، ط (الشهيد) بدل (شهيد) وتؤيدان إلى معنى واحد.
 (٥) الأصل ج ١ ص ٤١٠، والمبسوط ج ٢ ص ٤٩، ٥٠، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٠٧، والبيان ج ٢ ص ١٠٥٠.

- وانظر الأم ج ١ ص ٢٦٧، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٤٩.
 وعند المالكية، وعند الحنابلة في أصح الروايتين لا يصلى على الشهيد. ولا يغسل (انظر الخرشني ج ٢ ص بلغة السالك والشرح الصغير. ج ١ ص ١٩١ المدونة ج ١ ص ١٨٣. والإنصاف ج ٢ ص ٥٠٠، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢٤).
 (٦) رواه البخاري عن جابر بن عبد الله قال: كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحد في ثوب واحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذًا للقرآن، فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة، وأمر بدفنتهم في دماثهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم. كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، ج ٢ ص ١١٤. ورواه ابن ماجة بنفس اللفظ عن جابر، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم، حديث رقم ١٥١٤، ج ١ ص ٤٨٥. ورواه الترمذي بنفس اللفظ عن جابر، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد، حديث رقم ١٠٣٦، ج ٣ ص ٣٤٥.
 (٧) في ش (الكتاب) بدل (النص) والمعنى واحد. والمراد به قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبُ الْآيَةَ قِيْلًا لِّمَنْ يَكْفِي لَكَ اللَّهُ أَمْزَئًا بِأَنْ أُنْشِئَ جَنْدٌ رَّبِّهِمْ يُرْزَوْنَ﴾ آل عمران: ١٦٩.
 (٨) في ز، ك، ط (ومعناه ما بيناه) وفي ش (ومعناه على ما بيناه) بدل (على ما بيناه ومعناه) والأولى والثانية أسلم في التركيب. (ومعناه) سقطت من ح. ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى. والحديث سبق تخريجه في مسألة: (٣١١).

قال النبي ^(١) - عليه السلام - : «صلوا على من قال لا إله إلا الله» ^(٢). ولأن الصلاة على المؤمنين شرعت رحمة لهم، على ما قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ ^(٣). أى رحمه لهم - ورحمة الله ^(٤) يستحق أصلها بالإسلام ^(٥)، وتماها بالطهارة عن الآثام، فإذا وجد العيان ^(٦) لا معنى للحرمات. ومارواه ^(٧) تأويله أنه لم يصل على كل واحد منهم صلاة على حدة، أو لم يره الراوي. [وقوله] ^(٨): بأنهم ^(٩) أحياء، قلنا: بلى، ولكن في حق الآخرة لا في حق الدنيا، ولهذا قسمت موارد، وباتت أزواجهم. ٣١٦. قال (الشافعي): المشي قدام الجنائز أفضل. وعندنا: خلفها أفضل ^(١٠).

- (١) (البي) سقطت من ز، ح، ولا يؤثر في تغيير المعنى.
- (٢) رواه ابن أبي شيبة موقوفاً عن جابر قال: «صل على من قال لا إله إلا الله» وعن أبي وائل أن النبي صلى على من صلى إلى القبلة. وعن الحسن قال: «إذا قال لا إله إلا الله صلى عليه، وعن أبي وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: صل على من صلى إلى القبلة وعن الحسن قال: إذا قال لا إله إلا الله صلى عليه. وروى عن أنس بن مالك أن شاباً يهودياً شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ثم مات فقال النبي ﷺ: صلوا على صاحبكم. كتاب الجنائز، باب في الرجل يقتل نفسه، وباب في الكافر والصبي يشهد ثم يموت ج ٣ ص ٣٥٠، ٣٥١. قال البيهقي: قد روي في الصلاة على كل بر وفاجر، والصلاة على من قال لا إله إلا الله، أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف ج ٤ ص ١٩. وروى ابن ماجة عن وثالة بن الأسقع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على كل ميت. وجاهدوا مع كل أمير» وفي إسناده عتبة بن يقظان، وهو ضعيف. والحارث بن نبهان، ويجمع على ضعفه، وأبو سعيد وهو المطلوب، كذاب (كتاب الجنائز، باب في الصلاة على أهل القبلة، حديث رقم ١٥٢٥، ج ١ ص ٤٨٨).
- (٣) سورة التوبة: ١٠٣.
- (٤) (ورحمة الله) سقطت من ز، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.
- (٥) في ش (بالإسلام أصلها) بدل (أصلها بالإسلام) والمعنى واحد.
- (٦) في ك (عيان) بدل (العيان) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٧) في ش (وماروى من الحديث) وفي ز، ح، ك (وما روى) بدل (ومارواه) وتؤدي حميماً إلى معنى واحد.
- (٨) في الأصل (لقوله) وهو وهم من الناسخ.
- (٩) في ش (أنهم) بدل (بأنهم) وتؤدي إلى معنى واحد.
- (١٠) الأصل ج ١ ص ٤١٤، المبسوط ج ٢ ص ٥٦، والبدائع ج ٢ ص ٧٧٢، ٧٧٤ واطر

له. أن أبا بكر وعمر كانا يتقدمان^(١). ولأنهم شفاعاه والشفيع أدنا يتقدم.
لنا. قوله - ﷺ -: «الجنائز متبوعة ليس معها من يقدمها»^(٢).

الأم ج ١، ٢٧٢، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٤٠.

وعند المالكية والحنابلة المشي أمامها أفضل إن كان غير راكب، وأما الراكب خلفها
أفضل. (انظر المدونة ج ١ ص ١٧٧، والخروشي ج ٢ ص ١٢٨، وبلغلة السالك، والشرح
الصغير ج ١ ص ١٨٤. وانظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٤٧، والإنصاف ج ١
ص ٥٤١).

(١) رواه أبو داود عن سالم عن أبيه قال: «رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام
الجنائز». كتاب الجنائز، باب المشي أمام الجنائز، حديث رقم ٣١٧٩، ج ٣ ص ٢٠٥
والترمذي عن الزهري، عن سالم بن عبد الله عن أبيه موصلاً، حديث رقم ١٠٠٧،
١٠٠٨، وعن الرهري مرسلاً، حديث رقم ١٠٠٩، وقال الترمذي: «سمعت يحيى بن
موسى يقول: قال عبدالرزاق، قال ابن المبارك، حديث الزهري في هذا مرسل، أصح من
حديث ابن عيينة، يقصد به الحديث الموصول عن سفيان بن عيينة عن الزهري، عن سالم
عن أبيه قال: . . ج ٣ ص ٣٢٠، ٣٢١.

والسائي عن سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ الحديث
كتاب الجنائز، باب مكان الماشي من الجنائز حديث رقم ١٩٤٤، ١٩٤٥، ج ٤ ص ٥٦.
ورواه ابن ماجه عن الزهري عن سالم عن أبيه، حديث رقم ١٤٨٢، وعن الزهري عن
أنس بن مالك، حديث رقم ١٤٨٣، كتاب الجنائز، باب ماجاء في المشي أمام الجنائز ج
١ ص ٤٧٥. وأحمد عن سفيان عن الزهري عن سالم، عن أبيه، ج ٢ ص ٨. والبيهقي،
كتاب الجنائز، باب المشي أمام الجنائز، ج ٤ ص ٢٣، ٢٤.

(٢) في ش (تقدمها) وفي ط (يتقدمها) بدل (يقدمها).

رواه أبو داود عن يحيى المجبر، عن أبي ماجدة، عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بلفظ:
«والجنائز متبوعة، ولا تتبع، ليس معها من يقدمها». ويحيى المجبر هو يحيى بن عبد الله
وهو يحيى الجابر. ذكر أبو داود أنه ضعيف، وهو كوفي، وأبو ماجدة بصري، وأبو
ماجدة، أيضاً لا يعرف. كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنائز، حديث رقم ٣١٨٤، ج ٣
ص ٢٠٦. ورواه الترمذي، كتاب الجنائز، باب ماجاء في المشي خلف الجنائز، ج ٣ ص
٣٢٣، حديث رقم ١٠١١.

وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يضعف حديث أبي ماجدة لهذا، وقال
محمد، قال الحميدي: قال ابن عيينة: قيل ليحيى: من أبو ماجد هذا؟ قال: طائر طار
فحدثنا. وقد وثقه الترمذي فقال: «ويحيى إمام بنى تيم الله ثق، يكنى أبا الحارث، ويقال
له يحيى الجابر، ويقال له يحيى المجبر أيضاً وهو كوفي روى له شعبة، وسفيان
الثوري، وأبو الأحوص، وسفيان بن عيينة»، ج ٣ ص ٣٢٣، ٣٢٤.

لأن^(١) العاشي خلفها أشد اتعاضاً، وأقدر على إعانته للحاملين^(٢). وأما ماروي^(٣)، قلنا: روي^(٤) عن علي أنه قال: «إن أبا بكر، وعمر كانا يتقدمان على الجنائزة وهما يعلمان أن فضل المشي خلف الجنائزة، على المشي قدامها^(٥)»، كفضل المكتوبة على النافلة إلا أنهما كانا ييسران الأمر على الناس^(٦)، يعني: لولا تخرا، لم يتقدما أحد فيشقى عليهم^(٧). وقوله إن الشفيع يتقدم: الشفيع إنما يتقدم في المشاهد حوقاً من^(٨) مبادرة المتشفع^(٩) إليه إلى الانتقام، ليكون له مانعاً^(١٠) عن ذلك.

ورواه ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشي أمام الجنائزة، حديث رقم ١٤٨٤، ج ١ ص ٤٧٦، عن يحيى بن عبد الله التيمي، عن أبي ماجه، عن عبد الله بن مسعود.

والبيهقي أيضاً، كتاب الجنائز، باب المشي خلفها، ج ٤ ص ٢٥، وأحمد، ج ١ ص ٣٧٨.

ويلاحظ هنا أن الترمذي والبيهقي وأحمد ذكروا، (أبو ماجه) وأبو داود وابن ماجه ذكرا: (أبو ماجه). وأبو داود ضعف أبا ماجه، والترمذي ضعف أبا ماجه، الأمر الذي يدل على أن المقصود به شخص واحد، ولاندرى أيهم الواسع في اسم هذا الرجل.

- (١) في ز، ك، ق (ولأن) بدل (لأن) وتؤديان إلى المراد.
- (٢) في ط، ش، ح، ك، ق (على إعانة الحاملين) وفي ز (إعانة للحاملين) بدل (إعانته للحاملين) والأولى والثانية أسلم في التركيب.
- (٣) في ش (رواه) بدل (روي) والمعنى واحد.
- (٤) (روي) سقطت من ز، ك، ولا يؤثر في تغيير المعنى.
- (٥) في ش (قدام الجنائزة) بدل (قدامها).
- (٦) رواه البيهقي. كتاب الجنائز، باب المشي خلفها، بلفظ: «إنهما يعلمان أن المشي خلفها أنفع من المشي أمامها كفضل صلاة الرجل في جماعة على صلاته فذاً، ولكنهما سهلان يسهلان للناس». ج ٤ ص ٢٥. ورواه البزار، كتاب الجنائز، باب اتباع الجنائز والصلاة عليها. (كشف الاستار عن زوائد البزار ج ١ ص ٣٩٠ رقم ٨٢٩). قال الهيثمي: رواه أحمد والبزار باختصار، ورجال أحمد ثقات. (مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣١).
- (٧) في ز (فيشق الأمر على الناس) بدل (فيشق عليهم) والأولى أكثر تفصيلاً للمعنى.
- (٨) في ش (عن) بدل (من) والثانية أنسب للمعنى هنا.
- (٩) في ز ط، (المتشفع) بدل (المتشفع) والمعنى واحد.
- (١٠) في ش (له مانعاً) بدل (مانعاً له) والمعنى واحد.

والمنع في حق الله لا يتصور. والتسليم إلى الله أقرب إلى الإجابة^(١).

٣١٧ - قال (الشافعي): تحمل الجنازة بين العمودين.

وعنتنا: يحملها أربعة^(٢).

له: إن جنازة سعد بن معاذ حملت كذلك^(٣).

لنا: قوله - ﷺ -: «من حمل الجنازة من جوانبها الأربع، غفر له مغفرة حثتها»^(٤). ولأن هذا أصون للميت وأسرع وصولاً إلى القبر وأيسر على^(٥) الحاملين. وأما جنازة سعد، حملت كذلك لضرورة ضيق الطريق،

(١) في زيادة (إلى النجاة والإجابة) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ٤١٣، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٧٢، والبناء ج ٢ ص ١٠١٩، وانظر الأم ج ١ ص ٢٦٩، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٣٩. وهناك قول آخر عند الشامية، وهو أن الترييع أفضل، لأنه أصون للميت، بل إن بعضهم حكى وجوبه، وهناك قول ثالث عندهم وهو أنهما سواء؛ لحصول المقصود بكل منهما. (مغني المحتاج ج ١ ص ٣٣٩).

وعند المالكية المشهور من المذهب أنه يجوز حملها على ما أمكن ولا مزية لعدد على عدد. (انظر المدونة ج ١ ص ١٧٦، والخرشي ج ٢ ص ١٣٢ وبلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٨).

وعند الحنابلة المستحب أن يحملها أربعة. وإن حمل بين العمودين فإنه لا يكره. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٤٦، الإنصاف ج ٢ ص ٥٤٠).

(٣) روى ابن سعد في الطبقات، ج ٣ ص ٤٣١.

(٤) روى ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في شهود الجنائز، حديث رقم ١٤٧٨، ج ١ ص ٤٧٤. وابن أبي شيبة، كتاب الجنائز، باب بأي جوانب السير يبدأ، في الحمل ج ٣ ص ٢٨٣. والطبراني في الأوسط، كتاب الجنائز، باب حمل السرير. (مجمع الزوائد) وفيه على بن أبي سارة، وهو ضعيف. والبيهقي، كتاب الجنائز، باب من حمل الجنازة، فذكر على جوانبها الأربعة، قال في الجوهر النقي: وفي هذا الباب أثر جيد، تركه البيهقي وذكر هذا الأثر المنقطع، قال ابن أبي شيبة في المصنف ج ٣ ص ٢٨٣: ثنا يحيى بن سعيد، عن نوره، عن عامر بن جثيب وغيره من أهل الشام قالوا: قال أبو الدرداء: من تمام أجر الجنازة، أن تشيعها من أهلها، وأن تحمل بآركانها الأربعة وأن تحتو في القبر. وهذا سد صحيح ج ٤ ص ٢٠.

(٥) في ش (إلى) بدل (على) والثانية هي الصواب؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

وقد روي أن النبي - ﷺ كان يمشي على رأس^(١) أصابعه^(٢).

٣١٨ قال (الشافعي): لا قميص في الأكفان^(٣).

وعننا: أكفان الرجل ثلاثة: النفاة، وهي الرداء، من الرأس إلى الرجلين، والإزار، وهي من الرأس إلى القدمين، والقميص، وهو من العنكبين إلى القدمين^(٤).

له: قول عائشة: «كُفّن رسول الله - عليه السلام - في ثلاثة أثواب سحولية (يعنى أبيض)^(٥)، ليس فيها قميص»^(٦).

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (رؤوس) بدل (رأس) والأولى أفضل؛ لأن الأصابع جمع، ولكل أصبع رأس.

(٢) في ز (الأصابع) بدل (أصابعه) والمعنى واحد.

(٣) في ق (أكفان الميت) بدل (الأكفان) والأولى توضح معنى الثانية.

(٤) في ز، ش، ك، ق، ط (وأدخلها الإزار كذلك وداخله القميص وهو من الكتف إلى الرجلين) بدل (والإزار ... إلى قوله ... إلى القدمين) ومعنى العبارتين واحد.

انظر الأصل ج ١ ص ٤٢٠، والميسوط ج ٢ ص ٦٠، والمدائح ج ٢ ص ٧٦٦. والنباية ٢ ص ٩٦٥، وهو سنة عند الحنفية بحيث إذا لم يكن له قميص لم يضر ذلك.

وعند الشافعية إذا كفن في ثلاثة أثواب فهي لفائف، وإذا كفن في خمسة زيد قميص وعمامة، والمرأة كذلك إن كُفّنت في ثلاثة أثواب، وإن كُفّنت في خمسة فإزار، وخمار، وقميص ولفافتان - (انظر معنى المحتاج ج ١ ص ٣٣٨. والام ج ١ ص ٢٦٦).

(٥) (يعنى أبيض) سقطت من ش، ز، ك، الإثبات أفضل لإيضاح معنى سحولية.

وسحولية تأتي بضم السين، و بفتحها، فالفتح منسوب إلى السحول وهو: القصار لأنه يسلحها أي يمشها. أو إلى سحول وهي قرية باليمن. وأما الضم فهو جمع سحول، وهو الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وقيل: إن اسم القرية أيضاً بالضم. (انظر لسان العرب ج ١١ ص ٣٢٨).

(٦) روا البخاري، عن عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب يمانية، بيض سحولية، من كرسف، ليس فيها قميص ولا عمامة». كتاب الجنائز باب الثياب البيض للكفن ج ٢ ص ٩٥.

ورواه مسلم، عن عائشة، كتاب الجنائز، باب في كفن الميت حديث رقم ٤٥، ٤٦ ج ٢ ص ٦٤٩، ٦٥٠، بلفظ البخاري.

وأبوداود، كتاب الجنائز، باب في الكفن، حديث رقم ٣١٥١، ج ٣ ص ١٩٨ عن عائشة بلفظ البخاري.

لنا: قول ابن عباس: «كُفِّنَ رسول الله - عليه السلام - في ثلاثة أثواب، منها قميصه^(١) الذي مات فيه، ضل وجفف، وألبسه^(٢)، والرجال هم الذين باشروا ذلك، فكانوا أعلم به من النساء، وتأويل^(٣) حديث عائشة، ليس فيها قميص الأحياء.

٣١٩. قال (الشافعي): حق الصلاة على الميت للولي عنده، لا للسلطان. وعندنا: إذا حضر السلطان فهو أحق^(٤).

والترمذي، كتاب الجنائز، باب ماجاء في كفن النبي ﷺ عن عائشة لمعظ البخاري حديث رقم ٩٩٦، ج ٣ ص ٣١٢.

والنسائي، عن عائشة كتاب الجنائز، باب كفن النبي ﷺ حديث رقم ١٨٩٧-١٨٩٩، ج ٤ ص ٣٥.

وابن ماجة عن عائشة، كتاب الجنائز، باب ماحاه في كفن النبي ﷺ حديث رقم ١٤٦٩، ١٤٧٠، ج ١ ص ٤٧٢.

(١) في ش (القميص) بدل (قميصه).

(٢) في ط، ز، ح، ك، ق (وألبس) بدل (وألبسه).

رواه أبو داود عن ابن عباس قال: «كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب نجرانية، الحلة ثوبان، وقميصه الذي مات فيه»، قال أبو داود: قال عثمان: «في ثلاثة أثواب حلة حمراء، وقميصه الذي مات فيه»، كتاب الجنائز باب في الكفن، حديث رقم ٣١٥٣، ج ٣ ص ١٩٩. وابن ماجة عن ابن عباس قال: «كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب. قميصه الذي قبض فيه، وحلة نجرانية»، كتاب الجنائز باب ما جاء في كفن النبي ﷺ حديث رقم ١٤٧١، ج ١ ص ٤٧٢. والبيهقي، كتاب الجنائز، باب ذكر الخبر الذي يخالف ما روينا في كفن رسول الله ﷺ ج ٣ ص ٤٠٠. والحديث ضعيف، قال النووي: «هذا الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به؛ لأن يزيد بن أبي زياد مجمع عل ضعفه، سيما وقد خالف روايته رواية الثقات». (سنن ابن ماجة ج ١ ص ٤٧٢).

(٣) في ح، ك (أو تأويل) بدل (وتأويل) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٤) في ق زيادة (أولى وأحق) ومن شأنها تزيد من تأكيد المعنى.

واظن الأصل ج ١ ص ٤٢٣، والمبسوط ج ٢ ص ٦٢، ٦٣، والجامع الصغير ص ٩٠، والسنن ج ٢ ص ٧٩٠، والبناء ج ٢ ص ٩٨٠، وتفصيل ذلك أن عند الحنفية إمام الحي أحق بالصلاة على الميت، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوى قرباته. وروى الحس بن

له: إن هذا من حقوق الميت، والولي أقرب الناس إليه في حقوقه.
 لذا: إن الحسن بن علي لما مات قدم الحسين، سعيد ابن العاص^(١). وهو
 كان أميراً، فصلّى عليه، وقال: لولا السنة لما قدمتك^(٢). وروي أن أبي بكر
 صلى على فاطمة^(٣).

زياد عن أبي حنيفة أن الحق للإمام الأعظم ثم أمير العصر، ثم إمام الحي، ثم الأقرب،
 فالأقرب. وهو قول أبي حنيفة ومحمد. وأما قول أبي يوسف فكقول الشافعي بأن أقرب
 أولى من السلطان (المصادر السابقة). وقول الشافعية هنا هو في الجديد من المذهب، أما
 في القديم: الوالي أولى، ثم إمام المسجد، ثم الولي، ثم إذا قدم الولي فالأب هو الأحق
 ثم الجد وإن علا، ثم الإبن، ثم ابن الإبن وإن سفل، ثم الأخ، ثم ابن الأخ، ثم
 العمة، ثم ذري الأرحام. وفي الأخ وابن الأخ يقدم الأخ وابن الأخ للأبوين على الأخ،
 وابن الأخ لأب. (انظر مغني المحتاج ج ١ ص ٣٤٦، ٣٤٧، والألم ج ١ ص ٢٧٥).

وعند المالكية الأولى بالصلاة على الميت من أوصى الميت بأن يصلي عليه؛ لأن ذلك
 حق، وإذا لم يكن وصى فالأحق والأولى الخليفة، أما نائب الخليفة؛ فلا يقوم إلا أن
 يكون وكلة الخليفة على الحكم والصلاة والخطبة، ويصلي عليه الأقرب من العمة. (انظر
 شرح القرشي ج ١ ص ١٤٣، الكافي ج ١ ص ٢٧٣).

وعند الحنابلة الوصي، ثم السلطان، فثانيه على بلد الميت، ثم الأب، ثم أب الأب،
 وإن علا. ثم الإبن وإن نزل، ثم على ترتيب الميراث. (شرح المنتهى ج ١ ص ٣٣٧،
 والإصناف ج ٢ ص ٤٧٣).

(١) سعيد بن العاص بن سعيد بن أبي القريش كان له يوم مات النبي ﷺ تسع
 سنين، كان من فصحاء قريش نذبه عثمان مع من نذب لكتابة القرآن، تولى الكوفة لعثمان،
 والمدينة لمعاوية، وحج بالناس سنة ٤٩ هـ أو ٥٢ هـ، مات سنة ٥٣ هـ. (الإصابة ج ٢ ص
 ٤٧).

(٢) رواه البيهقي، كتاب الجنائز، باب من قال الوالي أحق بالصلاة على الميت من الولي. ج ٤
 ص ٢٨.

ورواه الطبراني في الكبير، والبزار، مجمع الزوائد كتاب الجنائز، باب الصلاة على
 الجنائز، وقال الهيثمي: «رجاله موثوقون». ج ٣ ص ٣١.

(٣) رواه البيهقي، كتاب الجنائز، باب من قال الوالي أحق بالصلاة على الميت من الولي -
 قال البيهقي: كذا روى بهذا الإسناد، والصحيح عن ابن شهاب الزهري، عن عروة، عن
 عائشة رضي الله عنها في قصة الميراث: أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ عاشت بعد
 رسول الله ﷺ ستة أشهر، فلما توفيت دفنها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليلاً،
 ولم يؤذن بها أبابكر رضي الله عنه وصلى عليها علي رضي الله عنه. ج ٤ ص ٢٩.

ولاء ارضي^(١) بأمانته حالة الحياة، ففي حالة الموت أولى.
 ٣٢. قال (الشافعي) الجنائز توضع من^(٢) يمين القبلة. وتسل في القبور^(٣) سلاً.

وعندنا: توضع من قبل القبلة، وتدخل في القبر^(٤) من جهتها^(٥).
 له: إن النبي - ﷺ - أدخل القبر، وسل سلاً^(٦).

- (١) سقط من الأصل بوهم من الناسج. وفي ز (رضيت) بدل (رضي) والثانية أفضل، لأن التعبير بالمذكر يشمل المؤنث، والتعبير بالمؤنث لا يشمل المذكر.
- (٢) في ق، ش، ك (على) وفي ز (في) بدل (من) وتؤدي جميعها إلى المعنى المراد.
- (٣) في ش، ز، ح، ك، ط، أ (القبر) بدل (القبور) والأولى أفضل؛ لأنه قال في أول العبارة (الجنائز) ولم يقل (الجنائز).
- (٤) قول (وتدخل في القبر) سقطت من ك. والإثبات أفضل لإتمام المعنى.
- (٥) انظر الأصل ج ١ ص ٤٢١، والمبسوط ج ٢ ص ٦١، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٩٣، والنباتة ج ٢ ص ١٠٢٨. وانظر الأم ج ١ ص ٢٧٣، مغني المحتاج ج ١ ص ٣٥٢، وكيفيته أن يوضع رأس الميت عند رجلي القبر أي مؤخرة القبر الذي سيصير عند سفله رجل الميت ويسل الميت من قبل رأسه سلاً يرفق. وهو قول الحنابلة إن كان ذلك أسهل بالميت وإن لم يكن ذلك أسهل به فيدخله من حيث سهل إدخاله منه؛ لأن المقصود الرفق بالميت، وإذا استوت الكيفيات في السهولة فهي سواء، لعدم المرجح عندهم. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٥٠، والإنصاف ج ٢ ص ٥٤٤).
- (٦) رواه البيهقي من طريق الشافعية عن عمران بن موسى. وعن ابن عباس، كتاب الحناثر، باب من قال يسل الميت من قبل رجل القبر. وحديث عمران مفضل كما ذكر صاحب الجوهر النقي، وصاحب الدرية، وحديث ابن عباس فيه عمر بن عطاء وهو ضعيف. (ستن البيهقي ج ٤ ص ٥٤، والدرية ج ١ ص ٢٣٩).
- ورواه البيهقي أيضاً عن أبي الزناد. وربيعة، وأبي النضر، وقال في الجوهر النقي فيه امرأه، أحدهما أنه مرسل، والثاني أن في سنده مجهولاً. (ج ٤ ص ٥٤).
- وبهذا المعنى رواه أبو داود قال: أوصى الحرث أن يصلي عليه عبدالله بن يزيد، فعلى عليه، ثم أدخله من قبل رجل القبر، وقال: هذا من السنة. كتاب الحناثر، باب في الميت يدخل من قبل رجليه، حديث رقم ٣٢١١، ج ٣ ص ٢١٣، وقال ابن حجر - رجاله ثقات. (انظر الدرية ج ١ ص ٢٤٠).
- ورواه ابن أبي شيبة عن أنس موقوفاً عن ابن سيرين، قال: كنت مع أنس في جنازة فأمر بالميت، فأدخل من قبل رجليه، (كتاب الجنائز، باب ما قالوا في الميت من قال يسل من

لنا: ماروي أن النبي - عليه السلام - أخذ^(١) أبا دجانة^(٢) من قبل القبلة^(٣).
وماروي، قلنا: روى الطحاوي^(٤) عن ابن عباس أن النبي - عليه السلام -
أدخل من قبل القبلة^(٥)، وأما تلك الرواية، فقد روي عن أبي بكر رضي الله
عنه: روى أن الأنبياء - عليهم السلام - يقبرون حيث يقبضون^(٦). وكان
فراش النبي - عليه السلام - عند الجدار، فرفع ووضع إلى^(٧) اليمين. وحفر
حيث قبض، ثم سُلَّ إليه سلاً. فكان ذلك أمراً ضرورياً.

قبل (رجليه). ج ٢ ص ٣٢٧، وقال في الدراية: رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح لكنه
موقوف على أنس (ج ١ ص ٢٤٠).

- (١) في ش، ز، ح، ق، ط (أدخل) بدل (أخذ) والمعنى واحد.
- (٢) هو سمالك بن خشة، وقيل أوس بن خرشه، شَهِدَ بدرًا، وقُتِلَ باليمامة وهو من الأصار،
دافع عن رسول الله ﷺ يوم أحد (الإصابة ج ٤ ص ٥٨).
- (٣) هذا وهم؛ لأن أبا دجانة توفي بعد وفاة رسول الله ﷺ باليمامة، (انظر الدراية ج ١ ص
٢٤٠). وانظر البناية ج ٢ ص ١٠٢٩، ولعل المصنف قد اشتبه عليه ذو الجادين
وأبودجانه، فقد روى الحلال السيوطي في جامعة عن عبد الله بن مسعود أنه سمع رسول
الله ﷺ وهو في قبر عبد الله ذي الجادين وأبريكر ومحمد وهو يقول: أ الدنيا مني أخا
كما حتى أئسته في لحد، وأخذه من قبل القبلة. (انظر البناية ج ٢ ص ١٠٢٩).
- (٤) أحمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي الأزدي، خاله المزني الشافعي وكان يقرأ عليه، كان
إماماً في الحديث والأخبار، له تصانيف عديدة في الفقه والحديث وغيرها توفي ٣٢١ هـ
(الوفاء البهية ص ٣١-٣٣).
- (٥) رواه ابن ماجه عن أبي سعيد، كتاب الجنائز، باب ماجاء في إدخال الميت القبر. حديث
رقم ١٥٥٢، وفي إسناده عطية العوفي، وضعفه الإمام أحمد. (ج ١ ص ٤٩٥).
- وأخرجه ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال: لحد للنبي ﷺ وأخذ من قبل القبلة،
ورفع قبره حتى يعرف. (كتاب الجنائز، باب من أدخل ميتاً من قبل القبلة، ج ٣ ص
٣٢٨).
- (٦) رواه ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ بلفظ: فقال أبو بكر: يا أي
سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما قبض نبي إلا دفن حيث قبض. حديث رقم ١٦٢٨، وفيه
الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي، تركه أحمد بن حنبل، وعليه بن
المديني، والنسائي، وقال البخاري: يقال: إنه كان يتهم بالزندقة، وقواه ابن عدي، ويأتي
رجال الإسناد ثقات. ج ١ ص ٢٥١.
- (٧) (إلى) سقطت من أ، والمعنى لا يستقيم بدونها.

٣٢١. قال (الشافعي): يربع القبر^(١).

وعندنا: يسمن^(٢).

له: ماوري^(٣) أن النبي - ﷺ - جعل قبر ابنه إبراهيم مريعاً^(٤).

لنا: ماروي عنه - ﷺ - أنه^(٥) نهى عن تربيع القبور، وتطيينها، وتقصيصها^(٦)

(أي تجصيصها). وعن عبد الرحمن بن رافع بن خديج^(٧) قال: «رأيت قبر

رسول الله ﷺ، مثل بناء الحوائط»^(٨). وما رويتنا متأخر فينسج مارواه.

(١) في ق زيادة (عده) ولا تأثير لها في المعنى.

(٢) الأصل ج ١ ص ٤٢٢، والمبسوط ج ٢ ص ٦٢، والبنية ج ٢ ص ١٠٣٩. والتربيع هو التطييع، والتسليم رفعه من الأرض مقدار شبر أو أكثر. (البنية ج ١ ص ١٠٣٩)، وقال الشافعي تسنيم القبر، رفع ظهره كالسنام. (طلبة الطلبة ص ٣٧).

والصحيح من مذهب الشافعية أن التطييع أولى من التسنيم، وهناك قول آخر عندهم بأن رفع القبر شراً عن الأرض مشرّع. (انظر معني المحتاج ج ١ ص ٣٥٣، والأم ج ١ ص ٢٧٣).

وعند المالكية والحنبلة يسن تسنيم القبر، قدر شبر. للأحاديث الواردة في ذلك. (انظر الخواري ج ٢ ص ١٢٩، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٩٠، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٥٢).

ومن الأحاديث ماوري عن سفيان المجار قال: «رأيت قبر رسول الله - ﷺ - مستمأ»
رواه البخاري.

(٣) (ماروي) سقطت من ز، ط، ولا يؤثر في تغيير المعنى.

(٤) رواه الشافعي في الأم، ج ١ ص ٢٧٣.

(٥) (أنه) سقطت من ز، ك، والإثبات أفضل لاستقامة العبارة. وفي أ (ماروي أن النبي ﷺ نهى) بدل (ماروي عنه عليه السلام أنه نهى) والمعنى واحد.

(٦) (وتقصيصها) سقطت من ط، وفي أ (وتقصيضها) بدل (تقصيصها). أخرجه محمد بن الحسن في الآثار. (الدراية ج ١ ص ٢٤١).

(٧) في الأصل، ق، أ (بن سماً) بدل (بن خديج)، والصحيح أنه عبد الرحمن بن رافع بن خديج الأروسي الأنصاري، روى عن والده رافع. (الإصابة ج ١ ص ٤٩٦).

(٨) في ز، ك (مثل بناء الحوائط مستمأ) بدل (مستمأ مثل بناء الحوائط). رواه البخاري عن بكر بن عباس، عن سفيان النجار أنه حدث أنه رأى قبر النبي ﷺ مستمأ. كتاب الحائث، باب ماجاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ج ٢ ص ١٢٨

أخرجه محمد بن الحسن في الآثار، (الدراية ج ١ ص ٢٤٢). وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، باب ما قالوا في القبر يسمن ٥٠ ج ٢ ص ٣٣٢.

٣٢٢. قال: (الشافعي): يلحق الميت.

وعندنا: لا يلحق.^(١)

له: قوله - ﷺ -: «لَقُتُوا مَوَاتِكُمْ بِشَهَادَةِ^(٢) أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣).

لنا: إن هذا أمر بخلاف^(٤) القياس؛ لأنه لا استماع^(٥) للميت، لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾^(٦). وماروى معناه القريب من الموت، ليكون

(١) هناك نوعان من التلقين. الأول: عند الاحتضار، والثاني: عند وضعه في اللحد.

فأما الأول فهو مشروع عند الحنفية، لقوله ﷺ: «لَقُتُوا مَوَاتِكُمْ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رواه الجماعة إلا البخاري. وفسروا معنى مواتكم بأنه الذي قرب من الموت. أما النوع الثاني: ففي ظاهر الرواية لا يلحق عندهم، وأما في غير ظاهر الرواية ففيه تردد، منهم من قال: يفعل، لحقيقة ما روى من الحديث، ومنهم من قال لا يؤمر به، ولا ينهى عنه. (انظر الكتاب وشرحه الباب ج ١ ص ١٢٥، ويدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٤٩، والبيان ج ٢ ص ٩٤٦، وفتح القدير ج ٢ ص ٦٨، وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١٩١).

وعند المالكية المستحب التلقين عند الموت. (انظر الخرشى، ج ٢ ص ١٢٢، وبلغه السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٨٧).

وقول الحنابلة كقول الشافعية باستحباب التلقين حين الاحتضار وبعد الدفن. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٢١، ٣٥١)، (والإنصاف ج ٢ ص ٤٦٤، ٥٤٨).

(٢) في ز (شهادة) بدل (بشهادة) والأولى هي الواردة في الرواية.

(٣) رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري، وعن أبي هريرة، كتاب الجنائز باب تلقين المصطفى لإله إلا لله، حديث رقم ١، ٢، ج ٢ ص ٦٣١. وأبو داود عن أبي سعيد الخدري، كتاب الجنائز، باب في التلقين. حديث رقم ٣١١٧، ج ٣ ص ١٩٠. والترمذي عن أبي سعيد الخدري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له، حديث رقم ٩٧٦، ج ٣ ص ٢٩٧، والنسائي عن أبي سعيد، وعن عائشة رضي الله عنهم كتاب الجنائز، باب تلقين الميت حديث رقم ١٨٢٦، ١٨٢٧ ج ٤ ص ٥. وابن ماجه عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وعن إسحاق بن عبد الله بن جعفر عن أبيه، حديث رقم ١٤٤٤ - ١٤٤٦.

ج ١ ص ٤٦٤. كتاب الجنائز، باب ما جاء في تلقين الميت لإله إلا لله.

(٤) في ز (بخالف) بدل (بخلاف) والمعنى واحد.

(٥) في ش، ز، ك، ط (لا إسماع) بدل (لا استماع) والمعنى واحد.

(٦) الآية في سورة النمل: ٨٠، وسقطت من ش، ز، ك، ط.

آخر كلامه^(١)، كلمة الشهادة .

٣٢٣. قال: (الشافعي): المحرم إذا مات لا يغطى رأسه ووجهه .
وعندنا: يغطى^(٢).

له: ما روي أن محرمًا وَقُضَتْ به نَأْتُهُ في أخافيق جردان^(٣)، فاندقت عنقه^(٤)، فأخبر به رسول الله فقال النبي - ﷺ -: «لَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ فَإِنَّهُ يَبِيعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلِيًّا»^(٥).

لنا: قوله - ﷺ - «طُغُوا رُؤُسَ مَوْتَاكُمْ، وَلَا تُتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»^(٦) وعن علي،

(١) في ح، ق، ط (كلماته) بدل (كلامه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٢) انظر الأصل ج ١ ص ٤٠٧، والمبسوط ج ٢ ص ٥٣، والذائع ج ٢ ص ٧٠ وعند الشافعية لا يغطى رأس المحرم، وأما وجهه فيغطى. وأما المحرمة فإن وجهها لا يغطى، وذلك إثناء لأثر الإحرام. (الأم ج ١ ص ٢٦٩، ٢٧٠، ومعنى المحتاح ج ١ ص ٣٣٩).

وعند المالكية يغطى وجهه ورأسه وإن كان محرمًا، لأن التكليف ينقطع بالموت. (ملغة السالك والشرح ج ١ ص ١٨٣، والكنافي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٨٢).

وقول الحنابلة كقول الشافعية إنه لا يغطى رأس المحرم، ولا وجه المحرمة، واحتجوا بالحديث الذي احتج به الشافعية. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٣١).

(٣) مي ز، ك (أخافيق جردان) وفي ش (أخافيق جردان) بدل (أخافيق جردان)، والصواب الأولى لأن الأخافيق جمع أخقوق، وهو الشق في الأرض، والجرذان بكسر الجيم جمع جرد - بضم الجيم - وهو الفارة العمياء. (طلبة الطلبة ٣٦).

(٤) في ز زيادة (فمات) ولا تأثير لها في تغيير المعنى.

(٥) رواه البخاري عن ابن عباس، كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين، وباب الحنوط للميت، وباب كيف يكفن المحرم. ج ٢ ص ٢١٩. والترمذي عن ابن عباس، كتاب الحج، باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه، حديث رقم ٩٥١ ج ٣ ص ٢٧٧. والنسائي، عن ابن عباس، كتاب الجنائز، باب كيف يكفن المحرم إذا مات، ج ٤ ص ٣٩، حديث رقم ١٩٠٤. وابن ماجه عن ابن عباس، كتاب المناسك، باب المحرم يموت، حديث رقم ٣٠٨٤، ج ٢ ص ١٠٣٠. والإمام أحمد في مسنده. ج ١ ص ٢١٥.

(٦) رواه الدارقطني عن ابن عباس قال: قال: رسول الله ﷺ: «مَحْرَمُوا وَجْهَهُ مَوْتَاكُمْ، وَلَا تُتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ» ويلفظ: «مَحْرَمُوهُمْ وَلَا تُتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ». كتاب الحج، باب المواثيق، حديث رقم ٢٧١، ٢٧٢، ج ٢ ص ٢٩٦. ورواه البيهقي عن ابن عباس، كتاب الجنائز، باب المحرم يموت، ج ٣ ص ٣٩٤. وقال في الجوهر النقي: مرسل ثم هو مع إرساله

وعائشة مثل مذهبنا^(١). وماروي^(٢)، قلنا: كان ذلك مخصوصاً بتنصيب النبي - ﷺ - على بقاء إحرامه بعد الموت، فأما غيره فينقطع إحرامه بعد الموت، لقوله^(٣) - ﷺ -: «إذا مات بن آدم انقطع^(٤) عمله إلا الثلاث . . . الحديث^(٥)».

٣٢٤- قال (الشافعي): الإمام في صلاة الخوف يجعل القوم طائفتين فيصلي ركعة بطائفة^(٦)، ويقف حتى يصلي القوم الركعة الثانية، قبل الإمام ويسلمون، وينصرفون إلى العدو، وتجيء الطائفة^(٧) الأخرى^(٨)، ويصلي الإمام بهم^(٩) الركعة الثانية، فإذا تشهد^(١٠) قاموا، وأتموا صلاتهم^(١١)، ولو فعلوا^(١٢) على

متكر، لا يجوز أن يقوله عليه السلام لأنه لا يقول إلا الحق، واليهود لا تكشف وجوه موتاهم. (ج ٢ ص ٣٩٤).

- (١) رواه عن عائشة أبو يوسف في الآثار، حديث رقم ٥٢٩، ص ١١٢.
- (٢) في ح (وما رواه) بدل (وماروي) والمعنى واحد.
- (٣) في ز (بقوله) بدل (لقوله) والثانية أنسب للمعنى هنا.
- (٤) في ز (يقطع) بدل (انقطع).
- (٥) في ك زيادة (الصدقة الجارية، وعلم ينتفع به الناس، والولد الصالح يدعوه) وهي نعمة الحديث. رواه مسلم عن أبي هريرة، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم ١٤، ج ٣ ص ١٢٥٥، و أبو دارد عن أبي هريرة، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت. حديث رقم ٢٨٨٠، ج ٣ ص ١١٧. والترمذي عن أبي هريرة، كتاب الأحكام، باب في الوقف، حديث رقم ١٣٧٦، ج ٣ ص ٦٥١. والنسائي عن أبي هريرة، كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت، حديث رقم ٣٦٥١، ج ٢ ص ٢٥١.

- (٦) في ك زيادة (ركعتين، ركعة بطائفة) ولا أثر لهذه الزيادة في المعنى.
- (٧) في ش، ط زيادة (تلك الطائفة) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٨) (الأخرى) سقطت من ك، ط ولا تأثير لها في المعنى.
- (٩) في ز، ك (بهم الإمام) بدل (الإمام بهم) والمعنى واحد.
- (١٠) في ز، ح، ك، ق، أ زيادة (تشهد الإمام) وهي توضيح المعنى.
- (١١) في ز، ح، ك، ق، أ زيادة (ثم سلم الإمام بهم) وهي زيادة تكمل الحكم وتفضله.
- (١٢) في أ (فعل) بدل (فعلوا) والثانية أفضل؛ لأنها تدل على جماعة، وصلاة الخوف لا تنصرف بغير جماعة. وفي ش، (جعل) بدل (فعلوا) ولا معنى للأولى هنا.

الوجه^(١) الذي يقوله ؛ تفسد صلاته .

وعندئذ ؛ يصلي بالطائفة الأولى ركعة^(٢) ، ثم يصرفون ، ويقفون بإزاء العدو ، وتأتي الطائفة الثانية^(٣) ، فيصلي الإمام بهم الركعة الثانية ، فإذا سلّم الإمام ؛ انصرف^(٤) هؤلاء إلى العدو ، وعاد الأولون^(٥) فصلوا الركعة الثانية بغير قراءة ؛ لأنهم لاحقون ، فإذا فرغوا انصرفوا إلى العدو ، وعادوا أولئك فصلوا الركعة الأولى بغير قراءة^(٦) ؛ لأنهم مسبوقون .

(١) وفي (لا على الوجه) بدل (على الوجه) والأولى هي الصواب ؛ لأنه إذا فعل غير هذه الطريقة التي ذكرها ، فإن الصلاة تفسد عده . والمعنى لا يستقيم بالثانية .

(٢) في ط ، ز (ركعة بالطائفة الأولى) بدل (بالطائفة الأولى ركعة) والمعنى واحد .

(٣) في ك (الأخرى) بدل (الثانية) وتؤديان إلى معنى واحد .

(٤) في ز (انصرفوا) بدل (انصرف) والثانية أفضل ؛ لأن اجتماع الصبر والاسم الطاهر لا يصح .

(٥) في ح ، أ (أولئك) بدل (الأولون) والمعنى واحد .

(٦) في ط ، ك ، ح ، آ (بقراءة) بدل (بغير قراءة) والأولى هي لصواب (انظر الأصل ج ١ ص

٢٩٤) ، والأولون يقضون بغير قراءة ؛ لأنهم أدركوا أول الصلاة مع الإمام ، فقرأه الإمام قراءة لهم ، وأما الذين أدركوا مع الإمام الركعة الثانية لا بد لهم من القراءة فيما يقضون ؛ لأنهم لم يدركوا مع الإمام أول الصلاة . (المصدر السابق) . انظر الأصل ج ١ ص ٢٩٤ ، والمبسوط ج ٢ ص ٤٦ ، والبيان ج ٢ ص ٩٢٥ ، وانظر الأم ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١١ .

وفرق الشافعية بين أن يكون العدو في القبلة ، أو يكون في غيرها ، فإن كان في القبلة ، يُحْرَمُ بالطائفتين ، ويسجد معه الصف الذي يليه ، فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف الآخر ، فإذا سجد في الثانية حرس الصف الذي سجد في الأولى ، وسجد الصف الآخر ، فإذا رفعوا سجد الصف الآخر ؛ لما روى مسلم عن جابر ، وإنشائي عن ابن عباس . وإذا كان في غير القبلة ؛ إن كانوا فيهم كثرة جعل الإمام الناس طائفتين حائفة في وجه العدو ، وطائفة تصلي معه ، فيحوز أن يصلي بالطائفة التي معه جميع الصلاة ، ثم تنجي الطائفة الأخرى فنصلي معه ، فيكون متنفلاً بالثانية ، وهم مقترضون ، لما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي بكرة . ورواه بمسند البخاري في المغازي ، ومسلم في الخوف عن جابر ، ويجوز أن يصلي بهم كما في المتن ، بأن يصلي ركعة بطائفة ثم يقف . . . الخ لما فعله بعضهم بظفان رواه الشيخان .

ومن هذا نعرف أن لصلاة الخوف عند الشافعية أنواع الثلاثة هي :

الأول : صلاته ببطن بطن نخل وهي إذا كان العدو من جهة القبلة .

الثاني : صلاته ببطن بطن الرقاع بأرض غطمان ، كما أوردها المصنف .

والثالث : صلاته ببطن بطن نخل ، وهي أن يكمل الصلاة بالطائفة الأولى ، ويصلي

له: ما روى عن النبي - ﷺ - أنه فعل كما قال (١).

بالطائفة الثانية صلاة أخرى.

وهذه الأنواع الثلاثة ثابتة في الصحيحين كما يأتي إن شاء الله.
وهناك نوع رابع. وهو الصلاة وهم رجال وركبان، ويسمى صلاة شدة الخوف لما ورد في الآية: ﴿إِنْ جَفَّتْ رَحَالُكَ أَوْ رَكِبْتَ﴾. (٢٣٩، البقرة).
(انظر المجموع ج ٤ ص ٢٦٠، وما بعدها، مغني المحتاج ج ١ ص ٣٠١، ٣٠٢).
وتقول المالكية كقول الشافعية إلا أنه في صلاة ذات الرفاع بخطفان، والتي أوردتها المصنف ها يسلم بعد أن يصلي الركعة الثانية، عند المالكية، وعند الشافعية لا يسلم حتى تتم الطائفة الثانية صلاتهم فيسلم بهم. (انظر شرح الخرشي ج ٢ ص ٩٤، ٩٥، والكاظمي لابن عبد البر ج ١ ص ٢٥٣، ٢٥٤). ويجوز أدائها عند الحائض على ستة أوجه:
الأول. أن يقسمهم صفين إذا كان العدو في جهة القبلة.

والثاني: إذا كان العدو في غير جهة القبلة كقول الشافعية الذي أوردته المصنف.
الثالث: أن يصلي بالطائفة الأولى ركعة، ثم تمضي إلى العدو، وتأتي الأخرى قبلي بها ركعة؛ فيسلم وحده، وتمضي هي، ثم تأتي الأولى فتتم صلاتها ثم تأتي الأخرى تتم صلاتها.

والوجه الرابع: أن يصلي بكل طائفة صلاة، ويسلم بها.
الوجه الخامس: أن يصلي الرباعية المقصورة تامة، وتصلي معه كل طائفة ركعتين، ولا تقضي شيئاً، فتكون له تامة ولهم مقصورة.

الوجه السادس: أن يصلي بكل طائفة ركعة ولا تقضي الطائفتين شيئاً.
وهناك وجه سابع أشار إليه أحمد وأخرجه عن أبي هريرة مرفوعاً أن تقوم معه طائفة، وطائفة أخرى تحاه العدو وظهرها إلى القبلة، ثم يحرم، وتحرم معه الطائفتان، ثم يصلي ركعة هو والذين معه، ثم يقوم إلى الثانية، ويذهب الذين معه إلى وجه العدو، وتأتي الأخرى فتركع، وتسجد، ثم يصلي الثانية ويجلس، وتأتي التي تحاه العدو فتركع وتسجد، ويسلم بالجميع. (انظر الإنصاف ج ٢ ص ٣٤٧، ٣٥٦، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٨٣، وما بعدها) ويلاحظ أن الحسن بن زياد، والمزني، وأبي يوسف في رواية، يرون بأن صلاة الخوف غير مشروعة في زماننا ولكل حجة في هذا، وقد رد الجمهور على حجة كل واحد منهم على حدة. (انظر البناء ج ٢ ص ٩٣٢).

(١) في، ط (كما قلنا) بدل (كما قال). وإذا كان الكلام للشافعي فالأولى أفضل، وإن كان للمصنف، فالثانية أفضل. والحديث رواه الإمام مسلم عن صالح بن خوات عن صني مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرفاع، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الحوف حديث رقم ٣١٠، ج ١ ص ٥٧٥.

وأبو داود، كتاب الصلاة، أبواب صلاة السفر، باب صلاة الخوف حديث رقم ١٢٣٨.

لنا: مارواه ابن مسعود، وابن عمر: أن النبي - ﷺ - فعل كما قلنا^(١).
والأخذ بهذا أولى؛ لأن سبق المقتدي على الإمام في الأداء والفراغ، خلاف
الأصول^(٢). فأما المشي فيها للضرورة^(٣) قد ثبت في حديث^(٤) البناء إذا
سبقه الحدث^(٥).

٣٢٥. قال (الشافعي): وأخذ السلاح فيها شرط.

وعندنا: ليس بشرط^(٦).

١٢٣٩، عن صالح بن خوات، عمن صلى مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة
الخوف ج ٢ ص ١٣.

والترمذي، عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حنيفة، أبواب الصلاة باب
ما جاء في صلاة الخوف، حديث رقم ٥٦٥، ج ١ ص ٤٥٥.

والنسائي، عن صالح بن خوات، عمن صلى مع رسول الله ﷺ كتاب صلاة
الخوف، حديث رقم ١٥٣٧، ج ٣ ص ١٧١.

وابن ماجة عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنيفة، كتاب إقامة الصلاة، باب
ما جاء في صلاة الخوف، حديث رقم ١٢٥٩، ج ١ ص ٣٩٩.

(١) روا البخاري عن عبدالله بن عمر، كتاب الجمعة، باب صلاة الخوف، ج ٢ ص ١٧.

ورواه مسلم عن ابن عمر، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، حديث رقم
٣٠٥، ج ١ ص ٥٧٥. ورواه أبو داود عن ابن عمر، كتاب الصلاة، باب صلاة
الخوف حديث رقم ١٢٤٣، ج ٢ ص ١٥، وعن عبدالله بن مسعود، حديث رقم ١٢٤٤،
ج ٢ ص ١٦. والترمذي عن ابن عمر، أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الخوف،
حديث رقم ٥٦٤، ج ٢ ص ٤٥٣. والنسائي عن ابن عمر، كتاب صلاة الخوف، حديث
رقم ١٥٣٨، ج ٣ ص ١٧١، وابن ماجة عن ابن عمر، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء
في صلاة الخوف، حديث رقم ١٢٥٨، ج ١ ص ٣٩٩.

(٢) في ز، ش، ك، ط (أصول الشرع) بدل (الأصول) والأولى تفسر معنى الثانية.

(٣) في ز (بالضرورة) بدل (للضرورة) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ك (حق) بدل (حديث) والثانية أنسب للمعنى، وأما الأولى فتعني أن المشي في الصلاة
فقط في حق البناء عند سبقه الحدث وهذا ليس المراد هنا بل المراد خلاه.

(٥) يقصد به قوله ﷺ : «من قام أو رعى، فليتنصرف، وليتوضأ وليبن على صلاته مالم
يتكلم» انظر المسألة ٢١٢.

(٦) انظر المبسوط ج ٢ ص ٤٨، البناء ج ٢ ص ٩٣٧، والصحيح أنه سنة عند الحنفية (انظر

له: قوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا بِحَبْلِهِمْ﴾^(١).

لنا: إنه ليس بشرط^(٢) في صلاة ما، وليس من جنس شرائط الصلاة، والآية محمولة على التذنب.

٣٢٦- قال (الشافعي): صلاة الكسوف ركعتان، كل ركعة بركوعين وسجودين.

وعتدنا: كالفجر^(٣).

له: ما روي عن عائشة: أن النبي - ﷺ - صَلَّى كَذَلِكَ^(٤).

البنية ج ٢ ص ٩٤٠ ، والأصح من مذهب الشافعية أنه لا يجب، لكن يستحب؛ لأن الأمر في الآية محمول على التذنب.

(انظر المجموع ج ٤ ص ٢٧٨، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣٠٤).

وعد الحنابلة يستحب أن يحمل معه من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يثقله، كالسيف والسكين. (الإنصاف ج ٢ ص ٣٥٧).

ونسب النووي إلى المالكية أيضًا أنه يستحب. (المجموع ج ٤ ص ٢٧٩).

(١) النساء: ١٠٢.

(٢) من قوله (له): قوله تعالى: ... إلى ... ليس بشرط. - سقط من ح، وهو وهم من الناسخ حيث أشتبه عليه (ليس بشرط) الأولى مع الثانية.

(٣) في ش، ز، ك، ط زيادة (سواء) ولا تأثير لها في تغيير المعنى. انظر الأصل ج ١ ص ٤٤٣، والمسوط ج ٢ ص ٧٤، والبنية ج ٢ ص ٨٩٧ وما بعدها، ومغني المحتاج ج ١ ص ٣١٧، والأم ج ١ ص ٢٤٥.

وعد المالكية صلاة الكسوف كقول الشافعية، وصلاة الخسوف ركعتان ركعتان كالنوافل، أي ليس كل ركعة بركوعين (انظر الكافي لآسن عبدالبر ج ١ ص ٢٦٥، وما بعدها، والخرشي ج ٢ ص ١٠٦).

وقول الحنابلة كقول الشافعية سواء. (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣١١ وما بعدها، الإنصاف ج ٢ ص ٤٤٢ وما بعدها).

(٤) رواه البخاري، كتاب الصلاة باب الصدقة في الكسوف ج ٢ ص ٤٢. ومسلم عن عائشة، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف حديث رقم ١ ج ٢ ص ٦١٨. وأبو داود، كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف حديث رقم ١١٧٧ - ١١٨١ ج ١ ص ٣٠٦، ٣٠٧. والترمذي، أبواب الصلاة، باب ماجاء في صلاة الكسوف، حديث رقم ٥٦١، ج ٢ ص ٤٤٩. والنسائي، كتاب صلاة الكسوف، باب كيف صلاة الكسوف، نوع آخر منه عن عائشة، حديث رقم ١٤٧٢، ج ٣ ص ١٣٠، وحديث رقم ١٣٧٣، ١٤٧٤، ج ٣ ص ١٣٠. وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ماجاء في صلاة الكسوف، حديث رقم ١٢٦٣، ج ١ ص ٤٠١.

لنا: ماروي عن النعمان بن بشير^(١): أن النبي - ﷺ - صلى ركعتين كأحدى صلاتك^(٢)، وهي صلاة الفجر. والأخذ بهذا أولى؛ لأنه موافق للأصول^(٣). وما رواه مخالف لها^(٤).

٣٢٧. قال (الشافعي): تكبيرات صلاة العيد سبع زوائد في الأولى. وخمس في الأخرى. ثم^(٥) يضم إليها تكبيرة الافتتاح وتكبيروتا الركوع، فتعبر خمس عشرة.

وعندنا: هي تسع في العيدين جميعاً. تكبيرة الافتتاح، ثم ثلاث زوائد، ثم القراءة^(٦)، ثم تكبيرة الركوع. وفي الثانية، القراءة، ثم ثلاث زوائد، ثم تكبيرة الركوع^(٧).

(١) في ز، ك (نعمان بن بشير) بدل (النعمان بن بشير). وهو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن زيد الأنصاري الخزرجي، له ولأبيه صحبه، وأول مرلود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة، توفي سنة ٦٥ بعد وفاة معاوية بن يزيد. (الإصابة ج ٣ ص ٥٥٩).

(٢) رواه أبو داود عن النعمان بن بشير، كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف من قال يركع ركعتين، حديث رقم ١١٩٣، ج ١ ص ٣١٠. والنسائي عن النعمان بن بشير، كتاب صلاة الكسوف، كيف صلاة الكسوف؟ حديث رقم ١٤٨٥، ١٤٨٨، ١٤٩٠، وعن أبي نكرة حديث رقم ١٤٩٢، ج ٣ ص ١٤١-١٤٦. والإمام أحمد في مسنده عن النعمان بن بشير، ج ٢ ص ٢٧١، والبيهقي كتاب صلاة الخوف، باب من صلى في الخوف ركعتين ج ٣ ص ٣٣٢.

(٣) في ز (يرافق الأصول) بدل (موافق للأصول) والمعنى واحد.

(٤) في ز (يخالفها) بدل (مخالف لها) والمعنى واحد.

(٥) (ثم) سقطت من ز ولا يؤثر في تغيير المعنى.

(٦) (ثم القراءة) سقطت من ك، والإثبات أفضل لبيان أن تكبيرة الركوع بعد القراءة.

(٧) سقط من قوله (وفي الثانية ...) إلى ... ثم تكبيرة الركوع) من ك. والعواب الإثبات لإكمال الحكم وتوضيحه. انظر الأصل ج ١ ص ٣٧٢، والمبسوط ج ٢ ص ٣٨، والبنية ج ٢ ص ٨٦٣ وما بعدها. وانظر الأم ج ١ ص ٢٣٦. ومغني المحتاج ج ١ ص ٣١٠.

وعند المالكية سبع تكبيرات بتكبيرة الإحرام في الأولى، وفي الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام وكل هذا قبل القراءة، وعند جماعة من أهل الحجاز في الأولى سبعاً سوى

له: ماروي عوف المزني^(١) - عن النبي - ﷺ - أنه كبر اثنتي عشرة تكبيرة، سبماً في الأولى، وخمسة في الأخرى^(٢). وقال^(٣): وأراد بها الزوائد، فإذا ضم إليها تكبيرة الافتتاح، وتكبيرتي^(٤) الركوع [نصير]^(٥) خمس عشرة.
لنا: ماروي عن ابن مسعود، وابن عمر^(٦) وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري^(٧)،

تكبيرة الإحرام (الخرشي ج ٢ ص ١٠٠، والكافي لامن عبدالبير ج ١ ص ٢٦٤، بلغة السالك والشرح الصغير ج ١ ص ١٧٥).

وعند الحنابلة يكبر سبماً مع تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمسة سوى تكبيرة القيام. (انظر المعني ج ٢ ص ٣٨٠، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٠٧ والإنصاف ج ٢ ص ٣٢٧).

(١) الصحيح أنه عمرو بن عوف المزني، أبو عبدالله أحد البكائين، قال ابن سعد كان قديم الإسلام، مات في ولاية معاوية. (الإصابة ج ٣ ص ٩).

(٢) رواه أبو داود عن عائشة، وعبدالله بن عمرو بن العاص، كتاب الصلاة، باب التكبير في العيدين، حديث رقم ١١٤٩ - ١١٥٢. والترمذي عن عمرو بن عوف المزني، أبواب الصلاة، باب ماجاء في التكبير في العيدين. حديث رقم ٥٣٦، ج ٢ ص ٤١٦. قال الترمذي وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ﷺ. ورواه ابن ماجه عن عبدالرحمن بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله ﷺ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعن عمرو بن عوف المزني، وعن عائشة، كتاب إقامة الصلاة، باب ماجاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين؟ من حديث ١٢٧٧-١٢٨٠، ج ١ ص ٤٠٧. والحاكم عن عائشة، كتاب العيدين، باب تكبيرات العيدين سوى الافتتاح ج ١ ص ٢٩٨. والبيهقي، كتاب صلاة العيدين، باب التكبير في صلاة العيدين. ج ٣ ص ٢٨٥ وما بعدها، وذكر أن حديث عمرو بن شعيب صحيح، كما هو حديث عمرو بن عوف.

(٣) (وقال) سقطت من ح، والإثبات أفضل لبيان أن هذا قول المؤلف وليس قول عوف المزني.

(٤) في ك (وتكبيرة) بدل (وتكبيرتي)، والثانية هي الصواب؛ لأن بالأولى تكون أربع عشرة تكبيرة، ومدار الكلام، هنا على خمس عشرة تكبيرة.

(٥) في الأصل (فتصير) اقترنت بالفاء، وهي ليست من الأجوبة التي يتطلب اقتراحها بالفاء إذا وقعت في جواب الشرط.

(٦) في، ز، ك (ابن عمر وابن مسعود) بدل (ابن مسعود وابن عمر) والمعنى واحد.

(٧) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة، بن عطية، بن خنادة، بن عوف، بن الحرث، بن الخزرج الأنصاري أبو مسعود البصري، اتفقوا على شهوده العقبة، نزل الكوفة، ومات سنة

وأبي موسى الأشعري^(١) أنهم قالوا مثل مذهبتنا^(٢). وروى البراء بن عازب، عن النبي - ﷺ - أنه كبر في صلاة العيد^(٣) تسعاً، ووالى بين القراءتين^(٤). وعمل العامة اليوم على قول ابن عباس؛ لأن الخلفاء منهم. وعنه ثلاث روايات في^(٥) إحداهما، أن يكبر إن شاء سبعا، وإن شاء تسعاً. وإن شاء ثلاث عشرة، وفي رواية: اثنتي عشرة تكبيرة، وفي رواية: ثلاث عشرة؛ ثلاث^(٦) ما ذكرنا^(٧)، وخمس في الأولى، وخمس في الأخرى^(٨).

أربعين، وقيل بعدهما، وقيل قبلها. (الإصابة ج ٢ ص ٤٩٠).

(١) عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب، بن عامر بن غنيم قيل: هاجر إلى الحبشة، وقيل: لم يهاجر، وقدم المدينة بعد فتح خير، استعمله النبي - ﷺ - على بعض اليمن، واستعمله عمر على البصرة، واستعمله عثمان على الكوفة، مات سنة ٤٢ هـ وقيل سنة ٤٤ هـ.

(٢) رواه الترمذي عن ابن مسعود، أبواب الصلاة، باب ماجاء في التكبير في العيدين، ج ٢ ص ٤١٧. ورواه أبو داود عن أبي موسى، وحذيفة بن اليمان، كتاب الصلاة، باب التكبير في العيدين، حديث رقم ١١٥٣، ج ٢ ص ٢٩٩، والبيهقي عن ابن مسعود، وعن أبي مسعود الأنصاري، وعن حذيفة وأبي موسى الأشعري كتاب صلاة العيدين، باب ذكر الخبر الذي روي في التكبير أربعاً ج ٣ ص ٢٨٩. وأبو يوسف في الآثار عن ابن مسعود وحذيفة، وأبي موسى، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين حديث رقم ٢٨٨، ص ٥٩. وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه. ج ٢ ص ١٧٢، عن حذيفة وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود، وأبي مسعود الأنصاري.

(٣) هي ق (العيدين) بدل (الميد) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالا: «تسع تكبيرات ويوالي بين القراءتين». ج ٢ ص ١٧٤ كتاب الصلاة، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه. وروى مثله عن ابن عباس.

(٥) (هي) سقطت من ز. ولا يؤثر في تغيير المعنى.

(٦) في الأصل (ثلاثة عشر، ثلاث ...). وفي ش (ثلاثة عشرة ...). وفي ح (ثلاث عشر، ثلث ...). وفي ك (ثلاثة عشر تكبيرة) والصواب (ثلاث عشرة، ثلاث ...) لأن الواجب في المؤنث تذكير الصدر وتأنيث العجز، وعكسه مع المذكر، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً.

(٧) أي تكبيرة الافتتاح، وتكبير الركوع في الركعة، وتكبيرة الركوع في الركعة الثانية.

(٨) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٦.

٣٢٨. قال (الشافعي): ويسبح، ويصلي على النبي - ﷺ - في خلال التكبيرات. وعندنا: لا ذكر بين التكبيرات الزوائد^(١).
له: أنه روي عن ابن عباس نحو ذلك^(٢).
لنا: أنه لم يرد به^(٣) الشرع، وماروى عن ابن عباس، قلنا: ذلك اختياره، وقد نفرد به. ولم [ينقل عن]^(٤) غيره مثل ذلك. بل نقل بخلافه.
٣٢٩. قال (الشافعي): تكبيرات التشريق من ظهر يوم النحر إلى فجر آخر^(٥) أيام التشريق. وهي خمس عشرة صلاة وهو مذهب عبدالله بن عمر^(٦).
قال^(٧): هو من شبان الصحابة. وهم أدركوا^(٨) الآخر من فعل النبي، فصار

- (١) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٤٥، وتبيين الحقائق ج ١ ص ٢٢٦، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٠١، والبناء ج ٢ ص ٨٧١. وانظر الأم ج ١ ص ٢٣٦، مغني المحتاج ج ١ ص ٣١٠ وعند المالكية ليس بين التكبير ذكر ولا دعاء، ولا قول، إلا السكوت دون حد وذلك بقدر ما يقطع تكبير من خلفه. (الكافي لابن عبدالبر ج ١ ص ٢٦٤).
وعند الحنابلة يستحب أن يقول بين تكبيرات العيد أي بين كل تكبيرتين: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً. ولقول عتبة بن عامر: «سألت عما يقوله بين تكبيرات العيد، قال: تحمد الله تعالى، ونثني عليه، وتصلي على النبي ﷺ» رواه الأثرم وحرب واحتج به أحمد.
وإن قال غير ذلك فجاز. انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤٢٨، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣٠٨، معونة أولي النهى ج ٢ ص ٣٢٩.
(٢) رواه البيهقي عن جابر بن عبدالله، وعن ابن مسعود. كتاب صلاة العيدين، باب يأتي بدعاء الافتتاح عقب تكبيرة الافتتاح ج ٣ ص ٢٩٢.
(٣) (به) سقطت من ح، ك، أ، ق والإتياء أفضل لاستقامة المعنى.
(٤) في الأصل (ينقل به) والمعنى لا يسقيم بها.
(٥) (آخر) سقطت من ش، والصحيح إثباتها لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.
(٦) رواه الدارقطني، كتاب العيدين، حديث رقم ٣٢، ج ٢ ص ٥١. والبيهقي، كتاب صلاة العيدين، باب من قال يكبر في الأصحى خلف صلاة الظهر، من يوم النحر، ج ٣ ص ٣١٣.
(٧) أي الشافعي.
(٨) في ز (وهو أدرك) بدل (وهم أدركوا) وإذا كان المراد بالضمير عبدالله بن عمر، فالأولى أفضل، وإذا كان المراد شبان الصحابة فالثانية أفضل، والتعبير بأي من الحملتين يؤدي إلى المعنى المراد.

ناسخاً لغيره .

- وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر وقد مر^(١) في باب أبي حنيفة^(٢) .
٣٣٠- قال (الشافعي): وهذا التكبير قوله: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا^(٣) يزيد على هذا^(٤) .
وعندنا: يكبر مرتين^(٥)، ثم يزيد عليه قوله: لا إله إلا الله والله أكبر^(٦) والله الحمد^(٧) .

-
- (١) في ش، ك، ط، زيادة (بحججه) ، ولا تأثير لها في تغيير المعنى .
(٢) انظر المسألة (٣٩) . وانظر الأم ج ١ ص ٢٤١ ، ومغني المحتاج، ج ١ ص ٣١٤ . وعند المالكية يندب لكل فصل صلى في جماعة، أو وحده أن يكبر عقب خمس عشرة صلاة وقتيه أولها صلاة الظهر من يوم النحر وآخرها صلاة الصبح من اليوم الرابع . (الخريش ج ١ ص ١٠٤) ، بلغة السالك الشرح الصغير ج ١ ص ١٧٧ .
وعند الحنابلة المحرم يكبر أدبار المكتوبات جماعة من صلاة الظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق، أما غير المحرم فإنه يكبر من صلاة فجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق لما روى الدارقطني عن جابر بن عبد الله : كان النبي ﷺ يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق حين يسلم من المكتوبات، ويسمى التكبير المفيد . (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٣١٠ ، والإنصاف ج ٢ ص ٤٣٦) .
(٣) في ز (ولا) بدل (لا) والمعنى واحد .
(٤) في ش ثلاث مرات بلا زيادة) بدل (الله أكبر الله أكبر، الله أكبر، لا يزيد على هذا) والمعنى واحد .
(٥) (يكبر مرتين) سقطت من ش، ز، ك، ط، والاثبات هو الصواب لبيان ما إذا كانت التكبيرات ثلاثاً ، أو اثنتين .
(٦) في ح، أ زيادة (الله أكبر، الله أكبر) وهذه الزيادة هي الصواب . (انظر الأصل ج ١ ص ٣٨٥) .
(٧) انظر الأصل ج ١ ص ٣٨٥ ، والمبسوط ج ٢ ص ٤٣ ، والباية ج ٢ ص ٨٨٧ وما بعدها .
والصحيح من مذهب الشافعية أنه يكبر ثلاثاً وهذا في الحديث، أما في التقديم يكبر مرتين ثم يقول لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر كثيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيل، ويستحب أيضاً أن يقول بعد هذا: لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، لا إله إلا الله وحده صدق وعده، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله والله أكبر، (الأم ج ١ ص ٢٤١ ، مغني المحتاج ج ١ ص ٣١٥) .

له: اعتبار هذه^(١) التكبيرات بتكبيرات الصلاة.
لنا: إن المأمور به^(٢) والمتورث من الخليل - عليه السلام^(٣) - حين أيقن
بالنجا^(٤) عن ذبح الولد - هذا^(٥)، فيجب الأخذ به.
٣٣١- قال (الشافعي): التفل قبل صلاة العيد مشروع.
وعندنا: يكره ذلك^(٦).
له: ما روي من الأحاديث المطلقة في الترغيب في صلاة الضحى من غير
فصل^(٧).

-
- والمذهب عند المالكية في التكبير، إن شاء قال: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر، وهي
المولاة والتابع وإن شاء قال: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، الله أكبر ولله الحمد.
قال ابن عبد البر: وهو أحب إليّ. (انظر الخرش ج ٢ ص ١٠٥، الكافي لابن عبد البر ج
١ ص ٢٦٥).
وعند الحنابلة التكبير شفعاً، بأن يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر، الله
أكبر ولله الحمد، لما روى الدارقطني عن جابر، (انظر شرح منتهى الإرادات ج ١ ص
٣٢١، الإنصاف ج ٢ ص ٤٤١).
(١) في ح، ق (هذا) بدل (هذه) والصواب الثانية؛ لأنها اسم إشارة ذال على مؤنث وهو
(التكبيرات).
(٢) في ز، ك، ط (المأثور فيه) بدل (المأمور به) وتؤديان إلى معنى واحد.
(٣) في ز، ش، ح (صلوات الله عليه) بدل (عليه السلام) والمعنى واحد.
(٤) في ك (عند النجا) بدل (حين أيقن بالنجا) والمعنى واحد.
(٥) قال ابن حجر في الدراية لم أجده. (ج ١ ص ٢٢٣). وقال الزيلعي، لم أجده مأثوراً عن
الخليل، ولكنه مأثور عن ابن مسعود. (نصب الرأية ج ١ ص ٢٢٤). والأثر عن ابن
مسعود رواه ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، باب كيف يكبر يوم عرفة، ج ٢ ص ١٦٧ ذكر
في نصب الرأية أن سنده جيد. (ج ١ ص ٢٢٤).
(٦) في ز (مكروه) بدل (يكره ذلك) والمعنى واحد. انظر الأصل ج ١ ص ٣٧٩، المبسوط ج
٢ ص ٤٠، والنهاية ج ٢ ص ٨٦١.
والتفل قبل العيد، لا يكره عند الشافعية إذا كان بعد ارتفاع الشمس، أي إذا حلت صلاة
النافلة، وذلك للمأمور فقط إذا لم يكن يسمع الخطبة. (انظر الأم ج ١ ص ٢٣٤، ومعنى
المحتاج ج ١ ص ٣١٣).
(٧) رواه البخاري عن أبي هريرة بلفظ: «لوصاتي خليلي بثلاث، لا أدهن حتى أموت: صوم
ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، وتوم على وتر» كتاب الصلاة، أبواب التهجد.

لنا: ماروى عن علي: أنه^(١) رأى قوماً قبَّله^(٢) في الجُئانة فقال: إنا صلبنا مع النبي^(٣) - ﷺ - هذه الصلاة فلم يصل قبلها. فقال واحد منهم: أنا أعلم أن الله تعالى لا يعذبني على الصلاة فقال^(٤) علي: وأنا أعلم أن الله تعالى لا يشيك على مخالفة رسول الله^(٥) - ﷺ -.

باب صلاة الضحى في الحضر، ج ٢ ص ٧٣، ورواه مسلم عن أبي هريرة بلفظ البخاري، كتاب صلاة المسافرين باب استحباب صلاة الضحى، حديث رقم ٨٥، ج ١ ص ٤٩٩ وغيرهما.

(١) في ك (ماروى أن علياً) بدل (ماروى عن علي: أنه) والمعنى واحد.
(٢) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (يصلون قبلها) بدل (قبلة). والأولى أكثر توضيحاً للمعنى من الثانية.

(٣) في ش (مع رسول الله) بدل (مع النبي) والمعنى واحد.

(٤) في ز (وقال) بدل (فقال) والمعنى واحد.

(٥) في ز (الرسول) بدل (رسول الله) والمعنى واحد.

(٦) لم أجد به بهذا. إنما روى البزار أن علي بن أبي طالب سأله قوم من أصحابه في يوم عيد فقالوا: يا أمير المؤمنين ما تقول في الصلاة يوم العيد، قبل الصلاة وبعدها، فلم يرد عليهم شيئاً، ثم جاء قوم فسألوا كما سأله الذين كانوا قبلهم، فما رد عليهم، فلما انتهينا إلى الصلاة وصلى بالناس، فكبر سبباً وخمسة، ثم خطب الناس، ثم نزل فركب، فقالوا: يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصلون، قال فما عسيت أن أصنع، سألتهموني عن السنة: إن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها، فمن شاء فعل. ومن شاء ترك أنروني أمتع قوما يصلون؟ فأكون بمنزلة من يمنع عبداً إذا صلى. (مجمع الزوائد، كتاب الصلاة، أبواب العيدين، باب الصلاة قبل العيد وبعدها وقال البيهقي: فيه من لم أعرفه. ج ٢ ص ٢٠٣)، وروي بهذا المعنى عن طريق ابن عباس. رواه البخاري بلفظ: «إن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين، لم يصل قبلها ولا بعدها. ومعه بلال». كتاب العيدين، باب الصلاة قبل العيد وبعدها، ج ٣ ص ٣٠. ومسلم عن ابن عباس، كتاب صلاة العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها حديث رقم ١٣، ج ٢ ص ٦٠٦، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة بعد صلاة العيد عن ابن عباس، حديث رقم ١٢٥٩، ج ١ ص ٣٠١. والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها، حديث رقم ٥٣٧، ج ٢ ص ٤١٧. والسنائي عن ابن عباس، كتاب العيدين، باب الصلاة قبل العيدين وبعدها، حديث رقم ١٥٨٧، ج ٢ ص ١٩٣. وابن ماجه عن ابن عباس. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعن أبي سعيد الخدري، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة قبل

٣٣٢. قال: (الشافعي): لا يجوز الصلاة على سطح الكعبة.

وعندنا: يجوز^(١).

له: إنه يصير متوجهاً إلى جهة^(٢) غير الكعبة.

لنا: إنه متوجه^(٣) إلى هوائها، وهو منها^(٤).

٣٣٣. قال (الشافعي): الكافر إذا صلى بجماعتنا، لانحكم بإسلامه.

وعندنا: يحكم بإسلامه^(٥).

صلاة العيد وبمعدله. حديث رقم ١٢٩١-١٢٩٣، ج ١ ص ٤١٠.

(١) والسبب في ذلك أن عند الحنفية الكعبة اسم للعرصة وليس للناء؛ لأن البناء لو نقل إلى عرصة أخرى لم تصح الصلاة إليه، وحرمة الاتصال بالعرصة المحترمة. (انظر المبسوط ج ٢ ص ٧٩، بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٤٧، والبنية ج ٢ ص ٨٨). والصحيح عند الشافعية أنه إذا صلى على سطح الكعبة وكان بين يديه سترة متصلة به - جاز إذا كانت السترة قدر ثلثي ذراع. (انظر مفتي المحتاج ج ١ ص ١٤٥، والمجموع ج ٣ ص ١٨٣، ١٨٤).

والمشهور في المذهب عند المالكية أنه لو صلى الفرض على سطح الكعبة فإنه يبطل، حتى ولو كان بين يديه قطعة من سطحها؛ لأن المأمور به استقبال جملة البناء، لا بعفه، ولا الهوا. (انظر الخروشي ج ١ ص ٢٦٢، والكاظمي لابن عبد البر ج ١ ص ١٩٩).

(٢) (جهة) سقطت من ح، ك، ق، أ ولا يغير المعنى بسقوطها.

(٣) في ز (إنه يصير متوجهاً) بدل (إنه متوجه) والمعنى واحد.

(٤) في ش (وهو من الكعبة) بدل (وهو منها) والمعنى واحد.

(٥) قال النووي: المشهور من مذهبي أنه لا يحكم بإسلامه بمجرد الصلاة. وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو ثور، وداود، قال أبو حنيفة: إن صلى في المسجد في جماعة أو منفرداً، أو خارج المسجد في جماعة، أو حج، أو طاف، أو تجرد للإحرام ولبي ووقف بمرفة؛ صار مسلماً، وقال أحمد: إن صلى منفرداً، أو خارج المسجد حكم بإسلامه. واحتج لأبي حنيفة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ مَّائِكَ وَأَلْفٍ﴾ التوبة: ١٨ وقوله ﷺ «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله ورسوله، رواه البخاري. ويحدث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الرجل يتماهد المسجد، فأشهدوا له بالإيمان» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن، وقال الحاكم: صحيح. ويحدث أبي هريرة قال: «نهيت عن قتال المسلمين» رواه أبو داود. (انظر المجموع ج ٤ ص ١٣٣، ١٣٤).

له: قوله - عليه السلام -: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(١)، وهذا لم يقل، ولأن الصلاة ركن واحد من شريعتنا، فلا نحكم بالإيمان بفعله، كما لا يحكم بالكفر بتركه كالصوم والحج^(٢). وفقهه: أن الإيمان متعلق بالاعتقاد، ولا وقوف^(٣) عليه إلا بالدليل^(٤)، والصلاة لم توضع دليلاً عليه، وصار كما إذا صلى إلى الكعبة وحده.

لنا: قوله - عليه السلام -: «من صلى بجماعتنا فهو مِنَّا»^(٥)، ولأن الصلاة بجماعة^(٦)، من خصائص شريعتنا. كذلك أخبرنا - فيدل فعله على قبول شريعتنا، بخلاف الحج، والصوم؛ لأنهما لا يختصان بشريعتنا، وبخلاف الصلاة، إلى الكعبة^(٧) وحده؛ لأنه يوجد من^(٨) يصلي إلى الشمس إذا

وعند الحنفية إنما يحكم بإسلامه بشروط أربعة هي: أن يصلي في الوقت مع جماعة، مؤتمناً، متمماً أي لم تفسد صلاته، وزاد بعضهم أن تكون في المسجد. (انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٣).

(١) رواه البخاري عن ابن عمر. كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، ج ١ ص ١٣، ومسلم عن أبي هريرة، وعمر بن الخطاب، وعن عبدالله بن عمر، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، حديث ٣٦-٣٢ ج ١ ص ٥١-٥٣. وأبو داود عن عمر بن الخطاب، كتاب الزكاة، حديث رقم ١٥٥٦، ج ٢ ص ٩٣. والترمذي عن أبي هريرة، وأنس بن مالك، كتاب الإيمان، باب ماجاء: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله. حديث رقم ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ج ٥ ص ٤٣. والنسائي في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد حديث رقم ٣٠٩٠، ٣٠٩٢، ج ٦ ص ٤، ٥.

وابن ماجه عن أبي هريرة، وعن معاذ بن جبل، المقدمة، باب في الإيمان، حديث رقم ٧١، ٧٢، ج ١ ص ٢٧، ٢٨.

- (٢) زيادة في ك (ونحوه) لا تأثير لها في تغيير المعنى.
- (٣) في ش (ولا يوقف) بدل (ولا وقوف) والمعنى واحد.
- (٤) في ز (بدليل ظاهر) وفي ط (بدليل) بدل (بالدليل) والمعنى واحد.
- (٥) رواه النسائي عن أنس مرفوعاً بلفظ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا. فذلكم المسلم» كتاب الإيمان باب صفة المسلم، ج ٢ ص ١٠٥، حديث رقم ٤٩٩٧.
- (٦) في ز، ك (بجماعتنا) بدل (بجماعة) والمعنى واحد.
- (٧) في ز زيادة (جهة الكعبة) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٨) في ز، ح، ق (من) بدل (من) وتؤيدان إلى معنى واحد.

وقف^(١)، وفي استقبال القبلة استقبال الشمس. على أنه روي عن أبي حنيفة إنه^(٢) يصير مؤمناً.

٣٣٤- قال: (الشافعي): من صلى فرض الوقت، ثم ارتد - والعباد بالله - ثم أسلم في الوقت ليس عليه إعادتها. وعندنا: يجب عليه إعادتها^(٣).

له: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْكَدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ • فَيَسْتَ وَهُوَ صَاحِبٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ^(٤)﴾. علق الإحباط^(٥) بالموت على الردة، ولأن الإسلام شرط صحة^(٦) الصلاة، وقد وجد حالة الأداء، فزواله بعد الأداء، لا يبطلها، فلا^(٧) يوجب القضاء، كالطهارة، واستقبال القبلة.

لنا: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَتْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ^(٨)﴾. علق الإحباط^(٩) بنفس الإشراك بعد الإيمان.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ^(١٠)﴾ وإذا حبط^(١١) جعل،

(١) في ط، ز، ش ح، ك، أ (إذا وافق استقبال القبلة استقبال الشمس) إلا أن في ح، أ (وافى) بدل (إذا وقف) والمعنى يستقيم مع العبارة الأولى.

(٢) (إنه) سقطت من ش، والإثبات أفضل لاستقامة العبارة.

(٣) قوله (وعندنا: يجب عليه إعادتها) سقطت من ز، والإثبات هو الصحيح لبيان رأى الحنفية في ذلك. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٧٥. وانظر المجموع ج ٣ ص ٦.

وعند الحنابلة: الصحيح من المذهب أنه لا يعيد إذا أسلم بعد الصلاة وكان قد صلاها قبل رده كالحج لا يلزمه إعادته. (الإيضاح ج ١ ص ٣٩٢، ٣٩٣).

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) في ز (الحيوط) بدل (الإحباط) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٦) في أ (الصحة) بدل (صحة) ومعناها واحد.

(٧) في ز، ك (لا) وفي ق (ولا) بدل (فلا) والآخره أنب للمعنى.

(٨) الأنعام: ٨٨.

(٩) في ز (الحيوط) بدل (الإحباط) والمعنى واحد.

(١٠) المائدة: ٥.

(١١) في ش، ق زيادة (حبط عمله) وهي زيادة توضح المعنى.

كانه لم يصل . فإذا أسلم في الوقت يجب عليه الأداء . ولأن الكفر ينقض الإيمان^(١) من الأصل ، فلا يبقى صحيح الأداء مالا^(٢) يتأدى مع الإسلام^(٣) . دل عليه أن الإيمان بالله تعالى لا يصح ، ولا يكون إيماناً باعتقاد الوحدانية إلى وقت دون وقت ، فإذا بطل^(٤) بطل من الأصل . وأما الآية التي تلاها ، قلنا : نحن نقول بموجب النصين^(٥) ، فيجري المطلق على إطلاقه ، والمقيد على تقييده^(٦) .

٣٣٥- قال (الشافعي) : إذا مضت على المرتد أوقات صلوات ثم أسلم ، أمر بقضائها .

وعندنا : لا يؤمر^(٧) .

له : إنه لو لم^(٨) يرتد ، ولكنه لم يصل ؛ يجب عليه القضاء . فكذا^(٩) إذا ارتد ، ولم يصل ، بل أولى ، وصار كما لو تركها مشتغلاً^(١٠) بنسق آخر .

-
- (١) في ش ، ز ، ك (الإسلام) بدل (الإيمان) وتؤديان إلى المعنى المراد .
 - (٢) في ز (مالم) بدل (مالا) وتؤديان إلى معنى واحد بشرط جزم المضارع مع الأولى .
 - (٣) في ح ، ك ، أ (لأداء مالا يتأدى إلا مع الإسلام) بدل (الأداء مالا يتأدى مع الإسلام) وتؤديان إلى معنى واحد .
 - (٤) في ح ، ك ، ق ، أ زيادة (بطل في وقت) وتؤدي إلى زيادة وضوح المعنى .
 - (٥) في ز (النص) بدل (النصين) والثانية أنسب للمعنى .
 - (٦) في ز ، ح ، ق ، ط ، أ (تيده) بدل (تقييده) والمعنى واحد .
 - (٧) انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٧٥ . والمجموع ج ٣ ص ٦ . والصحيح من المذهب عند الحنابلة أنه يقضي ما تركه قبل رده ، ولا يقضي ما فاته زمن رده . (الإنصاف ج ١ ص ٣٩١) . والفرق بين المسألة هذه والمسألة السابقة أن عند الشافعية الأعمال تبطل بالردة بشرط أن تنصل بالموت لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْكُودْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَتَبَّ وَهُوَ صَّارِفٌ فَأَرْكُودَ تَحِيلَتِ أَعْمَالُهُ﴾ البقرة (٢١٧) . وأما عند المخالفين لهم الأعمال تبطل بنسب الارتداد . (المجموع ج ٣ ص ٦) .
 - (٨) في ز (إذا لم) بدل (لو لم) وتؤديان إلى معنى واحد .
 - (٩) في ش (فكذلك) بدل (فكذا) والمعنى واحد .
 - (١٠) في ز (وهو مشغول) بدل (مشتغلاً) ومعناها واحد .

لنا: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١)
ولأنه لم يكن مأموراً بالصلاة حالة الردة، لانعدام^(٢) الأهلية، فلا يجب
القضاء، كالكافر الأصلي.

(١) الأنفال: ٣٨.

(٢) في ك (لعدم) بدل (لانعدام) وتؤيدان إلى معنى واحد.